

٢١٧٤

حاشية الحلبي على الدر المختار شرح تنوير

ح ° ح

الابصار للحصكفي ، تأليف الحلبي ، ابراهيم

بن مصطفى - ١١٩١ هـ . كتبت سنة ١١٦٤ هـ

ج ١ (٣٤٦ ق) ٢٥ س ٢١ × ٥٤ سم

نسخة جيدة ، تنقص الورقة الاولى ، خطها

نسخ معتاد

١١٩٤

الاعلام ٦٩ : ١ الازهرية ١١٦ : ٢

١ - المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الاسلاميه

٢ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - تحفة الاخيار

على الدر المختار

حاشية الحلبي على الدر المختار

ابراهيم الحلبي

المرفق : الحلبي

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب حاشية الحلبي على الدر المختار
اسم المؤلف ابراهيم الحلبي
تاريخ النسخ ١١٦٤
عدد الاوراق ٢٤٦
ملاحظات

الورقة الاولى غير موجودة ح . ح

٢٠٥٢ / ٤

١٢٩٨ / ١٠

ولم يذكر والتلاف فليراجع **قوله** الاسرار بكسر الهمزة
مصدر اسر ليناسب اللفظ وان احتمل ان يكون بفتحها جمع
اسر **قوله** ولا غرو بفتح الفين المعجمة وسكون الراء المهمل
وبالواو مصدر غرام من باب عدا بمعنى عجب بوزن علم اي لا
عجب **قوله** من شعاير الادمية الشعاير الملامات كافي
القاموس **قوله** حسك بفتح الحاء شوك السعدان والسعدان
نبت من افضل مرعى الابل كافي القاموس **قوله** في اضطراره
متعلق بكفى والاضطرار اشتعال النار فيما يسرع اشتغالها
كافي جامع اللفظة **قوله** يزهرى في جامع اللفظة زهرى عليه
من باب ضرب عابه وازهرى به من باب اكرم تحاؤون به **قوله**
يحدون في اصله يحدون في حذف احد النونين تحنيقا
قوله لان في زرع تعليل لما استلزمه الكلام السابق لان
قدح الحسود اذا كان سببا في سيادة المحسود الموهبة لكده
كان زهره الحسد شجالة حصاد المحن والبلايا والاد من جمع
احنة بالكسر فيهما وهي الحقد كافي القاموس **قوله** يفضح
من باب شخ **قوله** بعد الوقوف طرف ليصلح **قوله** مع تحقيقات
حال من ما مره اي مصاحبا ما مره هو لا الامة لتحقيقات
الح **قوله** نسخ بها في القاموس نسخ بكذا عرض به ولم يصح
انتهى فكان هذه التحقيقات لدقتها وغزقا عند البال
والقلب يضمن ان يصح بها واورد ان يبين الجدل بين تناقض
فان البال اذا ابتكر هذه التحقيقات جميعا فكيف يكون تلقينا
لها جميعها عن قول الرجال وقد يجاب بان على تقدير مضاف اي
سخ ببعضها البال وتلقيت بعضها عن قول الرجال **قوله**
مع هذا اي مع ما هو من التخريرات والتحقيقات **قوله**
لكن بلا سائل مدح يشبه الذم ومثله قوله غير انه متواصل

قول من حسن روضه الفقيه للشرع والاسمي افضل تفضيل من المعنى
وهو الملقب اي من عباراته المشبهة للروض **قول** عن الحسن وسلمى
اسم محبوبه واما الحسن فظاهرانه يضم الحاقا لمعنى دع الحسن للصوري
المحموس والنظر الى حسن روضه هذا الترتيب الاعلى قدرا **قول** ج
بالجيم في اللجاء وهو المحضوم كافي القاموس **قول** من اي ستر
الاشياء بظلمة كافي القاموس **قول** في الجنان بلاغ اسم من
البتليغ والابلاغ وهما الاتصال كافي القاموس اي يكون به لي
في الجنان اتصال **قول** وحسبى في الدنيا الغرور بلاغ
في القاموس البلاغ كسحاب الكفاية **قول** رعد بسكون الفين
اي واسع طيب كافي القاموس **قول** يساغ اي يسهل دخوله
في الخلق كافي القاموس **قول** حق الى اخره اعلم ان مبادئ كل علم
عشرة نظرها ابن زكري في تحصيل المقاصد فقال **قول**
فاول الابواب في المبادي • وتلك عشرة على المراقي
الحد والموضوع ثم الواضع • والاسم المستمد من الشارع
وتصور المسائل الفضيلة • ونسبة فايده جلية
مثلا حد الفقه العلم بالامكام الشرعية الشرعية من ادلتها
التفصيلية وموضوع فعل المكلف من حيث عروض الاحكام
الخشعة واضع ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه واسم الفقه
واستداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وحكم
اشاره فيه وجوب تحصيل المكلف ما لا بد له منه وسائله
كل جملة موضوعها فعل المكلف ومحولها امداد الامكام الخمسة
وكو هذا الفعل واجب وفضيلته كونه افضل المعلوم سوى الكلام
والفتنة والحديث واصول الفقه ونسبته لصلاح الباطن وفايده الفوز
كنسبة السقايد والتسوف لصلاح الباطن وفايده الفوز
بالعادة الابدنية **قول** جده فيه ان تصور العلم بجده ليس
مقدمة

مقدمة الشرع فيه لانه حقيقة كل علم جمع مسائله وادراكها
او ملكة ادراكها وادراكها ليس مقدمة الشرع بل هو الكفاية
من تعلمه مقدمة الشرع تصوره برسمه **قول** العلم
بالامكام الخ اطلق العلم على الفقه كونه نطيا بسبب ظنية
ادلة لان ظن المجتهد القريب من العلم فاطلق عليه يجوز اطلاقه
لجاءه المعنوية ثم شاع حتى صار حقيقة والمراد بالامكام
النسب التامة الشاملة للشرعية والعقلية والحسية والاصطلاحية
وخارج بها العلم بالذوات والصفات والافعال وخارج
بالشرعية العقلية كالعلم ما حدث والحسية كالنار محرقة
والاصطلاحية كالفعل رفوع وخارج بالشرعية الاعتقادية
كاسم واحد وخارج بقوله من ادلتها علم المقلد بالامكام التفصيلية
نصرح بالذم لان الاكتساب لا يكون الا من دليل تفصيلي
قول واستداده من الكتاب الى اخره واما شرع من قبلنا
فتابع الكتاب واقرال الصحابة للسنة وتعامل الناس للاجماع
والتمحي والاسم مستصحب للقياس **قول** من غير سماع اي من
المعلم واذا كان النظر والمطالعة وهو دون السماع افضل من
قيام الدليل فما بالك بالسماع **قول** والقصص النسب ان يكون
بفتح القاف ليكون عطفة على التذكير عطفت مصدر على مصدر
وان جاز ان يكون بكسر هاء جمع قصص **قول** وعلم القلب اي
علم الخلاق وهو علم يعرف به انواع الفضائل وكيفية اكتسابها
وانواع الرذائل وكيفية اجتنابها **قول** والشفقة هي
افعال عجيبة مرتبة على سرعة الحركة وخفة اليد **قول** والتجيم
هو علم يعرف به الاستدلال بالتشكلات الفلكية على حوادث
السفلية **قول** وعلوم الطب يبين العلم الطبيعي علم يبحث
فيه عن احوال الجسم المحسوس من حيث هو مرض للتفسير في احوال

والثبات فيها **قوله** والسحر هو علم يستفاد منه حصول ملكة
نفسانية يتقدم بها على افعال غريبة لا سبب خفية **قوله**
والموسيقى بكسر القاف علم يعرف به النغم والايقاع واهوالها
وكيفية تاليف اللحن واليجاد الآلات الموسيقارية كالعود
كل هذه التعريفات في تعريفات العلوم لابن ساعد النضاري
قوله لا يستغف بضم السين المهملة وسكون الخاء المعجمة الرقة
والهزال والمراد الكلام المستهجن **قوله** مسألة الرباعيات
وهي قوله ذكر الزاكي في المناقب عن الامام البخاري الرجل لا
يصير محدثا كاملا الا ان يكتب اربع اربع مثل اربع في اربع
عند اربع باربع على اربع عن اربع لا اربع وهذه الرباعيات لا
تتم الا باربع مع اربع فاذا تمت لكلها هانت عليه اربع وابتلى
باربع فاذا اصبر اكرمه الله تعالى في الدنيا باربع واثابه في
الآخرة باربع اما له وطى فاضرار الرسول صلى الله عليه وسلم
وشرايعه واخبار المعابة ومقاديرهم والتابعين واهوالهم
وسائر العلماء وتوارخهم مع اربع اسماء رجالهم وكناهم
وامكنهم وازمنهم كاربعة التوحيد الحظ والدخام القوسل
والسجمة مع السورة والتكبير مع الصلوات مع اربع المسندات
والمرسلات والموقوفات والمقطوعات في اربع في صفه في
ادراكه في شبابه في كونه عند اربع عند شغلته و فراغه وقته
وغنايه باربع بالجبال والبحار بالبلدان بالصحارى على اربع على البحارة
والهضرات والجلود والكتاف الى الوقت الذي يمكن نقلها
الى الوراق عن اربع عن هو فقرة وودنه ومثله وعن كتاب ابيه
اذ اعلم انه فطره لا اربع لوجه الله تعالى ورضاه والعمل به ان وافق
كتاب الله ونشرها بين طائفتها ولا يصح ذكره بعد موته ثم لا يتم
له هذه الاشياء الا باربع من كسب المعبد وهو معرفة الكتاب
والعلم

واللغة والمعرف والتخوم اربع من عطائه تعالى الصفة والقدر
والخون والحفظ فاذا تمت له هذه الاشياء هانت عليه اربع الامل
والولد والمال والوطن وابتلى باربع بشامة العبداء وملازمة
الاصدقا وطعن الجهال وصد العلماء فاذا اصبر اكرمه الله تعالى
في الدنيا باربع بجز المقنعة وهيبته النفس ولذة العلم وحياته
الدينية واثابه في الآخرة باربع بالشفاعة لمن اراد من اخوانه
وبطل العرش حيث لا ظلم الا ظلمه والشرب من الكوش وجوار النبيين
في اعلى عيسى فان لم يطق افعال هذه المشاق فعليه بالفقه الذي
يمكن تعلمه في بيته قاراسا كمالا يحتاج الى بعد اسفار ووطى اديار
وركوب بحار وهو مع ذلك ثمره الحديث وليس ثوابه الفقير اقل
من ثواب المحدث **قوله** علم نفع وما احترق المراد بنفع العلم
تقر قواعده والمراد باحتراقه بلوغه النهاية في ذلك ولا شك انه
التقوى والوصول لم يبلغها النهاية واما علم البيت والتفسير فان هاهنا
لم يعلم اقطرة من محيط بحر القرآن العظيم واما علم الحديث والفقه فقد
وصلوا الى حد لا يمكن الزيادة عليها هذا ما ظهر في علم بحقيقة
المراد **قوله** فنسبهم صاروا شافعية فقهيا هذا غير مسلم عند
المنصف ثم يصح ان يقال فنسبهم اطلع الشافعي على ما لا يمكن
مطلعا عليها قبل فان محمدا رحمه الله ابدع في كثرة استخراج المسائل
والاشافعية رضي الله تعالى عنه فقيه مجتهد قبل دروده الى
بغداد وكيف يستفاد الاجتهاد المطلق من ليس كذلك واما
قوله واسمه ما صرت فقهيا الا يكتب محمد بن الحسن ان مع فقهائه
ما ازددت بصيرة في الفقه الا بذلك **قوله** قام على رجله الى اوفه
فيه ان هذا يخالف للسنة **قوله** لما تقهوا واما صاروا يهودا
وفيه ان المطلوب في زمن موسى ان يكونوا يهودا فان قوم موسى
المؤمنين به يسمون باليهود فيكون حاصل هذا الكلام ان مثل

ابي حنيفه عنهم من الايمان وهذا غاية الذم وان كان المراد
بقوله لما تهود وان مثل ابي حنيفه لو كان فيهم في زمن نبينا
صلى الله عليه وسلم لما تهودوا الى ما داموا على اليهودية
بل كانوا يسمون هذا يقتضي تفضيله على النبي صلى الله عليه
وسلم حيث كان ينقمهم عن دعوى ابي حنيفه الى الاسلام
مع انه لم تنفعهم دعوى النبي صلى الله عليه وسلم وان كان
الماد ان مثل ابي حنيفه لو كان في زمن موسى لهذه القواعد
واصل الاصول مبينا بنوة محمد صلى الله عليه وسلم باوضح البينا
بحيث لا يتدبر جاهل ولا معاند على انكارها لما تهودوا في
زمن محمد صلى الله عليه وسلم بل كانوا يسمون هذا يقتضي
تفضيله على انبياء بني اسرائيل الذين يبدى موسى صلى الله عليه
عليه وسلم واحدا لا يقول بذلك وقد ختار الثالث و
يجاب عما ورد عليه بانه قد يوجد في المفضولة ما لا يوجد في
الناضلة هذا ما ظهر في تامل **قوله** الى ان يحكم بذهب عيسى عليه
السلام المراد انه يجتهد ويرافق اجتهاد مذهب على ان
الشافعية يقولون بواحقته اجتهاده للشافعية رحمه الله
قوله من زمن الى هذه الايام ان اراد بالحكم السلطنة
ففي زمنه وبعد بكثير كان الحكم للمعاصرين وكان مذهبهم
مذهب جدم بدليل قول الامام الزيلعي في باب صلوة العيد
فظهر عمل العامة اليوم بقول ابن عباس لان بنيه الخلفاء
كانوا يأمرون الناس بذلك بدليل مسألة الاستئذان وان
اراد القضاة فهذا غير مختص بمذهب بل لم تزل القضاة تنقل
من كل مذهب في كل زمن بل كان القضاة يحصر فخصا بمذهب الشافعية
الى زمان الظاهر بغير من البند قد ادى كما ذكره المقرئ في
كتاب السلوك في اخبار الملوك **قوله** على رد قول ابي حنيفه
المراد

المراد برده قوله ان يردده محتمرا له منكر ان يكون فيه قوة الاجتهاد
والا فلم تزل الامة ترد اقوال بعضنا مع انهم متباينون في ذلك
نظر النسخة الحق بحسب ظنهم وكان الاسلام ان يقول على من خط
قدر ابي حنيفه **قوله** معتقدا مذهب بتسكين البنا للضرورة
وهو مضاف وعظيم مضاف اليه **قوله** عن انس هو انس بن مالك
خادم النبي صلى الله عليه وسلم وطبر هو ابن عبد الله وابن ابي اوفى
هو عبد الله بن ابي الطويل عامر بن واثلة وابن النيس هو عبد الله
وواثلة بن الاسقع وعبد الله بن جزء بنع الجيم وسكون الزاي
المجهر وبالهزة كذا في مناقب الكردري **قوله** ليلي القضاء
الذي في الملل والنحل للشهرستاني عند ذكره فقرة الشيعة
ان المنصور انما حبس لمبايعته محمد بن عبد الله بن الحسن مزال البيت
قوله وعلم بان الاختلاف الى اخره اي من قوله صلى الله عليه
وسلم اختلاف ائمتي رحمه الله لما قالوا اعلة لقوله او فر **قوله**
رسم المعنى مبتدأ وانما اتفق الى اخره ضم او بالاعكس والمجمل مقول
قالوا واصل ان الحكم اما ان يكون متفقا عليه بين ابي حنيفه
وامحابه في الروايات الظاهرة او لا فالاول يعني قطعا والثاني
اما ان يقع فيه تصحيح من المشايخ لاصد القولين او لكل منهما او لا
فان كان الثالث فصيل بمقتضى الترتيب بان يفتى بقول ابي حنيفه
فان لم يوجد فبقول ابي يوسف الى اخره وقيل بمقتضى قوة المدرك
والدليل والذي يظهر في التوفيق ان من كان له قوة ادراك قوة
المدرك يفتى بالقول القوي المدرك والاولى الترتيب وان كان
الاول فاما ان يكون التصحيح بافضل التفضيل او لا فان كان الاول
تخير المعنى وهذا هو الذي نقله عن رسالة ادب المعنى وان لم يكن
بافضل التفضيل يعني بالمعنى فقط وان كان الثاني فاما ان يكون
كل منهما بافضل التفضيل او احدهما او لا فان كان الثالث

خير المنقذ وهذا الذي نقله عن وقف البحر والاول على قياسه وان كان
الثاني فقيلا يفيق بالامع وهذا هو الذي نقله عن فتاوى الرملة
وقيل بالصحيح وهذا هو الذي نقله عن شرح الميمنة **قوله** الا اذا
كان في الهداية الاستثنا منقطع لانه موقوف فيها وجد فيه الصحيح
من كلا الطرفين والمستثنى منه وهو قوله واذا زيدت بالصحيح
الى اخره موقوف فيها اذ لم يذيل بخالفه بشئ كما هو ظاهرها لا استثنا
في الحقيقة استدراكه وتكرار لما سبق عن وقف البحر **قوله** لا فرق
الى اخره فيه ان بينهما فراقه وجه اخر وان المنقذ يصدق المستثنى
في خلاف الظاهر بخلاف القاضي **قوله** بالقول المرجع كقول محمد
ع وجود قول ابي يوسف اذ لم يصح والوفاء بالقول المرجع
عنه **قوله** وان الحكم الملحق المراد بالحكم الحكم الوضعي كالصحة
مثاله متوضي سال من بدنه دم وليس امرأة ثم صلى فان صحته
هذه الصلوة ملققة من مذهب الشافعي والحنفي والتلفيق
باطل فصحة منفية **قوله** وان الرجوع الى اخره مثاله قلنا
الحنفي ما كان في نكاح باعلان من غير شهود ثم اراد الرجوع عن
التقليد فليس له ذلك **قوله** والخلاف اى خلاف العلماء
فيما اذا حكم القاضي بخلاف مذهبه **قوله** فقل سبع مرات شهيرة
ذكرها ابن كمال باشا في رسالته لكن عند المطلق من السبعة حيث
قال اعلم ان الفقه اعلى سبع طبقات الاولى طبقة المجتهدين
في الشريعة كالايمه الاربعة رضي الله عنهم ومن سلك مسلكهم في تأسيس
قواعد الاصول واستنباط احكام الفروع عن اودلة الاربعة التي
هي اركان الشريعة والاجماع والقياس فهم غير مقلدين لاحد في الاصول
ولا في الفروع والثانية طبقة المجتهدين في المذهب كابي يوسف
ومحمد وسائر اصحاب ابي حنيفة القادرين على استخراج الاحكام عن
الدلة المذكورة على مقتضى القواعد التي قررها استاذهم ابي حنيفة

فانهم

فانهم وانما الفروع في بعض احكام الفروع لكنهم يقلدون في قواعد
وبعضها يرون عن الممارضين في المذهب ويقارنهم كالتشافي و
نظايره وهم المخالفون لابي حنيفة في الاحكام غير مقلدين له في الاصول
والثالثة طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب
المذهب كالخضاق وابي جعفر الطحاوي وابي حنيفة الكرخي وشمس الباقية
الخوانساري وشمس الباقية الرضوي وشمس الاسلام البزدوي وغيرهم الذين
قاضي خان وامثالهم فانهم لا يقدرون على مخالفة الشيخ لا في الاصول
ولا في الفروع لكنهم يستنبطون الاحكام في المسائل التي لا نص فيها
عنه على حسب اصول قروها ومقتضى قواعد يستنبطونها في الرابعة
طبقة اصحاب التخرج من المقلدين كالرازي واخراجه فانهم لا
يقدرون على تفصيل قول مجلي الاجتهاد اصلا لكنهم لا حاطة بهم
بالاصول وضبطهم لاخذ يقدرون على تفصيل قول مجلي في
وجهين وحكم بهم محقق لما عرفت منقول عن صاحب المذهب
او عن واحد من اصحاب المجتهدين برايمهم ونظرهم في الاصول
والمقاييس على امثاله ونظايره من الفروع وما وقع في بعض
المواضع في الهداية من قوله كذا في تخرج الرازي من هذا
القبيل والخامسة طبقة اصحاب الترجيح من المقلدين كابي الحسن
القندوري وصاحب الهداية وامثاله ما وشأنهم تفصيل بعض
الروايات على بعض اخر بقولهم هذا اولي وهذا اخر رواية وهذا اوضح
وراية وهذا ارفق للقياس وهذا ارفق بالناس والسادسة
طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الاقوي والاقوي
والضعيف وظاهر الرواية وظاهر المذهب والرواية النادرة
كاصحاب المتن المعبرة من الممارضين مثل صاحب المكنز وصاحب
المختار وصاحب المحجج وشأنهم لا ينقلوا في كتبهم الا قول المردون
والروايات الضعيفة والسابعة طبقة المقلدين الذين لا

يبدو من على ما ذكر ولا يفرق بين الغت والسامين ولا يميزون الشمال
عن اليمين بل يجمعون ما يبدون مثل ابن ملك كحاطب بل قالوا بل لهم
ولم يقدح كل الويل لما انجر الكلام الى هذا التفصيل واقتضى
المقام تفصيل تلك الاصول فنقول لا بد للمفتي المقلدان يعلم حال
من يفتي بقوله ولا يفني بذلك معرفته باسمه ونسبه ونسبته
الى بلد من البلاد اذ لا يسمي ذلك من مروج ولا يفني بل يفني مرتبة
بمرتبة مرتبة في الرواية ودرجته في الدراية وطبقته من طبقات الفقهاء
ليكون على بصيرة واقفة في التمييز بين المقالين المتخالفين
وقد تم كافية في الترميم بين القولين المتعارضين انتهى
كتاب الطهارة قوله ولذا فاقد الطهورين علة
لقوله لا يسقط **قوله** وما اورد مطوف على ما قيل **قوله**
كذلك اي شرط لا يسقط اصلا **قوله** كل ذلك اي كون
الطهارة والنية شرطين لا يسقطان اصلا وكون فاقده
الطهورين يوجب الصلوة **قوله** تكفيه النية بلسانه اطلاق
النية على اللفظ الدال عليها مجاز مرسل **قوله** بوجه جراحة
سكت عن الراس لما سياتي من ان اكثر اعضاها الوضوء لو كان
مجرى ما يتم وهما لما كان بوجه جراحة ويداه ورجلاه مقطوعا
كانت الوظيفة التيمم لكن سقط التيمم ايضا لصحة عدم
اليدن وسياق هذا النوع بعينه في باب التيمم متنا **قوله**
يتشبه اي ويصير كاسياق وحينه هي ليت بصلاة حقيقة
وانما هي صورة صلوة فالاولى المما رضم بالمعذور **قوله** لا ينيه
بتخفيف النون وتشديد الهمزة المشناة تحت نسبت الى من
التي هي حرف جر وانما تشدد النون لكونها حرفا صحيحا
قال في الخلاصة وصاعف الثاني من تنائي
ثانيه دولين كلا ولائي **قوله** وهي كثيرة كوضوء وغسل
وتيمم

وتيمم وغسل ثوبه وذلك خف ومسح سيفه وليس ارض **قوله**
اي سبب وجوبها قد علم لظهور ان الصلوة مثلاً ليست سبباً
لوجود الطهارة **قوله** ما لا يحل المبدء من تقدير مفضا وهو
اما الوجود او الوجوب او الارادة لا جاز ان يكون الوجود
لانه متأخر عن الطهارة والمتأخر لا يكون سبباً للمتقدم ولا التيمم
لعدم شموله النفل فتعين الارادة وحينه هو عين ما اختاره
صاحب البحر **قوله** كالصلوة مثال للعرض وغيره **قوله** ومس
المصحف مثال للعرض **قوله** ذكره الزيلعي في الطهارة اي في تيمم
قوله وعونه عن ماله على رطلها **قوله** وقال العلامة هذا الظاهر لانه
ما ذكره في البحر يقتضي ان لا يات على تركه الوضوء اذ اخرج الوقت
ولم يرد الصلوة الوقتية فينبغي على تقويت الصلوة فقط وانه اذا
اراد صلوة الظهر مثلاً قبل دخول وقتها ان يجلي عليه الوضوء
قبل الوقت وكلاهما باطل **قوله** ونسباً اي القول بسببية الحد
والحدث والقول بسببية القيام **قوله** الى اهل الظاهر نسبة
الثاني الى اهل الظاهر نص صريح عليها في البحر واما الاول فنسبته
في البحر وغيره الى اهل الطرد وهم القائلون بسببية الحدث والحدث
لوجوب الطهارة له ورايه وجود او عدمه فلا راجع **قوله** وفسادها
ظاهر اما الاول فلا يمتثل من افساد الحدث مثله الى زوال النفس
وهو محال وذلك لانه على تقدير السببية يكون الحدث مفضيا
الى وجوب الطهارة وجوبها الى وجودها ووجودها الى
زوال الحدث والمفضي الى المفضي الى الشيء ولو رتب مفض الى ذلك
الشيء فالحدث مفض الى زوال الحدث واما الثاني فلا يمتثل من
ان التوضي قاعدا اقام الى الصلوة يلزمه وضوء اخر وهو
ظاهر الفساد **قوله** بدخول الوقت خبر بعد خبر لقوله وجوبها
لا متعلق بقوله مسح وكون وجوبها بدخول الوقت يريد ما

قدم عن المطامير قاسم من ان سبب وجوب الصلوة
اذ وجوب الصلوة ايضا بدخول الوقت **قوله** سلامة
اعضاء. اشارة الى المذلة **قوله** وقدره امكن يستعمل
اشارة الى المقدرة على الزالة **قوله** وهو مبتدأ عايد
الى الماء وقوله معاذ ف منصوب لقطعة عن الاضافة تنقل
بمخذوف خبره واصلة معها وانما نص على انضمام لهما لانه
لما ذكر الماء على كونه مضافا اليه فرما يتوهم انه ليس قسما
براسه وانما في تسمية المضاف وليس كذلك بل هو بيان
لوجود المذيل **قوله** باعان المعاني الاسير **قوله** ورمض
بفتح الراء والميم وبالصاد المهملة وسخ يجتمع في الموقف
وهو طرف العين ما يلي الانف سكنت الميم للمفردة
قوله قبل ومن المصنف اى الطهارة واجبة لمن المصنف
لا فرض لقول بعض المفسرين في تاويل الآية كالكشاف انه
مصرف عن غير المقربين من الملايكة لا يطلع عليه سواهم
وهم المطهرون من جميع الادناس اذ ناس الثوب وما
سواها ان جعلت الجملة صفة لكتابه مكتون وهو اللوح
وان جعلت صفة للقرآن الكريم فالمعنى لا ينبغي ان يسمى
الا من هو على طهارة من الناس لكن الامام الطيبي
في حاشيته ذكره الاستدلال على الوجه الاول ايضا
وقال المعنى ان هذا الكتاب كرميم على الله تعالى ومن
كرامته ان اثبتته عند في اللوح المحفوظ وعظم شأنه
وحكمه ان لا يسه الا الملايكة المقربون وصانه عن
غير المقربين فيجب ان يكون حكمه عند الناس كذلك
بناء على ان ترتيب الحكم على الوصف المناسب مشربا عليهم
لان سياق الكلام لتعظيم شأن القرآن كذا في البحر في

باب الحيف فكان الحق افتراض الطهارة ولذلك حكى الشارع
الوجوب بقوله **قوله** والمخرج من خلاف الحكماء كالوضوء
من المرأة **قوله** وتبقى اختلاف الحكماء في تقدير الممسوح
ودخول المرفقين والكعبين والعمارين **قوله** لانه
افيد اي افيد من المفروض لان الركن اخص من المفروض و
الاخص في مقام المخصوص افيد من الاعم **قوله** يرد المنقول
اي وان اريد يلزم عن المشتق او ارادة الحقيقة
والجواز كما في الدر المنقى **قوله** بما يخصه في شرح الملتقى
من انه اما من عموم الجواز او بان المراد اما القطعي وبالجملة
اصل او العملي من حيث التدرج في الكل اوها كثر من جهتين
القطعي من حيث الاصل والعملي من حيث القدر واجاب
المفتي بان اضاف المفروض صفة عهدية ليعلم القطعي
والظني فالمراد لا بد منه للوضوء **قوله** وهو ما تفوت الصفة
بفواته بغيره الصفة اولى من بغيره غيره بالجواز **قوله** كالمقدار
الاجتهادى ومثله الوتر فان بفواته تفوت صحة الفجر كما
في الدرر **قوله** ولو قطرة على هذا يكون المتقاطر بمعنى
اصل الفعل قال في النزهة اعتد لها وعند الثاني يخرج اذا
سال ولم يقطر **قوله** قطرتان يورثه صيغة التفاعل
قوله مشتق المراد بالاستتقاق الاخذ بمجاز علاقته
الاطلاق والتقييد اذ الاشتقاق في الصرف اخذ واحد
من الاشياء المشقة التي هي الملائكة والمضارع والامر واسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل
واسم الزمان والمكان والدالة من المصدر والوصف ليس
منها **قوله** اذا كان اي المزيد **قوله** كاشتقاق
الرعد من الارتعاد الارتعاد الاضطراب وفي الرعد اضطراب

السحاب **قوله** واليم من التيمم المقصد واليم الذي هو
اليم مقصود والاشتقاق فيه وفيما قبله يعني الاخذ لما
تقدم **قوله** قصاص الشعر مثلث القاف حيث ينتهي منبته
من مقدم الراس من جهة جامع اللغة **قوله** الى المطرد وهو
مبدأ سطح جبهته **قوله** الاغم هو المذك سال شعر راسه حتى
ضيق جبهته والاصلح هو الذي اخسر شعره مقدم راسه
والانزع هو الذي اخسر شعره لاجابى جبهته جامع اللغة **قوله**
الملاقى الظاهر ان المراد بالملاقى ملاقى الوجه من اللحية لقول
العصام ان غسل طاهرها الملاقى للوجه فرض ويجعل ان يراد
بالملاقى ما لاقى حد الوجه الذي هو جزء من الراس واسفل الذقن
وشحمتي الذنابت لان ما لا يتم الواجب الالبه فهو واجب **قوله**
عند انضمامها اشار بصيغة الفعل الى ان المراد ما ينضم
عند انضمامها الطبيعي لا عند ضمها بشدة وتكلف **قوله**
وبه يفق خلاف الثاني كافي البحر والخلاف في الملتصق اما المرأة
والأحرر والكنس فيفرض اتفاقا كافي الدر المنقبي **قوله**
واصول شعر الحاصبين والحجة والشارب المراد الكفيف الذي
يسر على الفرض في الكل عصام على الهداية وسياتي **قوله** ويوم
ذباب اي خريره **قوله** اسقط لفظ فرادى تفريض بها حب
الدر حيث قديم **قوله** لما مر اي من قوله لان الاحكام لا ينفق
التكرار **قوله** على المذهب وزفر في عدم ادخاله المرفقين
والكعبين محجوج بالإجماع كافي البحر **قوله** على ذلك اي على
غسل اليدين مع الرجلين معا ودخول المرفقين والكعبين
وغسل الرجلين لاسمها **قوله** فوق الاذنين لان الاذنين
ليسا من الراس وقوله صلى الله عليه وسلم ان ذناب من الراس المراد به
بيت الحكم لا الخلقه كذا في الهداية اي حكمها حكم الراس في كونها
بمعان

بمعان بآية **قوله** على المشهور اي خلافا للحكم فخر **قوله** اتفاقا
اي من الثاني والثالث بحر **قوله** على الصحيح لان المسح هو الاصابة
لا الاسالة والمسح هو المسال لا المصاب كذا في شرحه نظم الجمع
للصيني وقال ابن شعبة في شرح الجمع لان فرض المسح يتأدى
باصطلاحه اذ المسح الاصابة دون الاسالة فلم يزل شيء من الحدث
الى الماء الباقي فالذناء انما زال الى البلية انتهى ومقابل الصحيح
قول بعضهم ان على قول الثالث لا يجزئ به ويصير الماء مستعملا
كافي البحر **قوله** وما عدا هذه الرواية اي مسح الكحل او الربيع
او الثلث او غسل امد الاخيرين او عدم الغسل والمسح **قوله**
بل ليس اي المسح كما يدل عليه ظاهر عبادة من رجوع الضيق الى الاقرب
وعبادة منية المصلين في ذلك **قوله** ان تألم بالانزع قديم لانه
ان لم يتألم كانت بمنزلة الشعقة الملتصقة بيده **قوله** ولا
للغسل فيه ان هذا انما يستفاد من قوله في الغسل وسنة لا نهضا
قوله اي نية عبادة الاولى نية استبابة عبادة كافي النية **قوله**
لا تقع الاولى لا تخل كافي النية ليشغل مثل من المصنف والطواف واما
الوضوء ورفع الحدث وامثال الامر فليت عبادة لا تخل او بما
لطهارة بل الوضوء عين الطهارة واما رفع الحدث وامثال الامر
اي امثال الامر بالوضوء لازمان من لوازم وجودها لا ينفكان
عنه فقوله كوضوء ليس تشيلا للمباداة بل تنظير للنوى ودليل
عدم كون الوضوء عبادة عدم صحة المترزبه وانه لو كونه مراد في
محلى كبره لك سرف كافي الفروفي شرح المقدوري **قوله**
ويأتي بتركها هذا هو الحق لان النية سبعة مؤكدة وسياخ
تاثير تارك السنة وفيما تقدم من كون تارك السنة
يديم محمول على المؤكدة **قوله** وبما فرض في الصحيح ان يقال
وبما شرط في كون الوضوء عبادة لا مفتاحا للصلاة فان تارك

النية لا يعاقب عقاب ترك الغرض وانقضاء اللازم يستلزم
انقضاء المفروض والشرط لا يكون فرضا الا اذا كان شرط الصفة
وهذا ليس كذلك بل هو شرط في كون الوضوء عبادة فقط **قوله**
قبل سائر السنن سائرها بمعنى باقى لا يمتنع جميع والا لكان
محلها قبل نفسها **قوله** حقيقة الخ قال في البحر ارادة الفعل
المتقدمة عليه عزم والمعتزلة تبه قصد والنية اسم للارادة
المعتزلة بالفعل مع العلم بمرادته له انتهى فاطلاق النية
على المتقدم على الفعل مجاز الاول وحكمها هو النسبة في الوضوء والفعل
والغرضية في الوضوء بنبيذ التمر وسور الحار في المقاصد عبادة
ومحلها القلب وزنها قبل سائر السنن على ما تقدم في شرطها
الاسلام والمقل والقصد بمعنى المقصود منها وهو تمييز
العبادات عن العبادات وتعيين بعض العبادات عالما
اي عبادة هي واما التلطف بها فبدعة في جميع العبادات وانا
يحيى لم لم يتحقق عن نيته كما مر به في ج البحر **قوله** مفاهيم
الكتب اي سوا كانت مفاهيم موافقة او مخالفة **قوله**
مفاهيم الفصوص اي مفاهيم المخالفة والا فمفاهيم الموافقة
في الفصوص معتبرة مطلقا **قوله** في الروايات اي في اكثر
الروايات عن اديمة **قوله** ومنه اي من قبيل الروايات
عن اديمة اقوال الصحابة في كون المفهوم معتبرا في اكثرها **قوله**
وبينى تقييدك اي تقييد كون اقوال الصحابة من قبل الروايات
في اعتبارهم المفهوم **قوله** في بعض العقوبة المعقوبة في
الاية الحجاب والمفهوم فيها هو ان المؤمنتين ليس بحجورين
قوله ثم ان لم يكن الخ اعلم ان غسل اليدين واجب ان
كانت النجاسة فيهما محققة وسنة مؤكدة ان كانت
مقومة كونه لا عن استحباب غير مؤكدة عند عدم تحققها
كان

كما في البحر والنذر وعجزها فاعلى هذا قول المتن وبفضل اليد بين
مختص باليدين والمراد بالسنة فيه مطلقا الشامل للمركبة
وعجزها لكن قوله ثم ان لم يكن الخ مختص بصورة التيمم قال
المصنوع في شره الهداية ثم المحكى عنه ابي جعفر ان الاثاء ان كان
صغيرا ياخذ بيساره وبفضل يمينه ثم ياخذ بيمينه وبفضل
يساره ثلثا وان كان كبيرا فاذا كان معه اثناء صغيرا يذهب
الماء وبفضل كاهه وان لم يدخل اصابع يده اليسرى بدون الكف
في اثناء ثلثا ويصب الماء في كل مرة على يده اليمنى ويدلك الاصابع
بعضها ببعض ثم يدخل اليمنى في اثناء كاهه ويشاء وبفضل اليسرى
ولا يخفى على من سكة ان اللازم من هذا الكلام خروج الغنى
على التقدير الاخير عن حكم النهى للخرج واختصاص النهى بالتقدير
الاوليين انتهى وهل الحكم عند عدم التيمم كذلك فليدبر اجمع
قوله مضمومة فائدة الفهم رفع الماء بها **قوله** صار الماء
مستعملا اي صار ما لا في الكف مستعملا اذا انفصل لا بجمع ما
الاثاء بحر **قوله** وان اراد الاغتراف لا الخ لم يصير مستعملا
مع ان عمله الا استعمال القرية او رفع الحدث للحاجة كما في النهى
في بحث الماء المستعمل اي مواضع الحاجة والفردية مستثناة
قوله وهو او غسل اليدين سواء كان عند توهم النجاسة او لا
قوله سنة اراد بها مطلقا الشامل للمركبة وغيرها كما تقدم
قوله وبين غسلها ايضا مع الذراعين الظاهر انها غير
مركبة **قوله** عند المضمضة الى اخره عز المصنف في ترجمه
القول الاول للنهاية والفتح والثاني للبداهة والجمعي ثم قال
والاكثر على الاول **قوله** اوله اختصار زائد في النهى عن الصبيغ
علة اخرى هي التنبه على تفسيرها وزاد شيخنا علة اخرى
وهي اندراجها تحت قوله وتثليث الفصل الا في **قوله**

غسل مرة اي لان النبي صلى الله عليه وسلم ورد عنه ترك التثليث
حيث غسل مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة اليه
ولم يرد عنه ترك المضمضة والاستنشاق **قوله** فنفخ اي ثلاثا
وكذا قوله واستنشق والى لكان الاجزائي اصل السنة **قوله**
وعكسه لا اذ ذلك لصورة الماء مستملا بسقوطه من الانف
في الكف **قوله** وتخليل اللحية هو قول ابي يوسف ومحمد
على الصحيح وعند ابي حنيفة سبب والماء الاصابع بحر **قوله** لغير
المحرم اماه فمكروه **قوله** بعد التثليث اي تثليث غسل
الوجه عصام وقهستان **قوله** اليدين على حذق مضاف وهو
اصابع وهو بدل من الاصابع بدل مفصل من مجمل **قوله** باديا
الى اخره اي وضوءا بخبر رطله اليسرى وترك قيد من اسفل واقلعوا
فمعناه فقبل المراد من اسفل الاصبع من باطن القدم وقيل
من اسفل الاصبع الى فوق من ظهر القدم وهو اولى بحر **قوله**
وتثليث الغسل المرة الاولى فرض والاخرى مستان مؤكدا
كما حققه في النهر تبع السراج وظل في الفتح في جعله اياها سنة
واما قوله وقيد بالفضل لان الخرج مخالف له كما سيأتي عند قوله
ومكروه **قوله** ان اعتاده اثم والاول على هذا التفصيل
حل في النهر قول في الاثم واشباهه المطلقين **قوله** الوضوء
على الوضوء يعني مرتين فقط في مجلس واحد وامان ثانيا في مجلس
فمكروه للاسراف وهذا التفصيل جمع في النهر بين قول في
الكراهة واشباهها المطلقين **قوله** لا بأس به الصواب ان يقال
يندب لتفريعهم بانه نزل على نور وقد تقدم قبل اركان الوضوء
فليحذر **قوله** تكراره اي مرارا كما علمت **قوله** بل في القهستان
الى ضعيف لما سيأتي متنا من كراهته تحريما من غير تفصيل
ويدل على الاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم وكنت على صفة آخر
جار

جار اللهم الا ان يحمل ما في الجواهر على كونه وسط الماء لا على الصفة
ويرد عليه انه حينئذ عبث عند عدم الحاجة كالبرد وعند
الحاجة لا فرق بين كونه في الماء او على الصفة او غيرها فالحق
الاطلاق كراهته الاسراف من غير حاجة والى توجيهه اشار
بقوله فتأمل **قوله** اثم اي يكون سنة موكلة **قوله** غسل
فوجهها الخارج لانه كالغسل كسائر اعضاء الجسم يغسل في الوضوء
يجب في الغسل فكذا الغرض الخارج **قوله** اوصلها في الفتح الى
نيف وعشرين حيث قال الادب ترك الاسراف والتقير وكلام
الناس والاستعانة وعن الوري لا بأس بصب الخادم كان صلى
الله عليه وسلم يصب الماء عليه والقمع بخرقة يصب بها موضع
الاستنجاء ومنها استقاماته بنفسه والمبادرة الى ستر العورة
بعد الاستنجاء وترع طام عليه اسمه تعالى واسم نبه حال
الاستنجاء وكوت ائمة في ظرف وان يغسل عورة الاثر بوقتها
ووضعه على يساره وان كان انا يفرق منه ففني بيمينه ووضع
يده حاله الغسل على عروته لا راسه والتأهب للوضوء قبل
الوقت وذكر المشاهدة بين عند كل وضوء استقبال القبلة في
الوضوء واستصحاب النية في جميع افعاله وتعاهد الموقنين والحق
الخاتم والذكر المحفوظ عند كل وضوء ان لا يلطم وجهه بالماء وامرار
اليد على الاعضاء المفصلة والتاقي والدلك خصوصاً في الشتا
وتجاوز صدور الوجه واليدين والرجلين ليتيقن غسلها ويطلب
الغزو ويقول سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا الله
واسلم ان محمدا عبده ورسوله اللهم صل على النبي وآل بيتك
الى اخره وان يشرب فضل وضوءه مستقبلاً قايماً وان شاق أعداء
وصلاة ركعتين عقيبته ومكة ائمة استعداداً وحفظ
ثيابه من التقاطر والا متخاطباً بالشمال عند الاستنشاق ويكره باليمين

وكذا القاء البزاق في الماء والزيادة على ثلث في غسل الاعضاء
وبالماء المشتمل انتهى وغالبها مذكور هنا شرعا ومثنا واما الخواص
فلم تصل اليها بعد **قوله** اي بعد الوضوء يتبع فيه الرد
والمصنف **قوله** لكن في الزيلعي الى اخره قوله في البحر وهو
عبارة المتن لان الصبر عند راجع الى كل عضو فكذا صبره
قوله اوقاع هذه العبارة تقتضي التحديد كعبارة الفتح
والذي في البحر قايما قيل اوقاعا **قوله** منسوب او مسنون
عبارة العصام مشروح بل مسنون قوله وينفضه اي يخرج
الوضوء عما يطلب به من استياحة ما لا يحل الابه فان نقص المعاني
ابطال المطلوب بها وان كان اصله فك تاليف الاجسام **قوله**
خروج الذي حققه في الفتح ان علة النقص النجس والخروج علة
العلية او شرطها كما في البحر **قوله** نجس بفتحين اصطلاحا عين
النجاسة وبكسر الجيم ما لا يكون طاهرا فهو نجس من الاول وفي اللغة
مترادفان بحر **قوله** من التوضي احتراز عن الموضوعي كما ليست
فانه لا ينقص وضوءه بخروج النجس لا يرد المريض الموضوعي فانه
لوجود احساسه نزل منزلة الموضوعي بنفسه قاله شيخنا
السيد فاعلم هذا يكون التقييد بالحي غير بعيد اللهم الا ان يصح
ان يقال في الميت وضوءه فتوضا اي طارح ذلك كما يقال في التوب
طهرته فتطهر اي طارح فعل التطهير فيكون الموضوعي شاملا للحي
قوله حكم التطهير اراد بالحكم ما يشمل الذنب ليدخل معارف
الاذن اي خرقها وما اشتد من الانف فانه يندب تطهيرها
ولا يجب ويشمل الثوب والمكان كما في البحر **قوله** على سبيل ذكره
المصنف اي في مسائل شتى حيث يقول عرف مد من الخمر خارج نجس
وكل خارج نجس ينقض الوضوء ففرق مد من الخمر ينقض الوضوء **قوله**
فلما فيه كلام عبارة هناك لكنه يحتاج لاثبات الصغرى
وطامه

وما صله ما في الذخاير الشرفية لابن الشحنة معزيا للجبتي عرف
الدجاجة الجلة لة نجس قال وعليه فرق مد من الخمر نجس بل اولى
ثم قال وما سمع من كان عرقه كعرق الكلب والخنزير قال ابن النجاشي
فحينئذ ينقض الوضوء وهو فرع غريب وتخرج ظاهره قال المصنف
ولظهوره حولنا عليه قلت قال شيخنا الرضوي رحمه الله تعالى
كيف يعمل عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية ولا
دراية اما الاول فظاهره ان لم يرو عن احد من يعتمد عليه
واما الثانية فلعدم تسليم المقدمة الاولى ويشهد لطلابها
مسئلة الجددي اذا اعتدى بدين الخنزير فقد عللوا اصل الحكم
بصيرته مستهلكا لا يبقى له اثر فكذلك نقول في عرق
مد من الخمر وكيفينا في ضعفه غرابته وخروجه عن الحادة فيجب
طرحه عن الشرح من متن وشره **قوله** لا خروج ذلك مقتضى
رجوع اسم الاشارة الى الريح ايضا تخرج من الجرم وهو كذلك
كافي القهستاني وشمل اسم الاشارة للدودة تكرار مع قوله
الاتي لا خروج دودة من جرم **قوله** مفضاة هي الذي
اتخذ مسلك بولها وغايطها او مسلك بولها ووطيها بحر
قوله فيندب الى اخره الذي رجحه في البحر وجوب الوضوء عليها
بالتفسير الاول وندبه بالتاني في غير تفصيل بين المنتنة
وعينها وهو وجبه **قوله** وذكر الحاجة الى ذكره مع شمل القبل
اياها كما يشهد له استعمالهم **قوله** وهو يعلم اي يظن لان الفحش
كاف في هذا الباب **قوله** لطهارتها اي الدودة والحم
وهذا يقتضي ان اللحم الساقط من الجرم طاهر مع ان الفصل من الحي
مكنته وميته الانساجنة لانه لو وقع في الماء القليل قبل الفصل
نجسة ولو صلى وهو حامل للميت لا يجوز واقتصر عليه في المحيط
وصححه في الكافي ونسبه في البدايع الى عامة المشايخ كما في

جائز البحر فالحق ان العلة فيها عدم السيلان مع زيادة
في الدودة وهي انا ظاهرة **قوله** وهو السيلان مناط النقص
اي علة في غير السيلان **قوله** المرئي بنوع الميم مهرز الاخر جري
الطعام والشراب **قوله** لقته علة لقوله لم ينقص **قوله**
لجاسته علة لقوله بخلاف **قوله** اصلا اي سواء كان صاعدا
من الجوف او نازلا من الراس **قوله** بزاق بالزاي ويجوز فيه
السين والصاد المهمتان **قوله** والقيح هو المدة التي لا يتخللها
دم **قوله** وفي القهستاني لا ينقص الى اخره موضع هذه المسئلة
عند قوله الى ما يظهر لا فصل القهستاني وكذا قوله ولو شد
الى اخره ومفهومة انه لو نفذت البلة الى طاق لا الى
الخارج لا ينقص مع ان نوع التقدير نقل النقص لكنه قال
ويجب ان يكون معناه اذا كان بحيث لو لا الرباط سال
قوله وهو انشيان مصدر غشت نفسه جاشت اي غلت
كفليان القدر **قوله** الاملاخ وهي القزورة كما في نسخة التلوي
اذ لو اعتبر السبب لانتفى المتدخل لان كل تلاوة سبب
قوله ونوم هو فترة طبيعية تحدث في الانسان بلا اختيار
منه تقع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل مع سلاستها
واستعمال العقل مع قيامه فيعجز السبد عن اداء الحقوق بحج
قوله كما اشارة الى المذهب المختار من ان عينه غير ناقص
بل لا يخفى التام عنه فهو من باب المظنة كالسر **قوله** بحيث
نزول الى اخره هيثية تقييد قال شيخنا السيد فالفابط
زوال المسكة والمنقذة فخرج نوم الساجد على الهيئة
المسونة والراكم والقيام في الصلوة وغيرها لعدم
زوال المسكة ونوم المستند الى شيء لو ازيل لم يقطع على
ظواهر الرواية لعدم زوال المنقذة واعلم ان التقييد
بالهيئة

١٣٠
بالهيئة المسونة فاصوبها لمجود خارج الصلوة ومكان
القياس التقييدية فيها ايضا لكما تركناه بالنقص كما في البحر **قوله**
او وركبه تنية وركب بنوع الواو وكسر الراء ما فوق التخذ
ويوزن من الميل على احد الوركين سواء اعتمد على المرفق او لا
زوال بقدرته عن الارض هو المراد بقول الكثر
وستترك حيث عده ناقضا كما قال البحر **قوله** او ساجدا على
الهيئة المسونة الى اخره هذا التركيب يقتضي اشتراط
الهيئة المسونة في نوم سجد الصلوة ايضا وليس كذلك
كما تقدم انفا **قوله** او سجد كما المراد بالتورك هنا
ان يبسط قدميه من جانب ويلصق اليستر بالارض **قوله**
والعته هو افة توجب الاختلال في العقل بحيث يصير مختلط
الكلام فاسد التدبير اذ انه لا يضرب ولا يشتم والودعاء
ضرب من المرض يضعف القوى ولا يزيل الحجة اي العقل
بل يستره بخلاف الجنون فانه يزيله بحج والغشي بالضم
والسكون تعطل القوى المحركة والحساسة لضعف
الغلب من الجوع او غيره قهستاني **قوله** لكن بشرط استدراك
على ما فهم من الكلام من ان الامام يراعي مذهبه فيقتدي
به سواء كان في هذه المسئلة او في غيرها والا فالمرام
في المذكور هنا ليس فيها ارتكاب مكره مذهب **قوله**
بطل وصوته لان باخراجها يخرج منها شيء من الدبر **قوله**
وصومه لان ادخالها حال الاستنجاء يستلزم دخول
الماء الى جوفه بخلاف اليابسة كما ياتي في كتاب الصوم
متنا **قوله** ان ادخله بيده استقصا له ينفضل
منه على يده شيء **قوله** ما يعي العمل اي ليشمل المصفقة
والاستنشاق فانها ليسا قطعيين لقول الشافعي ٤٢

الله تعالى بينتهما **قوله** كما مر أي في الوضوء **قوله** ولا
تدخل أصبعها أي لا يجب ذلك كما في الشربلية **قوله**
وعلمه بالخرج أي على عدم وجوب غسل داخل القلفة
لأنه بغير غسلها كاهن ظاهر وبهذا التعليل يرجح لتفصيل
المسعودي والصحيح الذي مشى عليه في نور الأيضاح
قوله ولولم يتبلى أصلا يجب نقضها مطلقا لم يظهر
في وجه الإطلاق تأمل **قوله** صلبا بضم الصاد المرحلة
وسكون اللام أي شديد **قوله** كما بسطه ابن النخبة
أي في شرح الوهبانية حيث نقل عن شرمها فظاهر
أنه لم يقف فيها على نقل وإن القياس أن يرضى الرجل
بين النساء وبين الرجال والنساء لأنه يقتضي الجنس مع
جنسه ما لا يفتقر فيه مع غيره وأقره الشربلية في
شرمها وأقره ابن النخبة أيضا وأيده بما في البوط
من أن نظر الجنس إلى الجنس يبالغ في الضرورة لا في صالة
الاختيار ومن قوله في موضع آخر نظر الجنس إلى الجنس
أخف من نظر الجنس إلى غير الجنس ثم قال وبذلك يعلم الحكم
فيما ذكر أنه لم يقف فيه على نقل هذا قول الشارع
واختلف يقتضي أن في المسئلة خلافا ذكره ابن
النخبة وليس كذلك كما علمت من عبارته وأعلم أنه
ينبغي أن لا تكشف الخنثى للزوج ولا للفصل عند
أحد أصلا لأنها ان كشفت عند ذكر أحقل أنها
أنثى وإن كان عند أنثى أحقل أنها ذكر فصارت الحاصل
أن مریدا لغسله أما ذكر أو أنثى أو خنثى وعلى كل فاما
بين رجال أو نساء أو خنثى أو رجال ونساء أو رجال
وخنثى أو نساء وخنثى أو رجال ونساء وخنثى فهو
أحد

أحد وعشرون يقتل في صورتين منها وهما رجل بين رجال
وأمرأة بين نساء ويؤخر في تسع عشرة صورة **قوله**
وينبغي لها أن تقيم هذا متعلق بقوله تؤخر وكان
ينبغي تقديمه على قوله واختلف وإذا صلت بهذا
التيهم هل تعيد فليراجع **قوله** والفرق لا ينبغي معاملة
مع الحقيقة فيما إذا لم تكن أكثر من قدر الدرهم وعدم صحتها
مع الحكمة راسا **قوله** ولو مكث في ماء جار اشتراطه
الماء الجاري في الحال السنة ليكون بدلا عن الصب المشروط
في السنة كما يدل عليه قوله ثم يفيض الماء وفي الماء
الجاري المطر كما هو ظاهر وأما الخوض الكبير فإنه في حكم
الجاري كما قالوا في مسألة البه عند الجوهري في شرط
في صحة الفسل الصب إلا في الجاري وما في حكمه **قوله**
وفي الجواهر قد مناه فيه عند قوله وتثبت الفصل
قوله وبه يضمن تفصيل الدرر حيث صح تأخير الرأس
قوله فإن الدفق فيه غير ظاهر عدم ظهوره حالة الخروج
من الفرج الداخل مسلم وليس الكلام فيه وإنما كلام الماتن
في انفصاله من مرقه والدفق حينئذ ما يفيض على الظهر
بجاء مع وجود الشهوة فالمراد على ما مر في الآية عن ظاهرها
وقد مر به صاحب المنى في طيب الرجل فذلك المراء
كذلك وقوله ولأنه ليس بشرط عندها هذا سهو منه
فإن المذكور في الماتن انفصاله من مرقه والدفق حينئذ
شرطا اتفاقا غاية الأمر أن اشتراط الشهوة يغني عنه
لاستلزامها إياه فكان عليه أن يسقط التعليلين ويقول
ولم يذكر الدفق لاستلزام الشهوة إياه فكانت مغنية
عنه **قوله** وشرطه أبو يوسف ظاهر دخوله على الماتن

بقوله ولذا قال ان يرجع ضمير شرطه الى المدفوع والنسب
 يكونه شرها لقوله لم يخرج بها ان يرجع الى الخروج الذي
 في ضمن المضارع والمفعول سواء خرج بشهوة او بغير شهوة
 وشرطه ابو يوسف الخروج بشهوة وهل يخرج هذا الثلاثة
 فيما اذا نزل من المرأة من ترابها الى فرجها الداخل
 بشهوة ثم بعد فتورها سال الى فرجها الخارج فليراجع
قوله في حشنة وسبيلين محققين صوابه محققه
قوله خرج رؤية السكران والمفعول عليه المذكي
 لان السكرى لا يغاي ليسا مظنة الاحتلام بخلاف
 النوم كما في الحلقى الصغير وانما مضى وبيتهما المذكي
 بالذكر لان رؤيتهما التي موصية للفعل والشارح
 وان اصاب المحرم من حيث الحكم فقد تكلف من حيث
 التركيب فان مفهوم الماتن ان السكران والمفعول
 عليه لا يجب عليهما الفعل لا في رؤية المتي ولا في
 رؤية المذكي لان الذي صح من سكره او افاق من
 اغمايه ليس يستيقظ اى متنبه من النوم والخطب
 سهل هذا وتغييره بالسكران والمفعول عليه ليس على
 ما ينبغي بل عليه التقدير بالصاحي والمفروق كما عبر
 القهستاني وكما عبر المصنف بقوله مستيقظ ولم
 يقل نام وسقط من بعض النسخ لفظة المذكي ولا بد
 من ذكرها **قوله** وان لم يتذكر الاحتلام اعلم ان هذه
 المسئلة على اربعة عشر وجها لانه اما ان يعلم
 انه من اومذى او ودى او شك في الاوليين
 او في الطرفين او في الاضريين او في
 الثلاثة وعلى كل اما ان يتذكر احتلاما او لا
 فيجب

فيجب الفصل اتفاقا في سبع صور منها وهي ما اذا علم انه
 مذى او شك في الاوليين او في الطرفين او في الاخيرين
 او في الثلاثة مع تذكر الاحتلام فيها او علم انه منى مطلقا
 ولا يجب اتفاقا فيما اذا علم انه ودى مطلقا وفيما اذا علم
 انه مذى او شك في الاخيرين مع عدم تذكر الاحتلام
 ويجب عندها فيما اذا شك في الاولين او في الطرفين
 او في الثلاثة احتياطا ولا يجب عند ابو يوسف للشك في وجود
 الموصي واعلم ان صاحب البحر ذكر اثني عشر صورة وزدت
 الشك في الثلاثة تذكر او لا اذ من عبارته اذا عرفت هذا
 فقوله ورؤية مستيقظ منى او مذيا وان لم يتذكر الاحتلام
 ناقص ومختل لما نقصانه فلصداقه على اربعة اوجه من
 الاربعة عشر وجها ولا يميز ان يكون حكم العشرة الباقي مغاير
 للماتن فيكون معلوما بالمفهوم لما علمت من انه يجب الفصل عندها
 في عشرة من الاربعة عشر واما اختلافه فلا بد ان يقتضى انه
 اذا علم انه مذى مع عدم تذكر الاحتلام يجب الفصل وقد علمت خلافا
 فلذلك اصل الشارح الماتن بقوله اذا علم انه مذى لكنه
 يقتضى انه حينئذ لا غنى عليه تذكر او لا وقد علمت بطلانه
قوله او شك انه مذى او ودى هذه مسئلة مستقلة
 وليست مطروقة على المستثنى اذ لم تدخل في المستثنى منه وان
 جعلتها مطروقة عليه كايئة من باب الاستثناء المنقطع
 يلزم استعماله في المتصل والمنقطع معا فيلزم استعمال الشك
 في معنييه وهو باطل عندنا واعلم ان هذه المسئلة ايضا
 مقيدة بعدم التذكر كما علمت **قوله** او كان ذكره منتشرا
 الى اخره اعلم ان هذه المسئلة ايضا لا يقع عطفها على
 المستثنى لعدم دخولها في المستثنى منه وهو ظاهر ومع ذلك

لم يذكر ما هو مصورة فيه وهي مصورة فيما اذا اشك في
 الاوليين قال في البحر وفي فتاوى قاضي خان اذا استيقظ
 فوجد بلاء في اطليله وشك في انه منى او مذي فعليه الغسل
 اذا كان ذكره متشرا قبل النوم فلا يلزمه الغسل الا ان يكون
 اكبر رايه انه منى فيلزمه الغسل وهذه المسئلة كثيرا وقومها
 والناس عنها غافلون انتهى وهذه تقييد الخلاف المتقدم بين
 ابي يوسف وصاحبيه رحمهم الله تعالى بما اذا لم يكن ذكره متشرا
قوله كالودي اي حيث لا يجب فيها الغسل ولكنه غير مقيد
 بعدم تذكر الاحتلام بل لا يجب فيه الغسل ولو تذكر **قوله**
 لكن في البحر الى اخره هذا استدراك على المسئلة الثالثة فقط
 وهي قوله او كان ذكره الى اخره وكلام يحتاج الى مثل هذه التكاليف
 احرك ان لا يذكر **قوله** على المذهب وقال محمد عليها الغسل
 احتياطا لا يقال انه خرج ثم عاد كما في الحديث الصغير **قوله**
 والمأخوذ الوجوب نص عليه في امداد الفتاوى **قوله** هذا
 اراد به انقطاع الحيض والنفاس **قوله** وما قبله اراد به
 خروج المني والذليل وروية المستيقظ **قوله** من اضافة
 المراد بالاضافة اللغوية **قوله** كما جرى في الوضوء **قوله** على
 الظاهر اي ظاهر الرواية كما صرح به في البحر وقال الجرجاني من
 الاول وقال الهندواني ان اتحاد الجنس كان بالتم بالفت
 الاول وان اختلف كان بالتم رجع فنهما فضيل منه راجع
 الى الودي وانما يتبين من يكون المذي والودي يوجبان الوضوء
 لانه علم من قوله في نواقض الوضوء وينقضه خروج الجنس
 منه الى ما يظهر **قوله** رطوبة الفرج المراد به الفرج الداخلي
 لا الخارجي اذ رطوبة الفرج الخارج طاهرة اتفاقا بدليل
 جعلهم غسله سنة في الرضوخ ولو كانت نجسة عندها
 لرضخ

16
 لغرض غسله **قوله** فتنبه امر بالتنبه للمجاوب عن المناقاة
 الواقعة بين فرج غسل الذكر وبين طهارة رطوبة الفرج
 ويمكن ان يجاب بان لزوم غسل الذكر مبني على قولهما **قوله** اي
 يفرض اشارته الى ان الوجوب هنا ليس بمعناه المصطلح عندنا
 فكان الاول فيه التقييد بفرض كما عر به نور الايضاح **قوله**
 الا ان حمل الى ارض هذا التوفيق بعيد جدا والظاهر ان
 يقال في تحليل هذا القول انه ربما ينزل من منه وهو لا
 يشتر كما قالوا في الميت في تحليل كون نجاسته حكمية **قوله** لا
 يعتبر اجاعا والحن وان قال ان الغسل لليوم لا للصلوة لا
 يعتبر الغسل بعد الصلوة لان سبب مشروعية هذا الغسل
 ازالة الاوساخ من بدن الانسان لا زوم منها حصول
 الا ذلك عند الاحتجاج وهذا المعنى لا يحصل بالغسل بعد الصلوة
 بحر **قوله** قال شيخنا مراده به خير الدين الرملي رحمه الله
قوله ورباط هو خافك الصوفية **قوله** ساقط لم يسقط
 فيما دانياء من نسخ الشرح الا قوله رسمه **قوله** لوجوب
 الطهارة فيه اي في الحكمة كما ياتي في الج **قوله** اي ما فيه اية
 كدرهم ومقدار لكن لا يحرم في غير المصحف الا المكتوب كذا
 في باب الحيض من البحر وقيد بالاية لانه لو كتب ما دون الاية
 لم يكره منه كما في حيز القهستاني **قوله** ظاهر كلامهم
 قال في باب الحيض من البحر وظاهر استدلالهم بالاية قوله تعالى
 لا يمسه الا المطهرون بناء على ان الجملة صفة للمقران تقتضي
 اختصاص المنع به انتهى فيه ان القهستاني في باب الحيض نقل
 عن الذخيرة كراهة من سائر الكتب السماوية وليس بعد
 النقل الا الرجوع اليه واستدلالهم بالاية لا ينفيه بل ربما
 تلحق سائر الكتب السماوية بالقرآن دلالة لا شتران للجميع

في وجوب التعظيم كما لا يخفى نعم ينبغي ان يفرض بحال مبدل كما
 سياتي نظيره **قوله** لان الجنابة لا تخل العين هذا التعليل
 يقتضي انه لو فرض طول الجنابة العين لحرم النظر ولم
 يرد حينئذ الا المجازاة ولو حرمت المجازاة في العين على
 هذا التقدير لحرمت بكل عضو فالوجه ان يعمل بعدم المس
قوله ولا بأس برضه اليه اي لا بأس بان يدفع البالغ
 المظهر المصنف الى الصبي ولا يتوهم جوازهم وجود حدث
 البالغ **باب** **المياه** **قوله** وجد نفع الجيم والميم
 الماء الجامد قايوم **قوله** وكذا ماء الدابة في اي ماء
 الدابة في ماء عطف عليه كما انكره في الخلق وفي ان
 الاظهر عدم جواز رفع الحدث بها ولم اجد فيما عندي تركب
 اللغة لفظ الدابة في لغة فليراجع **قوله** فرق بينهما وبعبارة
 وما ذكر من ان الاستعمال بالجزء الذي يلاق جسده دون باقي
 الماء فيصير ذلك الجزء مستهلكا في كثير فهو ردود لسريان
 الاستعمال في الجميع حكاه وليس كالمغالب يعيب التقليل من الماء
 المستعمل فيه **قوله** فراجع متاملا اشار به الى ان هذا الفرق
 لا يظهر وانما هو الحكم وصرح في البحر بعدم الفرق **قوله** وحلم
 الحيلة دودة تقع في صلب الشاة فاذا دبت يكون ذلك الموضع
 دقيقا جامع اللغة **قوله** وما قره المراد به الماء الذي يغلى
 به عند استخراج الحبر كما في شره الوهبانية **قوله** ينبغي
 الكثير صيغته يقتضي ان لفظة ينبغي في المتن فعل
 مضارع يتعلق بها الجار المتقدم وهو حينئذ غير مفيد
 لانه علم منه التجانس بتغير احوال وصفاته ولم يعلم سبب
 التفسير فالحق ان **قوله** ينبغي جار ومجرور يتعلق بتغير
 ويدل عليه كل المصنف فكان على الشارح ان يحل المتن هكذا
 وينبغي

وينبغي الكثير ولو جازيا اجماعا بتغير احوال وصفاته من لونه
 او طعم او ريح ينبغي اما القليل فيتنجس وان لم يتغير فلا
 لما لك رعه الله تعالى **قوله** ريحا للمعتزلة قال في
 مراجع الدراية قبل مسألة الحوض بناء على الجزء الذي
 لا يتنجس فانه عند اهل السنة موجود في الخارج
 فتقتل اجزاء النجاسة الى جزء لا يمكن تجزئته فيكون
 ما في الحوض طاهرا وعند المعتزلة والفلاسفة هو
 معدوم فيكون كل الماء مجاورا للنجاسة فيكون كل
 الحوض نجسا عندهم وقيل في هذا التقدير نظري بغير
قوله لما مر هو قوله ما لم يزل الاسم **قوله** والاول
 اظهر لم يظهر الفرق بينهما فان ما جرى تبينه لا
 يسح احوال من اهل العرف ان لا يعبده جاريا **قوله**
 فلو سد هذه المسئلة وما يبدوها مفروضة فيما اذا اصاب
 ذلك الماء نجاسة وهو المناسب لتفريجه على المتن المفرد
 في ذلك ويدل عليه قول البحر في التعليل لان كل واحد
 منهم انما قوضا بالمال حال جريانته والماء الجاردي لا
 يحتمل النجاسة ما لم يتغير انتهى ويصح حمل قوله
 ونحوه ونحوه على ان الماء لا يمتلئ اذ اتوصافه كثيرا
 بجره في كل مرة كما ذكره في البحر بعد المسئلة الاولى
 لكنه غير مناسب للمتن فتأمل **قوله** اي يعلم فصره
 به ليشمل الطعم واللون ايضا **قوله** من كل جوانبه
 مطلقا سواء كان اربعيا في اربع فاقبل او اكثر من
 ذلك وقيل ان كان اكثر من اربع في اربع تنجس
 بحر **قوله** وكما ان هي خمس في خمس فيده لانه
 محل التزاع واما دون ذلك فلا يتنجس اتفاقا

وهذه المسئلة مثل ما قبلها في الحكم مخالفة لها في التصوي
كما هو ظاهر **قوله** ولو اعلاه عشر هذه المسئلة على
اربعة اوجه لان الخوض اما اعلاه عشر في عشر
واسفله ضيق او بالعكس وعلى كل اما ان تقع النجاسة
فيه وهو ملان ثم ينقص او بالعكس فان كان اعلاه
ضيقا واسفله واسعا فان وقعت النجاسة فيه
وهو ملان تنجس فاذا انقص حتى يبلغ العشر طهر وهو
المراد بقوله الشارع ولو بعكسه الى اخره وصرح به
في البحر الزاخر حيث قال وان كان اعلاه اقل واسفله
عشرة ف وقعت فيه نجاسة تنجس ما هو اقل حتى لو
انتهى الماء الى عشرة في عشرة جاز الوضوء به انتهى
ومثله في شهر المنيه لابن امير الخلع وان وقعت
النجاسة فيه وهو ناقص لا شك انه لا يتنجس لانه
حينئذ عشر في عشر فان امتلا بعد ذلك لم اجد حكمه
فلا راجع وان كان اعلاه واسعا واسفله ضيقا
فان وقعت فيه وهو ملان لا يتنجس قطعا فاذا
نقص لم اجد حكمه وقول الشارع ولو اعلاه عشر
الى اخره موقوف في عدم وقوع النجاسة لانه اذا
من البحر وبجارية البحر هكذا وفي التجسس اذا
كان اعلاه عشر في عشر واسفله اقل من ذلك وهو
متلى يجوز الوضوء به والاغتسال فيه وان نقص الماء
مقصورا اقل من عشرة في عشرة لا يتوضا فيه ولكن
يفترق منه ويتوضا انتهى فقوله ولكن يفتفرق
منه ويتوضا بعض فيما قلنا من انها مفروضة
في عدم وقوع النجاسة كما لا يخفى وان وقعت
النجاسة

18
النجاسة فيه وهو ناقص تنجس قطعا فاذا امتلا لا يظهر
قال في منية المصلي وشرحها لابن امير الخلع ولو ان
ماء الخوض اذا كان عشر في عشر فتسفل فصار سبعا في
سبع فنقصت النجاسة فيه تنجس فان امتلا صار
لجنسا لان العبرة لوقت وقوع النجاسة وقيل لا
يصير نجسا ووجهه غير ظاهر انتهى **قوله** فلو جهل ما
اى ماء هو من عشر في عشر اداكثر **قوله** وينبغي ان يراى
اوسنة فيصير المفق او اسقاط سنة وفيه ان
المسئلة حينئذ ان كانت مفروضة فيما اذا وضع
الماء في فيه وانفقه للتبرد فلا ضلوم انه يسقط
عنه بهذا القدر فعليا على وجه السنة عند
الوضوء وان نوى المضمضة والاستنشاق اعفى
عنه قوله لقربة وكأنه الى هذا اشار بهذا بقوله
فتأمل **قوله** في محدث اى محدثا اصغرا واكبرا
جنابة او حيضا او نقاسا بعد انقطاعهما اما
قبل ذلك نقطاع وليس على اعضائها نجاسة فيها كالظاهر
اذ النفس للتبرد لم يدم خروجهما من الحيض حينئذ فلا
يصير الماء مستعملا كذا في البحر عن الخائنة والخلاء صفة
وهذا على احد القولين من ان حدتها لا يزول اما على قول
المحققين من ان حدتها يزول بالاغتسال ويحدد مثله
فما ايضا على الخلاف اما ترى بالمحدث عن الظاهر فانه لو
انفس في البير لطلب الدلو لا يصير الماء مستعملا اتفاقا
قوله في يراى ورون عشر في عشر **قوله** لدلو او تبرد
اما ترى به عما اذا نوى الاغتسال فان الماء حينئذ يصير
مستعملا عند هذا فلا يلى يوسف اما استعماله عند
الحيض فظاهر واما عند محد فعدم الضرورة حينئذ

واما عدم الاستعمال عند ابي يوسف فلا يشترطه الصب
 ولم يوجد هذا وقوله او تبرد مبنى على ما خرجه
 ابو بكر الرازي من ان السبب في استعمال الماء نية القرية
 فقط عند محمد كما في البحر فاذا انوى التبرد لا يصير مستعملا
 لفقد نية القرية وهو يخرج ضعيف فان الصحيح عن
 محمد كما عن صاحبيه ان السبب اذا اورد مور الثلثة المذكور
 في المتن فاذا انوى التبرد يكون مستعملا عند محمد لعدم
 الضرورة واما عند ابي حنيفة فلا استعمال ظاهر ولا يستعمل
 عند ابي يوسف لعدم الصب قوله مستنجيا بالماء احترازا
 عما اذا كان مستنجيا بالاعمار فان الماء يتنجس بانغماسه بناء
 على ان البحر يخفض لا مطهر لكن في باب الانجاس من البحر
 المختار انه مطهر قوله ولا ينجس عليه احترازا عما اذا
 كان عليه نجاسة فان الماء يتنجس اتفاقا ويكون هذا
 على الاتفاق وما قبله على الخلاف اندفع التكرار قوله
 ولم ينو اى الغتسال اما لو نوى مع اخراج الدلو والغتسال
 استعمل الماء عندها خلافا لابي يوسف لعدم الصب وهو
 شرط عنده كما قدمناه قوله ولم يتدلك احترازا عما
 اذا ادلك مع اخراج الدلو فان الماء يستعمل عندها خلافا
 لابي يوسف قال في البحر لا بالتدلك منه فلقا بين
 مقام نية الغتسال فصار كما لو نزل له غتسال قوله
 والامح انه طاهر الى اخره هو قول محمد وعند ابي حنيفة كل
 من المار الرجل ينجس وعند ابي يوسف كل منها نجاسة الرجل
 صب والماء طاهر وهذا بناء على نجاسة الماء المستعمل
 وقد صحت الروايات عن الكل انه طاهر غير ظهوره كافي
 البحر عند قوله والماء المستعمل القرية الى اخره قوله فلا
 يظهر

يظهر جلد حية صغيرة كلامه يقتضي ان ميتة الحية الصغيرة
 نجسة وقد تقدم قريبا ان الحية التي لا دم لها اذا وقعت
 في الماء لا تفسده اللهم الا ان يقال المراد بالصغيرة هنا
 صغيرة لها دم قوله لتقيدها اي تقييد الدبائح والذكاة
 بما اي حيوان يحمله اي يحتمل الدبائح قوله متى انقضى
 كبر الحية وقد تشدد الحاء وقد تكرر الفاء والمنقحة والمنقحة
 شئ يخرج من بطون الحديك الراضع اصغر فيعصر في صوته
 فيغلق كالجبين فاذا اكل الحديك فهو كرش وتفسير الجوهري
 الانقحة بالكرش وهو قاصوس وبلدها ايضا طاهرة كما في
 الانجاس من المتقي فيما ينعله الناس الا ان في تخيير اللابت
 بوضع الضرب فيه ينجمه عندها خلافا للمحمد رحمه الله تعالى
 قوله طاهر حلال زاد لفظة حلال لان الطهارة لا تستلزم
 الحل كما في الدرر قوله مطلقا وقيل ان كانت بحال الواسطية
 الماء لم يفسد كذا في امداد الفتح وفي الدرر اذا ان تكون
 رطبة وليس المذبوحة فتكون طاهرة في ثلث صور فقط
فصل في البير قوله على ما راي في المياه من ان الكثير
 ما يستكره المطلوب او العشر في العشر قوله على المعتمد
 خلافا لصاحب التعليل الذي نقل محكمته قوله في المياه
 وبين هناك ايضا انه خلاف المعتمد قوله على المعتمد لان
 اليسى لا يكون دباغة الا فيما يحتمل الدبائح والفاخرة لا
 تخمها كما قهره في خزانة الفتاوى جرح قوله لما راي
 في المياه من ان ما يولد لا يفسد الماء ولو دموها
قوله تخط اى ساقط شوه كما في جامع اللغة قوله
 متنجسة نفت لكل من الخبث والخزقة وانما افرده
 للمطف با والتي هو لا مد الشيشين وانشاء بقوله متنجسة
 الى انه لا بد من اخراج عين النجاسة كل ميتة وخنزير

قوله وقيل يعني بما بين الى اخره قال في البحر واختار بعض المتأخرين ان الاظهر انه ان امكن سد منابع الماء من غير عسر سددت واخرج ما فيها من الماء وان عسر ذلك فان علم ان محل الماء منها على منوال واحد طولا وعرضا في سائر اجزائه ارسل في الماء قصبة وعمل في ذلك بما قد متناه اي من انه يترجح عشر دلاء بعد ارسال القصبة ثم ترسل ثانيا وينظر فان نقصت العشر مثلا ففيها مائة دلو وان لم يتبع العلم بذلك فان امكن العمل بمقداره من عدلين لهما بصارة بمياه الامار واحد يبق لهما وان تعذر العلم بمقدار الماء من عدلين بصيرت بذلك نزوحا حتى يظهر لهم العجز بحسب غلبة ظنهم انتهى وهذا تفصيل من التامل فليكن العمل عليه انتهى كلام البحر **قوله** ان حكم الركبة الركبة البئر كما في القاموس لكن في اللفظ هي بئر يجتمع ماؤها من المطر **قوله** وقيل تبع من شافى هذا يقتضي جواز ان يفتق الشافى بما يخالف مذهبا مع انهم اختلفوا في جواز سقي ماء هذه البئر للدراب تامل **قوله** فيحكم بنجاسته في الحال اي فلا يصيد ما صلى وهو الصحيح كذا في المحيط والبيان ونقصه مشارح مدينة المصلي بانه اذا كان يلزم منهم غسلها لكونها مفسولة بماء البئر فيما تقدم حال العلم باشتغال البئر على الفارة بدون يوم وليلة او بدون ثلاثة ايام كيف يكون الحكم بنجاسة الشيا من باب الاقتصار على التجليس في الحال لا يستند الى ما تقدم فلا يتجه هذا على قوله لانه يوجب مع الفصل الاعادة لا على قولها لانها لا يوجب غسل الثوب اصلا انتهى بحر **قوله** من اضر احتلام اي من اضر من مة نامها **قوله** في بول فارة ينافي ما قدمه في مسئلة هروب الفارة من

من الهرة والصحيح التجليس عند تحقق بولها كما ذكره في البحر في باب الانجاس من الفحش واقره **قوله** اتفاق لمنوع بل هو قول ضعيف لان الثلاث تنجس كاصح به في البحر ولو كان التعبير اتفاقا والاول راجعا الى الثاني لما قال المتن في الثاني وقيل الى اخره **قوله** نعم بكرة سور للرجل اذا كانت اجنبية بدليل حديث عائشة رضي الله عنها كنت اشرب وانا حايض فاناد له النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فاه على موضع في فبشر كما في التبيين **باب التيمم قوله** هو قصد هذا التركيب يقتضي ان حقيقة القصدح انه شرط وقول الشارع شرط القصد افاد انه شرط ولكنه خلاف ما يقتضيه التركيب فتعريفه الصحيح ان يقال هو مع الوجه واليد او ما يقوم مقامهما كما سيأتي تحقيقه وصرح به في نور الايضاح ايضا وما ذكره من القصد والصعيد وكونه مطهرا مشروطا لا استعمال هو المسح الذي قلناه وقوله بصفة مخصوصة ان اراد بالصفة المخصوصة مع الوجه واليد فقط كان مساويا لما قلنا وان اراد ما يشمل الشروط واليد لا يصح لمآله في بيان الحقيقة **قوله** وهذا يفيد ان الضربتين ركن وهو الاصح الا هو الط الذي تحرر في البحر وشره نور الايضاح ان الضربتين ليستا بركن وانما الركن المسح او ما يقوم مقامه علما تقدم وسياتي في كلامه ايضا **قوله** وركنه شيان الضربتان والاستيعاب في كون الضربتين ركنا ما تقدم واما الاستيعاب فهو من تمام حقيقة المسح وليس شرطا لا بد انما انه في غسل الاعضاء كذلك **قوله** والمسح قد علمت ان المسح حقيقة التيمم لا شرط **قوله** وفقد الماء هذا عذر خاص والاولى التعبير

بالعذر كما سياتي التعليل به في البيت **قوله** وتفرج
اصابعه كان ينبغي ان يذكره قبل الضرب لانه يكون
عند الضرب وتعليقهم سنة التفرج بدخول الغبار
اثنان اصابعه يعني انه لو ضرب على حجر لمس لا يفرج
الا ان يقال العلة تراعى في الجنس **قوله** وزاد ابن
وهبان في الشروط الاسلام فيه ان اشتراط النية
يفنى عنه لا يبالا تضع في كافر الا ان يقال صرح به
وان استلزمته النية للتوضيح **قوله** فزادته هذا
يقتضى انه زاد على الستة المقدمة الاسلام فصار
المجموع سبعة مع انه ترك في البيت من الستة المقدمة
كون المسح بثلاث اصابع فاكثروا زاد ايضا امرين اضراب
وهما الضرب والتعميم المذكور هو الاستيعاب وقد علمت ما في
عدهما من الشروط فان الضرب سنة والتعميم الذي هو
الاستيعاب من تمام حقيقة الركن كما تقدم وعد سنور
الابيض اياه من الشروط تسام كما هي عادتهم وقد صرح
في البيهقي ان جعل مستوعبا صفة لمصدر محذوف اوجه
من جعله حالا وبين صاحب البحر الا وجهية بقوله وكل
وجهه ان الاستيعاب فيه ركن لا يتحقق التيمم الا به
وعلى جعله حالا يصير شرطاً خارجاً عما هيته لان الاموال
شروط **قوله** والاسلام لم يذف الهمزة بعد نقل حركتها
الى اللام للضرورة **قوله** عذرها لرفع بغير تنوين
للضرورة فالحاصل ان ركنه امر ان مسح الوجه ومسح اليدين
وشروطه ستة الاسلام والنية والعذر والضعف
وكونه مطهراً وكون المسح بثلاث اصابع فاكثروا سنة
ثمانية وهي ما ذكر في البيت الثاني **قوله** لصلوة تغتفر الى
خلف

خلف احترازه من صلوة الجنازة والعيد وسياق
حكمها واللام متعلقة باستعمال **قوله** ولو بجريان يتعلق
بمبشرك ومثاله المبطون كما في البحر **قوله** او ماله معطوف
على نفسه **قوله** وعيد عبد اي قادر عليه كما في البحر ولا
يرد عليه ما سياتي في الفروع من ان المجهول في السفر لا يبعد
لانه انضم عذر السفر الى العذر الحقيقي والغالب في السفر
عدم الماء فتحقق العدم من كل وجه كما نقله في البحر عن
المحيط **قوله** حالا ظرف لمعش ولرفيق على التنازع **قوله**
في موضع الغبار يتعلق بكل من صرك وادخل على التنازع
فهما مسئلتان الاولى ان يقول الغبار على شخص ويجه
فلا بد له من التحريك الثانية ان يكون هناك غبار
وشخص خارج به فيكفيه الادخال كما هو ظاهر من تصوير
الخلاصة المنقول في البحر **قوله** طهرت لعادتها سواء
كانت عادتها على العشرة او دونها **قوله** لا ضرورة ظافراً
للشافعي يعني انه تعالى عن **قوله** اي كل تكبير انما
فان كان يرجوا ان يدرك البعض لا يتيمم لانه يمكنه
اذا ما بقي رصده بحر **قوله** او ما يضا ومثاله النفساء
لكن اذا طهرت بالماء سواها كانت عادتها العشرة او
الاربعمين او دون ذلك **قوله** به يفتي خلافاً لمحمد
حيث قال لا يصلى به على جنازة امرئ مطلقاً بل
يبطل بالفراغ في الاولى **قوله** ولو بنا راجع الى الجنازة
والعيد قال في امداد الفتاوى واقتصار المراجع على
البيت في العيد وقع تصوير او احترازاً لكون العلة
فيها واحدة **قوله** بزواج امام هذا فيما اذا كان
ماموماً **قوله** او زال شمس هذا فيما اذا كان اماماً

او ما ثوبا واعلم انه سياتي ان صلوة العيد توضع لمصدر
 في اللفظ الثاني وفي الاصح الثالث فاذ اجمع الناس
 في البحر الاول قبيل الزوال والامام بغير وضوء كان
 بحيث لو توضع زالت الشمس فهل يكون ذلك عذرا ويحذر
 ولا يتيمم ام يتيمم ولا يجوز لكن قول الشارع لا
 المناط خوف الفتنة لا الى بدل يقتضي التاخير
 فلا يراجع **قوله** في الامم راجع لكل من قوله بتدروعه
 متوضيا وقوله بلا فرق الى اخره اما الاول فقيه خلاف
 الاصحابين وقيد بقوله متوضيا لانه لو شرع قتيما
 جاز التيمم بنا اتفاقا على الصحيح كما في البحر واما الثاني
 فزوي الحسن ان الامام لا يجزيه كما في المصنف **قوله** في ان
 لكسوف وسنين اي ولو مع وجود الماء اذا طاف فوقها
 كما قيده وتقيده بالرواية يقتضي ان مثل سنة الله
 لا يتيمم لها عند وجود الماء اذا طاف فوقها مع انها تفوت
 لا الى خلف تأمل **قوله** خاف فوقها وصدها قيده لانه
 لو خاف فوقها مع الغرض لا يتيمم لانه تقضى معه
 وصورة المسئلة ان يعلم انه لو توضع تقوته السنة
 لضيق الوقت ولو تيمم صلى الاربع لكن يلزم من هذا
 صلوة الغرض بذلك التيمم مع ان التيمم عند وجود
 الماء لخوف فوت العبادة لا يكفي في عبادة اخرى
 اذا كانت الثانية يخاف فوقها بلا بدل وليس بين العبادتين
 فاصل يسع الطهارة كصلوة الجنازة اذ لم يكن بين الجنازتين
 فاصل يسع الطهارة وفرض الصبح هنا يفوت الى بدل فلا يجوز
 ادائه بذلك التيمم وان الزمان بالطهارة بالماء بعد ذلك
 يفوته فرض الصبح فيلزم تقويت الفرض لاجل السنة وهو
 باطل

باطل هذا ما ظهر لي في هذه المسئلة من الاشكال فيستأمل **قوله**
 ولتومر الى اخره اي عند وجود الماء لان الكلام فيه ولما ذكره
 في البحر من ان التيمم عند وجود الماء يجوز لكل عبادة قبل
 بدون الطهارة ولكل عبادة تفوت لا الى خلف وبين القائلين
 عموم وجهي بحقيقة في رد السلام مثلا فانه يحل بدون طهارة
 ويفوت لا الى خلف وتتفرد الاولى في مثل دخول المسجد للحديث
 فانه يحل بدون الطهارة من الحديث الا صغر ولا يصدق عليه
 انه يفوت لا الى خلف وتتفرد الثانية في مثل صلوة الجنازة
 فانها تفوت لا الى خلف ولا يحل بدون طهارة مع وجود الماء
 لكل ما لا تشترط له الطهارة اي وكذا يجوز التيمم لكل ما الى اخره
 مع وجود الماء كما صرح به في البحر ويدل عليه استدلاله
 بعبارة المبتغي **قوله** وان لم تجز الصلوة به اعلم ان الذي
 تحرر من كلام البحر ان التيمم له جهتان جهة صحته في ذاته
 وجهة صحة الصلوة فيه فصحته في ذاته مترتبة على
 مطلق النية سواء توك عبادة مقصودة لا تحل الا بالطهارة
 كالصلوة او جزء عبادة مقصودة لا تحل الا بالطهارة
 كقراءة القرآن بالنسبة الى الجنب او توك عبادة غير مقصودة
 سواء كانت لا تحل الا بالطهارة كدخول المسجد بالنسبة الى الجنب
 او تحل بدونها كدخوله بالنسبة الى الحديث او توك عبادة
 مقصودة لكنها تحل بدون الطهارة كدخول السلام او جزء عبادة
 مقصودة لكنها تحل بدون الطهارة كقراءة القرآن بالنسبة
 الى الحديث فان التيمم في كل هذه الصور صحيح في ذاته وامر
 صحة الصلوة به فشرطه بنية عبادة مقصودة او جزئيا
 وهو لا يحل الا بالطهارة او نية الطهارة او استباحة
 الصلوة فخرج بقوله مقصودة غير المقصودة كدخول المسجد

ويقوله وهو لا يحل الا بالطهارة المقصورة التي قل بدو فيها
 كرد السلام وجز المقصورة الذي يحل بدونها كقراءة القرآن
 بالنسبة الى المحدث فان في هذه المسائل التيمم وان كان صحيحا
 في ذاته لكن لا يقع به الصلوة **قوله** وجاز لدخول مسجد
 اى للمحدث وانما جاز مع وجوه الماء لانه يحل بدونه هذه
 الطهارة وان كان يفوت الى خلف **قوله** لكن في المنزلة الى
 فيه نظر فان قوله مع وجوه الماء لا يخلو اما ان يكون المراد به
 ان الماء خارج المسجد او داخله فان كان الاول فهو باطل
 وان كان الثاني فهو صحيح ولكنه بعيد عن عبارته بدليل
 قوله ولا يؤمر فيه ما لم ينظر **قوله** فسقط الدليل المراد
 به قوله لما في المتن **قوله** يتمم لدخول مسجد اى بالنسبة
 الى الجنب وانما خصصناه به لسادك من المصنف للمحدث
 مطلقا في ان كلامه لا يحل الا بالطهارة ويفوت الى خلف
 فلا ينافي ما قدمناه عن البحر **قوله** لكن في القصصاتي
 استدلنا على المنية والبحر وهو نقل ضعيف مصادم
 للقاعدة لان سجدة التلاوة لا تحل الا بالطهارة وتفوت
 الى خلف **قوله** لكن سيجي اى عند قوله فزوع لكن هذا
 التفصيل ذكره القصصاتي بعد هذه المسئلة برتقاني
 مفروضا عند عدم الماء فكيف يكون استدراكا على هذه
 وهي مفروضة عند وجوده وزاد على قول التفصيل قوله
 النفي والاثبات مطلقا والحق الاثبات كما هي مقتضى
 القاعدة **قوله** لم تجز الصلوة به لفقد الشرط وهو كون
 المنوي عبادة مقصورة او جزها ولا تحل الا بالطهارة
 اما في قول المسجد نفي المحدث فقد الامر ان وفي الجنب
 فقد الاول واما في القراءة للمحدث فلفقد الثاني ولا
 يراد

يراد الجنب هنا لما تقدم قريبا من قوله او جنبا فكانا في واما
 المس مطلقا فلفقد الاول والكتابة كالمس اذا كتب
 والصحية على الارض على ما مر فاذا اتمم لذلك كانت العلة
 فقد الامر بن والتعليق انه كان من محدث فلفقد الثاني
 وان كان من جنب وكان كلمة كلمة فلفقد الثاني ايضا وعارض
 التعليق لا يخرج من كونه قراءة ولا يراد الجنب هنا اذ لم يكن
 التعليق كلمة كلمة لما مر واما زيارة القبور وعبادة المريض
 ودفن الميت والسلام ورده فلفقد الثاني واما الاذات
 بالنسبة الى الجنب فلفقد الاول والمحدث فلفقد الامر بن
 واما الاقامة مطلقا فلفقد الاول واما الاسلام فخرج
 فيه على مذهب ابي يوسف رحمه الله تعالى القائل بيمينته
 في ذاته وصحة الصلوة به واما ابو حنيفة ومحمد وعمر
 الله تعالى فلا يعتبر انه اصلا لعدم صحة المنية من الكافر
 قال في امداد الفتاح قال ابو يوسف تقع صلوة بيمينته
 اذا دسلا من راس القرب واعتبار سايرها به بخلاف تيمم
 الكافر للصلوة لعدم صحته منه في الحال ولم يعتبره ابو
 حنيفة ومحمد لا سلامه وهو لاصح انتهى **قوله** بخلاف
 صلوة الخ يعني عند فقد الماء واما عند وجوده ففي الجنازة
 لا تقع المصلي به ولا صلوة جنازة اخرى اذا كان بينهما
 فاصل يسع الطهارة واما في سجدة التلاوة فله به التيمم
 اصلا مع وجود الماء لما علمت فيما تقدم من انها تفوت الى
 بدل **قوله** فغلبت اى التيمم لسجدة التلاوة **قوله**
 فتأمل ما قلناه فوجدناه صحيحا **قوله** ورفقته الاولى
 اور ففته لان من واحد كما في كما هو غير خلاف **قوله** في
 الاصح هذا ايضا على قول الامام الحاكم واهة واما على قولها

انها مستوية وبه ينشأ كما ياتي في باب سجود التلاوة وعليه
الفتوى كما في مدار الفتناء فينبغي مكنته وصحة الصلوة به
قوله اخر الوقت منصوب على انه ظرف للندب وسأيت المعامل
ضمير يرجع الى الصلوة وجماعة الضرر وندب لراجيه
الصلوة اخر الوقت **قوله** لا اعادة عليه اي سواء ذكر
في الوقت او بعده كما في البحر **قوله** في عنقه او ظهره الضمير
ان للرجل وضعا مقدما ومؤخره للبعيد **قوله** على الظاهر
اي على ظاهر الرواية عن صاحبنا ولا يطلبه على قول الحسن
لان السؤال ذل كما في البحر **قوله** من هو معه بدل من رفيقه
قوله ضعف قيمته رجه في البحر لكنه خاص بهذا الباب
لما ياتي في مثل شراء الوصي من ان الفين الفاضل ما لا يدخل تحت
تقويم المومنين **قوله** مذكرة في الاشياء اي في النوع
الثالث في الكلام على امر المثل **قوله** وقبل طلبه لا يتمم
على الظاهر هذا مفهوم قوله ويطلبه وهو باعلى الظاهر
قوله لكن في القهستاني استدل على ان المثل كما هو سياق
القهستاني لا على قوله ولو كان في الصلوة بقرينة قوله
وجب الطلب ولم يقل قطع فكان الواجب تقديمها عليها
ثم الجواب عن المحيط انه غير ظاهر الرواية **قوله** وقد
مرأى في اول كتاب الطهارة وقد منها هناك وجبه
سكن قهر عن الرأس **قوله** والا لا انما لم يعد المحبوس في
السرا الى المذبح الحقيقي والغالب في السرا عدم الماء
فتحقق العدم من كل وجه كما قدمناه **قوله** هل يتمم
الى اخره ان كان هذا الفرع مفروضا عند وجود الماء
فالحق النفي مطلقا وان كان عند عدمه فالحق الثبوت
مطلقا كما قدمناه ومما القهستاني نص في انظاره وقت
عند

لانه انضم عند السرا

عند عدم الماء كما قدمناه **قوله** ولو غسلا تقيم له صل اي
اصل اليتيم وهو الوضوء والغسل اعلم ان كل ما نقض الغسل
نقض الوضوء كما لم يدرى وليس كل ما نقض الوضوء نقض الغسل
فكان ناقض الغسل اخص من ناقض الوضوء حيث لا يشمل
الا مثل المني وناقض الوضوء اعم حيث يشمل مثل المني
ويزيد عليه بمثل الخارج البحر في التعبير بناقض الوضوء
مساويا للتعبير بناقض الاصل كما هو ظاهر وقرره في
البحر واعتراض عليه المصنف في شرحه بقوله وفيه كلام
لانه وان نقض الوضوء كل شئ نقض الغسل لكن لا ينقض
الغسل كل شئ نقض الوضوء فان الوضوء ينقضه الحدث
والحدث لا ينقض الغسل هذا كلامه وانت خبير بات
غاية هذا الكلام ان ناقض الوضوء اعم وحينه يشهد
لصاحب البحر لانه ثم قال يدل عليه ما ذكر صاحب البحر
بنفسه بعدما ذكر من قوله واعلم انه اذا اتهم عن جنابة
وامدت مدنا ينقض الوضوء فان يتمم ينقض باعتد
الحدث وامدت فتثبت احكام الحدث لا احكام الجنابة
فانه محدث وليس يجب ان يفتقر نقض الوضوء لم ينقض
الجنابة فلم يقع قوله وينقضه اي يتمم ناقض الوضوء
كلها والله اعلم فظهر بهذا الروية التعبير بالاصل بدل
عن الوضوء لشموله اليتيم عن الحدث والجنابة هذه
عبارة وفيه انا لا نسلم الدلالة لتباين المستلزمين
فان مسئلة انتقاض اليتيم بناقض غير مسئلة
انه اذا انتقض اليتيم حدث وكان عن جنابة انه ينقض
باعتبار الحدث وقوله فقد نقض الوضوء الى اخره هذا
ايضا يشهد لصاحب البحر لانه وقوله فظهر بهذا

الى اخره اقول بل ظهر عدمها والحاصل ان التيمم مطلقا
سواء كان عن حدث اصغر او اكبر ينتقض بناقض الوضوء
مطلقا سواء كان ناقض الوضوء وطه او ناقض الوضوء و
الفصل ثم اذا انتقض التيمم بناقض الفصل ينتقض
باعتبار الجنابة فيصير جنبا لا محدثا سواء كان ذلك
التيمم عن حدث او جنابة واذا انتقض بناقض الوضوء
كالبول ينتقض باعتبار الحدث فيصير محدثا لا جنبا
قوله فلو تيمم للجنابة الى اخره هذا التفرع غير
محدث لان حاصل المتن ان التيمم ينتقض ذلك التيمم
ويعود جنبا واما اذا احدث والحالة هذه فمفهوم
عبارة المتن انه لا ينتقض هذا التيمم وهو محقق
لعمتين الاول انه لا ينتقض اصلا الثاني انه
لا ينتقض بالجنابة لكنه ينتقض باعتبار الحدث والا
مقال الثاني هو المذكور في صدر تقرير الشارح ولا
دلالة للمتن عليه كما لا يخفى على المتأمل المنصف اللهم
الا ان تكون الفاء فصحة وكان الاول الاتين بالواو
ثم الذي يحتاج اليه من احياء هنا الى قوله لا جنبا
واما قوله فيتوضا الى اخره فمحملة عند قوله في باب المسح
على الخفين لا جنب كما فصل غيره بل عند قوله ملبوسين
كما ستعلم عليك **قوله** وينزع خفيه يعني وقد كان لبسها
على طهارة قبل ان جنب كما في تصوير الزيلعي عند
قول الكذا لا جنبا واما ينزع خفيه لان الجنابة
لا يمنعها الخف كما سيأتي في باب المسح على الخفين **قوله**
ثم بعد اى هذا الوضوء لو احدث وعنده ما يكفي
للوضوء عي على الخف **قوله** ما لم يور بالماء فانه اذا امر
بالماء

٢٥
بالماء وعاد جنبا وصا وزه وتيمم للجنابة و احدث
ماء يكتفيه للوضوء فانه لا يسع على الخفين **قوله** منع في
عبارة صدر الشريعة اى في اول باب التيمم حيث قال
اما اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء فيجب عليه
الوضوء اى بعد الجنابة اى وبعد التيمم لها كما في تصوير
الشارح وكما نص عليه القهستاني حيث قال الجنب اذا
كان له ما يكفي لبعض اعضائه او الوضوء تيمم ولم يجب
عليه صرفة اليه الا اذا تيمم للجنابة ثم وقع منه حدث
مرصع للوضوء فانه يجب عليه الوضوء حينئذ لانه
قد روى على ما كان له ولم يجب عليه التيمم لانه بالتيمم
ضرب عن الجنابة الى ان يجدها كافيا للفعل كذا في
شرح الطحاوى **قوله** عن حدث ليس بقيد لان
التفاس غير ناقض فيتا في اختلاف ابي صنفه
وصاحبه مطلقا سواء كان عن حدث او جنابة
الا ان يراد بالحدث المطلق الشامل للجنابة **قوله** غير
ممكن ليس بقيد حيث كان التيمم عن جنابة فان النوم الناقض
وان كان ناقضا للتيمم باعتبار الحدث اتفاقا لكن
يبقى الخلاف في حصول الجنابة بالمرور في هذه الحالة
نعم لو كان التيمم عن حدث كان قيدا مفيدا كما حققه
في البحر **قوله** اكثر اعضاء الوضوء عدد اى وان لم
يكن اكثر كل عضو مبرحا كما لا يخفى من عبارة البحر
قوله ولا رواية في الفصل اى في صورة المساواة من
صور الفصل واختلف المشايخ فيها كما صرح به مسكيا
والاصوط الفصل والمسح كما قال في المتن **قوله** كما تيمم
الى اخره قال في البحر وهذا يفيد ان قولهم اذا كان الاثر

صحيحاً بفصل البيع محمول على ما إذا لم يكن بالمدين مبراة
 كما لا يخفى انتهى وصنع الشارع لا يفيد أنها استدرأت
 على المدين وأحسن منها عبارة في شرح الملتقى حيث قال
 وهذا إذا لم تكن المبراة بيده إلى آخره **قوله** وإن وجد
 بوضيه عبارة في شرح الملتقى استعان بغيره ندباً
 عنده ووجوباً عندهما انتهى وهذا الخلاف بناء على أن
 القادر بالغير عاجز عنده قادر عندها **قوله** أي تيمم
 وغسل بفتح الغين ليع الطهارتين **قوله** كما لا يخفى إلى قوله
 أو جعل الاحتمالان فيها ستة ترك منها اجتماع الجبل مع
 الاستحاضة لأن الجمع صحيح **قوله** ولا ذكوة وعشر صورته
 إحدى عشر الخارج من الأرض العشرية وحال عليه الحول
 نادياً به التجارة لا لزوم الزكوة **قوله** أو فلول أي
 ولا بين له أرض مزاجية حال عليها المول نادياً بها التجارة
 عليه مزاجها ولا ذكوة **قوله** أو فطرة أي ولا بين ذكوة
 وفطرة صورته عبيد التجارة حال عليها الحول فيها الزكوة
 ولا فطرة **قوله** ولا عشر مع مزاج أي إن كانت الأرض
 عشرية ففيها عشر الخارج وإن مزاجية فالخارج وأعلم
 أن الاحتمالات في الزكوة والعشر والخارج والفطرة ستة
 أيضاً ذكر منها أربعة وترك الخارج مع الفطرة والعشر
 مع الفطرة لعدم تصورهما **قوله** ولا فدية وصوم
 مراده إذا صام رمضان لا يجب عليه الفدية ويجب
 مراده أنه إذا ندى لا يصوم لما سيأتى أن الشيخ
 الثاني يفدي نفسه إذا قدر صام **قوله** أو قصاص
 هنا سقط ما من المؤلف أو من الناسخ وأصله ولا كفارة
 أو قصاص كما في البحر والنهر والنبات وغيرها **قوله**
 ولا ضمان ولا قطع فإن التارفت إذا قطع لا يفرض العلى
 الهالكة

ذكوة وخارج وصوم

الهالكة أو المستهلكة وليس المراد أنه إذا ضمنها لا يقطع كما
 سيأتى **قوله** أو أجر أي ولا ضمان وأجر فإن المستاجر
 إذا استهلك الدابة مثلاً ضمنها ولا أجر عليه وليس المراد
 أنه إذا أدى الأجر لا ضمان عليه **قوله** ولا جلد مع رحم
 بل الجلد فقط في غير المحض والرحم فقط في المحض
 أو نفى أي ولا جلد ونفى أي في غير المحض والمراد بالنفى
 عندنا الحبس لا التعذيب إلا أن يراه الإمام والمجمل أنه
 لا يجمع عندنا بين الجلد والنفى بمعنى التعذيب إلا أن
 يراه الإمام وأما إذا كان بمعنى الحبس فيجمع مع الجلد
قوله ولا مهر ومطعة فإن المطلقة قبل الدخول أن سمي
 لها مهر فلا نصفه ولا الملتعة **قوله** أو حد أي ولا
 مهر وحد بل إن كان وطئ شبهة فالمهر واحد وإن
 كان زناً فالحد فيما إذا وطئ زوجته فافضاهما
 لا يجب ضمان الإفضا عند الجنيته ومهر ومثله
 المهر مع الموت من الوطئ **قوله** ولا وصية وميراث
 أي فيما إذا كان الوارث ممن يرث عليه أما إذا وصى
 أحد الزوجين للآخر ولا وارث غيره أجمعاً **قوله**
 وغلاها ذكر المحوى جملة منها في شرح الكنز منها
 القصاص مع الدية ومنها الجراقة مع نصيبه فيما
 إذا قسم شخص بنفسه وأما شركة بينه وبين
 غيره ومنها الظهور مع الجمعة ومنها الشهادة مع
 اليمين ومنها النكاح مع ملك اليمين ومنها
 الأجر مع الشركة فيما إذا استأجر أحد الشريكين
 شريكه فالأجادة بالطله ولا أجر له ومنها
 الحد مع قحة أمه مملوكة رضى بها فقتلها ومنها

الحمد مع قيمة انضمامه ملكة ذنبا فافضلها ومنها
القيمة مع الثمن ومنها الحمد مع اللعان ومنها اجر نظرو
الناظر مع عمالته لو عمل مع العملة **قوله** قولان في
قول الصدر الشهيد لا يجب لان المسح بدل الفضل
والبدل لا بد له وفي قول غيره يجب لان المسح
هنا اصل منصوص عليه لا بد له وفي قول غيره
يجب لان المسح عن غيره كافي المنع والوجوب هو الظاهر
لظهور دليله وقوله والبدل لا بد له يعني بالراي
كافي العناية في باب المسح على الخطين **باب**
المسح على الخطين **قوله** وهو ارجح الضمان الى المسح
فقط لم يصح قوله وشرعا الى اخره وان رجع الى
المسح على الخطين لم يصح قوله امرار اليد على الثني
وقد يجاب بان الاول راجع الى المسح فقط والثاني
راجع اليه مقيدا بالخيار على طريقه شيم الاستخدام
فان المسح من حيث هو غير غيره من حيث القيد
قوله القدم مع الكعب بدل من محل **قوله** او يكون
منصوب عطفا على كونه **قوله** من الخرق بضم الخاء
اسم للوضع المقطوع وبفتحها مصدر **قوله** على
الزبول بفتح الزاي وسكون الراء هو في عرف
اهل الشام ما يسمى موكوبا في عرف اهل مصر **قوله**
وهو من شايح سمرقند اي اذا كان الحنف او الزبول
او غيرها غير ساير الكعبين بان يظهر قدر ثلاث
اصابع او اكثر لجوز المسح عليه اذا سائر الكعبان
باللحافة وعند شايح بخاري لا يجوز كافي البحر
والحق ما عليه شايح بخاري لان المذهب انه لا
يجوز

٢٧
يجوز المسح على الحنف الذي لا يستر الكعبين الا حنط
به ثخين كجوخ كما ذكره الشرنبلالي في امداد الفتاح
فما ذكره الشارح ضعيف **قوله** ولم يقدم قدمه اليه
لم يجز لتقدم قدمه اليه ومسح جاز ولو زال رجلاه
عن ذلك الموضع اعاد المسح انتهى وفي التجليس بعد ان
نقل هذا عن ابي علي الدقاق قال وفيه نظرو لم يذكر
وجهه كذا في البحر وقد ذكر شيخنا السيد رحمه الله
تعالى وجهه بقوله وجه النظر اقم اعتبار واخرج
الكثر القدم من موضع يمكن المسح عليه وههنا وان
خرجت من موضع مسح عليه لم يجز من موضع يمكن
المسح عليه **قوله** الالتهمة هي زمة الرضا والخروج
فان الروافض والخوارج لا يرونه كافي البحر فان
قلت لا تتأق الالتهمة اذ اغسل رجليه فان الروافض
يمسحون بها ولا يغسلونها اجيب بانه يمكن ان تغسل
الروافض تقية ويكون الغسل عندهم في هذه
الحالة قايما مقام المسح كافي مسح الرأس والحنف عندنا
فبنا على هذا يشبه الحال في الغسل بينهم **قوله**
رخصة هي ما بني على اعذار العباد ويقابلها العزيمة
وهي ما كان اصليا غير مبني على اعذار العباد وهو
الاصح في تعريفها في الاصول بحر **قوله** مسقطه
للعزيمة اي مسقطه لمشرعيتها فلا تبقى العزيمة
مشروعة وهذا على وجهين الاول انه اذا اراد
تحصيل العزيمة مع بقاء سبب الرخصة ياشم
ولا يتأق له تحصيلها كما اذا تزكى الظهر اربعاً في
المغزاة لا يتأق له جعل الاربع فرضا بل

الفرض الاول ان اذا قعد القعدة الاولى وانتهى حينئذ
لبنا النقل على الفرض الثاني انه اذا اراد تحصيل العزيمة
مع بقا سبب الرخصة ياتم لكن يتاخر له تحصيلها الفضل
الرجلاني مادام تخففا هكذا مضى شيخنا السيد
رحمه الله تعالى وامتنز بقوله مقطوعة عن
رخصة الترفه فان العزيمة تبقى فيها مشروعة
مع بقا سبب الرخصة كالصوم في السفر **قوله** ينبغي
ان يصير انما يعنى مع صحة الفضل وبطلان المسح
وهو الصحيح خلافا لما وقع في فتح القدير من منعه
صحة الفضل ومثله اذا دخل الماء خفذه فامتلأ
قدماه الى الكعبين او امدها الى الكعبين غير صب
ولا بنية شربا الى على الدرر او ابتلى اكثر احدى
كما ساقى فقوله الشارع ولهذا الوصب الماء في خفذه
بنية الغسل شرط في الاثم فقط متى لو دخل في غير
صب ولا بنية لا ياتم وان بطل مسحه **قوله** مشهورة
المشهور ان يكون راويه اكثر من اثنين في كل طبقة
من طبقات الرواة ولم يصل الى حد التواتر كما في النجعة
قوله اهل السنة والجماعة هو ان تفضل الشيوخان
ولحب الختئين وترك المسح على الخفين **قوله**
وعلى راي ابي يوسف كافر لكونه انكر المشهور **قوله**
بالاجماع والمأخوذة بخلاف الرافضة واما من لم يره كابن
عباس واجهورية وعائشة رضي الله تعالى عنهم
فقد صح رجوعه **قوله** بل بالتواتر التواتر عن
مقصوع به هنا ولا اكثر من كونه اتفاقا وبعبارة البور
عن ابي حنيفة في حين التواتر ولذلك قال ابو حنيفة
اضى

اضى عليه اكثر اى لا شتبا به بالتواتر **قوله** وقيل
بالكتاب عملا بقراءة الجرفانها لما عارضت قراءة النصب
حدث على اذا كان تخففا وقراءة النصب على اذا لم
يكن تخففا وهو قول بعض شيوخنا واختاره في غاية
البيان وهو ضعيف لما ذكره الشارع **قوله** وما يرض
لا يتاخر التمثيل به الا على قول ابي يوسف من ان اقل الخيف
يومان واكثر اليوم الثالث وهو سبع وستون ساعة
كما ساقى فاذا البت الحنف على طهارة كاملة ثم حاضت
منشئة للسفر فاذا مضى يومان واكثر اليوم الثالث و
انقطع دمها يبقى من مدة المسح خمس ساعات لكن ليس لها
ان تمح اذا اغتسلت واما على مذهبهما من ان اقله ثلثة
ايام بليا لها فان مدة المسح تنقضى مع انقضاء مدة
الخيف فلا يتصور ان يمتنع المسح لاجل غسل الخيف لانه
امتنع لا نقصا مدته والمقصود تصوير المسئلة
بحيث لا يكون مانع من مسح الخفين سوى وجوب
الاغتسال الجرح ولم يذكر النضاء وصورتها البت على
طهارة ثم نغتسل وانقطع دمها قبل الثلثة ساعة
او قبل يوم وليلة مقيمة **قوله** وعنه الى اخره
هو الحق وصورته ليس على طهارة ثم اجنب ليس له
ان يشدها ويغسل باقي جسده مضطجعا ويمسح عليه
فهذا المثال هو المناسب لوضع المسئلة لان فيه
عدم جواز المسح للجنب في الفضل الجرح واما ذكره بغير
اجنب ثم يتم لفقد الماء ثم ليس ثم احرق ووجد
ما يكفي وصونه لا يجوز له المسح فان الملة فيه
عدم اللبس على طهارة كاملة بالماء لو ورد الشرع في

فممن الماء كما في البحر فينبغي لهم ان يذكره عند قول المتوكل
 ملبوسين على طهر تام مخزيين له بقولهم تام واما ما ذكره
 من التصوير ايضا بقولهم ليس على طهارة ثم اجبت ثم
 تيمم لفقد الماء ثم وحده ما يمكن الوضوء لا يجوز له الميم
 فان العلة فيه عدم اللبس على طهارة اصلا لسرية الجناية
 الى القديمين فينبغي ان يذكره ايضا عند قولهم ملبوسين
 على طهر تام مخزيين له بقولهم على طهر وهذا التصوير
 الثاني هو الذي ذكره الشارع عند قول المائتين وناقضه
 ناقض الاصل **قوله** ولا يبعد ان يجعل في حكمه اي لا يبعد
 ان يجعل غسل الجمعة في حكم غسل الجناية يعني ان كلامه
 المبسوط غير بعيد **قوله** من روى ما يبعد الى معتقد
 الشرائع بيت السنة والافضل الفرض من اصل الاصابع
 الى معتقد الشرائع الذي هو اصل الساق حتى لو مسح
 على الاصابع فقط لا يجزئ كما حققه في البحر واعتاد من
 النهر عليه مردود كما يظهر لك بالتأمل في عباراتهم
 ملاحظة كل الزيلعي ومكين **قوله** وباطن ظاهر
 ذكره في النهر عن البدايع والمراد بالباطن ما في البثرة
 بدليل قوله طاهر فان ما في الارض هو المتوهم نجاسة
 وشمل قوله طاهر ما اذا اصابته نجاسة ذات جرم
 رطبة او يابسة فذلك فانه اذا اصابه ما لا يؤثر
 نجسا على الصحيح كما ساقى وخرج بقوله طاهر النجس
 فان النجاسة ان كانت مانعة من الصلوة فلا
 فائدة في المسح وان كانت غير مانعة فبإصابة
 البالة تشيع النجاسة **قوله** ولا اعتبار بما في فتاوى
 الساذي اي حيث كان مع المسح على الخف الذي تحت
 لفافة

لفافة وقد عتق يعقوب باسنا بتحقيق هذه المسئلة
 في كراسية ميسا للجواز لما سألته السلطان سليم خان
قوله او هو ربيه اعلم ان الجورج امان المرعزي والقول
 او الشعر او الجلد الرقيق او الكرياس او الكتان او البرسيم
 وعلى كل حال ان يرد فيه الشروط الاربعة التي ذكرها
 الشارع بقوله بحيث يمتشي الى اخره اولا وعلى كل حال
 مجلد او منجل او مبطن اولا فالثلاثة الاخرى لا يجوز
 المسح عليها مطلقا والاربعة الاولى ان كانت مجلدة
 او منجلدة او مبطننة او دمد فيها الشروط الاربعة
 جاز المسح عليها والالا والمرعزي بكسر الميم وسكون الراء
 وكسر العين المصلة وفتح الزاي متددة بعد ها
 الف تانيث مقصورة الزعب الذي تحت شعر العانز
 والفزل ما غزل في الصفي والكرياس ما يسمي مغزل
 القطن والابوسيم بكسر الهزة وسكون الباء الوحدة
 وفتح الراء وسكون اليا المشاة تحت وفتح السين
 المصلة اخره ييم الحرير والجوخ في قبيل الاربعة
 الاول وكذا في الخلب مع زيادة وليفظ لما ذا الميم
 المسح على الكرياس واحويه اذ اورد فيه الشرط
 الاربعة او كان مجلدا او مبطنا **قوله** والمجلدين
 المجلد هو الذي جعل الجلد على اعلاه واسفله **قوله**
 فانه اي المذخور **قوله** فكالصحيح يعني يجوز له
 المسح في الوقت وبعد الى تمام يوم وليلة ان كانا
 مقبلا والى ثلثة ايام بليا لهما ان كان مسافرا
قوله يوما العامل فيه ضار جاز لموده على المصدر
قوله فلو تحفف الحدث الى اخره ومثله لم يغل

رجليه ممدتا او صينا ثم ليس ثم يقيم وضوءه او غسله
 وتظهر رجليه تركها **قوله** مستا صورته ليس الخف على
 طهارة ثم احدث في وقت الاسفار ثم توضع ومعه
 وصلى قبل الشمس ثم صلى الصبح في اليوم الثاني عقب
 الفجر **قوله** فلما تشهد احدث فانه لا يمكنه في اليوم
 الثاني ان يصلي الصبح بذلك المسح لانه تنقضي مدة
 المسح في القعدة وصيا في بطون الصلوة بذلك
 المسح **قوله** لا على عمامة العمامة معروفة وتسمى
 الشاش في زياتنا والقلنسوة بفتح القاف واللام الواو
 وسكون الواو وضم السين في اخرها هاء التانيث
 ما يلبس على الراس ويجمع فوقه والبرقع مضمم الباء
 الموحدة وسكون الراء وضم القاف ونحوها اخرها
 عين موحدة يلبس على الراس فيه خرقان للعينين
 والقفاز مضمم القاف وتشديد القاف بالف ثم زاي
 مني يلبس على اليدين لحشي بقطون ويزرع على الساعد
قوله لولا وعرضا اي لا فرق في كونه فرضا بين
 ان يمسح طولا من الاصابع الى الساق او بالعكس وبين
 ان يمسح عرضا من اليدين الى الميثار او بالعكس **قوله** في
 كل رجل ميمى لا بد ان يكون الثلاث لكل رجل ميمى لو مسح
 في ادمها مقدار اصبع وفي الاخرى مقدار ضئيل لا يجزي
نصر قوله لان الخف اذ لو كان المراد ثلاث اصابع في كل
 خف لجاز المسح على الزايد فيها اذ كان الخف كبيرا **قوله**
 فتعوى تفريح على قول المان قد ثبت اصابع **قوله** وفي
 الاخيرة الى اخره وفي الخلاصة ولو مسح باصبع واحد
 يجوز سواء كان الماء متقاطعا ام لا وهو الصحيح وباقي
 المسألة

المسألة اولى بما في الخلاصة كالا يخفى كذا في البحر ومراوده
 بما في المسألة ما في الاخيرة لان المبارزين بمعنى واحد **قوله**
 منسوبة كأن يلقى الخفية على الاخيرة لان المبارزين
 استحق قطعها فانهم **قوله** والخرق بفتح الخاء المعجمة وسكون
 الراء **قوله** بمرحلة هو الاستعمال الاصلي لان كمية الخف
 متصلة ومن عبر بالمثلثة فقد توسع كمن عبر في مقابلة
 بالقليل **قوله** اصابع القدم احترز به عن رواية الحسن
 عن الامام من اعتبار اصابع اليد مفهومة او منفرجة
 على ما اختلف فيه **قوله** يكملها احترز به عن قول
 بعض مشايخنا باعتبار الانامل **قوله** ومقطوعها يعتبر
 باصابع ماثلة وقيل باصابع نفسه لو كانت قاية كذا
 في التبيين وهو وجه لان من اصابع ما يكون طويلا
 ومنها يكون قصيرا فلا يعتبر باصابع غيره كالا يخفى بحسب
 ورده في النهر يرد يرجع لموافقته من حيث لا يدرك
 حيث قال يراد بالغير من له اصابع تناسب قدمه صغيرا
 وكبيرا تامل تجده راجعا اليه **قوله** ولكل من القدر المانع
 عند المشي صادق بما اذا لم ير في الحالتين وبما اذا كان
 يركب عند وضع القدم على الارض ولا يرى عند رفعها
 واما بالعكس فيمنع فالمراد بالمشي رفع القدم عن الارض لا
 مجموع الرفع والوضع وقد صرح الحلبي في شرحه الصغير
 بكتفائر المشي برفع القدم **قوله** لا بينهما اي لو كان في كل
 واحد من الخفين خرقا غير مانعة لكن اذا اجتمعتا تكون
 مثل القدر المانع لما تمتع ويصح المسح بشرط الى اخره
 فقوله بشرط متعلق بصحة المسح التي استلزمها **قوله**
 كليهما **قوله** ومراى في باب التيمم سالمة من هذا **قوله**

قوله ويرفع في التركيب خرازة لان الرفع هو النقص في
المعنى ان ما ينقصه التيمم يمينه وينقصه وعبار
الماثل في التيمم سالمة من هذه **قوله** كجاسة نظير
لا تميل **قوله** حتى انعقادها الى الصلوة وهو منصوب
لكونه مطلقا حتى على المفعول به المقدر في الكلام
تقديره كجاسة وانكشاف فاهما ينعان الصلوة
ويرفعانها حتى انعقادها والمراد بانعقادها
التعوية وانما عينا بالتحريم لما انفاضا ويبنى على
شرطها عدم انشراط الشروط لها لكن الصحيح اشتراط
الشروط لها لا كونها ركنا بل لشدة انصافها بالركن
كما سيأتي **قوله** متفرقة اي في خف او ثوب او بدن
او مكان او في المجموع **قوله** وانكشاف عمرة فانه
يجع في اكثر من عضو بالتقدير فان بلغ ربع ارجلها
كاذن مع كاسيات **قوله** وطيب محرم فانه يجع
في اكثر من عضوا لاجزاء حتى يبلغ عضو كاسيات
قوله واعلم الى اخره فانها تجع حتى تزيد على ربع
اصابع فتحرر **قوله** فانها تجع الفم راجع **قوله**
مطلقا اي في موضع او في موضع **قوله** واختلف الى
اخره فقبل تجع في الاذنين حتى يبلغ اكثر من اذن
واحدة فيمنه وقبل لا يجع الا في اذن واحدة كما في
الحف **قوله** ان لم يخش الى اخره مفهومه انه ان
خشى لا يتقضى بالمعنى بل ان احدث بعد ذلك
فتوضا يعمها بالمسح كالجيرة وعدم الانتفاق
بالمفوض الحق في هذه نظير عدم بطلان الصلوة
الذي هو الاعم في مسئلة معنى المدة في الصلاة

مع عدم الماء والذي ينبغي ان يفق به في هذه المسئلة
انتقاض المسح بالمعنى واستيناف مع ارضيع الحف
كالجبار وهو الذي حققه في فتح القدير كما ان
الذي ينبغي ان يفق به في تلك المسئلة بطلان
الصلوة والتيمم للرجلين كاللمعة كما هو الاشبه
كما في التبيين ووافقه في فتح القدير ووجهه فيها
ما قالوا ان اختلاف سبب الرخصة يمنع الاحتساب
بالرخصة الاولى وتصدير الاولى كان لم تكن كما تقدم
وهنا كان سبب الرخصة في المسئلةين للبر الحف
والسبب الطارك في الاولى الضرر وفي الثانية عدم
الماء **قوله** للضرورة علة للمفهوم وهو الخشية
لا للمنطوق كما هو ظاهر **قوله** لحلول الحديث السابق
ان قيل لما حدث ليحل قلنا جاز ان يعتبر الشارع ارتفاع
الحديث بمسح الحف مقبلة امدة منعه **قوله** الا لما فرغ
الى اخره لاجابة الى هذا الاستئثار انه اعني عنه
قوله ان لم يخش الى اخره مع عدم صحته في ذاته
لما قدمنا من ان التوضيعة عند خوف الضرر المسح
على الحف كالجيرة وان التيمم انما يكون عند كون
الرجلين كاللمعة وهو انما يكون عند عدم خوف الضرر
وعند عدم الماء **قوله** الحق الشرعي وهو الكعب
الروس الاصابع وما من الكعب الى الركبة مثلا فهو
داخل في مفهوم الحف لانه فقط **قوله** انه فرق
الاجماع ان القول بالنقص تجزيع العقب من غير
نية فرق الاجماع **قوله** بفصل وقول الشارع ادخل
ليس بقيله لما قدمنا انه لا فرق بين ارجل الماء

ودخوله وعبارة نور الابيض اصاياه الماء **قوله** وهو
الظاهر ضعيف تبع فيه البحر وقد فارد اول الباب
قوله فيفسل طائيا اعلم ان استعاض مع الخف بدخول
الماء فيه قول بعض ائمتنا ووافقه في فتح القدير مع
تسليمه انه لا يلزم غسل الرجلين بعد انقضاء المدة
وخالفه بن امير الحاج ووجب الفصل لان الاول لم يقع
موقعه وانت به على الحق **قوله** كما الذي مر ان بعد
مضي المدة ونزع الخف يفسل رجله وهي استعاضة
فيه كما هو ظاهر لان في مسئلتنا غسل رجله في المدة
وفي تلك لا واشتبه الامر على الشارع فقال ما
قال وعلى الصحيح من ان غسل اكثر الرجل ينقض نكته
لو غسل الاعضاء الثلاثة ثم غسل رجله داخل الخفين
ولم يزرعها تجب له مدة المسح من اول حدث بعده هذا
الوضوء ولا يلزمه ان يزرعها قبل هذا المسح ثم يلبسها
وكذا الرجل رجله اولا ثم غسل الاعضاء الثلاثة قبل
ان يحدث ولو غسل اكثر احدى الرجلين فليس له ان يغسل
الاعضاء الثلاثة ويصحب على الخفين بل يلزمه غسل التي
لم تغسل وبقيت الاخرى اما بعد نزع الخفين واما
فيها وعلى الثاني مدة مسحة من اول حدث بعده هذا
الوضوء **قوله** وبقي من نواقض الخرق تكرار **قوله**
كما نقض الماضي **قوله** فيكون فرضا تفريضا على التثنية
ولما كان استبعاد من الفرض القرض القطعي وهو ليس بمبراد
فسره بقوله **يعني** عمليا **قوله** لبثوته علة لكونه
عمليا **قوله** فلا يتوقت اي مدة معينة فلا يرد انه مؤقت
بالبر وهذا هو الاول من الثلاثة عشر والثاني **قوله**
ويجمع

ويجمع معه **قوله** ويجوز ولو شئت بلا وضوء وغسل
بضم الغايت المحجة ولا يجوز ان يكون يفتحها لانه انشدها
وهو محدث لما غسل لما تحتها صدق عليه انه شدها بلا
وضوء وان شدها وهو جنب لا يغسل لما تحتها صدق عليه
انه شدها بلا غسل بضم الغايت والاحتمال الاول منها
مكرر مع **قوله** بلا وضوء اللهم الا ان يخل على الاحتمال
الثاني فقط وهو تكلف لا حاجة اليه ولا قرينة تدل عليه
على ان المتبادر من ذكره مع الوضوء ان يراد به الفصل بضم
الغايت فان قلت يتكرر مع **قوله** الا ان يخل على الاحتمال
الى اخره قلنا لا تكرار لان هذه مفروضة فيما اذا شدها
على الحدث او الجنابة وتلك مفروضة فيما اذا حدث
او اجنب بعد شدها وهذا هو الثالث **قوله** ويترك
المسح كالفصل اي يترك المسح على الجبيرة كما يترك الفصل
لما تحتها وهو الرابع **قوله** وهو مشروط بالعجز عن مسح
الموضع اي وعن غسله وانما تركه لان العجز عن المسح
يستلزم العجز عن الفصل وهو الخامس **قوله** على كل عصابة
الصواب ان يقال على كل العصابة لان كلا اذا دخلت على
منكر افادت استغراق الافراد واذا دخلت على معرف
افادت استغراق الاجزاء والمقصود هنا الثاني ولعلم
ان ما افاده كلامه من اشتراط المسح على كل العصابة
يتبع فيه اكثر والاصح انه يكفي مسح اكثرها قال مسكينا
وعن ابي يوسف ان مسح على اكثر من جاز ولا فلا وهو الاصح
وعليه الفتوى انتهى وقال في النهر وروى الاكتفا
بالمكثر واختاره غير واحد قال في الخلاصة وعليه
الفتوى انتهى وقال في الغرر ولا يشترط فيه الاستيعاب

هو الصبيح كذا في الكافي انتهى مثله في البحر متى قال فيه
فكان ينبغي للمع ان يقول ويصح على اكثر المصنبة كمالا
يخفى انتهى **قوله** في الامع راجع لقوله فرحبها لا الى
قوله على كل مصابة ويدل له عبارة المصنف في شرحه
حيث جعل الامع راجعا الى مع الفرحة وهي الموضع
الذي لم يستره المصنبة قال في النهر عن الخلاصة
ان غسلها فرض وفي غيرها يكتب بالمع وفي الذخيرة
وهو الامع لانه لو كلف الغسل بما ابتلت المصابة
وتقدم البلة الى موضع الجرح وهذا من الحسن بمكان
انتهى كلام النهر ثم اعلم ان قول المصنف ويصح مقتصدا
الى اخره ليس من الثلاثة عشر لان قوله ان ضررها
داخل في قوله وهو شرط بالجزء الى اخره وكذا قوله
انكسر ظفره الى اخره وهل يكتب بمسح اكثر الدوالق
كالجبيارة ام لا بد من استيعابه فليراجع قوله ويحل
يسقطها عن برء هذا هو الوجه السادس لان
سقوط الحف يبطل المسح من غير شرط ومفهوم هذه
الجملة الذي صرح به الشارح بقوله والا لا هو السابع
اي وان لم تسقط عن برء لا يبطل المسح بخلاف الحف **قوله**
او برئ موضعها ولم تسقط هو الثامن بخلاف الحف فانه اذا
لم يسقط او لم ينزع لا يبطل مسحه قوله والرجل والمرأة
لاحاجة الى هذا التعميم لان كل حكم ورد في حق الرجال فهو
وارد في حق النساء الا لدليل فينبغي الاقتصار على الحديث
والجيب **قوله** والمحدث والجيب سواء هو التاسع **قوله**
ولا يشترط استيعاب في الامع بخلاف الحف فانه لا يشترط
استيعابه اتفاقا وهو العاشر **قوله** وتكرار في الامع بخلاف
الحف

الحف فانه لا يشترط تكرار المسح عليه اتفاقا وهو الحادي
عشر **قوله** فيكتب مع اكثرها بخلاف الحف فانه يكتب فيه
مقدار ثلاث اصابع كما تقدم وهو الثالث عشر **قوله** وكذا
لا يشترط بنية هو الثالث عشر واعلم ان الشارح زاد على
هذه الثلاثة عشر وجهين الاول ما اذا بدل الجبيرة
باصري الثاني ما اذا سقطت العليا فانه لا يجب إعادة
المسح فيها بخلاف الحف وزاد في البحر اوجها ستة الاول
اذا سقطت عن برء لا يجب الا غسل ذلك الموضع اذا كان
على وضوء بخلاف الحف فانه يجيء عليه غسل الرجلين
الثاني اذا مسح عليها ثم شد عليها اصرى جاز المسح
على الفوقاني بخلاف الحف الثالث اذا دخل الماء تحتها
لا يبطل المسح اتفاقا بخلاف الحف الرابع اذا كان
الباقى من المصن المفضول اقل من ثلاث اصابع
كاليد المقطوعة جاز المسح عليها بخلاف الحف الخامس
ان مسح الجبيرة ليس ثابا بالكتاب اتفاقا بخلاف الحف
كما تقدم السادس ان مسح الجبيرة يجوز تركه في بعض
الروايات بخلاف الحف وزاد في النهر وجهان
مسح الجبيرة ليس ملظا عن غسلها تحتها ولا بدل الجبيرة
الحف فان سمي خلف واعلم ان البدل هو ما لا يجوز
عند القدرة على الاصل كالتيمة والخلف هو ما يجوز مسحه
الحف ومسح الجبيرة في ذاته بدل لكنه نزل منزلة الاصل
كما في البحر وزدت وجهان وهو ان مسح الجبيرة يجوز ولو
كانت على غير الرجلين بخلاف الحف **باب الحف**
قوله ومشكل اي ضئيل مشكل فانه اذا نزل ذكره مني
ومن فرجه دم اعتبار الحق وكان الدم استحاضة مجر

وكانه لان المعنى لا يشبهه بغيره بخلاف الحيض **قوله** ولو
حكما اذا كانت بين الحيضتين مشغولة بدم الاستحاضة
فانها طاهرة **حكا** **قوله** في الاصح وعن ابي حنيفة لا تترك
حتى يستمر الدم عليها ثلثة ايام كما في النهر والبحر **قوله**
الفلكية هي التي كل ساعة منها خمس عشرة درجة وتسمى
المعتدلة ايضا واحترز به عن الساعات الفلكية وهي
التي منها الزمان القليل واحترز به ايضا عن الساعات
الزمانية وتسمى الموجبة ايضا وهي التي كل ساعة منها
جزء من اثني عشر جزءا من اليوم الذي هو من طلوع الشمس
الى غروبها او الليل الذي هو من غروب الشمس الى طلوعها
فتارة تساوي الفلكية كما في يوم الحمل والميزان وقارة
ترتد عليها كما في ايام البروج الشمالية وكما في البروج
الجنوبية وقارة تنقص عنها كما في ايام البروج الشمالية
وايام البروج الجنوبية **قوله** على المعقولة احترز
به عن قول من يقول ان كانت بنت ست او سبع او ثمان
كان حيضا كما في القهستاني **قوله** وايضا هي التي
بلغت حضا وخسائ كما في النهر **قوله** على ظاهر المذهب
احترز به عن قول من يقول ان رأت دما قويا كالا سود
والامر الثاني كان حيضا كما في البحر **قوله** وان استغرق
العمر صادق بثلاث صور الاولى ان تبلغ بالسن وتبقى مبالا
دم طول عمرها فتصوم وتصلى ويأتيها زوجها وغاير
ذلك ابدا وتنقضي عدتها بالاشهر الثمانية ان ترى الدم
عند البلوغ او بعد اقل من ثلاثة ايام ثم يستمر انقطاعه
وهكذا كالأولى الثالثة ان ترى ما يصح حيضا ثم يستمر
انقطاعه وهكذا كالأولى الا انها لا تنقضي لها عدة الا
بالحيض

بالحيض انظر الحيض عليها قبل سن الالاس وان لم يطراء
في الا شهر من ابتداء سن الالاس كما في عدة **قوله** ينحدر
لاجل العدة بشهرين هذه الفاء لتعليل انه يستثنى كانه قال
الطهر لا يجد في حال من الاحوال الا في حال استقرار الدم وانما
استثنت في هذه الحالة لانه يجد فيها ويرد على الشارع ان
استمرار الدم الذي هو المستثنى شامل لثلاث صور المبتدأة
والمعتدلة والمضلة كما صرح به في قوله وعمر كلامه
الى امره فيقتضي ان الشهرين طهر في الصور الثلاث وليس كذلك
فان المبتدأة حيضها عشرة من كل شهر وباقيه طهر كما في
الهداية والقدروري والبحر وغيرها فيكون الطهر في
شهر عشرين وفي شهر تسعة عشر كما في الفتح قال صاحب
المهم القدروري في شرح القدروري يريد ان حيضها عشرة
من اول امارات سواء كانت في العشرة الاولى او الثانية
او الثالثة انتهى فهذا منه تفصيل لبيان ما ينبغي احوال
ان يراد منها ان العشرة في اول كل شهر ومثله في البحر
ففي هذا لو ابتدأت مع البلوغ في رابع عشر المحرم مثلا
يكون ابتداء حيضها الثاني في رابع عشر صفر وهلم جرا
اذ عرفت هذا فاعلم انه ان طلقها زوجها في اخر الطهر
انقضت عدتها بتسعة وستين يوما ثلاث حيضين ثلثين
وطهران احدى عشرون والاخر تسعة عشر وان طلقها
في اول الطهر انقضت عدتها بثمانية وثمانين وتسعة
وثمانين ثلاث حيضين ثلثين وثلاث اطهار احدى
عشرون واثنان كل واحد منهما تسعة عشر او احدى
تسعة عشر واثنان كل منها عشرون وان طلقها في اول
الحيض انقضت عدتها بثمانية وتسعين او تسعة

وتسعين اربع حيض باربعين وثلاث اطهار على
لحومنا قدما هذا الذي في امداد الفتح ان حيضها
عشرة وطهرها خمسة عشر وهو كما ترى مخالفا لسمعت
من المنقول فلعلمه قول او رواية فلا راجح واذا عرفت
ان الشهرين ليس راجح للمبتدأة فاعلم انه راجح لكل ^{المقادة} ~~المقادة~~
والمختارة اما الاول فقد نص عليه في العناية والشحن
وغيرها واما الثاني فقد نص عليه الزيلعي والبحر وغيرهما
وساق في الشارح **قوله** والمقادة اي التي لم تنس
عاداتها بقريضة عطف من نسيت عاداتها عليها **قوله**
المختارة بفتح اليا المتناه تحت او كسرهما اي حيرها الله
بقالي او هي حيرت الفضا ومثله في الوجهين المفضلة
والفضل عند الهدي كما في القاموس **قوله** واضلاها
هذا المصدر لا يوافق المادة والمناسب وتضليلها
والخطب فيه سهل **قوله** اما بعد يعني نسيت عدد ايام
حيضها مع علمها بانها حيض في كل شهرة وحكمها انها تدع
الصلوة ثلاثة ايام من اول الاسقرار لتيقنها فيها
بالحيض ثم تفتل سبعة ايام لكل صلوة للتردد صلاها فيها
بين الحيض والطهر والخروج من الحيض ثم تنقضي عشرين يوما
لوقت كل صلوة لتيقنها فيها بالطهر ويأتيها زوجها **قوله**
او يمكن يعني علمت ايام حيضها ونسيت مكانها وحكمها انها
ان نسيت ايامها في ضعفها او اكثر فلا يتقن بالحيض في شئ
منه كما لو نسيت ثلاثة في ستة او اكثر ومتى نسيت
في دون النصف فانها تتقن بالحيض في شئ منهن كما لو نسيت
ثلاثة في خمسة فانها تتقن بالحيض في اليوم الثالث فلم
نسيت ثلاثة في عشرة معلومة قرضات في ثلاثة من

اول العشرة للتردد بين الطهر والحيض والدخول في
الحيض ثم اغتسلت لكل صلوة الى اخر العشرة للتردد بين
الطهر والحيض والخروج من الحيض ومثله اذا نسيت
اربعة او خمسة في العشرة حيث تنقضي في الاربعة و
تفتل في الستة وتنقضي في الخمسة وتفتل في الخمسة
ولو نسيت ستة قرضات اربعة وتدع الصلوة يومين
لتيقنها بالحيض فيها ثم تفتل اربعة لكل صلوة وان نسيت
سبعة ثم قرضات ثلثة وتدع الصلوة اربعة واغتسلت
ثلثة وقس على ذلك **قوله** او جهها اي العدد والمكان
وحكمها انها تتحرك وان لم يكن لها راي اغتسلت لكل
صلوة وتصلى المكتوبات الى اخر ما ذكره الشارح **قوله**
وحاصلها انها تتحرك اي ان وقع حرجها على طهر بقطعي
حكم الطهارة وان كان على حيض تقطعي حكمه **قوله** ومتى
ترددت حاصلها ان الفاسد بين اللتين ذكرهما في التردد
مشتركان في ان التردد في كل منهما بين حيض وطهر
وامرئالت لكن هذا الثالث في القاعة الاولى هو الذي
في الحيض وفي الثانية هو الذي في الطهر فصار
فيه الاول راجح الى الحيض والثانية الى الطهر **قوله**
تنقضي لكل صلوة اي لا حقال اخرها ستحاضة **قوله**
تفتل لكل صلوة اي لا حقال اخرها من الحيض ودخول
في الطهر **قوله** وتترك الى اخر ما ذكره متعلق بالقاعة
الثانية **قوله** ثم تنقضي عشرين يوما اي لا حقال
ان الحيض عشرة ايام في رمضان وعشرة ايام في العشرين
التي قضتها **قوله** ان علمت بدايته ليلا لانه ان بدا
ليلا ختم ليلا وبين الليلتين عشرة ايام فلم يفسد

من صومها سوى عشرة ايام في رمضان وعشرة ايام في القضا
قوله والاى وان علمت بدايته فهارا وذلك لانه ان بدا
فهارا ختم فهارا رجاى عشر الاول فيفسد احد عشر يوما من
صومها في رمضان ومثلها في القضا **قوله** وتعداى
المضلة ومثلها المعتادة كما قدمنا **قوله** وترتبة نسبة
الى الترتيب بضم التاء المثناة فوق وسكون الراء بحسب
الترتيب وهي نوزع من الكدرة كما في البحر **قوله** وعليه
المتون اى على كون العبارة لاوله واخره قياسا على
النصاب واشار بهذا الى الرد على صاحب البحر حيث قال
وقد اختار هذه الرواية اصحاب المتون لكن لم تصح في
الشروح كما لا يخفى ولعله لضعف وجهها فان قياسها
على النصاب غير صحيح لان الدم منقطع في اثناء المدة
بالكلية وفي المتون عليه بشرط بقاء جزء من النصاب
في اثناء الحول وانما الذى اشترط وجوده في الاستداه
والانتهاء تمامه انتهى وجه الرد ما قاله في النهر لا
نسلم ان هذا قياس بل تنظير ولين سلم فالدم موجود
مكاف وان تقدم حسابا بدليل ثبوت احكام الحيض كلها في
هذه الحالة واعتماد اصحاب المتون على شى ترجيح له **قوله**
يمنع صلوة اى يمنع صحتها ووجوبها ويحرمها ويفسدها
انظر فيها لجر **قوله** ولو سجدة شكر اى يمنع صحتها
ويحرمها ويفسدها وليس هنا وجوب لجر **قوله**
وصوما اى يمنع صحتها ويحرمه ويفسده ولا يمنع وجوبها
لجر **قوله** وجمعا اى يحرمه **قوله** خلا فالما زعمه صدر
الشرعية اى عند قول الوقاية ويقضى هو لا هي قال
لا يجب قضاء نفل الصوم وجب قضاء نفل الصلوة **قوله**

بحر ذكره قبيل قول الماتن والطهر المتخلل بين الدمين
في المدة حيض ونفاس التسوية بينهما عن لفتح والنهاية
والا سيجابى ثم قال فتبين ان ما في شرح الوقاية
من الفرق بينهما غير صحيح **قوله** حكم حيضها مذقلت
اى لان الحوادث تضاف الى اقرب الاوقات **قوله**
وبعكسه اى اذا نامت حايضة وقامت طاهرة **قوله**
طاهرة احتياط طاعة للعكس فقط **قوله** ودخول مسجد
اى منع تحريم لجر **قوله** والطواف اى منع كراهة تحريمه
لجر يعنى اذا كان الطواف خارجا للمسجد فانه يهرج كما في
القصة فى عن الزاهد ككن سياق في الحج انه لا يهرج
فليكرر ويحيد اذا كان في المسجد اجتمع فيه الامران
وتقرر الشارح الحل فيهما لم يفد قيدا بين الحرمه وكراهة
التحريم لان الحل يقابلها كما في البحر **قوله** ما بين سره
وركبة اشار به الى جواز الاستمتاع بنقض سره والركبة
قال في البحر وهذا احسن من عبادة بعضهم ليستمتع بما
فوق السره وما تحت الركبة كما لا يخفى **قوله** وحل
ما عدا اى ما عدا القربان المذكور وهو صادق
بالنظر الى ما تحت الازار سواء كان بشهوة ام لا
صادق باستمتاع بقية البدن سواء كان ذلك
الاستمتاع نظرا او مباشرة بشهوة ام لا فنقول الخارج
وهل حل النظر كالا مستند الى قولنا وحل ما
عدا مطلقا ومراده بالنظر النظر بشهوة اذا النظر
بغير شهوة لا تردد في جوازه قال في البحر وقع في بعض
العبارات لفظ الاستمتاع وهو يشمل النظر واللمس
بشهوة ووقع في عبارة كثير لفظ المباشرة والقربان

ومقتضاها تحريم اللبس بلا شهوة وبينهما عموم وخصوص
من وجه والذي يظهر ان التحريم منوط بالمباشرة
ولو بلا شهوة بخلاف النظر وكو شهوة وليس هو
اعظم من تفصيلها في وجهها شهوة كما لا يخفى انتهى
واعترضته في النهر بقوله ولما قيل ان يفرق بينهما
بان النظر لهذا الاعتراض الخاص استمتاع بما لا
يجل بخلاف التفصيل في الوجه كما هو ظاهر وهذا
الاعتراض هو سبب تردد الشارح في حل النظر وترد
على النهر انه ان اراد بقوله استمتاع بما لا يجل
له استمتاع بموضع لا يجل بها شرته فسلم لكن لا
يلزم من حرمة المباشرة حرمة النظر وان اراد
انه استمتاع بموضع لا يجل النظر اليه فهو عاين
المدعى فكان مصادرة هذا والدليل مشرق على
مدعى البحر وذلك ان الشارع انما نهى عن المباشرة
وهي ان يتلاقى الفرطان بلا حائل لكن لما كان الزنا
حريم وهو ما بين السرة والركبة منع منه ايضا
خشية الوقوع فيما عساه يقع فيه باقتراب هذا
الموضع فان من عام قول الحى يوشك ان يقع فيه
او يقال ان الشارع حكى هذه المواضع لا تخلو عن
لوث نجاسة فهي عن القرب خشية التلوث
فبقى النظر الى هذه المواضع على اصل الاباحة بالزو
جيه فحرمه لا دليل عليه فتخلص من هذا انه
لا تردد في حل النظر وانه داخل في قوله وحل ما
عداه مطلقا **قوله** ومباشرتها سبب تردده في
المباشرة تردد البحر فيها حيث قال ولم اجمع حكم
مباشرتها

مباشرتها له ولما قيل ان مئنه بانه لما حرم تليتها من
استمتاع بها حرم فعلها به بالاولى ولما قيل ان يجوز
بان حرمة عليه لكونها حايضا وهو مفقود وقصه
فحلها الاستمتاع به ولان غاية مسها لذكره انه
استمتاع بكفها وهو جائز قطعا انتهى واعترضه
في النهر بان مقتضى النظر ان يقال جرمته مباشر
له من حيث كانت بما بين سريتها وركبتها كما اذا
وضعت فرجها على يد انتهى وهو اعتراض وجهيه
لان المباشرة مضاعفة وهي تكون من الجانبين
فكما تحرم عليه يحرم عليها فقولا البحر وهو مفقود
اي نصف الرجل بالحيف مفقود وهو مسلم لكنه
لا يجزى لان المزارع ذلك بل ما دامت تنصفه
بالحيف يحرم المباشرة سواء كانت منها او من قوله
وقراءة قران اى ولودون اية وهو قول الكرخي
ورجحه في البحر وذكره الشارح في الجناية بقوله
ولودون اية على المختار **قوله** يقصد اى يقصد
القران سواء كان دها او ذكرا ولا يخرج ما اذا لم
يقصد القران بان يقصد الدعا او الذكر فيما هو
صالح له فانه يجوز **قوله** ومسه اى من القرات
وهذا اولى من تغييره فيما تقدم عن المصنف اشمله
مالذ امس لوها مكتوبا عليه اية وكذا الدرهم والحايطة
لكن فيما عدا المصنف يحرم من الكتابة فقط بخلاف
المصنف كما في البحر **قوله** في الامح اما عند ابي ضينه
فلمحة الصلوة به مطلقا واما عند هان لمصنفها به
عند الضرورة بحر **قوله** وحمله اعلم ان المسر لا يقتض

باليد بدليل قولهم لو من المحدث بغير أعضاء الوضوء
لا يجوز على الصحيح فهذا منهم تصريح بمنع المس بجل
جزء من أجزاء البدن ثم قال لا يجوز المس بالكم لأنه
تابع للبدن وكذلك الذيل وهذا يفيد أنه لا
يجوز الصاق المصحف بموضع من ملبوس البدن حتى
العمامة والستار التي على الظهر إذ عرفت هذا
فقوله وكذا عمله لم يظهر له فائدة لأنه إن عمله
بغلاف متجاف صدق عليه أنه مسه بغلاف متجاف
وإن عمله بغلاف غير متجاف صدق عليه أنه مسه
بغلاف غير متجاف فذكر المس يعني عن ذكر الحمل على
أنه لم يتعرض للحمل فيما رأت غير المصنف فتأمل
وراجع **قوله** فيه آية قيد بالآية لأنه لو كتب
مادون الآية لم يكره مسه كما في القصص سابق وقد
ذكرناه فيما سبق أيضا **قوله** والباس يشير إلى أن
وضوء الجنب لهذه الأشياء مستحب كوضوء المحدث
وقد تقدم **قوله** بعد مفضضة ظرف لك كل الشرب
فكره جنب لأنه بالشرب يسقط الفرض عن الفم
فيصير الماء مستوعلا وشرب الماء المستعمل مكروه لكن
هذا لا يجزى في الأكل كما هو ظاهر **قوله** للنايين
ومثلها النفساء إلا أنه لا يرتفع حدتها قبل الانقطاع
كما هو طريقة البعض ولا فرق بينهما على طريقة
المحققين من أنه يرتفع ويعود مثله **قوله** إذا
انقطع حيضها ومثله النفاس إلا إذا انقطع
لدون الحمل فإن النفاس لما اقله ثم انقطع
إلى آخره إنما لم يقل انقطع ومما كما قال غيره لأن
انقطاع

القليل

انقطاع الدم بعد العشرة ليس شرطا في طهرتها
كما صرح به ابن ملك في شرح الوقاية بقوله وإن
كان الدم سائلا وليس مراده أنه يجوز له
وطيها في حالة السيلان كما توهه عبارته
فإنه يلزم منه التلون بالنجاسة وهو حرام
لغير ضرورة بخلاف قوله لا يستنجأ ويدل عليه
تعليقه منع قربان ما تحت الأزار بأنه نظمة التلون
بالنجاسة وكذا يدل عليه قول الخلفي في الشرح الكبير
للمنية في الأجزاء التلون بالنجس يكره بل مراده
أنه إذا كان الدم سائلا بعد العشرة يطاؤها
في وقت لا يقطوفيه الدم بخلاف الحيض فإنه لا
يجوز الوضوء في اثنيائه ولو لم يكن سيلان **قوله**
في آخر الوقت هل المراد الوقت المطلق أم المستحب
فليراجع **قوله** فإن لدون عادتها لم يحل أي وإن
اغتسلت كما في البحر **قوله** وتغتسل أي وجوبا
في آخر الوقت المستحب **قوله** هل في الحال لأنه
لا اغتسال عليها لعدم الخطاب بحر **قوله** حتى تغتسل
وتؤخر الغسل استحبابا كما في الدرر والنظار هو
مراده التاخير إلى آخر الوقت المستحب فليراجع
قوله أو تعينهم لم يذكر الصلوة مع أنه لا بد
منها في الأضحية كما في البحر وأمداد الفتاح **قوله** بشرطه
أي بشرط التيمم وهو العجز عن استعمال الماء المطلق
الكافي **قوله** والمبني للثياب أحق بالمبني أن يكون
على الثياب مثله فليراجع **قوله** يعني من
آخر وقت الصلوة ظاهره أن من متعلق بمبنيها

فيصير حاصل التركيب اذ يفيض من اخر وقت الصلوة
 زمن يسع الفضل الى اخره وفيه ركائة ومراة انها
 اذا انقطع دمها اخر وقت الظهر قبل دخول وقت
 العصر مثلا فان كان بين الانقطاع وبين وقت العصر
 مدة تسع الفضل وليس الثياب والتحرية فلزوجهما
 ان يطاوها بعد دخول وقت العصر لصلاوة صلاوة
 الظهر دينا في ذمتها وان كانت المدة لا تسع
 هذه الثلاثة لا يطاوها بعد العصر لعدم صلاوة
 صلاوة الظهر دينا في ذمتها بل يطاوها بعد
 الغروب لصلاوة صلاوة العصر دينا في ذمتها
 والظاهر ان المراد من الفضل مقدار الغرض ومن
 لبس الثياب مقدار لبس ما يساوي العودة فلا يرجع
قوله وهل تعتبر التحريم الى اخره صورته طهرت
 في ليلة من ليالي رمضان في اخرها قبل طلوع الفجر
 فان كانت المدة التي بين الانقطاع وبين الطلوع
 يسع الفضل فقط وجب عليها صوم صبيحة تلك
 الليلة وان لم يسع مع الفضل التحريم وان كانت
 لا تسع الفضل لا يجب والظاهر ان لبس الثياب
 مثل التحريم فلا يرجع **قوله** وهي اي التحريم من الطهر
قوله مطلقا اي سوا كان الا انقطاع لاكثر الحيض
 اولدون ذلك **قوله** وكذا الفضل الى الفضل مثل
 التحريم في انه من الطهر او لا اكثر **قوله** ان يقع قدر
 الفضل والتحريم اي وليس الثياب كما قدمه **قوله**
 لانه حرام لغيره اي وان كان دليل حرمة قطعيا
 لان شرط اكثار مستحل الحرام امر ان كون حرمة
 له

٩
 اعينه وكون دليلها قطعيا كما في البحر **قوله** حديث
 توفى الى اخره فانه يدل على حكم الصلوة بالمباراة على
 وعلى الصوم والجماع بالاشارة وفيه اجماع جواز
 جماع المستحاضة في حال السيلان ويجاب عنه بما
 قدمناه عند قوله ويحل وطئها اذا انقطع دمها
 الى اخره فارجع اليه **قوله** يع اي عند الحيض فاما
 لابي يوسف **قوله** سبعة اشيا البلوغ والاستبراء
 والعدة وانه لا مد لاقلة وان اكثره اربعون وانه
 يقطع التسابع في صوم الكفارة وانه لا يحصل به
 الفضل بين طلاق السنة والمدة **قوله** بخسة و
 عشرين انما تنقص عنها لانه لو نصب لها دون
 ذلك ادى الى نقص العادة عند عدم الدم في الاربعين
 لان من اصله ان الدم اذا كان في الاربعين فالطهر
 المتخلل فيه لا يفصل طال الطهر او قصو فاد في مدة
 تصدق فيها عند خمسة وثمانين خمسة وعشرون
 نفاس خمسة عشر طهر وثلاث حيض خمسة عشر
 بينها طهران بثلاثين وعند ابي يوسف خمسة وستون
 احد عشر نفاس خمسة طهر وثلاث حيض بتسعة
 بينها طهران بثلاثين وعند محمد اربعة وخمسون
 فساعة نفاس وخمسة طهر وثلاث حيض بتسعة
 بينها طهران بثلاثين **قوله** بامد عشر اي ليكون
 اكثر من اكثر الحيض **قوله** اربعة امثال اكثر الحيض
 يعني بالاجماع كما في البحر حتى ان جعل اكثر الحيض
 خمسة عشر لجعل اكثر النفاس ستين **قوله** وتامة
 فما علقناه على المتن وعبارته بعد قول المات

واذا زاد الدم على العادة فان تجاوز العشرة فالزائد
كله استحاضة والا فحيض لان حكم الاستحاضة
لم يثبت فقبل الكل حيضا تبعا للمروفة ويصير
عادة لها وهذا اذا كان معها طهر صحيح حتى لو
كانت عادتها خمسة من كل شهر مثلا فترات ستة
كان السادس حيضا فان طهرت بعد ذلك اربعة
عشر ثم رات الدم ردت الى عادتها وكان الزائد
استحاضة كما في النهر عن المراجع انتهى يعني ان قوله
وكذا مريض ان وليه طهر تمام مع تشيله في شرح
الملتقى للحيض فقط يقتضي رجوع ضاير وليه
للحيض فقط والا لقال فالكمل نفاس وحيض
مع ان هذا الشرط مجرب في النفاس ايضا وصوته
عادتها في كل نفاس ثلثون ثم رات مرة واحدة
وثلاثين ثم طهر اربعة عشر ثم رات الحيض
تورد الى عادتها وهي الثلثون ونحسب اليوم الزائد
من الخمسة عشر التي هي طهر وهو ظاهري ويدل له قول
الشارح فيما تقدم واقل الطهر القاصل بين الحيضين
او بين حيض ونفاس واما ثبوت المادة وانحلالها
بمرة فمذكور في مائتين الملتقى لا فيما علقه عليه كما
توجه عبارته ولم يأت في شرحه بشئ يوجب اضافته
اليه وحاصل ما ذكره المائتين ان الاشتغال والنبوت
بمرة قول الجبريست رحمه الله تعالى وبه يقتضي
وعندها لا بد من المعاودة ثانيا **قوله** وكذا
الثالثة اي بشرط فيها ان يكون بين الاول
والثاني دون نصف حول وكذا بين الثاني و
الثالث

الثالث **قوله** وانقضا العدة من الاخر ومات
واما النفاس فمن الاول عند الجبريست وفيه
الى تمام الاربعين وما زاد استحاضة سواء حصلت
ولادة الثاني في اثنا الاربعين او على تمامها
او بعدها وعند محمد وزفر من الولد الثاني وما قبله
استحاضة **قوله** اي سقوط الذي في البحر التعيين
بالساقط وهو الحق لفظا ومعنى اما لفظا فلا
تسقط لانه لا يبين منه اسم المفعول واما معنى
فلان المقصود سقوط الولد سواء سقط بنفسه او
اسقطه غيره **قوله** ولا يستبين خلقه الى اخره
قال في النهر قال في البحر وذكر الشارح في ثبوت النسب
انه لا يستبين خلقه الا في مائة وعشرين يوما
والمراد في الروح والا فالشاهد ظهور خلقه قبلها
واقول انما ذكر الشارح هذا في نكاح الرقيق
وكون المراد به ما ذكره في حق فقد وجه في البديع
وغيرها ذلك بانه يكون اربعين يوما نظيرة اربعين
يوما صدقة واربعين يوما مضمة وعبارته في
عقد النكاح قالوا ايها لها ان تعالج في استئصال
الدم مادام الحمل مضمة او علقه ولم يخلق له عضو
وقد رواه تلك المدة بمائة وعشرين يوما وانما
اباحوا ذلك لانه ليس بادي انتهى ولا مانع من انه
بعد هذه المدة تخلق اعضاءه وتنفع فيه الروح
قوله والامة ام ولد اي ان ادعاه المولى جرح قوله
والا اي ان لم يدم ثلاثا وتقدمه طهر تمام او دام
ثلاثا ولم يتقدمه طهر تمام او لم يدم ثلاثا ولا تقدمه

طهر تام **قوله** ولولم يدر حاله الى اخره اختصار عبارة
 البحر هذا اختصارا مختلا بالمعنى فاقضى الحال ايرادها وهي
 وان كان لا يدرك استبين هوام لا بان سقطت في المحرم
 واستمر بها الدم ان سقطت اول ايامها تركت الصلوة قدر
 عادتها ببقايت لائها اما ما يفيض او نفسا تفتسل وتصلى عادتها
 في الطهر بالشك لا احتمال كونها نفسا او طاهرة ثم تركت
 الصلوة قدر عادتها ببقايت لائها اما نفسا او ما يفيض ثم
 تفتسل وتصلى عادتها في الطهر ببقايت ان كانت استوفت
 اربعين من وقت الاستسقاط والاف بالشك في التقدير
 الداخل فيها وببقايت في الباقي ثم تستمر على ذلك وان
 سقطت بعد ايامها فانها تصلى من ذلك الوقت قدر
 عادتها في الطهر بالشك ثم تترك قدر عادتها في الحيض
 ببقايت وحاصل هذا كله انه لا حكم للشك ويجب الاستسقاط
 انتهى والمثل مثالا ليقاس عليه غيره سقطت اول يوم
 من المحرم وجعل حال السقط وكان لها عادة في الحيض ثلثة
 ايام وفي الطهر خمسة عشر ووافق اول زمان حيضها اول
 المحرم فنقول تترك الصلوة الى ثلثة ايام ببقايت لانها
 اما ما يفيض او نفسا ثم تفتسل وتصلى الى ثامن عشرة بالشك
 لا احتمال كونها نفسا او طاهرة ثم تترك الصلوة الى
 هادي عشر ببقايت لائها اما ما يفيض او نفسا ثم تفتسل
 وتصلى الى سادس صفر بالشك لا احتمال كونها نفسا
 او طاهرة ثم تترك الصلوة الى تاسع صفر ببقايت
 لائها اما ما يفيض او نفسا ثم تفتسل وتصلى يوما بالشك
 لا احتمال كونها نفسا او طاهرة ثم تفتسل وتصلى اربعة
 عشر ببقايت لائها طاهرة فيها قطعا وتفتسل بعد ذلك
 على

على عادتها **قوله** ولا يجد اياها الى اخره قال في النسخ في باب
 العدة يمكن ان يكون المراد الماشية في تركيب البدن
 والعن والهزال **قوله** ومنه اي المص في العدة بغير المين
 اي في باب العدة وليس المراد ان صاحب العدة بضم
 العين اسم كتاب طه في الكتاب المسمى بالعدة كما توهم قال
 في البحر وهو قول مشايخ بخاري وخوارزم **قوله** هذا
 رواية عن ابي حنيفة كما في عدة الفتح عن المحيط **قوله**
 منها وسنحققه في العدة وعبارة هناك ايسة
 اعتدت بالاشهر ثم عادتها على جاري عادتها اوجبت
 من زوج اخر بطلت عدتها ونفسه كما هي واستا
 نعت بالحيف لان شرط الخليفة تحقق اياها عن الاصيل
 وذلك بالبحر الدائم الى الموت وهو ظاهر الرواية كما في
 العناية واختاره في الهداية فتعين المصير اليه قاله
 في البحر بعد كاية ستة اقوال صحيحة واقره المصنف
 لكن اختار البهني ما اختاره الشهيد ايضا ان رآته
 قبل تمام الاشهر استأنفت لا يبرها قلت وهو افتاد
 صدر الشريعة وملا خسرو والباقي واقره المص
 في باب الحيض وعليه قال الكا جازر ويعتد في المستقبل
 بالحيض كما صرح في الخلاصة وغيرها وفي الجملة والجمي
 ان الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القدوري
 وهذا الصحيح اولى من تصحيح الهداية وفي النهر انه
 اعدل الروايات وتامه فيما علقته على المتن **قوله**
 ومما عذر مبتدأ قوله من به سلس بول خبره **قوله**
 ومنه صبحان العاين قاموس وانت خبر يابنه لا يبر
 من الوند بهذا المعنى نزول دم وكان عليه ان يقول

ودمع رمد **قوله** عتق ضيف الروية مع سيلان الدم
في اكثر الاوقات قاموس **قوله** غيب بفتح الغين المجهمة
وسكون الراء في اخره باد موحدة بثرة في العاين قاموس
ويرد عليه ما ورد على الرمد فكان عليه ان يقول ومرد
غيب **قوله** لا غلب ثوبه يقتضي عدم وجوبه مطلقا
فيما في ما ياتي من التفصيل وصله على صورة معينة تكلف
من غير داع **قوله** ونحوه مراده البدن وينبغي ان يكون
المكان كذلك اذ لم يمكنه الصلوة بلا تقاطر **قوله**
بالاولى وذلك لانه لما جازت الصلوة مع المانع
في النقل الذكي طلبه من المكلف موكد فلان يجوز في
الواجب وطلبه موكد اولى ويشهد لذلك مسألة
الحوية حيث اوجبوا عليها الفرائض وطلبوا منها السان
المركدة ولم يجوزوا لها التوافل **قوله** حق لو ترضاه تفريع
على قوله اي ظهر الى اخره **قوله** كسيلة مع خفة اي
خف المذدور وهذا التشبيه يوم انه اذا ترضا المذدور
على انقطاع وليس كذلك لا يتقضى مع خفة بخروج
الوقت ولكن لو سال عذره بعد الوقت او احدثه حدثا
اخر يتقضى المسموع وليس كذلك فانه لا يتقضى مسموع
والحالة هذه الا بعض يوم وليلة او ثلاثة ايام
ولما ليها حاكم به في البحر في باب المسموع على الخطين عند
قول المتن ان لهما على طهرتا والجواب ان التشبيه
في مطلق الناقض لا في خصوصه فكانه قال حتى لو
ترضا المذدور على الانقطاع ودام الى خروج الوقت
لم يبطل وضوءه بالخروج مالم يطر عليه ناقض وضوءه كما
ان المذدور لو ترضا على الانقطاع وليس خفة كذلك
ودام

ودام الى خروج الوقت لم يبطل مع خفة بالخروج مالم
يطر عليه ناقض مع الخف فالجامع في التشبيه عدم
البطلان الى طرو الناقض غاية الامر ان الناقض لو وضوء
المذدور سيلان عذره او حدث اخر ولمس خفة انها
المدة **قوله** وكذا مريض الى اخره صورته لم يجد في
الارض محل طاهرا ولو بسط ثوبه الطاهر عليها نجس
سبلات جراحاته نجاسة مانعة قبل اتمام الصلوة والظاهر
ان هذا مراده بقوله فورا قائل **قوله** لان معه حدثا
ونجسا قال في المنهر في باب الامامة مقتضى هذا التعليل
ان يجوز اقتداء من به سلس البول بمن به انفلات
رج وليس بالواقع للاختلاف عندها فالاولى ان يعمل
بمخض اختلاف عندها لا يكون للامام صاحب عذرين
والمقتضى صاحب عذروا قد انتهى لكن يتا فيه
ما ياتي في باب الامامة في كلام الشارع حيث قال يجوز
اقتداء ذي عذرين بذي عذر لا عكسه كذلك
النفات بذي سلس لان مع الامام حدثا ونجاسة
انتهى فتأمل وصرر المقام **باب الانجاس قول** نعم
الحقيقي والحكمي والخبث لمحض الاول والحدث الثاني
لجر فلو قال المصنف دفع خبث بزل قوله رفع نجاسة
حقيقية كان اخص **قوله** ينقص بالمعصية تفسير لقاع
لا قيد اخر **قوله** كغسل ومثله الفرو قمصتان وحمري
قوله بذي جرم يعني جف اولا عند ابي يوسف عليه
الفتوك بجر **قوله** بذلك اي بالتراب ومثله الحنك
والحنك لجر والحنك بالظفر والحنك يعود وجر وخرها
كما في شرح المنيه **قوله** والا بفضل اي ثلث اشع التجهيف

في كل مرة لجزقة وعند أبي السير لا يحتاج الى تجفيف
لجر لكن في القهستان المختار صب الماء والترن الى
عدم القطرات ثلثا **قوله** صفيلا احترز به عن كثر
الحديد اذا كان عليه هذا او نقوشا وبقوله لا مسام
له عن الثوب الصفيلا فان له مساما جريا **قوله** وخرط
بفتح الحاء المعجمة والطاء المشددة بعد هاء الف
وكسر الطاء الموحدة اخره يا مشددة نسبة الى
الخرط وهو خشب يخرطه الخراط فيصير صفيلا كالزراة
قوله مطلقا اي سوا كانت النجاسة رطبة او يابسة
وسواء كان المسح بتراب او خرقة او غيرها **قوله**
يختلف نحو البساط فانه يطهر بجري الماء عليه الى ان
يتوهم زوالها من غير اعتبار ليلة او يوم وليلة او اكثر
بجر **قوله** مفروض اي موكوز ثابت بخلاف الموضوع وضا
غير مثبت بحيث ينقل ويحول فلا بد من غسله صلي
قوله اي اي المعجمة والصاد المهملة السترة التي تكون
على السطح من القصب لجر **قوله** اي برطوبة الفرج
اي الزنج الداخل بدليل قوله اوج واما طوبى
الزنج الخارج فظاهرة اتصافا وقد مناه في الرضوا
قوله اولاراسها طاهرا ارمافرة اخلو فبوزة اجمع
فيصدق بما اذا كان يا بسا وراسها غير طاهر او طاهرا
وراسها طاهر ولم يكن يا بسا ولا راسها طاهر
وفي بعض النسخ بالواو بدل او وهو هو من الناسخ
قوله عبيط بالعين المهملة في القاموس دم عبيط
اي طري **قوله** على المشهور احترز به عما في المجتبى
حيث قال اصاب الثوب دم عبيط فيبس تحته طهر
الثوب

الثوب كالمق كافي البحر **قوله** كولا بين مني ادعى
وغيره فيه ان الرخصة وردت في مني الادعى على
خلاف القياس فلا يقاس عليه ان الحق دالة
يحتاج الى بحث ان مني غير الادعى مخصوصا من
الخزير والكلب والفيل الداخل في عموم كلامه
في معنى مني الادعى ودونه خرط القتا وتليدج
الباقي **قوله** وغيبت نظم ابن وهبان يوم
انه استوفى اجمع في البيت مع انه لم يذكر الا
اعداد عشرين وهي الفصل في الثوب مثلا والمسح
في الصفيلا والجفاف في الارض والخت والخت
وقلب العاين في انقلاب الخزير على والحفر في
الارض والديج في الجبل والتخليل في الخمر اذا تخللت
بوضع شيء فيها والذكا في الشاة والتخلل في الخمر اذا
تخللت بنفسها والغزك في الملق والدلك في الخف
والدخول في الخوض النجس اذا دخل فيه ماء طاهر
حتى سال من الخوض شيء ولو قليلا على الصحيح
كما تقدم والثفور في البئر والتصرف في البمع
في نجس بعض الخنطة والتدفع في القطن اذا نجس
اقل من نصفه كافي القنادك الهندية والتمزج
في البير والنار في العذرة والغلى في نحو الزيت
بناء قدر غصه كافي القهستان وغسل البعض في
نجس بعض الثوب والثفور في الثمن الجامد **قوله**
على الاكثر خلافا لظهير الدين المرغيناني **قوله**
فطاهر الا الى نفقوعه بدليل تعليلهم بالضرر دة **قوله**

وكذا بول الفارة يعني في غير الماء كالتياب والطعام
واما الماء فيفسده سواء كان في الاواني او في اليا
اما اذا كان في الاواني فقد نص عليه في البرهنا
واما اذا كان في البير فقد قال في البحر في الامار
لو حريت الفارة من هرة ووقعت في البير تجت لانها
تبول خوفا وقد جزم به جماعة لكن قال في المجتبى
وقيل بخلافه وعليه الفتوى انتهى ولعل وجهه
ان في ثبوت كونهما بالت شك فلا يثبت بالثبات
انتهى كلام البحر فهذا اصلاح في تنجسها عند تحقق
المبول كالا نجس **قوله** الادم شهيد مبني ولو
سفوحا ولا قابل به فقد نص الحلبي في شرحه
الكبير على المني ان الدماء المسفوحة كلها نجسة
واما اختلاف في غير المسفوحة والجميع طهارتها
اذا عرفت هذا فليس المستحق الا دم الشهيد
ودم السمك واما ما ذكره من غير مجزئ بغيره
مسفوحا لانها مستنائة كالا نجس على ذي سكة
قوله في لحم مهزول وكذا مطلق اللحم طيب **قوله** وما
لم يسئل من عطف العام على الخاص **قوله** ودم سمك
سواء كان سائلا او جامدا وحيد هو من قبيل دم
الشهيد وان كان دم الشهيد وان كان دم الشهيد
ياخذ حكم النجاسة اذا انفصل عنه والتركيب
للصحيح ان يقال ودم مسفوح من كل حيوان غير
شهيد وسمك مخزج مسفوح ما بقي من لحم وعرق وكبد
وطحال وقلب وفمل وبرهوت وبق وكمان وما
اشبهها ما لم يكن مسفوحا اي في ذاته والا
فلو

كما هو في فتنة الاستنائة
وحينئذ عطف على ما بقي
الخاصة يقتضي ان دم
هذه الكائنات طاهر
ولو مسفوحا صح

تطهر المسفوح ولو على اللحم بقي نجسا كما في منية البير
قوله كمان بضم الكاف وتشديد الميم المشاة فوق
ببدها الف ثم نون **قوله** كومان الكاف للتثنية
وبضم الراء وتشديد الميم ببدها الف ثم نون هو
الفالحة المعروفة **قوله** دويبة بضم الدال الموحدة
وفتح الواو وسكون اليا المشاة تحت وتشديد
الياء الموحدة اخره هاء التانيث **قوله** لساعة
صيفة بالفتح الموت من اللع وهو عرض ذي سم
بفتح او صرته بابتداء او اللع خاص بالابرة والكدرغ
بالدال المهلة والغين المعجمة بالضم واما
بالدال المعجمة والسين الموحدة فخاص بالنار **قوله**
وفي باقي الاشارة التي يحرم قليلها وكثيرها اتفاقا
وهي الطلاء والسكر ونقيع الزبيب بشرطها
الائق في الاشارة واما الادوية الاخرى وهي بنيد
التمر والزبيب ان يطبخ اذ في طبعه والحليطان وبنيد
العسل ونحوه والمثلث الغني فطاهر عند صاحبنا
عند محمد لانه يحرم شرب قليلها وكثيرها عنه كاسياق
في الاشارة والظاهر انها خفيفة عنه فلا بد ارجح
قوله ربح في البحر الاول قال في البحر وينبغي ترجيح
التقليط للماصل المتقدم لا نجس فلا فرق بين
الحز وغيرها وكون الحرمة فيه ليست قطعية لا
يوجب التحقيق لان دليل التقليط لا يشترط ان
يكون قطعيا انتهى قال في البحر بعد نقله هذا الكلام
لكن في منية المصلي صلى وفي ثوبه دون الكثير
الفاخر من السكر او المنصف تجزئه في الامم وهذه

يفيد ترجيح التخصيف انتهى ولا شك ان هذا الفرع
 نص في التخصيف فكان هو الحق واما قولنا لا يجوز وينبغي
 ترجيح التخليط للاصل المتقدم مراده من الاصل
 المتقدم ما ذكره من ان موجب التخصيف عند
 الامام تعارض النصين في الطهارة والنجاسة او
 عموم البلوى وعندها زيادة عليه اختلاف
 تقدمهم او عامهم من العلماء فيهما وانت خبير
 بانه وان لم يتعارض نصان في هذه الثلاثة لم
 يوجد نص في نجاستها فلا يبعد القول بالتخصيف
 عنده واما عندها فكذلك لانه روى طهارتها
 فقد وجد اختلاف العلماء واما قوله وكوت
 الحرمه فيه ليست قطعية لا يوجب التخصيف
 قلنا ولا يوجب التخليط فالحق ما عليه النهر
 لان فيه الرجوع الى الفرع المنصوص في المذهب
قوله يروق بالذال المعجمة وبالزاد كما في القاموس
قوله والا المنخفض لكنه لا ينجس البير لتعدد
 صوته عند تقدمه في البير **قوله** افادتهما
 نجاسة الاولى افادتهما نجاسة ووجه الافادة
 ذكر الروث فانه لذى الحافر وليس في ذى الحافر
 مأكول غير الفرس **قوله** كل حيوان اى سواء
 كان مأكولا او غير مأكول **قوله** وقالوا مخففة
 اى سواء كان مأكولا او غير مأكول قال في غاية
 البيان ولا فرق عند علمائنا الثلاثة بين
 روث مأكول اللحم وبين روث غير مأكول اللحم
 فابوصيفه يقول بغلط نجاستها في المأكول وغيره
 وها

تخليط

وها نجفة نجاسة فيها اما زرقى المأكول فقد
 قال بالحققة موافقا لهما وفي غيره قال بالغلظة موافقا
 لابي حنيفة انتهى واعلم انه لا اشكال على قول ابي حنيفة
 وزفر رضى الله تعالى عنها واما قول محمد وابي يوسف
 ففيه اشكال على مقتضى تقدير الشارع وعناية
 البيان فانه يقتضى خفة نجاسة حذر الخنزير
 والفيل والكلب وغيرها مما لا يוכל لحمه مع ان غاية
 التخصيف عندها قول مالك بالطهارة ومالك
 لا يقول الا بطهارة حذر ما يוכל لحمه فبين نقلهم
 مذهبهما والتعليل له تدافع تامل وراجع **قوله**
 وطهرهما اى الروث والخثي **قوله** على التقدير
 متعلق برحمة **قوله** وعليه الفتوى اى على التقدير
 بربع المصاب **قوله** وطهر محمد الضار لبول المأكول
 الشامل للفرس **قوله** ثم الحققة انما تظهر في غير
 الماء مفهومة ان الحقيقة تنجس كل ماء ويستثنى
 منه حذر طائر لا يوقى كل بالنسبة الى البير فانه لا
 ينجسها كما ذكرناه انفا **قوله** والمذهب طهارتها
 انما قال ذلك لان المان يقتضى نجاستها بناء على
 قول ابي يوسف بنجاسة دم السمك وبناء على ان سور
 الحمار والبغل مشكوك في طهارته والمذهب ان
 دم السمك طاهر لانه دم صورة لا حقيقة وان سور
 هذين طاهر قطعا والشك في ظهورية فيكون
 لعابهما طاهرا **قوله** لكن لو وقع في ماء قليل نجسته
 هذا مقيد بما اذا استبان اثره على الماء بان ينزله
 الماء عنه وقوعه او يتجرت والافلا عيرة به

كما في القهستاني عن القرماسي ومع هذا يستثنى منه
 ما اذا وقع في البئر فانه لا يجسه كما تقدم في البئر
قوله وفي القينة الخ هذا المحمول على ما اذا كان يرى
 على الثوب حالة وقوعه كما في القهستاني عن الكرماني
قوله وطير شارع وما عطف عليه مبتدا وقوله
 عقوبته **قوله** ورد صادق بما اذا جرى عليها
 وهي على الارض او السطح او بما اذا صب عليها وهي في
 الاجانة بل الثاني اولى بالارادة لان تجسه غير
 مقيد بمرور كلمة او اكثره ولا بظهور الاثر بخلاف
 الاول فانه مقيد بمرور الكل او الاكثر على المرجح
 وبظهور الاثر على الرابع فتفسير الشارع ورد
 بجرى تقصير فانه لا يشمل الصب بدليل **قوله**
 الرابع الرهاج اما بفضل في ماء جار او في نهر عظيم
 او بصب الماء على الخجاسة فان المقابلة باصرة
 في ان الاجرا غير الصب **قوله** لكن قد منا اي في
 المياه **قوله** ان العبرة لا تراى فيما اذا جرى
 ماء قليل على خجاسة واما اذا كانت دفقة الجارى
 عشر في عشر فان العبرة فيه لا تراى اتفاقا ومثله
 لو صب ماء في موضع كبير وكانت الصببة كثيرة تبلغ
 عشرين في عشر فان العبرة فيه لا تراى ايضا كما لا يخفى
قوله اي اذاوردت الخجاسة سواء كانت
 مجردة او مغطاة بثوب مثلا **قوله** على الماء اي
 القليل **قوله** لكن استدراك على قوله يتجس فانه
 يقتضى تجس الماء بجرى وضع الثوب مثلا فيه كما
 يتجس بجرى وقوع العذرة مثلا فدفعه بقوله لكن

لا يحكم بنجاسته اذا لا في المتجس فاحترز بالمتجس عن
 عين الخجاسة **قوله** ما لم يفصل اي المتجس في الماء
 والماء من المتجس **قوله** حاة بفتح الحاء المرحلة ويكون
 الميم وفتح الميم وبهاء التانيث قال في القاموس
 الطين الاسود المنان **قوله** هو المختار اشار به
 الى رد كلام الابيجاني حيث شرط التحرك كما في
 القهستاني والى رد قول الظهيرية كما في الحلبي
 الكبير وقول البدائع كما في البحر بوجوب غسل الجميع
 فلو غسل طرفا منه بجرى او بغير تحرك لا تصح الصلوة
 به **قوله** وفي الظهيرية الخ هذا هو من الشارع
 تبع فيه النهي وعبرة البحر هكذا وفي الظهيرية اذا
 راي على ثوبه خجاسة ولا يدري متى اصابته
 ففيه تقاسيم واختلافات والمختار عند ابي حنيفة
 انه لا يصيد الا الصلوة التي هو فيها انتهى **قوله**
 كما راي في الابيت المتقدمة **قوله** بعد حفاف
 ظرف المرسية لا يظهر **قوله** ولو مرة يعني ان
 زال عين خجاسة مرة واحدة يظهر سواء كانت
 تلك الفضلة الواحدة في ماء جار او اكد كثيرا
 او بالصب او في اجانة اما الثلاثة الاولى فظاهر
 واما الاجانة فقد نص عليها في الدرر حيث قال
 غسل المرسية عن الثوب في اجانة حتى زالت ظهر
قوله في الاعم ليس راجعا الى قوله او بما فوق ثلاثة
 واما هو راجع الى قوله مرة ومقابل الاعم الجواب
 الفقيه ابي جعفر الفضل مرتين بعد زوال عينها
 الحاقا لها بغير المرسية غسل مرة والجواب فخر

الاسلام افضل ثلثا بعد زوال عينها الحاقا بقدر
مرئية لم تفصل كذا في امداد الفتاح زاد القهستاني
عن الكافي قولاً بالجاب الفصل مرة بعد زوال
عينها **قوله** كلون وزج لم يذكر الطعم لانه لا بد من
زواله كما نص عليه القهستاني **قوله** بنجس كبر
الجيم اذ لو فرض الصبح او الخضاب بنجس العين كالم
وحب زوال عينه وطعمه وريحه ولا يضر بقاء
لونه كما هو ظاهر اخذ من مسئلة وذلك الميتة
فان قلت النجس بكسر الجيم اعم من النجس بفتحها فيصير
بنجس العين قلنا نجس باحد معنييه وهو المتنجس
بقربينة مسئلة وذلك الميتة **قوله** يفصله
ثلثا هو المذهب واما اشتراط الخائيه صفو
الماء فهو مجتث منه وتابع عليه الفتح كما في النهر
من ان عبارة الفتح تؤذن بان اشتراط الصفو
هو المذهب ممنوع **قوله** والا لا يغسله الى
ان يصفو الماء مزوجا من خلاف الخائيه والفتح
قوله وغيرها بغلبة ظن غاسل طهارة محلها
اي لغیر موسوس بدليل المقابلة قال في البحر
وفي السراج الوهاج اعتبار غلبة الظن مختار
المراقبين والتقدير بالثلث مختار البخاريين و
الظاهر الاول ان لم يكن موسوسا وان كان موسوسا
فالثاني قال في النهر هو توفيق حسن **قوله** ثلثا هو
ظاهر الرواية وفي غلار رواية الاصول يكفى مرة
وعن ابي يوسف لا يشترط حجر وهو طرف الفصل
والعصر قصتي **قوله** اوسيعا ذكره في الملتقى
وعلمه

وعلمه الشارح بقوله دفع الموسوسة وفي امداد
الفتاح يذهب الفصل ثلثا ح الترتيب في نجاسة
الكلب مزوجا من الخلاق **قوله** وهذا كله اسم
الاشارة راجع الى قوله وغيرها بغلبة ظن غاسل
الى **قوله** وهو المختار ومقابل المختار قول البخاريين
باشتراط الغسل ثلثا ثم على قولهم لا يشترط العصر
كما دوى عن ابي حفص الكبيدي ويشترط مرة كما
مرى عن ابي نصر النصار وثلاثا كما قال بعضهم
وقول ابي يوسف باشتراط الغسل ثلثا والتجفيف
كل مرة فيما لا يفسد اذا صب عليه الماء كذا في
المراجع الوهاج **قوله** يغلى ثلثا كل مرة بماء جديد
قد رخصه قصتي **قوله** لا تطهر ابدان يطهر العرق
بينه وبين استفاضتها من بول فان في كل منهما
تشرابا تاما ولين ادعى زيادة التثريب بالظن هذا
طهرت بنقعها او طبخها في اخل مسئلة الخبز
تأمل **فصل الاستنجاء** باضافة فصل الى الاستنجاء
وقول الشارح ازالة خير مبتدا محذوف تقديره
هو ازالة وفصل الاستنجاء ايضا خير مبتدا
محذوف تقديره هذا فصل الاستنجاء ويجوز ان
ان يكون فصل بالتنوين خير مبتدا محذوف والاستنجاء
مبتدا وازالة خيره وان لزمت منه تغيير اعراب المان
وفي نسخة فصل في الاستنجاء وهيئة ازالة خيره
مبتدا محذوف لا غير **قوله** ازالة النجس بفتح الجيم
عين النجاسة مخرج من الرجح لان عينها طاهرة
واما نقصت لا يباعثها عن موضع النجاسة لان

لان عينا نجمة بقوله البحر في توافق الوضوء وعلى
تكميم نجاستها فغنى خارجة بقوله عن سبيل فان
الرجح لا تستقر على السبيل حتى يزال عنه والحصاة ان
لم يكن عليها بطل او كان ولم يعلو منه الدبر بان كان
في حفرة منها فغنى خارجة ايضا بقوله عن سبيل وان تدوث
منها فالاستنجاء مبيذ للنجاسة لا للحصاة والنوم
ليس بنجس ايضا والدم الذي على موضع الفصد وان
كان نجسا لكنه ليس على السبيل ليزال عنه فهو طاهر
بقوله عن سبيل **قوله** وما قيل في قائله المراج الوهاج
والمراد بنحو الحيض الجبانة والنفاس **قوله** فتساع وجه
التساع ان غسل السبيلين في الحيض واخويه ان لم يكن
عن حيث فهو من باب ازالة الحدث وان كان من
حيث فهو من باب التوصل لزالة الحدث بازالة
الحيث اذ لو لم يزال الحيث لم تكن ازالة الحدث كاهو
ظاهر واما اذا اجاوز النجس المخرج ففصله ليس بمرص
الا اذا زاد على المثقال واما اذا كان مقداره فواجب
او دون سنة كما تقدم وعلى كل لا يطبق عليه تعريف
الاستنجاء حيث لم يكن على سبيل ليكون ازالة عن
سبيل فقد ظهر من هذا ان الاستنجاء لا يكون الا
سنة وان لم يكن له الا صورة واحدة وهي ما اذا كان
النجس على سبيل وانتفى الحيض واخواه فتقول الشارح
مطلقا يقتضي ان الاستنجاء سنة في اربع صور
المراج الوهاج ايضا وقد علمت بطلانها والمعبارة
الصحيحة ان نقول وهو لا يكون الا سنة كما اشرفنا
اليه ويمكن ان يجاب بانها اذا كان على السبيل نجاسة
في الحيض واخويه كان الاستنجاء سنة بتمام
العرض

العرض كغسل الميدي في الوضوء فصح قول الشارح مطلقا
ومنه دهر ما بعد مرماه فزعمه انه رحمة وطيب ثراه
قوله وادكاته قال المصنف في شرحه ولم اسبق الى
بيانها فيما علمت اقول كون هذه اركانها باطل فان
ركن الشئ ما تقوم به حقيقته وحقيقة الاستنجاء
الذي هو ازالة نجس عن سبيل لا تقوم ولا بواحد من
هذه الاربعة فان قلت تدرك النجس في التعريف
فهو من اجزاء الماهية قلت اجزاء التعريف لا ازالة
واضافتها الى النجس لانفس النجس كما صرحوا به في قولهم
المعنى عدم البصر فان اجزاء التعريف المعدم واصله
الى البصر لانفس البصر ومثله يقال في قوله عن
سبيل فان جزء التعريف هو ازالة المتعلقة
بالسبيل لا السبيل والالزم ان يكون الكذوات اجزاء
من المعنى والزم ان يقال اركان التيمم متيمم ومتيمم
الح وكذلك في الوضوء وعينه **قوله** على المقترن راجع
الى المسئلين الاولى اصابة النجس عن خارج
والثاني قيامه من موضعه بغير استنجاء ثم
ارادة الاستنجاء بالحجر بعده وتركيب الشارح يوم
ان قوله وان قام من تقية المسئلة التي قبله
وليس كذلك كما يعلم من البحر وكذا الفرق بين
الوطب واليا ليس على الصحيح **قوله** فيقدر
ثلاثة كما مر اي قبيل الفصل في قوله وقطع ذلك
للموسوس **قوله** عند احدى ممن حرم عليه جماعة **قوله**
اما مع اي من حرم عليه جماعة فيتركه كما مر اي قبيل
سائر الفصل حيث قال واما الاستنجاء فيتركه

مطلقا انتهى اي سواء كان ذكرا او انثى او خنثى بيت
رجال او نساء او خنثى ورجال ونساء او رجال
وخنثى او نساء وخنثى او رجال ونساء وخنثى
نهي احدى عشرة صورة ودخل نين يحرم عليه
امته المحميصة فانها لم حرم وطهرها حرم نظره الى
عمودها اذ كلما حرم الوطى حرم الدواعي الا ما
استثنى كامرأة الحايض والنفساء واذا حرم
النظر من جهة حرم من جهتها ومثلها امته التي
زوجها للمين **قوله** لا لو كشف الى اخره اما التقوط
فظاهر لانه امر طبيعي ضروري لا انفكاك عنه
واما الاغتسال فقد ذكره قبل سائر الفصلين
هناك ان الصور احدى وعشرون في صورتين منها
يفتسل وها رجل بين رجال وامرأة بين نساء وفي
الباقى لا يفتسل فيجب هل قول الشارع لا لو كشف
لا اغتسال على هاتين الصورتين فقط **قوله** مطلقا
اي سواء كان في زماننا او في زمان الصحابة رضي الله
تعالى عنهم وقيل سنة في زماننا مستحبة في زمان
الصحابة لانهم كانوا يبعثون بعرا وفي زماننا يثبطون
ثلثا كذا في الرابع وفي القاموس ثلث طح رقيقا **قوله**
اي يفر من عليه انما فسر يجب بيغرض لانه تفوت صحة
الصلوة بفوته وصح فاعله ضمير الفصل ولم يجعله ضميرا
الاستنجاء اذ التنجس عن سبيل غير **قوله** لا تكره الصلوة
اي تحريما ولا تترك الاستنجاء كرهه تنزيها لما ان
نفسه سنة **قوله** وكره في القصة عن انظم ينبغي
ان يستنجى بثلاثة امدار فان لم يجد فبالماء جارفا

لم يجد

لم يجد فبكتف من تراب ولا يستنجى بما سوى الثلاثة
لانه يورث الفرك كما قال صلى الله عليه وسلم **قوله** نلوا
مشغولة اي اليسرى **قوله** ولم يجد ماء جاريا فافان
وجده دخل فيه وغسل باليمين او اخذ منه باليمين وغسل
ثم غسل اليد في الجاري واخذ ماء اخر غسل به الى ان يظهر
ومثل الجاري الراكد الكثير وكذلك ان وجد الصاب
غسل بيمينه **قوله** سقط اصلا الطاهر ان سقطه
مقيد بما اذا لم يجد من يحل جاعه كما في مسألة المريف
فليراجع **قوله** فينبغي الخ قال في البحر وقولهم اجزاع الكراهة
انما يستعملونه في الواجب **قوله** فلو لا استجنا لم يكن افتاده
التمتاشي بحرو مراده بالكرهية المنفية الترميمية
والا فالتمتاشية ثابتة لقول الحديث ترك ادب **قوله**
قبالة في القاموس قبالة الشيء بضم القاف تجاهه
قوله يتوضا هو قدره هو ليس وفق الحديث لكنه يقتضي
انه اذا ابال في موضع يتوضا او يفتسل فيه غيره لا
يكراه الا ان يقال ثبت حكمه بطريق الدلالة **قوله**
استقص لانه ينفصل من داخل دبره شي وهو خارج
لجنس **قوله** ان ظهر عينها تنجس في نور الايضاع ولو
ابتل فراش او تراب نجسا من عرق او بلل قدم وظهر
اثر النجاسة في البدن والقدم تنجس فهذا يقتضي
ان يقال صا ظهر عينها او اثرها تامل **قوله** ولو
وقعت اي النجاسة **قوله** في فخر ليس بقيد لانه
لا فرق بين وقوعها في الجاري والراكد وهو مذهب
ابي الليث كما في الحنية وهو الاعم لان الغالب ان
الرشاش المتصاعد من صدم شئ للماء انما هو من اجزاء

الماء لا من اجزاء الشئ الصادم فيحكم بالغالب ما لم
يظهر خلافه ومذهب ابي بكر ومحمد بن الفضل التجنيس
في الماء الجاري وغيره وفصل قاضي خان في فتاواه في بول
الحمار بين الجاري فلا يتنجس الثوب الا بظهور الاثر
وبين الراكد فيتنجس الثوب ان اصابه اكثر من قدر الدرهم
ووافق اما اللث في المذمة كذا في الحلبي فكان على
الشاذج ان يقول ولو وقعت فيما يشمل الراكد للجاري
والظاهر ان مرادهم بالراكد القليل والا لما كان معنى
لتفصيل قاضي خان ويقهر من تعديل الحلبي ان الماء
القليل لا يتنجس في آن الوقوع ويترتب عليه انه لو وقعت
نجاسة في طرف موضع صغير فاخذ ما من طرفه
الاخر عقب الوقوع لمّا فاصل يكون طاهر ووجهه
انهم لما لم يحكموا بريان النجاسة الى الرشاش
لعدم زوال اثره فيه مع قربه من النجاسة فعدم
نجاسة الطرف المقابل لطرف وقوع النجاسة في
آن الوقوع اولى تأمل نظير **قوله** لف طاهر الى اخره
اعلم انه اذا لف طاهر في نجس مبتل بما واكتب منه
شيا فلا يغلو اما ان يكون كل منهما بحيث لو انصرف قطر
اولا يكون وامد منها كذلك او يكون الطاهر فقط
او النجس فقط ثم ان الماصح عند الحلواني ان المارة
للطاهر المكتسب فان كان بحيث لو انصرف قطر نجس وال
لا سواء كان النجس المبتل بقطر بالمصر او لا والذكي حقيقة
في امداد الفتاح ان العبرة للنجس المبتل فان كان بحيث
لو انصرف قطر نجس الطاهر سواء كان الطاهر لو انصرف
قطر اولاً وان كان بحيث لو انصرف لم يبقطر لا يتنجس الطاهر
وقال

وقال في تنبيهه ولا يخفى انه لا يتيقن بان المنفصل الى الجاف
مجرد ندوة من النجس الا اذا كان النجس لا يقطر بالمصر لانه
يصب الجاف قدر كثير من النجاسة ولا ينبع منه شئ
بعضه كما هو شاهد عند ابتداء غسله يصب عليه اكثر
من رطلين ماء فيشربه ولا ينصرف بالمصر منه شئ فيتبين
ان يغنى بخلاف ما صحح الحلواني انتهى وهو كلام في غاية
الظهور والحسن فالخامس انه اذا كان النجس لو انصرف قطر
واكتب منه الطاهر حتى صار ايضا لو انصرف قطر نجس
الطاهر اتفاقا وان كان النجس لو انصرف لم يقطر واكتب
الطاهر منه مجرد ندوة وحينئذ لا شك انه لو انصرف قطر
لا يتنجس الطاهر اتفاقا وان كان النجس لو انصرف قطر والطاهر
لو انصرف لم يقطر يتنجس عند الشرب لاني لا عند الحلواني اما
الصورة الرابعة فمقلية فقط لا واقعية فانه قد
كان النجس لو انصرف لا يقطر لزم ان يكون الطاهر كذلك
كما لا يخفى اذا عرفت هذا فصار عصر وقطر ان رجعا
الى نجس وهو الاقرب في الذكر كان الشاذج مختار لما صححه
الحلواني وان رجعا الى طاهر كان مختاراً لفتوى الشرب لاني
وهذا هو الطاهر من عبارة الشاذج لانه يكون حينئذ
ضمائر عصر وقطر وتنجس راجع الى طاهر وعلى الاول يلزم
تشتيت الضمائر لان ضمائر تنجس راجع الى طاهر على الوجهين
واعلم ان في صور عدم تنجس الطاهر بشرط ان لا يظهر
فيه اثر النجاسة من لون او طعم او ريح كما في الحلبي
قوله ولولف في مبتلى الى اخره هذه المسئلة حقها
الحلبي في الشرح المبين **قوله** ان متنجسة فنجس لانه
ينفصل منها اجزاء بسبب الاستفاح وانقلاب الخمر خلة

لا يوجب انقلاب الاجزاء النجسة طاهرة **قوله** وقع حرفي
 خل الخ العلة فيه ان ذهاب طعم الخمر ورجحها دليل
 انقلابها خلا وهذا يظهر في الكوز واما القطرة فانها
 لا طعم لها ولا ريح يستدل بذهابها على انقلاب عينها
 ذكره الشرنبلالي في معاينة الرهبانية **قوله** قارة ربت
 الخ هذا من باب الخوارث تضاف الى اقرب الاوقات **قوله**
 والا اي وان لم يخرج منها الدهن فان بقي اي بقي ما عليها
 بحال الجمد وهو ينجح الجيم والميم الماء الجامد كما في القاموس
 وانما كان جوده عليها دليل انه غسل لان العسل اذا اصابه
 الشمس تدهت اجزائه وتماسك بعضها ببعض بخلاف
 الدبس فانه ينقطع بمضم عن بعض جارة الشمس **قوله**
 يعمل خبز الحرمة في الذبيحة لان الماصل فيها الحرمة
 لان ذبحها تقديب حيوان بخلاف الماء والطعام فان
 الماصل فيها للخل **قوله** يحرم اكل لحم الخ لان اكل اللحم
 الميت يضر لما لانه نجس واما نحو اللبن الميت فلا يضر
 ذكره الشرنبلالي في شرح كراهية الرهبانية **قوله**
 وجرة نغم الجيم ما يفيض به البعير فيأكله ثابته
 وينفع قاصوس **قوله** حكم المصير حكم الماء في انه قال
 به النجاسة الحقيقية وانه اذا كان عشرين في عشر
 لا ينجس بوقوع النجاسة فيه كما في الماء **قوله** رطوبة
 العزج اي الداخل وقد قدمناه مرتين **قوله** العبرة
 للطاهر الخ اعلم ان الحلبي اجاد في تحقيق هذه المسئلة
 فلا يستغنى عن نقل عبارته وهو مع المتن الماء والذباب
 اذا خلطا وكان احدهما نجسا فالطاهر الحاصل منهما نجس لان
 اختلاط النجس بالطاهر ينجسه هذا هو الصحيح كما ذكره
 قاضي

قاضي حان وهو اختيار الفقيه الجليلي وكذا روي
 عن ابي يوسف ذكره في الخلاصة وفيه العبرة للماء ان
 كان نجسا فالطين نجس والماء طاهر وقيل العبرة
 للتراب وقيل للغالب قال ابن الهمام والمالك اذا كان
 طاهرا فالطين طاهرا انتهى وهو اختيار ابي نصر محمد بن
 سلام قال البرازي وهو قول محمد وقد ذكر ان الفتوى
 عليه انتهى ووجهه في الخلاصة بصير رتبه شيا
 اخر وهو توجيه ضعيف او يقتضي ان جميع الاطعمة
 اذا كانت ماوها نجسا او دهنها ونحو ذلك ان
 يكون الطعام طاهرا المصير ورتبه شيا اخر وعلى هذا
 سائر المركبات اذا كان بعض مفرداتها نجسا
 ولا يخفى فساد فلهذا در الفقيه ابي الليث رحمه
 در قاضي حان حيث جعل قوله هو الصحيح مشرا
 الى سائر الاقوال لا صحة لها بل هي فاسدة لان
 النتيجة تابعة لاهل المقدمات واما انتهى
 كلام الحلبي فعلم من هذا ان ما في الشرح ضعيف
 واه جدا وان قيل ان الفتوى عليه **قوله** لان بصير
 الماء راكدا لانهم لم يجعلوا الخوض في حكم الجارية الا
 اذا كان الماء نازلا من الابنية والغزى متداركا وهذا
 لما اخذ الماء من الابنية انتفى الاعوان فصار الماء
 راكدا في حالة الاخذ ففعله تكون على يده نجاسة
 فتسقط في الخوض حالة الاخذ فينجس او يسقط
 الماء المستعمل من يده فينجس بنا على ان الماء المستعمل
 نجس **قوله** ثياب الضمقة واهل كذمة طاهرة
 نقل الحلبي عن التجيب كسر او بل اهل الكذمة

تكره الصلوة بها انتهى وكذا في الصلاة فيه كونهم لا
 يستبرون ولا يستنجون وتحفيص اهل الذمة بالذکر
 ليس لا مزاج اهل الحرب لما علمت من الصلاة **كتاب**
الصلوة قوله فنقلت اشار به الى ان الصلوة من
 قبيل المنقول الشرعي وهو الذي لا يكون معناه اللغوي من
 حقيقة معناه الشرعي لان قبيل المغير وهو الذي يكون معناه
 اللغوي موجود في الشرع مع زيادة **قوله** وهو الظاهر
 الضاهر للنقل المفهوم من نقلت **قوله** لوجوبها على
 الظهور **قوله** في سابع عشر رمضان وما عليه الناس
 اليوم من ان المصالح في رجب ذكره النووي في سائر
 الروضة كما في الشهي **قوله** صلاتين قبل طلوع
 الشمس وقبل غروبها كل صلاة ركعتين كما في المذهب **قوله**
 وان وجب الخ هذا ما بالغت على المفهوم كانه قال هي فرض
 على كل مكلف ايجي سلم عاقل بالغ واما غاي المكلف وهو
 الكافر والمجنون والصبي فليست بفرض عليه وان ضرب الصبي
 على تركها لان ضربه لينتاق بفعلها ويعتاده لا لا فترا
 عليه **قوله** الحديث الى اخره استدلال على الضرب
 المطلق واما كون الضرب لا تجزية فلو ان الضرب بها و
 في جنابة صادرة من المكلف ولا جنابة من الصغار
 ويفهم من هذا انه لا يضرب بالعصى في جميع ما احر به راي
 عنه فلا راجح وقيد في امداد الفتاح ضربه باليد
 بكونه ثلاث ضربات فقط **قوله** قلت الخ مراره من حديث
 الثقلين بين ان الصبي ينبغي ان يؤمر بجميع المأمورات
 وينهى عن جميع المنهيات **قوله** مجالة مصدر مجن والمأج
 من لا يبالي قولا وفعل كانه صلب الوجه قاموس
 فتفسير

تفسيره بالتكاسل تفسيره **قوله** وقيل يضرب قائله
 الامام المحبوب كما في المنع **قوله** في الوقت اي اذا **قوله** م
 جماعة صادق بكونه اماما وموتها فاضرج كونه اماما
 بكونه مؤتمرا **قوله** او فعل ببقية العبارات يستثنى منه
 الخ اذ كما روي في الحقيقة الكاملة فانه دليل السلام كما في
 الفتح **قوله** باقتداء كفتي به الاقتداء يستلزم كونه
 في جماعة وفيما تقدم لما ذكر كونه في جماعة اولا وقح
 مرقعه ثم قيد بموتها فلا يقال كان عليه ان يموت بموتها
قوله او اذن ايضا باسقاط همزة ايضا للضرورة
قوله معلنا المراد بالا اعلان ان يسمعه من تصح شهادة
 عليه بالاسلام وليس المراد ان يؤذن فوق الصلوة او على
 سطح لسمعه خلق كثير وهذا لان الاذان فيه الشهادتان
 وفي اتيانه بالشهادتين لا يشترط الا اعلان على الماذنة
 ونحوها هذا اذا لم يكن عيسويا واما اذا كان عيسويا وهو
 الذي يشهد لمحمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة لكن
 يخضرها بالعرب وهو منسوب الى عيسى اليهودي كما ان صغفاني
 فقال في البحر في باب الاذان لا يكون مسلما الا اذا صار
 عادة له مع اتيانه بالشهادتين وقال الناس انه مؤذن
 انتهى فعلى هذا معنى الاعلان اظهار الناحية عن مرامته
 على ذلك **قوله** كان سجودا يكون الدال للضرورة او للقول
 بنية الوقت وان مصدرية اكي كسجوده والمراد سجود
 التداوة وذلك لان سجوده لها تعظيم للقران وتصديق
 للنبي صلى الله عليه وسلم فيما جاء به فكان دليل
 الاسلام **قوله** تركي تكملة للوزن وهو حال من ضمير
 سجدا كسجود التداوة حال كونه متطهرا عن اجاس

قوله فسلم خابر كافر **قوله** منزه بالسكون على لغز ربيع
قوله الحج زد اي الحج الذي ليس على الهيئة الكاملة كما تقدم
قوله بالفدية متعلق بالنفي المستتر في صحت لرجوعه الى
 النيابة التي هي مصدر لا يصح اي كما صحت النيابة
 بالفدية ويدل عليه تعلق قوله بالنفس بقوله نيابة المذكورة
 في المتن واعلم ان صحة الفدية في الصوم للمفاتي شرط باستمرار
 عجزه الى الموت فلو قد قبله تضي كما سيأتي في كتاب الصوم
قوله لانها اي الفدية **قوله** ولم يوجد اي اذن الشرع
 في الصلوة **قوله** وسببها ترادف النعم الى اخره قال في
 القهستاني التحقيق ان لوجوب كل ما مور سببا حقيقيا فلا
 هو يا وكذا الوجوب ادائه ووجوب ادائه فلهذا والواجب
 القديم والوقت وللتا في تعلق الطلب بالفضل واللفظ الدال
 عليه وللتا في خلق الله تعالى واستطاعة المبداء
 قدرته المؤثرة المستجعة لجميع شرائط التاثير والفرق بين
 الاولين ان الاول لزوم ايضاع الفعل في زمن ما بعد وجوب
 السبب والثاني لزومه في زمن خاص هذا المخرج الى تنج ما
 في الاصول **قوله** والذ فأتصل به ما هنا متر شاملة
 للجزء الاخير فقوله بعد ذلك والا فالجزء الاخير تكرر **قوله**
 وكذلك قوله بسببها جزء اتصل به الاداء من الوقت والا
 فجلته **قوله** حتى تجب بالرفع لان حتى هنا للتفريع **قوله**
 افاقا اعلم ان المجنون والمعنى عليه اذا افاقا لا يجلو اما ان
 يفيقا وفي الوقت ما يسع التحريم فقط ولما ان يفيقا
 وليس في الوقت ما يسعها واما ان يفيقا وفي الوقت ما
 يسع الطهارة والتحريم ففي القسم الاول يحسب عليها صلوة
 ذلك الوقت ولكنهما يقصيا بها لان الوقت ليس التحريم
 فقط

فقط وهما محتاجان الى الرضوخ لانتقاصه وصرفها بالمجنون
 والاعفاء فلا يمكنها الاداء وفي القسم الثاني لا يجب عليها
 صلوة ذلك الوقت اخذ من الحايض فانها اذا انقطع
 دمها على العشرة وبقي من الوقت ما يسع التحريم
 قصت والاه كما ذكره الشارح عند قول المتن وحل
 وطبها اذا انقطع حيضها لاكثره هذا اذا زاد المجنون
 والاعفاء على خمس صلوات واما اذا كان خمس صلوات
 فاقبل فانه يجب عليها صلوة ذلك الوقت ولو لم يبق منه
 ما يسع التحريم بل ما قبله من الصلوات ايضا كما
 سيأتي وفي القسم الثالث يمكنها الطهارة والصلوة كلها
 او الطهارة والتحريم فان فعلا والاقصيا اذا
 عرفت هذا فالمراد بالجزء الاخير في كلامهم جزء يسع
 التحريم لا الا ان الذي هو جزء لا يتجزى فانه لا
 يسع التحريم لما انفصا مركبة من حروف مترتبة وكل حرف
 منها محتاج الى ان دغميا كالطا والى ايات ان كان
 تدريجيا كالين كما هو في الواقع وانما فسرنا الجزء
 بذلك لما علمت من انه المجنون والمعنى عليه اذا استغفر
 اكثر من خمس صلوات ثم افاقا دعي من الوقت ما يسع
 التحريم لا يجب عليها القضا وكذلك غير المجنون والمعنى
 عليه اذا وقع منه في الوقت حرف او حرفان من التحريم
 وباقيها بعد الوقت لا يكون فعلة اداء كما سيأتي في
 موضعه فثبت بهذا ان الجزء الاخير الذي يكون سببا
 للاداء هو من ما يسع التحريم **قوله** طهرا اي في الوقت
 بشرط ان يبقى من الوقت ما يسع التحريم فقط او اكثر
 ان كان الانقطاع على العشرة والاربعين يوما

يسع الفصل وسبب الثياب والحرمة فقط او اكثر ان كان
الانقطاع على اقل من العشرة واربعين **قوله** وصي بلغ
اي وكان بين بلوغه واخر الوقت ما يسع الحرمة او اكثر كما
يفهم من كلامهم في الحائض التي طهرت على العشرة **قوله** ويرد
اسلم اي اذ كان بين اسلامه واخر الوقت ما يسع الحرمة
كما في الحائض المذكورة وحكم الكافر الاصل حكم المرتد وانما
خصه بالذكر ليصح قوله وان صليا في اول الوقت وصورتها
في المرتد ان يكون مسلما اول الوقت فيصلي الرضخ ثم يرتد
ثم يسلم في اخر الوقت **قوله** وان صليا في اول الوقت يعني
ان صلواتها في اوله لا تسقط عنها الطلب والحالة
هذه اما في الصبي فلكونها نفلا واما في المرتد فلجوبها
بالارتداد **قوله** وانه الواو للحال فتمزة ان بكسورة
لا خلاف في طريقه نقل القصة في الخلاف في وقت الصبح
هل اوله اول الصبح او انتشاره وهل اخره الى طلوع
شي من جرم الشمس او الى ان يرى الراي موضع شاله
ثم قال ففي اخره خلاف كما في اوله فمن قال بعدم الخلاف
فمن عدم التسبب انتهى نزاد في البحر قولا ان اول وقته
استطارة وانظر ان الاستطارة والانتشار بمعنى
واحد ففي القاموس استطارت فرق وانتشر انبسط
والظاهر ان معنى تفرق وانبسط واحد ويدل على ان
معناها واحد قول الشاعر وهو البياض المنتشر المستطير
غاية الامر انه عبر عنها ببعض المشايخ بهذا اللفظ وبعضهم
باللفظ الاخر فظن الناقل اختلاف المعنى فتأمل على
يظهر لك الفرق **قوله** واول الحنن وجوبا اورد عليه
انه كان اول الحنن وجوبا كيف تركه النبي صلى الله عليه

وسلم

وسلم صبيحة ليلة الاسرام وجوبه عليه بالليل واجاب
الراي بانه كان نايما ولا وجوب على النائم وورده في
النهر باجماعهم على وجوب قضاء صلوة النائم ثم اجاب
بما ذكره الشارح بقوله ولا يلحق الخ فان قلت كيف ثبت
الوجوب مع عدم وجوب الاداء قلنا لا استبعاد فان
الحائض يجب عليها الصلوة عند البعق مع انه لا
يجب عليها الاداء اجماعا **قوله** اولها ظهورا يعني
انها اول صلوة وجدت في الخارج وظهرت للمكلفين من
الصلوات المزومة ليلة الاسرام فلما يرد ان الركعتين
قبل طلوع الشمس والركعتين قبل غروبها سبق من ظهور
قوله وبينا ناتي انهما اول صلوة بينها جبريل النبي
صلى الله عليه وسلم وهو من عطفت السبب على المسبب
فان البياض سبب الظهور **قوله** متعبدا كبيرا الباء
في القاموس تعبد تنسك **قوله** بالفهم اي وبالمد كما في
القاموس **قوله** وعنه اي عن الامام رضي الله تعالى
عنه **قوله** مثله منصوب ببلوغ المقدار اي وعن
الامام الى بلوغ الظل مثله **قوله** وهو نفس الضمير لبيت
جبريل **قوله** سوكت في الزوال المعنى اسم للظل بعد
الزوال سمي به لكونه فاء اي رجع من جهة المغرب
الى جهة المشرق والظل ما قبل الزوال قال الشاعر
قوله فلا الظل من حر الفحى لتطبعه ولا النور من برد العشي تزدق
وقد يسمى ما بعد الزوال ظلا ايضا ولا يسمى
ما قبل الزوال في اصطلاح كذا في السراج ففي كلامه الماتن
محاذ ان كان من عليه القصة في حيث قال واصافة التي
الى الزوال لا دق ملائمة فان المراد ظل الاشياء في هذا

الوقت فغير مجاز ان انتهى قول الاول في المجازين تسمية
الظل في الثاني اضافة الى زوال الشمس مع انه مضاف
الى الاشياء يقال ظل الصومعة والشجرة ولحق ذلك
والشاذح بنى على احد المجازين وهو الاضافة بقوله
ليكون لاشياء لكن الاضافة اذا كانت لا في طائفة
لا تكون مجازا لانه كلمة استعملت في غير ما وصفت له والحق
في حيث الاضافة ليس كذلك بل هو من باب التوسيع
فاطلاق القهستان في المجاز عليه مجاز واعلم ان ظل
الزوال انما يكون اذا لم تكن الشمس مسامنة للرأس
عند كونه على دائرة نصف النهار اي كبد السماء وذلك
وايما في البلاد التي عرضها اكثر من الميل الكلي كصر
واما البلاد التي عرضها مثل الميل الكلي فانه ينعدم فيها
ظل الزوال في يوم واحد فقط وهو يوم طول الشمس
نقطة الرحان وهو طول ايام السنة واما البلاد
التي عرضها اقل من الميل الكلي فينعدم ظل الزوال
فيها في يومين من السنة يكون ميلها بينهما مساويا لمرز
البلاد كحكة والمدنية وقد ذكر القهستان في هذا لكنه
وضر في بيانه واخطأ حيث بنى الظل عن مكة والمدنية
في طول ايام السنة كما يعلم من علم الطبيعة **قوله** ويختلف
باختلاف الزمان كصر فان ظل الزوال فيها في الصيف
اقصر منه في الشتاء **قوله** والمكان كصر ودشق فان
ظل الزوال في مصر في طول ايام السنة اقصر منه في دشق
في طول ايام السنة لكونها اقل عرضا من الثانية
قوله ولهم يجد ما يغرون اشار الى انه ان وجد خشبة
يغزها في الارض قبل الزوال وينظر الظل ما دام مترجعا
الى

الى الخشبة فاذا اذ في الزيادة مفظ الظل الذي قبلها
فهو ظل الزوال **قوله** من طرف ابهامه الجار والمجرور
حال من القدم يعني انا اذا اقتبنا القامة من الكعب
الى الرأس كانت ستة اقدام ونصف حال كون القدم
المقبس به معتبرا معه الابهام والافطول القامة من
المقب إلى الرأس لامن الابهام الى الرأس كما لا يخفى **قوله**
الظاهر نعم كانه نظير الميت اذا احياء الله بعد موته
فانه يعطى حكم الحيوة حتى اذا اومد ماله مع الورثة يسترده
وانظر هل هذا شامل لطول الشمس من مرتبها الذي
هو من العلامات الكبرى للساعة **قوله** وهي الوسطى
هذا قول من ثلاثة وعشرين قولاً مذكورة في الوهبانية
وشرحها **قوله** لانها فرضان عند الامام لكن المشاء
قطعي والوتر على وهذا تعليل للحكمين المذكورين في
الماتن الاول كون ما بين غيبوبة الشفق والفجر وقتا
لهما مساويا عند هالما كان الوتر سنة كان وقته بعد
صلوة المشاء الثاني لو صلاه قبلها اعاده بعدها وعند
الوجوه لوصلاه قبلها فان ناسيا سقط الترتيب
وان عابدا فهو باطل موقوف على ما سياتي تفصيله في
قضا الفوائت **قوله** كبلغار في القاموس بلغز كترهق
والعامة تقول بلغار مدينة الصقالية ضاربة في الشمال
شديدة البرد انتهى فقوله كترهق يعني يضم فكون
فحة **قوله** فان فيها يطعم الفجر قبل غروب الشفق هذا
ليس مثالا لما قد وقتهما فقط بل فقد فيه وقت الصبح ايضا
لان ابتداء وقت الصبح طلوع الفجر وطلوع الفجر يستدعي
سبق الظلام والاطلام مع بقا الشفق وليس لنا صورة

يفقد فيها المشا والوتر فقط بل امانة يفقد وقت الفجر
فقط او وقت الفجر والمشا والوتر او وقت الفجر والمشا
والوتر والمغرب اما الاولى فيما اذا طلعت الشمس قبل غروب
الشفق الابيض فان وقت المغرب في هذه الصورة دخل
بغروب الشمس ووقت المشا دخل بغروب الشمس والاشفق الا ان
وفقد وقت الفجر لان طلوع الفجر يقتضي سبق الظلام ولا
ظلام كما مر واما الثاني ففي مثال الشارح على ما قدمناه
واما الثالث فكما اذا غرب بعض قرص الشمس ثم طلعت
وبلزم من اسقط المشا والوتر ان يسقط المغرب ويصبح
في هذه الصورة بل ويلزمهم في الكثرة اذا اطلع بعض
قرص الشمس ثم غرب في الحال ان يسقط الظهر والمصر
ويلزمهم ايضا ان يصلوا خمس صلوات فقط في
شهر او اكثر على ما يقتضيه عرض البلد كما هو مفصل
في الهيئته **قوله** في اربعينية الشتاء هذا هو منه
يعرف باد في تامل وصوابه في اقصاها الى السنة كما هو
به في البحر واما د الفتاح وهو الصيف عند حلول
الشمس راس السرطان اذ حينئذ تمكث الشمس على وجه
الارض ثلاثا وعشرين ساعة مثلا وتغرب ساعة
واحدة على حسب عرض البلد كما هو مفصل في الهيئته
قوله فيقدر لها علم ان التقدير له معنى احدها
ما ياتي تقريره في سيرة الدجال والثاني ان يعتبر
اقرب البلاد اليهم على ما ذكره الشافعية في كتبهم وتقديره
انهم اذا كانوا في طول ايام السنة وغربت الشمس ثم طلعت
بعد ساعة من غروبها قبل ان يغيب الشفق الا انهم على ما
اقتضاه عرض تلك البلاد ينظر الى اقرب بلد اليهم يغيب فيها
الشفق

الشفق بعد ساعتين مثلا من غروب الشمس في الاولى يكون
غيبوبة الشفق في هذه بعد ساعة من طلوع الشمس في الاولى
فيصلي اهل الاولى المشا والوتر بعد ساعة من طلوع الشمس
عندهم وعلى هذا قياس الصبح اذا كان يطلع في الثانية
بعد ثلاث ساعات من غروب الشمس في الاولى يصلي بعد
ساعتين من طلوع الشمس في الاولى وقال ابن حجر في
شرح المنهاج ويظهر ان محله ما لم يرد اعتبار ذلك
الى طلوع فجرها والا بان كان ما بين الغروب ومغيب
الشفق عندهم بقدر ليل هولا في هذه الصورة لا يمكن
اعتبار مغيب الشفق لانعدام وقت المشا حينئذ واما
الذي ينبغي ان ينسب وقت المغرب عند اولئك الى ليلهم
فان كان السدس مثلا جعلنا ليل هولا سدس وقت
المغرب وبقية وقت المشا وان قصر جدا ثم رأت بعضهم
ذكر في صورتنا هذه اعتبار غيبوبة الشفق بالاقرب
وان ادى الى طلوع هولا فلا بد من وقت الصبح عندهم
بل يعتبرون ايضا بجز اقرب البلاد اليهم وهو بعيد
جدا اذ مع وجود فجر لهم صبي كيف يمكن الغاوة ويعتبر
في الاقرب اليهم والاعتبار بالعلم انما يكون كما يصرح به
كلامهم فيمن انعدم عندهم ذلك المعتبر دون ما اذا وجد
في دار الامر عليه لا غير انتهى ثم قال تنبيهه لو عدم وقت
المشا كان طلع الفجر كما غرت وجب قضاها على
الاوجه من اختلاف فيه بين المتأخرين ولعمري يغيب الا بقدر
ما بين المشايين فاطلق الشيخ ابو حامد انه يعتبر حالهم
باقرب بلد اليهم وخرج عليه قول الزركشي وابن العماد انهم
يقدرون في الصوم ليلهم باقرب بلد اليهم ثم يكتون الى

الى المرفق ما قرب يدايهم وما قالوه انما يظهر ان لم
تسمع مكة غيبوبتها اكل ما يقتسم بنية الصائم لتعذر
العمل بما عندهم فاضطررنا الى ذلك التقدير بخلاف
ما اذا افسح ذلك وليس هذا حينئذ كايام الدجال
لوجود الليل هنا وان قصر ولو لم يسح الا قدر المغرب
او اكل الصائم قدم الاكل وقضى المغرب فيما يظهر
انتهى وانما ذكرت كلام الشافعية لان المصنف افاد
التقدير ولم يبين معناه ولم اراه لا يعتنا واسه اعلم
بحقايق الاصول **قوله** ولا ينوي القضاء لفقد وقت
الاداء يعني ان الفعل لا يسمى قضاء الا اذا كان له
وقت اداء وفات وهذه ليست لها وقت اداء فلا
تكون اداء ولا قضاء ولا استبعاد في ذلك فان قصر
الاصوليين الفعل فهما اعتبار شرعي لا حقيقي كما في
الحركة والسكون الا ترى ان بعضهم سمي ما وقع بمصرها
في الوقت اداء وقضاء فتمكن هذه الاداء والقضاء
وهو عند المصنف **قوله** ومنها ما ذكره الكمال اما
الذي ذكره الكمال فهو قوله ومن لا يوجد عندهم وقت
المشاقة في البتة الى بعدهم الوجوب عليهم لعدم
السبب كما يسقط غسل اليدين من الرضوخ عن سقوطها
من المرفقين ولا يرتاب متأمل في ثبوت الفرق
بين عدم محل الغرض وبين عدم سببه الجعلي الذي
صلى صلاة على الوجوب الحثي الثابت في نفس
الامر وجواز تعدد المراتب للمشي فانتفا الوقت
انتفا المرفق وانتفا الدليل على الشيء لا يستلزم
انتفاوه لجواز دليل اخر وقد وجد ما تواترت عليه
اخبار

اخبار الاسرار من فيض الله تعالى الصلوات منها
بعد ما امر اولاً بالجنسين ثم استقر الامر على الحث شرعا
عاما لاهل الاقلاق لا تفصيل بين قطر وقطر وما
روى انه صلى الله عليه وسلم ذكر الدجال قلنا
ما البشة في الارض قال اربعون يوما يوم كسنة ويوم
كشهر ويوم كجمعة وسائر ايامه كايامكم قلنا يا رسول
الله فذلك اليوم الذي كسنة انكفينا فيه صلوة
يوم لما اقدر له رواه مسلم فقد اوجب اكثر من
ثلثمائة عصر قبل صيرورة الظل مثلاً او مثلاً في نفس
عليه فاستفدنا ان الواجب في نفس الامر خمس على
العموم غير ان توثر بعضها على تلك الاوقات عند
وجودها ولا يسقط بعدها الوجوب وكذا قال
صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كبتهن الله على
العباد انتهى واما الذي ذكره الحلبي فهو قوله والجواب
ان يقال كما استقر الامر على ان الصلوات خمس
فكذا استقر الامر على ان الوجوب اسبابا وشروطا
لا يوجد بدونها وقولك شرعا عاما ان اردت
انه عام على كل مت وحد في حقه شروط الوجوب
واسبابه سلمناه ولا يفيدك لعدم بعض ذلك
في حق من ذكر وان اردت انه عام لكل فرد من افراد
المكلفين في كل فرد من افراد الايام مطلقا فهو ظاهر
البطلان فان الحايق لو ظهرت بعد طلوع الشمس لم يكن
الواجب عليها في ذلك اليوم الا اربع صلوات
وبعد زوال وقت الظهر لم يجب عليها في ذلك اليوم
الثلث صلوات وهكذا لم يقل امدانه اذا ظهرت

في بعض اليوم او في اكثره مثلا يجب عليها تمام صلوات
 اليوم والليله لاجل ان الصلوات فرضت غسا
 على كل مكلف فان قلت تغلق الوجوب في حقها
 الفقه وهو الطهارة من الحيض قلنا لا تخلف
 الوجوب في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه
 وهو الوقت واظهر من ذلك الكافر اذا اسلم بعد
 فرايت وقت او اكثر من يوم مع ان عدم الشرط
 وهو الاسلام في حقه مضى اليه لتقصيره بخلاف
 هؤلاء ولم يقل احد يجب عليه تمام صلوات ذلك
 اليوم لا فتراض الصلوات غسا على كل مكلف في كل
 يوم وليلة والقياس على ما في حديث الدجال غار
 صحيح لانه لا يدخل للقياس في وضع الاسباب ولين
 سلم فانما هو فيما لا يكون على خلاف القياس والحديث
 ورد على خلاف القياس فقد نقل الشيخ اكل الدين
 في شرح المثارق عن القاضى عياض انه قال حكم
 هذا حكم خصوص بذلك الزمان شرعه لنا صاحب
 الشرع ولو وكلنا فيه لاجتهادنا لكانت الصلوة
 فيه عند الاوقات المروقة واكتفينا بالصلوة
 الختم انتهى ولين سلم القياس فلا بد من المساواة
 ولا مساواة فان ما نحن فيه لم يوجد فيك يقدر
 للمنافاة وقت خاص والمفاد من الحديث انه يقدر
 لكل صلوة وقت خاص باليس هو وقت لصلوة
 اخرى بل لا يدخل وقت ما بعدها قبل مضى وقتها
 المقدرها واذا مضى صارت تصا كما في سائر
 الايام فكان الزوال وصيرورة الظلمة مثل اولين

وعزوب

وعزوب الشمس وغيوته الشفق وطلوع الفجر
 موجودة في اجزاء ذلك الزمان تقدير بحكم الشرع
 ولا كذلك هنا اذ الزمان الموجه اما وقت المغرب
 في حقهم او وقت الفجر بالاجماع فكيف يصح القياس
 وعلم بما ذكرنا عدم الفرق بين من قطعت يده ورجلاه
 من المرفقين والكليتين وبين هذه المسئلة كما
 ذكره الامام البقالى وانما سلمه الامام الخليلي في
 ورجع اليه مع انه الخصم فيه انضافا منه وذلك
 لان الفصل سقط ثم لعدم شرطه لان الحال شرط
 فكذا هنا سقطت الصلوة لعدم شرطها بسبب
 وسببها ايضا وكما لم يقع هناك دليل يجعل ما وراء الوقت
 الى الابط وما فوق الكعب بمقدار التقدم خلفا
 عنه في وجوب الفصل كذلك لم يرد دليل لجعل
 جزءا من وقت المغرب او من وقت الفجر او جزءا
 خلفا من وقت العشاء وكما ان الصلوات خمس
 بالاجماع على المكلفين كذا فرائض الوضوء على
 المكلفين لا تنقص عن اربع بالاجماع لكن لا بد
 من وجود جميع اسباب الوجوب وشرائطه في
 جميع ذلك فليتنامل المصنف وانه سبحانه الموفق
 انتهى كلام الخليلي اقول والذي يظهر ان الحق
 بيده المحقق فنتسعين بمحق الحق ونقول قوا
 المحقق ولما يرتاب متامل الى اخره كلام بديهي
 ولذلك لم يتعرض الخليلي وحق نبيه عليه فنقول
 وجه الفرق ان مع عدم محل الفرض لما يتصور عقلا

الدعيان بالفرض ممكن عقلا وحسب فان السبب الجعلي
 كما قال مجرد اعلانه جعلية وضعية اعتبارية ليس لها
 ارتباط عقلي بالوجوب وانما السبب في نفس الامر الكلام
 النفس المجازي في الدلالة على الطلب للفظ اقيموا
 الصلوة وقوله وجواز تعدد المرفعات للشيء معطوف
 على ثبوت الفرق اي ولا يرتاب متاثر في جواز الى اخره
 وقوله فاستق الوقت نتيجة كون الوقت موقفا في كلامه
 واضح وقول الجلي فكذا استقر الامر على ان للوجوب
 اسبابا وشروطا مسلم لكن قوله لا يوجد بدونها
 ان كان مراده ولا يوجد عقلا فهو مسلم في السبب
 الحقيقي وهو الكلام النفسي اذ لو لم يتصور الوجوب
 لكن ليس ما نحن فيه لان الاوقات اسباب اعتبارية
 يمكن ان يعتدب الشرع غيرها كما اعتبرها وان كان
 المراد بقوله لا يوجد لا يقع فهو مسلم ايضا في السبب
 الحقيقي وانما في السبب الجعلي متنوع سند المنع
 حديث الدجال وقوله ان اردت ان قلنا فختار
 الشق الاول من التردد على معنا انه عام لكل
 ومدة في حقه شروط الوجوب الجعلية ان وجدت
 وان فالحقيقية كما يتردد له حديث الدجال فبطل قوله
 ولا يفيدك وبطل ايضا استدلاله على عدم
 الافادة بقوله لعدم بعض ذلك في حق من ذكر لان
 البعض المستق هو الجعلي وقد علمت انه لا يفر انتفاؤه
 فان قلت حاصل هذا الكلام انه قياس على مسألة
 الدجال وسياق من المعترض رده قلت في سياق
 منا

منا جوابه وتختار الشق الثاني على معنى انه عام لكل
 فئة من الافراد في كل يوم من الايام على كل حال من
 الاحوال ما لم يرد نص بخلاف ذلك وما استشهد به
 من مسألة الحايض فقد ورد نص باخراجها من
 العموم بخلاف اهل بغداد فانه لم يرد فيهم نص يخرجهم
 من العموم وقوله ولم يقل احد الخ نقول بموجب فان
 شرط عمل السبب عمله انتفاء المانع والنص ورويه
 بما نفية الحيض لوجوب الصلوة فيه بخلاف ما نحن
 فيه فانه لم يرد نص بخلاف ما يستضيء مطلق الامر
 وقوله فان قلت الخ جواب من طرف المحقق عساه
 يجيب به وقد علمت ان المحقق في غنية من وان كان
 صحيحا في ذاته وانما الذي علل به المحقق ورود النص
 بعدم وجوب الصلوة حتى لو لم يرد النص بذلك
 لقلنا بوجوب الصلوة عليها في الحيض وتقضيها بعده
 كما قلنا في الصوم فسقط جوابه بقوله قلنا الى اخره
 لان تخلف السبب الجعلي المذكور هو الوقت لا بصاري
 اخذ من مسألة الدجال كما قدمناه وسذكره وكذلك
 ورد النص بعدم وجوب صلوة الكافر وهو قوله تعالى
 انما المشركون نجس فلا يقرب المسجد الحرام فان
 نصهم عن قربان المسجد مع التعليل بنجاستهم
 فخرج عن قربان الصلوة ضرورة ولولا هذا الوجبت
 عليهم واعمرهم الخطاب بها كما عمرهم خطاب حرمة الرضا
 والزمان واداء المهر وامثال ذلك وكان يلزم التقضا
 بعد الاسلام وقوله والقياس على ما في حديث
 الدجال غير صحيح لانه لا مدخل للقياس في وضع

الا سابع قلنا ليس ما فعلنا من باب القياس وانما هو
من باب اللحاق دلالة فان قلت شرط اللحاق
دلالة ان يكون المحقق في معنى المحقق به وهنا
ليس كذلك كما سيأتي في قوله ولا مساواة قلنا
سيأتي هناك اثبات المساواة وبهذا يخرج الجواب
عن قوله ولين سلم الخ وذلك لانه اذا كان من باب
اللاحق دلالة فكما لا يضرنا عدم مدخلية القياس في
وضع الاسباب لا يضرنا كون المحقق به على خلاف القياس
وقول القامق ولو وكلنا فيه لاجتهادنا لكانت
الصلوة فيه عند الاوقات المعروفة واكتفينا
بالصلوات التي حكمهم مصحح ويلحق به ما في معناه
واما قوله هذا حكم مخصوص بذلك الزمان ممنوع
لعدم دليل الخصوص وقوله ولا مساواة ممنوع بل
المساواة موجودة فان يوم الدجال مقداره سنة
ففي كل اربع وعشرين ساعة يصلي خمس صلوات
ويوم بلقيار مع ليلة اربع وعشرون ساعة فيجب
ان يصلي فيه خمس صلوات وقرئ بعضهم بان يوم
الدجال فقد فيه العلامات ووجد الزمان وفيه ليلتان
فكل من العلامة والزمان ممنوع لما علمت انفا
من ان يومهم مع ليلة لم ينقص عن اربع وعشرين
ساعة فقد وجد الزمان والمكان فكان في معنى
يوم الدجال فالحق به دلالة ومن هذا عرفت انه
لا حاجة بنا الى تنزيه بقوله ولين سلم القياس
وقوله والمقادير من الحديث الخ سلم وقوله فان ما
لحق فيه لم يوجد زمانا يقدر للعشا فيه وقت خاص ممنوع
وذلك

وذلك لان من يقدم يجعل لكل صلوة وقتا فيقتضيه
لا يشا رها فيه غيرها كما قدمناه عند قوله فيقدر
لها وقوله اما وقت المغرب فيقتضيه او وقت المغرب
بالاجماع قلنا من يقدم لما يسلم انه وقت للمغرب وقوله
وعلم مما ذكرنا عدم الفرق قلت بل علم مما ذكرناه الفرق
وقوله ولذا سلمه الخواتم قلنا تسليم الخواتم في
لا يصلح دليل وقوله وذلك لان الخ جوابه مع ما
بعد وافق مما ذكرنا فتأمل بنصفا هذا او قول الشارح
واوسع المقال يقتضي ان الشربلا في اوسع مقار
من عنده وليس كذلك غاية انه نقل في امداد
الفتح عبارة الخليلي بخروفا ثم قال وانما ذكرناه
بجملته دفعا لما توجهه بعضهم من لزومها فمعله
متنا معذرا له فقال وفاقا وقد تمها مكلف بها وقيل
لا انتمى كلام الشربلا في مراده بالبعض المتقهم
صاحب التفسير **قوله** ولا يساعد الضمير راجع
الى ما ذكره الكمال **قوله** حديث الدجال هو ما رواه
مسلم عن النحاس بن سمعان قال ذكر رسول الله صلى
الله عليه وسلم الدجال ولبسه في الارض اربعين
يوما يوما كسنة ويوم كسنة وسائر ايامه
كايامكم قلنا فذلك اليوم الذي هو كسنة يعني
فيه صلوة يوم قال لا اقدر واه قال الا سنوك
فيستثنى هذا اليوم مما ذكر في الواقيت ويقاس به
اليوم التاليان له قال الرملي في شرح المنهاج
ويجرب ذلك فيما لو مكث الشمس عند قوم مدة **قوله**
لانه وجب علة لعدم المساعدة **قوله** اكثر من ثمانية
ظهر اعلم ان قوله صلى الله عليه وسلم يوم كسنة ويوم كسنة

فيقف ان بين اليومين ليلة فاصلا ملا شبهة وذلك
 الليلة ليلة اليوم الثاني وحينئذ لليوم الاول
 ليلة سابقة عليه ويراد باليوم اليوم مع ليلته
 ثم لا يخالوا اما ان يكونا متساويين او انهما اطول
 او الليل اطول فان كانا متساويين كان الواجب
 الى الزوال ما يتبين وسبعين ظهر لانه حينئذ من الزوال
 الى الزوال ثلثة ارباع اليوم بليته وان كان النهار
 اطول كان الواجب اقل من ذلك وان كان الليل
 اطول امكن وجوب اكثر من ثلثماية ظهر فيعمل على هذا
 ليصح كلامهم لكنهم يحتاجون الى نقل في ذلك واستعلم
 بحقيقة الحال **قوله** مثلا اي ان الصبح والمغرب والمشا
 والوتر كذلك **قوله** فقد فقد الامر ان قدمنا الجواب عن
 في الكلام مع الحلبي رحمه الله تعالى **قوله** وقيل
 يورخه ما قال في البحر وهو ظاهرا اطلاق الكتاب لكن لا
 يورخها بحيث لا يقع الشك في طلوع الشمس انتهى لكن
 في القصصات عن الكرماني الصحيح الاول **قوله**
 بحيث عيش في انظر عبارة البحر والنهر وغيرهما هذه
 ان يصلي قبل المثل وهي اولي لما ان مثل صيطان مصر
 يحدث النفل فيها سريعا لعلها **قوله** منظورية
 يتبع في التنظير البحر وهو جيب بالنسبة للبحر وحرارة البلد
 واما بالنسبة الى الجماعة فيحتاج الى البيان فنقول اما
 ان يكون في موضع توحيد الجماعة فيه في اول الوقت واخره
 او في اخره دون اوله او لا في اوله ولا في اخره او في
 اخره دون اوله او لا في اوله ولا في اخره او في اوله
 دون اخره ففي الاولين يستحب التأخير اتفاقا اما عند صاحب
 البحر

البحر قطاه واما عند صاحب الجوهرة فتلوه الجماعة
 في اخره واما في الثالثة فعند صاحب البحر يستحب
 التأخير وعلى اطلاق عبارة الجوهرة لا يستحب والحق
 مع صاحب البحر لا اطلاق الحديث والرابعة على خلاف
 ايضا والحق مع صاحب الجوهرة وذلك لانه اذا علم
 انه لو صلى في اول الوقت صلى بجماعة ولو اخر صلى
 منفردا وقتنا يستحب له التأخير يلزم تركه الجماعة
 التي هي واجبة على التحقيق كما سيأتي في الامامة
 او سنة مؤكدة يما قب على تركها على المشهور للاجل
 السنة والتواعد تباها ويدل له كراهتهم على تأخير
 المشا الى ما زاد على النصف وعلوه بتقليل الجماعة
 ففي سبيلنا ينبغي ان يكون التأخير مراما حيث تحقق فوق
 الجماعة **قوله** في الزمانين اي الشتاء والصيف **قوله**
 في الامم وقيل ان يتغير الشعاع على احيطان وقيل ان
 يتغير قرص الشمس سراج **قوله** الى ثلث الليل قال في
 النهر وعبارة القدوري الى ما قبل ثلث الليل وما هناء على
 الشتاء وارتضاءه في البحر وفيه نظر لما علمت من انه يندرب
 التجيل في الصيف وكلام القدوري في التأخير ومن ثم تبينه
 في السراج بالشتاء ثم راي بعض المحققين قال ينبغي ان يكون
 الغاية داخلية تحت المعنى في كلام القدوري وغير داخلية
 في قوله صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق على امتي لا خرفت
 المشا الى ثلث الليل لينطبق الدليل على المدعي انتهى وهذا
 احسن ما به يحصل التوفيق وبالله التوفيق انتهى كلامه
 يعني اذا كانت الغاية غير داخلية في الحديث فهي غير
 داخلية في عبارة التنوير من قبلها ووفق في الدرر بان

يكون ابتداءها قبل اخذ الثلث وانقائها في اخر الثلث
 ولو بالتخمين ونقل الشربلالي في ما شئنا عن البرهان ان
 في المسئلة روايتين قال به يحصل التوفيق **قوله** هذه
 المبر لا يكره لان التحرر عن الكراهة مع الاقبال على الصلوة
 متعذر فحمل غفوا قال في المنه وهذا يوجب الى انه لو اوقع
 التحريم قبل التعديل ثم تغيرت لم يكره **قوله** لا الفصل
 لم يحكموا هنا قولا بکراهة الفعل كما كره في العصر لان النفقة
 هناك لمعنى في الوقت بخلافه هنا **قوله** يكره تنزهها الذي
 اختاره المحقق في الفتح ووافقه البحر مندوبيهما اذ يجوز
 فيها اي لم يطول ورد المنزعة لا ينهض كما هو ظاهر للمتا مل
قوله وكما لا يجوز مكره جواب سوال تقديره ان المصنف
 ذكر مطلق الصلوة الشاملة لما لا يتعقد في هذه
 الاوقات وما يتعقد يسمى باطلا في اصطلاح الفقهاء
 لا مكرهها اجيب بانه اراد الكراهة اللفظية والشارع يكره
 ما لا يجوز سواء كان حرما او باطلا او مكرها با اصطلاح
 الفقهاء ورد بان المصنف في صدره بيت الاحكام الشرعية
 على استيفائها واصطلاحهم وعبارة الكثر لم يمت من هذا
 حيث قالت ومنع التنفل الى اخره فان المنع صادق بغير ما
 يبطل وما يكره ولكنها مبهمه في الابتداء واحسن منها نور
 الايضاح حيث ميز كلا مما يبطل ويكره بكلام على حدة
قوله وسجدة تلاوة منصوب عطفا على الجار والمجرور
 الذي هو خبر كان المتقدمة **قوله** مع شروق ومادامت العين
 لا تخارنيها فهي في حكم الشروق كما تقدم في الغروب انه الاصح
 كما في البحر **قوله** عند البعض اراد به الثاني رضي الله تعالى
 عنه فان عنده نفع صلوة الصبح مع الشروق **قوله** فلا يكره
 فعله

فعله اعلم انهم اختلفوا في صلوة العصر وقت الاصرار فقبل
 المكروه ما ضايرها لا اداؤها لعدم استقامة اثبات الكراهة
 للشيء مع كونه ما يؤرا به وقيل لا اداها مكره ايضا وايدى
 في البحر بالنقل والاستدلال وعليه مني الشارح حيث
 قال فلا يكره فعله وهو المناسب لانه مستثنى منكم
 المستثنى من الكراهة اللفظية على ما تقدم فيصير عصر اليوم
 غير مكره للشارع اذ كان غير مكره له فعله باطلا ولا
 مكرهها اصطلاحيا وحسية فاراد المراد التزاما وهي نفي
 الكراهة الاصطلاحية عن الفعل لان اللفظة اعم منها ونفي
 الاعم يستلزم نفي الخاص لكن يصير معنى قوله بخلافه
 ان البحر في وقت الشروق يكرهه الشارع وكراهة الشارع
 له تحتل ان تكون لبطلانه وان تكون كراهية اصطلاحية
 مع صحته في نفسه مع ان المراد هو الاول فهو اطلاق
 في محل التقييد والطلب فيه سهل **قوله** لا دانية كما وجب
 اشارة الى الفرق بين العصر والبحر حيث بطل الثاني بطر
 الناقض لا الاول وحاصل الفرق كما في البحر ان السبب
 المعصاة الوقت وهو وقت التعذر وهو ناقص فاذا اداها
 فيه اداها كما وجبت ووقت البحر كله كامل فوجب كماله
 فيبطل بطر الطلوع الذي وقت ضياده لعدم الملازمة
 بينهما **قوله** كما بسطه صدر الشريعة عبارة ذكر في اصل
 الفقه ان الجزء المقارن للزمان سبب لوجوب الصلوة واخر
 وقت العصر وقت ناقص اذ هو وقت عبادة النفس
 ناقصا فان اداها كما وجب فاذا اعترض بالغروب
 لا تفسد والبحر كل وقت كامل لان الشمس لا تغيب
 قبل طلوع الشمس فوجب كماله فاذا اعترض المضاد بالطلوع

تفسد لانه لم يؤدّها كما وجبت فان قيل هذا لتقليل في صوم
النفس وهو قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الفجر قبل
الطلوع فقد أدرك الفجر ومن أدرك الفجر ركعة من العصر قبل
المغرب فقد أدرك العصر فانما وقع المتعارض بين هذا
الحديث وبين النبي الوارد عن الصلوة في الاوقات الثلاثة
وجهنا الى القياس كما هو حكم المتعارض اذا القياس يرجح
فهذا الحديث في صلوة العصر وحديث النبي في صلوة الفجر
واما سائر الصلوات فلا تجوز في الاوقات الثلاثة لحديث
النبي اذا لامعارض لحديث النبي فيها **قوله** وينعقد
نفل الحج اعلم ان ما يسمى صلوة ولو توسعا اما فرض او واجب
او نفل والاول على وقطعي فالعملى الترتي القطعي كفاية وعين
فالكفاية صلوة الجنازة والعمرة صلوة الصبح والظهر
والعصر والمغرب والعشاء والجمعة والسجدة الصليبية و
الواجب اما المعين وهو ما يكون بايجابه الله تعالى او لعينه
وهو ما يكون بايجاب المبدء فالاول الترتي و صلوة الفطر
و صلوة الفحى وسجدة التلاوة والثاني سجدة التلاوة
وركعتا الطواف وقضاء نفل افسده ومنذ وركعتا النفل
سنة مؤكدة او غير مؤكدة واعلم ان الاوقات المذكورة
نوعان الاول المشرق والاستوى والمغرب والثاني
ما بين الفجر والشمس وما بين صلوة العصر الى الاصفر والنوع
الاول لا ينعقد فيه شيء من الصلوات التي ذكرها اذا
انشئت ويبطل ان طرأ عليها الا النفل والنذر المقيد
لها وقضاء النفل الذي افسده فيها و صلوة الجنازة
حضرت فيها وسجدة تلاوة تليتها فيها وعمر يومه
وانقضاء هذه السنة مع الكراهة فيجب القطع والقضاء
في

في غير النوعين الا في عمر يومه فانه لا يجب قطعه بل لا
يجوز لانه لا كراهة في فعله وانقضاءه اما الكراهة
في تأخيرها كما سيأتي فلو قطعه قضاءه في غير النوع
الاول والنوع الثاني وينعقد فيه جميع الصلوات التي
ذكرناها من غير كراهة الا النفل والواجب لغيره
فانه ينعقد مع الكراهة فيجب القطع والقضاء في غير
التوعين الاولين اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله وينعقد
نفل الحجارة بمعنى عن قوله قبله وكراهة صلوة الحجارة
عليه ان يقطع ويذكر الاستثنا هنا **قوله** لعينه
هذا التقيد غير صحيح فانه يقتضي ان الواجب لغيره
ينعقد في هذه الاوقات وليس كذلك كما صرح به
في البحر والقضائي والمنه وكان الذي اوقعه في هذا
عبارة نور الايضاح حيث قال والاهل في الاوقات الثلاثة
تكره فيها النافلة كراهة تحريم ولو كان لها سبب
كالمنذور وركعتي الطواف انتهى فانها تنفد الانقضاء
مع انه ذكر قبلها ما يفيد باطلا فقه موافقة البحر
حيث قال ثلاث اوقات لا يصح فيها شيء من الغرائض
والواجبات التي لزممت في الزمة قبل دخولها
فانها تنفد الانقضاء ولين اجيب عنه بان المراد
بالمنذور في كلامه المنذور المقيد بها فلا جواب
عن ركعتي الطواف **قوله** كوتر الخاف لتقليل لا
استقصائية لما علمت من ان صلوة الميدين وسجدة
التلاوة واجبة لعينها ايضا **قوله** فلا ينادى ناقضا
هذا طاهر في سجدة التلاوة واما صلوة الجنازة
فتصح مع الكراهة كما في البحر عن السببى واقره

المنز **قوله** وفي الخفة الى اخره اقره البحر والنهر وهو
 كالاستدراك على مفهوم قوله لم يكره فعلها اي تحريما
 فان مفهومه كراهة فعلها تنزيها **قوله** وصح
 تطوع بدائه فيها تكرار محض مع قوله وينفقد
 فنل بشرع فيها **قوله** عن البغية بضم الباء الموحدة
 وكسرهما ما اتبعى قاموس معناها في الاصل الشئ
 المبتغى اي المطلوب وهي هنا علم كتاب هو مختار
 القنية ذكره البحر في باب شروط الصلوة **قوله**
 قصد الاحتراز به عما صلى تطوعا في اخر الليل فلما
 صلى ركعة طلع الفجر فان الافضل انما هي ثلاث
 وقرعه في النوع بيد الفجر لا عند قصد ولا يريان
 عن سنة الفجر على الاعم كما في الفتاوى الهندية
 عن الرابع والربيعي **قوله** المايسر الذي استثنى
 اليسر صاحب القين والمراد به ما يسر الركعتين
 كما في البحر **قوله** ويحيى الخافعة اي في باب
 العيدين وهي في جمعة وفطر واضحي وتذوق خطب
 الحج وختم ونكاح واستسقا وكسوف وفي كلامه نظر
 من وجه الاول ان قوله خروج امام من الحجرة وقيامه
 للصلوة لا يناسب خطبة النكاح وخطبة ختم القرآن
 كما لا يخفى الثاني ان قوله الى تمام صلوة لا يناسب
 الاخطبة الجمعة وخطبة عرفه اذ لا صلوة بعد غيرها
 الثالث ان خطبة الكسوف مذهب الشافعي وخطبة
 الاستسقا مذهب الصاحبين فكانت الخطبة عند
 ابي حنيفة ثمانية لا عشرة الرابع انه يقتضي كراهة
 التفضل في هاتين الخطبتين عند ابي حنيفة مع انها
 غير

غير مشر وعينها عند قتال **قوله** بين كلامي النهاية
 والصدور فان صدر الشريعة يقول تكره الفايضة
 وصاحب النهاية يقول لا تكره كما في شرح المصنف
قوله اي اقامه امام مذهب مفهومه انه اذا اقام
 المخالف لا يكره التطوع مطلقا سواء علمنا انه
 راعى مذهبنا او علمنا عدم المراعات او تكلفا مع
 ان الذي حرره البحر فيما سياتي اذا تحقق مراعاة
 مذهبنا لا يكره الا اقتداء وهذا يستلزم كراهة
 التفضل حينئذ احرار الفضيلة للجماعة التي هي سنة
 مؤكدة او واجبة على القولين ويمكن ان يجاب عن
 الشارع بان صورة تحقق المراعاة داخله في كلامه
 لانه اذا راعى كانت على مذهبنا حينئذ فكان
 راعى امام مذهبنا على هذا التقدير **قوله** ولو بادراك
 تشهدا شئ في هذا على ما اعتقده المصنف والشرابي
 تبع البحر لكن ضعفه المنز واختار صاحب المذهب
 من انه لا يصلى السنة الا اذا علم انه يدرك ركعة
 وسياتي في باب ادراك الفريضة **قوله** تركها
 اصلا اي لا يقضيها قبل الطلوع ولا بعد لانها
 لا تقضي الا مع الغرض اذا قامت وقضى قبل الزوال
 يوم فورها **قوله** وما ذكره من الحيل وهي ان يشرع
 فيها فيقطعها قبل الطلوع او يشرع فيها ثم يشرع
 في الغرض من غير قطعها ثم يقطعها قبل الطلوع
 وردده من وجهين الاول انه لا امر بالشروع للقطع
 قبح شرعا وفي كل منهما قطع الثاني ان فيه فعل
 الواجب لغيره في وقت الفجر وانه مكروه كما تقدم

قوله وكذا يكره الخ فيه ان غير المكتوبة لا يتناولها
 الغزوات لانها مكتوبة اي مذكورة فيقتضي عدم
 كراهة قصا الفايضة عند ضبط الوقت الوقتية
 مع انه مكروه والجواب ان ال في المكتوبة عهدية
 اي المكتوبة الوقتية فدخلت الفايضة في غير
 المكتوبة ولو كان بينها وبين الوقتية ترتيب وكذلك
 ال في الوقت للمهد اي الوقت المهدو الكامل وهو
 المستحب لما سياتي في باب قصا الغزوات من ان
 الترتيب يقطع بضيق الوقت المستحب ولو قال
 وكذا يكره غير الوقتية عند ضبط الوقت المستحب
 لكان ادنى **قوله** مطلقا اي سواء كان في المسجد
 اي في البيت بقرينة التفصيل في مقابلة **قوله** في
 المصحح على من يقول لا يكره في البيت مطلقا سواء
 كان قبلها او بعدها وعلى من يقول لا يكره بعدها
 مطلقا سواء كان في المسجد او في البيت **قوله**
 وكذا بعد هاتين التثنية راجع الى صلوات الجمع الكائنة
 بعرفة فقط لا يزدلفة ايضا وان اوجه كلامه
 بعد كراهة النفل بعد صلوات الجمع بزدلفة ويدل
 على ان هذا مراده **قوله** كما وان الذي مر قريب هو
 قوله ولو الجموعة بعرفة ولو قدم قوله وكذا بعدها
 كما مر على قوله ومن دلفة سلم من المايهام ولو
 اسقطه من التبيين سلم من التكرار ايضا
قوله تاقت اي اشتاقت كما في القاموس **قوله** ينف
 ينف النون وكسر التحتية شدة وقد تحفف وفي
 اخره فاما زاد على المقعد الى ان يبلغ المقعد الثاني

كما في القاموس والمراد هنا على حسب ما ظهر في ثلثة
 وثلاثون وهي الشروق والاستوا والغروب وبعد
 صلوة فجر وبعد صلوة عصر وقبل صلوة فجر وقبل صلوة
 مغرب وعند الخطب المشرقة وعند اقامة مكتوبة
 وعند ضبط وقتها وقبل صلوة ضحى وبعد صلوة
 فجر في مسجد وبعد صلوة الضحى في مسجد وباب
 جمع التقديم وبين جمع التأخير وعند مدافعة بول
 وعند مدافعة عابط وعند مدافعة كل منهما وعند
 مدافعة ربح ووقت حضور طعام تاقت نفسه
 اليه عند ما يشغل باله وما بعد نصف الليل لاداء
 العشا لا غير كما نقله البحر عن طائفة الباشا عند
 قوله ووقت الخطبة واعتراضه عليه بانه ليس وقت
 كراهة انما الكراهة في التأخير فقط لا ينهض ذلك
 لان بنفسه حقق كون اداء العصر في وقت الاصرار
 غير مكروه انما المكروه التأخير فقط كما قدمناه ومع
 ذلك فالاصرار وقت مكروه بالنسبة الى العصر
 كما انه مكروه بالنسبة لغيرها والافاضة كون تأخيرها
 اليه مكروها ثبت بهذا ان بين كراهة تأخير
 العبادة الى وقت وبين مكروهية ذلك الوقت
 تارة ما غاية الامر ان كراهة بعض الاوقات
 تؤثر في جميع الصلوات كالشروق واخريه وبعضها
 في الغافل والواجب بالغير كما بين البحر والشمس وما
 بين صلوة العصر والاصرار وبعضها في الوقتية فقط
 كما نحن فيه فتأمل منصفنا واذ ثبت هذا كان وقت
 اشتيان النجوم ايضا وقتا مكروها بالنسبة الى

صلوة المغرب وكراهة التأخير الى هذين الوقتين تحريمية
 كما نقله البخاري عن القينة واعلم ان عدتها ثلاثة وثلاثين
 مبنى على ان ما قبل صلوة المغرب وقت كراهة وهو
 خلاف اختيار البخاري والفتح كما قدمناه وعلى عدم
 عد ما بعد صلوات الجمع بصرفته لدخولها تحت قوله
 وبعد صلوة العصر كما اشار اليه الشارح بقوله ولو
 المجموعة بوفرة وعلى عدم خطية الاستسقاء والكسوف
 منها وفيه ما قدمناه وعلى عدم عد اوقات المكروهات
 تازيها المفهومة من مندها المحجب المذكور في
 قوله والمحجب المابتدا باسفار الى قوله وقاظير
 غيرها فيه ثم اعلم ان عطفت ما يشغل البال على
 المدافعة وحضور الطعام من عطفت العام على الخاص
 كما اشار اليه الشارح حيث قدر كذا اكل لكن الا حسن
 في التركيب ان يقول بعد قوله وحز ذلك وعند ما
 يشغل باله كقول ونحوه لان ذكر الفصل بعد المحل يقع
 في النقص **قوله** مزبلة بفتح الميم وسكون الزاي وفتح
 الباء وضمها ما يلي في الزيل قاموس **قوله** مقبرة
 مثلثة الباء قاموس **قوله** معاطن جمع معطن وطمن
 الاابل وببركها حول الموضع **قوله** مجزرة مكان الجزراي
 النحر قاموس **قوله** لما سرة لما راى سائر يستد
 الماء عن المصلى وسياتي الكلام عليها في باب ما
 يبعد الصلوة **قوله** وما رواه الخ قال في امداد
 الفتاوى وما روى انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اتم
 بعد زرع الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار
 وكان اذا ارحل بعد المغرب عجل العشاء فصلا مع المغرب

فانها

فاجواب عنه انه مع انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر
 في اخر وقته والعصر في اول وقته وكذا فعل بالمغرب
 والمشا فصيلا جميعا فعلا لا وقتا **باب الاذان**
قوله هو لغة الاعلام في القاموس اذ نه الامر وبه
 اعلمه واذن قاذيا اكثر الاعلام انتهى قال واذن
 اسم مصدر لان الماشي هنا اذن المضعف ومصدره
 التاذين **قوله** ليعم القافية فاعلى يعم الاذان المعروف
 ومفعوله المحذوف المضاف للقافية وقوله بيت
 معطوف على القافية والتقدير ليعم اذان القافية
 والاذان بيان يدك الخطيب ويزاد على ذلك الوذان
 في امر وقت الظهر الصيف **قوله** اذان جبريل عليه
 السلام يعق في مسجد بيت المقدس لما روى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليلة اسرى في حمت
 الى البينون واذن جبريل عليه السلام واقام صليت
 بهم نضلي خلق الملك نكة وارواح النبيين عليهم
 الصلوة والسلام كذا في السراج الوهابي ومعلوم
 ان صلواتهم كانت في بيت المقدس **قوله** ثم رؤيا
 عبد الله بن يزيد بن ثعلبة بن عبد الله الخزرجي
 الانصاري وحديثه ما روى ان النبي صلى الله عليه
 وسلم جمع اصحابه ومشاورهم فيما يدعوا به الناس الى
 الصلوة فقال بعضهم يضرب الناقوس فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم هو للنصارى وقال بعضهم يضرب
 الشبور وهو البوق فقال هو لليهود وقال بعضهم
 يضرب الدف وهو للروم وقال بعضهم يوقد
 النار فقال ذلك للمجوس وقال بعضهم ينصب راية

فاذا ارادوها الناس علم بعضهم بعضا فلم يجبه ذلك فلم
 تتفق اراهم على شئ فقام رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مهتما قال عبيد الله بن زيد فبنت مهتما به تمام
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فبينما انا بين التائيم
 واليقظان اذا اتاني ات وعليه ثوبان اخضران
 فقام على جدار احاط به وفي يده ناقوس فقلت له
 اتبعني هذا فقال ما تصنع به فقلت لضرب به عند
 صلوتنا قال افلا ادلك على ما هو خير منه قلت بلى
 فاستقبل القبلة قائما قال الله اكبر حتى ختم
 الاذان ثم مكث ههنا ثم قام فقال مثل مقالته
 الاولى وزاد في اخره فقامت الصلوة مرتين
 قال عبيد الله بن زيد فمضيت الى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فاجرت به ذلك فقال رويها حق او
 رويها صدق القها على بلال فانه اندي منك صوتا
 فالتقيتها عليه فقام على سطح كان على سطح المدينة
 فجعل يوزن فسمعته عمر رضى الله عنه وهو في بيته
 فاقبل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في اذان يردد
 فقال يا رسول الله والذي بعثك بالحق نبيا لقد
 رايته مثل ما راي الاله سبقتني فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهذا اثبت وسمي الحمد على ذلك
 كذا في السراج الوهلي فان قلت كيف تقع مشورة
 الصحابة مع تقدم اذان جبريل ليلة الاسراء قلت
 في امداد الفتاح اشارة الى الجواب حيث قال وفي
 حديث المراء ان الملك الذي هناء من الحجاب
 الذي عرش الرحمن اذن وهو يدل على ان التسليم كان
 ليلة

ليلة الاسراء الاله لم يعمل به الا بعد ما راي عبد الله
 انتهى ووجه الاشارة ان البقي صلى الله عليه وسلم لم
 يعمل به نظامه انه من خصوصيات تلك الصلوة هذا
 ظهري واسد علم **قوله** في الحق الاثم انما اوجبا لاثم
 مع انه سنة من سنن الهدى وترتبه سنن الهدى
 بوجوب الاساءة فخلق سنن الزوايد كسنن البقي
 صلى الله عليه وسلم في قيامه وقعوده ولباسه
 واكله وشربه وعجز ذلك كذا في السراج الوهلي **قوله**
 للفرايض الخمس دخل فيه الجمعة **قوله** حق يرد به صني
 للجهول من باب افضل لانه باب فعل المضعف بدليل
 ابردوا بالظهور **قوله** خلافا للثاني هذا راجع للوزان
 فقط لا الى الماقامة ايضا كما يوجهه فان ابا يوسف
 يجوز الاذان قبل الفجر لكن بعد نصف الليل كما في
 القهستانى واما الماقامة فانها لا تجوز قبل الوقت
 اتفاقا كما في الفتاوى الهندية عن المحيط وكما في
 البحر ايضا **قوله** او مقطوعة حركة الاضربى في
 كل جملة غاية الامر ان راي اكبر الاولى والثانية
 والخامسة بحركة للفتح لا لتقا الساكنين حيث لم
 يقف عليها والثانية والرابعة والسادسة باقية
 على كونها كجاء في جمل الاذان **قوله** ولا ترجع هوان
 بالمشا دنين صوته ثم يرجع فاخرج بهما صوته **قوله**
 يلتقى اشار به الى الرد على البحر في قوله والظاهر
 من عبارتهم ان الترجيع عندنا مباح ليس بسنة
 ولا مكروه انتهى فان الفضل المصنف مقدم على الظاهر
 سيد تسليم وجوده وقد صرح بالملك اهذه القهستانى

ايضا **قوله** اي تغف لا يجوز ان يكون مبنيا على الفتح
 لان ما بعد اى التفسيرية عطفت بيها وعطف البيان
 لا يجوز بناؤه على الفتح تركيبا مع اسم لا بل يجوز
 فيه الرفع اتباعا لمحل اسمها لكن يمنع هنا من الرفع
 مانع وهو عدم رسمه بالالف فتعين الرفع مع ما
 فيه من اثبات الباء الذي هو مروج فان المنقوص
 المجرى من ال يترجح حذف يائه في الرسم كالوقوف اذا كان
 مرفوعا او مجرورا وفي المحلى بها ما لعكس **قوله** وليقت
 بوجهه لا يصدره كذا في القصة تاني **قوله** وقيل
 قابله الخواني كما في البحر والقصة تاني **قوله** مطلقا
 اي سواء كان المحل متسعا او لا وراجع الى الاقامة
 فقط وفي الرابع لا يجوز فيها لانها للعلم الحاضر
 كما في البحر **قوله** ليل تدبر تعليل لقوله فقط
 اي انته عن القول بالالتفات خلطا ليل تدبر
 المردن او المقيم القبلة **قوله** بصلاة وقلع
 لف ونشر مرتب يعني يلتفت يمينا بالصلوة و
 يسارا بالقلع وهو الاعم كما في القصة تاني
 عن المنية وهو الصحيح كما في البحر والتبيين وقال
 مشايخ مرومينة وسيرة في كل كذا في القصة تاني
قوله ولروم اشار به الى رد قول الخواني انه
 اذا كان وحده لا يلتفت لعدم الحاجة اليه والجواب
 في شره **قوله** لو سمعة قيد في تدبر والماد
 انه يستدبر ان لم يتم الاعلام كما في النقاية **قوله**
 فيما قيد به ليل يدبر عليه ان ترك الاقامة بكرة
 في حق المسافر دون الاذان وان المرأة تقيم ولا
 تؤذن

تؤذن وان الاذان اكد في السنة منها كما ياتي و
 اراد بجامر احكام الاذان المعشرة المذكورة في المتن
 وهي اربعة عشر للفرايض وانه يعاد ان قدم على الوقت
 وانه يبدأ بأربع تكبيرات وعدم الترجيع وعدم
 اللحن والترسل والالتفات والاستدانة وزيادة
 الصلوة غير من النوم في اذان الفجر وجعل اصبعه في
 اذنيه ثم استثنى من العشرة ثلاثة احكام لا تكون
 في الاقامة فابدل الترسل بالحذر والصلوة غير
 من النوم بعد قد قامت الصلوة وذكر انه لا يضع
 اصبعه في اذنيه فبقيت السبعة مشتركة ويرد عليه
 الاستدانة في المنارة فانها لا تكون في اقامة
 فكان عليه ان يتعرض لذلك **قوله** فتح راجع الى
 افضلية الامامة فكان عليه الاذان فان ينه
 ثلاثة اقوال هذا والعكس وهو مذهب الشافعي كما
 المتي في باب الامامة والمساواة اختار منها المحقق
 ما هنا واما افضلية الاقامة على الاذان فقد نقله
 في البحر عن الخلد من غير حكماء خلاف وعيادة
 الشارح توهم الخلاف فيه ايضا فكان عليه ان
 يقول لكن هي افضل منه وفي الفتح وكذا الرواية
 ولم ارحكم الامامة مع الاقامة فليراجع **قوله**
 لم يدها في الاعم كما في التمهيدية خلافا لما في
 الخاتمة والمحيط **قوله** فادى الفهر راجع الى
 الاقامة بتريئة الجمع في قوله فادى لما الى قوله
 قد قامت الصلوة كما هو تركيبه وكان عليه
 ان يذكرها عند قوله والاقامة كالاذان **قوله**

في اهل اى في كل الصلوات **قوله** لكل اى لكل سلطانا وغيره
قوله لو جماعة او صحنى لابيته منردا قيد في دفع الصلوة
 لما في يودن و يقيم وهو بحث من صاحب البحر **قوله**
 ولا يسن ذلك اى الماقامة والاذان على تاديل
 المذكور **قوله** ظهر يوم جمعة اى قبل صلوة الجمعة
 وببدها كما سياتى في باب الجمعة وهو منصوب على
 انه مفعول لاجله **قوله** لان فيه تشويشا وتقليلا
 ولانه اذا كان منوعا عن القضاء في المسجد لما فيه
 من اظهار التكاسل في امر الصلوة عن وقتها فالاذان
 اولى بالمنع جراى والماقامة كذلك **قوله** ويجوز بلا
 كراهة اى تحريمية لان السببية ثابتة
 لما في البحر عن الخلاصة ان غيرهم اولى منهم انتهى
 فيكون اذانهم خلاف الاولى وخلاف الاولى كرهه
 تنزيها لا اذ اوجدها لا هي من لحفظ عليهم اوقات
 الصلوة فحينئذ هي والبصير سواء كما في البحر **قوله**
 مراهق مفهومه انه اذا كان دون المراهقة كرهه
 وان كان يعقل وليس كذلك فانهم عللوا كراهة
 ذاته واذ انه المجنون والمعتوه بعدم الاعتماد على
 قولهم ولا شك ان سبب عدم الاعتماد عدم التمييز
 ويدل له ما سياتى وهو قوله وصبي لا يعقل **قوله**
 ولا يحل الا باذن اى لا يحل للمعتد ان يصير موزنا
 لجماعة الما باذن سيده بخلاف ما لو اذن لنفسه
 حيث يحل له بلا اذن كما في البحر جثا **قوله** ولو غلب
 محتسب اشار به الى رد ما في الفتحة من انه غير المحتسب
 ليس له ثواب الموزنين ووجهه الرد على كما في البحر

انه

انه مبني على مذهب المتقدمين من عدم صحة الاجازة
 على الطاعات المستتبع عدم حل اخذ الاجر واما على
 مذهب المتأخرين المفتى به في صحة الاجارة وحل
 اخذ الاجر فله ثواب الموزنين **قوله** على مذهب
 راجع لكل من كراهة اقامة المحدث وعدم كراهة
 اذانه واما الجنب فيكره اذانه واقامته رواية
 واحدة كما في البحر **قوله** اولى بامامة واذان من جاهل
 بينى اذ لم يوجد الا جاهل بالاقاعات كما في النهر
قوله ولو بيع كثر من الخمر لمن غص ببيعة وهو
 اشارة الى جواب سؤال مقدر تقديره لم افرد
 للسكران مع دخوله في سابقه والجواب ان السكر
 ببيع ليس يفسق كما في البحر **قوله** كعتوه ومثله
 المجنون **قوله** ويعاد اذ ان جنب اعلم ان المصنف
 ذكر من يكره اذانهم واقامتهم او اقامتهم فقط احدى عشر
 ستة منها بالمعارة وهي الجنب والمحدث والمرأة
 والناسق والسكران والقاعد وحنة دلالة
 وهي الخنثى والمعتوه والمصبي الذي لا يعقل
 والمجنون والراكب اما الخنثى والراكب فلما واثما
 المرأة والقاعد في الحكم واما الثلاثة الباقية
 فلكونها اولى بالحكم من السكران ثم حكم بلفظة
 اذ ان سبعة وهي الجنب والمرأة والمجنون والمعتوه
 والسكران والمصبي الذي لا يعقل والخنثى الدافعة
 في المرأة دلالة ففهم ان الخنة الباقية لا يعاد
 اذانهم فتى حق هؤلاء اولى واما الاذان فلان
 لا يكره في حق المحدث فكيف يعاد واما في القاعد

والراكد فلان في عملة الاعادة عدم قبول قول المؤذن
 اما لعدم تميزه كالمجنون وخوفه واما لعدم قبول قوله
 كالفاسق واما لعدم اعتبار الشرع فانه لما لم يزم عليه
 من احد الامور خفض الصوت او الفتنة كالمراة ولم
 يرد واحد من الثلاثة فيهما واما الفاسق فقد نص على
 عدم اعادة اذانه في الفتاوى الهندية عن الذخيرة
 لكن في البحر والله ينبغي ان لا يصح اذان الفاسق بالنسبة
 الى قبول خبره والاعتقاد عليه لما تقدم من انه لا يقبل
 قوله في الامور الدينية انتهى فهذا يدل على اعادة اذانه
 لما ذكرناه عقب قول السراج لو لم يعيد واذان
 المراة فكانهم صلوا بلا اذان فكان عليهم الاعادة انتهى
 فقلنا هذا كان على المصنف ان يذكر الفاسق فيمن
 يعاد اذانه لكن تعبيرهما ينبغي يقتضي انه لم يجز لهما
 وقد علمت مصادمة للذخيرة فتأمل **قوله** نذكر ما قال
 القهستاني واعلم ان اعادة اذان الجنب والمراة والمجنون
 والسكران والصبي والفاجر والراكب والقاعد والمأثي
 والمنحرف عن القبلة واجبة لانه غير معتد به وقيل
 مستحبة فانه معتد به لانه فاقص وهو المأثي كما في
 الترمذي انتهى وفيه دليل على ان قوله وكذا يعاد حاد
 على القولين النذب والوجوب **قوله** لما مر في قوله
 لمشروعية **قوله** وجب استقبالا لهما لانه اذا شرع
 فيه ثم قطع تبادر الى ظن السامعين ان قطع الخطا
 فيستظرون الاذان الحق وقد يفوت بذلك الصلوة
 فوجب ازالة ما يقضي الى ذلك بخلاف ما اذا لم يكن
 اذان اصلا حيث لا ينتظرون بل يراقب كل منهم وقت
 الصلوة

الصلوة بنفسه او ينصبون لهم مراقبا كذا في البحر عن فتح
 القدير **قوله** وغشية بضم الغين وسكون الهمزة
 المجنات تطلق القوي المحركة والحساسة لضعف القلب
 من الجوع وعجزه كما تقدم في الرضوخ عن القهستاني **قوله**
 وحصر مصدر من باب فرح العي في المنطق قاموس **قوله**
 ولا ملقن الواو والمحال **قوله** لكن عبر في السراج بنيدب واخا
 في البحر مؤلا الوجوب بالثبوت مستهدا بالمجته والظاهرية
 والسراج **قوله** وجزم المصنف في غير صاحب البحر في عدم
 صحة اذان هؤلاء ينبغي فارجع عند المصنف فجزم به
 حيث علل لاخافه اذان المراة وما عطف عليها بقوله
 لعدم الاعتقاد على هؤلاء فذكر ينفق اليهم وربما ينتظر الناس
 الاذان المعيرة والحال انه معتد فيؤدي الى تقويت الصلوة
 او الى شك في صحة المودي او الى ايقاعه في وقت مكروه
 انتهى فكان اعادة اذان المراة وما عطف عليها واجبا وينبغي
 ايضا ترجيح وجوب اعادة اذان من مات فيه وما عطف
 عليه كما اخذ به المحقق في الفقه لظهور الدليل في الموضعين
 واخذ صاحب البحر بالنذب تبعاً للسراج ولا دليل عليه واما
 في الجنب فالاصح بنيدب الاعادة لعدم جريان هذا
 الدليل فيه وعلى هذا قوله وكذا يعاد اذان المراة الى اخره
 معناه وجوبا **قوله** قلت الى اخره البحث لصاحب البحر
قوله والواجب الاجابة بالقدم من تنمة مقول الخواني
قوله بان يقول بلسان افاد الاجابة بالقدم ليست
 بواجبة **قوله** اجاب الاول اي اول اذان يسمعه سواء
 كان مؤذن مسجدا او غيره كما في البحر **قوله** فيقول هو
 وان ضالفت ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم فيقولوا مثل ما يقول

لكونه ورد فيه حديث مفسر لذلك رواه مسلم واختار
 المحقق في فتح القدير الجمع بين الموقلة والمبجلة عملا
 بالاحاديث لانه ورد في بعض الصور طلب صريحا في
 سندا في يعلو اذا قال حي على الصلوة قال حي على الصلوة
 الى اخره وتوهم انه يشبه الاستهزا لا يتم اذا لا مانع من اعتبار
 المجيب به داعيا لنفسه محكما منها السواكن مخاطبا لها
 وقد اطال رحمه الله تعالى الكلام فيه كذا في البحر **قوله** لم
 اراه البحث لصاحب البحر **قوله** وهذا راجع الى قوله ولو كان
 في المسجد الى اخره **قوله** وعليه فيقطع قراءة القرآن ولو
 بمنزلة ويجيب اي بالتقدم وجوبا وباللسان نداء وقوله ولو
 لم يسجد لا اي لا يجيب باللسان **قوله** وهذا متفرع
 على قول الحلواني اي واما عندنا فيقطع بلسانه مطلقا
 على الاول هو القول بوجوب الاجابة باللسان فقط **قوله**
 اما يجيب اذ ان مسجده ان كان بالاجابة بالتقدم فهو
 صحيح لكنه متفرع على قول الحلواني وان كان المراد الاجابة
 باللسان استا على مذهبه فهو غير صحيح لما تقدم من انه
 يجيب الاول سواء كان موزنا مسجده او غيره **قوله**
 وسيل ظهير الدين الى اخره قال في الفتح وهذا السائل
 نحن فيه اذ مقصود السائل اي موزن يجيب باللسان
 استحبابا او وجوبا والذي ينبغي اجابة الاول سواء كان
 موزنا مسجده او غيره لانه حيث سمع الاذان منبذ له
 الاجابة او وجب على القولين بحر **قوله** مطلقا اي سواء
 كان عدلا او لا كما يعلم من لاصته **باب شرط**
الصلوة **قوله** شرط انفقاد وهو ما يشترط وجوده
 في ابتداء الصلوة فقط سواء استمر الى اخر الصلوة او لا فالنية

مما يمكن استمراره وان لم يستمر حقيقة فهي مستمرة حكما
 والحرمة لا يمكن استمرارها والوقت يمكن استمراره
 هذا في غير صلوة الصبح والجمعة والصدين واما بينهما الوقت
 شرط دوام من قبيل القسم الثاني كما هو ظاهر والخطبة ايضا
 لا يمكن استمرارها **قوله** وشرط دوام هو ما يشترط وجوده
 من اول الصلوة الى اخره **قوله** وشرط بقاء هو ما يوجد في
 اثنائها استمرارا في اولها **قوله** وهي لقراءة ومثلها رعاية
 الترتيب في فعل غير مكرر في كل الصلوة كالقعدة الاخيرة
 او ركعة كالقيام كما سيأتي **قوله** لانه لفظ لا قليله
 مانع بخلاف قليل الحث كذا في البحر وورد عليه ان الحديث
 لا قليل له لانه لا يتجزى ويمكن ان يراد بقليله المنة
 تساهلا وورد في غاية البيان ان المقصورة من الحز
 اذ اوقعت في البئر يتجنس ولو ادخل الجنب يده في اناه
 لا يتجنس نقله في البحر ولم يجيب عنه والجواب انما
 اوردته غير وارد على الصحيح من طهارة المستعمل
 وعلى القول بخجاسة يجاب بان المراد بالاعطية من
 حيث منع الصلوة كما افاده شيخنا السيد رحمه الله تعالى
قوله كذلك اي بنوعيه وهما الغليظة والحقيقة
قوله وكذا ما اي يتحرك بحركة كندل موضع على عنقه
 وفي طرفه الاخر خجاسة مانعة ان يتحرك موضع
 الخجاسة بحركات الصلوة مع والا لا واحترز به
 عما اذا كانت الخجاسة على البساط في غير موضع
 الوقوف والحيضة فانها لا تمنع وان تحرك موضعها
 بحركات الصلوة كما في الشربلة على الوهابية
 تجنب تمثيل لغير المانع **قوله** ان سد فقه قيد به

مرميا على الغالبية انه اذا لم يدفنه ربما يسيل لعابه
 اكثر من قدر الدرهم فتبطل الصلوة فلو علم عدم السيلان
 او سال دون اكثر من قدر الدرهم لا تبطل الصلوة
 كما يؤخذ من تعليمهم ولو قال وكذب ان لم يسيل منه ما يمنع
 الصلوة كما كان اولي **قوله** في الامام رد المحتار يقول يمنع
 الصلوة مطلقا كما في البحر ركانه مبني على نجاسة عينه
 اتفاقا في الامام وفي رواية عن الامام لا يشترط طهارة
 موضع السجود **قوله** لا موضع يديه وركبتيه يعني
 لا يشترط طهارة موضع يديه وركبتيه فتصح الصلوة
 وان كانت موضوعة على النجاسة بدليل قول البحر
 وغيره في القليل لان الوضع على النجاسة كله وضع
 والسجود على اليدين والركبتين غير واجب فكانه
 لم يسجد عليها **قوله** على المظاهر اى على ظاهر
 الرواية واختار ابو الليث ان صلواته تصفد
 وصحة في الصيغ كما في البحر واختاره في نور البصائر
قوله او اذا سجد على كفه استثنى من قوله لا
 موضع يديه يعني ان عدم اشتراط طهارة ما تحت
 يديه فيما اذا لم يسجد على كفه اما اذا سجد على
 كفه فلا بد من طهارة ما تحتها كما اذا سجد على
 ثوبه وتحتة نجاسة تجله فاعا اذا سجد على ثوب
 منفصل عن مفرش على نجاسة **قوله** كما سيجي
 اى في سني الصلوة **قوله** الا الغرض صحيح كما غسال
 ولا سائر وكسقوط وجامع ومدواة **قوله** وليس له
 ثوب نجس في غير الصلوة هذا يفيد ان نجسهم
 المتلوث بالنجس مخصوص بالبدن وهيند والفرق

بين البدن والثوب المداومة وعدمها فان الانسان
 لا ينفك عن بدنه لخلاف ثوبه على ان في الثوب
 خلافا كما في البحر عن البغية **قوله** الى ما تحت ركبتيه
 القافية غير اضلة هنا في المعنى **قوله** او مكاتبته
 ومثلها المستعارة التي اعتق بقصرها فافها بمنزلة
 المكاتبته عند الامام خلافا لهما واما المستعارة
 الموهومة اذا اعتقها الراهن وهو معسر فهي حرة
 اتفاقا كما في البحر **قوله** واما جنبيها يروا في المتن
 فجملة الشارح بادخاله اما مرفوعا على انه
 مبتدأ وحنيذ فهو مفرد لا مشي كما في بعض النسخ
 والاقوال الشارح واما حينئذها **قوله** فتبع لهما
 عبارة القينة كما في البحر الجنب تبع للبطن والادب
 ان ما يلي البطن تبع له انتهى اقول الجنب كما في
 القاموس شق الانثى انتهى الظاهر انه اسم لما
 بين الابط والورك فسمى كلام القينة ان ما يلي
 البطن تبع للبطن وما لم يلي البطن بان والى الصدر
 تتبع للظهر وذلك لان الظهر اعلى من البطن لان
 البطن مائلان والصدر قفص المظام والظهر
 لحاذيها غايته ان الكتفين غير داخلين في الظهر
 فليس بعورة كما في البحر **قوله** على مذهب خلافا لما
 في التبيين تبع للظهرية **قوله** من اشتراط
 العلم حيث قيد الفساد باداء ركن بعد العلم بالعتق
 كما في البحر **قوله** ينبغي العناء القبليته اى لما فيها
 من الدور وذلك لان صحة صلواتها تقتضي وقوع
 العتق عليها قبل الصلوة ووقوع العتق عليها قبل

الصلوة يقتضي عدم صحة صلاتها بالافق فادى
 القول بصحة صلواتها الى عدم صحتها فالقول
 بصحتها باطل فاذا الغينا القبلية صار كانه
 قال ان صليت صلوة صحيحة فانت حرة وحيد
 تقتضي عقب الصلوة **قوله** في الطلاق الدوري
 وهو ان يقول لامرأته ان طلقك فانت طالق
 ثلاثا قبله فاذا اجز عليها طلاقا فقد وجد الشرط
 فيقع الثلاث قبله ووقعها قبله يقتضي
 عدم وقوعه فالقول بوقوعه باطل فاذا الغينا
 القبلية صار كانه قال ان طلقك فانت طالق
 ثلاثا فاذا اطلق وقع عليها واحدة بتخييره وثنان
 من الثلاث بتعليقه **قوله** متى شورها بالرفع
 عطا على جميع **قوله** في الابع وفي رواية ليس بعورة
قوله فظهر الكف هذا التوزيع مبني على ان الكف
 اسم للبطن فقط وهو الذي فحشه الشارع بتمام
 للبحر والشر بكمالته والفتح وهو غير صحيح لان
 الكف اسم لليد من اطراف الاصابع الى الكوع كافي
 القاموس من غير تقييد ببالقن ولا ظاهر ونص
 عليه الحلبي في الشرح وحيد لفظ الكف في المتن
 شامل للظاهر والباطن معا فكان على الشارع ان
 يقيده المتن ويقول بمعنى باطنها واما ظاهرها فنور
 على المذهب **قوله** على المذهب وفي مختلفات قاضي
 خان ورجح في شرحه المنية ان الظاهر ايضا ليس بعورة
 لجر **قوله** على المذهب وصح الاقطع وقاضي خان في
 فتاواه انه عورة واختاره السبكي والمرتضى في

وصح

وصح صاحب الاختيار انه ليس بعورة في الصلوة وعورة
 خارجها لجر **قوله** وصورتها معطوف على المستثنى يعني
 انه ليس بعورة وعليه لو جهرت بالترأة في الصلوة
 لا تبطل كما هو ظاهر **قوله** على الرابع وفي النوازل
 والمحيط والكا في انه عورة وبني عليه المحقق انها
 اذا جهرت بالترأة في الصلوة فسدت كما في البحر
قوله وذراعيها معطوف على المستثنى **قوله** على
 المروج اعلم ان في الذراعين ثلاثة اقوال ليسا
 بعورة مطلقا وهو رواية عن ابي يوسف واختاره
 في الاختيار وعورة في الصلوة لا خارجها وصححه
 بعضهم وعورة مطلقا وهو ظاهر الرواية وصححه
 في المبسوط كذا في البحر فتقول الشارع وذراعيها
 هو رواية عن ابي يوسف لانه اطلق كونهما
 ليسا بعورة فتأمل الصلوة وخارجها ثم بين الشارع
 انه مروج ففهمنا منه ان مخالفة رابع لكن مخالفة
 متعدد كما علمت بنقي الامر بهما وليت شري ما
 ادعى له الى ارتكاب مثل هذا وهذا قال عند
 قوله وللحرة جميع بدنها حتى شورها النازل في الامم
 وذراعاها على الرابع **قوله** بين الرجل الاذي
 عند رجل والظاهر ان الحنثي كالرجل هنا **قوله**
 ولذا ابي ولكونه اغلظ ثبت به حرمة المصاهرة
 يعني مع الشهوة ولا يتوهم منه ان حرمة المصاهرة
 تثبت بالمس من غير شهوة لان المقصود الاستدلال
 على اغلظيته راجعا صله ان المس لما ثبت به حرمة

بالمصاهرة في صورة الشهوة كان اقل من نظر الوصية
 الذي لا تثبت معه حرمة المصاهرة مطلقا **قوله**
 فانه مجرم الى هذه المسئلة زيادة على المثلين ودر
 عليه ولذلك اتى بقاء التعليل لانه اذا حرم مع
 الثالث في صورة وجودها ففي وجودها بالفضل
 ادلى **قوله** للتصنيف جدا فتر شيخنا بربع فيها
 ودفها ولم ار لمن عزاه **قوله** ثم تفلظ الى الصورة التي
 هي القبل والدير **قوله** الى خمسة عشر صوابه خمسة عشر
 لماز المدود مونت مذكور **قوله** وينبغي هذا التفصيل
 ما اجمله بقوله واستر عورته **قوله** حتى انفقادها
 منصوب عطفا على مفعول يمنع المحذوف تقديره
 وينبغي الصلوة حتى انفقادها والحاصل انه يمنع الصلوة
 في الابتداء ويرفعها في البقاء **قوله** قدر اداء ركن
 هو مذهب ابي يوسف واعتبر محمد اداء الركن حقيقة
 ومقدار اداء الركن متدار ثلث تسبيحات كما في الكلي
 الكبير واحترز به عما اذا انكشف ربع عضوا اقل من قدر
 اداء ركن فانه لا يفسدها اتفاقا وعما اذا ادى مع
 الانكشاف ركنها كقيام ان كان فيه او الركوع او
 غيرها فانها تقصد اتفاقا واعلم ان هذا التفصيل
 في الانكشاف الحادث في اثناء الصلوة اما المقار
 لا بتدائها فانه يمنع انفقادها مطلقا اتفاقا بعد
 ان يكون المكشوف ربع العضو وكلام الشارع يروى ان
 يكون قوله قدر اداء ركن قيد في منع الانفقاد ايضا **قوله**
 بلا صفة احترز به عما اذا كان الانكشاف بصفة
 فانه يمنع انفقاد الصلوة وان كان في اثناء الصلوة
 افسدها

افسدها سواء كان قد راد ركن او دون اتفاقا ويحذر
 كان على المثل ان يميزها بالانكشاف كما هو ظاهر **قوله** على
 المعتمد مرد على الكرمي حيث قال المانع في تغليظ ما زاد
 على الدرهم قياسا على النجاسة المنظفة كذا في البحر
قوله بالاجزاء المراد فيها الكسور المصطلح عليه في الحساب
 وهي النصف والثلث والربع الى اخره مثاله انكشف
 ثمن فخذ من موضع وثمان ذلك الفخذ من موضع اخر يجمع
 الثمن حسابا فيكون ربعا فيمتنع ولو انكشف ثمن من موضع
 من فخذ ونصف ثمن ذلك الفخذ من موضع اخر لا
 يمنع **قوله** والا فبالقدر الى المساحة **قوله** فان بلغ
 المجموع بالمساحة ربع ادائها اى ادى الى الاعضاء المكشوف
 بعضها كما لو انكشف ثمن الفخذ ونصف ثمن الاذن من
 المرأة فان مجموعها بالمساحة اكثر من ربع الاذن التي
 هي ادى العضوين المكشوفين وهذا التفصيل ذكره
 ابن ملك في شرح المجموع موافقا لما في الزيادات وقوله
 في البحر انه تفصيل لادليل عليه ممنوع كما حققه في الزهر
 ولم يذكر التارخ بيتا كل عضو والذي تحرره كلام
 البحر والفتاوى الهندية وغيرها صريحا او دلالة وما
 هو لها الثالث الدير وما هو له الرابع ما بين السرة الى
 العانة مع ما يجاذى ذلك من الجنبين والظهر الخامس
 والسادس الاليتان السابع والثامن الفخذان مع
 الركبتين وفي الامة ثمانية ايضا الاول والثاني الفخذان
 مع الركبتين الثالث والرابع الاليتان الخامس الدير
 وما هو له السادس القبل وما هو له السابع الظهر الثامن
 البطن وفي الحرة اربعة وعشرون الاول القبل وما هو له

الثاني الدور وما حوله الثالث والرابع كل فخذ من الركبة
 الخامس والسادس كل مشاق المكعب السابع والثامن ^{لثتان}
 التاسع والعاشر الثديان المشكمان الحادي عشر والثاني
 عشر الاذان الثالث عشر الصدر الرابع عشر البطن
 الخامس عشر الظهر السادس عشر الراس السابع عشر
 الثامن عشر العنق التاسع عشر والمثرون العفدن
 مع المرتقين الحادي والعشرون والثاني والعشرون
 الذراعان مع الرسغين الثالث والعشرون والرابع والعشرون
 ظهر الكففين هذا ما ظهر لي من كلامهم وعليه بالتأمل
 والمراجعة واعلم انه ينبغي ان يحيل المكتفين عضون في
 الحرة ولا يحيلان مع الظهر عضوا واحدا بدليل انهم
 جعلوا ظهر الامة عورة ولم يجعلوا كنفها عورة كما مضى
 عليه الجرح عند قوله والامة كالرجل تصير ستة وعشرين
 وكذلك بطن آدمي الحرة عورة في رواية الاصل وليس
 بعورة في رواية الكوفي كما في الحلبى الكبير من غير ترجيح
 فعلى رواية الاصل ان صحت تصير ثمانية وعشرين
 واعلم ان الفرق بين الفليضة والحفيضة لا ثمة له في
 الصلوة بل ثمة شدة حرمة النظر اليها وعدمها
 ثم اعلم ان حرمة كشفها والنظر اليها خارج الصلوة
 لا يتقيد بربع المضروب بل القليل والكثير سواء **قوله**
 ولو حكم اى ولو كان السر حكما كما اذا كان في مكان مظلم
 فانه وان كان مستورا حسا بمعنى انه لا يرى ولكنه
 ليس بمستور في حكم الشرع فيجب عليه الترتيب
 دحوه ويدل على ما ذكرناه من هذا التأويل قول الشريفة
 اطلق السر فشم السر ولو من داني بيت مظلم وقول

امداد

امداد الفتاح وكان سرها فرضا لا جماع عليه في الصلوة
 ولو كان بيت مظلم **قوله** من ريقه في القاموس ريق
 القيص بالفتح ما احاط بالعنق منه **قوله** وان كره نفس على
 الكراهة في الحلبى الكبير **قوله** وتشكله معطوف على
 الالتصاق عطفت سبب على سبب **قوله** ان وجد غيره
 قيد في عدم اجزاء السر بالصافي ومفهومه انه ان لم يجد
 غيره وجب لستره وكانه لان فيه تقليل الاكتشاف **قوله**
 في جمع الاثر من شدة الالتصاق لشيء زاده **قوله** كما في
 الصلوة اى يفتش الرجل وتورث المرأة كما في البحر **قوله**
 وقبل ما دار عليه الاول اولى لانه اكثر ستره ما في هذا
 من مد الرجلين الى القبلة كذا في البحر **قوله** هو
 الاظهر وعن محمد بن منظور وان طاف فوت الوقت كانتهم
 في التيمم **قوله** كراحي ماء النظار ما عن محمد فان فيه
 قياس الموعود على الموعود تأمل **قوله** ينبغي ذلك البحث
 لصاحب المنز **قوله** ندب صلوة فيه اى بالقيام
 والركوع والسجود **قوله** وجاز الائمة يعنى عريانا
 باحدى الكيفيات الادبج المتقدمة وهو معنى قوله
 كما **قوله** وحتم محمد لبسه اى لبس الثوب الذى كله
 لجنس او الذى اقل من ربه طاهر **قوله** فيختم
 لبس اقل ثوبه بخاتمة هذه العبارة تبع فيها المنز
 وهو يقتضى انه متى نقصت بخاتمة احدى هاتين
 الاخر شيئا قليلا لا تقع الصلوة في الكثير والمنصوص
 عليه في الفتاوى الهندية عن التبيين والخلاصة
 انه اذا كانت بخاتمة كل واحد منهما اكثر من قدر
 الدرهم بتخيير ما لم يبلغ احدى رجب الثوب لا سواها

في المنع والمستحب الصلوة في اقلها بخمسة ولو كان في
احدها قدر الربع والآخر اقل وجبت في الاقل ولو كان في كل
قدر الربع ادى في احدها اكثر لكن لا يبلغ ثلاثة ارباع
خير والا فضل الصلوة في اقلها بخمسة ولو كان احدها
ربعم طاهر او الاخر اقل وجبت في الذي ربع طاهر
فان قلت كيف تطبق الضابط على هذه الفروع
قلت بان يراد التاوي والاختلاف من حيث المنع من
الصلوة كما يدل عليه تعليلهم بقولهم لا يستويان في المنع
لان من حيث المتدار وكان الفعلة عن هذه الحيثية
او قعت صاحب النهر والشارح فيما وقع عليه **قوله**
لانه لما سقط الحج هذا التعليل تبع فيه البحر وهو يقتضي
صحة صلوة المراهقة مع انكشاف ساقها وقبيلها
وصدرها وعنقها لان هذه سقطت بعدد
الرق فكان ينبغي ان تسقط بعدد الصبي على مقتضى
التعليل ولم يقل به احد فكان الواجب التعليل بما عل
به البحر او لا بقوله صلى الله عليه وسلم لا تصلح حايض
بغير تناسخ **قوله** زاد الحلبي اى في شوم الصغار
قوله فتأمل اشارة الى الجواب وهو هل كلام الكمال
والحلبي على الراس من اعضا المودة وذلك لجواز كشف
في الصلوة المراهقة دون سائر اعضاها ما هو عورة
فهذا دليل على انه اخف من غيره **قوله** والتعليل
ينفذ هذه عبارة النهر لكن لفظه والتعليل الثاني ينفي
الحج ومراعاة به قوله وقيل القبل القبلة مع ان الشارح
مكاه ولم يذكر التعليل فكيف يقول والتعليل ينفي ثم
ان عبارة النهر انتهت عند قوله فمات تر القبل
وها

وها قوله ثم فنفذ الحج منى منقطعة من عبارة الحلبي في
شرحه **قوله** ثم هذا اى الصلوة مع الخمسة عند عدم ما
يزيلها وفي تركيبه حرازة فان للناسب لقوله واذ لم يجد
المكلف المسافر ان يقول هنا واما المقيم او يقول اهتزنا
بالمسافر عن المقيم او غير ذلك من العبارة كما لا يخفى **قوله**
لان للمقيم اسم ان يضع الشان محذوف والمقيم متعلق
بشروط والجملة خبر ان وضرب يملكه للسائر وعبارة
القصصا في هكذا والتقييد بالمسافر لان للمقيم شرط
طهارة ما يستر المودة وان لم يملكه كما في النظم
وغیره **قوله** بالاجماع اشارة الى ان شرطيتها
للقاصد ليت بالكتاب لان الظاهر ان المراد بها العبارة
في قوله تعالى وما امر واد لم يعبدوا الله مخلصين له
الدين التوحيد بدليل عطف الصلوة والزكوة
عليها ولا بقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال
بالنيات لانه ظني الثبوت لكونه خبر واحد و
الدلالة لكونها مشتركة كما في البحر وبيانها كما ذكره
في الوضوء والاشارة ان صدق الكلام يتوقف على
تقدير منفى هو حكم اى انما حكم الاعمال والحكم
انما ان اذوى وهو الثواب ودينوى وهو الصحة
وقد اريد الاول بالاجمال فلا يراد الثاني لما يلزم
عليه من تعميم المقتضى وهو ضرورى يكتفى فيه بما
تندفع به الضرورة وقد اندفعت بأرادة الاخرى
الجمع عليه **قوله** وهي الارادة فيه ان المنية كما في
العناية وغيرها الارادة الجازمة فتقوى بها
بطلان الارادة الارادة لقرينة الاصح وهو محال

ينبغي في مقام التفسير **قوله** المرجحة نعت للإرادة
تصديقه تفسيرها **قوله** أي إرادة الصلوة جواب عن
اللايراد الذي قدمناه وحاصله أن مراده المآل
مطلق الإرادة مخصوصة وهي إرادة الصلوة منه
تعالى على المخلص والمخلص يتلزم الجزم فلا يلزم
التعريف بالعام وفيه أنه لا قدرية على هذا المجاز
قوله لا العلم بأن بهذا أن بين مفهوم الإرادة فهو
العلم بتبينها لا يصدق أحد على الآخر أصلا ومع
ذلك ليس بينهما تداخل في الوجود الخارجي نعم بينهما
لزوم من أحد الطرفين فقط وهو العلم فإنه لا زوم للإرادة
لا يتحقق إرادته الشئ ما لم يتصوره وتعلمه ولا يلزم
من وجوده العلم وهو الإرادة فقد يعلم الشئ ولا يريد
واعلم أن تقدير الشاهد المقتضى وهو لفظ مطلق ليس
كما ينبغي فالحق أن العلم بالنية علم مخصوص لا مطلق العلم
وهو باطل فكان الواجب استقائها **قوله** في الأصح
يقتضي أن هناك قولاً بأن النية هي العلم وكنهه خلاف
الأصح وليس كذلك فإن من وقع منه ذلك وقع منه
سواء غلطاً بحيث لو تنبه له لرجع عنه **قوله** والمعتبر
فيها معنى يشترط في كون النية وهي الإرادة الجازمة
مقترة شرها أن يقارن العلم بالمتوكل وفي كلامه
نظر من وجهين الأول أنه حصل العلم علم القلب حيث
فسر علم القلب به مع انزج الكيفيات النفسانية كما حقق
في موضعه الثاني ذكره في البحر وهو أن حاصله اشتراط
التعيين فيتكدر مع اشتراطهم التعيين معه ذلك ثم
أجاب بأنهم إنما ذكروا العلم بالقلب لأن فائدة النية

إنما

إنما هي محل القلب وإنه لا معتبر باللسان لأنه شرط أن يدل
على أصل النية واعتراضه شيخنا بأن قوله لا أنه
شرط أن يدل على أصل النية يقتضي أن العلم هو النية
وهو باطل كما لا يخفى ثم أجاب عن التكرار بأن اشتراط
التعيين هنا محل وفيما يأتي مفصل وذكر المفصل بعد
المجمل أكثر من أن يخصى **قوله** فيكفيه اللسان أعان
في البحر بأنه يلزم عليه نصب الإبدال بالراي وهو لا يجوز
قوله هو المختار عارجه موافقة للمآل حيث قدم
الاستحباب وحكي النية بقبلي ثم أشار للاعتراض
عليه بأنهما ليسا قولين مختلفين لأن معناه واحد
سمى مستجاباً باعتبار أنه أحبه علما ونا وسنة
باعتبار أنه طريقة حسنة لهم لا طريقة للنبي
صلى الله عليه وسلم كما حرره في البحر **قوله** لأنه
الأغلب أي الحاصي **قوله** بل قيل يدعى أي حسنة
وقايله المحقق ابن الهمام كما في البحر **قوله** وفي المحيط
أنه يقول الخ يعني قياسا على الخ وحكي في البحر عن
غير واحد من مشايخنا أنه لما كان الخ مما يتدبر فيه
فيه الموارن والموانع وهو عبارة عظيمة لحصل
بأفعال شاقة استحب طلب التيسر والترهيل فيه
من الله تعالى ولم يشترط مثل هذا في الصلوة لأن
أدائها في وقت يسير ثم قال وهو صريح في تحقيق
الصلوة على الخ **قوله** ومفاده الخ هذا الفهم
لصاحب المنهاج ففهمه من كلام المبدع وقال بعده
ولم أر فيه غير ما علمت واعلم أن قوله مفاده جواز
تقديم الاقتداء يعني ولو على الوقت فإن على عبارة

البايح مطلقه ويدل عليه ايضا ما ذكره في البحر فيما
 اذا نوى المقتدك حين وقف الامام موقف
 الامامة جاز عند عامة المشايخ وحكي عدم الجواز
 عن بعضهم بقيل فلو كان مراد صاحب الترتيب تقدم
 الاقتدا تقدمه بشرط دخول الوقت لم يكن لقوله
 ولم ارفبه غير ما علمت معنى **قوله** بشرط الشافعي لو
 قال بشرط محمد بن مسلمه مقارنتها للتكبير واستحضار
 رها الى اخر الصلوة فيندب عندنا لكان اولي فان
 فان مراعات المرافق في المذهب اهم من مراعات
 المخالف **قوله** وجوز الكرخي الى الركوع المناسب
 ان يقول وجوز الكرخي تاخيرها لان الكرخي لم ينص
 على الركوع ولا غيره وانما خرج بعض المشايخ على
 قوله جواز التأخير الى انتهاء التثاء وبعضهم الى
 الرفع منه وبعضهم الى القعود كما في البحر **قوله** فلو
 جهل الضريقة يعني لم يعلم ان بعض الصلوات
 التي يصليها مطلوبة منه طلبا جازما وظن ان كلها
 مطلوبة طلبا غير جازم بقرينة مقابلة **قوله**
 ولو علم اي علم ان بعضها فرض عليه **قوله** جاز
 اي جاز صلواته سواء كان منفردا او اماما **قوله** وكذا
 لو ام عليه اي وكذا يجوز صلواته ولو ام غيره وهذا
 ما يقتضيه تركيبه وليس مراده لدخول تحت
 اطلاق قوله جاز كما فسرناه به بل مراده صحة
 صلوة من اقتدك به فكان ادولى ان يقول ان
 نرى النقص في الكل جازت صلواته مطلقا وكذا
 صلوة من اقتدك به اماما **قوله** فيما لا سنة
 قبلها

قبلها قال في البحر كالمصر والمغرب والمشا وفيه ان العصر
 والمشا قبلها سنة وان كانت غير مؤكدة فمضى
 نوى الغرض فيها صارت فوضعا وكان ما بعدها
 نفلا فلا يصح اقتدا المقتضىين به فيها والاولى ان
 يقال وكذا صلوة من اقتدك به لو صلى اماما في
 صلوة لم يصل قبلها مثلها في عدد الركعات في ذلك
 الوقت كما يظهر لك بالتأمل **قوله** انه ظهر بفتح
 الحمة والخيار محذوف وهو التقدير متعلق بالتعيين
 واي ولا بد من التعيين للغرض كمن ظهر او مثله
 انه وتر **قوله** قرنه باليوم الى اخره اعلم انه اما ان ينوي
 الظهر مثلا او الفرض وعلى كل اما ان يضيفه الى
 اليوم او الوقت او لا وعلى كل اما يصل في
 الوقت او خارجا مع العلم بالخروج او مع الجهل
 بالخروج فهي ثمانية عشر فان اضاف الوقت مع علمه
 بالخروج فهو قضاء بنية القضاء ولا شك في
 صحته واما مع علمه بالخروج فهو قضاء بنية
 الاداء وهو صحيح على المختار كما سيأتي وان اضافه
 الى الوقت فان نوى ظهر الوقت مع قولا واحدا
 وان كان خارج الوقت مع علمه بالخروج فهو صحيح عليها
 فمن صاحب البحر من عبارة الزبيدي وهي قوله يكفيه
 ان ينوي ظهر الوقت مثلا او فرض الوقت والوقت
 باق لوجود التعيين ولو كان الوقت قد حزن وهو لا
 يعلمه لا يجوز لان فرض الوقت في هذه الحالة غير
 الظاهر انتهى حيث جعل قوله والوقت باق قيد في
 المسئلة الثانية وهي قوله او فرض الوقت بقرينة التعليل

بقوله لان فرض الوقت في هذه الحالة غير الظاهر واعتبر
 النهر بان القيد في عبارة الزيلعي وهو قوله والوقت
 باق راجع للمسلمين وتعليقه لا حدها لا يدل
 على التخصيص والتقدير وكذلك ظهر الوقت وانقار
 المات كلام النهر كما سيأتي ومن تأمل مد الحق في البحر
 وذلك لانه اذا دخل وقت العصر ولم يعلم به ففي وقت
 العصر صلوة تسمى فرض الوقت فلا تصح بنية فرض
 الوقت للاستباه وليس فيه صلوة تسمى ظهر الوقت
 فلا يشبه احوال فيجب ان يصح وعبارة الزيلعي
 قابلة لما فهمه البحر بل قرينة لمن امعن النظر وان كان
 خارج الوقت وهو يعلم بخروجه فهو ايضا صحيح كما
 فهمه في امداد الفتاح من عبارة الدار وان لم
 يصفه الى شي بان نوى الظهر واطلق وان كان في
 الوقت فقبل لا يصح لقبول الوقت ظهر يوم اخر والصح
 الصحة لتعين الوقت وان كان خارج الوقت
 وهو لا يعلم بالخروج لا يصح كما في البحر والظاهر انه اذا
 كان يعلم بالخروج يكون ادلى بعدم الصحة وان
 اصناف الفرض الى اليوم بان نوى فرض اليوم لا
 يصح باقسامه الثلاثة كان فرض اليوم متزوج ومثله
 ما لم يصف بان نوى الفرض واطلق كما هو ظاهر
 وان اضافه الى الوقت فان صلى في الوقت صح وان صلى
 خارجه لا يصح ان علم بالخروج وان شئت في الخروج جاز
 كما في الاشياء وهو ما قدمناه عن الزيلعي من انه
 اذا نوى فرض الوقت والوقت قد خرج وهو لا يعلم
 به لا يصح الا ان يفرق بين الثلث وعدم العلم فتأمل
 وراجع

وراجع اذا عرفت هذا فقوله قوله باليوم بان نوى
 ظهر اليوم فانه يصح سواء صلى في الوقت وخارجه مع
 العلم بالخروج ادع للجهل كما علمت وقوله او الوقت
 بان نوى ظهر الوقت فانه يصح في الوقت تولا واحدا
 وخارج الوقت مع العلم بخروجه على ما فهمه الشرح لا
 من عبارة الدرر وخارج الوقت مع الجهل بخروجه
 على ما فهمه البحر من عبارة الزيلعي واما على ما فهمه النهر
 منها فانه لا يصح كما تقدم وقوله او لا بان نوى
 الظهر واطلق فانه يصح في الوقت على الصحيح واما
 خارج الوقت فلا يصح سواء علم بخروج الوقت او لا
قوله هو الاصح راجع الى الثالثة فقط وهي قوله
 او لا يعني لو نوى الظهر واطلق صح في الاصح لكن في
 الوقت فقط كما تقدم وهو رد لما في الهندية من انه
 لا يصح **قوله** لكن يتعين ظهر يوم كذا على المعقد سواء
 سقط الترتيب بكثرة القوايت ام لا وخلق المعقد
 ما ذكره في الاشياء عن المحيط من ان نية التقيين
 في الصلوة لم تشترط باعتبار ان الواجب مختلف متقد
 بل باعتبار ان مراعات الترتيب واجبة عليه
 ولا يمكن مراعاة الترتيب الا بنية التقيين حتى
 لو سقط الترتيب بكثرة القوايت تكفيه نية
 الظهر لا غير انتهى كلام المحيط ثم قال في الاشياء
 وهذا مشكل وما ذكره اصحابنا كقاضي خان وغيره
 خلافه وهو المعتمد كذا في البيان **قوله** والاسهل
 في هذا انما يتم فيما اذا سقط الترتيب اما اذا كان
 الترتيب باقيا فلا يتصور ان قوله اول ظهر او اخر ظهر

يقتضي ان هناك ظهري او اكثر ومتى كان هناك ظهري
 كان الترتيب ساقطاً **قوله** لا يشترط ذلك اي نية
 اول ظهور الى اخره **قوله** ويبقى اثر الكتاب في المتن في
 مسائل شتى فانه قال مع وان لم يبق اول صلوة عليه او اخر
 صلوة متابعاً للذكر والاصح الاشتراك كما نقله الشارح
 هناك **قوله** انه وتر اشار به الى انه لا ينوي انه واجب
 للخلاف فيه كما في التبيين **قوله** او نذر الظاهر انه لا يكتفى
 بنية مطلق النذر باختلاف اسبابه فلا بد من تعيينه
 بتعيين سببه فان السبب قد يكون تخييراً كقوله الله تعالى
 على صلوة ركعتين وقد يكون تعليقاً وهو ايضا مختلف
 فانه قد يكون تعليقاً على قدوم غائب وقد يكون تعليقاً
 على شئ عريض ونحو ذلك ودليل هذا عدم التفريق
 في النذر بالرصف الا ان الذي هو الفرضية ولا بما هو فرض
 منه وهو كونه ظهراً الا اذا صلوا في الوقت على ما فيه من
 الخلاف كما تقدم بل اشترطوا فيه احضار وضوء وهو
 كونه كذا فكذا ينبغي ان يحجب التبيين انه النذر الذي
 سببه التجيز او التعليق بالشقاء او القدوم ويدل
 عليه ما في الاشياء حيث قال وهذا كله يعني التبيين
 في الفرائض والواجبات ركعتي الطواف والوتر انتهى
 ولم يخرج من هذا الحكم الا سجدة التلاوة حيث قال ولا
 يلزمه التبيين في سجدة التلاوة لاي تلاوة سجدة لها
 انتهى وسياتي في بابها **قوله** وكذا اشكر يعني يشترط
 قعيان سجدة الشكر وفيه ان سجدة الشكر على القول
 بشرعيتها نفلاً والنفل لا يشترط فيه التبيين كما تقدم
 وان كان هذا مسمى الى من عبارة البحر وهو قوله واما

بنية التبيين لسجدة التلاوة لا بد منه لدفع المزاحم من
 سجدة الشكر انتهى وانت جابر بما لا يدل على اشتراط
 التبيين في سجدة الشكر كما ان قوله لا بد من نية الفرض
 في صلوة الظهر مثلاً لتفريق عن النفل لا يدل على اشتراط
 التبيين في النفل كما لا يخفى ويدل على ما قدمناه ايضا
 ان صاحب البحر لا يقتصر على سجدة الشكر بل ذكر سجدة السهو
 ايضا حيث قال لدفع المزاحم من سجدة الشكر والسهو
 انتهى مع ان الشارح مضى على عدم اشتراط التبيين في
 السهو حيث قال بخلاف سهو فلو كانت عبارة البحر تدل
 على اشتراط التبيين في السهو وهذا ولعل الشارح اطلع
 على نقل يوجب اشتراط التبيين في سجدة الشكر
 لعله اخرجه عن مطلق النفل فليراجع **قوله** بخلاف
 سهو اي حيث لا يشترط فيه التبيين لانه لا يشترط
 فيه اصل النية اللازم لتعيينه وانتفاء اشتراط
 اللازم يستلزم انتفاء اشتراط الملزوم وانما
 قلنا لا يشترط في سجدة السهو اصل النية لانه جابر
 لنقص واجب من واجبات الصلوة ويدل عن ذلك
 الواجب والواجب فصل من افعال الصلوة ولا تشترط
 النية عند فصل من افعال الصلوة اصلها من جواز
 تقديمها على التكبيرة فلا تشترط فيها هو بدل عنه
 ايضا فلا يشترط التبيين **قوله** الا في جمعة الى اخره
 استثنى من قوله بخلاف الا لو نوى صلوة الامام
 لا يصح الا في جمعة الخ وهو كما ترى يقتضي ان صلوة
 الجمعة لم يبين ولم يقيد بل نوى اصل الصلوة فقط غاية
 الامر انه اضافها الى الامام حيث نوى صلوة الامام

وعبارة البحر صريحة في انه عاليا كونها جمعة حيث قال
لنؤتي الجمعة ولم ينو الوقتاء بالامام فانه يجوز لان
الجمعة لا تكون الا مع الامام انتهى وما ذكره الشارح
صحيح لاننا جعلنا نية صلوة الامام في الجمعة اقتدا
صار كنية الاقتداء بالفعل وفي نية الاقتداء بالفعل
لا يشترط التعيين فكذا هنا وحينئذ فتتخصص
الشارح على هذه المسئلة تنبيه على فائدة لم تذكر
في البحر واقتضاه عليها لا نفهاها في البحر منها بالاولى
قوله لاختصاصها بالجماعة اعلم ان النية انما شرعت
في الفعل دني الوجهين لتمييز احدهما عن الاخر كصلوة
الظهر فانها يمكن ان تصليها لاقتداء والا ففرد
ففي حالة الاقتداء يحتاج الى نية ليمتاز عن الحالة
الاضرى وهذه المذكورات ليس لها حالة انفرد صحت
يحتاج الى تمييز الوقتاء عنه فمضى لزوم صلوة
الامام نزل مقتديا صوتا لنيته عن الالفاء وعبادته
عن البطالان فان قلت ما ذكرته مسلم في الجمعة السيد
واما الجنائز فلم يشترط احد فيها الجماعة قلنا نعم لكن
الكلام في شخص ينوي صلوة الامام وحينئذ تعين في
حق هذا الشخص الصلوة مع الجماعة اذ لا يتأتى له
في خصوص هذه الصورة الصلوة منفردا والولزم تكرار
صلوة الجنائز وهي لا تتكرر كما سيأتي في بابها
فخلافا ما اذا نوى صلوة الامام في مثل الظهر حيث لا
يصح لانه يمكن في هذه الحالة الصلوة منفردا لكن ينبغي
ان يخص هذا بغير الولي اما الولي فينبغي ان لا يصح اقتداءه
بنية صلوة الامام فيما اذا حضر في خلال صلوة غيره
الطه

الطهان ويكون شارعا في صلوة لنفسه منفردا اما ان
له العادة **قوله** مع بقائه قيد به لانه لو نوى فرض
الوقت يحتاج الوقت فان كان مع العلم بالخروج لا يصح
وان كان مع الشك في الخروج جاز كما قدمت من الاشياء
قوله لا يربطها بل اي لان الجمعة بدل عما هو فرض الوقت
وهو الظهر فاذا نوى فرض الوقت انصرف الى الظهر
فلا يكون ناديا وبالجمعة فلا تنفع **قوله** ولو في الجمعة
كذا في الشرعية ولم يظهر لي وجهه **قوله** لا يصح
في الامم هو ما وعدنا فيما تقدم بان المات اختاره
تبعاً للشرع واسترزه عما اذا خرج الوقت وهو يعلم
فانه يصح كما قدمناه عن الشرعية **قوله** فرض الوقت
اي مثل ظهر الوقت فرض الوقت في انه لا يصح بعد
خروج الوقت اذ كان لا يعلم بالخروج وهو مناف لما
قدمناه عن الاشياء من انه اذا نوى فرض الوقت
خارج الوقت وهو لا يعلم بالخروج ويجوز وان كان عالما
بالجوز فليجوز **قوله** مطلقا اي سواء صلى في الوقت او
خارجه مع العلم بالخروج اولا **قوله** لصحة القضاء بنية
الاداء كما اذا نوى ظهراً اليوم وصلى بعد خروج الوقت
وهو لا يعلم بالخروج وعكسه فيما اذا صلى في الوقت وهو
يظن بالخروج **قوله** ينوي الصلوة لله تعالى الظاهر انه
لا بد فيها من تعيينها بتعيين سببها كما انه لا بد
في الفرض من تعيينه بتعيين سببه ككونه ظهراً يوم كذا
مثاله في صلوة الجنائز بان تحضر جنازة فان اراد
الشخص الصلوة عليها مع انواها معها وان اراد الصلاة
على احداهما فلا بد من تعيينه كما في النذر فليراجع **قوله**

لأنه الواجب عليه التميز يرجع إلى نية الصلوة المفهومة
في ينوي لا إلى نية الدعاء لأن الدعاء في صلوة الجنازة
ليس بواجب بل سنة كما سيأتي في بابها فلا تكون نية
واجبة ولو سلم وجوبه لا يجب نية أيضا فان بعض
الصلوة لا تنجز نيتها سوى كانت تلك الأجزاء كما
أو واجبات أو مستثناة أو أجزا **قوله** فيقول أصلي لله
تعالى داعيا للميت ببيت الله الكامل **قوله** لم يجعل
لأن الميت كالإمام والخطأ في تعيينه كالخطأ في تعيين
الإمام **قوله** وأنه لا يضر تعيين عدد الموق الصلوة
أن يقال وأنه لا يضر الخطأ في تعيين الموق لأن عبارة
الاشياء ولم أرهكم ما إذا علم عدد الموق عشرة
فبان أنهم أكثر أو أقل ويبقى أنه لا يضر إلا إذا بان
أنهم أكثر لأن فيهم من لم تنو الصلوة عليه وهو
الزائد انتهى **قوله** فلا حيث أي ديانة وفي
القضا حيث إلا إذا شهد قبل الشروع فلا حيث
قصنا أيضا اشياء **قوله** كجنازة يعني لا يشترط
في صحة اقتديهم فيها نية الإمام أما فيهن ومثل
الجمعة والعيد **قوله** وعليه أن لم تحاذ إلى آخره
راجع للجمعة والعيد فقط لا للجنازة أيضا لأن
محاذاتها لا تبطل صلاتها ولا صلوة غيرها لأنها
ليست صلوة مطلقة كإياي في محله **قوله** إلا
إذا عنيه باسمه بان قال اقتديت بزید فبان له
أنه بكفر فانه لا يصح لأن التسمية بغيره عند عدم الإشارة
والسعي معدوم **قوله** كالقيام في المحراب أي بان
يقول اقتديت بزید القيام في المحراب فإنه يصح وإن
كان

١٤
كان أنه يمكن لأن التسمية لغة حيث ملأه تميزا
تماما بالقيام في المحراب كتمييزه بالإشارة بخلاف اسم
العلم فان تمييزه دون تمييز القيام في المحراب
واسم الإشارة بالنظر للاستعمال الذي كلفه منافيه
وقول النجاة العلم أعرف من غيره بعد التمييز
ولفظ الجلالة أي بالنظر للموضع كما لا يخفى **قوله**
فلا يصح أو رد عليه أن في هذه الصورة اجتمعت
الإشارة مع التسمية فكان ينبغي أن تلغوا التسمية
كالصفت في هذا الإمام الذي هو زيد فاذا هو
بكر وفي هذا الشيخ فاذا هو شاب ويمكن أن
يجاب بأن تلك القاعدة فيما إذا كان المشار إليه
ما يقبل التسمية بالاسم المقارن لاسم الإشارة
أما في الحال كما في هذا الإمام الذي هو زيد فاذا
هو بكر فان الذي عليه بكر يمكن أن يجعل عليه
زيد في الحال وكان في هذا الشيخ فاذا هو شاب
عالم فان الشاب إذا كان عالما يطلق عليه اسم
الشيخ كما ذكره الشارع وأما في المستقبل سواء كان
عالمًا أو جاهلا وأما ذكره في الاشياء حيث قال
والإشارة هنا لا تكفي لأنها لم تكن إشارة إلى
الإمام إنما هي إشارة إلى الشاب أو الشيخ فتأمل
انتهى ففيه أنه لا دليل على عدم الكفاية ولأن
مسلم اقتضى التسوية بين منطلق الشاب
والشيخ في الحكم مع أنها مختلفتان وأظنه إلى هذا
أشار بقوله فتأمل **قوله** ولما كان الاعتبار
للتسمية عند نال مختص ثواب الصلوة أي الثواب

المضعف المذكور في الحديث المتفق عليه عن أبي
 هريرة رضي الله عنه صلاة في مسجدى هذا
 خالد من الف صلاة ونحوه إلا المسجد الحرام ولا
 ثبات أن ما زيد على ما كان في زمنه صلى الله عليه
 وسلم يصح سجده فاذا كان الاعتبار للتحية
 كانت الصلاة فيما زيد أيضا بالف صلاة وانت
 حياي بأن الاعتبار إنما يكون للتحية عند عدم
 الإشارة أما إذا اجتمعت الإشارة مع التحية لغت التحية
 بهذا اختصاص تضعيف الثواب بما كان في زمنه صلى
 الله عليه وسلم ومحمد النورى رضي الله عنه عمدة
 بالإشارة كافي المقاصد الحسنة للسجادة ولم يأخذ
 النورى بحديث لو مد سجدة هذا إلى صنع ما كان سجد
 لشدة ضعفه والحديث الضعيف أغايعله في فضائل
 الأعمال عالم يشهد ضعفه وهذا الحديث قد اشتهر
 طرقه كافي المقاصد الحسنة **قوله** والشرط حصوله
 لا طلبه أشار به إلى ما قدره في البحر من أن السجدة ليست
 للطلب لأن طلب المقابلة ليس هو الشرط بل الشرط المقصود بالذات
 المقابلة فهو بمعنى فعل كاستمر واستمر وذكر في موضع
 آخر لو صلى من أشتت عليه القبلة بلا آخر فعلية
 المأذنة إلا أن علم بعد النزاع أنه أصاب لأن ما أقرض
 بغيره يشترط حصوله للتخييل **قوله** وهو شرط زائد
 لا يتبادر على المحذوف دل عليه المذكور لأن فطرة المكلف
 المعتقد استحالة الجهة عليه تعالى تقتضى عدم التوجه
 في الصلاة إلى جهة مخصوصة فشرط الله تعالى التوجه
 إلى جهة مخصوصة خلاف ما يقتضيه فطرته اختيارا
 لم

لم واتبلا هل يطعمون أولا كما في البحر **قوله** حتى لو سجد
 الخ تزجج على كون الاستقبال شرطا زائدا بمعنى لما كان
 السجود له هو الله تعالى والتوجه إلى الكعبة ما مؤرا به
 ابتداء كما تقدم كان السجود لنفس الكعبة كذا **قوله** فلكل
 اللام بمعنى على **قوله** مكى يعاين الكعبة وحينئذ المذنب
 المصلى في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبيل
 مكى لم يعاين فإن ثبت قبلتها بالوحي لا يستلزم أن
 المتوجه إلى محيط المسجد متوجه إلى عين الكعبة في نفس
 الأمر إلا إذا كان الخط الخارج من جهة المصلى إلى محيط
 المسجد عمودا على كل منها أى يحدث عنه قايمة في
 الجهة وقايمة في المحيط وهذا استقصر معرفته **قوله**
 ولغيره اللام هنا أيضا بمعنى على **قوله** أى غير معاينها
 دخل فيه المذنب على ما قدمناه **قوله** في بعض البلاد أى
 في بلد ما أى بلدة كانت **قوله** على زاوية قايمة العالم
 يقل على زاويتين قائمتين لأن الخط على سطح وهو الجهة
 والخط على سطح لا يتعين فيه زاويتان **قوله** مارا
 على الكعبة أى أو على هو أيضا **قوله** يمينا ويسرة أى بآثار
 الخط الثانى على الخط الأول من جهة يمين المستقبل
 إلى جهة يساره **قوله** مع فيه أنه اختص عبارة المنع
 اختصارا محلا فان عبارة المنع أخذت من البحر فلو فرض
 خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقق في بعض
 البلاد وخط آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب
 يمين المستقبل وشماله لا تزول تلك المقابلة بالاستقبال
 إلى اليمين والشمال على ذلك الخط بزوايا كثيرة ولهذا
 وضع العلماء قبلة بلد وبلدين وبلاد على سمت واحد

انتهى فقوله عينة وبسرة يجب ان يتعلق بقطعهم ويكون
اسقط بقية العبارة وهي قوله لا تزدل الخ **قوله** قلنا
الخ ليس كما فهمه فان التيامن والتياسر في عبارته هو
الخط وفي عبارة الدرر الشفص فانه قال اذا تيامن او
تياسر يجوز لان وجه الانساق مقوس فعند التيامن و
التياسر امد جابنيه الى القبلة **قوله** وان وجد وجهها
لان التقادر بقدره الغير عاجز عند الامام **قوله** او خوف
مال على حذف مضاف اي خوف ذهاب مال بسرفة وفحوا
قوله وكذا كل من سقط عنه الاركان لا يلزم من
سقوط الاركان العجز عن التوجه الى القبلة فان
المصلي على الدابة لعذر سقط عنه الاركان ومع ذلك
لا يسقط عنه التوجه الى القبلة اذا قدر عليه والذي
اوقعه في هذا التخصيص عبارة البحر حيث قال في بيانه
الا عذر وكان شيخنا كبيرا لا يمكنه ان يركب الا بعين
ولا يجده فكما يجوز له الصلوة على الدابة ولو كانت مضنا
وتسقط عنه الاركان كذلك يسقط عنه التوجه الى القبلة
اذا لم يمكنه انتهى وهي كما ترى سالمة كما وقع فيه **قوله**
بما هو الباطن متعلقة بمعرفة وما هو الدليل وهو المحارب
والنجوم **قوله** لما هو هو كون الطاعة بحسب الطاقة
قوله وان علم به اي بجانب القبلة **قوله** ولو يمكن
بان كان محبوسا وليس بحفرة من يسأله المدينة
قوله او مسجد ظلم الخ صرح به في البحر عن قاضيان
قال في الشرح بل فيه فيحمل قول الحال بعدم جواز التحرك
مع المحارب على ما اذا دخل هذا الدفع المتعارض **قوله**
ولم يقتد الرجل به لانه محظى في رايه **قوله** بل يحرم
قول

قول اي مع علمه بحاله كما صرح به في البحر وهو من عطف الامام
على الخاص لان الا على ايضا متخير غاية الامر ان تحوله
بتحويل **قوله** لم يجز ان اخطا الامام لتركه فرض التحرك
لجلائق ما اذا اصاب الامام لان المطلوب حصول
الاستقبال وقد حصل **قوله** استدراك المسبوق لانه
منزود فيما يقضى فلم يكن في هذه الحالة موتا خالف
جهة امامه لخلاف الله حق فانه خلف الامام حكما
بقي ما اذا كانت لاحقا مسبوqa وحكمه انه ان يقضى
ما الحق به اولا ثم ما سبق به فان تحول رايه في قضاء
ما الحق به استأنف وان تحول في قضاء ما سبق به استدراك
واما ان قضى ما سبق به اولا ثم ما الحق به فان تحول
رايه في ما الحق به استأنف وان تحول فيما سبق به
فان استمر على رايه الى شروعه فيما الحق به استأنف
وهذا كله ظاهر واما ان لم يسم الى شروعه فيما
الحق به بان تحول رايه قبل قضاء ما الحق به الى جهة
امامه فيمنع تردد والظاهر انه يستدبر تأمل **قوله**
مضى لكل جهة مرة هو لا صوب كما في الفتاوى الهندية
عن المصنفات وقيل يوضح وقيل جيز كما في البحر **قوله**
ومن تحول رايه لجهة الاولى استدراك وقيل استأنف
وهك في الفتاوى الهندية والبحر القولين به
ترجيح لكن القصة ان جزم بالاستدراك وحكي
الاستئناف بقيل فذلك جزمها الشارع **قوله**
ومن تدار الخ لانه ان سجد بها الى الجهة الثانية
فقد سجد بها الى غير قبلة لانها جزء من الركعة
الاولى والجهة الثانية ليست قبلة للركعة الاولى

بجميع اجزائها وان سجدتها الى الجهة الاولى فقد
 الخرق عما هو قبلة الالة **قوله** لم يجز دخوله في صوم
 خصة وهي ما اذا علم بالخطا او الصواب في الصلوة
 او بعدتها او لم يعلم شيئا واستثنى منه صورة
 بالاصابة بعد الفراغ حيث لا يبعد فيها اتفاقا واما
 اذا علم اصابتها في الصلوة فلا يصح وقال ابو يوسف
 لان ما افترض لغيره **قوله** يشترط حصوله لا تحصيله
 قلنا حالته قويت بالعلم وبناء التوك على الضعيف
 لا يجوز كما في البحر **قوله** يتألف لا عراضه غزيلة
 وفي كثره قولان **قوله** مطلقا اي سواء علم بالخطا
 او الصواب في الصلوة او بعدتها او لم يعلم شيئا
 خلافا لما في يوسف في العلم بالاصابة في الصلوة
 وبعدها **قوله** اوثوبه بالنصب عطفا على
 اسم ان ومثله الوقت **قوله** فلولم يشتر
 ان اصاب جاز هذه ليست خاضعة بما اذا صلوا جماعة
 بالتحرك قال في الفتاوى الهندية ولو كان لحضرته
 من ينسله وتحرك وصلّى فان اصاب القبلة جاز
 والافلا كذا في منية المصلي وهكذا في شروء الطحاوي
 انتهى **قوله** لا اعتقاده الى اخره لف ونشر مرتب
قوله كما لو لم يتعين الامام صورته اي جليل
 يصلين متجاذبين ولم يدرك الامام منهما فاقترى
 بمن هو الامام منهما مع اقتداوه وهذا ما ظهر في
 في تصويرها تامل ثم رايته معزيا للشيخ عبد الله
 ان هذا انتظير لقوله لم يجز صلواته وهو بعيد
قوله مزروع ذكر هذه المزروع في غير محلها وكان

الواجب عليه ان يذكرها عند اكلامه على النية قيل
 قيل استقبال القبلة **قوله** النية عندنا شرط
 مطلقا اي في كل العبادات باتفاق الاصحاب لا ركن
 وانما وقع الاختلاف بينهم في تكبير الاصرام والتمتع
 انها شرط كالنية وقيل بركنها اشياء وانما
 قال مطلقا ليشمل صلوة الجنازة بخلاف تكبيرة
 الاصرام فانها ركن فيها اتفاقا لمسايق في بابها
قوله مما يتعلق خير كان المحذوفة مع اسم الراجح
 الى المتوى المدلول عليه بالنية التزاما اي فلو
 كان المتوى مما يتعلق بالاقوال كما اذا قال انت
 طالق ان شاء الله تعالى فان قلت وقع الطلاق
 متعلق بلفظ انت طالق ولا عبرة بالنية لانه
 صريح قلت هذا مسلم في القضا واما في الديانة
 فهي معتبرة حتى اذا توك به الطلاق من وثاق لا
 يقع ديانة **قوله** بطل اي المتوى **قوله** والا اي
 وان لم يتعلق بالاقوال كالصوم والصلوة فلا
 يبطله المشيئة كما في الاشياء **قوله** الا على قول
 محمد في الجمعة صورته ادرك الامام في مشهد الجمعة
 او في سجود السهو يقتدى به ناويا الجمعة اتفاقا
 فاذا سلم الامام وقام يقضي امرها الجمعة عندنا
 وعند محمد امرها ظهر افتقاده او خلاف ما نوى على
 مذهبه **قوله** المعتقد ان العبادات الى اخره يعني انه
 يكتفى لوجود النية في اول العبادة او قبلها من غير
 فاصل مناف بينها وبين الصلوة ولا يحتاج اليها
 في كل فعل اكتفاء بانسحابها عليها كما في الاشياء

وأشار بقوله المتمد إلى خلاف محمد بن سلمة في اشتراط
 النية عند افعال الصلوة بحيث لو سئل في أي موضع
 من اثناء الصلوة أي صلوة تصلى اجاب على الفور
 وقد منا رده عن صاحب البحر وقيد بذات الافعال
 لان مثل الصوم لا خلاف في عدم اشتراط النية في
 اثنائه **قوله** فله ثواب اصل الصلوة لا ثواب
 الاشارة كما في الاشياء **قوله** قيل لشخص قال
 في الاشياء وهذه المسئلة ليست منصوصة في
 مذهبنا وصرح بها النووي وقواعدا لا قاباها
 اما الاجزاف لانه لا ريب في الغرايض في حق سقوط
 الواجب واما عدم استحقاق الدينار فلا منه
 استبحار على واجب ولا يستحق به الاجرة كالأب
 اذا استاجر ابنه للخدمة لا يستحق عليه الاجرة
 لان خدمته واجبة عليه **قوله** لدانق هو مدرس
 المدرس **قوله** ولو نوى فرضين الصلوة انه اذا
 جمع بين عبادتين في نية واحدة فان كانت امداما
 اقوى كان شارعا فيها وان استويا لغت النية
 ولا يكون شارعا في واحدة منهما كما في الاشياء
 فالمكتوبة لما كانت اقوى من صلوة الجبادة
 باعتبار انها فرض عين وتلك كفاية وباعتبار
 انها صلوة حقيقة وتلك دعا كان شارعا فيها
قوله ولو مكثت بين اي امداما دخل وقتها واخرى
 لم يدخل بيد كما اذا نوى في وقت الظهر الظهر الحاضر
 والمصر الذي لم يدخل وقته بعد كما في اكلوا الصفيين
قوله فللوقفية لانها متعينة الا اذ اذ لم تعينها
 في

في وقتها والمصر لا تعين في وقت الظهر ومثله لو كان
 برفقة والمسئلة جالها لان العمر وان صحت
 في وقت الظهر في ذلك اليوم الا ان الظهر واجبة
 التقديم عليها للترتيب فكانت بمنزلة فائتين لم
 يسقط الترتيب بينهما كما هو ظاهر **قوله** والادعاء
 اي وان لم يكن صاحب ترتيب لغت نيته ولا يكون
 شارعا في واحدة منها للترتيب فلا يمكن ادواها معا
 لانه كل منهما مطلوب المنفصل على حد وجعله موديا
 لامدهما ترتيبا بل مرجح وكانهم لم يعتبروا اولوية
 الترتيب بينهما فان الفوايت وان لم يكن الترتيب بينها
 واجبا اذا سقط لكن اولى **قوله** او الوقت متسا
 اي وكان بينهما ترتيب اذا لو كان الوقت متسا
 ولم يكن بينهما ترتيب لغت نيته كما صرح به في البحر
 واما اذا اختلفا فللوقفية سواء كان بينها وبين
 الفايضة ترتيبا او لا كما هو ظاهر **قوله** فنانة
 لانها اقوى من صلاة الجبادة لما انها صلوة حقيقة
 وتلك دعا لما تقدم **قوله** ما لم يكبر بنيتة معايرة
 فسلم للمستثنى منه ما اذا اكبر بنيتة موافقة
 كما اذا شرع في الظهر ثم كبر ما ديا نفس هذا الظهر
 او نوى نفس هذا الظهر او قضا فائضة من غير تكبير
 فلا تبطل **باب** صفة الصلوة **قوله** هي لغة
 مصدر اصلها وصف حذف الواو وعوض عنها الفا
 كالمدة وقول الجولفة ذكر ما في الموصوف من الصفة
 والصفة هي ما فيه ينبغي حمل على حرف اللفظة وحمل
 ما هنا على اصل اللفظة دفعا للتشافي **قوله** كيفية

الخ فيكون على حذف مضاف تقديره صفة اجزاء الصلوة
 فبعض الاجزاء صفة الفرضية كالقيام وبعضها
 الوجوب كالشهد وبعضها النية كالقنوت وبعضها
 المذهب كنظره الى موضع سجوده في القيام وانما قدرها
 للمضاف لان المقام مقام بيان صفة الاجزاء لا صفة
 نفس الصلوة **قوله** من فرايضها اشار بمن التبعية
 الى ان لها فرايض اخرى كما سيأتي في قول الشافعي وبقى
 من الفروض الخ وعدل عن الاركان الى الفرائض لان
 منها يشمل التسمية والتقدمة اللاحقة والخروج
 بصنم على ما في الثالث كما سيأتي **قوله** قايما
 اي فبايقظ فيه القيام كالغرض والواجب في
 الفجر عند القدرة على القيام واما في النوافل غير
 سنة الفجر وفي الفرائض عند عدم القدرة على القيام
 فلا يشترط لها القيام **قوله** في غير جنازة اما فيها
 فهي ركن اتفاقا كيفية تكبيراتها كما سيأتي في باب
قوله على القادر متعلق بشرط لتقصيه معنى الغرض
 اي وهي شرط مفترض عليه وقال محمد ومالك والثوري
 ركن واختاره الطحاوي كما في الترتيب له **قوله** به
 يعني المصير واج الى الشرط بمعنى المكون شرطا وهو
 الشرطية اذ المفتى به الحكم الشرعي والشرط نفسه
 ليس مكا شرعيا واما الحكم الشرعي كونه شرطا **قوله**
 فيجوز تفرج على التحريم شرطا لكن كونها شرطا يقتض
 صحة بناء اي صلوة على تحريم اي صلوة وبه
 قال الصدر والشهد كما يجوز بناء اي صلوة على طهارة
 وكذا بقية الشروط ونحن انما منعنا بناء الفرض على
 غيره

غيره لا لان التحريمية ركن بل لان المطلوب في الغرض
 تعيينه وتمييزه عن غيره باخص او صافه وجميع
 افعاله وان يكون عبادة على حدة ولو بني على غيره
 لكان مع ذلك الغير عبادة واحدة كما في بناء النفل
 على النفل قال في البحر فانه يكون صلوة واحدة بدليل
 ان التعمد لا يفترض الا في اخرى على الصحيح وقولهم
 ان كل ركعتين من النفل صلوة لا يعاينها لانه في
 امكان دون اخرى انتهى **قوله** وان كره يعني انه
 مع صحته مكروه لان فيه تاخير السلام وعدم
 كون النفل تجزئية مبتدأة **قوله** على النظام اي
 الظاهر في المذهب كما في البحر **قوله** ولانصالها الى
 اخرى يعني ان قولنا بشرطية يقتضي ان يراعى لها
 الشروط وهو منصوص عليه في المذهب في جميع
 الشروط الا النية فانها لا بد من مقارنتها للتكبير
 او تقدمها عليه بشرطه باتفاق من قال بالشرطية
 والركنية ما عدا الكرخي كما تقدم مثاله في غيرها
 لو امرم حامل للنجاسة فالتقاها عند فراغه من
 التحوية بعمل يسير او منحرفا عن القبلة فاستقبلها
 عند فراغه منها او مكشوق العودة فسترها عند
 فراغه منها بعمل يسير او شرع في التحوية قبل
 ظهور الزوال ثم ظهر عند فراغه منها كما في البحر
 او شرع المحدث او الجنب وهو واقف في الماء
 فانفس عند فراغه منها ثم رفع راسه وصلى كما في
 القهستاني لكن لما اتصلت بالاركان راعينا لها
 الشروط لا اتصال احتيالا لا فها ركن **قوله** وقد منع

(نرمي الضمير راجع الى المراتع المتهمة من روعي معنى منع
 الزمعي مراعات الشروط عند كلامه في الرد على من قال
 بركبتها مستدلا بمراعات الشروط لها **قوله** ثم رجع اليه
 اي القوله بالمراعات حيث قال ولينسلم فاعايش شرط لما
 لما يتصل به من الاداء لا لان التحريم في الصلوة **قوله** ثم
 الخاضع هذا يقتضي انه استدركت على الزمعي وليس
 كذلك فان الزمعي موافق لما نص عليه التلويح من تقديم
 المنع على التسليم كما علمت وانما هو استدركت على من قدم
 التسليم على المنع كما يدل عليه عبارة البحر حيث قال ومراعات
 الشرايط المذكورة ليس لها بل للقيام المتصل بها وهو ركعتان
 سلمنا مراعاتها والا فهو ممنوع فتقديم المنع على التسليم اولى
 كذا في التلويح فالاولى ان يقال لا نسلم مراعاتها فانه لو
 اصرم اليه ولينسلمنا فهي ليس لها بل الى اخره انتهى فتركيب
 الشارح غير صحيح **قوله** لكن نقول للاحتياط خلافه
 يتبادر منه ان الاول تقديم التسليم على المنع خلاف ما في
 التلويح وليس بمراد بل مراده انه يفهم من تعبير التلويح
 بالاولوية انه يجوز العكس وهو تقديم التسليم على المنع
 في البحث فيلزم عليه هنا القول بمنع مراعات الشروط
 التحريمية والاحتياط خلافه **قوله** وعبارة البرهان
 ان استشهاده على ما اختاره من مراعات الشرايط لها
قوله ومنها القيام الاول ان يكون بين قدميه قدم
 اربع اصابع كما في الفهستان عن خزائن المفتين وغير
 في نور الافيض بين **قوله** فلو كبر قايما اراد بالقيام
 القيام المعتد الفقهيا وهو ما قبل بسيل يديه
 ركبته وهو صادق على القيام الحقيقي وهو الانصباب
 وعلى

وعلى القيام الحكي وهو الاختنا القليل اعني قبل ان
 تنال يده ركبته يد لعل هذا قول الشرنبلالي في شرح
 منظومته الماتية قريبا والمحمود في القيام ان يكون ناطقا
 بالتحريمية حال القيام او قربه منه فان مراده بقوله او
 قربه منه الاختنا القليل الذي قدمناه وسيشرح به
 الشارح في المفصل الاتي بهذب ايمائه قاعدا اي وجاز
 ايماءه قايما كما في البحر **قوله** وكذا من يسيل جرحه يعني
 بهذب ايماءه قايما وليس المراد انه يجوز له السجود كما يتوهم
 وذلك لانه لو سجد لزم فروات الطهارة بل يظن ولو
 صلى قاعدا او قايما بالايحاء فقد قامت السجود والركوع
 الى خلف وهو لا يبايها اليها فان قلت كان ينبغي ان يجب
 عليه القيام والركوع وحيث قدر عليها ثم يركع الى السجود
 قلنا انما شرع القيام والركوع وسيلة الى السجود
 فاذا عجز عنه لم يلزمه الا تيان بها بل يجوز له الامران
 فان قلت لم كان ايماءه قاعدا اولى قلنا حقيقة للكونها
 وسيلة ينبغي تركها عند فروات ما شرعا لاجله **قوله**
 او يضعف عن القراءة فيه تنبيه على ان القراءة اقوى
 من القيام وان كانت ركنا زيدا **قوله** وبه ينبغي كذا
 في البحر عن الخلاصة **قوله** لسقوطه بل يظن اعترضه
 شيخنا بان قراءة الامام خلف عنه لقوله صلى الله
 عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة
 ويمكن ان يجاب بان المراد بالخلف خلف ياق به من فاته
 الاصل وهذا ليس كذلك **قوله** بجبهته اقتصاره
 عليها وهم عدم جواز اقتصاره على المنفرد انه يجوز
 مطلقا في قول الامام القديم وبغير عندها واليه

يرجع الامام ثم ان اقتصر على الجهة فرضه من هنا وان قل
فرض ووضع اكثرها واجب كما سياتي **قوله** وقدم
يجب اسقاطها لان وضع اصبع واحدة منها يكفي كما
ذكره واعلم انه يشترط وضع بطن الاصبع لاراسها كما
سياق **قوله** وتكراره واما اصله فتأيت بالكتاب والسنة
والاجماع **قوله** تعبد وقيل انما شرع مشي ترغيبا للخط
فانه امر بجملة فلم يفعل ففهم مسجد مرتين ترغيبا له
وقيل الاولى لا مثال الامر والثانية ترغيبا له حيث
لم يسجد استكبارا وقيل الاولى لشكر المايسان
والثانية لبقائه وقيل في الاولى اشارة الى انه خلق
من الارض وفي الثانية الى انه يعاد اليها وقيل لما اذن
الميثاق على ذرية ادم امرهم بالسجود تصديقا لما
قالوا فشهد المسلمون كلهم وبقى الكفار فلما رفع
المسلمون رؤسهم راوا الكفار لم يسجدوا فسجدوا
ثانيا شكرا للتوفيق كما ذكره شيخ الاسلام كذا في البر
قوله بالسنة اي والاجماع **قوله** لانه شرع للخروج
فيه رد على من يقول انه شرع لقراءة التشهد فاستد
يلزم عليه ان يكون ما شرع لغيره اكد من ذلك الغير
كما في التمر **قوله** ركن زائد وقيل ركن اصلي واليه مال
عصام بن يوسف كما في البحر قال ولم ار من تعرض لثمره
هذا الخلاف **قوله** بالرفع من السجود اي السجود الاول
من الركعة الاولى لان السجود الثاني تكرار الله والوا
اذا حلف لا يصلي صلاة بحيث بالرفع من السجود الاول
من الركعة الثانية كما سياتي في محله **قوله** لا يكفر
منكره الظاهر ان مراده منكر فرضيته لانه قيل بوجوبه
كان

كما في القصة ساق واما منكر اصله فينتفي ان يكون لشوته
بالاجماع بل معلوم من الدين بالضرورة تأمل **قوله** وعدم
فاصل عطف على تفسيره على المواودة **قوله** والخروج
بصنعه يعني عند ابي حنيفة على تحريم البردعي اذا
من المسائل الاثني عشر فانه لما قال فيها بالبطون مع
اركانها تمت ولم يبق الا الخروج دل على انه فرض وهما
لما قال بالصحة فيها كان الخروج بالصنع ليس فرضا
عندها **قوله** كفله اراد به ما يشمل القول فانه فعل
ايضا بآلة اللسان **قوله** المناق لها كالاكل والشرب
وكلام الناس ومن جلته اصابة لفظة السلام **قوله**
بعد تمامها اي بعد قصوده الاخير مقدار التشهد وقيد
به لان اتيانه بالمناق قبل قصوده قدرا تشهد يبطلها
اتفاقا **قوله** وان كره يعني يكره الخروج بالمناق في
غير لفظة السلام وفيه تلج الى جواب اعتراض وارد
من طرف صاحبين على ابي حنيفة تقديره لو كانت
الخروج بالصنع فرضا لاختص بما هو قربة كالسلام كما ان
الدخول في الصلوة بصنعه لما كان فرضا اختص بما هو
قربة كالسكبر ولا في صنعه رحمه الله تعالى ان اتام
الصلوة فرض وهو لا يكون الا بفعله المناق وما لا
يتوصل الى فرض اخر الا به فهو فرض وجهه فرضيته غاي
جبهة كراهته فهو فرض من حيث كونه مخرجاً من الصلوة
ومتمامها ومكره حيث لم يكن واجب السلام **قوله**
والصحيح الى اخره هذا على تحريم الكفرى رحمه الله
تعالى فانه قال لا خلاف بينهم في ان الخروج بصنعه
منها ليس بفرض لقوله صلى الله عليه وسلم لا ينسود

رضي الله عنه اذا قلنا هذا وفعلنا هذا فقد تمت
صلواتك فان شئت ان تقم فقم وان شئت ان تقعد
فاقعد وليس فيه نص عن ابي حنيفة وانما استنبطه
البردعي من هذه المسائل وهو غلط منه لانه لو كان
فرضا كما زعمه لاختص بما هو قربة وهو السلام وانما
حكم الامام بالبطون باعتبار ان هذه المعاني مغيرة
للفرض فاستوى في صدورها اول واخرها اصله
نية الاقامة قال الامام الاقطع في شرح القدوري
وهذه العلة ستم في جميع المسائل الا في طلوع الشمس
الا انه يقيسه على بقية المسائل بجملة انه معنى
مفسد للصلوة حصل بغير فعله بعد الشاهد ان
ولما حاجة الى الاستئذان لان طلوع الشمس بغير الفرض
من الغرض الى النفل كروية الماء فانما مغيرة للفرض
لانه كان فرضه التيمم فتغير فرضه الى الوضوء بسبب
سابق على الصلوة وكذا سائر احوالها بخلاف الكلام
فانه قاطع لا مغير والحدث العهد والحققة وفوها
مبطله لا مغيرة في المجتبى وعلى قول الكرخي المحققون
من اصحابنا ودة كوفي معراج الدراية معزيا الى
الاية والصحيح ما قاله الكرخي وقال صاحب التاليسين
ما قاله ابو الحسن احمى لان الاول ليس بمخصوص عن
ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البحر في باب الحدث
في الصلوة **قوله** تبين المفروض اي تميز ما فرض عليه
من الصلوات عما لم يفرض عليه منها حتى لو لم يعرف ان
الصلوة التي فرض على العباد الا انه كان يصليها في
مواقفها لا يجوز وعليه قضاؤها لانه لم ينو الفرض
وكذا

وكذا اذا علم ان منها فريضة ومنها لا ولم يعلم الفريضة
من السنة فاف فريضة في كل جاز وان كان لا
يعلم ان بعضها فريضة وبعضها سنة فصل مع الامام
ونوى صلوة الامام جازت فان لم يعلم الغرض من
السنة لكن لا يعلم ما في الصلوة من الغرضين
جازت صلواته ايضا كذا في البحر وبه يعلم ان المراد
بالمفروض المفروض من الصلوات لا المفروض من اجزاء
كل صلوة وينبغي ان يراد بالمفروض ما يشتمل الواجب
لما تقدم من وجوب تعيينه باخص اوصافه كالغرض
وهو يتلزم وجوب تمييزه عن غيره كما هو ظاهر
قوله وترتيب القيام الذي يعني من الغرضين رعاية
الترتيب فيما شرع غير مكرر في كل ركعة كالقيام
والركوع اذ في جميع الصلوة كالتمتع الاخرة حتى
لوركع قبل القيام او سجدة قبل الركوع لا يجوز وكذا
لوركع قدر الشاهد ثم ذكر ان عليه سجدة او نحوها
بطل التقوى لان الترتيب فيه فرض كذا في التبيين
واعلم ان الترتيب جعل كل شيء في مرتبه وقول الشارع
وترتيب القيام على الركوع يجب ان يكون معناه
وتقديم القيام على الركوع وكذا ما بعده لكن قوله
والفقود الاخير على ما قبله معناه تاخير التقوى
الاخير عما قبله فاستعمل ترتيب الشيء على الشيء تارة
بمعنى تقدمه عليه وتارة بمعنى تاخيره عنه فان
الاولى احد الاستعمالين بان يقول او ترتيب القيام
على الركوع والركوع على السجود والسجود على التقوى
الاخير او يقول وترتيب الركوع على القيام والسجود

على الركوع والقعود الاخير على السجود **قوله** وانما
 الصلوة اي الاتيان بها تامة بان لا يترك شيئا
 من فروعها وفيه ان هذا لا يفرق على افتراض كل
 فرض فلا ينبغي عده فرضا مستملا قائل **قوله**
 والانتقال من ركن الى اخر فان ذلك واجب حتى لو
 اخل به كالركوع ركعتين يجب عليه سجود السهو لانه
 لم ينتقل من الفرض وهو الركوع الاول الى الفرض
 الذي بعده وهو السجود بل ادخل بينهما فصلا
 اجنبيا وهو الركوع الثاني فقد انتقل من الفرض
 الى غير الفرض وكذا اذا سجد ثلاث سجودات او قعد
 عن النهوض الى الثانية او الرابعة ثم قام ونحو ذلك
 مما يتخلل فيه بين الفرضين شيء ليس بفرض كذا في الجلب
 الكبير على المنية ففي عد الشارع هذا من الفروض ظاهرا
 وايضا كان عليه ان يعبر كما في المنية حيث قال و
 الانتقال من الفرض لفرض بشمل الانتقال من السجود
 الى القعدة **قوله** وعدم مخالفة في الجهة فيه ان المصل
 داخل الكعبة ارضا رجلا في المسجد يجوز ان يخالف
 امامه في الجهة بان كان الامام يصلي الى جهة المشرق
 والمفتدي به يصلي الى جهة المغرب ولو قال وعدم مخالفة
 امامه في استقبال ما هو قبله عند الامام سلم من
 الاعتراض لان جميع جوانب الكعبة قبله عند الامام
 وفي نفس الامر وان وقع اختياره على الترجيح الجانب
 مخصوص منها ضرورة عدم إمكان ترجيحها الى جميع
 اجزاها فان قلت كلامه محمول على سفلة التمرى فقط
 قلنا المراد لا يرفع الايراد **قوله** بشرطها اما في الاول
 فهو

فهو ان يكون صاحب ترتيب وفي الوقت سعة واما
 في الثاني فهو ان تكون المحازاة في صلوة مطابقة مشتركة
 لخزيمة واداء ونوى الامام اما متعاضدا على ما سبق
 وتعديل الاركان التعديل لغة التسوية وشرعا
 تكوين الجوارح في الركوع والسجود والقعود والجلوس
 قدر تبعية كما في القهستان والمراد بالفرض العلمي
 كما في المنية من الفتح وقول ابي يوسف بفرضية الطائفة
 في القعدة والجلوس يقتضي افتراضها عنده واذ كانا
 فرضين كانا ركعتين لدخولهما في ماهية الصلوة وبطلانها
 بترك احدهما واليه يشير بغيره بصيغة الجمع في قوله
 وتعديل الاركان عند الثاني وعليه فالطائفتان
 الاربع ايضا ان كان عنده كما لا يخفى **قوله** والثالثة
 الثالثة يعني مالكا والمشافعي واحد بل نقله الطحاوي
 عن علمايين الثالثة المختار كما في البحر وشره مينة المصلي
 لابن ابي الخطاب وهو المختار كما في مجمع الزاهر عن
 من الحقايق وبه اندفع ما في المنية من قوله فما رجحه
 الصبي لغزايته لم ار من عرج عليه حتى اوله بيمين
 العصريين بالمختار من قوله **قوله** قلت وبه اي
 يذكر هذا الفرض وهو الاختيار الثاني في المتن وكان
 عليه ان يذكر هذا قبيل قوله ولها واجبات فلم
 من عود الفهار على المتأخر الموجب لركاكة الترتيب
قوله بنفا وعشرين اراد احدى عشرين ثمانية في
 المتن وثلاثة عشر في الشرع وان فصلت الانتقال
 الى جزئياته وهي الانتقال من القيام الى الركوع
 ومن الركوع الى السجود ومن السجود الى القعدة

كانت ثلاثة وعشرين **قوله** وتغيرها أي غير الحرمية
وهو الصلوة **قوله** مشروط بتحريم مبتدأ مسوغ
الابتدائه قصد التقييم وقوله حفظت بناء الخطاب
والبناء للمجهول خالره **قوله** مهذبة بالرفع خالره بعد
خبر أو بالنصب حال من ألها في الجملة **قوله** حسنا
مصدر منصوب على التمييز أو صفة ممدودة قصر
للمفارقة **قوله** تزهر من باب خضع **قوله** دخول
لوقت يعني بشرط الصحة لحرمية صلاة تتوقف
على الوقت كالمكتوبات وسننها دخول الوقت أما
على القول بركنيتها فظاهر وأما على القول بشرطيتها
فله اتصالها بالادكان كما تقدم ذلك في اشتراط
الوقت وغيره ومن شروط الصلوة لها **قوله**
واعتقاد دخوله لأنه إذا شك فيه لم يجز
بأنوى ولم يتبين دخوله لا تنقلب صلواته
جائزة **قوله** وسائر ظهر يعني يشترط الصحة
الحرمية سائر المورة والطهارة من الحدث والطهارة
من النجاسة كما قدمنا من أنها دكن أو شرط متصل
بالادكان ويشترط أيضا اعتقاد الطهر حتى لو صلى
في ثوب وعنده أنه نجس ثم ظهر أنه طاهر أو صلى
وعنده أنه محدث فظهر أنه متوضئ لا يجزيه لأنه لما
حكم بفساد صلواته بناء على دليل شرعي وهو تحريمية
فلا ينقلب جائزا إذا ظهر خلافه كذا في البيهقي
أن يشترط اعتقاد الستر حتى لو صلى على ظن أنه
مكشوف المورة ثم أنه مستور لا يجزيه لهذه العلة
فلا يرجع **قوله** والقيام المحرر أي غير النفل والمحرر

منه أن يكون ناطقا بالتحريمية حال القيام أو قربه
منه فمن أدرك الدمام راكعا فذكر متحينا لم يصح
لحريمه كذا قال الناطم وينبغي أن يزداد على قوله في غير
النفل **قوله** القادر عليه كما تقدم في المتن وقوله
فذكر متحينا أراد بالاختفاء الاختفاء القائم وهو
يتحقق عند ميل يديه ركبتيه كما تقدم **قوله** ونية
القيام الإمام لم يذكر الناطم شرح هذه الجملة
في شرح الوهبانية ولما في ذلك كثر لكن في هاشم
در الكون ما نصه ونية اتباع الإمام على مقتضى
لزامه مع نية أصل الصلاة فإن لم ينو المتابعة
لا يكون شاعرا لا منوها ولا مؤتما فستبطل انتهى
ومعناه كما ترى وفي إمداد الفتاوى والرابع من
شروط التحريمية المتابعة للمقتدى انتهى ومعناه
كما ترى غير صحيح فإن المصلي إذا لم ينو المتابعة
بل نوى صلوة نفسه كان شاعرا في صلوة نفسه
قطعا إلا أن يحمل كلامه على أنه لم يقرأ وهو بعيد
قوله ونطقه الناطم والنطق شرط بل هو
عين التحريمية فمن هجرها أو أجزأها بقلبه لم تكن
شيا وكذا جميع أقوال الصلوات سوى النية كالثناء
والتمنيز والبسملة والقرأة والتسبيح والتكبير و
الشهادة والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
وكذا العتاق والطلاق واليمين والنذر ونحوها
انتهى لكن في قوله بل هو عين التحريمية نظر فإن
النطق مصدر والتحريمية منطوق وقوله سوى النية
لأهمية النية لأن النية من أفعال القلب لا من

الاقوال فلم يتناولها المستثنى منه يحتاج الى اضرابها
 ولين كان المراد التلخيص بها بناء على استحباب المشايخ
 ذلك فلا يصح استثنائها كما لا يخفى **قوله** وتعيين
 فرض او وجوب قال الناظم وتعيين الوجوب يشمل
 وكفى الطواق والميدين والوتر والندور وقضاء
 نفل افده وخرجه بالواجب النفل فانه يقع بمطلق
 النية حتى التراجع عند عامة مشايخنا وهو الصحيح
 وفي قامه خان الصحيح تعيينها فالاحتياط في
 التراجع تعيينها **قوله** فيذكر قال الناظم اي ينطق
 بلسانه بدماء نوح بقلبه المصلوة اي ينطق بالتمرية
قوله بجملة ذكر قال الناظم يتعلق بنطقه انتهى
 اقول الاولى ان يتعلق بقوله فيذكر ليتعلق به
 قوله بجملة وتعليقه بالاول يارمه الفصل بين
 المتعلق والمتعلق بالاجنبى وهو قوله وتعيين
 فرض او وجوب ثم قال واشترط الجملة لصحة
 الشروع هو ظاهر الرواية عن الامام نقله في
 التجريد وبه قال ابو يوسف ومحمد قاله الاكمل
 وروى الحسن عن الامام صحة الشروع بقوله الله
 وعليه قول الزيدى يصح الشروع بالاسم عند ابي
 حنيفة لا عند محمد لا بالاسم والصفة انتهى وقال
 ابن الشحنة الفتوى على قول الامام انتهى ووجهه
 ان مناط الحكم حصول التقطيع لكونه مشتقا من
 التثنية وهو التحيز ففيه التقطيع وهو مناط الحكم
 لا تمامه كما قال هكذا في النهاية انتهى لكن يرد عليه

انه ليس مشتقا وهو اجل من ان يكون له اشتقاق
 وهو اختيار الامام الاعظم ابي حنيفة والخليل رحمه الله
 تعالى **قوله** خالص عن مراده الذكر الخالص لا يشمل
 لخر الاستغفار كقوله اللهم اغفر لي **قوله** وبسجلة
 بالجر عطفت على مراده يعنى وخالص عن بسجلة قال
 الناظم وبسجلة الصحيح انها لا يصح الافتتاح بها
 كما في النهاية **قوله** عرباء بالمد نفعت بجملة لا بسجلة
 اي فيذكر بجملة ذكر عربية قال الناظم والعربا المراد بها
 لغة العرب فلا يصح شروعه بالمفادسية ولا قراته
 بها في الاصح من قول الامام الاعظم ان قدر على
 العربية انتهى لكن الاولى ان يقول المراد بها الثانية
 من لغة العرب فان الجملة العربية ليست هي نفس لغة
 العرب **قوله** وعن ترك هار وقال الناظم المراد
 بالهادى المالك الناسى بالمد الذى في اللام الثانية
 من الجلالة اختلف في انعقاد عيونه وهل ذبيته
 وصحة تحريمه فلا يترك احتياطاً **قوله** وعن
 مد عزات بعد عز الله الله او اكبر او الرحمن والجار
 لا يكون مشارعا وتبطل الصلوة بحصوله في اثنتان
قوله وباء اكبر قال الناظم وباء انباء يكون جمع كبر
 وهو الطيل فيخرج عن معنى التكيين او هو اسم للحيض
 او اسم للشيطان فتبث الشراكة فتعذر التحريم
قوله وعن فاصل عطفت على قوله عن مراده وقوله
 فعل بدل من فاصل وقوله كندام بدل ببدل
 وقوله مباين نفعت للفاصل المشاغل لتسميه فيكون
 نفعا لكل من قسميه يعنى وخالص عن فاصل مباين

للصلاة سواء كان فعلا او كلاما بين التحريمية والنية
 قال الناظم والفعل انما يصح بين النية والتحريمية كما اذا
 نوى ثم عبث بشيائه او بدنه كثيرا او كلها بين اسائه
 وهو قد مر الحصة كالخارج والشرب والكلام وان لم
 يهتم منه التخنخ بفلا عذر فاصل اجنبى يمنع صحة
 التحريمية واما المشى الى المسجد بعد النية والوضوء فليسا
 مانعين **قوله** وعن سبق تكبير قال الناظم وسبق
 التكبير يشمل سبق الامام به فاذا اكبر المقتدى فخرج
 منه قبل فراغ امامه منه لم يصح شروعه وشمل تقدم
 التكبير على النية فلا يصح الشروع اذ لا تعتبر النية المتأخرة
 عن التحريمية في ظاهرها رواية **قوله** ومثلان يميز بين
 انت تعذر اذا رايت في المظلم معنى بعيد المأخذ
 اللفظ **قوله** قد ورك هذى اى هذه المذكورة
قوله متيقنا لقبلة يعنى من اجله شروط التحريمية
 استقبال القبلة اما على القول بركبتها فظاهر واما على
 القول بشرطيتها فلا اتصالها بالاركان كما تقدم قال
 الناظم واستقبال القبلة شرط لانفقاد التحريمية مع المقدرة
 على الاستقبال فيسقط بالعذر كما في بعض الشروط **قوله**
 والحققا من بعد ذلك اخبرها قال الناظم فمرد للحققا للشرط
 اى من بعد بيانها الحق ببيانها لغير التحريمية الذى تقدم بيانه
قوله قيامك في المفروض متدارية المراد بالمفروض
 ما يفترض فيشمل الواجب وستة الفرض وكذا المقود فيما يجوز
 فيه المقود يفترض ان يكون اية **قوله** ويترافق تثنيتين
 من تخير قال الناظم ضمير من المفروض فان فرض القراءة
 فيه في ركعتين غير متعينتين فالتمخير لا يطاق المزوق
 فيما

فيما يصح فيه وان كان تعيين الاوليين واجبا للقراءة
 فان المقام لبيان ما به تقع الصلاة **قوله** وفي ركعات النفل
 والوتر فرضها في ركعات النفل خبر مقدم وفرضها
 مبتدأ مؤخر اى فرض القراءة كاي في جميع ركعات النفل
 لان كل ركعتين من صلاة على حدة والوتر لانه يشابه
 السن من حيث انه لا يؤذن له ولا يقام واعلم ان حكم
 المدة وحكم النفل حتى لو نذر اربع ركعات بتسليمه واحدة
 لزمه القراءة في اربعها لانه نفل في نفسه ووجهه عارض
قوله ومن كان مؤثما فعن تلك يحظر قال الناظم والمؤثم
 محجور عليه عن القراءة فتركه وقراءة الامام له قراءة **قوله**
 وشرط سجود فالقرار للجبهة وقرب قعوده فصل
 محرم معناه واضح وكذلك لم يتعرض الناظم لشرح **قوله**
 وبعد قيام فالركوع قال الناظم هذا الشارة الى ترتيب ما
 شرع في الركعة غير مكرر فرض فاذا ركع قبل القيام
 الذى تقدم بيانه لم يصح وكذا السجود قبل الركوع ثم
 ركع لم يعتد به **قوله** فسجدة قال الناظم المراد بالسجدة
 المعبرة على التحنيف بوضع الجبهة واليدين والركبتين
 وباطن اصابع الرجلين كما بينت بشرح المقدمة انتهى
 المراد بالمقدمة نورا لا بفضاء وقد اختاره هناك موافقا
 لما في الليث مخالفا للذهب وقد قدمناه في الطهارة
 من النجاسة **قوله** وثانية قد صرح عنها توجز ثابته
 مبتدأ وتوخر خبره وعنها يتعلق بتوخر وجلة قد صرح
 اعترض يعنى بالسجدة الثانية توجز عن السجدة
 الاولى من اى ركعة كانت ولو الى اخر الصلاة قال الناظم
 هذا بين الصحة الصلاة مع تاخير السجدة الثانية عن غيرها

لأن مراعات ترتيبها واجبة وفيه إشارة إلى الاعتراض
 الفصل بين السجدين وقدم إلى أقرب المقود في الأصح كما اشرنا
 إليه بجز البيت السابق انتهى مراده بجز البيت قوله وقرنه
 بقود حد فصل محرر **قوله** عركت قال الناظم أي كلف نفسه
 متعلق بقول فسجدة فانه إذا سجد عليه أو على طرف ثوبه
 أو كور عمامته يصح إذا ظهر محل صنعه ويكره إذا كان بغير
 عذر وفيه إشارة إلى وجدان حجم ما سجد عليه إذا هو شرط
 له كما اشرنا إليه بصدر ذلك البيت أي حيث ذكر المقدار
قوله إذا انظر الأرض قال الناظم وطهارة محل السجود
 لأن السجود عليه **قوله** سجدتك في حال الخ اعلم أن
 هذا البيت اشتمل على سنتين الأولى السجود على مرتفع غير
 ظهر أنت فأن كان مقدار لبنتين مضمومتين جاز
 وإن كان ارتفاع لا يجوز أراد لبنة بخارج وهي ربع ذراع
 كذا في منية المصلي قال ابن أمير الحاج وأما علم بن المريد
 لهذا المراد ثم بمقدار هذا الذراع ثم يوجه هذا التحديد
 انتهى لكن سياقه في الفصل نقلًا عن محلي أن مقداره أربعة
 وعشرون أصبعًا الثانية السجود على ظهر انسان و
 شرطه أن يكون مصليًا وأن تكون تلك الصلوة صلاة
 الساجد وأن يكون السجود على ظهر ساجد وأن يكون
 سجوده على الأرض وأن لا يجد الساجد فرجة كذا في
 ابن أمير الحاج ولم يشترط أن يكون مشركًا في التهمة
 وكأنه ليس بشرط فليراجع قال الناظم وقول سجودك في
 حال أي محل مرتفع بيان وإشارة إلى أن مطلق محل
 الارتفاع للضرورة لا يضر على قدر الله زم للجواز وهو مقدور
 بنصف ذراع فأن زاد عليه لا يضر لعذر الازدحام وانت
 تعلم

40
 تعلم بأن تركيب النظم ما يحبه الطبع وشرح في غاية الإجمال
قوله أدركت إلى آخره سياقه الكلام عليه **قوله** وتبين
 مزوض قدمنا الكلام عليه **قوله** وفي صنعه عنها
 الخروج محرر قال الناظم والخروج بضع المصلي فرض عند
 الإمام الأعظم وهو المحرر عند المحققين من أيننا
 وقد بسطنا الكلام عليه في رسالة سميتها المسائل
 البهية الزاكية على الثاني عشرية انتهى وقد تقدم
 أنه ليس بفرض **قوله** أي الاستيقاظ تفسير بذلك زم
 فانه يلزم من الاختيار الاستيقاظ **قوله** ذاهلا
 الظاهر أن الناصب كذا أهل فليراجع **قوله** أو وقع
 الأخير بالنصب صفة لمفول مطلق محذوف أي أو وقع
 المقود الأخير **قوله** على الأصح أما القراءة فقد قال الفقيه
 أبو الليث يقتدي بها مع النوم لأن الشئ جعل للنائم
 كالاستيقاظ في حق الصلوة تعظيما لأمر المصلي والقراءة
 ركن زائد يسقط في بعض الأحوال بخلاف أن يقتدي بها
 مع النوم واختار فخر الإسلام وصاحب الهداية وغيرهما
 أنها لا تجوز ونص في المبغى ومحيط رضى الدين على أنه
 الأصح لأن الاختيار شرط إرادة العبادة ولم يوجب
 حالة النوم كذا في ابن أمير الحاج وأما المقدمة فقام
 ابن أمير الحاج ثم في التحقيق ذلك مام العلامة الشيخ علاء
 الدين عبد العزيز البخاري رحمه الله تعالى وأما
 المقدمة الأخيرة فلا نصرفها عن محذوف قيل أنها تقدم
 من الفروض لأنها ليست بركن ومبناها على الاستراحة
 فليأخذها النوم فيجوز أن تحسب من الفروض بخلاف سائر
 الأفعال فإن مبناها على المشقة فلا تنادي في حال

النوم وذكر في المنيّة اذا نام في التمتع كلها فعليه ان يقعد
 قدر الشهد فان لم يقعد فسدت صلوة انتهى وهذه
 كما ترك عبارة الكتاب فلا ادري اهو المراد بالمنيّة ام غيره
 كما وافقه صدر الاسم المكتفي به وعلى التقدير الاول
 ثبت لهذا الكتاب نوع من التقوية بجلالة المقدس حيث
 نقل منه هذا الامام الجليل ولم يتعقبه بالرد انتهت
 عبارة ابن امير الحاج **قوله** لا تقعد بتركها اشار
 به الى الرد على القهستاني حيث قال تقعد ولا تبطل
 انتهى قال الهوى في شرح الكفر والفرق بينهما ان الفاسد
 ما فات عنه وصف مرغوب والباطل ما فات عنه شرط
 او ركن وقد يطلق الفاسد بمعنى الباطل مجازا انتهى
 ووجه الرد ان امتنا لم يفرقوا في المبادات بينهما وانما
 فرقوا في المسامات **قوله** وتعاد وجوبا في التمدد يعني
 ولا يجزى نقصها بالسجود ويستثنى منه اربع مسائل
 ذكرها في التمهيد الاولى اذا ترك التمتع الاول وهذا
 الثانية اذا شاك في بعض اعمال صلوته فتفكر عمدا
 حتى شغله ذلك عن ركن الثالثة اذا اضاع ركن سجدتي
 الركعة الاولى الى اخر الصلوة عمدا الرابعة اذا صلى على
 النبي صلى الله عليه وسلم في التمتع الاول عمدا وبه
 سجود عذر وان لم يستشها الشارح لانه منعهما في باب
 سجود السهو بتعالله وامداد الفتاح **قوله** ان لم يسجد
 له قيد في تعاد بالنظر للسهو فقط والضمير للسهو **قوله**
 وكذا كل صلوة الى الظاهر انه يشمل نحو مدافعة الاضشين
 ما لم يوجب سجودا اصلا وان النقص اذا دخل في صلوة الامام
 ولم يجز وجبت الاعادة على المقتدي ايضا وان يستثنى
 منه

منه الجمعة والسيد اذا ادبت مع كراهة التحريم الى
 اذا اعادها الامام والقوم جميعا فليراجع **قوله** والخيار
 الى اخره ومن المشايخ من قال الفرض هو الثاني وهذا
 يقتضي عدم سقوطه بالاول وهو لا ذم ترك الركن لا
 الواجب الا ان يقال المراد ان ذلك امتنان من الله
 تعالى اذ حجب الكامل وان تاخر عن الفرض لما علم سبحانه
 وتعالى انه سيوقعه كذا في فتح القدير بحر **قوله** ككل
 تكبيرة عيد وهي ست تكبيرات ثلاث في الركعة الاولى
 وثلاث في الثانية كما ياتي في محله **قوله** وتعديل
 ركن عطف على تكبيرة اي وكل تعديل ركن ومثله
 تعديل القومة وتعديل الجلسة على ما سياتي
 قريبا **قوله** واثبات كل عطف على كل اي وكايتين
 كل لا على تكبيرة والاصار التقدير وكل اثبات هو
 غير صحيح والمعنى ان الاثبات بكل واجب ايضا وفيه
 ان هذا المعنى لا يغير معنى كون الواجب واجبا اذ
 معنى كونه واجبا ان فعله ولا يثبت واجبا لان الوجوب
 واخره صفات لا فعال المكلفين لا لذات الشيء اللهم
 الا ان يكون مراده شيئا اخر تعالى **قوله** وترك تكرير
 كل اي من الواجب ترك تكرير كل واجب لكن في الفاتحة
 تفصيل ياتي في قوله وكذا تكريرها قبل سورة الاولين
 كما اشار اليه **قوله** وهل يكره اي ضم السورة **قوله**
 المختار لا اي لا يكره والكراهة اذا اطلقت تنصرف
 الى التحريم وقد نصبت التحريمية هنا فاحتمل ارادة
 التنزيهية وغيرها والمراد التنزيهية فان صاحب
 البحر نص عند قول الكثر وفيما بعد الاوليتين انتهى
 بالفاتحة على ان الاولى الاكتفاء بالفاتحة فيكون

فمنها خلاف الاول وموجبه كراهة الترتيبية ولا
ينا فيه قول البحر هنا ان القسم شروع لان المشروعية
لا تنافي المكروه تنزيها وانما تنافي في المحرم والمكروه
لحرمة **قوله** لان كل شفع منه صلوة ولا ينال فيه عدم
انما ارض القعدة الاولى فيه الذي هو الصحيح لان لكل
صلوة واحدة بالنسبة الى القعدة كما في البحر عند قوله
الكثر فرضها التحريمية **قوله** احتياطا الى لما ظهرت
اثار السنة فيه من انه لا يؤذن له ولا يقام اعطيه صلوة
السنة في حق القراءة احتياطا **قوله** على المذهب اعلم
ان في محل القراءة المفروضة من ركعات الفرض الثلاثي
والرباعي ثلاثة اقوال الاول انها فرض في الاولين
عينها وصحة في البديع الثاني انها فرض في ركعتين
من غير عين لكن تعيينها في الاوليين واجب وهو
المشهور في المذهب الثالث ان تعيينها في الاوليين
ليس بفرض ولا واجب وانما هو افضل وعليه مسمى في
غاية البين وهو ضعيف والقولان اياه ولا تنافيا
على انه لو قرأ في الخبرين فقط فافضا لصححة وان يجب
عليه سجود السهو ان كان ساهيا وقاية الخلف
انما هي في سبب سجود السهو فعلى الاول سبب تغيير
الزم من محلته وتكون قراته في الاضربين قضاء عن
قراءة في الاوليين وعلى الثاني سببه ترك الواجب في
قراءته في الاضربين اذ لا قضاء كذا في قول اهل البحر
اذ اعرفت هذا فنقول الشارع على المذهب فيه نظر
فان صاحب البحر سمى المشهور في المذهب ولا يلزم من
من كونه مشهورا في المذهب ان يكون هو المذهب
كيف

كيف وقد مر في الفهستاني بان قول بعض المشايخ حيث
قال والصحيح من مذهب اصحابنا انها فرض في الاوليين
حتى لو تركها فيهما وقرأ في الاضربين استدلالا بعدم صحة
اقتداء المسافر بالمقيم بسد خروج الوقت وان لم يكن قراء
الامام في الشفع الاول ولو كانت في الاضربين اداء الجاز
لانه يكون اقتداء المفترض بالمفترض في حق القراءة فلما لم
يجز يعلم انها قضاء وان الاضربين خلفا عن القراءة و
يوجب القراءة على مسبق ادرك امامه في الاضربين
ولم يكن قراء في الاوليين كذا في البديع **قوله** على كل
السورة حتى لو قرأ حرفا من السورة قبل الفاتحة ساهيا
ثم تذكر بقراءة الفاتحة ثم السورة ويلزمه سجود السهو كما
في المنع **قوله** وكذا ترك تكريرها قبل سورة الاوليين
فلو قرأ الفاتحة مرتين وجب سجود السهو لتأخير السورة
ومثله ما لو قرأ الفاتحة او اكثرها قبل السورة و
استمر بقوله قبل سورة الاوليين عما لو قرأها قبل
السورة مرة وبمدها مرة حيث لا يجب السهو وصحة
الزاهد كعدم لزوم تأخير السورة اذ ليس الركوع واجبا
باثر السورة فانه لو جمع بين سورتين بعد الفاتحة لم يمنع
واحد ترتيبا ايضا عما اذا كررها قبل سورة الاضربين
ان قرأ السورة فيهما حيث لا يجب سجود اصلا وكذا
اذا قرأ السورة قبل الفاتحة فيهما فان قلت مراعات
الترتيب في سور القرآن واجبة وقد عكس الترتيب
هنا قلنا ذلك من واجبات القراءة لا من واجبات
الصلوة وسجود السهو لا يجب الا بترك واجبات
الكل في البحر من سجود السهو **قوله** ورعاية الترتيب بين

القراءة والركوع يرد عليه ما سياتي من انه اذا ذكر السورة
 ركعا فقمها قائما اعاد الركوع ولو لا ان الترتيب بينها
 فرض لما اعاده واجابه ان يحمل كلامه على ما اذا اقر القراءة
 من الشفع الاول الى ما بعد في الفرض الاول او الرابع
 فانه حينئذ لا يفترض الترتيب بين القراءة والركوع
 لكن يرد عليه انه على هذا التقدير لا خصوصية للركوع
 فان السجود مثله **قوله** كالسجدة الكاف استقصا
 اذ لم يتكرر في الركعة سواها ومثله الكاف في قوله
 كعقد **قوله** او في كل صلاة كمعدد ركعاتها قال في
 التبيين فان ما يقضيه المسبوق بعد فرائض الامام
 اول صلوة عندها ولو كانت الترتيب فرضا لكانت
 اخر انتهى قال في البحر وهو مردود فان ما يقضيه اول
 صلوة مكا لا حقيقة وايضا ليس صول اول صلوة
 مطلقا بل اولها في حق القراءة واضرها في حق صلوة
 اصلا فلذا اقتصر المصنف في الكافي على المتكرد
 في كل ركعة انتهى قال في المنهاج هذا وهم اذ الترتيب
 بين الركعات ليس الا واجبا قال في الفتح الا انه
 سقط في حق المسبوق لصعوبة الاتقيا انتهى وراى
 في هامش المنهاج بخط بعض الافاضل ما نصه بل هو وهم
 لانه ما استشهد به من كلام الفتح صريح في الرد عليه
 انتهى اذ اعرفت هذا فاعلم ان المصلي اما منفردا واما
 او ماموم فلا يتصور وجود الترتيب بين الركعات
 في حق الاولين لان كل ركعة ياتيان بها اولاهما الاول
 وثانها فالثالثة وهلم جرا واما الماموم فاما لاحق
 او مسبوق او مركب فاللاحق لا يتصور في حقه

وهو

٩٨
 وهو الترتيب ايضا لما تقدم واما المسبوق فيها
 يقضيه مشتق على افعال وافعال فمن حيث اشتماله
 على الاقوال هو اول صلوة ومن حيث اشتماله على
 الافعال هو اخرها فان نظرنا الى الجهة الثانية كان
 ترتيبا باعتبارها وان نظرنا الى الجهة الاولى كانت
 غير مرتبة ولكن الشارح امره بذلك ووجهه عليه
 حيث لم يجوز له ان ياتي بما سبق به قبل فرائض افعال
 الامام فلا معنى للايجاب الترتيب عليه واما المركب
 كان اقتدى في ثمانية الفرج فقام الى ان سلم الامام
 فهذا المصلي فاذا اراد الصلاة صلى الركعة التي
 نام فيها او لا بد لقراءة ثم التي سبق بها بقراءة واما
 عكس مع وانتم لترون الترتيب كما سياتي في باب
 الامانة ففعله وانتم دل على ان الترتيب بين الركعتين
 واجب وجيب عليه اعادة الصلوة للنقص اما في
 العهد فظاهر لكونه انما كان تقدم فصلوة مكرره
 كراهة تحريم وكل صلوة ادبت مع كراهة التحريم وجبة
 اعادتها كما تقدم واما في المهر فانه وان لم يكن انما
 لكن في صلوة نقصا فيعيدوها ولا يمكن ان يجبرها
 بالسجود لان ختام صلوة وقع بالركعة التي نام فيها
 على هذا التقدير وهو لاحق فيها واللاحق محجور عنه
 بسجود المهر لانه خلف الامام فكما سياتي فثبت
 انه لا يتصور ان يجيب على المكلف الترتيب بين
 الركعات بحيث لو تركه يدخل النقص في صلوة الذي
 هذه الصورة وعليها يحمل كلام التبيين المصنف به في
 الحجازية والنهاية والدراية والفتح كما في المنهاج

لا للعدة التي ذكرها بل لما قلنا هذا اما ظهر لي في هذا
 المحل واظنه حنا رافعا للتشكيك والتجنيط **قوله**
 لانه يبطل اي لان التشهد يعني مع القعدة بقية قوله
 اما السهو به فادفع التشهد لا القعدة **قوله** بخلاف
 تلك السجدة بان صوابه تنيك **قوله** وكذا في الرضع
 وكذا انفس الرضع من الركوع واجلوس بين السجدين كما في
 امداد الفتاح **قوله** على اختياره الكمال وتبعه تلميذه
 ابن امير الحاج وقال انه الصواب فليتبين له كذا في امداد
 الفتاح ونقله في البحر عن شرح الزاهد **قوله** لكن
 المشهور ان معنى ينبغي ان يكون التعديل في القومة
 واجلسة سنة لانها يكملون القومة واجلسة والقومة
 واجلسة ينبغي ان يكونا واجبتين لانها يكملون الركوع
 والسجود للذين هما نرضان وهذه القاعدة المشهورة
 التي اقتضت وجوب القومة واجلسة وسنة
 الطائفة بينهما لم توافق مذهب ابي حنيفة ومحمد
 لان الكل سنة عندهما كما سياتي في المتن ولا ما
 اقتضاه الكمال وتلميذه لان الكل واجب عندهما ولا
 مذهب ابي يوسف والثلاثة لان الكل فرض عندهم
 ولا يضر مخالفة القاعدة حيث اقتضاها الدليل
قوله وعند الثاني الاربعة فرض على كماله
قوله في الاصح راجع للقعود الاول في النفل وغير
 النفل اما النفل فمخالف فيه محمد رحمه الله تعالى
 وقال انه القعود على راس كل شفع فرض وهو
 القياس لان كل شفع صلوة على صفة ولذلك افترقت
 القراءة فيه في كل ركعة قلنا هي انما فرضت للخروج

من الصلوة فاذا اقام الى الثالثة تبين ان ما قبلها يمكن
 او ان الخروج من الصلوة فلم يتبق القعدة فريضة
 بخلاف القراءة فانها ركبن مقصود بنفسه فاذا تركه
 تفقد صلوته كذا في البحر من باب الوتر والمقافل واما
 غير النفل فخالف فيه الطحاوي والكرخي وقال انه
 سنة **قوله** وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد
 يجب ان يرجع ضمير فيه الى القعدة الاول في الفرض
 والسنة المؤكدة لان الزيادة في القعدة الاول في
 النفل مطلوبة وكلامه يومهم خلاف المراد **قوله** وارد
 بالاول غير الاخير ليتم ما اذا اضل الف ركعة من
 النفل بتسليمة واحدة فان ما عدا القعود الاخير واجب
 ومنه قوله ان كل قعود اخير في اي صلوة كانت فرض
 ويستثنى منه القعود الذي بعد سجود السهو فانه
 واجب لا فرض لما سياتي من انه يرفع التشهد لا القعدة
 ومعلوم ان التشهد يستلزم القعدة فهي واجبة
قوله لكن يرد عليه ان ويرد عليه ايضا ما اذا اقتدى
 به في ثابته المغرب مثلا فان الثاني مما عدا الاخير
 فرض عليه بتابعه الامام وما اذا اقتدى به في الثالثة
 فان الاول مما عدا الاخير فرض عليه بتابعه الامام وبجواب
 وجواب عنهما بما اجاب الشارع **قوله** وكذا في كل قعدة
 اشار به الى التورون على المتن تبينه بالنسبة اذ لو افرد
 لكل اسم جلت شاملا لكل تشهد كما اشار اليه في البحر **قوله**
 في الاصح انه لقول من قال ان التشهد فيما عدا القعدة
 الاخيرة سنة كما في البحر **قوله** في تشهد المغرب اي
 اقتدى به في التشهد الاول من تشهد المغرب واذا

اقدي به في الشهد الاول فتدركه في الشهدين وقوله
 وعليه اي وعلى الامام فهو سجدة اي المأموم معه اي
 مع الامام لوجوب المتابعة عليه ويتقدم اي المأموم مع
 الامام لان سجود السهو يرفع الشهد ثم تذكر اي الامام سجود
 تلاوة فسجد اي المأموم معه اي مع الامام لوجوب المتابعة
 عليه وسجد تشهد اي المأموم معه اي مع الامام لان
 سجود التلاوة يرفع المقدمة ثم يسجد اي المأموم مع
 الامام للسهو لان سجود السهو لا يعتد به الا اذا وقع
 خاتما لا فصال الصدرة وتشهد اي المأموم معه اي مع
 الامام لان سجود السهو يرفع الشهد ثم يقضي اي المأموم
 الركعتين بتشهدين لما قد مضى من ان المسبوق يقضي
 اخر صلوته من حيث الافعال في هذه الحبشية
 ما صلوا مع الامام اخر صلوته فاذا اتى بركنة ما
 عليه كانت ثمانية صلوته فيقع ثم ياتي بركنة
 ويقعد **قوله** ووقع له اي المأموم كذلك اي مثل
 ما وقع للامام بان سجد فيما يقضي فسجد له وتشهد
 ثم تذكر سجود تلاوة فسجده وتشهد ثم سجده
 للسهو وتشهد لما ذكرنا **قوله** زيد اربع وذلك بانه
 تذكر الامام الصلابة بعد المقدمة الخامسة فسجدها
 المأموم معه وتشهد لا ارتفاع القعدة ثم يسجد معه
 للسهو وتشهد لما قد مضى ووقع مثل ذلك للمأموم فقصر
 اربعة عشر قعدة لكن هذا انما يكون اذا تراخى تذكر
 الصلابة عن التلاوة كما في المفروض ومثله تراخى
 تذكر التلاوة عن الصلابة واما اذا تذكرها معا
 فاما ان يتذكر قبل القعدة الاخرة او بعدها قبل تشهد

سجود السهو او بعده فان تذكرها قبل القعدة الاخرة
 فليس هناك المالاث قد مات وان تذكرها بعدها
 قبل تشهد سجود سهو فذلك وان بعد اربع ومثله
 في المأموم فيكون ثمانية ثم اعلم انه اذا تذكرها معا
 يجب الترتيب فان كانت التلاوة من ركعة والصلابة
 من تلك الركعة او ما بعدها وجب تقديم التلاوة وان
 كانت من ركعة قبلها قدم الصلابة كما في البحر من باب
 سجود السهو **قوله** لما مر اي من انه يسجد للسهو بعد
 التلاوة **قوله** تعدد التلاوة والصلابة يصح
 مرتين فقط المرة المقدمة وهذه **قوله** زيد ست
 ايضا صورته تذكر بعد المقدمة السابعة صلابة
 اخرى فسجدها وتشهد ثم قبل ان يسجد للسهو
 تذكر تلاوة اخرى ايضا فسجدها وتشهد للسهو وتشهد
 فعدة ثلاث ومثله المأموم فيست واما اذا لم يتذكر
 التلاوة الا بعد تشهد سجود السهو فانها تصيد
 ثانيا **قوله** ولو فرضنا ادراكه المصورته
 ادرك الامام وهو في السجدة الاولى من الركعة الثانية
 وقعد من غير سجود معه **قوله** فتقضي القواعد مراده
 بالقواعد الواحدة بناء على ان الحبشية تبطل الجمعية وتلك
 القاعدة هي من فاتت شي من الصلوة بعد اقتدائه اعاده
 مثله اللاحق وهذا ان فاتت السجدة الاولى من الركعة الاولى
 وان عدا فهو في حكمه **قوله** فيزاد اربع اخر وهذا
 ايضا من ومن فيما اذا تذكر احدها بعد تشهد سجود
 السهو فسجدها وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد
 ثم تذكر الاخرى فسجدها وتشهد ثم يسجد للسهو

وتشهد وأما إذا ذكرها معا فليكن التفصيل المتقدم في
التلاوة والصليبة فصار مجموع المقدمات على ما ذكره
اربعا وعشرين وعلى ما ذكرناه من التمام في نقد التلاوة
والصليبة ستا وعشرين هذا وأقول انه يتصور في
صلوة واحدة من المكتوبات ثلاث وسبعون قعدة
مثاله رجل قرأ في الاولى من ركعتي الظهر اقرآن
كله وتبى السجدة الثانية من الركعة الاولى والسجدة
الثانية من الركعة الثانية وتبى ايضا ضمن السورة
في الركعة الثانية فاقتمت به رجل في السجدة الاولى
من الركعة الثانية ولم يسجد معه فلما اتم صلوة سجد
السهو وقسم السورة وتشهد فهذه ثلاث قعدات ثم
تذكر احدى الصلوتين يسجد بها وتشهد ثم يسجد
للسهو وتشهد ثم تذكر الثانية كذلك فهذه سبع
قعدات ثم تذكر سجدة التلاوة واحدة بيد واحدة
كل واحدة عقب الاثنيان بما قبلها وعقب سجود السهو
وتشهد فصار لكل سجدة منها قعدتان بثمانية وعشرين
مع السبع الاولى فهي ثمان وثلاثون ثم اضر السلام عن
وقته وسجد له وتشهد فمضى ست وثلاثون ثم قام
المسبوق الى قضا الركعتين اللتين عليه فتبى كل
ركعة سجدة وقراءة القرآن كله في الاولى ثانيا
شي من القرآن الى الضاحية في الثانية كما وقع للامام
فلما اتم الركعتين يسجد للسهو ضمن السورة وتشهد فها ان
قعدتان ثم تذكر الصليبتين اللتين بينهما والصليبة
التي لم يتابع فيها الامام وسجدة التلاوة على التتابع
مثل ما تقدم في الامام فهذه سبع عشرة سجدة باربعة
وثلاثين

وثلاثين قعدة مع القعدتين فمضى ست وثلاثون ثم اضر
السلام عن وقته وسجد له وتشهد فمضى سبع وثلاثون
مع الستة وثلاثين قعدة مع الامام فمضى ثلث وسبعون
وقيدنا بقولنا من المكتوبات لانه يتصور في النوافل
الكثير ذلك بان تكون الصلوة اكثر من اربع ركعات
كما يظهر بالتأمل مع تذكر القواعد والحمد لله المصلوب
باب وكذا انكبة قنوت وقيل سنة كما سبق **باب**
للإمام ضرب المنزلة لانه غير فيما يجهر فيه والجمهور افضل
ولكن لا يجازي مثل الامام لانه لا يسمع غيره كذا في البيت
باب لكل اى للامام والمنزلة **باب** فيما يجهر فيه
وهو صلوة الصبح والاوليان من المغرب والمشا وصلوة
الميد بين والجمعة والاقادع والوتر في رمضان **باب**
ويسر اى فيما يسر فيه وهو صلوة الظهر والعصر والمساء
من المغرب والماضيان من المشا وصلوة الكسوف
والاستسقاء **باب** فلو اتم القرآن الى نصف ونشر
فانه اذا ملك متفكرا ثم رجع فقد اضر الفرض وهو
الركوع عن محله وفي الثانية اضر الواجب وهي السورة
عن محله حيث لازم من فصله الفصل بين الثالثة
والسورة باجبتى وهو الركوع المرفوض وانما
ارتفض الركوع لان الترتيب بين القراءة وبينه
فرض ولا ينافيه ما سبق من انه واجب لانه
محمول على صورة مخصوصة كما قدمناه **باب** اعاد
الركوع مختص بالمسئلة الثانية وقوله وسجدة
السهو راجع للمثلين وفي الترتيب خراجه ولو
قال فقمها قائما واعاد الركوع يسجد للسهو وسلم من

هذا **قوله** وترك تكرير ركوع الى قوله بالي فرضاين
مكرر مع قوله اتيان كل واجب او فرض في محله لما
علمت من ان عدم اتيانه في محله من غير فصل بفعل اجبي
لمسئلة التفكير مع الفصل لمسئلة تاخير السورة عن
الركوع وتكرير الركوع فيه الفصل بالركوع الثاني بين
الاول والسمجود وثالث السجود فيه الفصل بين
السجود والقيام او التعدة والزيادة المتخللة
بين فرضاين فيها الفصل بين التزم الاول والثاني
فيما تقدم اهم ههنا فيما هناك تكرار مع ولا كنت
هنا في عطف الخاص على العام على ان تكرير الركوع
وثالث السجود مع قوله كل زيادة الى اخره الا انه اسهل
من ذلك لانه عطف العام على الخاص فالخاص وقع
موقعه بالنسبة الى هذا العام لكن علمت انه مكرر
بالنسبة الى العام المتقدم **قوله** وانصات المتدبر
فلو لم ينصت وقرا يجب عليه اعادة الصلوة ولا ينافي
في حقه سجود السهو ان قرأ سهوا لانه لا سهو على المتدبر
قوله ومتابعة الامام يعني من الواجبات ان يتابع
المتدبر الامام وهذا شامل لما بعته في الفرائض و
الواجبات والسنن ولكن لا يتوهم اعادة السنن لانه
السنن لا يجب الا باتباعها قطعاً والفرائض غير مرادة
بقربة قوله وانما تفسد بمخالفة في المفروض فصار المراد
المتابعة يجب في الواجب ثم ما يسمى واجبا في الجملة اما ان
يكون واجبا في مذهبنا او لا والمثاني تارة يكون غير
منسوخ وتارة يكون مقطوعا نسخته وتارة يكون
بعدم سننه فان كان واجبا في مذهبنا وجب

المتابعة

المتابعة فيه قطعاً وان كان غير واجب لكنه غير منسوخ
وجبت المتابعة ايضا كالزيادة على الثلاث في تكبيرات
المبدين وان كان مقطوعا بنسخه او بعدم سننه لا
يجب المتابعة كقنوت الفجر فانه اما مقطوع بنسخه على
تقدير انه كان سنة او بعدم سننه على تقدير انه
كان دعاء على قوم شهرا كما في الفتح من النوافل فقوله
الثاني كقنوت مثال للمقطوع بنسخه او بعدم سننه
على سبيل المبدل **قوله** فبلغت اصولها ينفا واربعين
قوله لا يوجب اي لا يقتضي فالسجود لترك السنة
غير مشروع **قوله** لو طمدا فلو غير طمدا لا اساءة
قوله غير مستخف فلو كان مستخفا ياتم ويجب ان
يراد بالاستخفاف التهاون بها وانها شئ لا يجب به
في نظر الشارع اذ لو اريد به الاستخفاف بالشاذ كان
المستخف كافرا لا اعثا **قوله** ثلاثة وعشرون انت
لفظ العدد لمخذف المعدود **قوله** انتم لان الاعتبار
يرد بالاستخفاف كافة البحر والمراد بالاستخفاف ما
قد ساء اي وان لم يمتدده اساء كما تقدم **قوله** ولحق
الى اخره لم يقصد بهذا التقليل اثبات الحكم بل ابراهمه
في عدم ارسالها للذك هو مذهب مالك بعد ان
اثبت الحكم بقوله على رضي الله عنه الثاني لما طمدا في
وما لك رضي الله تعالى عنها ولا شك ان الدم خصصا
عند طول الوقوف فيجمع في روس الاصابع فيضربون ونقل
ابن امير الحاج في شرح المنيعة عن المدونة لما لك ولا يصح
يمناه على سيرة في فريضة وذلك جائز في النوافل لظول
القيام **قوله** بحيث يستوي قايما اشارة الى التمدد

في الموقنة وعند أبي حنيفة ومحمد على غيرها نقله الطحاوي
 وعند أبي يوسف هما فرضان عمليان وقد قدمناه **قوله**
 والتسبيح فيه ينبغي ذكره بعد قوله وتكبير الركوع لما لا يخفى
 ونظيره ما يأتي في السجود **قوله** للرجل أي وتفرغ أصابع
 المصلي حال كون ذلك التفرغ لا حد يسمى المصلي وهو الرجل
قوله بحيث يستوي جالسا الكلام فيه كالكلوم في سابقه
قوله كما مر في أول باب شروط الصلوة **قوله** في تشهد
 الرجل التاويل فيه كالتاويل فيما تقدم من قوله للرجل **قوله**
 والجلسة ليس تكرر بالنظر للمتن وإن كان فيه تكرار بالنظر
 للشروط حيث قال بحيث يستوي جالسا **قوله** ويأتي
 معزيا للمنية أي في الفصل الآتي حيث قال ويضع يده على
 فخذه كالشاهد منية المصلي **قوله** فافهم أمر بالمفهم
 واليتقظ والحذر عن مثل الوقوع فيما وقع فيه الشرع بلول
 من دعواه اغفال جميع المتون أياه كما تكرر عليه الاستغرافية
 مع أنه مذكور في متن يتراه إلا طفال هذا ولا يعاب التنبه بال
 بثل هذا فإن كنت محل النقطة والنسب وأول الناس
 أول الناس **قوله** ونسبه أي نسبة الطحاوي وأبو بكر
 الرازي وأبو بكر بن المنذر والخطابي والبغوي وابن جرير
 الطبري لكن ورد عن بعض الصحابة وبعض التابعين ما
 يرافقه الشافعي رحمه الله تعالى **قوله** كترك سنة
 الزوائد وهو مقابل سنة الهدى التي هي سنة الركعة
 القريبة من الواجب والذان والاقامة والرواتب
 والاول كالنوازل المنيعة وإضافتها كصلة الأولى كما في
 الغرستان على الكيسانية **قوله** لتفصيل الخشوع علة
 للجمع **قوله** وقيل باليمين إلى آخره كانه لأن التغطية

ينبغي

ينبغي أن تكون باليسرى كالاتمخاط فإذا كان قاعدا
 يسر ذلك عليه ولم يفرم منه حركة اليدين فخلافا ما إذا
 كان قائما فإنه يفرم منه التغطية باليسرى حركة اليمين
 أيضا لأنها تحتها **قوله** لأن التغطية الخ علة للكون
 لا يغطي بيده لو بكفه إلا عند عدم إمكان كظم فيه
 كما في ركوعات الصلوة من البحر **قوله** للرجل فيه شلما
 تقدم **قوله** والما أي وإن لم يكن الإمام بقرب المحراب
 بأن كان في موضع آخر من المسجد أو كان خارج المسجد
 ودخل من خلف **قوله** فرع إلى آخره كان المناسب أن
 يذكره في النية كما صنفه في البحر وغيره وقد قدمناه **قوله**
 فتنبه أمر من التنبه وفي بعض النسخ تنبيه بالتداف
 اسم الكتاب المشهور وهو تحريف **فصل قوله** أي
 قال وجوبا ترك أصل التسمية ولم يتعرض له لأن المتن
 ذكره حيث قال ومع شروطه تسبيح **قوله** هو
 المختار وهو قول محمد وظاهر الرواية عن أبي حنيفة
 وروى الحسن عن أبي حنيفة صحة الشروع بالمنذر كافي
 الشرع بلولية أقول وقول أبي يوسف مثل ظاهر
 الرواية لما سبى من اختصاص الصلوة عنده بالالفاظ
 الخمسة **قوله** وأكبر قبله أي قبل فرائضه **قوله** فقال
 اسم قائما المراد بالقيام القيام المصطلح عليه وهو شامل
 للقيام الحقيقي وهو الانتصاب والحكي وهو الاحتفاء
 القليل وهو ما قبل ينيل يديه ركبته **قوله** وأكبر ركعا
 أي منحنيا بحيث نالت يديه ركبته **قوله** في الأصح أي
 الذي هو ظاهر الرواية وأما على رواية الحسن فتصح
 المستندان **قوله** كالوقوف الخ تشبيهها بغيرها

في انه لا يصح في الاصح الذي هو ظاهر الرواية **قوله** ولو
 ذكر الاسم الخ هذه الجملة ما يجب اسقاطها لانها تكرار مع
 ما تقدم ومع ذلك ضعيفة اما الاول فلان المراد بالصفة
 الخبر الذي هو لفظ الكبر كلفظ عليه في الشرع بطلانية واما
 الثاني فلما علمت من ان الصفة فيه خلاف ظاهر الرواية
قوله وتعمد اي تعمدها من لفظ الجلالة او من
 لفظ الكبر والظاهر ان مجرد قصد المنة لا يوجب كبرا
 بل اذ قصد المنة وهو الاستغناء المقتضى سبق الشك
قوله وكذا الباء بمعنى ان هذا الباء من الكبر بان يقول
 اكبر مقصد وتعمد كذا اي تعمده مع قصد معناه
 فانه حينئذ المجمع كبر بفتحين وهو الطبل واما اسم
 للشيطان **قوله** في الاصح راجع لمدا الباء فقط ولذلك
 فصل بكذا **قوله** ويشترط كونه قايما اي في الفرض
 مع القدرة على القيام **قوله** ولغت ينه تكبير الركوع
 يعني انه اذا اكبر مخنيا وكان الى القيام اقرب لكان
 ترك هذه التكبيرة تكبيرة الركوع ولم ينو تكبيرة الافتتاح
 مع لان المحل محل تكبيرة الافتتاح فنيته ايضا تكبيرة
 الركوع ينه تغيير الشروع وليس في قدرته ذلك
قوله واما يصير شارعا في النية عند التكبير اي كما
 انه يصير شارعا في الحج بالنية عند التلبية لا بالنية
 ومدها كما في التبين من الحج حاكيا خلافا لابي يوسف
 في اشراط التلبية **قوله** بل بهما اي بالنية والتكبير
 يوم ان التكبير سبب ايضا مع انه شرط للشروع
 لا سبب ومع ما فيه من الايهام فهو تكرار مع المات
قوله ينبغي ان يشترط فيها القيام يعني في الفرض

مع القدرة عليه **قوله** وعدم تقديمها يعني على الوقت
 فيما يشترط له الوقت ويحتمل ان يريد بالتقديم التقديم
 على افعال الصلوة على معنى ان لا يفصل بينها وبين
 القراءة بفاصل قدر ركن وحينئذ يكون هذا شرط
 كمال لا شرط صحة لان تأخير فعله افعال الصلوة
 عن فعل قبله يوجب نقصانا لا بطلانا **قوله**
 في قاعدة التابع تابع باضافة قاعدة الى جملة
 التابع تابع ويدخل فيها قواعد الاولى انه لا يفرد
 بالحكم ثم قال الثانية التابع يسقط بسقوط المنوع
 ثم ذكرها **قوله** في الاصح قال في البحر يرض عليه
 في المحيط والبدائع والخلصة وصرح في المجتبى انه
 الاصح وافق به المرعشي في غا في فتاوى العقيلي
 انه لا يصير شارعا بالرخص ضعيف **قوله** والتكبار
 اي بضم الكاف بمعنى الكبير كما في القاموس والنظام
 انه يجوز تنكيه عند ابي يوسف كما جاز في الكبر
 والكبير فليراجع **قوله** وضمم البرذعي خلافا
 للصحيح كما في البحر **قوله** البرذعي قال في القاموس
 البرذعي ينسب الى عملها محدثون وبلد بادريجان
 واحال داله اكثر **قوله** الدرر اعلم ان كلام
 القاموس الغرض قد بما كان يحرك على خمسة السنة
 النهلوية والدرية والفارسية والخودية والسريانية
 والفارسية قد تطلق ويراد بها ما يعي الكل وهو المراد
 مما ذكر في الحديث وقد تطلق ويراد بها قسم منها
 وهو المراد في التقسيم فالفهلوية كان يتكلم بها
 الملوك في مجالسهم والفارسية كان يتكلم بها

الموابدة ومن كان مناسباً لهم والدرية كان يتكلم
 بها من بياب الملوك فهو منسوب الى الباب والخزيرة
 لغة خورستان وبها كان يتكلم الملوك والاشراف
 في اخلا وموضع الاستزاع وعند المتري للهمام
 والسريانية منسوبة الى سريان وهي العراق كذا
 ذكره ابن كمال باشا في رسالة فقوله منسوب الى الباب
 اي والباب بالفارسية يسمى در بفتح الدال المهملة
 وسكون الراء المهملة الغير المشددة والمقصود
 ضبطها بتشديد الراء بناء على ان المنسوب الى الثاني
 يضعف ثابته وان لم يكن لينا كالمية المنسوبة الى
 لم التي هي سوال عن علة الشيء وهو قول صاحب خلاصة
 قيد التضعيف بما اذا كان ليناً حيث قال وضاعف
 الثاني من ثنائى شائنه ذولين كلا ولا في **قوله**
 او امن عبد الحمزة من الايت كما في البحر **قوله** ولم
 ار لو شئت عاطسا لا يظهر فرق بينه وبين رد السلام
قوله قيد القراءة افاد انه ليس برابع الى قوله او امن
 الخ لا يخالف مع القدرة ايضا انضاقا كما في البحر
قوله قرأ بالفارسية بمعنى مع القدرة على القراءة
 بالعربي كما في امداد الفتاح **قوله** او التوراة بالنصب
 عطفا على منقول قرأ المحذوف وهو القرآن **قوله** وان
 ذكر الا اي لا يفسد ولكن لا تجزى كما في امداد الفتاح
قوله لكن في النهر الخ لان الفارسي مع القدرة على العربية
 ليس قرأنا اصلا لا يفرقه في عرف الشعوب الى العربي
 فاذا قرأ قصته صار متكلما بجمام الناس بخلاف الشاذ
 فانه قرآن الا ان في قرأنيته مشكاً فلا يفرقه ولولكان
 قصته

قصة وهكوالا اتفاق فيه على عدمه مما في المحيط ارجح
 كذا في النهر والذكي في المحيط تاويل قولهم بالفساد في الشاذ
 بما اذا اقتصر عليه ومن تعديل صاحب النهر للفارسية
 يعلم التعديل للتورية والابجيل **قوله** كالمية اي كما
 اذ اقر القرآن حرفاً حرفاً فانه لا يفسد ولا يجزى **قوله**
 ويجوز تحابة اية الخ لان الثلاث وما فوقها كثير وما
 دورها قليل والقليل معفو عنه **قوله** ويكره كتب
 تفسير تحتها كما نه لانه قد يرقع الجهال في فهم كلام
 الله على خلاف ما هو عليه لكن على هذا لا فرق بين
 كتابة التفسير تحتها او بالعربي فلا فائدة للتقيد
 بقوله بها تأمل **قوله** فانه يجوز فيها اي في الشرع
 والذبح **قوله** في الاعم بنا على مذهب سيبويه
 والبحريين من ان اصله يا الله وضمة الهاء فيه
 هي الضمة التي بنى عليها المتأدي والميم المشددة
 في اخره عوض عن حرف النداء المحذوف ولما جمع بينه
 وبين حرف النداء ليدلهم الجمع بين الموصوف والموصوف
 ويصح الشرع بيا الله كما في منية المصلي ولم يحل
 فيه خلاف فكذا ما كان بمعناه واما على مذهب الكوفيين
 فعناه يا الله امنا بخير اي اقصدنا به في حذف حرف
 النداء والجملة اختصاراً لكثرة الاستعمال فابقيت
 ضمة الهاء على ما كانت عليه وعوضت بالميم المشددة
 عن الجملة ويجوز الجمع بين حرف النداء والميم لانها
 ليست بموضع عنه ورد بقوله تعالى واذ قالوا اللهم
 ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا
 فلا جرم ان يجمع المشايخ القول بالصحة **قوله** يا الله

يجوز فيه اثبات الالف والمهزة ومذرفهما ومذرف المهزة
فقط **قوله** في الالف خلافا لما روي عن محمد في التوارد
انه يرسلها حالة التثنية فاذا فرغ منه يضع بناء على
ان الوضع سنة القراءة كذا في شرح المنية لابن ابي
الحاج **قوله** فيه ذكر اراد به ما يشمل القرآن فامنه
يسمى ذكر قال الله انما نحن تزلنا الذكر **قوله** موقو
اراد به المشروع فيحمل القراءة ودعاء الموقوف **قوله**
يفض اي فان طال يفض لضرورة خوف اجتماع الدم
في روس الاصابع **قوله** تاركها وجل ثناوتك لانه لم ينقل
في المناهير فكان تركه اولى وهو ظاهر الرواية
كما في البحر **قوله** يقتصر عليه بكر الفساد حال
من فاعل قرا او يفتتها حال من مضومه وهو مجاز
اللهم الى اخره **قوله** فلا يفهم الا اولى كما في البحر
فلا ياتي به فاقبل الشروع ولا بده وهو الصحيح المتقدم
ونص في البدايع على ان عن ابي يوسف روايتان في
رواية يقدم التبيح على التوجيه وصححه الزاهد
وفي رواية ان شاقمه وان شاقمه **قوله** الا
في المناقلة وعليها يحمل ما رواه البيهقي عن جابر ومرفوعا
انه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بينهما **قوله**
قوله في الالف وقد تفسد لانه كذب قال في البحر
وينبغي ان لا يكون فيه خلافا لما ثبت في صحيح مسلم
من الروايتين بكل منهما وتقليل الفساد بانه
كذاب مردود بانه انما يكون كذبا اذا كان مجزعا
عن نفسه لا تاليا واذا كان مجزعا فالفساد وعن الكل
قوله

قوله لما في التبر الى اخره حاصله ان قضية المتن
جواز التثنية في المناقضة وان بدا الامام بالقراءة وهو
القول المحكم عن عبارة الصنوي بقبول ولما كانت
ضعيفا حول الشارح تركيب المتن الى القول الصحيح
وروجه ضعفه انه اذا استمع على المامم قراءة القرآن
التي هي فرض في الصلاة عند قراءة الامام القراءة
سرا او جهرا قلن يسمع عليه التثنية وهو مثل اولى
بجامع ان في كل غليظا وتخليطا قال في امداد الفتاح
مدلوله الجماعة جاءت على مثال جماعة وقفا يات
يدي ملك فان احدثهم يتكلم معه ولا يتكلمون
جميعا لمقتضى المقام والاجلاد مذكرا عن التخليط
والخطا فكذا لانه لما قاموا بين يدي الملك الحيار
فان امامهم يقرادونهم انتهى **قوله** على المذهب
وهو اختيار ابي عمرو وعاصم وابن كثير وهو المختار
عندنا وهو قول الاكثر من اصحابنا لانه المنقول
من استعاذته صلى الله عليه وسلم واختار صاحب
في الهداية لفظ استعبد ليقا في القرآن حيث
قال فاستعبد ورده في النسخ بان لفظ استعبد
طلب العبودية وقوله اعوذ مثال مطابق لمقتضاه
اما قوله من لفظه فصدر كذا في البحر **قوله** فهو
كالمتنازع منا قال كالمتنازع لان سراحا من كل
من التثنية والتثنية فكانا متعلقين به فاشبه
المتنازع الذي يتعلق عاملاين فاكثر من الفصل
وشبهه باسم وانما لم يكن تنازعا لانه حال قال
في جمع النحويين ويقع في كل معمول الا المفعول له

والتميز وكذا الحال خلافا لما بين معط **قوله** وينبغي
ان يستأنفها فيه نظر فانه مما دق على قراءة الفاتحة
واكثرها قبل السورة فهو موجب للنقص قال في البحر
من سمع السهو وقراءة اكثر الفاتحة ثم اعادها
كثرا فحاربتين كما في الظهيرية انتهى يعني وقراءتها
مرتين موجب للسهر فكذا هذا اللهم الا ان يرق
بان ما هنا ضرورة وقرع التقوى قبل المأخذه
وفيه بعد لما يلزم عليه ترك الواجب لا جليل الله
تأمل **قوله** ولا يتقوى التلمذة قال في البحر وظاهره
ان الاستعاذة لم تشروع الا عند قراءة القرآن
في الصلوة وفيه نظر ظاهر انتهى وجه النظر ان الامر
بالاستعاذة معول برفع الوسوسة فيجوز ان يثاب
به في جميع ما يجتنب فيه الوسوسة ولذلك اولى
التأخر كلام الذخيرة بعدم الاستئذان **قوله**
كما في ذبيحة ووضوء تمثيل للمنى لا للمنى فان
المطلوب فيهما مطلق الذكر كما في البحر **قوله** ولو
جهرية رد اعلى منية المصل حيث قال الامام
اذ اجهر كما ياتي بها واذا خافت ياتي بها قال في
البحر وهو غلط فاحش مخالف لكل الروايات
انتهى اقول الذي يظن بصاحب منية المصل
انه اطاع على رواية في المذهب وان كانت ضميم
فلا ينبغي الاقدام على تغليطه **قوله** ولو سرية
رد على محمد رحمه الله تعالى حيث قال تسن ان
خافت لا ان جهر **قوله** ولا تكلم اتفاقا اي
وانما

107
وانما الخلاف في الاستئذان كما في البحر **قوله** وهي
اية واحدة من القرآن رد على بعض شايخنا حيث
قالوا انها ليست قرانا للاختلاف الطاء والاضاد
بينها فاوردت شبهة كما في البحر **قوله** فتجوز على الجنب
في الاصح رد على الشافعي رحمه الله تعالى حيث قال
هي اية من كل سورة كما في البحر **قوله** فتجوز على الجنب
حاصل ما ذكره في البحر انها قرآن نظر الى تواتر كتابتها
في المصحف المأمور بتجديده عما ليس قرانا وليست
بقرآن نظر الشبهة للاختلاف في قرايتها في
المصدر الاول **قوله** شبهة اختلاف مالت
بعضهم الى عدم حيث قال بعدم قرايتها كما هو قوله
بعض شايخنا كما تقدم **قوله** الا بالمسنون هو
ما يذكره في الفصل الثاني **قوله** وامالة راجع الى
المد فقط اذ في القصر لا تنافي الامالة فكان عليه
ان يقول عدم الامالة او لا وقصر حتى ثلثة اقام
شاهد المد قول الشاعر يا رب لا تسليني جبهها
ابدا ويرحم الله عبدا قال امينا وشاهد
القصر قول الشاعر تباعدني فطعل اذا دعوته
امين فناد الله ما بيننا بعدا **قوله** وامن اي
قال امين وهي ليست من القرآن الا عند مجاهد
رضي الله تعالى عنه وهي اسم معناها استعجب
منية على الفقه وفيها لغتان المد والقصر وقيل
بتشديد الميم خطأ لكنه دوى عن الحسين وحين
المصادق رضي الله تعالى عنهما التشديد من
ام امحال كوننا قاصدين لحق ولا يبعد

جاءها حالا عن ضمير عليهم فتخطية مشددة الميم
هنا على ترجمه انه لغة في امين وبين فتح السورة
به مع سكة على نون ولا الضالين ليميز ما
هو قرآن على ليس بقرآن قال صلى الله عليه وسلم
على جابر ايل امين عند فواعي من قراءة الفاتحة
وقال انه كالحتم على الكتاب وفي معناه قوله
على كرم الله وجهه امين ضاع رب العالمين
ضمته به دعاء عبده يعني كما ان الحتم يحفظ
الكتاب عن فساد ظهور مضمونه على غير المكتوب
اليه كذلك يحفظ قول امين دعا العبد من
فساد ظهور الحنية وعدم الاجابة فيه كذا في
تفسير الجامعي **قوله** مع تشديدا وحذف ياء
او ما نفع جمع وخلق منها قسمان الاول المد مع
التشديد من غير حذف الياء وهو امين لوجوده
في القرآن قال سبحانه ولا امين البيت احرام
اثاني المد مع حذف الياء من غير تشديد وهو
امين لوجوده في القرآن ايضا قال الله تعالى ذلك
اسم **قوله** بل يقصر مع احدهما اي مع التشديد
من غير حذف الياء وهو امين لعدم وجوده في القرآن
او مع حذف الياء من غير تشديد وهو امين لعدم
وجوده في القرآن وفيه نظر فانه موجود فيه قال
الله تعالى فان امن بضعكم بعضا **قوله** وبمد
مرها اي مع التشديد وحذف الياء وهو امين لعدم
وجوده في القرآن فهي غائبة وبقي قسم ثالث
فان الشارح التنبيه عليه وهو القصر مع التشديد
مدون

108 وحذف الياء وهو من فانه مقدر لعدم وجوده
في القرآن ولو قال الشارح وعدا وقصر معها لاستوفى
قوله ولو في السورة اذا سمعه هذا او اصل
بالمأموم فقط كما يد له عليه قوله اذا سمعه وقيل لا
لا يوسن المأموم في السرية ولو سمع الامام لاذ ذلك
الخبر لا عبرة به والانسب ان يفكرها الشارح
قبل قوله ومنفرد **قوله** ولو من مثله في نحو جمعة
وعيد لانه كثرة الازدحام ربما يكون بعيدا
من الامام فلا يسمع منه ويسمع من جاره قاله في
الربيع له صلى الله عليه وسلم ان لا يقصر بها بل احكم
في الجماعة لكثرة كذلك **قوله** فمن التعليق يعلمون
الوجود يعني فلا يلزم سماع لفظة امين من الامام
بل لو سمع ولا الضالين كفى وانما كان معلوم
الوجود لان الشارح طلبه منه والظاهر من حال
المسلم اتيانه بما امر به الشارح **قوله** ولا يكره الخ
مثاله ان يقول واما بنية ريك فذرت اسرا كبر
بكر الشاء المثلثة لا لبقاء الساكنين **قوله** ولو
بقي حرف الى اخره هذا يستلزم تاخير تكبير الركوع
عن اول الخوض لكن قال في المسند بعد هذا والاول
اصح يعني ابتداء التكبير من اول الخوض وعدم قراءة
شي من القرآن في الركوع وابن الجوزي وابن امير
الحاج بالنقل والحديث فالجواب من الشارح في نقله
هذا القول وقد قال الحلبي في الشرح ان يكره ان ليس
بشيء واعجب منه تركه القول الاصح **قوله** واقله
ثلاثة غير ترتيب المان فاختل مع الاعراب والتوجيه

ان يجعل ثلاثا منصوبا بنزع الخافض المتعلق بمحذوف
 والتقدير واقله حاصل ثلاث **قوله** وكذا عكسه
 وهو ان يرفع المأموم راسه من الركوع اذ في السجود
 قيل ان يتم الامام التبعات **قوله** فيعود اي وجوبا
 لا افتراضا بدليل قوله وجب متابعتهم ويجوز ايضا
 قوله لزوم المتابعة على الوجوب حينئذ لم يتابعه
 او لم يعد لا تبطل صلوة وانما ارتكب كراهة التحريم
قوله ولا يصير في ذلك ركوعين لان ركوعه الاول
 ركوع ناقص من حيث لم يتم متابعت الامام فيه فكان
 عوده تنقيما للركوع الاول لا ركوعا مستقلا
قوله ولو لم يتم جاز الظاهر ان معنى جاز هنا
 صح بمعنى لو قطع التشهد وتابع يصح ويكون تركها
 كراهة التحريم حيث لم يكمل التشهد فان قلت كما
 ان اكمال التشهد واجب بمتابعة الامام واجبه وقد
 نقارضا فينبغي ان يخير بين كراهة قلت لترك
 اكمال التشهد فامت لا الى خلف بخلاف ما لو امته
 فان السلام او القيام مستدرك فان قلت هذا
 ينافي ما تقدم من ان متابعة الامام في الفرض
 فرض فكيف تكون متابعتهم في القيام هنا واجبة
 مع ان القيام فرض قلت مراده هناك بالمتابعة
 الاتيان به بدليل قوله اذ المرات المستدكية بركنة
 ولو عمدا الى اخر الصلوة التي بها في اخر الصلوة فتخرج
 ان معنى قوله متابعتهم في الفرض فرض الاتيان
 بذلك وليس المراد به ان يركع معه مثلا ويرفع معه
 بل ولا شاركته في جزاء بل مطلق الاتيان **قوله**
 لانها

١٠٩
 لانها سنة اي والسلام واجب ومتابعة الامام في
 الواجب واجب فتترك السنة لاجلها **قوله** سمعنا
 بكسر الميم مشددة بدليل قوله التميع **قوله** لا بد
 التوك لا تفسد لعدم وجوده في القرآن حينئذ مع
 خلوه عن المعنى فلم يكن ذكرا فكان كلاما اجنبيا عن
 اقوال الصلوة وعبارة الشربلاني فكان لقوا **قوله**
 وهل يقف يحزم او تحريك القول بالتحريك ليس له
 وجه اما على كون الهاء للسكت فظاهر واما على كونها
 ضميرا فلان الواجب في صناعة النوا الوقت والوقوف
 بالتحريك خطأ كما تقدم نظيره في التحريمية هذا
 ولم اظفر بحكاية هذين القولين فيما عندي بل
 المسطور ان اخلاف في الهاء هل هي السكت او ضمير
 ولعل الشارع فهم انها اذا كانت للسكت تكون
 ساكنة واذا كانت ضميرا تكون متحركة فرتب عليه
 انها في الوقت تكون كذلك فتكمل **قوله** ثم حذف
 اللهم فقط بقى قسم رابع ادناها وهو حذفها معا
 كما في البهر **قوله** يسمع بكسر الميم مشددة وبشله
 محمد لما في سمعنا **قوله** سنة اي على المذهب
 ابي حنيفة ومحمد **قوله** او واجب اي على ما اختاره
 الكمال ومليذ ونقله الطحاوي عن ابي حنيفة
 ومحمد **قوله** او فرض اي على مذهب ابي يوسف
قوله لما امر اي لتعريف من الارض بالنسبة الى الجهة
قوله اعتبارا لآخر الركعة باولها فان في اولها
 ايضا وجه بين كفيه عند التكبير **قوله** ويكون
 فعل مضارع ويجوز ان يكون مصدرا بخروا بالباء

لكن الاول اولى كما لا يخفى **قوله** كبحقها وان قل ليس
 داخلا تحت القيل وانما هو القيل الصحيح **قوله** وكره
 اقتضاه على احدهما اما كراهة اقتضاه على الاثني
 من غير عذر فظاهر واما كراهة اقتضاه على الجبهة
 فمخالفة للبديع والتحفة والاضيقار حيث نفوا كراهة
 اقتضاه على الجبهة قال في البحر وهو ضعيف لمخالفة
 عبارة الكفر والمفيد والمزيد وجمع في كلامه النهي بان
 نفى الكراهة اراد نفى التحريمية ومن اثبت اراد التحريمية
 انتهى ويلزم عليه ان من قال وكره لا يقتضاه على احدهما
 اراد التحريمية والتزيمية معا فاستعمل المشترك
 في معنييه الا ان يقال المراد بالكراهة المنع فيكون من
 قيل عموم المشترك هذا وقد رجع الحلبي وغيره الكراهة
 للمواظبة على السجود عليها معا من غير ترك فلا يلزم
 ان يزم صاحب البحر يضيف ما في التحفة **قوله** وسفا
 الى كنف بالانف مفهومه انهما يمتعا الاكتفا بالجبهة
 مع انه ينقل في المفيد والمزيد الى الغرض لا يتاكد عندهما
 الا بوضوحها لكن قال في البحر هو خلاف المشهور عنهما **قوله**
 كما هو رناه في شرح الملتقى وعبارته فيه واليه مع جمع
 الامام كما في الشربلية عن البرهان وعليه الفتوى
 كما في الجمع وشروطه والرقاية وشروطها والجرهه وصدر
 الشريعة والميوس والبحر والنهر وغيرها انتهى وانما اكثر
 من النقل للورد على ابن الهمام حيث قال لجعل بعض المأخرين
 المفتوى على الرواية الاخرى الموافقة لهالم يوافقته
 دراية ولا الفتوى من الرواية نعم الدراية مع ابن الهمام
 لان المطلوب بالمقاطع السجود وهو في الشريعة وضع
 بعض

بعض الوجه ما لا سخرية فيه فخرج الحذر والذوق والصدغ
 ومقدم الرأس وهو يتحقق بالانف وحده كما يتحقق
 ببعض الجبهة نعم المواظبة تفيد وجوب السجود
 عليها وكذلك كرهه الاقتضاه على احدهما كما يروى في البحر
قوله وفيه اي في شروحه الملتقى **قوله** والناس عنه
 غافلون راجع لقوله نحو القبلة فان الناس يتساهلون
 فينعفون دورها على الارض ولا يفهمون بطونها
 عليها فلان تكون متوجهة نحو القبلة وليس برأى
 الى نفس الرض فان احدا لا يرفع رجليه في السجود **قوله** يكون
 عمامته بنج الكاف دورها قال في الشربلية اي
 دور من دورها نزل على جبهته لاجلها كما يفعله بعض
 من لا علم عنده انتهى اقول الله اعلم بصحة هذا التقيد
 فان المفرد المضاف يعم وكور مفرد مضاف والمسمى
 يبعد فان العلة وحدها الحجة وهذا لا يتقيد
 بكون واحد نعم ان كان منقولا في المذهب عنه خصصنا
 به العلم قائل وراج **قوله** وان صح انما صح حديث الصحيحين
 كما مضى مع النبي صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فاذا
 لم يستطع احدهم ان يكون جبهته من الارض بسط ثوبه
 فسجد عليه وانما كره لما فيه من ترك نهاية التعظيم
 وانما كانت تزيهية لنقل فضله صلى الله عليه وسلم
 واصحابه من السجود على العمامة تعظيما للهوان فممكن
 تحريمية كذا في البحر **قوله** كما راي في قوله وقبل فرض
 كبحقها وان قل **قوله** وبشرط طهارة بياض الجرعظا
 على قوله بشرط كونه **قوله** والناس عنه غافلون راجع
 الى وهران حجم الارض فقط لا الى طهارة المكان فان

الناس لا يفعلون عنها **قوله** فيصح اتفاقنا اي ان
اعاد سجوده على طاهر صح ومقتضى اطلاقه ان مكثه على
النجاسة مقدار اداء ركن لا يبطل ومقتضى قولهم
اذا وقعت عليه نجاسة فان القاه في حال العمل بسجدة لا يبطل
وان بقيت مقدار اداء ركن بطلت ان يكون وقوفه
او سجوده على النجاسة على هذا التفصيل الا ان يفرق بين
التراب والمكان بانزها مل لها في الاول دون الثاني فامل
قوله لكن صح اكله اي اكله كخذه وهذا الخلاف مبنى على ان
الشرط في السجود وضع الكثر الجبهة او بعضها وان
قل ومعلوم ان الركبة لا تستوعب الكثر الجبهة كافي للركبة
وتدلت ان الاصح هو الثاني فلذلك صح اكله جوار
السجود على الركبة عند العذر **قوله** لانه ترفع اي دليل
الترفع **قوله** وان لا يكن ترعفا فيه ان المقابلة ليست
كما ينبغي بل الزكي يقتضيه التركيب ان يقول في الاول
وقصد الترفع بدلا عن قوله لانه ترفع ثم يقول والا
اي وان لم يقصد الترفع فان لم الى اخره كما مضى في البحر
قوله ان لرفع التراب عن وجهه كونه لانه دلالة الترفع
بجلافة عن العمامة **قوله** ولوالثاني على ظهر الثالث
نقله القهستاني عن جميع الكفاية عن صدر الشريفة
قوله وعلى ظهر غير المصلي نقله القهستاني عن
المحيط عن الماصلي **قوله** بل على ظهر كل ركول نقله القهستاني
عن تميم الزاهد **قوله** بل على غير الظهر نقله القهستاني
عن الزاهد وهذا الذي لم يره اثاره نقله القهستاني
عن جلاله ان المستحب التاجز حتى يزول الزمام **قوله** كما
مراى في السجود على الظهر فانه ارفع من نصف ذراع
قوله

شنت عشرة بدل من نصف **قوله** كما مراى من ان
اقوله ثلاث وان لم يتركه او نقص منه كونه اربعها **قوله**
في خمسة وعشرين ذكر في البحر منها ثلثة عشر ترفع
يد يها الى مكيتها وتضع يمينها على شمالها تحت
ثديها ولا تجافي يمينها عن فخذها وتضع يمينها
على فخذها تبلغ اصابعها ركبتها ولا تفتح ابطنها
في السجود وتجلس متوركة في التشهد ولا تفسح
اصابعها في الركوع ولا يوم الرجال وتكره جماعة
وتقوم الامام وسطهم ولا تنصب اصابع المداين
ولا يسحب في حقها الاسفار باليمن ولا يسحب
في حقها الجهر بالقرأة في الصلوة الجهرية **قوله** ويصح
في الهداية الخ الظاهر ان هذا جار على ما نقله
الطحاوي من وجوب الرفع والتعديل فيه على
مذهب ابي حنيفة ومحمد **قوله** كما قدمناه ولا فقد
تقدم في المتن ان الرفع من السجود سنة وهو
المشهور من مذهبها وعليه المتن **قوله** تتم
بالرفع وعند ابي يوسف بالوضع وتظهر شدة
الاختلاف فيما اذا احدث وهو ساجد فذهب قومنا
بعيد السجدة عند محمد لا عند ابي يوسف وفيما
اذ لم يقعد على الرابعة وامرث في السجدة الاولى
من الخامسة قرضا وقعد عند محمد وبطلت عند
ابي يوسف **قوله** لما مراى من انه سنة او واجب
او فرض **قوله** بينة المصلي هذا هو الذي قد
مذكوره فيما تقدم بقوله قلت ويأتى معنى المنيعة
قوله وما دود بمحول على الفضل اي من كونه ساجدا

اللهم ومحمد اللهم اغفر لي كما في ابن ابي احاج
قوله كما ورد في حديث الطبراني بسنده عن
 ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ترفع
 الايديك الا في سبع مواضع حين يفتح المصلاة
 وحين يدخل المسجد احرام فينظر اليك وحين
 يقوم على الصلوة وحين يقوم على المروة وحين يقف
 مع الناس عتيقة عرفة ويجمع والمقامين حين
 يرمي الجمرة كذا في امداد الفتاح **قوله** بكثرة افتتاح
 بالنظر للماتن مجرور وبالنظر للشرح مجرور ايضا
 او مفعول او منصوب **قوله** الاولى والوسطى
 فتيهما لان الاخرة لا يدعوا عندها لانه لا يقف حيث
 لم يكن بعدها رجي وسياق ان كل رجي ليس بعده
 رجي لا يدعوا بعده ولا يدعوا ايضا بسجدة العقبة
 لعدم الرمي بعدها **قوله** ودعاء رغبة كخرطاب
 اجنة **قوله** ليفل كما راي يسط يد به نحو السماء
قوله ودعاء رغبة كخرطاب البجاة من النار **قوله**
 ودعاء تضرع اي اظهار الخضوع والذلة به تع
 من غير طلب جنة ولا خوف من نار نحو الهى انما عبد
 البابى الفقير المكين الحقير **قوله** بين اليقين
 تشية اليقين بفتح الهمزة مرتان **قوله** في المنصوبة
 احترز به عن المفترضة وقيل بوجهها ايضا لخر
 القبلة بالقدر الممكن قصتان **قوله** ونسبه
 لمحمد والامام في التمييز بنسبه تراهين بثوته عنهما
 لكن قال ابن ابي احاج والاول هو الصحيح فقد
 ذكر محمد في كتاب المشيخة حديثا عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم

عليه وسلم ان كان يشير باصبعه فنفع ما فعل
 النبي صلى الله عليه وسلم ونفع ما صنع وهو قول
 قول ابي حنيفة وقولنا ذكره في البدايع وفي الاخرى
 وشرح الزاهد ثم قال هذا قول ابي حنيفة
 انتهى كلام ابن ابي احاج وقد اطال في اثبات
 الاشارة فارجع اليه **قوله** لانه لا خلاف الى اخره
 تعليل لقوله احترزنا لا لقوله لا يشير **قوله**
 خلاف الدراية وهي كون النفي والاثبات العقلي
 بالاصبع من افقا للنفي والاثبات العقلي واما
 الرواية فما قدمناه عن ابن ابي احاج **قوله**
 ويقولنا الى اخره فيه ان من يقول بالمقد يقول
 بالامشارة بالمسبحة فكيف يتم الاحتراز فليدبر
 عبارة البرهان **قوله** وفي المحيط سنة قال
 ابن ابي احاج قال الزاهد لما اتفقت الروايات
 عن محابنا جميعا في كونها سنة وكذا عن الكوفيين
 والمدنيين وكثرة الاخبار والاثار كان العمل بها
 ادنى انتهى ويمكن ان يراد بالسنة المعنى المؤكدة
 فلا ينافي الاستحباب كانه يحج الله تعالى
 اي بقوله الحيات لله والصدقات والطيبات
قوله وسلم على منيه اي في قوله السلام عليكم
 ايها النبي ورحمة الله وبركاته **قوله** وعلى
 نفسه اي في قوله السلام علينا **قوله** واوليائه
 اي في قوله وعلى عباد الله الصالحين وكذلك
 ينوك الانشاء في قوله اشهد ان لا اله الا الله
 واشهد ان محمدا عبده ورسوله كما هو مقتضى

عموم المات ولو فوضه لم يذكره الشارع **قوله** وظاهره
 ان هو الصحيح كما في البحر وغيره **قوله** ان يقع المدة على
 الحكاية **قوله** ولا يزيد في الفرض مضمومه انه في غير
 الفرض يزيد ويستثنى منه الترتيب سنة الظهر القبليّة
 وسنة الجمعة القبليّة والبعديّة وعندك لان تردد
 في الواجب بالغير كالمندور وركعتي الطواف وقضاء
 النفل الذي افسده هل هو من قبيل الفرض او من قبيل
 النفل في هذا الحكم فليراجع **قوله** اجماعا الى من يحباننا
 والا فالتشافي رضي الله عنه يزيد وكان الاولى ان
 يقول اتفاقا **قوله** على المذهب وقال بعض المشايخ
 ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ساهيا بحسبنا
 السهو وعن ابن حنيفة ان زاد حرفا فعليه سجدة السهو
 كذا في مينة الصلوة وضعفه في البحر **قوله** سكت
 اتفاقا الى لا ياتي بالصلوة ولا يكر كلمة الشريعة
 اما الاولى فلما تقدم من انه لا يزيد واما الثانية فلما
 تقدم في الواجب ان كل كلمة من التشهد واجب ثم
 قال وعدم تكرير كل فليبق الا السكوت او القيام وفي
 القيام عدم متابعة الامام الى اجبة فتعين السكوت **قوله**
 واما المسبوق فيترسل وصحبه قاض خان كما في البحر وهذا
 في قعدة الامام الاخيرة كما هو صريح قوله ليزع عند
 سلام امامه واما فيما قبلها من القعدة فكلمة السكوت
 كما لا يخفى **قوله** وقيل يتم لان الصلوة على النبي صلى الله
 عليه وسلم ما صنعت الا لما يلزم في ايتائها من تاضير
 القيام وهذا تاخير القيام واجب على المسبوق متاخرة
 لا

لامامه وصحبه صاحب المسبوط كما في البحر **قوله** وقيل
 يكر كلمة الشهادة واختاره ابن شجاع كما في البحر لانت
 المسبوق يقضي اضر صلواته في حق القعدة فكان المقعد
 التي قد هاجع الامام وسط صلواته فيمنع عن الزيادة
 والتكرير كما في النهر واختار ابو بكر الرازي السكون
 كما في البحر وهو متناول لا ربع صلوات فقط الظهر
 والمغرب والعشاء **قوله** على الظاهر اي ظاهر
 الرواية وروى الحسن بن ابي صنفه وجوبها في **قوله**
 ولو زاد لا بأس به الحديث سلم انه صلى الله عليه وسلم كان
 يقرأ في صلوة الظهر في الركعتين الاولىين قدر ثنتين
 اية وفي الاخرين قدر خمسة عشر اية او قال بضع
 ذلك وانما كان الاكتفاء بالقراءة الاولى لحديث
 الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في
 الظهر والعصر في الركعتين الاولىين بقراءة الكتاب
 وسورتين وفي الركعتين الاخرتين بقراءة
 الكتاب بحر **قوله** وصح العيني وجوبها نقله في النهر
 ثم استدرج عليه بقوله لكن ظاهر الرواية انها سنة
قوله وفي النهاية قدر تسبيحة قال ابن امير الحاج
 قال شيخنا وهو الحق بالاصول **قوله** على المذهب
 علمها في المحيط من انه اذا سكت عمدا كان ميسرا **قوله**
 لبوت التخيير وعن علي بن مسعود فانها كانا يقولان
 المصلي بالخيار في الاخرين ان شأنا قرأ وان شاء
 سكت وان شأنا سجد كذا في ابن امير الحاج **قوله**
 وهو الصارف للمراغبة اي الثابتة بحديث الصحيحين
 الذي قد مضى ووجه الصرف ان هذا باب لا يدخل

بالقياس فالمراد عنهما كالمروي عن النبي صلى الله عليه
وسلم واعلم ان القراءة افضل من التسبيح وهي افضل من الكوفة
ولما منع من التخيير بين الافضل وغيره كالحلق مع التقصير
وكصوم المسافر مع فطره كما في البحر **قوله** والافتراش
هذه زيادة على المتن اوجبت فيه نقصانا لان احكام
التقود الاول المتقدمة كثيرة وكلاهما جارية هنا
فكان الاولى اسقاطها **قوله** ومع زيادة في اللان
يعني بعد قوله كما صليت على ابراهيم والى ابراهيم وبعد
قوله كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم كما ذكر ابن
ابير الحاج **قوله** وتكرار انك صمد مجيد عطف على زيادة
يعني ذكره بعد العالمين في الموضعين **قوله** وعدم
كراهة الترحم عطف على فاعل مع وهو رد على قول
محمد بن عبد الله بن عمر وابي بكر الاشعث والقاضي ابي
بكر بن العرج والصيدلاني حيث كرهوه لانه نوع
ظن بتقصير الانبياء فان احدا ما يستحق الرحمة
الابائيات ما يلام عليه ونحن امرنا بتعظيم الانبياء
وتوقيرهم ولهذا اذا ذكر النبي لا يقال رحمه الله تعالى
ولكن يقال صلى الله عليه وسلم وكذا اذا ذكرت الصحابة
لا يقال رحمهم الله ولكن يقال رضي الله عنهم ولايته
لم يرد في الخبر والجواب ان امدا وان هل قدره لا يستغنى
عن رحمة الله تعالى وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال لن يدخل احدكم الجنة عمله قالوا ولا
انت يا رسول الله قال ولا انا الا اذ يتغفرني الله
برحمته رواه مسلم وانه قال اللهم اني استغفرك
لذنبني واسئلك من رحمتك رواه ابو داود وما
يكنى

يكنى في الحكم بالجواز من غير كراهة ما ثبت عنه صلى الله
عليه وسلم ثبوتا لا مرد له قطعا من القول في التشهد
السلام عليه عليا ايها النبي ورحمة الله وبركاته وانفقاد
الاجماع عليه وقد ورد في الادب المفرد للبخاري والتهذيب
لابن جرير الطبري وغيرهما من قال الله هم صل على محمد
وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك
على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
وترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على ابراهيم وعلى
آل ابراهيم شهدت له يوم القيامة بشهادة وشفت
له بشفاعته على ان يحل الخلاف في الجواز وعدمه
انما هو فيما يقال مضموما الى الصلوة والسلام
كما افاده شيخنا الحافظ رحمه الله تعالى فخرج الجواب
ايضا عن قولهم ولهذا اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم
لا يقال رحمه الله والى عدم الكراهة ذهب الفقهاء
ابو جعفر الهندي وابي والامام الرستغني وشيخنا
الشرضي كذا في ابن ابي الحاج لمخفا ومراده شيخه
الحافظ ابن حجر كما افاده في البحر **قوله** ولو ابتداء
يعني لو قال عند ذكره شلا بدل صلى الله عليه وسلم
رحمه الله لا يكره وفيه ان المتخصص عليه في البحر والتهر
وابن ابي الحاج ان الكراهة في الابتداء متفق
عليها وتعل الشارح اطلع على كلام اخر لم يصل اليها
فدبراج على انه ذكر في مسائل شي من شرحه على
المتن كما نضه هل يجوز الترحم على النبي صلى الله
عليه وسلم قولان كما في المسئلة عن النبي قلت وفي
الذخيرة انه يكره وجوزه السيوطي تعالى استغفر

فليس هو التوفيق **قوله** ونذب الميادة عطفت على
فاعلى مع والظاهر ان المراد ذكر هاج ابراهيم ايضا
لاشتر اكهما في الميادة علينا وعلى هذا فصوره الصلوة
مع التريادات اللهم صل على سيدنا محمد وعلى
سيدنا محمد كما صليت على سيدنا ابراهيم وعلى
سيدنا ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد **قوله** ورهم
على سيدنا محمد وعلى سيدنا محمد كما تر تحت على
سيدنا ابراهيم وعلى سيدنا ابراهيم في العالمين
انك حميد مجيد **قوله** نحن اى مع كونه غير ثابت **قوله**
والصواب بالواو لانه واوى العلى **قوله** نفس عصام
سودت عصاما وعلمته الكرو والوقدا **قوله**
لسلامه علينا اى ليلة المراج حيث قال ابلغ امتك
مضى السلام الى اخر ما هو مذكور في القصة **قوله**
اولا نه سبحانه المسلمين كما اظهر الله تعالى عنه بقوله
هو بماكم المسلمين من قبل يعنى في قوله ربنا
واجعلنا مسلمين لك ومن ذرمتنا امة مسلمة لك
اولا ان المطلوب صلوة يتخذ بها خليا ولا شك
ان الخلعة مقام خاص خص به ابراهيم عليه السلام
من بين سائر الانبياء فطلبنا من الله تعالى
ان يعطى نبيا صلى الله عليه وسلم ذلك المقام
وان كان الله اعطاء ما هو فوق ذلك من مقام
الحجة ومقام قاب قوسين ومقام اودق متى
ظلت بسببها ليلة المراج وراه كل نبى وملك
ما هو مفصل في تحله فان قلت اذا كان له ما فوق
الخلعة

١١٥
الخلعة يكون له الخلعة من باب اولى قلنا لا يلزم لما تردد
من انه قد يرصد في المفضول لا لا يرصد في القاصد
قوله وعلى الاخير فالشبهة طاهر لان قصد المشاكلة
لا ابراهيم عليه السلام والسلام لا يتا في انفراد نبينا
صلى الله عليه وسلم عنه بما مور لا توجد فيه لكن يبقى
الاشكال في ان التشبيه يقتضى ان الخلعة التى
اوتىها صلى الله عليه وسلم دون الخلعة التى
اوتىها ابراهيم عليه الصلوة والسلام وسنذكر
الجواب عن ذلك ان شاء الله تعالى **قوله** اوداج
لال محمد فيكون المطلوب صلوة على محمد مشبهة
بصلوة ابراهيم ولا ضير فيه فان ابراهيم عليه
الصلوة والسلام افضل من محمد صلى الله عليه
وسلم ويكون المصلوق على محمد صلى الله عليه وسلم
ليس واقارحت التشبيه **قوله** او المشبه به
قد يكون ادى من المشبه قرر ابن امير الحاج هنا
تقرير شافيا فلا بأس بآراءه وهو قوله فان قيل
المشهور ان المشبه به يكون اعلى من المشبه ونبينا
صلى الله عليه وسلم افضل الانبياء والمرسلين
اجماعا فكيف تكون الصلوة عليه والتبريك عليه
مشبهين بالصلوة والتبريك على ابراهيم اجيب
بوجوه رايانا الاختصار على بعضها بعد تحقيقه
كافيا وهو ان المشبه به كما يكون اعلى من المشبه
قد يكون مثله وقد يكون دونه كما في قوله تعالى مثله
نوره كشكاة الالية فانه ان يقع نور المشكاة من
نوره تعالى وقد يكون السبب في وقوع هذا

التشبيه كون المشبه به مشهورا واضحا للمسمع فيقع به
 تقرير حال المشبه في النفس وتقويته اتم موقع لان الفكر
 بالحيات اتم منه بالمعقليات لتقدم الحيات وفرد
 الف النفس بها والتشبيه في الالة الشريفة وهذا
 الحديث الشريف من هذا القبيل والله تعالى اعلم فان كون
 المشبه به في الالة الشريفة واضحا عند الحسن ومشهورا
 لديه بالاصابة التي يتكشف بها ما يتعلق به وهو المعنى
 الذي وقعت فيه المشاركة في الجملة بين المشبه
 والمشبه به ظاهر جدا وكذا ابراهيم وآله وما لهم من
 التعظيم والكرامة وهو المعنى الذي وقعت فيه المشاركة
 في الجملة بين المشبه والمشبه به وافصح مشهور عند
 جميع الكوايف حتى ان يطلب الحمد وآله بالصلوة
 عليهم مثل ما حصل لابراهيم وآله من ذلك ويؤيده
 ضمن هذا الطلب بقوله في العالمين كما تقدم في بعض
 الروايات اي اظهر الصلوة والبركة على محمد
 وآله في اصناف الخلق كما اظهرتها لابراهيم وآله
 فيهم والحاصل ان هذا التشبيه ليس من باب الخاق
 الناقص بالكمال بل من الخاق مالم يشتر بها اشهر
 لما قدمناه من النكته في ذلك ثم بعد احاطة العلم
 بهذا الماخفي انه لا يلزم ان يكون القدر الحاصل
 من الصلوة والبركة الحمد وآله مساويا للقدر
 الحاصل لابراهيم وآله بل يجوز ان يكون ازيد منه
 والنظام ان هذا الجائز هو الثابت في نفس الامر بدلالة
 رواية النائي من صلى على واحد صلى الله عليه عشر
 صلوات

صلوات وحط عنه عشرينيات ورفعت له عشر درجات
 الى غير ذلك فانه لم يرد في حق الصلوة على ابراهيم
 عليه السلام ولا على غيره شيء من هذا **قوله**
 وهي فرض اي قطعي لان النفس وهو قوله تعالى
 صلوا قطعي الثبوت والدلالة **قوله** عملا منصوب
 على انه مفعول لاجله والعامل فيه النسبة اي حكمت
 على الصلوة بالفرضية ونسبت اليها لاجل العمل بالامر
قوله في شعبان متعلق بمحذوف تقديره بالامر
 المنزل في شعبان وهو محذوف بالفتحة للمعجمة
 وزيادة الالف والنون وثاني منصوب على الظرفية
 متعلق بمحذوف وذلك المحذوف نعت لشعبان اي
 في شعبان الكاين في ثاني الهجرة او حال منه اي في
 شعبان كاينا في ثاني الهجرة ويجوز ان يفسر
 شعبان الى ثاني بعد قصد تنكيهه فيجرب الكسرة
 كما لا يخفى **قوله** مرة واحدة اتفاقا هذا التركيب
 يحمل معنيين الاول انهم اتفقوا على انها ليست بفرض
 المارة واحدة الثاني انهم اتفقوا على فرضيتها
 في المرة الواحدة واما ما زاد عليها فاختلوا في فرضية
 والمراد هو الاول لما سياتي من ان الاختلاف
 فيما زاد ليس الا في الوجوب **قوله** فلو بلغ في صلوته
 نابت عن الفرض اي بشرط ان تقع منه الصلوة
 على النبي صلى الله عليه وسلم بعد بلوغه الواقع في
 الصلوة كما اذا بلغ في الشهاد الاخير او قبله وازاد
 بالبلوغ بالنسبة لانه لو بلغ بالانزال خربت المسئلة
 عما نحن فيه بقي ما اذا بلغ في اول صلوة وصلوات

الفتحة الاولى او في اثنا الصلوة ولم يصل في الفتحة
الاخيرة فهل يكون موديا للفرض ام لا والذي
يظهر انه يكون موديا وان اتم كالصلوة في الارض
المقصود تامل **قوله** لا يجب على النبي صلى الله عليه
وسلم ان يصل على نفسه لانه غير مراد بخطاب صلوا
ولا داخل تحت مناره كما هو المتبادر من تركيب صلوا
عليه وايضا لما لم يكن داخل تحت واو يصلون ينبغي
ان لا يكون داخل تحت واو صلوا ليكون الملام على
نق واحد فلم يكن مراد بالذين امتوا وان تناوله
لغة وقال في النهر انما لا يجب عليه بناء على ان
يا ايها الذين لا يتناول الرسول بخلاف يا ايها
الناس يا عبادي كما عرفت في الاصول انتهى والحكمة
والله اعلم ونعم امر الله آياه بالصلوة على نفسه
ايضا دعاء وكل شخص مجبول على ادعاء لنفسه وطلب
الخير لها فلم يكن فيه كلفة والاحباب من خطاب التكليف
لا يكون الا فيما كلفة ومشقة على النفس ومناقرة
اطلبها ليتحقق اليقظة كما قرر في الاصول واما قوله
تعالى ادعوني استجب لكم ونحوه فليس المراد به
الاحباب ولذلك ورد في الحديث المديح من شفه
ذكرى عن علي اعطيت فوق ما اعطى السالين
قوله والمختار عند الطحاوي المتبادر من المتن
ان قول الطحاوي هو المختار في المذهب واما حوله
الشاي لتول البحر فاختار الطحاوي ولم يقل والمختار
قول الطحاوي وباتت العبارتين فرق بين نعم لو لم
يجز الشارح كلام المتن كان صحيحا ايضا لان صاحب
البحر

١١٧
البحر قال بعد نقله قول الطحاوي والكفرى فالاول
قول الطحاوي **قوله** ولو اخذ المجلس في الامم صححه في المجتبى
واشار به الى الرد على ما صححه في الكافي من باب سبغ المذوبة
من ان الزائد على المرة نذب كما في البحر وانما نزل حكم السلام
لان الاكثرين يضر ونه في الآية بالانقياد لكن في مبسوط
شيخ الاسلام عن ابي يوسف والطحاوي انه يستحب
الانصت الى قوله صلوا عليه وسلموا عليه ان يصلوا
ويسلموا لكن في المصنفات ان الامم الانصت اذ اقراء صلوا عليه
لان حالة الصلوة كما في القصصات في باب الامامة
قوله بسبب متكرر وهو الذكر في الموجود في قوله صلى
الله عليه وسلم من ذكرت عنده ونحوه فان قلت لم لم
يكن التكرار فرضا عند تكرار الذكر كما كان تكرار الصلوة
فرضا عند تكرار الاوقات قلنا سببية الاوقات
للصلوة ثبتت بالقامح وهو قوله تعالى ان الصلوة كانت
على المؤمنين كتابا موقوتا وقوله تعالى سبحان الله طين
تسبون الوية كما هو مقرر في محله فخلافت ما نحن فيه كان سببية
الذكر للصلوة ثبتت بالامام واعلم ان تكرار وجوب الصلوة
عند تكرار الذكر كما هو مذهب الطحاوي محمول على وجوب
الكفاية لا وجوب العاين وقدم مع هذا القرائن في شرفه
على مقدمة الحج البيت لما عدا الصلوة على النبي صلى الله عليه
وسلم من فروض الكفاية فقال نعم ان كونهما من فروض الكفاية
يخرج على قول الطحاوي يعني اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم
عند قوم فيقرض عليهم ان يصلوا فاذا اصل عليه بعضهم
يسقط عن الباقيين لمحصل المقصود وهو تعظيم واظهار
شرفه عند ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم انتهى فقد علمنا

ان مراد ابي الليث بالافتراض الوجوب للعلم بان الطحاوي
لم يقل بالافتراض وانما قال بالوجوب المصطلح كما صرح به في
البحر قائلا بان من نقل الافتراض عن الطحاوي فمراده الوجوب
قوله كالتمثيل التثنية في القضاء فقط فان بينهما
فرقا اما اول فلان الصلوة فرض مرة في العمر كما تقدم
والتمثيل فرض في كل مجلس مرة واما ثانيا فلان الصلوة
فرض قطعي كما تقدمنا والتمثيل فرض على كائن من عليه
الزمان في شره مقدمة ابي الليث المسمى بالحق صريح
واما ثالثا فلان الزايد على المرة الاولى التي في العمر في الصلوة
واجب على الصحيح كما تقدم والزايد على المرة الاولى التي
في كل مجلس في التمثيل مندوب كما في البحر عن الحافى قيل
يجب ان يشتمل الى التلوث كما في الصريح **قوله** بخلاف
ذكره تعالى اعلم انه قال في التلوث ولا تعلم خلافا في وجوب
التزيم عند سماعه اسمه تعالى وانزيمه مع التكرار
شأن واحد انتهى فقوله وجوب يحتمل ان يكون مراده
الوجوب المصطلح او الافتراض فليراجع وقوله عند سماعه
يوهم انه اذا قال شخص قال الله لا يلزم هذا القائل انه
يقول جل جلاله مثله والظاهر انه يلزم كالصلوة الا ان
يقال المراد عند سماعه ولو من نفسه لكن يرد ما اذا كان
القائل اعم الا ان يرد ولو هكذا فتأمل وقوله مع التكرار
اي في مجلس واحد كما صرح به في البحر وقوله شأن واحد
اي وما زاد على ذلك مندوب كما هو ظاهر اذا عرفت هذا
فقوله بخلاف ذكره تعالى اي فانه لا يتكرر وجوب التزيم
بتكراره كما قدمناه ولا يقضى اذ اقامت لانه حق الرب
كما بينهم من تعليل الشارع في مقامه وفيه انه لا يلزم بكونه
حق

حق الرب انه لا يقضى بدليل الصوم وخوّه وقال في المجتبى
انما لا يقضى لان كل وقت وقت اداء للثنا لانه لا يخلو
من تجديد نعم الله تعالى عليه الموجبة للثنا فلا يكون وقتا
للصلاة ووجهه في البحر بان جميع الاوقات وان كان وقتا
للاداء لكن ليس مطالب بالاداء لانه رخص له في الترتل
وكذا رده في المنزلة حيث قال ان كل وقت وان كان محلا
الاداء محلته في تفرج ذمته بالقضاء اولى من غيره انتهى
فتحرر من هذا ان الثنا على الله تعالى عند ذكره واجب
وانه اذ اقامت يقضى ولم يبق بينه وبين الصلوة فرق
الا وجوب التكرار يتكرر الذكر في المجلس وعدمه فليحمل
عليه فقط قول الشارع بخلاف ذكره تعالى **قوله** وغيره
وهو صاحب التحفة فيها ورضي الدين في تحفته كما في
ابن امير الحاج **قوله** ووجهه في البحر ان اي يتعلا بابت
امير الحاج عن التحفة والميط الرضوي **قوله** كونه
اي في قوله صلى الله عليه وسلم رغم انف رجل ذكرت
عنده فلم يصل علي **قوله** وابعاد لم اراه فليراجع **قوله**
ورشقاء اي في حديث من ذكرت عنده فلم يصل علي
فقد شقي **قوله** ويحمل اي في حديث البخيل من ذكرت
عنده فلم يصل علي **قوله** وبعضا اي في حديث من الجفا
ان اذكر عنده رجل فلا يصل علي **قوله** وخوّه كسيلة
الفقاعي **قوله** في كل اوقات الا مكان بخلاف وقت
صلوة وجام وظاهر وخوّه **قوله** غير تشهد اخير فيه
ان الصلوة بعد قنوت الوتر مشروعة كما في البحر والكره
لا تجامع المشروعية اذ المراد بها هنا الترخيمية فكان الصواب
ان يقول في غير تشهد اخير ووتر **قوله** فلذا استثنى
تفرج على قوله غير تشهد اخير **قوله** وضمن صلوة عليه
بالنصب معمول لمخوّف دل عليه المذكور والتقدير واستثنى

بما في ضمن صلوة عليه والجملة معطوفة على جملة فلذا
 استثنى **قوله** لئلا يتسلسل علة له والمعنى انه اذا قال
 اللهم صل على محمد فقد ذكر اسمه الشريف في ضمن هذه
 الصلوة فلو وجب له صلوة لذكر اسمه الشريف فيها
 ووجب له صلوة اخرى وهلم جرا والتسلسل محال
 لذاته والتكليف بالمحال لذاته ممنوع عقلا اجماعا ولا
 يجوز ان يكون مجرورا معطوفا على تشهد لانه يصح
 المعنى وتكون الصلوة عليه مكروهة في صلوة غيره
 تشهد اخر استثنى في النهي ايضا ما في ضمن صلوة عليه
 لئلا يتسلسل ويلزم عليه التعليل للشي الواحد بعلمين
 من غير عطف وهو غير جائز مع ما فيه من عدم مناسبة العلة
 الاولى للحكم **قوله** بل خصه اضرابا بطالين عن قوله
 على السامع والذاكر وهو نقل غريب مصادم لسائر
 عباراتهم وجاوبه عن ما استدل به بان السكوت عنه
 سائر المنطوق وهذا لان اذا كان المقصود التقطيم
 لا يفرق احوال بآيات المذكورة والذكر عنه فيكون الاول
 ملحقا بالثاني دالة لخزان الذين ياكلون اموال اليتامى
قوله وهو رأي البايعي **قوله** مع انفاى كلمة التقصيد
قوله اعظم منها الى من الصلوة عليه **قوله** وافضل
 عطفت على اعظم والظاهر ان الاعظمية والا فضلية قلدرنا
قوله لحديث الاصبهانى علة لقوله قد تردد **قوله** فقيده
 المامول وهو محذور ثمانية سنة بالقبول وفي العبارة
 تسامح لان قوله فتقبلت لسوقيد المحو وانما هو قيد لسببية
 الصلوة للمامول بالقبول فامسدة يلزم على قول المطاوعة
 ان تكون الصلوة في التشهد الاخير واجبة ولا ينافي ما
 من ان الواجب الى قوله عبده ورسوله لان ذلك من حيث
 التشهد

١١٤
 التشهد وهذا من حيث الصلوة عليه ولم ار من ينه على
 ذلك نزيهني فلم يكن من واجبات الصلوة فلي هذا
 لو ترك الصلوة في الاخير ساها لا يسجد عند المطاوعة
 لانها ليست من واجبات الصلوة كما قالوا في الترتيب بين
 السور ولم ار من ينه على ذلك **قوله** وحرم بغيرها الاشتمال
 على ما ينافي جلال الله تعالى كذا نقله في النهي عن الترافى
 ويجب ان تحض الحرمة بالعادى على العربية فان العاجز
 عنها يسوغ له الدعاء بغيرها لما تقدم من ان جميع اذكار
 الصلوة على الخلاف وان ابا حنيفة رجع الى قولها انه لا
 يجوز الا عند العجز عن العربية **قوله** المؤمنان بصيغة
 اجمع نفت لا بويه واستأذنه **قوله** ويحرم سؤال المائنة
 اى من الامراض كما في النهي لان حكمة الله تعالى اقتضت
 حدوث الامراض للشخص لصحة تقوى اليه فهو بدعاية
 يريد ان يطل صكة بآية الذي يعلم ما ينفعه **قوله**
 او خير الدارين ووقع شرحها الا ان يقصد به الخصوص
 اذ لا بد ان يدركه بعض الشر ولو سكرات الموت كذا
 في النهي ويجب ان يحل كلامه على ان المراد بالخير والشر ملايات
 البدن ومناخراته في احوال واما اذا اراد بالخير والشر نجب
 عاقبة الامر فيايز ومنه اللهم انى اسالك من الخير كله ما
 علمت منه وما لم اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم
 اعلم **قوله** كنز ول المائدة قال في النهي الا ان يكونا
 نبيا او وليا **قوله** قيل الشرعية اى وقيل يحرم الدعا
 بالمستحبات الشرعية كطلب روية الباري جل جلاله
 في الدنيا **قوله** ولحق حرمة الدعاء بالمغفرة للمنافق قصد
 به الرد على الترافى حيث حكم بالكفر **قوله** لا لكل الثنتين

كل ذنوبهم الحق في هذه المسئلة ما ذكره ابن امير الحاج به
كلام طويل حيث قال ثم يلخص من هذه الجملة ان المدار
في جواز الدعاء المذكور جواز التخصيص لما دل عليه اللفظ
بوصف الدعاء من العموم في خصوص الوعيد ولا بدع في
ذلك فان قيل فيقال مثله في الوعد قلنا لا يصير في التزام
لعدم الوجوب للفرق بينهما في ذلك وانتفاء مانع من
القول به فانه كما دخل التخصيص في قوله تعالى ومن يعمل
مثقال ذرة شرا يره بمن عفى عنه تفضلا او لعينه لا يتم
ير شرا مع عمله له فكذا مع دخل في قوله تعالى فمن يعمل
مثقال ذرة خيرا يره بمن ضبط عمله برودة فلم ير خيرا
مع عمله له وما شأنا الله تعالى ان يراد بجواز الخلف
في الوعيد ان لا يقع عذابه من اراد الله الاخبار به فانه
فانه محال على الله قطعا كما ان عدم وقوع نعيم من اراد
الله تعالى الاخبار عنه بالنعيم محال عليه قطعا وكيف
لا وقد قال الله تعالى ومن اصدق من الله قيلا ومن
اصدق من الله حديثا دلت كلمات ربك صدقا
وعدلا لا سبيل لكلماته وحينه فليعمل قول ابن سبابة
الحمد لله الذي اذا وعد وفا واذا اوعد تجاوز وعفى على
ان المراد بالوعيد صورة العموم وبالوعد من اراد الخطاب
ثم حيث كان المراد هذا فالأوجه ترك اطلاق جواز الخلف
في الوعد والوعيد دفعا لا بهام ان يكون المراد منه
هذا المحال وانما واقفنا على الاطلاق لشبهة المنة
بينهم بهذه الترجمة ونستغفر الله العظيم من كل ما
ليس فيه رضاه هذا الكلام وحيد لقابل اللهم
اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات ان قصد غفران جميع
الذنوب

الذنوب جميع المؤمنين والمؤمنات مع جميع ذنوبه
لا يجوز وان قصد الغفران في الجملة لنفسه وبعض
المؤمنين والمؤمنات جاز وكذلك ان دعى بالمغفرة
لجميع الذنوب لنفسه ولجميع بعض المؤمنين والمؤمنات
اذ اعرفت هذا فما في الشرح عن البحر غير صحيح ولا يجوز
اعتقاده **قوله** ما لم يذكر سجدة اى صليبة او تلاوته
لا سهوية لما تقدم من انها ترفع الشاهد فقط فالقعدة
حينئذ واجبة لاجل الشاهد لا فرض كما استلضاه حتى لو
سجد ولم يقعد لا تبطل صلوة كما تقدم **قوله** وخوفه
اى ما يتدر على اعطائه كاليفلة والحاجية **قوله**
لا استعماله في العبادة مجاز حيث يقال رزق الماير الجند
قوله حتى يرى منى للمجهول الحديث ابن مسعود رضى
الله عنه قال ما نسيت من الاشياء فلم انسى تسليم رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة عنه عيبيه وعن شماله
السلام عليكم ورحمة الله ثم قال كافي انظر الى بيان
خديه كافي رواية ابن امير الحاج والظاهر ان ابن
مسعود كان خاف النبي صلى الله عليه وسلم اذ لو
كان عن عيبيه او عن يساره لراى بياض خده بغير
التفات **قوله** ما لم يستدبر القبلة قال في البحر ما لم
يتكلم او يخرج من المسجد انتهى ونقله في الفتاوى
الهندية عن التمار خاينه عن الحجة لكن قال في البحر والصحيح
انه ان استدبر القبلة لا ياتي به كذا في القينة انتهى
ومثله في الفتاوى الهندية واما اختار الشارح كلام
القينة لا نه صحيح واما ما في البحر فقد ذكره من غير
تصحيح هذا ولم يغير في القينة بالاصح كما رايت فليست في ان
اخذ الشارح التغير به **قوله** بتسليمه واحدة يعنى
بلفظ السلام فقط وان لم يقل عليكم وانما بينه الشارح هنا

لا كفاية بالاحالة على ما تقدم بقوله وقدم يصح في
الواجب **قوله** مثنى بضم الميم وفتح المثناة والنون
المشذدة ولا يجوز ان يكون بفتح الميم والنون وسكون
المثناة لان معناه اثنين اثنين والسلام في الصلوة
شرع اثنين فقط لا اثنين اثنين وان صح ذلك في
السمع اللهم الا ان يقال السلام ايضا شرع اثنين
اثنين باعتبار افراد الصلوة لا الصلوة الواحدة واعلم
انه يوجد له مثال في الصلوة الا السجود والسلام فان
قلت القيام والركوع والقعدة مما يتكرر في الصلوة قلنا
المراد التكرار مع المراتلة وعدم الفاصل **قوله** ان ام
اي الموعود لان متابعته الامام في السلام وان كانت واجبة
فليست بأولى من اتمام الواجب الذي هو فيه **قوله** كما
مرأى عند قوله ولو رفع الامام راسه قبل ان يتم المأموم
التسبيحات **قوله** بنحو سلام الامام اراد بنحو السلام ما
شارك السلام في انه منته للصلوة لا مفسد لها وهو
الكلام فان الامام لو تكلم بعد قعوده قدر التشهد فقد
انتهت صلوة ولم تقصد و صلوة المأموم لم تنتف
هرمتها فليعلم السلام بخلاف ما اذا قصد الامام مطلقا
او احدث عمدا حيث يقصد الجزء الملاقي للفقهاء
او الحديث من صلوة الامام فيفسد مقابلة من صلاة
المأموم فانتفت حرمة صلوة المأموم لخروجها
بالقاطع فليعلم السلام وانما لم تقصد صلواتها لوجود
الكلام او القهقهة او الحديث بعد تمام فرضها **قوله**
ولو انه اي لو اتم المأموم التشهد فيه ولم يترأصلا
او قرأ بغيره بترسل ولم يتم ثم سلم واتى بما ينافي
الصلوة من غير الاثنى عشرية صحت صلوة ايضا **قوله**
قبل امامه اي قبل سلام امامه سواء كان بعد اتمام الامام
التشهد

التشهد او قبله فان قلت اذا تكلم قبل اتمام الامام
التشهد لم يكن فقد قدر التشهد فكيف صحت لجواز
ترسل الامام في قراءة التشهد **قوله** فتكلم ينبغي ان يجعل
شاملا للسلام فانه لو سلم قبل سلام امامه مع وكراه
ايضا ومع ذلك فالتكلم ليس بقيد فان حكم الحديث
العدد ونحوه كذلك **قوله** جازاي مع بقرينة قوله
وكراه وانما كراه لعدم متابعت الامام **قوله** فلو
عرض منافي المراد بالمنايا احد ما ذكر في المسائل الاثنى
عشرية اذ لو اراد به نحو القهقهة لم تقصد صلوة الامام
ايضا **قوله** تقصد صلوة الامام فقط لانفكاك
صلوة المأموم عن صلوة قبل عروض المنايا **قوله** مع
الامام متعلقة بالتحريم فان المراد بها هنا المصدور
اي كما يحرم مع الامام وانما جعل التحريم بينها بها
لان المعية فيها رواية واحدة عن الامام بخلاف
السلام فان فيه روايتين عنهما المعية **قوله**
انه حسن وايده ابن امير الحاج بحديث ابو داود
قوله وسن من الثاني اخفض من الاول قال في
سنة المصلي ومن المشايخ من قال بخفض الثانية
قال ابن امير الحاج والفرق بين العبارة ان
هذه العبارة الثانية نص في خفض الثانية
بخلاف الاولى فانها تقتله وتحتل الرخ في بعض
الصور لان كونها اخفض من الاولى مفيد برفعها
دون رخص الاولى غاية الرخ وقد كان الامر في
هذا التفاوت قريبا انتهى اقول العبارة الثانية
اولى لا فادتها المقصود فصلا كما قال وهذا لان

الاصل الاضافي في جميع اذكار الصلوة والجمعة فيما يجهر به
منها انما هي للاعلام والاعلام بالخروج عن الصلوة
يحصل بالتسمية الاولى **قوله** اوهي للصلاة بناء
ذكره مذهب الاصول وفي كثير من كتب المذهب لا
يؤيدون لانهم لا يحضرون الجماعات والخلف مبنى
على اختلاف الزمان فيما في الاصل بناء على انهم
كن يحضرون فلا خلاف في الممتنع وصار الحداد في
المنية وعدمها حضور المني في الصلوة وعدم
حضوره كذا في ابن امير الحاج **قوله** والحفظة
بالجر عطفاً على من وهو جمع حافظ سمي بذلك لانه
يحفظ ما يصدر عن المكلف من قول او فعل او اعتقاد
او تقرير او يحفظه من الجبن والاول هو الكرام
الكلبتون والثاني هم المعقبات فالحفظة ثامن
للتوابعين **قوله** بلائنة عدد للاختلاف في عدد
فقتل اثنين وهما الملائكة وقيل ثلاثة بزيادة
القرين وقيل اربعة كاتب بالليل وكاتب بالنهار
وهو لا يخرج عن الاول وقيل خمسة الكاتبان
واحد امامه يقينه الخيرات واحضر وراه يدفع عنه
المكروه واحضر عند ناصيته يكتب ما يصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم ويبلغه اليه صلى الله عليه وسلم
وسلم وقيل عشرة الكاتبان واحد امامه وواحد
وراءه وواحد قابض على ناصيته فاذا تواضع لله
رفعه واذا تجبر على اسرفه واثان على الشفتين
يخظان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
وواحد على فيه يمنع الحية من الدخول فيه واثنان
على

على عينيه فكلوا عشرة ومنهم بالليل فخم عشرون
وقيل ستون وقيل مائة وستون كذا في ابن امير الحاج
مختصاً وقيل ثمانية وستون وقيل اربعمائة وستون
كذا في شرح الجوهر الكبير للملاقاني **قوله** كاللائحة
بلائنة فانه لا يجب اعتقاده انهم مائة الف
واربعة وعشرون الفا وان الرسل منهم ثمانية
وثلاثة عشر وان ورد لانه خبر واحد لم يعارض
قوله **قوله** ورسلا لم نقصصهم عليك كما في البحر
قوله لان المختار ان خواص الى اخره حاصله انه
قسم البشر الى قسمين خواص وعوام كالملائكة
ويلزم من هذا التفصيل على هذا الوجه امران الاول
ان جملة البشر افضل من جملة الملائكة والثاني ان
خواص الملائكة افضل من عوام البشر وكل منهما مع
وانما قال المختار للرد على الصاحبين في قولهما ان عوام
الملائكة افضل من اتقي الشرك ولم يتق المعاصي
قوله والمراد بالا تقياء من اتقى الشرك سواء اتقى
المعاصي ايضاً ولا **قوله** خواص البشر وواسطه هذه
العبارة لا تنافي ما تقدم غاية الامر ان جعل كل نوع
ثلاثة اقسام اعلى وهم الخواص ووسط وادنى واذا
كان الخواص والواسط من البشر افضل من الخواص
والواسط من الملائكة يلزم ان يكون خواص البشر
افضل من خواص الملائكة وخواص الملائكة افضل
من واسط البشر وواسط البشر افضل من واسط
الملائكة وترك القسم الثالث من كل منهما المذكور
هو الادنى وهو من اتقى الشرك ولم يتق المعاصي

من البشر والمقرنون في العالم السفلي دون العلوي من
 الملائكة على ما ظهر في لما فيه من الخلاف بين ابي حنيفة
 وصاحبيه وعلى الصحيح الذي هو مذهب ابي حنيفة
 يكون اوساط الملائكة افضل من ارضي البشر وارض البشر
 افضل من ارض الملائكة نعم ما في البحر عن روضة
 البخاري من ان ماعد الصعابة والتابعين والشهداء
 والصالحين من المسلمين افضل ماعد الخواص من
 الملائكة عند ابي حنيفة فيقتضي مضايقة ما في
 القهستاني للقول الاول حيث جعل ارضي البشر افضل
 من اوساط الملائكة وادناهم تامل وراجع **قول**
 قولان الاول يتغيران اثنان بالليل واثنان بالنهار
 كما شئ عليهم غير واحد من المفسرين كالفقيه ابي
 الليث والتعليق ونقله غير واحد منهم الحسن وجماعة
 الحديث الصحيحين يتفاوتون في صلوة الصبح وعلو
 ملائكة بالنهار ويحيقون في صلوة الصبح وعلو
 المصير فيخرج الذين ياتوا فيكم فيالهم وهو علم
 بهم كيف تركتم عبادي فيقولون اتيناهم وهم يصلون
 وتركناهم وهم يصلون وقد نقل القاضي عياض وغيره
 عن الجمهور انهم الحفظة لكن قال القرطبي شارح مسلم
 الاظهر عندكم انهم غيرهم انتهى وهم كما قال لما سئل
 عن قريب ان يشاء الله تعالى الثاني لا يتغيران
 عليه مادام حي الحديث انفس ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال ان الله تبارك وتعالى وكل بسبعة الملائكة
 ملكين يكتبان عمله فاذا مات قال اربنا قد مات فلان
 فتأذن لنا فنصعد الى السماء فيقول الله عز وجل
 صاف

سما في مملوءة من ملائكة يسبحون فيقولون فنفقهم
 في الارض فيقول الله ارضي مملوءة من خلقي يسبحون
 فيقولون فابن يكون فيقول الله تعالى قوما على
 قبر عبدك فكبراني وهلاوني واذا كراي واكتب
 ذلك لعبدك الى يوم القيمة كذا في ابن امير الحاج
 ومراد القاضي عياض بالحفظة الكرام الكاتبون
 كما صرح به في التهر و مراد ابن امير الحاج بقوله لما سئل
 حديث انس رضي الله عنه **قول** وميما وقد كانت
 الديات عند الامام و خلا تبع البحر في هذه العبارة
 والذي في ابن امير الحاج وقد قيل ان الملائكة
 يستجيبون الانس عند غايته وعند جماعة
 قلت ويحتاج الحزم بهذا الى وجود سمعي ثابت
 بغيرك ولو ثبت ما ذكره الفقيه ابراهيم انه
 روى عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه كان
 اذا اراد الدخول في الخلا ببطر داهه ويقول
 ايها الملكان الحافظان علي اجلسا ههنا فان
 عاهدت الله تعالى ان لا آتكم في الخلاه انتهى
 لكان فيه رد لهذا لكن ذكر شيخنا الحافظ انه
 ضعيف انتهى كلامه فاذا ان المتأرق الملكان
 لا كانت السبب فقط ومع ذلك ما ارضاه
 لعدم الدليل عليه وقوله لكان فيه رد لانهما لو
 فارقا الانس في هذه الحالة الملكان معا لا يمان
 في شره الكبار على الجوهر و زاد انها يكتبان ما
 حصل منه بعد فراغه بملامة يجعلها الله لهما ولكنه
 لم يستند في ذلك الى دليل فليراجع ما دليل المفارقة

١٢٣

الملكان ما اصاب
 الصدوق الى ان يقول
 انما في كتابه من امر
 بان المتأرق في هذه
 الحالة من

من اين اخذ البحر تفصيلها بكتاب الشيا **اول** وصلوة
 يعني ان كاتب السيات يفارق الانسان في صلواته
 لانه ليس له ما يكتبه ويؤيد قوله صلى الله عليه وسلم
 اذا اقام احدكم الى الصلوة فلا يبصق امامه
 فانه يناجي الله مادام في مصلاه ولا عن يمينه فان غر
 يمينه ملكا وليبصق عن يساره كذا ذكره الترمذي
 قال ابن امير الحاج قلت والحديث بهذا اللفظ في
 صحيح البخاري وفي دلالة على المطلوب نظر بل لا
 ان المراد بالملك الذي عن يمينه قرينة من الملائكة
 المشار اليه في صحيح مسلم بقوله صلى الله عليه وسلم
 ما منكم من احد الا وقد وكل به قرينه من الجن وقرينه
 من الملائكة قالوا وايالك يا رسول الله قال واي
 الحديث ويؤيده ما روى الطبراني في الكبير عن ابي
 امامة اذا اهدكم قام في مصلاه فانما يقوم بين
 يدي الله مستقبلا به وملكه عن يمينه وقرينه
 عن يساره والبراق عن يساره انما يقع على الشيطان
 ولم يزد النووي في شرح صحيح مسلم على انه انما
 عن البراق عن اليمين تشريفا لما انتهى واما انه
 ليس في الصلوة ما يكتبه ملك السيات فبينه ظهر
 ايضا لانه قد يقع منه فيها ما يكون سيئة على ان كانت
 كانت العلة ملازمة الملك له تلبسه بما هو
 مظنة لوجود ما يكتبه ولم يفرقة تلبسه بما هو مظنة
 لعدم ذلك ينبغي ايضا ان يكون ملك السيات
 مفارقا له في حالة تلاوة القرآن والذكر ونحوه وان
 يكون الملكان مفارقين له في حالة النوم ونحوه
 وهو

وهو بعيد فليتأمل انتهى كلامه **ثاني** استأثر ابي اخص
ثاني في فرق بلا صرف كشيء تعالى في القتل قال ابن امير
 الحاج ويؤيده ما قال القرطبي ان المكتوب في اللوح المحفوظ
 ليس حروفا وانما هو ثبوت المعلومات فيه
 كثبتها في القتل قال المبد الضميمة عن الله تعالى
 له وعليه ان يقال صرف اللفظ عن ظاهر معناه فحتاج
 فحتاج الى وجود صارف له فيما هو صافي المستشهد به
 مع كثرة ما في الكتاب والسنة مما يؤكد جانب الظاهر
 له تعالى هذا كتاب ينطق بعديكم بالحق انا كنا
 نستنسخ ما كنتم تعملون ام يحسبون اننا لانسمع
 سرهم وننجاهم بلى ورسلا ندبرهم كيتون وقوله صلى
 الله عليه وسلم ان اول ما خلق الله تعالى القلم
 ثم قال اكتب فخرى في تلك الساعة بما هو كائن الى
 يوم القيمة اخرجه احمد وابوداود والترمذي
 وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الاسراء ثم عرج
 في صتي ظهرت لمستوى اسمع فيه صريف الاقدام
 رواه البخاري ومسلم وصريف الاقدام تصويتها
 حالة الكتابة فلا جرم ان في شرح مسلم للنووي
 قال الخطابي هو تصويت ما تكتبه الملائكة من
 اقضية الله وروحه وما ينسخونه من اللوح
 المحفوظ او ما شاء الله من ذلك ان يكتب ويرفع
 لما اراده من امره وتدبيره قال القاسمي في هذا حجة
 لمذهب اهل السنة في الايمان بصحة كتابة الوحي
 والمقادير في كتب الله تعالى من اللوح المحفوظ
 او ما شاء الله تعالى بالاقلام التي هي تعالى

يعلم كيفيتها على ما جاءت به الايات من كتاب الله تعالى
والاماديت الصحيحة وانما جاء من ذلك على ظاهره
لكن كيفية ذلك وصورته وجنسه مما لا يعلم الا الله
تعالى او من اطعمه الله تعالى على شئ من ذلك من
ملائكته ورسوله وما يتاول هذا ويجيله عن ظاهره
الاضعيف النظر والايان اذ جاءت به الشريعة
ودلائل المستول لا تخيله والله يفعل ما يشاء ويحكم
ما يريد حكمة من الله تعالى واظهار المايشاء
من غيبه لم يشاء من ملائكته وسائر خلقه وال
من غنى عن الكتب والاستدكار سبحانه وتعالى انتهى
ثم هذا كله في البين ذكرناه استطراد العزة بخبره
انتهى كلامه **قوله** وهو احد ما قيل الى اخره كون القليل
بان المكتوب فيه رق قابل بان الكتابة ليست بهذه
الاحرف وانما المراد بثوبها في العقل وان كان ممكنا
لكن عبارة ابن امير اعاج تقتضي ان ما هو احد الاقوال
في الاية هو القول بالرقية من غير تعرض لحال الكتابة
حيث قال ثم قيل ان المذكور يكتب فيه الحفظة
دواوين من رق كما هو المراد من قوله تعالى وكتاب
مسطور في رق منشور في احد الاقوال انتهى ثم
حكى بعد ذلك قول الفخر الى الذي نقلناه **قوله**
حتى انينه وهو الصوت الصادر عن طبيعة الثغور
في حال المرض لقصر لها اوله ثم من وضجه اوله تاسفه
على فرط في صنب اسر مباحا ومحرمها وطاعة كذا
في الاقوال على الجوهر وانما جعل الانبياء الذي هو
اضطراركي في بعض صورته كما علمت غاية اشارة
الى

الى انها مكتبان جميع الضرورات ايضا كما تستفنى
الضروري وحركة النبض وسائر المروق واختلاجات
الاعضاء وقد مر به هذا الملقا في حيث قال واشاد
بلورد مقابلته من انهم لا يكتبون عليهم مباحا ولا ضروريا
قوله يكتب المباح كاتب السيات اراد بالمباح ما لم
يكن فيه اجر ولا وذر فيتحمل الاضطراريات التي
قد منها فان قلت فيه تكرار مع ما قدمه من انها
يكتبان كل شئ قلنا كلامه الاول في ان يكتب المباح
وكلامه هذا في تعيين الكاتب فله تكرار فان قلت
فما هنا من اختصاص كتابة المباح بكاتب السيات يناقض
ما قبله من اضافة كتابة كل شئ اليهما حيث افقت
اشتراكهما في كتابة المباح قلنا لا نسلم اقتضا الاضافة
الاشترائية المذكور بل الكلام حينئذ محمل بفسره
الكلام الثاني وذلك لانه اضافة كتابة كل شئ اليهما
وكل شئ مشتمل على ثلاثة اقسام ما فيه اجر وما
فيه وذر وما لا ولا فكل ما تقتض العبارة اشتراكهما
في كتابة الحسنات ولا في كتابة السيئات كذلك لم
تقتض اشتراكهما في كتابة المباح فاما هنا بين ان كاتب
السيات يكتب المباح فلم يبق للملك الاخر الا الحسنات
قوله وعي يوم القيمة هذا مع الاقوال الثلاثة
التي ذكرها ابن امير الحاج حيث قال ثم على هذا
القول قيل اذا كان اخر النهار محي عنه ما لا يتعلق به
اجر ولا وذر وقيل اذا كان يوم الحشر عرض قوله
وعمله فاقرب منه ما كان من خير او شر والحق سائر
وذلك قوله تعالى يحوي الله ما يشاء ويثبت عند

ام الكتاب وهو ما يؤثر عن ابن عباس والكلبي وفي الاختيار
 والاكثر على انها تحي يوم القيمة انتهى وذكر بعض المنزليين
 ان هذا القول هو الصحيح عند المحققين انتهى كلامه وقوله
 اعماله الى البيعة بناء على ان الكافر مكلف بالفروع كما هو
 مذهب الشافعي ومالك رضي الله عنهما كما ذكره
 اللقاني وهو مذهب العراقيين من اعيننا حيث قالوا
 انه مكلف بها اداء واعتقادا فيعاقب على تركه الامرين
 وهو المعقد من مذهبنا لقوله تعالى قالوا لم نك من المصلين
 ولقوله تعالى الذين لا يأتون الزكاة ظلانا بالمخاريق
 الصابليين بانه مكلف بها اعتقادا فقط فيعاقب
 على تركه الاداء والسرقة في قولهم بانه غير مكلف
 بها طلقا فلا يعاقب من جهتها اصلا كما ذكره صاحب
 البحر في شرح المنار واما اعماله الحسنة التي يظن
 هو انها حسنة فلا تكتب حال كونه لا يفاضل عبادته
 اذ شرط العبادة والتقرب معرفة من تقرب اليه والكافر
 ليس كذلك نعم ان اسلم يكتب له ثواب ما عمله في الكفر
 من الحسنات كذا في اللقاني **قوله** الا ان كاتب
 اليمين كالشاهد فان قلت ما تقدم من انه لا يكتب الا
 اعماله الحسنة لا يستلزم وجود كاتب اليمين فاما حجة
 الى هذا الاستدراك قلت علم وجود الكاتبين من خارج
 فقد نقل اللقاني عن يوسف بن عمر ان علي الكاف حقة
 فقد جمع الحفظة واقام اثنان والمراد بهما الكرام الكاتبان
 كما يدل عليه مجاز عبارة اللقاني بعده **قوله** وفي البرهان
 ان الحديث يتفق المتقدم والمراد به الحفظة الذين
 هم المعقبات لا الحفظة الذين هم الكتبة لما قدمناه
 قوله

قوله ومنها فيكون قلة مضارعا في السلامة من
 القرين الكافر على طريق الاستمرار المتجدد **قوله**
 ان كان الامام فيها اي في التسليمة الاولى وهو على
 حذف مضاف اي في جهة التسليمة الاولى سواء كانت
 جهة اليمين او جهة اليسار لما مر من انه اذا سلم من
 يساره او لافانه ليسم الثانية عن يمينه ثم لا يبعد
 والا اي وان لم يكن الامام في جهة التسليمة الاولى
 وهو صادق على المجازات الا انها غير مرادة بقريضة
 قوله لو محاذيا **قوله** ليعلم المميز ولانه لا يشتمل
 المعقبات لانهم حفظة غير كتبه **قوله** اذ لا كتبة
 معه لانه غير مكلف لكن في اللقاني الصبي تكتب
 حسنة فقط فمقتضاه ان معه كانت الحسنات ثم
 حكى اقوالا هل ثوابه له او لا يوجب له على السواء او يرجع
 الاب على الام او العكس والصحيح الاول انتهى يعني
 ولا يوجب ثواب التعليم كما لا يخفى **قوله** ولعمري ان اخذه
 من ابن امير الحاج حيث قال صدر الاسلام هذا شيء
 تركه جميع الناس لانه قلما ينوك احد شيئا قال في غناية
 البيت وهذا حق لان النية في السلام صارت كالشرعية
 المنسوخة ولهذا الوصالت الوقوف من الناس اي
 شيء نويت بسلامتك لا يكاد يجيب احد منهم بما فيه
 طائل الا الفقرا وفيهم نظرا انتهى هذا كلامه **قوله** اللهم
 انت السلام الخ اشارة الى حديث مسلم والترمذي
 عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا سلم لا يقعد الا مقدار ما يقول
 اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت وتعالى

يا ذا الجلال والاكرام كافي الفتح **قوله** واختاره الكمال
 اعلم ان الكمال حكى هنا ثلثة اقوال الاول ما في شرح
 الشهيد من ان القيام الى السنة متصلا بالعرض مستوف
 الثاني ما عن الباقي من الفصل باللهم انت السلام الى
 اخره الثالث ما عن الحلواني من انه لا باس بالفصل بالاورد
 وابطل الاول واختار الثاني ثم قال في الثالث عندي
 ان قول الحلواني حكيم اخر لا يعارض القولين لانه قال لا باس
 الى اخره والمشهور في هذه العبارة كون خلافه اولى فكان
 منها ان الاولى ان لا يقرأ قبل السنة ولو فعل لا باس
 فافاد عدم سقوط السنة بذلك حتى اذا صلى بعد الاورد
 يقع سنة لا على وجه السنة ولذا قالوا لو تكلم بعد
 الفرض لا تسقط السنة لكن ثوابها اقل فلا اقل
 من كون قراءة الاورد لا تسقطها انتهى للحفا اذا
 عرفت هذا فعلمه واختاره الكمال لم يقع موقعه
 لما علمت من ان الكمال انما اختار الثاني وهو ما عن
 الباقي فان قلت لما بين الكمال عدم منافات قول
 الحلواني لقول الباقي وقد قال يقول الباقي كان
 قائم بقول الحلواني ايضا ضرورة عدم المناقاة بين
 القولين فكان كل منهما مختاره فمع قول الشارح واختاره
 الكمال قلت صيغته يا في عن هذا الجواب ويتضح انها
 قولان متنافيان كما هو ظاهر واحاصل ان الشارح لما
 رأى قول الكمال وعندي ان قول الحلواني حكم اخر المأفوق
 ظن انه اختار قول الحلواني غير مختار قول الباقي ولم ينظر
 في سوابق الكلام وواحقه ثم تلخص من هذا ان عدم
 الفصل اصلا خلاف السنة وان الفصل بمقدار اللهم
 انت

١٢٧
 انت السلام الى اخره هو السنة وان الفصل بالاورد
 مكروه اي تنزيها وهو معنى قول الحلواني لا باس بالفصل
 بالاورد مكروه اي تنزيها كما يصرح به قول الكمال ان قول
 الحلواني لا يعارض القولين فانه لو كان معنى قول الباقي
 بسنة الذكر المخصوص ان يازاد عليه مكروه حتما حصلت
 المناقاة بين قول الحلواني وبينه فما نقله عن الحلواني
 كلام الكمال ونقل الشارح له كلاما مستقلا مبني على فهم
 المناقاة وقد علمت عدمها **قوله** وفي حفظي علم اي حمل
 قول الحلواني **قوله** على القليلة اي على الاورد القليلة
 وكانه يريد بهذا الكلام ان يبقى قوله بكرة على معناه وهو
 الكراهة التحريمية ويجمع بينهما بطريق اخر وهو ان يحمل كراهة
 الزيادة على اللهم انت السلام على الزيادة الكثيرة جدا
 ويحمل كراهة الزيادة التنزيهية المفهومة من قوله
 الحلواني لا باس على الكثيرة بالنسبة الى اللهم انت السلام
 القليلة بالنسبة الى الكثيرة جدا هذا ما ظهر في كلامه
 فتأمله وراجع من اين علو في حفظه **قوله** يستغفر
 ثلثا ان يقول استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي
 القيوم واتوب اليه كافي امداد الفتاح **قوله** بكرة للام
 التفضل في مكانه قال في منية المصل بل يتقدم اويتاخر
 او يتصرف يمينا او شمالا او يذهب الى بيته فيتطوع ثمة
 وهو افضل ودراد الشارح بالكراهة التنزيهية كما يدل
 عليه كلامهم **قوله** لا للموت اي لا بكرة تنزيها للموت
 التفضل في مكانه بل هو واستقاله على السواء لا نندام
 الاستباه على الداخل عند مائة فراغ مكان الامام
 وهو قول بعض المشايخ كافي ابن امير الحاج **قوله** وقيل

يستحب كسر الصفوف ليزول الاشتباه على الداخل المعاني
 للكل في الصلوة البعيدة عن الامام وذكر في المبداء والريضة
 وانه روي عن محمد ومشي عليه رضي الدين في المحيطة
 ناصا على ان السنة واصح من ذلك كله ان يتطوع في
 منزله ان لم يخف مانعا كذا في ابن امير الحاج لكنه حصل
 الكلام شامل للمنفذ ايضا تابعا للمنية والشارح اظهر
قول يستحب للامام القول بيمين القبلة لتفضل هذا
 كالا سندر ان على مفهوم قوله يكره للامام التقل في مكانه
 وهو انه لا يكره اذا تقدم او تاخر او الحزف يمينا او شمالا
 كما قدمناه فربما يتوهم شخص بان هذه الادبقة على السواء
 فذبح الهم بان جهة اليمين افضل يعني من الثلاثة المذكورة
 لا من التطوع في بيته كما قدمناه **قول** اورد هذا
 شامل لما اذا كان بعد الفرض تطوع او لم يكن لكن في الاول
 لا يتردد الورد الا بعد التطوع على ما تقدم **قول** وضيره
 في المنية اي منية المصلي والضير في ضيره لا يخلوا اما ان
 يراد به الامام في صلاة بعدها تطوع او ليس بعدها تطوع
 فان اراد الاول لا يصح قوله واستقباله الناس بوجهه
 لما علمت من انه بعد فراغه من الترويض يستقبل بالتطوع
 وان اراد الثاني فلا معنى لقوله اما وظل فاع مافيه من
 عود الضير على غير مذكور وليتم فعل عبارة المنية بمرتها
 وهي قوله فاذا تمت صلوة الامام فهو خير ان شا اعرف
 عن يمينه وان شا الحزف عن يمينه وان شا ذهب
 الى واجبه وان شا استقبال الناس بوجهه اذ لم
 يكن بجذائمه مصل سوا كان المصلي في الصف الاول اذ في
 الصف الاخير والاستقبال الى المصلي يكره وهذا
 اذ لم

١٣٩
 اذا لم يكن بعد المكسوبة تطوع فان كان يقوم الى التطوع
 ويكره له تاخير السنة عن حال اداء الفرض فاذا اقام
 لا يتطوع مكانه بل يتقدم او يتاخر او يخرف يمينا او شمالا
 او يذهب الى بيته فيتطوع ثمة ومن المشايخ من قال
 ان كان اما تطوع عن يسار المحراب انتهت وانما
 نقلنا هارمنا القلم ظل الشارح بالتطبيق عليها
قول ولودون عشرة صادق على الواحد لان حرمة
 المسلم الواحد ارجح من حرمة القبلة قاله الحلي وروى
 في امداد الفتاح واختار انه لا يحول وجهه الى الجماعة
 الا اذا كانوا عشرة ونقل عن شرح القندوري وجميع
 الروايات انه مروي عن ابي حنيفة وانه ورد في ذلك
 خبر **قول** ولو بعيدا اي ولو حالت بينهما الصفوف
 كذا في ابن امير الحاج **فصل قول** بحسب الجماعة
 اي بقدر ما يسمع كل جماعة وهذا الكلام يفيد
 انه لو رفع صوته زيادة على ما يحتاج اليه الجماعة او نقص
 عن ذلك يكره تخربا للترك الواجب والاول غير صحيح
 لقوله بعد فان زاد عليه اساء فانه قد قدم ان الاساءة
 دون الكراهة وكذلك الثاني لما صرح به في مجمع
 الانه حيث قال واعلى الجهر ان يسمع الكل لكن الاول ان
 لا يجهد نفسه بالجهر فان سماع البعض يكفي كما في اكثر الكتب
 وما في الخلاصة وغيره من انه اسماع الكل فليس سمع رجلا
 في المخافتة لم يكره جهرا لا يخلوا عن شيء لان المقوم لو كانوا
 كثيرا ولم يتمكن ان يسمع الكل يلزم ان يكون تخافتة انتهى
 فكان على الشارح ان يقول بجهر الامام وهو ما يستحب
 بحسب الجماعة فيستفاد منه مكان وجوب اصل الجهر

واستحب كونه بقدر الجماعة لا ازيد ولا انقص **قوله**
اعادها جهر ابقى اذا كانت الصلوة جهرية ولم يجهر
المصلي ووجهه ان الجهر فيها بقاء صارا واجبا لا اقتداء
والجمع بين الجهر والمخافة في ركعة واحدة شنيع كذا
في الجهر وهو يقيد انه لو اتيتم به بعد قراءة بعض السورة انه
يعيد الفاتحة والسورة والا لزم الاسرار بعد وجوب الجهر
او الامر الشنيع فلا راجع **قوله** لكن الى اخره استدراك على
قوله ولو اتيتم به الى اخره وهو بخلافه من ثلثة اوجه الاول تخصيص
الايتمام بما بعد الفاتحة الثاني تخصيص الجهر بالسورة الثالث
تقييد الجهر بالسورة بما اذا نوى الامامة اما الاول فلا
صير فيه لانه مجرد مثال واما الثاني فتضعيف رواية مروية
اما الدراية فما قد سناه عن الجهر من لزوم الامر الشنيع
واما الرواية فلازما تقدم نقله في الجهر عن خلاصة
عن الاصل بخلاف ما في شرح المسئلة واما الثالث فاضيف
منه لانهم لم يعتبروا بنية الامامة في شيء من الاحكام الا النسا
قوله كما في مجمع الانهر وعبارته قال صاحب المصنف والجهر
في تراويح ووتر بعدها وقيدنا الوتر بكونه بعد التراويح
لانه انما الجهر في الوتر اذا كان في زمنا لا في غيره كما افاده
ابن عديم في جره وهو وارد على الملاق الزيلعي الجهر في الوتر
اذا كان اما انتهى وفيه كلام لان الامام اذا صلى الرتر في
رمضان الجهر سواء صلى التراويح او لم يصل وهو الصحيح وفي
تقييده ببعدها وايراده على اطلاق الزيلعي نظر لان اذا
الوتر بالجماعة لا يجوز في غير رمضان الا مع الكراهة على
الصحيح والامانة لا تنصور بغير الجماعة فتبين كونه فيه
فالاطلاق يكون في محله تدبر انتهت اقول اذا ثبت صحة صلاة
الوتر

الوتر في غير رمضان بالجماعة مع الكراهة وثبت انه لا يجهر
الامام فيه حينئذ مع الاعتراض على اطلاق الزيلعي نعم
التقييد ببعدها غير صحيح بل التقييد بالصحيح ان يقول
ووتر في رمضان ولذلك حول الشارح عبارة الماتن والملة
تقيدها ببقوله اي في رمضان فانه وان كان قيدا لكنه اعم
من قيد الماتن كما لا يخفى **قوله** وان لم يصل التراويح و
كذلك لو صلاه قبل التراويح لما سبقت في التوافل من
ان وقت التراويح قبل الوتر ومعه **قوله** نعم في القهستان
الحافيه ان القهستان قال بعد نقله عن القاعدى هذا
الفرع بقليل وكذا الخافيت في التراويح والوتر والكسوف
على ما مر في القاعدى من انه لا يجهر في غير الفرائض الا ان الامم
انه يجهر فيها كما في المداولات **قوله** نعم الجهر افضل هو
تمتة كلام القاعدى لكن عبارة الماتن الجهر افضل
قوله على المذهب روى على يوسف بن عصام في قوله
بالتحديد كما في البحر **قوله** فلو لم يجهر مشاعل لما اذا كان على
سبيل التداعي مع انه مكروه واذا كان يجهر فيه والحالة
هذه فلو لم يجهر في الوتر في غير رمضان فليجهر **قوله** في
وقت المخافة قديرا لانه ان يقضى في وقت الجهر خير كما لا
يخفى **قوله** كن سبق بركعة من الجمعة مجرد مثال وليس بقيد
لانه اذا سبق في المشا وحقها فالمحكم كذلك **قوله**
ومن يقربه قسرية على ان المراد بالغير في قول اسماع
غيره من لم يكن يقربه **قوله** فلو سمع رجل او رجلون يسمعون
من كان يقربه **قوله** والجهر ان يسمع الكل قد سارده
في اول الفصل **قوله** في الامم وهو مذهب الهند وفي خلافا
للكرخي المكتفى بتصحيح الحروف **قوله** ويجري ذلك المذكور

يعني الاكتفاء باد في الخافضة الذي هو اسماع نفسه ومن
يقدر به **قوله** وقبل في نحو البيع بشرط سماع المشتري
صكاه بصيغة التبريق اشارة الى ضمته فانه قد حرر في
الشرعية عن الكافي والمحيط ان الصحيح الاكتفاء بسماع
نفسه **قوله** مثله اما ان يريد به ادخال المغرب فقط
او مع الظهر والعصر ايضا وكل منهما لا يصح اما الاول فلانه وان
صح بالنسبة الى قوله جهرا فلا يصح بالنسبة الى قوله في الاضربين
لان المغرب ليس له اوليان واخريان فله يقال فيه ولو ترك
السورة في اولى المغرب قراها في الاضربين لانه ثلاث في فكان
على المصنف ان يزيدها بكلام على حدة ويقول ولو ترك السورة
في احدى الاوليين في المغرب قراها مع الضاحية جهرا
في الاضربين واما الثاني فلانه وان صح بالنسبة الى قوله
في الاضربين فلا يصح بالنسبة الى قوله جهرا كما صرح به
في المنز فكان عليه ايضا ان يزيدها بكلام على حدة ويقول
ولو ترك السورة من اولى الظهر والعصر قراها في الاضربين
قوله قراها اي عندها وقال ابو يوسف لا يقرأها بحجر
قوله وجوبها هو الاصح كما في البحر **قوله** ندبا وهو المذهب
كما في الفقه **قوله** ح الضاحية فيه اشارة الى انه اذا اراد
قضا السورة ليس له ترك الضاحية فتصير واجبة وفيه
قولان وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو الاصل فيها بحجر
واشارة الى انه يقدم الضاحية وقيل يعكس قال في
المنز والاول اشبه **قوله** لان الجمع بين جهرا في احدى اشارة
به الى ان قول المصنف جهرا راجع الى الضاحية والسورة معا
وهو المتبادر قال في البحر وجعله الشارع ظاهرا لرواية
وصححه في الهداية وصح الترتابي انه يجهر بالسورة فقط
قوله

قوله قراها يعني عاد الى القيام وقراها بقراءة قوله
واعاد الركوع وانما يفيد الركوع لان الترتيب بين التراءة
والركوع فرض وما تقدم في الواجب من انه واجب
فقد بينا المراد منه هناك فارجع اليه **قوله** وعرضا
اي في حرف الفتح **قوله** كلم يلد اصلها لم يولد وقعت
الواو بين عدويتها الياء وانكسرة فحذفت **قوله** الا
اذا كانت كلمة لمحمد هاتفا **قوله** الا اذا حكم حاكم
صورته على عتق عبده بصلوة صلوة صحيحة فصلوا
بمدحمتان غير مكررة او مكررة فترافعا الى الحاكم فتصلي
بقتله بنا على انه يركب صحة الصلوة بمدحمتان بغير
تكرير كما في الصورة الاولى او لا يركب ذلك لكنه يراه
مع التكرير كما في الصورة الثانية فيكون قضا بصحة
الصلوة فمنها فتصح اتفاقا لان حكم الحكم في المجتهد فيه
يرفع الخلاف اذا لم يكن نفس القضا مجتهدا فيه كما هنا
واما اذا كان نفس القضا مجتهدا فيه ايضا فلا بد من قاض
اخر ينفذه فاذا انفذه لا ينقض كذا في كتاب القضا
قوله لانه يزيد على ثلاث ايات تقليل للمذهبين
لان نصف الآية الطويلة اذا كان يزيد على
ثلاث ايات قصار يصح على قولها واذا صح على قولها فقل
قول ابي حنيفة وهو يكتفي بالآية اولى وعلى هذا الر
قرا البسمة في ركعة ان قصد بها ما في سورة النمل
ينبغي ان يقع الصلاة لانه وان كانت بعض اية
لكنها اطول من اية قصيرة فليبراج بخلاف ما اذا قصد
لها ما هو اية في القرآن انزلت للفصل للشيء في
قرايتها كما تقدم **قوله** وحفظ جميع القرآن هو ايه

ان يرضى هذه الجملة على قوله وحفظ فاتحة الكتاب
الى اخره ويقول وحفظ باقى القرآن لان حفظ آية
فرض عين كما قال وحفظ الفاتحة وسورة واجبة
غيره كما افاده بقوله على كل مسلم فيكون فرض الكفاية
ما عدا ذلك منه **قوله** وسنة عينى يحفظ باقى
القرآن سنة متعينة على كل مسلم اى اذا قام بحفظه
البعض واما اذا لم يحفظه احد فهو باقى على انه فرض
على الجميع الى ان يقرر به البعض فاذا قام به سقط الفرض
عن الباقيين وصار سنة عينى في حقهم **قوله** وتعلم
الفقه افضل منهما اى من حفظ باقى القرآن بعد قيام
البعض به ومن التخلل واصله بالحق ما زاد على ما
يحتاج في دينه والا فهو فرض عينى **قوله** ورد ما
في الهداية وغيرها من التفصيل واما في الهداية
فقرآن نحو البروج وانشت في البحر اذا كان في ام
وقرار لانه يمكن مراعاة السنة مع التخفيف واما ما
في غيرها وصحة المصلى تكون الظاهر كالبحر وانه يترأ
في مصر والمصا ما دون ذلك وفي المغرب بالقصر
جدا واما رد صاحب البحر عليها فقوله لان المسافر
اذ كان على امن وقرار صار كالمتيم سواء فكان
يبنى ان تراعى السنن والسفر وان كان موثرا في التيمم
لكن التحديد بقصر سورة البروج في البحر والظاهر
لا بد له من دليل ولم ينقلوه وكونه صلى الله عليه
وسلم قرأ في السفر شيئا لا يدل على سنه الا اذا انقلب
عليه ولم توجد فالظاهر الاطلاق **قوله** ورد في التمهيد
وصرا الى اخره حيث قال اقول القراءة من المفصل سنة
والفرد

والفرد الخاص من سنة اخرى وقد امكن مراعاة الاولى
فاى مانع من اللتان بها وهكذا ينبغي ان يفهم قول الهداية
لا مكان مراعات السنة مع التخفيف ويدل على
ذلك قول شراحها كانهما يترأ في غيرهما فان قلت اذا
كان في امن وقرار كان هو المقيم سواء في انه لا مشقة
عليه في مراعات سنة القراءة بالتطويل والمقيم يترأ
في البحر باربعين الى ستين قلت قيام السفر واجب
التخفيف والحكم يدور مع العلة لا مع الحكمة الهوى
انه يجوز له والظن وان كان في امن وقرار وهذا
علم ان ذكر نحو سورة البروج والانشقاق ليس بقدر
اياتها بل لانها من طوالت المفصل فان دفع به قوله ان
التحديد سورة البروج لا دليل عليه وانه هو ان
السنة لا تثبت الا بالموافقة ان اريد مطلقا
منعناه او الموكدة فبعد تسليمه ليس مما الكلام فيه
واقترار شراح الهداية على ما فيها وجزم الشارع به و
غيره دليل على تقييد ذلك الاطلاق **قوله** وجوبا
استاد به الى جواب سوال اورده صاحب المهر بقوله
ولو قال المصنف بعد الفاتحة اى سورة شاء فكان
اولى اذ كلامه بظاهره يؤهم ان قراءة الفاتحة سنة
وليس بالواقع انتهى وانت ضيق بان هذا التقدير
لا يجدى نفعا في الجواب لصيرورة الكلام وبين
في السفر الفاتحة وجوبا وهو معنى تهافت والحق
في الجواب ان مرادهم انه اذا قرأ الفاتحة وادى سورة
شاء لا يكون تاركا لسنة القراءة بل يكون اتيا بها
فقرأة الفاتحة والسورة وان اشتملت على فرض

القراءة وواجبها فهي متصفة بانفا سنة ايضا حيث
 كان معذورا بعدد السفر كما لا يخفى على منصف قالوا يجب
 ترك قوله وجوبا **قوله** وفي الضرورة بقدر الحال اي
 سواء كان ذلك في الحضر او السفر والضرورة مثل ضيق
 الرقت والخوف على نفس او مال كما في الفتاوى الهندية
 عن الزاهد **قوله** طوال المفصل بكسر الطاء جمع طويل
 والمفصل السبع الاخير من الترات سمى به للثرة النقل
 بين سورة بالجملة وقيل لقلة المنسوخ فيه **قوله**
 الى اخر البروج قدر لفظ اخر اشارة الى ان الغاية
 في قولهم الى البروج داخله في المعيا فتكون البروج
 من الطوال ولا ادرك من اين اخذ ذلك قال ابن امير
 الحاج ثم على القول الاول فالجزم بكون البروج من
 طواله لا من اوساطه ولم يكن من اوساطه لا من
 قصاره او بالعمى فيها لا تنفيده المباشرة المذكورة
 بل يحتاج الى ثبوت ذلك والله اعلم به انتهى وصراده
 بالمقول الاول ما هو مذكور في المتن هنا على ان القهستاني
 نقل عن الكافي في وجع الغائبين حيث قال ولا شك
 ان الغاية الاخيرة داخله في المعيا وينبغي ان تكون
 الاول كذلك لكنها خارجتان كما في الكافي وغيره
 انتهى واذ اصح النقل عن الكافي وغيره وجب إسقاط
 لفظ اخر في الرصعين وتكون البروج حينئذ من
 الاوساط ولم تكن من القصار ويكون الغايات
 الاول داخلات والغايات الاخيرة خارجات
 الا الثالثة وهي سورة الناس وعلى كلام الشافعي
 تكون الغايات الاخيرة داخلات والغايات
 الاول

كذا في الترتيب وقال في
 المنزلة لثارة فصوله اي
 لتقص الايات فيهم

الاول خارجات الا اولها وهي الحجرات **قوله** صيانة
 لدينهم فانهم ربما يمتنعون ان العلماء يخبرون في
 القرآن ويبدلون على ما يشتهون وان هذه المقررات
 ليست بقرآن فيكون القاري موقعا لهم في هذا
 المحذور **قوله** بقدر الثلث بان تكون زيادة
 ما في الاولى على ما في الثانية بمقدار ثلث مجموع ما في
 الركعتين كما مر في البحر حيث قال الثلثان في الاولى
 والثلث في الثانية **قوله** وقيل النصف حكاه في البحر
 عن الخاصة وعبارته واختار في الخاصة قدر
 النصف فانه قال وهذا لا طائلة في البحر ان يقرأ في
 الركعة الثانية من عشرين الى ثلاثين وفي الاولى
 من ثلاثين الى ستين انتهى اعلم ان النصف والثلث
 من الكسور والمكسر امراضا في لا يعلم الا بالاضافة
 الى واحد كامل مفروض وذلك الرائد علمناه في القول
 من كلام البحر بانه ثلث مجموع ما في الركعتين
 على ما قدمناه واما النصف فلا يخفى اما ان ينسب
 الى مجموع ما في الركعتين كالثلث او الى ما في الاولى
 او الى ما في الثانية فان نسب الى مجموع ما في الركعتين
 فلا يحقل كلامه الا بصورة واحدة وهي ما اذا قرأ في
 الاولى ستين وفي الثانية عشرين فان الاولى
 حينئذ زادت على الثانية بربعين والاربعون
 نصف المجموع وهو الثمانون فان كان هذا مراده
 فما معنى التخيير بقوله من عشرين الى ثلاثين ومن
 ثلاثين الى ستين بل كان عليه حينئذ ان يقول وهذا
 لا طائلة في البحر ان يقرأ في الاولى ستين وفي الثانية

عشرمة وان نسب الى ما في الثانية فليس له ايضا الا
صورة وامن وهي ما اذا قرأ في الاولى ثلثين وفي
الثانية عشرين فان الاولى حينئذ زادت على الثانية
بعشرة وهي نصف ما في الثانية فان كان هذا مراده
ورد عليه ما قدمناه من انه لا معنى للتخفيف حينئذ
وان نسب الى ما في الاولى فله صورتان الاولى اذا
قرأ في الاولى اربعين وفي الثانية عشرين الثانية
ما اذا قرأ في الاولى ستين وفي الثانية ثلثين وهذا
التقدير المشتمل على صورتين يرجع الى القول الاول
لانه يلزم من كون الزيادة على الثانية بمقدار نصف
ما في الاولى ان تكون ثلث المجموع كما هو ظاهر حينئذ
يرد عليه زيادة على ما ورد على اخيه انه لا معنى
لعدم قوله مغايرا للقول الاول والذي يجب ان يؤول
عليه ان هذا تقويل لصاحب الخلاصة بما لم يقل
فان صاحب الخلاصة لم يعبر بالنصف كما رأيت وانما
خير بين الثلاثين والستين في الاولى وبين
المشرين والثلاثين في الثانية فامعن النظر واشد
يرك عليه فانه احديهما تضاريف المعصاة **قوله**
نه يراجع للقولين يعني ان هذا التقدير في كل
بيت الاولى فان لم يراعها فهو خلاف الاولى
وهو معنى قوله لا بأس به **قوله** فقط لما اعتل
ان يكون العجز محروما لا للتقييد اردفه بقاء
فقط كما في النهر **قوله** قل وعليه الفتوى فائلا
صاحب معراج الدراية وقال في الخلاصة انه احب
لكن قال ابن امير الحاج بعد ان حقق دليلهما فيظهر
على

على ان قولها احب لا قوله كما ذكره في الخلاصة وان
الاولى كون الفتوى على قولها لا على قوله كما ذكره
في الدراية انتهى واقفه في البحر والشر بل لية **قوله**
ان تقاربت اى الايات **قوله** اعتبرت الحروف
والكلمات كناه في مجمع الالهة عن المرعيني وانظر
هل المراد عند اتفاق الايات بجمع الكلمات الزائدة
حتى اذ بلغت ثلث كلمات كره او حتى تبلغ مقدار
ثلث ايات قصار او غير ذلك وهل النكتة في ذكر
الحروف ان جمع الكلمات انما تكون عند تساويها
في عدد الحروف او تقاربها وعند تساويها فاعتبر
عدد الحروف وحينئذ اى مقدار من الحروف يوجب
الكراهة وراجع قوله واعتبر الحروف فحس الطول حيث
قال وفي القينة لمرأى الاولى والعصر وفي
الثانية المهمة يكره لان الاولى ثلث ايات والثانية
سبع ايات وتكره الزيادة الكثيرة واما
ما روى انه صلى الله عليه وسلم قرأ في الاولى
يوم الجمعة سبع اسم ربك الا على وفي الثانية
هل ان الحديث الفاشية فزادت الثانية
على الاولى بسبع لكن السبع في الصور الطوال
يسر دون القصار لان الست هنا صنعت
الاصل والسبع ثمة اقل من نصفه انتهى فعلم
ان الماطالة المذكورة انما تكره اذا كانت فاحشة
الطوال من غير نظر الى عدد الايات انتهى
كلامه ومنه يظهر ان المعبر لثلاث صاحب القينة
لا الحلبى غاية الامر ان الحلبى فهمه من كلام

القنبر وهذا المقدور لا يسوغ ان يقال واعتبر الخلق
قوله واستثنى في البحر ما ورد به السنة مثل سبع
والعاشية فقد اتفق مع الخلق في احكامه وهو عدم
الكراهة واختلعا في العلة فنقد الخلق هي عدم
التحسر عند صاحبه البحر وورد السنة **قوله** مطلقا
لحتمل ان يكون المعنى سواء وقعت الاطالة في
الاولى او في الثانية ويحتمل ان يكون سواء كان
الطول بدون ثلث ايات او لا ويحتمل ان يراد كلا
لاجازاذا يراء الاول لان الذي استظهره البحر
عدم كراهة الاطالة الاولى على الثانية فقط لا
عدم كراهة اطالة الثانية على الاولى ايضا
وعبارته واطلق في جامع المحبوبي عدم كراهة
اطالة الاولى على الثانية في السنن والنوافل
لان امرها سهل واختاره ابو اليسر ومشي عليه
في خزائن الفتاوى كما ذكره في منية المصلي
مكان الظاهر عدم الكراهة انتهى ومنه يعلم
بطلان الاحتمال الثالث واما الاحتمال الثاني
فانه وان كان صحيحا في نفسه لكن كلام البحر
ليس فيه كما عرفت من عبارته فكان الصواب
ان يقول واستظهر في النقل عدم كراهة اطالة
الاولى ومع ذلك يجب ان يذكرها في شرح
قوله وقطال الى البحر لما سبها لم كما لا يخفى هذا
واستظهر في لغة التوسعة في ركعتي النقل حيث
قال لكن حزم في المحيط وغيره بالكراهة ولا يخفى
ان التوسعة اولى **قوله** صلوا بالمحورين يعني

في

في صلاة الفجر والسجدة الثانية اطول من الاولى باية
وفي الاحترار عن هذا التقاوت صرح وهو مدقوع
شرعا فتجعل زيادة ما دون ثلث ايات او نقصانه
كالعدم فله يكره كذا في ابن امير الحاج **قوله** ولا
الفاحة في السرية بنصب الفاخه وهو تفسير
الاطلاق ورد على الشافعي رحمه الله تعالى في
ايجابه على الموتر قراءة الفاخه في السرية و
الحصرية وعلى ما روي عن محمد رحمه الله تعالى من
استحباب قراءة الفاخه في السرية **قوله**
وينصت من الانصت اي يكتف في
قوله ترغيب اي في ثواب الله تعالى او ترهيب
اي تخويف من عقابه **قوله** وما ورد اي من انه
صلى الله عليه وسلم بامر بآية راحة الاسالها
واية عذاب الا استعاذ منه كذا في التبيين
قوله كما مر اي في فضله ترتيب افغان
الصلوة عند قوله وطمس بين السجدين **قوله**
كذا في الخطبة عدل عن قول الكلز او خطب
لما ورد عليه من كون الامام والمأموم متميزين
في حقيقةهما بالنسبة الى الصلوة وبماز هما
بالنسبة الى حيث يؤول امرهما الى كونهما اماما
وما مؤمرا **قوله** ولو كانت لما روي عن ابي يوسف
انه كان يكتب وقت الخطبة **قوله** ادر وسلم
ومثله التثنية **قوله** فيصلح سر في نفسه قال
القصاصاني او يصح الحروف فانهم فسروه
به **قوله** مطلقا اي في الصلوة وخارجها

قول لعموم اللفظ أي لا خصوص السبب وهو ما
تقرم قريبا عن أبي هريرة رضي الله عنه **قول**
يتم لأن كراهة القراءة بالعكس وكراهة الفصل
بسورة عارضها كراهة ترك السورة بعد الشروع
فيها وترجعت مراعاة عدم هذه الكراهة بالتبلي
بالسورة **قول** ولا يكره في النقل شيء من ذلك فيه
أنهم نصوا على أن القراءة على الترتيب من واجبات
القراءة متى لم يقرأ طابع الصلوة بعكس الترتيب
يكره فكيف لا يكره ذلك في النقل تأمل **قول**
وثلاث آيات أي والصلوة بثلاث آيات
إلى آخره **باب الإمامة قول** استحقاق يعرف
عام إلى آخره قال النقي في العدة هي رئاسة
عامة لحفظ مصالح الناس دينا ودنيا وزجرهم
عما يضرهم واحترزنا بلفظ العموم في الدين
والدين عن الموالى والقضاة والامراء فان
رياستهم غير عامة ولا بد للمسلمين من امام يقوم
بتنفيذ أملاكهم واقامة حدودهم وسد ثغورهم
وتجهيز جيوشهم وحماية بيضتهم وقطع مادة
شرور المتغلبين والمتلصصين وقطاع الطريق
واقامة الجمع والاعباد واحذر العشور والصدقات
وقطع المنازعات وقبول الشهادات وتزويج
الصغار والصغار الذين لا أولياء لهم وقسمة
الغنائم انتهى وقال الاصبهاني في شرح الطحاوي
أوجب الإمامية الاسماعيلية نصب الامام على
اسبق نقي والمتمزلة والزايدية علينا عقلا
وامامنا

١٣٥
وامامنا علينا سمعا ولم توجيه الخواص لا على
الله ولا علينا عقلا ولا سمعا **قول** أهم الواجبات
لعموم انتظام امر ديني اوديني الا به **قول** فلذا
قد مره على دفن صاحب المعجزات حيث توفي صلى
الله عليه وسلم يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء او
ليلة الاربعاء او يوم الاربعاء كما في المواهب اللدنية
قول وبشرط كونهم مسلما لان الكافر لا يلي
على المسلم كذا في العدة **قول** هو لان العبد لا ولاية
له على نفسه فكيف تكون له الولاية على غيره والولاية
المتعدية فرع للولاية القاية ومثله المصطفى
والمجتبى كذا في العدة **قول** ذكر لان النساء
امرن بالقرار في البيوت فكان مبنى حالهن على السر
واليه اشار النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال
كيف يفعل قوم تكلمهم امرأة كذا في العدة **قول**
قادر أي تنفيذ الاملاك وانصت المظلم من
الظالم وسد الثغور وحماية البيضة وحفظ
حدود الاسلام وحر المساكر كذا في العدة **قول**
ترشيا لقوله صلى الله عليه وسلم الائمة من
قرش وقد سلت الانصار اخلافة لترش
لهذا الحديث وبه يبطل قول الضاربة ان الامامة
تصلح في غير قرش والكعبى ان القرشي انما بها
كذا في العدة **قول** لا هاشميا أي من اولاد هاشم
بن عبد مناف كما قالت الشيعة وليس لهم شبهة
فضلا عن حجة وانما مرادهم نفي امامة ابي بكر وعمر
وعثمان رضي الله تعالى عنهم في شرح المقاصد

قوله علوي اي من اولاد علي بن ابي طالب كما قال
 به بعض الشيعة نفي الخلافة بن العباس كذا في
 شرح المقاصد **قوله** معصوما اي لا يشرط في
 الامام ان يكون معصوما كما قالت الاسماعيلية والاشنا
 عنصرية اي الامامية كذا في شرح الطوايع وكان
 الاول ان يقول لاهاشميا ولا علويا ولا معصوما
 ليظهر ان كل واحد من هذه الثلاثة قول على حدة فانه
 عبارة توهم انها قول واحد **قوله** ويغزل به عريه
 اشارة الى انه لا يغزل وعبارته كما في كتاب القضاء
 وفي الفتح اتفقوا في الامامة والسلطنة على عدم
 الانعزال في الضيق لا نفا مبنية على القهر والغلبة
 لكن في اول دعوى الخانبة الواح كالمقام في حفظ
 انزيت **قوله** الا لفتنة لان ضررها فوق ضرر
 فسقه واذا اجتمع ضررات يرتكب اخفها **قوله**
 وجب ان يدعى له بالصلاح لان في صلاحه صلاح
 الرعية **قوله** للضرورة هي دفع الفتنة ولقوله
 صلى الله عليه وسلم اسعوا واطيعوا ولوا امر عليكم
 عبد جنتي اجزع **قوله** وكذا صبي اي تصح سلطنته
 لضرورة الفتنة **قوله** وينبغي ان يفوض بفتح الواو
 وفا على التقويض اهل الخل والمقد لا الصبي لما ياتي
 من عدم صحة اذنه لقضاء وجعة **قوله** في الرسم
 اي في الصورة **قوله** لعدم صحة اذنه اي اذن الصبي
قوله فيها يحتمل عود الضرب للاشياء ويحتمل عوده
 للبرازية لكن لم ار ما في الاشياء ولم يكن عندك
 البرازية ويرجع عوده الى البرازية لانها اقرب من كون
 ثم رايتم المسئلة في جامع الصغار للعلامة الاسترغيني
 وبعبارة

وبعبارة سيئلت شيخ الاسلام برهان الدين السلطان
 المولى اذا كان صبياً فبلغ هل يبقى سلطانا ام يحتاج
 الى تقليد جديد اجاب يحتاج الى تقليد جديد انتهى
 ثم قال امدها باسطر الصبي اذا استقصى ثم بلغ فيما
 الى تقليد جديد انتهى والظاهر ان الواح كالمقام في
قوله يحتاج اي احد المذكورين فانزاد الصبي لانه
 مطوف باووهي لا حد الشيطان **قوله** ربط صليق
 الموم بالامام اعلم انه يقال ايتم زيدا معروفي كذا اي
 ابتعد فيه فزيد مؤتم اي متبع اسم فاعل وعمر
 امام اي متبع اسم فاعل وعمر امام اي متبع اسم
 مفعول والامامة مصدر المبني المجهول وكذلك
 حكى في المنز تعريفا عن ابن معرفه المالك بقوله
 هي اتباع الامام في جزء من صلواته ثم قال اي ان
 يتبع اذا عرفت هذا فتعريف الشارع غير صحيح
 لان الربط ان كان مصدر المبني للمعلوم فهو صفة
 المؤتم فيكون بمعنى الاتحام اي الاقتداء وان كان
 المبني للمجهول فهو صفة صلوة المؤتم فعلى كل حال
 لا يصلح تعريف الامامة التي هي صفة الامام
 وانما يصلح تعريفها للاقتداء وليس الكلام فيه
قوله بشروط عشرة اعلم ان الشارع غفل في هذا
 المحل فجعل شروط الاقتداء شروط الامامة كما فصل في
 التمهيد وقد عد في نوز الايضاح شروط الامامة
 على حدة فقال وشروط الامامة للرجال الامامة
 ستة اشيا الاسلام والبلوغ والعقل والذكورة
 والقراءة والسلامة من الاعذار كالزنا والفسقات
 والتممة والشمع وفقد شرط كطهارة وسائر عورة انتهى

ا حترز بالرجال الامام عن النساء الاصحافا يشترط في
 امامهن المذكورة وعن الصبي فلا يشترط امامهم البلوغ وغيره
 غير الاصحافا يشترط في غير امامهم الصحة لكن يشترط
 ان يكون حال الامام اقوى من حال الموتى او مساويا **قوله** في
 الموتى الاقتداء بالامام او الاقتداء في صلوة او الشروع
 فيها او الدخول فيها بخلاف نية صلوة الامام بشرط النية
 ان تكون مقارنة للتحريم او متقدمة عليها بشرط
 ان لا يفصل بينها وبين التحريم فاصل اجنبى كما تقدم
 في النية **قوله** وصلواتها عطف على مكانها وفيه انه
 يصح اقتداء المتفل بالمقتضى والمصواب عبادة نور
 الايضاح وان لا يكون مصليا فرضا غير فرضه **قوله** وصحة
 صلوة امامه اى في زعم الموتى كزوج دم واما اذا علم من
 الامام ما يفسد الصلوة على زعم الامام كس المرأة والامام لا
 يدرك ذلك فانه يجوز اقتدائه على قول الاكثر وقاد
 بعضهم لا يجوز منهم الهندواي لان الامام يرى بطلان
 هذه الصلوة فتبطل صلوة المقتدى بقوله وجب الاول
 وهو الاصح ان المقتدى يرى جواز صلوة امامه والمعتبر
 في حقه راي نفسه فوجب القول بجوازها كما في البينين
 والفتح واما قيد بقوله والامام لا يدرك بذلك ليكون
 حازما بالنية لانه ان علم به وهو على اعتقاد مذهب صار
 كالمندعب ولا نية له كذا في امداد الفتاح واعلم ان
 بعضهم فهم من عبارة الهندواي ان مذهبهم اعتبار راي
 الامام فقط والصحيح ان مذهبهم اعتبار رايها مع
 صريح السند في رسالته المسماة بغيابة التحقيق
قوله وعدم تقدمه عليه بعقبه فلا يضر تقدم اصحاب
 القدم وموضع السجود كما في نور الايضاح لكن في السجود

والاصح ما لم يتقدم اكثر من قدم المقتدى لا تفسد صلوة
 وسياتي قريبا تصحيحه من الشارح **قوله** وعلمه
 بانتقاله بان لا يفصل بينها حائط يمنع السماع او الروية
 كما في نور الايضاح **قوله** وبجمله الخ صورته مقيمت
 او مسافرون او مختلطون اقتدوا بالامام في المصروع على
 ركعتين وهم لا يدرون حاله فالظاهر انه مقيم صلى ركعتين
 سهوا فبطلت صلوة وصلوة من خلفه فلا بد من العلم
 بحاله في الجملة بان يقول لهم انى مسافر قبل الصلوة او غير
 بخلاف ما اذا صلى اربعا مطلقا او صلى ركعتين وهو
 خارج المصركا سياتي بسطه في باب المسافر **قوله**
 ومشاركته في الاركان يفي ان ياتي بها حتى لو لم يات
 بركن بطلت صلوة فلم يبق اقتدائه وصورة انه ركع
 ورفع قبل ان يركع امامه وصلواته لم يقض ذلك الركوع
 فصلواته باطله واما قيدنا بقولنا ولم يقض ذلك الركوع
 لانه لو قضاه لا تبطل صلوة وسياتي في باب قضاء
 الغايات **قوله** وكونه مثله او دونه فيها اى في
 الاركان مثال الاول اقتدا الرام والساجد بمثله والموى
 بهما بمثله ومثال الثاني اقتدا الموى بالراكع والساجد
 بالموى بهما **قوله** وفي الشرايط عطف على فيها اى يكون
 الموى مثل الامام او دونه في الشرايط مثال الاول اقتدا
 الموى بالمكتى بجميع الشرايط بمثله والعارى
 بمثله ومثال الثاني اقتدا الموى بالمكتى واحترز
 به عن كونه اقوى كلامه فيها كما اقتدا المكتى بالموى
قوله قبل وبشرتها الى اخره وقيل معناه اخضعوا
 مع الخاضعين كما في البيضاوى **قوله** الالفة بالضم اسم

من الايتلاف قاموس **قوله** افضل من الاذان قد مرنا في
باب الاذان ان فيه ثلاثة اقوال هذا واضار في الفقه
الكس وهو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى كما صرح به
الصيني والمساواة فقول الشافعي خلافا للشافعي لم يعلل
مذهب الشافعي حيث اتممت عبادة المساواة **قوله**
على قول والمذهب ان افضل ان لا يصلح مع الجماعة بل في
بيته كما سياتي قبيل باب ادراك الفريضة **قوله**
وتحققه اي قبيل باب ادراك الفريضة فمن هناك
التداعي بان يقتدى اربعة بواحد **قوله** واقلها اثنان
هذا في غير الجمعة والعيد من اما بينهما فتلاثة سوى الامام
كاسياتي **قوله** نذهب الى اخره اعترضه في الشبهة لية
بانه ينافي الوجوب ويحايى بان الوجوب عند عدم الحرج
وفي تتبعها في الاماكن القاصية صرح لا يخفى مع ما فيها
مجاوزه مسجد حيه من مخالفة قوله صلى الله عليه وسلم
لا صلوة لغير المسجد الا في المسجد **قوله** الا المسجد
الحرام فان فضيلة الصلوة فيه تفوق على فضيلة الجماعة
في غيره لحديث ابن ماجة عن انس رضي الله تعالى عنه صلاة
الرجل في بيته وصلوته في مسجد القبائل بخمسين
وصلوته في المسجد الذي يحج فيه بخمسة صلوة وصلوته
في المسجد الاقصى خمسة الف صلوة وصلوته في مسجد
هذا بخمسين الف صلوة وصلوته في المسجد الحرام بمائة
الف صلوة كذا في اجماع الصيغ **قوله** وكوه وهو مسجد
المدنية مسجد بيت المقدس **قوله** ومقعد في القاموس
به قعاد والقعاد داء يقعد هو مقعد **قوله** ومن
من الزمانه وهي الماهة التي هي الافة قاموس وكاها نحو
السل

السل وذات الحب **قوله** ومنفوع هو من بهر قال وهو
استرخا لا مد شق الانسان لا تضباب خلط بمعنى تنسد
منه مسالك الروح قاموس **قوله** وان وجد قايما اي مطلقا
عند ابي حنيفة ومخالفة الصحابة في الجنة لا الجماعة كما في
البحر عن الفتح وهل العيد كالجنة فليراجع **قوله** ولو باخذ
المال هذا ليس خاصا بالقرن بل على تصويت الجماعة كما
توجه عبارته بل كل تفصيل حكمه كذلك كما يعلم من عبارة
البحر **قوله** بل يضربا يعني انه يراعى في نصب الامام
الرايب في المسجد هذا الترتيب اقول وينبغي ان يراعى
الافضلية في الامامة الكبرى ايضا كان يستوى شخصان
في شروط الامامة لكن احدهما زاد على الاخر بوصف يعنى
نفعه على الجمهور **قوله** بشرط اجتنابه الى اخره
زاد في الفتاوى الهندية والنهاية ولم يطق في دينه
انتهى يعني بان لم يكن مبتدعا **قوله** وحفظه قدر
فرض الى اخره اختار في البحر قدر الفرض والواجب والذي
في التبيين وامداد الفتاوى قدر السنة **قوله** ويجوز
قدم للاشارة الى ان المراد بالقلوة في المتن التجميد
اذ لو كان المراد بها القراءة لتهافت المعنى وهو عطف
تفسيره الى ان التجميد شرط لكن في امداد الفتاوى
والفتاوى الهندية عن الكفاية ان المراد بالاقراء
الاعلم بعلم القراءة يقف في موضع الوقف ويصل في
موضع الوصل ولخو ذلك من التشديد والتحقيق و
غيرها **قوله** اي الا قدم اسلا ما تبع فيه البحر حيث
قال وعلمه في المبداء بان من اتمه عمره في الاسلام
كان اكثر طاعة وهو يدل على ان المراد بالاسن

الاقدم اسلاما انتهى واعتد من عليه في مجمع الاله بنقول
لكن في المحيط ما يخالفه فانه قال وان كان احدهما
اكبر والاخر اودع فالاكبر اولي **قوله** اكثرهم تصحدا
تفسير بالمرزوم فانه يلزم من كثرة التمسك من الوجه
لحديث من كثرت صلوة بالليل من وجهه بالنهار
وان كان ضعيفا عند الحديثين قال في المدايح لاحابة
الى هذا التكلف بل يبقى على ظاهره لان صاحبه
الوجه سبب لكثرة الجماعة كما في البحر **قوله** اي اسمهم
بهذا التفسير غايرت الصبغة الحسن ولم تستلزمه
ايضا فان الحسن عبارة من تناسب الاعضاء والهيئة
عبارة عن بشاشته في وجهه من لياقه وابتسامه **قوله**
اكثروا حسنا انما تناسب ذكر هذا باعتبار تفسير المتن
بالاكثرت تحمدا والاولى مكررا ذميا احسنهم اكثرهم
حسنا كما هو قضية افضل التفضيل **قوله** الاحسن
زرقة قال في امداد الفتاح ولو قالوا انهم الاصل لزوجته
لكان اولي انتهى ووجهه ظاهر اذ لا يلزم من الحسن المحبة
قوله الاكبر راسا لانه يدل على كبر العقل بمعنى
مناسبة الاعضائه والافلو فحق الراس كبر والاعضاء
صغرا كان دلالة على اختلاف تركيب مزاجه المستلزم
لعدم اعتدال عقله **قوله** كما في الحرقى التشبيه في
ان الترتيب اذا لم يعلم كان كالمسبة لافي الفرعة ايضا
فانها لا تتأق في الحرقى والغرقى **قوله** ان لم يكن
معلوم المتبادر ان المراد الوظيفة ويحتمل ان يكون
بسطه الطلبة الشيخ وكلاهما وجهه **قوله** جاز ان
يقدم لان له ان لا يقرهم اصلا حينئذ **قوله** لما رأى من
قوله

قوله لعموم ولما بينهما ولكنه غير مناسب لان المراد بعموم
الولاية عمومها للناس وهذا ان ليس كذلك فكان عليه
ان يقول لان الولاية لهما في هذه الحالة دون
المالك هذا ونظر في البحر في تقديم المستقيم معللا
بان المعير له الرجوع متى شاء **قوله** لحديث الى اخر
الذي في البحر لحديث ابي داود مرفوعا ثلثة لا يقبل
منهم صلوة من تقدم قوما وهم له كارهون ورجل اتي
الصلوة دبارا والدمبار ان يات بها بعد ان تقوته وذل
اعتبد بخبره انتهى فالشارح روي بعبارة بالحق
الا ان يكون قد اطلع على رواية لابي داود كما ذكره
فقد راجع **قوله** ولو معتق يلزمه استعماله للفظ
في حقيقته ومجازه فان المستق عبد باعتبار ما كان
اللهما وان يكون من قبيل عموم الجار بان يراد
بالعبد من انصف بالرق وقتا ما سوا كان في الحال
او في ماضى **قوله** الماعنى هو السنى البصر لئلا
وتفارقا موس **قوله** نهراى جشا **قوله** لا عما سدة
والا كان كافر قطعا **قوله** لا يكون بها فت لمبتدع
وجعله الشارع خيرا الكل لا ضار فيه **قوله** وب
اصحاب الرسول هذا لا يخص الخواص بل الرافضة
كذلك وينافيه ماسياتى في باب المرتد من انساب
الشيخين او امدها كافر الا ان يخل الاصحاب ما هنا
على غير الشيخين وهو بعيد تأمل **قوله** وينكرون
صفاته تعالى بغير العبارة يفيد ان هذا المذهب
الخواص وليس كذلك بل هو مذهب المعتزلة فانهم
يقولون انه عالم بلا علم ونحو ذلك **قوله** وجوز

رويته هو ايضا مذهب المعتزلة **قوله** الا الخطابية
اي فاني لا تقبل شهادتهم لانهم يجوزون شهادة
الزور لموافقتهم بمعنى وليسوا بكفار **قوله** ومنا من
كفرهم اي كثر اخوارج ومن عطف عليهم والعبارة
توهم ان المكفر لهم بعض الخفية وليس كذلك يدل ذلك
عليه عبارة البر حيث نقل عن الخلاصة وغيرها فروقا
تدل على كفرهم بعضهم ثم قال الحاصل ان المذهب
عدم تكفير احد من المخالفين فيما ليس من الاصول
المعلومة من الدين ضرورة ويدل عليه قبول شهادتهم
الا الخطابية ولم يفصلوا في كتاب الشهادات فدل
ذلك على ان هذه المزوع المنقولة من الخلاصة
وغيرها بصريح التكفير لم تنقل عن ابي حنيفة رحمه
الله تعالى وانما هي من تعريبات المتأخرين كالفاظ التكفير
المنقولة في الفتاوى والله تعالى هو الموفق وفي جميع
الجوامع وشعره ولا تكفر احد من اهل القبلة ببدعة
ككبرى صفة الله تعالى وخلقته افعال عباده
وجواز رويته يوم القيمة ومنا من كفرهم اما من
خرج ببدعة من اهل القبلة ككبرى حدوث العالم
والبعث والحشر للجسام والعلم بالجزئيات فلا
نزاع في كفرهم لانكاره مبني على محيى الرسول به
ضرورة **قوله** وصحبة الصديق رضي الله تعالى عنه
لما فيه من تكذيب قوله تعالى اذ يقول لصاحبه **قوله**
اصلا تاكيد وليس المراد به لا في حالة كذا لا في حالة
كذا اذ ليس هنا احوال **قوله** وابرض البرص بياض
يظهر في ظاهر البدن لفساد مزاج قاموس **قوله**
وشارب

وشارب عز الى قوله متضمن تكرار قول المتن فاسبق
قوله ومتضمن اي متكلف منع الطاعات عند الناس
لا يروه من غير ان يكون ذلك عادة فهو اخفى من المرائي
لانه الذي يقصد ان يراه الناس سواء تكلف تحسين
الطاعات او كان ذلك عادة **قوله** ومن ايام باخرة هذا
مبنى على غير المفتي به وهو قول المتقدمين من الاستيثار
على الطاعات باطل **قوله** لكن في وتر البحر الى اخره هذا
هو المعتمد لان المحققين جفوا اليه وقواعد المذهب
شاهدة عليه وقال كثير من المشايخ ان كان عادته
مراعاة مواضع الخلاف جاز والوفاء ذكره السند
المقدم ذكره **قوله** ان يتقن المراعاة اي في خصوص
تلك الصلوة واعلم ان الذي يقتضيه التقسيم العقلي
ان يقال اما من يتقن انه راعي في الفروض شرط اذا كانا
اوراعي في الفروض والتواحيات اوراعي في الفروض
والتواحيات والذين ادعم انه لم يراع في شي منها ولم يدبر
شيئا من غيرة اقسام اما اذا علم انه لم يراع شيئا
فيلزم الاقتران لظهوره في الفروض او ركن واما اذا
علم انه راعي في الفروض والتواحيات والسنن ففئة
الصلوة خلفه بغير كراهة ظاهر ايضا واما اذا لم يدبر
شيئا فالصلوة صحيحة مكروهة اما النجاسة فمحل حاله
على الصلوة وانه باقباله على الامامة داعي مذهب غيره
حيث كان ذلك مطلوبا في مذهبه واما الكراهة فاقترار
ان بعض ما يجب تركه عندما يسبق فعله عند كماله
على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى فانظروا
انه لا يتركه واما اذا علم انه راعي في الفروض ولم يراع

والثاني والراعيات فيبقى ان يكون لانه اذا كره عند
 احتمال ترك الواجب فمقد تحققه ادلى واما اذا علم
 انه راعى في الفروض والواجبات ولم يراع في السن
 ينبغي ان يقتدى به لان الجماعة واجبة على قول
 المحققين وصراحت الواجب مقدم على ترك كراهة
 التنزيه هذا ما ظهر في فتايل **قوله** مطلقا اي
 ولو لم تتبع القدر المصنف **قوله** ولذا قال الى اخره
 من تنمة كلام الشوئباني بين به ان كلامه لا ينافي
 كلام الكمال وهو ظاهر **قوله** وجماعة السالوات
 الامام ان تقدمت لزوم زيادة الكشف وان وقعت
 وسط الصف لزوم ترك الامام مقامه وكل منهما مكروه
 كما في الصناية وهذا يقتضي عدم الكراهة لواقعت
 واحدة فقط محاذية لفقد الامر **قوله** لم تشوع
 مكروه بمعنى انها لو كورت تقع الثانية مثلا فضلا
 مكروها كما في البحر **قوله** بزاع احديهن لا يقال قد
 يفر عن معالانه نادر **قوله** بصلاته يقتدي به لان
 الرجال لم تنفقد صلواتهم **قوله** فتفقد صلوة الكل
 اما الرجال والامام فليعدم صحة اقتدار الرجل بالجماعة
 واما النساء والمقدمة فلانهم دخلن في حرمة كاملة
 فاذا انتقلن الى حرمة ناقصة لم يجز كما بين في حرمة
 فرض الى فرض اخر كما في البحر **قوله** وسطهن الوسط
 بالتحريك اسم لما بين طرفي الشيء كوكز الدائرة
 وبان يكون اسمهم لهم لداخل الدائرة مثلا كذا في البحر
 ويصح ارادة كل منهما بهذا بعد ان يكون الامام في أثناء
 الصف لكن التحريك ادلى اخذ من تنمة الامام اذا
 كان

كان رجلا فانه يقع في الوسط حيث يكون ماعن يمينه
 مثل عن يساره غاية الامر ان الرجل يكون امام الصف
 وهي في اثنائه **قوله** فلو تقدمت لمت اي اذا اكثر
 من اثم اصل الامامة كما في البحر **قوله** فيتقدمه من ادلو
 صلى وسطهن فصدت صلوة بماذا اتن له على تقدير
 ذكر ربه **قوله** فيسقطهم الى اخره اراد به ان
 التشبيه ليس من كل وجه بل فيما ذكره الحاكم فقط وال
 فالمرأة يصلون قمودا وهو افضل والنساقايمات
 كذا في البحر **قوله** او زوجته او امته اطلاق المحرم
 على الزوجة والامامة تخليب **قوله** في المسجد الظاهر
 تنبيه المسجد بما اذا كان مفتوحا فليراجع **قوله**
 فالاصح ما لم الى اخره هذا ما ينال ما قدمه اول الباب
 من اعتبار المقب وقد نهت عليه هناك مع بيان
 الاصح ما هنا **قوله** على الاصح اي من الروايتين كما في
 البحر **قوله** اخلل هو انزاج ما بين الشيئين قارس
قوله وخير صفوف الى اخره لما روي ان الله تعالى
 اذا انزل الرحمة على الجماعة يازل اولاه على الامام
 ثم تتجاوز عنه الى ما يجازيه في الصف الاول ثم الى
 الياس ثم الى الياس ثم الى الصف الثاني بحر
قوله في غير حيازة اما فيها فامرها اظهرها
 للتوامع كما سياق في الجنائز **قوله** وفرق الرفوف
 شبه الطاق يجعل عليه ظرايف البيت **قوله** فيلحور
 حرره الشريعة في شرع الوهبانية فانه بعد ما
 ذكر الحديث الذي ذكره الشارع قال وبه يتدفع
 ما نقل عن كتاب يسمى المجانس من انه اذا قيل

اصل تقدم فتقدم او دخل فرجة الصف احد فتجاين
 المصلي قرسعة له فدرت صلوة لانه امتثل امر
 غير الله في الصلوة وينبغي ان يمكث ساعة ثم
 يتقدم برأيه انتهى لان امتثاله انما هو لامر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فلا يضر انتهى كلام الشريفة
 وما نقل عن القينة عيت ما نقل عن المجتهد كاسم
 من شرح المصنف على ان المصنف بعد ذلك
 اورد **قوله** ظاهره يعلم العبد اشار به الى ان
 اللوغ متقدم على الحرية لقوله صلى الله عليه وسلم
 ليبلغن منكم اولو الا حلام والهي ظافا لما فعله ابن
 ابي ارجاج حيث قدم الصبي الا حمار على العبد البالغين
 كذا في البحر **قوله** فلو واحد دخل في الصف اقول
 وينبغي ان يكون كل متاخر كذلك الا اذا كان كاذبة
 لما قبله مضرة **قوله** اثني عشر لان المتقدم كما
 ذكر او اثني اوضني وعلى كل فاما بالغ او لا وعلى كل
 فاما صر او لا **قوله** لكن لا يلزم الى اخره اشار به الى
 ان الرد على ما حكاه ابن ابي ارجاج من جعل الختاني
 اربعة صفوف فقال الختاني الا حمار الكبار ثم الا حمار
 الختاني الصغار ثم الارقا الختاني الكبار ثم الارقا
 الختاني الصغار قال في امداد الفتاح لا يصح كاذبة
 الختاني مثله ولا تاخره عنه لاحتمال التوثر المتقدم
 واحد المتخاذين ثم قال في شرط ان تكون الختاني صفين
 واحدا بين كل اثنين فرجة او طيل لجميع المخاذاة وهذا
 ما من الله بالتبني له انتهى اقول سياتي ان شرط
 التكليف في فساد صلوة من حادثه امرأة ومكث الختاني

حكم المرأة في المخاذاة كما نرى عليه في امداد الفتاح فلي هذا
 لا تشترط الفرجة او الحائل مطلقا بل بين البالغين فقط لا بين
 صغيرين او بالغ وصغير ثم اقول النظار ان حكم المخاذاة بل
 المتقدم فرد من افراد المخاذاة كما نرى عليه البحر حيث قال
 فالتفسير الصحيح للمخاذاة ما في المجتبى والمخاذاة المنع
 ان تقدم بحجب الرجل من غير حائل او قدامة فلو تقدم الختاني
 البالغ على الختاني الصبي لا تنفس صلوة الصبي فعلى هذا ان
 يشترط الصف ايضا بل يصح ان يكونوا ثلاثة صفوف
 البالغون احرارا وعبيدا ثم الصبي الارقا قصارت
 على ما قاله الشريفة في تسعة وعلى ما قلنا امة عشر
 الا حمار البالغون ثم العبد البالغون ثم الصبيان
 الا حمار ثم الصبي الارقا ثم الختاني البالغون
 احرارا كالتن او عبيدا بشرطه المتقدم ثم الصبي
 الختاني الارقا ثم الخراير البالغات ثم الاما البالغات
 ثم الخراير الصغار ثم الاما الصغار **قوله** ولو صغر
 واحد هو الذي اختاره في البحر مستشهدا عليه بقوله
 ولهذا لو كان احدهما على الدكان دون القائمة والاخر
 على الارض فدرت صلوة لوجود المخاذاة لبعض
 بينهما لكونها عن جنبه وليس هنا مخاذاة بالساق والكب
 ولا بالتقدم ثم ان المخاذاة المنعده هي ما يكون في
 القيام حتى لو كانت قدماها خلف قدم الزوج الا
 انها طيلة تضع راسها في السجود قبل راس الامام
 جازت صلواتها لان العبرة بالتقدم كما صرح به
 في البحر **قوله** ولو امة ومثلها الختاني كما قدمناه
 عن امداد الفتاح **قوله** او فرجة معطوف

على حائل لكنه متون لوصفه بالجملة **قوله** كنيته
 الى اخره ومثله ما اذا اقتدت متغلة قصد خلف
 مغلاق وانما يذكره للضرورة **قوله** واليه اي
 اقتدت صلوة على الصحيح **قوله** على المذهب خلافا
 لمحمد فان عنده اذا بطل الاصل بطل الوصف **قوله**
 تحريمية بان يبنى امدها تحريمية على تحريمية الاخر او
 يبنيان تحريميهما على تحريمية ثالث كما في جمع الازهر **قوله**
 وان سبقت ببعضها اي سبقها الامام سواء كانت
 مع المتدي الذي حاذته او تقدمت عليه او تاخرت
 عنه **قوله** يواد بان يكون امدها اماما للارض او يكون
 لهما فيما يورد يانه حقيقة كالمدرسة وهو الذي احت
 الصلوة بهما مع الامام بان تكون تحريمية على
 تحريمية الامام واداره على ادائه او تقديرا كالحق
 كذا في جمع الازهر **قوله** بخلاف المسوقين ومثله
 المسوق واللاحق **قوله** والمحاذة في الطريق
 اي ذهابا وايابا كما مر به في البحر وعلة الزيلعي
 بقوله لانها مستفادان باصلاح الصلوة لا
 بحقيقتها فانعدمت الشركة آداء وان وجدت
 تحريمية ولو بد من المجموع لبطلان الصلوة **قوله**
 وشرطا كونها عاقلة مستغنى عنه بقوله في
 صلوة لان المجنونة لا تنفذ صلواتها كما في التهر
قوله وكونها في مكان واحد خرج به ما اذا
 اختلف مكانها كما اذا كان على مكان قدر قامة
 الرجل وهي على الارض حيث لا تفقد لعدم تحقق
 المحاذة وهذا الشرط وان كان معلوما من المحاذة
 ال

الا ان المتأخر ذكره ايضا كما في التهر عن الدرامة
قوله في دكن كالمعنى في آداء ركن وهذا عند محمد
 وعند ابي يوسف مقدار الركن كما في التهر بزيادة واليتين
قوله ولا يصح اقتدا الى اخره المراد بالمرأة الانثى
 الشاملة للبالغين وغيرها كما ان المراد بالحنثي ما يثلمها
 ايضا واما الرجل فان اراد به البالغ اقتضى بغيره
 محتم اقتدا الصبي بالصبي وكلاهما غير واقع فالصواب
 في العبارة ان يقال ولا يصح اقتداء ذكر بانثى وحنثي
 ولا دهل بصبي كذا افاده شيخنا السيد رحمه الله
 تعالى **قوله** على اللاحق راجع الى النقل فقط بالنسبة
 لا اقتداء الرجل بالصبي وانما لم يخرج ان فيه اقتداء
 المستقل بالمستقل وهو جائز لان نقل البالغ اقوى
 من نقل الصبي حيث كان مضمونا بخلاف نقل الصبي
 وعند البلخييين يجوز قياسا على مسألة الفتن وهي
 ان يقتدى مستغلة بمن ظن ان عليه فرضا ثم تبين
 خطاؤه فان الاقتدا صحيح نقلا مع ان نقل المتدي
 مضمون عليه بالافساد حتى يلزم منه القضاء ونقل
 الامام ليس بمضمون عليه حتى لا يلزم منه القضاء
 والجواب انه مجتهد في وجوب قضائه على الظان
 فان زفر يقول بوجوبه قاعبة النظر المعارضه
 في حق المتدي بخلاف الصبي كذا في البحر **قوله**
 لان مع الامام حدثا او نجاسة قال في التهر مقتضى
 هذا التعليل ان يجوز اقتداء من به السوس بمن
 به انفلات الريح وليس بالواقع للاختلاف
 عذرهما فالاولى ان يعلى بمحض اختلاف عذرهما

قالوا ان يعلل بحض اختلاف عذرهما لا يكون الامام
 صاحب عذرين والمقتدي صاحب عذر واحد فقط
 فتدبره انتهى وقد قدمناه قبل باب الانجاس فخل
 هذا لا يقع قول الشر وذي عذرين بذي عذر تامل
 وراجع **قوله** لاحتمال الحيض اى في الصلاة والسجدة
 وانما حصل هذا الايهام بتصرفه في عبارة المجتبي وهي
 سائلة عنه فانه قال واقتدا المستحاضة بالمستحاضة
 والصلاة بالصلاة لا يجوز كالخشي المشكل بالمثل
قوله فلو اتقى اى الاحتمال **قوله** وكذا ذو جرح
 بمثله وبصحيح تبع في هذا التعبير صاحب البحر
 والاولى مثله ومصححا ولم يتعدى بنفسه **قوله**
 ومع ان معاذ ارضى الله عنه الى اخره يوم صحته ذلك
 نفلا وليس كذلك وانما المراد انه صح عندنا
 استدلالا وعبارة البحر والذكر عندنا يمتنع
 وترجح ان معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه كان
 يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم نفلا ويقوم
 فرضنا لقوله حين شكوا تطويله بهم يا معاذ اما
 ان تصلي معي واما ان تخفف على قومك كما رواه
 الامام احمد رحمه الله تعالى فتدبر له احدا الامر
 الصلوة معه ولا يصلي بقومه او الصلوة بقومه
 على وجه التخفيف ولا يصلي معه هذا حقيقة
 اللفظ اذا منعه من الامامة اذا صلى مع صلواته
 عليه وسلم ولا تمنع امامته مطلقا بالاتفاق فلم
 ان منعه من الفرض **قوله** ولا ناذر بمنفعل
 لان النذر واجب فيلزم بناء التوكيد على الضم
 قوله

قوله ولا يهتزم من لعدم اتحاد الصلوتين فكان
 كالمفترض بمنفترضا **قوله** لان كل واحد الى اخره
 تمثيل لعدم صحة اقتداء الناذر بالناذر **قوله**
 لان المنذورة اقرب اذ وجوب المحلوف بها عارض
 لتحقيق البرجر **قوله** ويخالف عطفت على الناذر الذي
 تضمنه قوله عكسه والتقدير فصح اقتداها لفتيانه
 ويخالف وانما مع اقتداء الخالف بالخالف لا مقتدا
 من ان الوجوب في المحلوف بها عارض فكان في الحقيقة
 اقتدا بمنفعل بمنفعل كما في البحر **قوله** وبمنفعل
 مطلق على قوله يخالف اى مع اقتداء الخالف
 بالمنفعل لان المحلوف بها نفعل كما قدمنا **قوله** ومصليا
 تشييم مصلى وهو مبتدأ خبره قوله كذا ذرين يعني
 فلما يصح اقتدا احدهما بالآخر لا اختلاف السب فان
 طواف هذا غير طواف الاخر بحر **قوله** مع الاقتدا
 اى لا اتحاد فكان كذا واحدها ما نذره الاخر
قوله لان اقتداها من ذين لاختلاف السب **قوله**
 صحت لان الامامة تقع من غير نية فليقت النية
 ومصاد كل واحد شارعا في صلوة نفسه كذا في مجمع
 الازهر **قوله** لان نوبيا الاقتدا لان كل واحد قصد
 الاشتراك ولم يصح لاستحالة كون كل واحد اماما
 وموثما كذا في مجمع الازهر **قوله** ولا لاحق الى اخره
 ومثله الاحق بالمسوق والعكس **قوله** الاقتدا
 في موضع الانفراد هذا يجري في اقتداء المسوق بمسوق
 او لاحق **قوله** كعكسه يعني الانفراد في موضع
 الاقتدا وهو يجري في اقتداء الله حق بالله حق او

سبوق فان الملاحق اذا قصد الاقتداء بغير امامه
 فكانه انفراد او لا عن امامه ثم اقتدى بغيره ثم انفراد
 في موضع الاقتداء **قوله** فاقترى المسافر عطف على
 كل من احرم وحريم **قوله** بل لمن احرم اي ان احرم
 المسافر مقتديا بالمقيم وكان الاولى ان يقول بل ان
 اقتدى في الوقت **قوله** فيكون تزيج على عدم التغير
قوله باقتدائه في شفع اول او ثلث نشر على ترتيب
 الملف فان باقتدائه في الشفع بنى قعدة الغرض
 على قعدة امام الواجبة وفي الشفع الثاني بنى
 قراته الغرض على قراءة امامه النقل هذا ظاهر ان
 قرا الامام في الاوليين وان لم يقرأ في الاوليين بل
 قرا في الاخرين فكذلك لان محلها الاوليين
 فاذا قرأ في الاخرين التحقت بالاوليين فقلت
 الاخرين عن القراءة فان قلت القعدة في حق
 الامام واجبة كما ذكرت فكيف يقول الشاذلي
 بمنفصل اجيب بان المراد بالنقل هنا ما عدا الغرض كما
 نص عليه صاحب البحر في باب المسافر هذا وزاد في امداد
 المتابع تبعا للزيلي والسراج التحريمية حيث قال
 فكان اقتداء مفترض بمنفصل في حق القعدة او القراءة
 او التحريمية ورده صاحب البحر في باب المسافر
 بان التحريمية لا تكون الا فرضا **قوله** ولما رآه
 الى اخره لا اختلاف في المكان **قوله** فلا يوم الا مثله
 لحيث ان يراد المثلية في مطلق اللشع فيصح اقتداء
 من يبدل الرأى المملة غنيا معجبة بمن يبدلها الا ما
 وان يراد مثلية في خصوص اللشع فلا يقتدى من

يبدلها غنيا الا بمن يبدلها غنيا وهذا هو الظاهر
 كما خلافت العلم فليراجع **قوله** لا يفتح شروعه
 في صلوة نفسه اي لا فرضا ولا نفلا كما يدل عليه
 تفصيل الزيلي **قوله** قلت وقد ادعى صاحب
 البحر **قوله** فيما مرأى في مسئلة المحاذاة عند
 قول المأتى في صلوة **قوله** بخلافه متعلق بتصحيح
 وضامين راجع الى ما ادعى في البحر انه المذهب من
 عدم الانقلاب نفلا وقوله ان المذهب انقلابها
 نفلا مفعول ادعى والمعنى انه فيما مر نقل عن السراج
 ان المدة اذ انزلت ظهرا مقدمة بمصلى عصر
 وما ذرة تفقد صلوة على الصحيح ومع لموم
 ان صلواتها غير صحيحة فرضا فلو كانت غير
 صحيحة نفلا لما افدت بالمحاذاة ثم قوى
 كلام السراج بان المذهب انقلابها نفلا
 وهذا جعل المذهب عدم الانقلاب نفلا فقد
 ناقض نفسه **قوله** فاقبل لا حاجة الى التامل
 فان التناقض ظاهر **قوله** لفقد شرط ينبغي ان
 يكون فقد الركن كذلك كما قد القارى بالامح
 تامل **قوله** بلا حائل الى اخره يتبع في هذا صاحب
 البحر حيث قال وصرح في معراج الدراية بان لو
 كان بينهما فرجة تسع الرجل او اسطوانة قليل
 لا تقصد وكذا اذا قامت امامه وبينهما هذه
 الفرجة وصرح به في المجتبى عن صلوة البقالي و
 يشكل عليه ما اتفقوا على نقله عن اصحابنا
 كما في غاية البين الواقعة امرأة بجذاء الامام

وقد نرى امامتها تفسد صلوة الامام والقوم وان
 قامت في الصف تفسد صلوة رجلين من جانيها
 وصلوة رجل خلفها ولو تقدمت على الامام لا تفسد
 صلوة الامام والقوم ولكن تفسد صلواتها ولو كان
 صف من النساء بين الامام والرجال لا يصح اقتداء
 رجل عن يمينها وصلوة رجل عن يسارها وصلوة
 رجلين خلفها فقط ولو كن ثلثة تفسد صلوة
 ثلثة خلفهن الى اخر الصفوف وواحد عن ايمان
 وواحد عن يسارهن لان الثلاث جمع صحيح
 فصار كالصف فيمنع صحة الاقتداء في حق من
 حايلا بينه وبين الامام وفي المحيط عن الجرحاني
 لو كبرت في الصف الاول ودكت في الصف
 الثاني وسجدت في الصف الثالث فسدت
 صلوة من عن يمينها ويسارها وظلها في كل
 صف لامنها ادت في كل صف ركنا من الاركان
 فصار كالمدفع الى صف النساء وهو شكل
 ووجه اشكاله ان الرجل الذي هو ظلها او الصف
 الذي هو ظلها بينه وبينها فرجة قدر قامة
 الرجل وقد جعلوا الفرجة كالحايل في من عن
 جانبها او ظلها كما قدمناه عن المجتبي وغيره
 فتعين ان يحل على ما اذا كان ظلها من غير فرجة
 محاذيا لها بحيث لا يكون بينها وبينه قدوة
 قامة الرجل ولهذا قال في السراج الرواسي
 ولو قامت امرأة وسط الصف فانها تفسد
 صلوة ثلثة واحد عن يمينها وواحد عن يسارها
 وواحد

الرجال بالامام ويجعل
 حايلا ولو كان في صف
 الرجال ثلثان من النساء
 تفسد صلوة

وواحد خلفها محاذيا لها ولا تفسد صلوة الباقين انتهى
 فقد شرط ان يكون من خلفها محاذيا لها للاعتراض
 عن ما اذا كان بينه وبينها فرجة وكذا امره الزيلعي
 الشاذلي فقال في المراتب يفسدان صلوة رجلين
 خلفها محاذيا لها ثم رايته بعد ذلك مصرحاً به في الكافي
 الحاكم الشهيد وفي المجتبى لو كان الرجل على سارية
 ادرك والمرأة قدامة تفسد سواء كان قدر قامة
 الرجل او دونه وهذا اذا لم يكن على الرف سارية
 فاما اذا كان على الرف سارية قدر ذراع لا تفسد
 في جميع الاحوال انتهى وقد منا عن التوازل انهن لو كن
 محاذياتهم تحتهم لا انتهى كلام البحر اقول الحق ان
 تقدمها على من خلفها بازايها مفسد كيف ما كان
 وحيث اتفقوا على نقله عن اصحابنا كما قدمه
 عن غاية البيت فلا يبعد عنه ما عن حواشي الدراية
 والبقائي على ان ما في البقائي حكى بقيل كما رايته
 واما قوله فتعين ان يحل الى اخره هذا الحمل وان صح
 في المرأة بان يكون من خلفها قريبا منها بحيث لا يكون
 بينها وبينه قدرها يسع الرجل وكذا المراتب
 لكنه لا يصح في الثلاث حيث صرحوا بطلان
 ثلثة ثلثة الى اخر الصفوف فان من في الصف
 الثاني ومن بعده بينه وبينها حايلا مع ذلك
 حكوا بطلان صلواته وقوله فقد شرط الخ نحو
 فان المحاذاة صادقة بالقرب والبعد ولو كانت
 المحاذاة مستلزمة لعدم الفرجة لم يكن للتنقيذ
 بقوله ولا حايلا بينها او فرجة تسع رجلا بعد ان

قولهم وان حاذته معنى ومثله استدلاله بكلام الزبي
واما كلام المجتبي فمن قبيل ما تقدم عن حركات الدراية
والبقاى فهو ضعيف بالنسبة الى المتفق على نقله
كما قدمناه وقوله وقد منا عن التوازل ان هذه
العبارة لا تشهد له اذ هي غير بحلى النزاع بل احرز
عبارة التوازل يرد كلامه حيث قال بخلاف ما اذا
كان قد اتمهم فناء فانها فاسدة لا بها تخلى
بينهم وبين الامام صفته النساء وهو مانع من
الافتداء انتهى وعبارة الفتاوى الهندية ومنها
اي من موانع الافتداء صف تام من النساء هكذا
في شرح الطحاوى اذا كان صف تام من النساء خلف
الامام ووراهن صفوف من الرجال فسدت صلوة
تلك الصفوف كلها استحسانا كذا في المحيط قوم صلوا
على ظهر ظلة في المسجد وحتهم قد اتمهم نساء
او طريق لا تجوز صلواتهم فان كن ثلثا في ظاهر
الرواية تفقد صلوة ثلثة من الرجال الى اخر الصفوف
وتجوز صلوة الباقي وان كن صف واحد تفقد صلوة
الكل وان كان الذين فوق الظلة بمجاورة من
تحتهم نساء جازت صلوة من كان على الظلة
كذا في فتاوى قاضي خان في فصل سبيل الشك انتهت
اذا عرفت هذا عرفت ضعف ما نقله الشارع عن
مفتاح السعادة **قوله** مطلقا اي ولو كان هناك
طريق او نهوض صورة اتصال الصفوف في النهر ان يقفوا
على حبر موضوع فوقه او على سفن جارية فيه **قوله**
بساء اي من الامام او من المكبر كافي امداد الفتاوى
وينبغي

وينبغي ان تكون الرواية كذلك لا فرق بينها بين ان
يروي انتقالات الامام او انتقالات من هو مقدم
بالامام **قوله** من سطح داره قيد به لانه لو قام على
الحجر الذي بين وبين المسجد صح ذكره في الفتاوى
الهندية من غير ذكر خلاف **قوله** ان الصحيح
اعتبار الاشتباه ولو اختلف المكان ويدل على ما
ذكرنا عبارة مفتاح السعادة حيث قال وان كان على
الحائط باب مسدود وعليه ثقب صغير مثل البجعة
لو اراد الوصول الى الامام لا يمكنه ولكن لا يشترط عليه
حال الامام اختلفوا فيه ذكر شمس الائمة الحلي ان العبرة
في هذا اشتباه حال الامام وعدم اشتباهه لا
التكهن من الوصول الى الامام لان الافتداء متابعه ومع
الاشتباه لا يمكن المتابعة وهو الراجح **قوله** ومع
افتداء سوى اي عندهما بناء على ان الخلفية عندهما
بين الاثنين وهما الماء والتراب والطهارتان سواء
وقال محمد لا يصح بناء على ان الخلفية عندهما بين
الطهارتين فيلزم بناء القوي على الضعيف وقامه
في الاصول بحر **قوله** لا ماء معه اي المقتدي اما اذا كان
مع ماء فلا يصح الافتداء سواء ظن علم امامه به او لا
لان امامه قادر على الماء باخباره كما في المنز خلافا لما
في البحر عن الفتح من تقييد البطلان بما اذا ظن علم
امامه بوجود الماء والمراد بالبطلان بطلان اصل الصلوة
بناء على ما تقدم من اختيار الزبي ان ازا افتد
الافتداء فقد شرط لا تنفقد صلوة اصلا كما في النهر
قوله وقام صادف بالراكم والساجد بالمركب **قوله**

يعني ولا عبرة بالتكهن
من الوصول الى الامام وليس
المراد صحت الافتداء مع عدم
الاشتباه صح

لا يخص الاعرج بل غير كل من الميتم والقاعد والامرب
 كذلك **قوله** هو المختار وجزم به الزلمي وفيه
 رد على التمساشي حيث قال والظاهر يجوز على قولهما
 وكذا على قول محمد في الالحاق **قوله** ويستفعل فغيره
 والقراءة في الامر بين وان كانت نفلا في حق الامام
 لازمة في حق المستفعل فذات في حالة الانفراد اما اذا كان
 مقتديا فقد صار بتعاللا امام في القراءة فكانت نفلا
 فيها في حقه كالماء بحر فائدة قال القسستاني وفيه
 اى في قول النفاية والمستفعل بالمقتضى من اشارة الى انه
 لا يكره جماعة النفل اذا ادى الامام المقتضى والمقتدى
 النفل وانما المكروه اذا ادى الكل نفلا **قوله** في غير
 التراويح اما فيها فلا يصح الاقتداء بالمقتضى بمعنى على
 انها تراويح والافالا اقتداء صحيح على انها نفل مطلق
 وقال في الشربلاية قلت يمكن ان يكون المراد بنفي
 الجواز عدم الاعتداد بها عن التراويح على وجه الكمال
 لما سذكر انه اذا اقتدى فلم يسل على كل شفع يكره فامل
 انتهى اقول كانه اشار بالتامل الى ان ما قاله لا يتم
 اما ولا فلاته يقتضى انه يعتد بها لكن لا على وجه
 الكمال وليس بالواقع فان عباراتهم مطلقة في نفي
 الجواز اى الاعتداد واما ثانيا فلان كلامه
 مختص بما اذا اقتدى بمقتضى فرضه رابعي كاييند
 قوله لما سذكر الخ وكلامهم في نفي الجواز مطلق
 شامل لما اذا اقتدى به في فرض ثانى كانه
 يكون مسافرا فالحق ما ذكرناه واليه اشار بقوله
 للخروج عن الهدية **قوله** في الصحيح كان يقا به بقوله
 نعم

١٤٩
 نعم على انها تراويح **قوله** خاتمه تبع فيه صاحب
 البحر في قوله اطلقه فمثل من يصلي التراويح بالملكوتية
 وذكر في فتاوى قاضي خان اختلافا وان الصحيح عدم
 الجواز وهو شكل فانه بنا الضعيف على القوي انتهى
 واعتبره في الشربلاية بقوله قلت ليس في عبارة
 قاضي خان نفي صحة اقتداء المصلي التراويح بالملكوتية
 فانه قال فلي هذا على رواية ان السنة لا تادى
 بنية التلوع اذ اصلي التراويح مقتديا بمن يصلي
 فانلة غير التراويح اختلفوا فيه والالحاق لا يجوز وكذا
 لو كان الامام يصلي التراويح فاقصدى به رجل ولم
 ينو التراويح ولا صلوة الامام فانه لا يجوز انتهى
 وقال قاضي خان في فصل من يصح الاقتداء به ولا
 اقتداء بالمقتضى بالمستفعل وعلى القلب يجوز
 انتهى نعم ما نسبته صاحب البحر لقاضي خان صرح به
 في مختصر الظهيرية فقال لو صلى التراويح مقتديا
 بمن يصلي الملكوتية او من يصلي فانلة غير التراويح
 اختلف المتأخر فيه والصحيح انه لا يجوز انتهى
 كلام الشربلاية وقوله وهو شكل قد مناجوا به
 انه لا يصح على انها تراويح واما الاقتداء في نفسه
 فصحيح فلا اشكال **قوله** على هيئة مخصوصة
 وهي عدم الاقتداء فيها بغير من يصلي التراويح سواء
 اقتدى بمن يصلي التراويح او صلى منفردا **قوله**
 ومن يرك الرتر واجبا بمن يراه سنة اعلم ان في
 هذه المسئلة ثلاثة اقوال الاول يجوز اقتداء

من يراه واجبا بن يراه سنة مطلقا أي سواء لم
يسلم على رأس الركعتين أو سلم وحيد يصلح
بقية لأن إمامه لم يخرج بسلامه عنده أي عند
الإمام لأنه مجتهد فيه وهو قول أبي بكر الرازي وهو
مبني على اعتبار رأي الإمام وهو خلاف الصحيح كما علمت
سابقا القول الثالث لا يجوز مطلقا بناء على أن
القرض لا يتأدى بنية النقل وصحح به في الإرشاد
وبتمة الدهر وقتار في العصر ومراج الدراية واقفا
كلا **التجني** القول الثالث وهو الأصح أنه إن
سلم على رأس الركعتين فسد الاقتداء لأنه
أصح عند في زعم المومنين وزعم المومنين هو المعبر وإن
لم يسلم بأن كان مقلدا للصاحبين أو شافعي
لكن لم يسلم صح الاقتداء كذا حرره السدي في
رسالة المسماة بعبارة التحقيق ونهاية التدقيق
في الاقتداء المخالف مغلوط هذا بقيد قول الشافعي
أن لم يسلم على رأس الركعتين **قوله** وهو مقيم
قديم لا كوك كان مسافرا لا يصح اقتدائه بعد
خروج الوقت بمقيم في مثل العصر كما تقدم **قوله**
بعد الغروب ظرف لا قديم وقوله بمن متعلق
باعتدائه **قوله** بمن أحرم قبله أي الغروب بينهما
كان أو مسافرا **قوله** للاتحاد أي اتحاد صلوة
الإمام مع صلوة المقتدى في الصور الثلاثة أما في
الأولى فظاهر وأما في الثانية فلهن ما أتى به كل واحد
منها هو الوتر في نفس الأمر واعتقاد أمدها سنة
والأمر وجوبه أمر عارض لا يوجب اختلافا المقتدين
وأما

وأما في الثالثة فلأن كل منهما عصر يوم وأمدن صلوة
الإمام أداء حيث أحرم قبل الغروب وصلوة المقتدى
قضاء حيث أحرم بعده وهذا المقدر من الاختلاف
لا يمنع الاقتداء ألا يرى أنه يصح الأداء بنية القضاء
وبالعكس **قوله** بطلت أي بتبطل أمهالها تستند أن
كان الحدث سابقا على تكبيرة الإمام أو مقادما
لتكبيرة المقتدى أو سابقا عليها بعد تكبيرة الإمام
وأما إذا كان متأخرا عن تكبيرة المقتدى فإنها تستند
أولا ثم تبطل عند وجه الحدث **قوله** وقيل لا
لنفسه باعتدائه يعني لا التزامهم بالعادة وإن كان
عدلا من قبل لأنه صار فاسقا في الحال باعتدائه
أنه صلى مع فقد شرط أو ركن وفيه أنه لا يكون
فاسقا إلا إذا اعترف أنه فعل عمدا وذلك غير
لازم إذ ربما يكون ذلك لا عن قصد بل هو لظاهر
من حال المسلم فلذلك كان هذا القول ضعيفا
نعم لو قال فعلت ذلك عن قصد فسق اتفاقا
فله يصدق **قوله** أو معينين أي يعرفهم فلو
عرف البعض لزومه اختيارهم **قوله** لكونه عن خطأ
معتو عنه أما كان مرجوحا لأن الخطأ إنما يعنى عن
أنه الذي هو أمر أخروي وأما الأضداد فلا معنى
للمنع عنه لأن الماهية إنما تستقيم بأجزائها
وتحصل بشرطها ومع ذلك فكونه خطأ دأبا
غير لازم إذ قد يكون عن عمد **قوله** تنسد
صلوة الكل وعندها تنسد صلوة القارئ فقط
كالعاري إذا لم يراه ولا بساكن وكما يراه

الا عذر اذا ما تبطل صلوة غير المعذور لا غير والفرق
 لا يهينهم ربه الله تعالى ان يحرك الامام قراءة للموت
 فتتركه مع القدرة عليه مفد ولا يكون ستر الامام
 ستر الموتى حتى لا تكون عورتهم مستورة بستر
 عورة الامام وكذا سائر اصحاب الاعتذار لا يكون
 الشرط الموجود من الامام موجودا في حقهم فانزقا
 واشار بقوله تفقد الى صحة الشروع فاذا احياه
 اوان القراءة تفقد وهو مروي عن الكرخي وروى
 عن الطحاوي عدم صحة الشروع قال في الذخيرة
 وهو الصحيح كذا في التبيين **قوله** سواء علم به
 أولا وروى عن القاسمي ابي حازم انه انما تفقد
 اذا علم ان خلفه قاريا كذا في التبيين **قوله** نواه
 أولا والكرخي اذا اقتدى به القاري ولم ينو
 الامام امامته لا تفقد صلوته لانه يلحقه الفناء
 من جهته فلا بد من التزامه كالمرأة وجه المذهب
 الفناء يتمكن من الاقتداء اي بالمقارن فاذا
 لم يشترط علمه في الظاهر على ما تقدم فكيف يشترط
 نيته كذا في التبيين **قوله** لخروجه بضمهم وهو
 الاستخلاف وهو الصحيح وقيل تفقد عند
 الجهنيم وهي من الاثني عشرية كذا في العناية
قوله تفقد صلواتهم وقال زفر وهو رواية
 عن ابي بن سيف لا تفقد لادى فرض القراءة
 وجواب ما ذكره الشارع بقوله لان كل ركعة
 الى اخره ومنهم من يقلل زفر ان الامام لو لم يكن قرا
 في الاوليين او في احدها تفقد اتفاقا **قوله**
 ولو

ولو تقدير اول تقدير وفيه الامم لا تقدم
 الاهلية فقد استخلفت من لا يصلح للامامة
 ففسدت صلواتهم اما صلوة الامام فلانة عمل كثير
 وصلوة المقوم مبنية عليها **قوله** في الصحيح
 اي لانه لم يظهر منها رغبة في الجماعة كذا في الهداية
 وهو يقتضي انه لو صلى اسياف مقديا احدهما بالآخر
 وصى بمقاري وحده ان لا يصلح صلوة الا سياف لظهور
 رغبتهما في الجماعة فامل واحترز قايما لصحيح عما ذكره
 ابو حازم ان قياس قول ابي حنيفة ان لا تحوز
 صلوة وهو قول مالك كذا في العناية **قوله**
 في الاعم وقيل لا تفقد لعدم رغبته في الجماعة
قوله لما راي من قوله للقدرة على القراءة بالا
 بالاعاري **قوله** كالملة بان يشاركه في جزء من
 وكوع الركعة الاولى ويسلم بعد القعدة الاخرية
 ولا يشترط ان يكون معه **قوله** بعد
 اقتدائه طرف لفاشته وحينه يكون اقتداؤه
 في اول الصلوة بالنظر لقوله كلا واما بالنظر لقوله
 او بعضها فيجوز اقتداؤه في اول الصلوة ايضا
 وفي اثنا عشرها وعلى التقدير الثاني يكون لاحقا مسبقا
 وهو الذي ذكره الشارع بقوله ان كان مسبقا
 ايضا **قوله** وصلوة فوق اي في الطائفة
 الاولى واما الثانية فمبوقة **قوله** وحكمه اي
 حكم الاخر **قوله** عكس المسبق بالنصب حال من
 فاعل يبدأ يعني ان المسبق يتابع امامه او لا وبد
 فواع امامه يقوم القضاء مسبق به فلو عكس

تفسد صلوة كما سيأتي في قول الشارع قالوا ظهر الفساد
قول ثم يتابع عطف على يده **قول** ان لم يكن ادراكه
واصل بقوله يبدأ والمراد بالادراك الادراك ولو في الصلوة
بدليل عبارة الفتاوى الهندية وهي قوله واذا اكبر
مع الامام ثم نام صلى على الامام ركعة ثم انتبه فانه يصلي
الركعة الاولى وان كان الامام يصلي الركعة الثانية
هكذا في النخبة **قول** ثم صلى عطف على تابعه
قول بلا قرينة متعلق بسبق وضميره لما سبق **قول**
فيما يتعلق بصلى وضميره للمصراة **قول** مع لان
الترتيب بين الركعتين ليس بفرض لا لهما فعل مكرر في
جميع الصلوة كما تقدم **قول** وان لم لان الترتيب بينهما
واجب وقد مضى في الواجب انه لا يتصور وجوب
الترتيب بين الركعتين الا في هذه الصورة فارجع اليه
قول قالوا ظهر الفساد لانه انفرد في موضع وجب عليه
الاقتداء وهو يفسد بجر عند قوله ومع استخلاف
المسبوق **قول** لا يجوز الاقتداء به اي ولا اقتداؤه
كما مر في الفتاوى الهندية **قول** كما ذكر في
الاشباه صيغته يقتضي ان هذا جئت من عنده مع
ان صاحب البحر عند قوله ومع استخلاف المسبوق
حيث قال واستثنى من لا ضرر في الدرر والفر من قول
لا يصح الاقتداء بالمسبوق ان امامه لو احدث فاستقله
مع استخلافه وصار اماما انتهى وهو هو لان كلامهم
فيما اذا قام الى قضاء ما سبق به وهو في هذه الحالة لا
يصح الاقتداء به اصلا فلا استثناء **قول** اجماعا
اي سمع ان المنفرد لا ياتي به عند الجب صيغة رحمه الله في
قوله

قول ان قبل قعود الامام اشار به الى ان قعود المومئ قد
التشهد لا يقتضي الا اذا وافق قعود الامام قدره
فان المدرك لو رفع راسه ثم رفع الامام راسه ثم سلم
المدرك او قام بعد قعوده قدر تشهد وقبل قعود
الامام قدره لا يصح بل عليه العود عالم يات بمخاف وان
اخرى بطلت وكذلك في مسئلتنا لو رفع المسبوق راسه
ثم قام المسبوق الى قضاء ما سبق به لا يعتد بما يقضي به
عليه العود والقعود قدر تشهد ثم القيام الى القضاء
ولو لم يعد حتى قعد ركعة بسجدة بطلت لا بغيره
في موضع الاقتداء والركعة لا تقبل الرفض **قول**
ذكره تحريما متعلق بقوله نعم **قول** وخروج عطف
على حدث **قول** وجمعة وعيد معذور بمطوفات
على غير **قول** وتام عطف على حدث ومثله مرور
قول صحت وعليه الفتوى وقيل يفسد لانه اقتدا في
موضع الانفراد والجب ان كان مقتدا لكنه
بعد النزاع فهو كحدث المحدث في هذه الحالة كذا في
البحر **قول** فرضت المتابعة لان المتابعة في الفرض
فرض اما في الصلوة فظاهر واما في التلاوة فلا فيها
ترفع القعدة والقعدة فرض فالمتابعة فيها فرض
قول وهذا كله اسم الاشارة راجع الى عود المسبوق
ومتابعة الامام في السجدة والصلوة والتلاوة
قول مطلقا اي تابع اول يتابع لان في المتابعة فرض
الركعة وهي لا تقبله وفي عدمها ترك فرض المتابعة
قول ان يتابع لما في المتابعة من فرض لا يقبل الرفض
قول والدو اي وان لم يتابع فيها لا يفسد اما في

الشهادة فلانها واجبة ولا ترغ القعدة وانما ترغ الشهد
 وهو واجب ايضا وترك المتابعة في الواجب لا يوجب
 الفساد وانما في التلاوة فلانها واجبة وترك المتابعة
 في الواجب لا يفسد ودفعها القعدة كان بعد
 استحكام انفراد المسبوق فلا يلزمه **قوله** لزمه
 لانه منفرد في هذه الحالة **قوله** والا لا اي وان سلم
 مع او قبله لا يلزمه لانه مقتد في هاتين الحالتين
قوله تفسد لانه اقتدا في موضع الانفراد واستتالي
 اعلم **باب الاستخلاف** عبارة الكثر وغيره
 باب الحدث في الصلوة وهي اولى لشمولها الاستخلاف
 وغيره من بابا المقتدى والمنفرد ولكلها ترجمة بالسبب
 لا بالحكم والاصح ان تكون الترجمة بالحكم فالاول باب
 البناء لشموله ولكونه ترجمة بالحكم **قوله** سواء يا هو
 مالا اختيار للمبدفين ولا في سببه كما سياق في اشارة
 مثاله ما اذا خرج من ريع من غير صنم وخرج من الصلوة
 فيه اختيار كسجة وعصاة ولو من نفسه وخرج
 به ايضا ماله في سببه اختيار كما اذا مشى رجل على
 فسطح بسبب شيم جمر على الصل فادمته فان سقط
 الجمر ليس باختيارى لكن سببه وهو المشى اختيار **قوله**
 من بدنه اختيارية عما اذا لم تكن من بدنه بان اصابه
 من خارج بحاسة ما فتر ويلزم عليه الملات احدث
 على النجاسة وليس بالواقع والذى اوقعه في هذا
 الاختصار **قوله** غير مرجح كفضل خرج ما اذا انزل
 بتفكر وكوزه كما سياق **قوله** ولا تادد وجود
 خرج كثر الفقهية كما سياق **قوله** ولم يورد كذا

مع حدث خرج به ما اذا اداه معه ما اذا اقرا اذهب
قوله ادمشى خرج به ما اذا اداه معه كما اذا اقرا ايب
قوله ولم يفعل منافيا خرج به ما اذا فعله كالواحد عمدا
 بعد السماوى **قوله** او فعله منه بد خرج به ما اذا
 فعله كما اذا اوجدها للوضوء فتركه وذهب الى ماء ابعونه
 باكثر من قدر صغين بلا عذر **قوله** كزجة تمثيل للمنى
قوله ولم يتذكر فائتة وهو ذو ترتيب خرج به ما اذا ذكرها
 وهو ذو ترتيب فانه يستأنف لبطاوة هذا ما تفيد
 عبارته وليس بالواقع فانه لو قوضا وبني والحالة هذه
 فضلوته موقوفه ان صلى الفائتة بعد خروج وقت
 السادسة تبين صحتها وان صلوا قبل خروج وقت
 السادسة فانما يبطل صف الغرضية والصلوة صحيحة
 على انها نفل وعند محمد يبطل الاصل ايضا **قوله** ولم
 يتم المومتم شامل للمومتم الاصلى وللامام الذى استخلف
 اخليفته فانه مومتم في هذه **قوله** في غير مكانه يعنى
 اذا لم يخرج امامه اما لو خرج فله ذلك كما سياق **قوله**
 ولم يستخلف الامام غير صالح لها خرج به ما اذا استخلف
 صبا مثله **قوله** لا اختيار للمبدفين الى اخره صفة
 كاشفة لقوله سماوى **قوله** كسفر جبة هو وما
 عطف عليه تمثيل للمنى فيكونان مثالين للمنى حتى يكون
 لا ليس للمبد اختيار فيه ولا في سببه فينبى فيها ولا
 يجوز ان يكونا مثالين للمنى حتى يكون المعنى انه يستأنف
 فيهما فان صاحب البحر قال وصحى البناء فيما اذا سبقه
 احدث من عطاسه وحكى في السفر جلة خلافا من غير
 ترجيح **قوله** غير مانع للبناء نفى لحدث وخرج به

ما اذا كان الحدث ما يغالبنا بان كان فيه واحد من
 اضداد الاشياء الثلاثة عشر وهو ما اشار اليه بقوله كما
 قد مرناه **قوله** لما في السلام فانه واجب ولو لم يتوضأ
 لما في بصلوة صحيحة لان الماتن عينه فيما سياتي
 بقوله واستينافه افضل **قوله** باشارة متعلق
 باسم الاشارة لرجوعه الى الاستخلاف المفهوم من استخلف
 كما تعلق بالضمير العائد على المصدر في قوله وما هو عن هذا الخبر
 المترجم **قوله** لسجد اي لتركه سجود ومثله ما بعده
 من الموقوفات **قوله** ما لم يجاوز الصفوف اي استخلف
 مدة عدم جواز الصفوف ولما كان هذا عاما شاملا
 لصورة التقدم واعتبار مقدار الصفوف فيه كما في
 الهداية ضعيف فيه بقوله ما لم يتقدم وانما حصل
 ان من الصفوف ان ذهب يمينه او يسره او خلفا
 واما ان ذهب اماما فخذ السرة او موضع السجد **قوله**
 على المعتمد لا على الهداية حيث اعتبر في جمعة الامام
 مقدار الصفوف كما قد مرناه **قوله** كالمنزلة اي في
 عدة السرة حتى اذا ظن احدث فجاوز السرة او
 موضع سجده لا ينبغي وليس المراد التبيين في خصوص
 الاستخلاف فانه لا ياتي في المنزلة **قوله** وما لم
 يخرج من المسجد الى ارضه فاذا خرج بطلت الصلوة
 فلم يقع الاستخلاف ولو كانت الصفوف متصلة
 وهو في اثنايها لان المناط الخروج وهذا عندهما وعند
 محمد يعم الاستخلاف من خارج وبصره الكمال وغيره
 وفي خلاصة جبل الصفة قولها وعدوها قول محمد كذا في
 الشريفة **قوله** لو كان يصلي فيه اي في احد المذكورين
 قوله

قوله لم تضد صلوة القوم مفهومة انه تضد صلوة
 وهو المصعب في التكلم واما في تذكر الغاية فصلوة موقوفة
 حتى لو توضأ في هذه الحالة وانتم صلوة ثم صلى خمس
 صلوات مع المذكور انقلبت صحيحة وان قضى
 الغاية قبل ان يصلي الخمس صارت نفلا وعند محمد
 تبطل اصلا **قوله** لم يخرج الى الاستخلاف بل
 يتوعد ويرجع الى موضع امامته وافادت العبارة انه
 لو استخلف مع واليه يشير قول البحر ثم الاستخلاف
 ليس بمعين **قوله** واستينافه افضل افاد بطريق
 العبارة افضلية استيناف الامام وبطريق الدلالة
 افضلية استيناف المومة والمنزلة بدليل قوله تخرزا
 عن الخلاف فان ظان الشافعي في الجمع والطلاق افضلية
 الاستيناف في الجمع هو الذي مرجحه في البحر بتعاليها لطلاق
 المتن وقيل الاستيناف في المنزلة افضل تخرزا عن الخلاف
 وفي الامام والمومة البناء افضل اصرار افضلية الجماعة
 كذا في البحر وفي الفتاوى الهندية الامام والمأموم
 ان كانا يجدان جماعة فالاستيناف افضل والبناء
قوله ان لم يكن تشهدا اما اذا حصلت هذه الاشياء
 بعد قعوده قدر الشهد فقد تمت الصلوة **قوله**
 صر يورن عقب فله ومصدرا هو المعنى وضيقت
 الصدر وبضم الحاء مينا للجهول من حصره منعه
 وجبهه كذا في المنزه **قوله** عن قراءة قدر الغرض
 متى في هذا على القول الضعيف تابعا لصاحب المنزه
 حيث فرق بين هذا وبين فتم المصلي على امامه بان
 عدم الفساد في الفتح لا لخلق الحديث الا في الفساد

هنا العمل الكثير بلا حاجة والمذهب كما في البحر عدم الرق
بين هذا وبين الفقه ورجحه في الشربلية **قول** لو هو
يقول الظاهر انه مبني على الماء فقط **قول** كالقراءة اشار
به الى ترجيح الاستخلاف عنده قياسا على القراءة **قول**
لانه صار امينا اي وبصير ورته اميا بطلت صلوة التوم
وهل صلوته صحيحة او لا فليراجع **قول** فلو كان منه
فقط بني اشار به الى انه لو كان منه ومن غيره لا
يبني ايضا **قول** اذا لم يضطر اي احد المذكورين بان
قدر الرجل على الاستنجاء من ثيابه وقدمت المرأة على
الوضوء من غير كشف **قول** مع حدث او شئ نشر
مرت **قول** في الاصح متعلق بقوله قراءه وبقوله تسبيح
وقيل لو قرا ذاهبا تفسده وايضا وقيل بالعكس كذا
في التبيين **قول** او طلب الماء بالاشارة قال في
الشربلية اقول هذا شكل بمسئلة دره المار بالاشارة
وكذا بما ذكره الزبيدي عن الفاية في باب ما يفسد الصلوة
لو طلب من المصلي شئ فامشأ ربيده او براسه
بهم او بواحد تفسد صلوته وفي البحر مثله عن الخادم
والظهيرية وغيرها ثم نقل عن شريه الجمع انه
لم يرد السلام بيده فسد وتقل عن ابن امير الحاج
انه قال ان بعض من ليس من اهل المذهب نقل الفساد
عن قد عزى الى حينم ان الصلوة تفسد بالرد باليد
وانه لم يعرف ان احدا من اهل المذهب نقل الفساد في
رد السلام باليد وانما يذكر عدم الفساد من غير
صكاية خلاف في المذهب فيه بل صريح كلام الهادي
في شرح الآثار فينبغي ان عدم الفساد هو قول ابن حنبل
وابن

وابن يوسف ومحمد وكان الغايل فهم من الرد بالاشارة
الفساد على تقديرين كما هو كذلك في النطق لكن المذهب
ما ذكرناه انتهى قال صاحب البحر والحق ما ذكره العلامة الحلي
ان الفساد ليس بثابت في المذهب وانما استنبطه بعض الثائغ
من فروع نقله في الظهيرية والخلاصة وغيرها انه لو
صالح المصلي انسانا بينة السلام فسدت صلوته
ونقل الزاهد عن سعد بن قيس عن حماد المايمة انه قال فعلى
هذا فنقد ايضا اذا اراد بالاشارة لانه لا يفسد باليد ثم
استدل صاحب البحر على عدم الفساد بالاشارة المبنى على
الله عليه وسلم بالرد بيده لكنه ناقش ابن امير الحاج
بان صاحب البحر نقل الزرع وهو من اهل المذهب انتهى
قلت فلا يبعد ان يكون عدم فساد الصلوة بطلب الماء بالاشارة
كرو السلام وغيرها بالاشارة وعلمت ما فيه **قول** او شراوة
بالمعاطاة هذا مبني على احد تفسير العمل الكثير ما لو رآه
من بعيد لا يشك انه ليس في الصلوة **قول** او لنسب
هو ما عطف عليه معطوف على المستثنى وهو قدر **قول**
او كونه يراى الا اذا كان الماء الاول بيضا فيجاوزه
الى الثاني لان الاستقاء يمنع البناء بمعنى مع وجود
الماء الثاني كما تدل عليه عبارته ويدل عليه عبارة البحر
ايضا حيث قال الرابع ان لا يفعل فضلا له منه بد فلو
فعله استقبل كاللواستق الماء من البئر على المختار
فقوله له منه بد يقتضي ان هناك ماء اخر فلو لم يكن هناك
ماء اخر لا يضر الاستقاء كما نقله في الفتاوى المحمدية
عن البدائع فقال ولو استقى من الاناء او البئر اشهر
وهو يحتاج اليه فتوضا جازله البناء **قول** وان لم يسو

الاداء اشار به الى الرد على صاحب المتن حيث قال ان
 لم ينو بمقامه الصلوة لا تقصد لانه لم يود جزء من الصلوة
 مع الحدث قلنا هو في صحتها فيما وجد منه صالحا لكونه
 جزءا منها انصرف الى ذلك غير مقيد بالقصد اذ كان
 غير محتاج اليه **بحر** ولوجود المتناقض فيه ان المتناقض
 صادق على الحدث السماوي المتقدم ذكره مع انه لا
 يبطل الصلوة مطلقا حدث قبل الشهادتين او بعده
 والجواب ان ذلك منافق قياسا لكن الشرع اعتبره غير
 منافق لقوله صلى الله عليه وسلم من قام او رعد
 او امذى في صلوته فليفرق وليتقنا وليتقنا على صفة
 ما لم يتكلم فالمراد من المتناقض بلا صفة واحد من
 المتناقضات الواقعة في الاثني عشرية طرق بطلان
 المذكورة في المتن والمذكورة في الشرح **قوله**
 وقالوا صحت لانه معنى مضد لها فنصار كل الحدث والكلام
 واختلف المشايخ على قول ابي مذهب البرزعي الى
 انه انما قال بالبطلان لان الخروج من الصلوة بغير
 المصلين فرض عنده لانه لا تبطل الا بالترك فرض ولم
 يبق عليه سوى الخروج بصفته وبقية على ذلك العامة
 كما في العناية وذهب الكرخي الى انه لا خلاف بينهم
 ان الخروج بصفته منها ليس بفرض لم يلى الله
 عليه وسلم لابن مسعود اذ اقلت هذا او فعلت هذا
 فقد تمت صلواتك فان شئت ان تقوم فقم وان شئت
 ان تقعد فاقعد وليس فيه نص من ابي حنيفة وانما
 استنبطه البرزعي من هذه المسألة هو غلط
 لانه لو كان فرضا كما زعمه لاختلف بما هو قربة

وهو السلام وانما حكم الامام بالبطلان باعتقاده ان
 هذه العادة مغيرة للفرض فاستوى في حدوثها اول
 الصلوة وارضها اصله بنية الاقامة بخلاف الكلام
 فانه قاطع لا مغير والحدث العهد والفقهية مبطله
 لا مغيرة كذا في البحر ثم ايد كلام الكرخي بكلام طويل
 والشرع ينال ايد البرزعي في الرسالة البهية
 على الاثني عشرية **قوله** بقدره المتيهم غير
 بالقدر لانه المعتبر لا الروية المعبر بها في الكثرة **قوله**
 وانما مسألة الى اخره جواب عن ايراد ما اورده
 الزيلعي على الكثرة بقوله والتقييد بالمتيهم لا يفيد
 لان المتوضي خلف المتيهم لوراء الماء في صلوة
 بطلت ايضا لعله ان امامه قادر على الماء
 باخباره وصلوة الامام تامة لعدم قدرته
 فلو قال او المقتدي به لعمد ولجواب في البحر بان
 المقتدي لم تبطل صلوته اصلا بل وصفا ورده
 في النهر بان المص استعمل البطلان بالمعنى الاعم
 وهو اعدام الفرض بقي الاصل اولا ثم قال
 فالاولى ما قاله العيني ان مسألة المقتدي بغير
 ليس فيها الاضاف زفر ولا خلاف فيها بين الامام
 وصاحبيه والخلاف في هذه المسألة مفروض
 بين الامام وصاحبيه انتهى فنقول الشارح
 وتقلب نقلا ناظر لحجاب البحر ايضا وقد علمت
 ببطلانه ولا يقال ان الشارح لم يقصد بها الجواب
 بل قصد بيان الواقع لانه ذكره فيما بعد **قوله**
 فيمنعني ابي وان لم يجدها او وجد وضاف **قوله**

كما مر في باب قدمنا هناك ان الذي ينبغي ان يفتي به خلاف
هذا في المسئلتين حيث قلنا والذي ينبغي ان يفتي
به في مسألة خوف تلف رجله انتقا ضلح بالمفتي
واستيفاص اخر يعم الخف كالجيرة وهو الذي حققه
في الفتع كما ان الذي ينبغي ان يفتي به في مسألة عدم
الماء بطلان الصلوة والنيهم للرجلين كاللحم كما هو
الاشبه كما في التبيين واقره في الفتع ووجهه فيهما
ما قالوا ان اختلاف سبب الرخصة يعم الاحتساب
بالرخصة الاولى بقصد الاول كما لم يكن وهم
كان سبب الرخصة في المسئلتين بسبب الخف والسبب
الطارى في الاولى الضرر وفي الثانية عدم الماء **قوله**
وتعلم اي سواء كان اماما او منفردا او مقفيا بما يوجب
قوله على ما عليه الاكثر لان الصلوة بالقرأة حقيقة
فوق الصلوة بالقرأة صلا فلا يكون بالبناء عليها
قوله مع الصحة لان قرأة الامام قرأة له
فقد تكامل اول الصلوة واخرها وبنا الكامل على
الكامل جاز **قوله** وتذكر فائتة المراد انها تفسد
بالتذكر فسادا موقفا عنه لا باثنا وقد بنا نظير
ذلك **قوله** وهو ترتيب الضمير عايد على المقتدى
على تقدير تذكر فائتة عليه وعلى الامام على تقدير
تذكر المقتدى فائتة على الامام **قوله**
وتقدير القارى ايما علم ان استخلاف القارى
ايما اما ان يكون في الاوليين او في الاخرين
قبل التقوى قدر الشاهد وبعبارة فان في الاوليين
فهو مفسد اتفاقا وان كان في الاخرين قبل
التقوى

التقوى قدر الشاهد فلا يجوز اما ان يكون الامام قرا في
الاوليين او في احدى ما ولا فخر للصورتين الاخرين
مفسد اتفاقا ايضا وفي الاولى مفسد ظاهرا لغير
ورواية عن ابي يوسف وان كان بعد التقوى قدر الشاهد
فهو مفسد عند ابي حنيفة ظاهرا لهما اذ اعرفت هذا
فقول المتن مطلقا اراد به الشمول لهذه الصور كلها وهو
وان كان محتملا منطوقا غير صحيح مفهومه اذ مفهومه
حينئذ انه لا تفيد عندهما في كل هذه الصور وهو
فاسد كما علمت وانما قلنا ان المفهوم هكذا لان كل مسألة
من الاثني عشرية الخلاف فيها منصوب بآية الامام رحمه الله
تعالى وصاحبه فكان الواجب اسقاط قوله مطلقا
كافي اكثر ويؤيد ما قلنا ان المعارض في جميع هذه
المسائل مرفوض بعد الشاهد وايضا حكمه قبل الشاهد
علم قبيل باب الاستخلاف والذي اوقع في المتن في
هذا عبارة البحر حيث قال واختار فخر الاسلام انه لا
فساد بالاستخلاف بعد الشاهد بالاجماع وهو ما حكماء
المتن يقبل فان قوله بعد الشاهد بينهم من ان على
القول الصحيح يكون الخلاف جاريا فيما قبل الشاهد
فيما بعده وقد علمت بطلانه فكان الاولى اسقاطه بعد
الشاهد من عبارة فخر الاسلام وانما كان استخلاف
الامام مفسدا لان فساد الصلوة لحكم شرعي وهو عدم
صلاحية للدائمة في حق القارى بحر **قوله** وهو
الاصح لان استخلاف الامام فعل مناف للصلوة فيكون
محرجا منها وكرهه ليس بمناف لها انما هو في مطلق الاستخلاف
واما الاستخلاف المقيد وهو استخلاف الامام فهو

مناف لها بجر **قوله** بان بقي الى اخره جواب سؤال
 اورده في الكافي بقوله فان قيل كيف يتحقق الخلق
 في البطون بدخوله قات العصر في الجمعة فان الدخول
 عنده اذا صار ظل كل شئ مثليه وعندهما اذا صار
 مثله واجاب بان هذا على قول الحسن بن زياد فانه
 عنده وقت محل بين خروج وقت الظهور ودخول
 وقت العصر فاذا صار الظل مثله يتحقق الخروج و
 عندهما الصلوة تامة وعنده باطللة وورده في البحر
 بانهم قالوا او دخل وقت العصر ولم يقولوا او خرج وقت
 الظهور وارتضى جواب المراجع بانه يمكن ان يقصد في الصلوة
 بعد ما قد قدر الشاهد مقدارا صار الظل مثليه
 فحينئذ يتحقق اختلاف **قوله** المشرىين لا ينافي
 ما قدمه من انها اثني عشر لان ذلك على ما ذكره القوم
 وعلى هذا ما زاد على الاثني عشر يرجع اليها كما نضع عليه
 في البحر حيث جعل مسألة الثوب الخمس ومسألة
 صلوة الامة بغير قناع راجعتين لمسألة العار
 ومسألة دخول الاوقات المكروهة راجعة الى طلوع
 الشمس في الفجر ومسألة خروج المددور راجعة الى ظهور
 الحدث السابق يعني الى مسألة معنى مدة المسح و
 يبقى مسألة زوال الشمس في الصيد وهي راجعة الى مسألة
 طلوع الفجر ومسألة تذكروايتة على امامه فانها
 راجعة الى تذكروايتة عليه فربما ان مسئلتان في
 الستة التي ذكرها في البحر بعد مسألة دخول الاوقات
 المكروهة ثلاثة ثمانية مع الاثني عشر التي ذكرها
 تصير شريين كما ذكره الشارع وهي موجودة هاهنا
 ومثنا

ومثنا وليس منها مسألة روية الموصفي الموصي بمقتضى
 الماء كما قدمناه **قوله** فيما اذا تذكر فائتة اي عليه او على
 امامه فهما مسئلتان وبنهات غير مرة على ان الامر بقرن
 في ذكر الفائتة ولا تنقلب نفلا للمحال **قوله** ويزاد
 اي ما ينقلب نفلا وليس المراد انها من المسائل المختلفة
 فيها بين ابي حنيفة وصاحبيه كما قدمناه **قوله**
 والظاهر ان ما استظهره ظاهر حيث كانت الاوقات
 المكروهة لا تنافي انعقاد الصلوة **قوله** محلي
 لوجود المشاركة في التحريمية بجر **قوله** والمدرى ان
 لانه اقر على اتمام صلوة بجر **قوله** احتياط اي لا يقال
 في كل ركعة انها امر صلوة الامام **قوله** قدم مدركا للسند
 هذا الحل يقتضي ان فساد صلوة دون يقوم مخصوص بما
 بعد تقديمه المدرك مع ان الحكم قبل ذلك كذا للنام
 اي قبيل الاثني عشر **قوله** عند الامام وعندهما
 لا تفسد قياسا على الكلام والخروج من المسجد ولا ينفذ
 الفرق الممنوعة والمفسدان **قوله** وفي الظاهر عدمه معللا
 بان النائم كان خلف الامام والامام قدمت صلوة
 فذلك الصلوة النائم تقديرها **قوله** ونظام البحر الخ
 حيث قال لان الامام لم يبق عليه شئ بخلاف الدخول **قوله**
 واحادها لان اتمام الركعتين بالانتقال عنه عند محمد
 الحدث لا يتحقق وعند ابي يوسف وان تم قبل الانتقال
 لكن الجلوس والقومة فرض عنه فلا يتحقق بغير
 طهارة فلا بد من الاعادة على المذهبين حتى لم يبد
 تفسد صلوة زلمي **قوله** ما لم يرفع راسه فلو لم يبق

كما يد عليه تقدير الشارع بيني بعد قول المات فلذلك لا عا
قوله ولولم يرد الاداء يصح رفع راسه **قوله**
 وفي المجتبى الى اخره اراد به تأييد احد الروايتين **قوله**
 ولو تكررت ركوعه او سجوده قيد به لانه لو تكررها في
 في القعدة فسجدتها اعادها نراى على سبيل الافتراض
 سواء كانت صلبية او تلاوية لما مر انها يرغمان القعدة
 لانها ما شرعت الاختام للافعال المصنوعة **قوله**
 سجدة قيد بها لانه لو تكررت في الركوع ان لم يقرأ السورة
 فغاد اليها اعادته نراى على سبيل الافتراض **قوله**
 فاخط من ركوعه هذا انما يصح على قول محمد واما على
 قول ابي يوسف فانه يصح الركوع على سبيل الافتراض
 لما ان القومة فرض عنده **قوله** ارفع راسه
 سجوده هذا يصح على المذهبين جميعا ولو اخط من سجوده
 بل ارفع كان سجدة على نوع فلما تذكرها ازيل اللوح فاخط
 فسجدتها فانه يصح الاولى ندبا عند محمد ورجوبا
 عند ابي يوسف كالركوع وليت شرعى مادام الممارسة في
 المباررة حيث قال اخط من الركوع ورفع من السجود
قوله سقوط بالنسيان جواب سوال تقديره
 كان ينبغي ان تكون اعادتها واجبة لان الترتيب واجب
 لان السجدة فعل يكون واعترض بان الترتيب الساقط
 بعذر النسيان انما هو ترتيب الفوائت واما الواجب
 في الصلوة اذ اترك ناسيا فان حكمه سجود السهو
 واجيب بانهم لم يمنعوا وجوب سجود السهو واما الكلام
 في اعادته لاجل نزل الترتيب فالمعطله عدم لزوم
 لاعدم وجوب سجود بجزر لذلك قال الشارع وسجد السهو

قوله ولواخرها هو مفهوم قوله عقب التذكرة كما في النهر
قوله قضائها فقط يعنى من غير اعادة ركوع ولا سجود
 لا افتراضا ولا وجوبا ولا ندبا بل ان سجدها في اثناء
 القعدة الاخيرة او بعدها اعادها افتراضا لما قدمناه
قوله كما راي قيل قوله واستينافه افضل **قوله**
 على الراجح وقيل بقصد صلوة الامام فقط وقيل صلواتها
قوله لما هو قوله لبقاء الامام الى اخره **قوله** لما راي
 عند قوله او ملك قد راداه ركن بعد سبق الحديث
 من قوله اما بعد ذكر كنوز وعاف والله اعلم **باب**
ما يقصد بالصلوة وما يكره فيها قوله عقب العارض
 الى اخره لم يبين وجه التقديم قال في النهر وقدمها
 لانها اعرف في العارض انى هي الاصل في العرض **قوله**
 ولواستغطف كلها الى اخره اى بما ليس له حروف مهجاة
 كما مر به في الفتاوى الهندية وبث برأيه تغليل
 الشارع بقوله لانه صوت لا هجاء له **قوله** عمده الى
 اخره هذا التركيب يفيد ان بين عمده وسهوه فرق بعد
 القعود قدر الشاهد وليس كذلك بل هما شيان ايضا
 في انهما لما يفيدان الصلوة ولو اسقط قوله سين
 فيكون عمده وسهوه بدلا من التكلم لسام من هذا **قوله**
 ناسيا الفرق بينه وبين السهو ان الصورة الحاصلة
 عند العقل عما من شأنه الملاحظة في الجملة ان كانت
 يمكن من ملاحظتها اى وقت شاء سمي سهوا وسهوا
 والابعد كب جديد سمي ناسيا **قوله** او جهلا
 بان لم يعلم ان التكلم مفسد **قوله** او مخطا بان اراد قراءة
 او ذكر الفجر على كسائه كلام الناس **قوله** رفع

عن امتي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه قال في الفتح
ولم يوجد بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث بل الموجد
فيها ان الله وضع عن امتي الخطا والنسيان وما
استكرهوا عليه قل الله واه ابن ماجة وابن حبان في الحكم
وقال صحيح على شرطهما **قوله** على رفع الائمة وهو
احكم الامور في ظاهره والدين في كونه وهو الفساد لئلا
يلزم تعميم المقتضى بجر **قوله** وحديث ذي اليمين
حيث قال اقصررت الصلوة امر نسيت قال لم انس ولم
تقص قال بل نسيت يا رسول الله فاقبل على القوم فقال
اصدق ذو اليمين فامر اي نعم زيلعي **قوله** بحديث
مسلم الى اخره هو ما روى عن معاوية بن الحكم رضي الله
تعالى عنه قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقطعت بعض القوم فقلت يرحمك الله فرماني القوم
بابصارهم فقلت واشكل امامي مالي اراكم تنظرون الي
شرا فاضربوا ايديهم على فخادهم فقلت انهم
يسكتونني فلما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم دعائي
فراهم ما رايت ممثلا احسن فصليما منه ما كهرني
ولا زجرني ولكن قال ان صلواتنا هذه لا يصلح فيها
شي من كلام الحديث كذا في العناية وتنبيهه اما
هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن وفي رواية البيهقي
انما هي كذا في البحر **قوله** او على ظن الى اخره مقتضى
على قوله للتجربة وليس هناك ما يصلح لمطابقة عليه
عنه وحينئذ يصير حاصل التركيب والسلام على انسا
على ظن اربا قسروية وهو معنى فاسد اللهم الا ان
لا يلاحظ قوله على انسا وهو بعيد من التركيب **قوله**

فانه يفسدها اي في الصور الثلاث اما السلام على
انسا فظاهر واما السلام على اربا على ظن تروحية
فلانه قصد القطع على ركعتين بخلاف ما اذا اظن
اكالها فانه قصد القطع على اربع باعتبار ظنه واما السلام
قاوما فلانه انما اغتفر سهوه في القعود لان القعود مظنة
لخلاف القيام ولذلك اغتفر سهوه قاوما في صلاة
الجنائز لان القيام فيها مظنة السلام **قوله** مطلقا
فسره قوله وان لم يقل عليكم وقوله ولو ساهيا **قوله**
لا يبدى قدمنا الكلام فيه عند قول الماتن او طلب الماء
بالاشارة **قوله** ومن بعد ما ابدى فعل مضارع
رباعي بمعنى وغير الذي اذكره هنا بسن وهو باعتبار
عمومها قضا قوله والزيادة تنفع **قوله** ولما
بضم اللام جمع لا عب لنا سب قوله وشبهه بخلقهم وهو
كسر الشين والخلق بضم الخاء بمعنى ومثابه اخلا فقم
من لمعب الزرد وشبهه **قوله** كذلك استاذمده
شجنا السيد رحمه الله تعالى بان الصحابة رضي الله
عنهم كانوا يسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم **قوله**
ومرء في الضياء الى اخره نفسه وفي روضته الزندوبية
يكبره السلام في خمسة مواضع وفي بعضها يرد الجواب وفي
بعضها لا يرد احداهما عند الخطبة يوم الجمعة يكبره السلام ولو
سلم لا يرد سلامه وياثم المسلم لان الخطبة كالصلوة
الثاني يكبره السلام على قوم هم مشغولون بالصلوة
ولو سلم عليهم اصد ياثم المسلم ولا يرد جوابه لانه
يفسد صلوة الثالث يكبره السلام عند قراءة القرآن
حتى اذا دخل على قوم وهم يقرأون القرآن جهرا او احدهم

يقرا والباقون يستمعون بكرة السلام عليهم ولو سلم
بانتم المسلم ولكن يردون جوابه لانهم يقدرون على
تحصيل الفضيلتين جميعا رد للجواب والقرأة والاستماع
الرابع عند مذكرة العلم حتى اذا دخل على قوم وهم جميعا
او واحد منهم يذكر العلم والباقون يستمعون العلم بكرة
السلام ولو سلم بانتم المسلم وعليهم ان يردوا جوابه
لقد تضمن على تحصيل الامرين وانما بكرة لانه يقطع
عليهم ظاهرهم وقد قيل اذا دخل الحمار والناس عسرة
قال ابو حنيفة لا يسلم عليهم عسرة كانوا او غير عسرة
وقالا اذا كانوا مستورين يسلم عليهم والا فلا الخامس
عند الاذان والاقامة في جميع الصلوات حتى اذا
كان المؤذن يؤذن او يقسم والقوم مستغفلون بشاء
الاذان والاقامة فجاء رجل كره له السلام فان سلم انتم
ويردون جوابه لقد تضمن على تحصيل الامرين من غير ان
يؤدي ذلك الى قطع شيء يجب عليه الاعادة انتهى
كلام الصنيا ومن قوله من غير ان يؤدي ذلك الى قطع
شيء يجب اعادته يعلم الحكم في بقية المسائل المذكورة
في النظر **قوله** يجوز الميم كانه مخالفة السنة فعلى
هذا الموضع الميم لما تيقن ولا تعريف كان يجوز الميم
لمخالفة السنة ايضا **قوله** اوارى هي لفظة فارسية
بمعنى نعم كما صرح به في الفتاوى الهندية وهي بفتح الهاء
ممدودة وكسر الراء وسكون الياء **قوله** تشيت مصدر
مضاف الى منقول وهو العاطس والقاعل موزون وهو
المصلي اي وتشيت المصلي عاطسا اذا عرفت هذا فلا معنى
لتقدير الشارح قوله بغيره **قوله** وبكسرة التامين صوته

رجلا فيصليان فمطرا مدهما فقال رجل غيرهما يرحل
الله فقالا جميعا امين فسدت صلوة العاطس لانه
اجابه دون الثاني لانه لم يجبه كذا في البحر عن الظهيرية
ويغل قضا ما سياتي من انه لو دعي لامدا وعليه فقال
امين تقصد لكن صاحب البحر بعد ما نقل النزاع عن
الظهيرية نقل عن النجدة المضاد فيما اذا امن المصلي
لدعا رجل ليس في الصلوة ثم قال وهو يفيد فساده
صلوة المؤمن الذي ليس بعاطس وليس ببعيد كالاخفى
فما ذكره الشارح بقوله وبكسرة الى اخره غير مقتضى
عند صاحب البحر **قوله** وكذا اكل ما الى اخره تعميم
بعد تخصيص **قوله** ولا يفسد الكل عند الثاني لانه
شاء بصيغته لا يتغير بعزيمة قياسا على ما اذا اراد
به الاعلام انه في الصلوة زلمي **قوله** وعراي
في باب الامامة عند قوله ويصف الرجال وذكرنا
هناك عن الشربلالي عدم الفساد فارجع اليه
قوله ويأتي اي عند قول المصنف ورد السلام
بيدك **قوله** بكل حال اي سواء قراء قدر ما تجوز به
الصلوة ام لا انتقل الى اية اخرى ام لا كرهه ام لا
نار **قوله** من غير مصل هذا يقتضي انه لو سمع من مصل
ولو غير صلوة ففتح به لا تبطل وهو باطل كالاخفى
الا ان يراد بقوله من غير مصل اي صلوته **قوله**
وينوي الفتح لا القرأة لان قرأة المقتدى منوع عنها
والفتح على امامه غير منوع عنه **قوله** اوارى
بفتح الهمزة ممدودة وكسر الراء وسكون الياء
فارسية بمعنى نعم كما قدمناه **قوله** المحصة بكسر

وتشديد الميم مكسورة ومفتوحة **قوله** هو الصحيح
وقيل قد رخصت لا يفسد الصلوة بخلاف الصور
بحر **قوله** فنفذ يعني ان وصل الى طرفة كما في الصور
قوله او عكسه منصوب عطفا على منقود **قوله**
مطلقا اي سواء انتقل الى المفارقة او المتقدمة
قوله مطلقا اي سواء حمله وقب او راقه او لا
وسواء قرأ آية او دوما **قوله** خمسة الاول ما في
الكتاب الثاني ان ما يعمل باليدين كثير وان عمل
بواحدة وما يعمل بواحدة قليل وان عمل بهما الثاني
ان الحركات الثلاث المتوالية كثير والاف قليل
الرابع التقويض الى رأي المصلي الخامس ان
الكثير ما كان مقصودا للفاعل بان افرد له مجلسا
على حدة بحر **قوله** يشك في باب كتب كما بينهم
في القاموس **قوله** لكنه يشكل الى امره لا اشكال
فان من رأى شخصا يقبل امرأة او غيرها يتيقن انه
ليس في الصلوة وقد وجدت في هامش نسخة
ان هذا الاستدراك لم يوجد في نسخة الاصل
قوله تكبيرات الزوايد المراد بها رفع اليدين عند
الركوع وعند الوقوف من كل صرة في المنح لكن
اطلاق تكبيرات الزوايد عليها خلاف المصطلح
فانها في الاصطلاح تكبيرات المدين **قوله**
ومادوى من الفساد هو ما رواه مكيول السفي عن
البحر صنفه ان رفع اليدين عند الركوع وعند
الوقوف منه يفسد **قوله** فشاذاي رواية ودراية
لان المختار في العمل الكثير ما ذكرنا لا ما يقام به اليدين
ذكر

ذكره في فتح القدير وكذا في المنح **قوله** وسجود ه
على خنجر مكرور مع قوله مع كتف عودة او نجاسة تامل
قوله على الظاهر لان وضعهما على الخنجر كلا وضع وتلك
وضعها لا يمنع الجواز بخلاف الوجه كذا في المنح
قوله اتفاقا اي بان الجهر يرسف ومحمد **قوله**
ما لم يختلف المكان فان اختلفت المكان فسدت
بان خنزير من المسجد او الحيانة او الدار او حمار
الصفوف في الصحراء ان مشى عينة او سيرة او خلفا
او طاروا في السيرة ان كانت او موضع السجود ان
لم تكن ان مشى اماما هذا اذا كانت اماما اما اذا
كان متوردا فالمعتبر موضع السيرة من جوابه الرابع
ان كانت والامام موضع السجود كما تقدم كل ذلك
قوله ما لم يستدير القبلة يعني وان اختلف
المكان **قوله** او ملاعبة الظاهر انها تجري
في دهي الطائر ايضا تامل **قوله** وعدم اعادة
ركن اداه ناعيا لما تقدم في شروط الصلوة من
انه يشترط في ادائها الاختيار **قوله** كما مر
اي في صفة الصلوة **قوله** في حرف مدولين
هو حرف من حروف العلة ساكن قبله حركة
من جنسه **قوله** ولا يفسدها نظره الى مكتوب
وفيه قال في البحر لان الفساد انما يتعلق في مثله
بالقراءة وبالنظر والفهم لم تحصل انتهى مقتضاه
الفساد بقراءة المكتوب مطلقا مع انه تقدم
ان القراءة من المصحف مع حفظه لما يقرأ وهو
عدم صلا المصحف لا يفسد **قوله** ولو مستغما

قال في المنيّة تفند فيما اذا كان مستغنيا عند سجدة
والصحيح عدمه اتفاقا لعدم الفعلية بجر **قوله**
وان كره يعني النظر الى مكتوب مستغنيا اما اذا وقع
نظره عليه من غير قصد وفهمه لا يكون بدليل قوله
البحر ولم يذكر كراهة النظر الى المكتوب مستغنيا
المصلحة يقتضيها الى اخر ما ذكره **قوله** فالامع
وذكر التمهاتشي ان الامع انه اذا كان جالسا صلى
صلوة خاشع لا يقع بصره على المار فلا يكون المرور
لخو ان يكون منتهى بصره في قيامه الى موضع سجدة
وفي ركوعه الى صدور قدميه وفي سجدة الى ارضية
انته وفي قعوده الى حجره وفي سلاميه الى منكبيه
بجر **قوله** ولو امرأة او كلبا اشار به الى الرد على
الظاهرية في قولهم يقطعها مرور المرأة والكلب
والحمار ولا حد في الكلب الاسود كذا في ابن ابي
الحاج **قوله** وان اتهم المار قال ابن ابي الحاج وقد
افاد بعض الفقهاء ان هذا صورا اربعة الاولى ان
يكون للمار مندوحة عن المرور بين يدي المصلي
ولم يتعرض المصلي لذلك فيختص للمار بالاثم ان
من الثانية مقابلتها وهو ان يكون المصلي تعرض
للمرور والمار ليس له مندوحة عن المرور فيقتص
المصلي بالاثم دون المار الثالثة ان يتعرض
المصلي للمرور ويكون للمار مندوحة نياتان
اما المصلي فلتعرضه واما المار فلروحه مع ان كان
ان لا يفعل الرابعة ان لا يتعرض المصلي ولا
يكون للمار مندوحة فلا ياتم واحد منهما كذا نقله
الشيخ

الشيخ تقي الدين بن دقيق الصدي رحمه الله
تعالى **قوله** وكونها اشار به الى ان ذكر الصحر
جرى على الغالب والافاظ ظاهر كراهة ترك
الستره فيما يخاف فيه المرور اى موضع كان كذا
في الشرنبلالية عن الحلبي **قوله** ولا يكتفى بالموضع
ولا الخط يعني عنه تعذر الغرز كما في البحر قال في
امداد الفتاح قال القدوري قال ابو حنيفة اذا
خط المصلي بين يديه في الصمراء او طريقه سوطا
لم يعتد به من المستوفى حتى ينصب شيئا كوخة الرجل
لان المقصود وهو الحيلولة بينه وبين المار لا
يحصل به فيكون وجوده كعدمه كذا في شرح الدرر
وهو المختار كما قال في التجنيس اذا تعذر فز
الستره لا يعتبر الا لقاء هو المختار **قوله**
وقيل يكفي الى اخره هذا اذا لم يكن مع ما يفرضه
اما اذا كان وحده ولكن تعذر الغرز لصلاية
الارض فقل لا ياتي وقيل ياتي طولا كذا في امداد
الفتاح **قوله** علما يفهم من كتبنا اشار به الى ان
نقل امتناع عن الشافعي غير صحيحة فانه لا يقول
به **قوله** لا يبطن على بطن صادق يظهر على ظهر
ويظهر اليسرى على بطن اليمى وكل منهما ليس بمراد
بل المراد ان تصفق بظهر اليمى على بطن اليسرى
خاص به في البحر **قوله** والاراجع الى قوله
ولا صادف فقط اى وان وجد ان صادف فتزنيه
قوله سدل مضاف وثوبه مضاف اليه
وقوله تحريمي للذي معترض بينهما ولو قال

وسدل توبه تحريما للتي سلم من حرازة التركيب
قوله وفي الخلاصة الى اخره استدراك على قوله
وكذا القيا الى اخره **قوله** كراهة استقباله اي
كراهة استقبال الانسان المصلي **قوله** اما لو
قيل له الى اخره هو ما وعده فيما تقدم قيل قوله
وفتحه على غير امامه وقد منها هناك ضعف عن
الشرعية **قوله** اذ اذلة التعليم اي من الامام
بان يقف على موضع عال فيراه المقتدون به
فيتعلمون من الانتقالات **قوله** او التبليغ اي فيما
اذا وقف المبلغ على موضع عال ليجمع المقتدون
قوله عما يشمل جمع تحتال ما يصور بشها خلق الله
من ذوات الروح والصورة اهم من ذلك كافي
البحر عن المزب **قوله** فنقول الشارح ذي روح ليس
فيد ابل بيان للواقع **قوله** ولا يكره لو كانت
تقديره لا يكره لا يصحح **قوله** قد الحث الات
لا لا يتكلف وكان ينبغي اسقاط هذا التقدير
لان الحث في غنية عنه **قوله** وخار جابريل وهو
ما اخرجيه مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها
واعده رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل في
ساعة ياتي فيها فجات تلك الساعة ولم ياته
وفي يد عصا فالتقاها فقال فقال ما خلف الله
وعنه ولا رسوله ثم التفت فاذا جبريل تحت
سريره فقال ما هذا يا عائشة فدخل هذا
الكلب ههنا فقالت والله ما دريت فامر به
فأخرج فجا جابريل السلام فقال رسول الله صلى
عليه

عليه وسلم واعدتني فقلت لك فلم تات فقال منعتني
الكلب الذي كان في بيتك اما لا تدخل بيتا فيه
كلب ولا صورة كذا في فتح القدير **قوله** فتصوهر
بغير المهانة روى ابن حبان والشافعي استاذن
جابريل السلام على النبي صلى الله عليه وسلم
فقال ادخل قال كيف ادخل وفي بيتك من فيه
تصاوير فان كنت لا بد فاعلا فاقطع راسها
او اقطعها وسابها واجعلها بسطا كذا في فتح
القدير **قوله** كما بسطه ابن الكمال في نسخة
باسقاط لفظة ابن وهو صحيح كما رايت ويجوز
ان يكون ابن الكمال في شرح الهداية او غيره من
مولفاته **قوله** فالاولى ترك الحبة البيضاء
لقوله صلى الله عليه وسلم اقتلوا ذا الطغيتين
والابقر واياكم والحمة البيضاء فانها من الجن قال الصدوق
الاسلام قتل واحد من اخواني هو اكبر من ستمائة
حية كبيرة بمنسب في دار لنا فضر به الجن حتى
جعلوه زمنا كان لا يتحرك رجلاه قريبا من الشهر
ثم عالجناه وداويناها بارضا الجن حتى تركوه
فزال ما به وهذا ما عاينته بعيني كذا في البحر **قوله**
لما راى من قوله لانها مهانة وعليه مشي في نور
الايضاح **قوله** اشغال الصما وهو اذلة التوب
على الجسد من غير اخراج اليد سمي بها لعدم
منفذ يخرج يد كالمسخة الصما بجر **قوله**
والاعتجار وهو لف العمامة حول راسه وابدا
الهامة كما يفعلها اهل الكتاب بجر **قوله** وترك

كل سنة او مستحب السنة اذا كانت موكدة فتركها
مكروه تحريما كالواجب وترك غير الموكدة والمستحب
مكروه تنزيها كما في البحر لكنه استشكل بما قالوا
يستحب ان لا ياكل اولا الا من اضحيته ثم قالوا لو
اكل من غيرها لا يكره فلم يلزم من ترك السنة
ثبوت كراهة انتهى ويمكن اجواب بان الكراهة
المستفنية التحريمية فلا ينافي ثبوت التنزيهية
كما لا يخفى **قوله** وما ورد اي من حمل صلى الله عليه
وسلم امامة بنت زينب في الصلوة بحجر **قوله**
ما قيمته درهم قيد به لان مادونه ليس بحال بدليل
انه لو اقر لرجل بحال ثم فسرهم بدرهم فالقول **قوله**
وان فسر به باقل من الدرهم لا يقبل قوله وقال
صلى الله عليه وسلم قاتل دون ماله من غير فضل
كذا في امداد الفتاح ثم ربح القطع فيما دون الدرهم
ايضا **قوله** عنان بفتح العين المهمل **قوله**
بغير عذر احتوز به عما اذا اضطر الى جعل بعض المعبد
طريقا فانه يجوز ويرفيه حينئذ الجنب والحائض
والكافر لا الدابة كما سيأتي في الوقت **قوله**
ورباط هو معبد الصوفية **قوله** ومسامد صياض
معبد الحوض مصطبة يجعلونها لجنب الحوض
حتى اذا توضا امد من الحوض صلى فيها **قوله**
واسواق اي نافذة يجعلون مصطبة للصلوة
فيها **قوله** قوارع اي قوارع الطريق **قوله**
دون السقف والوجه يدل بمفهومه على كراهة مبدئي
الميمنة والميسرة ويؤيده تقليلهم بان يلبس الصلي
فان

160
فان ما يلبس الميمنة والميسرة اذا كانت منقوشين
يلهيان من هو قريب منها **قوله** مكة على حذف
مضاف اي مسجد مكة وكذا ما بعد الى الاقدام
قوله والصحيح الى اخره لقوله صلى الله عليه وسلم
او قد مسجدى هذا الى صنعنا كان مسجدى كما
في المقاصد الحسنة وان تكلم فيه **قوله** بشرطه
وهو ان يحتاج اليه لنفسه او لعياله كما ياتي في بابيه
باب الوتر والنوافل قوله كل سنة نفل كسنة
الظهر فانها سنة لمواظبته صلى الله عليه وسلم
عليها مع الترتل احيانا ونفل لزيادتها على الغرض
فان النفل في اللفظة الزيادة **قوله** ولا عكس اي
لغويا اي ليس كل نفل سنة فان صلوة الليل
نفل وليست سنة **قوله** فلا يكون جاحدا اي
جاحدا اصل الوتر اتفاقا لان عدم الكفار لازم
السنة والوجوب كما صرح به في فتح القدير
لكن يشكل عليه ما سياتي من قول الشارح تزلزلت
السنة ان راها حقا انتم والا كفر فانه يقتضي
ان جاحدا السنة كافر وقد يجاب بان الالكاف
يؤذن بالاستخفاف كما صرح به المصنف في شرحه
فعلى هذا اذا لم يقترون بالاستخفاف لا وجوب
الكفر **قوله** كعكسه وهو تذكر العجز فيه **قوله**
بشرطه وهو عدم ضيق الوقت والسياف
وصبر ودها سقا **قوله** اتفاقا راجع الى المبال
الثلاث **قوله** لا يعمد اي لا شتفاله بفرض
القيام وهذا ان استتم قايما والاعاد كما

ياتي في باب سجود السهو **قوله** كما سيأتي في باب
سجود السهو حيث قال فلوعاد الى القعود تفقد صلوة
له ففرض الغرض لما ليس بغرض وصححه التريعي وقيل
لا تفقد لكنه يكون ميئا ويسجد لتأخير الواجب هو
الاشبه كما حققه المحال وهو الحق لجرانته عبادة
شرا ومثناه **قوله** وزيادة المعوذتين اي على سوا
الاخلاص في الثالثة **قوله** كما مر في فقص
صحيح من انه لو رقعها هذا اذ فيه كما في تكبيرة
الافتتاح **قوله** ثم يعقد اي يضع يمينه على يمينه
كما في حالة القراءة **قوله** ويسن الدعاء المشهور هو
اللهم انا نستعينك ونستهديك ونستغفرك ونشقي
ونقرب اليك ونؤمن بك ونوكل عليك ونشقي
عليك الخير كله نكرك ولا نكرك ونخلع
ونترك من يجرئك اللهم اياك نعبد ولك
نضلي ونسجد واليك نسعى ونخضع نرجو رحمتك
ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار ملحق
كذا في نور الايضاح **قوله** ويصلي على النبي صلى الله
عليه وسلم بان يقول بعد هذا الدعاء وصلى الله
على محمد وآله وسلم كذا في نور الايضاح **قوله**
كانه الى اخره وهو كلام البحر **قوله** في اعتقاده
اي اعتقاده المتقدم **قوله** فيهما اي في قوله مع
الاقتدا فيه يشافى لم يفصله بسلام وفي قوله
لا ان فصله وقال ابو بكر الرازي يصح وان فصله
ويصلي معه بقبية الوتر لان امامه لم يخرج بسلام
عنده وهو مجتهد فيه وقال في الارشاد ولا يجوز
الاقتدا

الاقتدا في الوتر بالشافعي باجماع اصحابنا لانه اقتدا
المفترض بالاستقلال بجر وقد اشار الشارع الى رد
قول الرازي بقوله في اعتقاده في الامم فان
كلام الرازي مبني على ان الاعتبار راي الامام
وهو ضعيف والى رد قول الارشاد بقوله لا اتحاد
وان اختلف المعتقد قال في البحر فاذا اعتقاد
الرجوع ليس بواجب على الخفي انتهى ومعنى قوله
لا يصح الاقتداء ان قطع انه يفقد الاقتداء بعد
صحته اذ لا مانع منها في المبدأ **قوله** ولو بشافعي
يعني انه اذا اقتدا في الوتر بشافعي لا يقف قبل
الركوع لان امامه لم يقف اذ ذاك ومياني في
الفايدة ان المرتب لا يقف الا اذا قنت الامام ثم
اذا قنت الامام بعد الركوع يتابعه **قوله** لانه
منسوخ قال انس رضي الله عنه قنت رسول الله
صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يدعى
على احياء من العرب رعل وزكوان وعصبة من
قتلوا القرا وهم سبعون او ثمانون رجلا ثم تركه
لما ظهر عليهم فدل على نسخه كذا في امداد
الافتتاح **قوله** على الاظهر وقيل يعقد حقيقة للمنا
لان الساكت شريك الداعي بدليل مشاركة الامام
في القراءة واذا عقد فقدت المشاركة وجه الاظهر
ان فعل الامام يستعمل على مشروع وغير مشروع فاما ان
مشروعا يتبعه فيه وما كان غير مشروع لا
يتبعه فيه كذا في البحر **قوله** لقوات محله
لان لم يشرع الا في حق الصيام فلا يتعدى الى

ههنا من وجه دون وجه وهو الركوع واما تكبيرات
 العبد فلم تختص بالقيام لان تكبير الركوع يوتي
 بها في حال الاخطا وهي محسوبة من تكبيرات العبد
 باجماع الصحابة فاذا اجاوز واحدة منها في غير
 محض القيام من غير عذر جاز اذا الباقى مع قيام
 العذر بالاولى كذا في البحر **قوله** ولا يعود الى
 القيام ان قلت هو ان لم يقن فقد حصل القيام
 برفع راسه من الركوع قلنا هذه قومة لا قيام
 فيكون عدم المود الى القيام كناية عن عدم القنوت
 بعد الركوع لان القيام وطول لا زمر والقنوت مذكور
 فاطلق الله زمر ليقنوت منه الى الملزوم **قوله** لان فيه
 نقص الغرض للمواجب يعني وهو مبطل للصلاة على
 قول موجب للامانة على قول اخر وبحق الثاني
 كما ياتي في باب سجود السهو **قوله** لكون ركوعه بعد
 قراءة تامة اشار به الى الفرق بين هذا وبين ترك الفاتحة
 او السورة حيث يوجب وينقص ركوعه لان نقص
 الركوع في صلاة القراءة لا كماله لانه يتكامل بقراءة
 الفاتحة والسورة للكون لا يعتبر بدون القراءة اصلا
 وفي صلاة القنوت ليس نقصه لا كماله فلو نقص
 لكان نقص الغرض للمواجب واعادة الركوع لم تنفذ
 ايضا فلو دركه رجل في الركوع الثاني كان
 مدركا لثلاث الركعة كذا في البحر وهذا يقتضي
 ان الركوع الاول معتبر ان لم يركع الثاني اما اذا
 ركع الثاني كان هو المعتبر ووجهه واسد اعلم
 ان يقع الترتيب بين القنوت والركوع **قوله**
 قن

قنن صادق بثلاث صور ما اذا قنن في الركوع
 وما اذا قنن بعد الرفع من الركوع ولم يركع وما اذا قنن
 بعد الرفع من الركوع ثم ركب وقوله اولا تحت صورة
 واحدة وقوله لئلا يله عن محله يصلح تعليلا للصورة
 الاولى اما في الاوليين فظاهر واما في الثالثة فلان محله
 عقب القراءة وقد فصل بينه وبينها بالركوع الاول
 واما في الرابعة فلان عدم الاتيان به يستلزم
 عدم الاتيان به في محله لان الاتيان به اعم من الاتيان
 به في محله وعدم الاعم يستلزم عدم الاضطرار
 انه زال عن محله **قوله** قطعه وتابعه قال المصنف
 في شرحه عن نحائه وهذا يقتضي ان مشاركة المقتدي
 امامه في جزء من الركن واجب اذ لو لم يكن واجبا لم كان
 سنة لما ترك القنوت وهو واجب لا حله
 فان قلت لا يلزم من نفي واجبه سنته لم لا يجوز
 ان يكون فرضا قلت لا جاز ان يكون فرضا لما
 صرحوا به من انه اذا ركع بعد ما رفع الامام راسه من الركوع
 بعينه بركوعه لكن قول الشارع لان المخالفة الى اخره
 تقتضي ان المشاركة فرض فانه تعديل لمصلحة
 التشهد والقنوت فقوله لان الى قوله مفسدة تعديل
 للقنوت وقوله لا في غيرها تعديل للتشهد ويدل على
 هذا التوزيع عبارة الدرر وهي قوله ركب الامام
 قبل فزاع المقتدي منه اي من القنوت بتابعه اي
 قطع المقتدي القنوت وتابع الامام لان ترك المتابعة
 يفسد الصلاة دون ترك القنوت بخلاف التشهد
 يعني اذا سلم الامام قبل فزاع المقتدي من التشهد

لا يتقطع **قوله** ولا يتابعه في السلام اذا لم يلزم ههنا
من تركها فساد الصلوة انتهى قال في الشرنبلالية **قوله**
لان ترك المتابعة يفسد الصلوة اقله في الجملة كما لو انزل
بركته وليس المراد ان اتمه فسدت صلوة انتهى **قوله**
قوله في الجملة يعني في بعض الصور وهو ما اذا لم يتابعه
فيه ولم يات به اصلا وصوت تامل غير مقيد حيث لم يلزم
من وجود المصلحة وجود المصلحة اذ يمكن ان يقرأ القنوت
او يتكلم ثم ياتي بالركوع ولو بعد رفع الامام راسه منه
فاحتج ان تعليل الدرر غير صحيح وقاويل الشرنبلالية
غير مقيد بل الصواب في تعليل مسئلة التشهد ان الحال
التشهد واجب ومشاركة الامام في السنة
والواجب اولى من السنة والمراد بالتشهد الاخير
كما هو ظاهر من عبارة الدرر مع ان التشهد الاول
ايضا اذا قام الامام الى الثالثة كما تقدم في فصل واذا
اراد الدخول في الصلوة كبر وقد منع عنه هناك وهو
انه لو ترك التشهد فالت لا الى خلف بخلاف ما لو اتمه
فان القيام لطوله مستدرك ومن هذا يغتم تعليل
مسئلة القنوت فان الركوع لقصره ربما لا يدركه
اذ اقر القنوت هذا ما ظهر في دوايه اعلم بحقيقة
احمال **قوله** في اللاحق وقيل لا يقف اصلا لانه
في الثانية بدعة وترك السنة اولى من ارتكاب البدعة
وهو ايه منع كونه سنة بل واجب **قوله** ورجح
اكلبي تكراره لهما كان وجهه ان الساعي وان قنت
على انه موضع القنوت لكنه لما تبين مبد ذلك انه ليس
موضعه لم يناف ايحابه في موضعه وهو ظاهر **قوله**
ويصير

ويصير مدركا بادراك ركوع الثالثة يعني فلا يقنت
اذا قام الى قنوت ما سبق به مع انه لم يدرك القنوت
مع الامام لان المسبق يقضي اول صلوة من الاقوال
قوله يتبع فيها الامام اي يفعلها الموتر ان فعلها الامام
والالا **قوله** لا يتبع اي لا تفعل مطلقا فعلها
الامام اولم يفعلها **قوله** مطلقا اي فعلها الامام
اولم يفعلها **قوله** نذرها اي الاربع مطلقا بتسمية
لا في خصوص هذا الحمل من كونها سنة فظهر او جمعة
كما يفهم من اطلاق عبارة البحر قبيل قوله وطول القيام
احب من كثرة السجود **قوله** عنه اي عن النذر قوله
وبعكسه وهو ان ينذر اربعاً بتسليتين ثم يوجها
بواحدة **قوله** وان شاء ركعتين الظاهر انه راجع
الى الحمل فان صاحب البحر صرح بالتخير في الاولى والثانية
وقال في امداد الفتاح يستحب ان يصلي قبل العشاء
اربعا وقيل ركعتين وبعدها اربعا وقيل ركعتين
قوله وكذا بعد الظهر الظاهر ان التشبيه من جهة
الاقتصار على الركعتين ايضا **قوله** ادوم اي تحريه
قوله وهل تحتب الموكدة اي في الاربع بعد الظهر
وبعد العشاء او الست بعد المغرب **قوله** وحرر اباحة
ركعتين الى اخره فانه قال وانكرها كثير من السلف واما
وما لك ثم قال بعد الاستدلال لهم والثابت بهذا
هو نفي المنع وبية اما ثبوت الكراهة فله ان يدل
دليل اخر وما ذكره من استلزام تأخير المغرب فقد
قدمنا عن القينة استثناء القليل والركعتان لا تزيد
على القليل اذا تجاوز فيها انتهى وتقدم في مراقبت

الصلوة **قوله** في الاصح وقيل الاقوى سنة البر
 ثم سنة المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء
 ثم التي قبل الظهر كذا في الفتاوى الهندية على
 التبيين **قوله** ونجى الكفر على منكرها فلقول
 بوجوبها وان لم يقتض الكفر كما قدمناه انما عن المال
 لكنه نجى منه ذلك لتدريج الفرض **قوله**
 معه متعلق بغايت اى ان فانت معه تقضى وهو
 صادق بالقضاء قبل الزوال وبعد تبعاً ومقصوداً
 مع انه لا تقضى الا قبل الزوال تبعاً ويمكن فهم قيد
 التبعية من الشارح بان يجعل تقضى ايضاً عاملاً في قوله
 معه على طريق التنازع والمضى تقضى معه ان فانت
 وفي قضائها بعد الزوال تبعاً اختلقت المشايخ
 فقال بعضهم تقضى تبعاً وقال بعضهم لا تقضى مطلقاً
 وهو الصحيح واحترز بقوله ان فانت معه عما
 اذا فانت وصرها فانها لا تقضى مطلقاً وقال محمد
 اصب الى قضائها الى وقت الزوال وفي كلامه
 اشارة الى انها لا تقضى قبل الطلوع وهو كذلك
 عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى **قوله** تجزى
 مقتضى كلامه انه راجع الى المسئلتين وليس كذلك
 فان المسئلة الاولى مسئلة الخلاصة كما مر به
 في المنع والبر والنهر واما الذي في التجزى فيها بالاجزاء
قوله لان السنة الى اخره بتقليل المسئلة الثانية
 واما الاولى فعدم الاجزاء فيها مفرغ على الوجوب
 والصحيح خلافه ولذلك قال في المنع وترجيح التجزى في
 المسئلتين اوجه وهو الاجزاء في الاولى وعدمه في
 الثانية

الثانية فالخاصل ان عدم الاجزاء في مسئلة المنع
 غير الاوجه لتدريجه على القول بوجوبها وهو ضعيف
 وان قل المثارى تجزى غير صحيح بالنسبة الى المسئلة
 الاولى وارجاعه الى الثانية فقط بعيد وان قوله لان
 النسبة الى اخره بتقليل المسئلة الشارح فقط **قوله**
 ورجعه في المرحىث قال والذي ظهر للعبد الضعيف
 ان كثرة الركعت افضل من طول القيام لان القيام
 انما يشترط وسيلة الى الركوع والسجود كما هو جوابه في صلوة
 المريق من انه لو قدر على القيام ولم يقدر على الركوع
 والسجود سقط عنه القيام مع قدرته عليه لجزءه عما
 هو المقصود فلا تكون الوسيلة افضل من المقصود
 واما الزوم لكثرة القراءة فلا يفيده الافضلية
 ايضاً لان القراءة دكن زائد كما هو جوابه مع الاختلاف
 في اصل دكنيتها بخلاف الركوع والسجود فانهم اجمعوا على
 دكنيتها واصلتها كما قدمناه مع تخلف القيام عن
 القراءة في الفرض فيما زاد على ركعتين فارجح هذا
 القول بما ذكرناه **قوله** من ثلاثة ارجح ان القيام
 وان كان وسيلة الا ان افضلية طوله انما
 كانت بكثرة القراءة فيه وهو ان بلغت كل القراءة
 تقع فرضاً بخلاف السجعات فانها وان كثرت لا تزيد
 على السنة الثاني ان كون القراءة دكناً زائداً عما
 اثره في الفضيلة الثالث ان كون القيام يتخلف
 عن القراءة في الفرض ليس ما الكلام فيه اذ موضوع
 المسئلة في النقل وفيه يجب القراءة في كله **قوله**
 ان هذا هو المذكور في المتن **قوله** وهكذا

مثل ما عن المراجع وانما ذكر هذا لان صاحب المحرر الجبر
نقل عن المجتبى افضلية الركوع والسجود عن محله
واقصر عليه **قوله** ينفتح الباب بمعنى في نسخة
مزد مضى الى باب التكلم والمجتبى بدل من نسختي
قوله وهل الى اخره البحث لصاحب النهرواني الذي
يظهر ان كثرة ركوعه وسجوده افضل لان افضلية
القيام انما كانت باعتبار القراءة ولا قراءة له كذا
رايته في بعض الهوامش **قوله** وكذا دخوله الى اخره
عبارة النهرواني في النهاية معزيا الى مختصر المحيط ان
دخوله بينة الغرض او الاقتران ينوب عنها وانما
يوسر بها اذا دخل الغير الصلوة انتهى وهذا الكلام
يحمل معنيين الاول ان من دخل المسجد ما ويا
اداء الغرض ثم خرج من غير صلوة اصلا يكون اثباتا
بالتحجية وهو ظاهر العبارة وفيه من العدم لا يخفى
الثاني ان من دخله ما ويا ذلك وصلاته يكون
اثباتها اما ان دخله غير ما ويا فانه لا يكون اثباتها
ولو صلى الغرض فيومر بها وعلى هذا فتكون هذه
العبارة مقيدة لقولهم واداء الغرض ينوب عنها
اي ان دخل المسجد بنية الاداء **قوله** بلا نية
راجع للمايل الرابع وهو ظاهر بالنسبة الى الاوليين
وكذا في الاخرين لان المعنى وكذا دخوله بنية
فرض ينوب عنها بلا نيتها **قوله** كلمات التسبيح
الظاهر ان المراد بها سبحان الله والحمد لله ولا اله الا
الله والله اكبر بدليل قوله فيما ساقى بطلحانية
تسبيحة **قوله** وفي الحاشية الى اخره يمكن ان يكون
قوله

قوله ثالثا ويمكن ان يكون جمعا بين القولين **قوله**
والا كذا اي ان كان مستخفا كما في الملح وان ساقه
تعليل حيث قال كذا لانه استخفاف وانما حوله عبارة
لان انكار المتن لا يستلزم الكفر كما تفيد عبارته
ويؤيد ما قلناه ايضا ما قد مناعنا عن الحال من ان عدم
الاكتفاء لازم السنة والواجب **قوله** والاول من ذي
الحجة **قوله** ركعتا الاستخارة وهي ما قاله جابر رضي
الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا
الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن
يقول اذا هم احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة
ثم ليقل اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك
بقدرتك واسالك من فضلك العظيم فانك تقدر
ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم
ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي
وعاقبة امرى او قال عاجل امرى واجله فاقدري لي
وسيره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر
شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امرى او قال عاجل
امرى واجله فامره عني وامر فتي عنته واقدري لي خيرا
حيث كان ثم رضى به قاله يسمي حاجته رواء الجماعة
الاصلي وينبغي ان يجمع بين الروايتين فيقول وعاقبة
امرى وعاجله واجله والاستخارة في الحج والجهاد
وجميع ابواب الخير فحمل على تعيين الوقت لا على نفس
الفعل واذا استخار مفعلا ما ينشر له صدره كذا في
امداد الفتاح **قوله** واربع صلوة التسبيح ذكرها
في المنطق بذكره وقرأ الشافعي ثم يقول سبحان الله والحمد لله

والله أكبر من عشرة ثم يتقوه ويترافا تحة الكتاب
 وسورة ثم يترا هذه الكلمات عشرة وفي الركوع
 عشرة وفي القيام عشرة وفي كل سجدة عشرة وفي
 السجدة عشرة وفيها أربع ركعات قيل لابن
 عباس رضي الله تعالى عنهما هل تعلم هذه الصلوة السورة
 قال نعم الهاكم التكاثر والعصر وقل يا ايها الكافرون
 وقل هو الله احد قال المولى وبصليها قبل الظهر كذا في
 المضرات كذا في الفتاوى الهندية **قوله** وقيل
 ركعتان وعليه اقترن امداد الفتاوى حيث قال
 وهو ركعتان عن عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من كانت له حاجة الى الله
 او الى احد من بني ادم فليقضها وليحسن الوضوء
 ثم ليركع ركعتين ثم ليأت على الله تعالى وليصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله
 الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد
 لله رب العالمين اسالك موجبات رحمتك وعزائم
 مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم
 لا تدع لي ذنبا الا غفرت ولا هالا الا فرجته
 ولا حاجة لك فيها رضي او قضتها يا ارحم الراحمين
قوله عملا انما كانت فرضا عمليا للمخلاف فيها
 فعند ابي بكر الاصم وحيان التروكي ليست بضر في
 الصلوة اصلا وعند الحسن البصري فرض في كل
 ركعة وعندنا في ركعتين وعند مالان في ثلاث
 وعندنا في الاربع **قوله** على المشهور
 قدسنا في شروط الصلوة ان التحقيق انها فرض في
 حضور

حضور الاوليين فادرج اليه **قوله** للمنفرد لوقال
 لعنه الموتى لشمل الامام **قوله** فتأمل اشار به
 الى الجواب وهو ان الموكدة الرباعية وان كانت صلاة
 واحدة باعتبار كثير من الاحكام فكل شفع منها صلاة
 في حق بعض الاحكام وهو انه اذا نواها وشرع
 فيها لا يلزمه بالشروع الاربعتان حتى لو قطعها
 قضى ركعتين فقط في ظاهر الرواية عن ابي اسنا كما
 صرح به في البحر وان اختار الحلبي وغيره خلافا كاسياتي
 فصدق ان كل شفع من الرباعية الموكدة صلوة
 وان كان باعتبار بعض الاحكام **قوله** ارفى صلاة
 طان هذا التركيب يقتضي انه اذا اقتدى رجل
 بمن ظن ان عليه الظهر مثلا ثم تذكر الامام انه صلاها
 فسدت الصلوة وليس على الموم القضا وليس
 كذلك بل عليه القضا لان نقله هذا مضمون وان
 كان على الامام ليس مضمونا كما صرح به في البحر في باب
 الامامة عند قوله وفقد اقتداء رجل بامرأة او صبي
 فتعين ان يكون مراده ما ذكره البحر هنا وهو ان
 رجل شرع في الصلوة على انها عليه ثم تبين انها
 ليست عليه فانها فانه لا يجب قضاؤها وتركيب
 يفيد هذا المعنى لان هذه الصلوة التي شرع فيها
 يصدق عليها انها صلوة طان لكنها خلافا
 المتبادر ومع ذلك يرد عليه امران الاول انه هذه
 المسئلة سيمر بها المصنف قريبا الثاني
 انه مخطوف على قوله متفلا فيقتضي انه مستثنى
 ايضا كما لمخطوف عليه وليس كذلك بل هو ضابط

بقوله قصدا وهذا الاعتراض الاخير بمبنيه يرد على
قوله او احي وما بعده **قوله** وافسده ظاهر العبارة يتفق
اين راجع الى الظان وما بعده مع ان الصلوة لم تنفقد
فيما بعده كما مر به في البحر فتبين رجوعه للظان
فقط لكنه بعيد **قوله** في احوال اي عقب التذکر
قوله على الظاهر اي ظاهر الرواية حتى لو افسده
بعد ما شرع فيه في احدى هذه الاوقات لزومه قضاؤه
وفي غير ظاهر الرواية لا يلزمه قضاؤه كالصوم اذا
شرع فيه في وقت مكروه فانه لا قضاء عليه
بالافساد والفرق على ظاهر الرواية انه بنفس الشرع
في الصوم يسمى صيا بما حتى يجتنب به احوال على
الصوم فيصير مرتكباً للذي يجب ابطاله ولا
يجب صيامه ووجوب القضاء يستلزم عليه ولا
يصير مرتكباً للذي بنفس الشروع في الصلوة حتى
يتم ركعة ولهذا لا يجتنب به احوال على الصلوة
فتجب صيانته المودي فيكون مضموناً بالقضاء
كاسياني في الصوم **قوله** الا بعد ذكره
في وقت مكروه وكاستغاثه احد ابويه **قوله**
احرامه اي في غير تعرض في او عمرة وبهذه اثار
والعمرة وان استلزمها فانه في التكرار **قوله** غير
مركبة قد منا قريبا ان في ظاهر الرواية لا فرق
بين المركبة وغيرها **قوله** في ظلال قيده لانه لو نقص
بين احدى القعدة الاولى وبين القيام الى الثالثة
لا يلزم شي لان الشفع الاول قد تم بالقعدة والثاني
لم يشرع فيه وكذا لو نقص بعد القعود الثاني **قوله**
اي

اي وتشهد للاول اي للشفع الاول وهو بعيد لقوله
او الثاني **قوله** والا اي وان لم يشهد للشفع
الاول ونقصه في ظلال الشفع الثاني **قوله** بنفسه
الكل لان الشفع الاول لا يمكن ان يكون صلوة ان وجدت
القعدة الاولى اما اذا لم توجد فالاربعة صلوة
واحدة كذا في البحر وقد ذكره الشارح حيث قال او
ترك قعود اول **قوله** الا بما رض اقتدا يعنى
ان المتطوع لو اقتدى بمصل الظهر مثلاً ثم قطعها
فانه يقضى اربعاً سوى اقتدى به في اولها
او في القعدة لانه بالاقتراد التزم صلوة الامام
وهي اربع كذا في البحر عن البهائم **قوله** او تذر
لان سبب الوجوب فيه هو التذر بصيغته
وضعا بخلاف الشروع في النفل فان سبب
الشروع فيه لم يثبت وضعا بل لصيانة المودي
عن البطولات وهو حاصل بتجام الركعتين فلا
تلتزم الزيادة بل ضرورة كذا في البحر **قوله** لان
الاول لما بطل الى اخره علمه لقوله او الاول واحد
الثاني لا غير ولا يصلح علة لما قبله الا لقوله
او الاول فقط **قوله** فهذه تسع صور الاولى
ترك القراءة في شفعيه الثانية تركها في الاولى
فقط الثالثة هو قوله او الثاني الرابعة
والخامسة قوله او احدى ركعتي الثانية السادسة
والسابعة قوله او احدى ركعتي الاول الثامنة
والتاسعة في قوله او الاول واحد ركعتي الثاني
لا غير **قوله** في ست صور اربع في قوله لترك

القراءة في احدى كل شفع واثنان في قوله او في الثاني
 واحد في الاول **قوله** لكن بقي ما اذا لم يقعد صورته
 قرا في الاوليين ولم يقعد القعدة الاولى وافسد
 الاخرين وحكمها انه يقضى اربعا اجماعا كذا في النهر
 وقد ذكره الشارع مرتين الاولى قوله اى وتشهده
 الاول والثاني الكمل الثاني قوله او ترك تعود
 اول **قوله** او تعد ولم يقيم لمثله صورته ترك
 القراءة وقعد ولم يقيم وحكمها انه يقضى ركعتين
 كذا في النهر قوله او قام ولم يقيد بها بسجدة صورته
 ترك القراءة في الشفع الاول ثم قعد ثم قام الى الركعة
 الثالثة ثم افسدها قبل ان يقيد الثالثة بسجدة
 فحكمها انه يقضى ركعتين عندها وعند الثاني
 اربع كذا في النهر ومثله اذا افسدها بعد التقيد
 بسجدة **قوله** فتنبه اى للاغلاق الذي في قوله
 لكن الخ **قوله** وما زال المتأخر المراد به ما اذا اختلفت
 صورته واتحد حكمه وهي عبارة العناية حيث جعل
 سبعا من الصور داخل في الثانية الباقية وذلك
 لان المذكور في المان ثمانية صور يستلزم فيها
 ركعتان واثنان يلزم فيها اربع لكن الست
 الاولى تسع في التفصيل والاثنان ست فهي خمس
 عشرة واما معرفة اختلاف هذه المسائل فهو
 ان صحة الشروع في الشفع مع فساد ادايه لوجوب
 قضاء وصحة الشروع في الشفع الاول بالتمعية
 وفي الثاني بالقيام مع بقا التعمية والتعمية
 تبقى عند ابي يوسف كيف ما كان وعند ابي حنيفة
 بالقراءة

بالقراءة ولو في ركعة من الشفع الاول وعند محمد وزفر
 في الركعتين ولجميع قول الشافعي رحمه الله تعالى **قوله**
 تحريم النقل لا يتقيد بالركعة فيها القراءة اصلا عند نوان
 والترك في ركعة قد عده زفر **قوله** كما لترك اصلا ايضا شيئا
 وقال يعقوب يتقيد بالركعة فيها القراءة فاحفظه باتقان **قوله**
قوله وحكم موتم الى اخره صورته وحل اقتدى
 مستفلا بمقتضى في ربا على فتر الامام في احدى
 الاوليين واحدى الاخرين فكل يلزم الامام قضاء
 الرابع كذلك يلزم المومتم ولو اقتدى به في الشهد
 وقس على ذلك **قوله** او صلى اربعا اى بقراءة
 في الكل **قوله** استحسانا والقياس ان يفسد الشفع
 الاول بترك القعدة لان مقتضى كون كل شفع صلاة
 ان يكون كل قعدة فيه فرضا ووجه الاستحسان في
 في الشافعي **قوله** صح اى على انها ركعتان فقط كما
 سيأتي في التراجع **قوله** خلافا للمذهب فانه خارج على
 اصل القياس **قوله** وسجد للمهر سواء ترك
 القعدة عمدا او سهوا نعم في الترك عمدا يسمى السجود
 سجود عذر كما في النهر **قوله** ولا يشي ولا يتعوذ
 لانها لا يكونان الا في ابتداء صلاة الشفع لا يكون صلاة
 على حدة الا اذا قعد الاول فلما لم يقعد جعل الكل
 صلاة واحدة **قوله** في الاصح وعندهما لا يجوز
قوله كعكسه فانه يجوز اتفاقا **قوله** وفيه اي
 في الجمع **قوله** في القراءة بان يصلي الظهر مثلا ثم
 يصلي بعده اربع ركعات نافلة ركعتان بقراءة
 وركعتان بلا قراءة بل يقرأ في جميعه **قوله** او في

الجماعة بان تكرر في المسجد على هيئة الاولى فانه مكروه
قوله على المختار وقيل في غير حالة التشهد يعقد محبتيا
او مترجعا **قوله** محل القصر بالنصب مبدل من خارج
المصر وفايدته شمول خارج القرية وخارج اللاحية **قوله**
ولرأيت ايعني انه لا يشترط استقبال القبلة في
الابتداء لانه لما جاز الصلوة الى غير جهة الكعبة جاز
الافتتاح الى غير جهتها بغير **قوله** عندما اوترز عن
قول الشافعي رضي الله عنه فانه يقول بترط في
الابتداء ان يوجهها الى القبلة كما في الشربلالية
قوله لان الاول ادكي اكل ما وصب وذلك لان
احرامه انعقد بمجرد الركوع والسجود لقدرته على
النزول فاذا اتى بها صبح واهرام النازل انعقد موصيا
للركوع والسجود فلا يقدر على ترك ما لزمه من غير
عذر **قوله** ويبني قايما الى اخره راجع الى قوله واذا
افتتح راكبا ثم نزل بقي **قوله** ولو ركب تفسد
يعني في صورة ما اذا افتتح راكبا ثم نزل ويبني فانه
اذا ركب بعد ذلك تفسد صلواته لان الركوب عمل
كثير فعلى هذا الوجه شخصه ووضعته على الدابة
لا تفسد لانه لم يوجد منه العمل ففساد عنه كونه كثير الحامر
به في البحر وانما حملنا كلامه على هذه ولم نخله على صورة
ما اذا افتتح نازلا لفساده من وجهين الاول انه
يتكرر مع قوله وفي عكسه لا الثاني ان الفساد فيها
ليس مطلقا بالعمل بل لو حمله شخص ووضعته على الدابة
تفسد ايضا مع انه لم يوجد منه العمل اصلا فضلا عن
كونه كثيرا كما صرح به في البحر **قوله** هذا كله اي اشواط
عدم

عدم التقديم على النزول او وضع خشبة تحت المحل
او عدم كون طرف العجلة على الدابة **قوله** ليله فخلعت
سيرها المكان علة لقوله بشرط اي قافها **قوله**
مطلقا اي سواء كانت واقفة او سائرة على القبلة
اولا قادرا على النزول او لا طرف العجلة على الدابة
اولا **قوله** عنده فيه عود الفتيان على غير معلوم **قوله**
الحقنا يعني عمر وعثمان وعليهما رضي الله عنهم كما في
فتح القدير **قوله** اجلاء لم يعثر قول بعض الروافض
انها سنة للرجال دون النساء كما نقله في امداد
الفتاح **قوله** في الابع وقيل وقتها قبل المشاء
وبعد قبل الوتر وبعد وقيل بين المشاء والوتر
لجر **قوله** ولا تكره بعد اي كراهة تحريمية كما هو
الاصل في اطلاق الكراهة والافالكراهة التنزيهية
ثابتة بدليل قول البحر فان اخرها ما بعد نصف الليل
فالصحيح انه لا بأس به والاصل في هذا اللفظ
دلالة على الكراهة التنزيهية **قوله** في الابع
وقيل تكره لانها تبع للمشا فصارت كسنة المشاء
والجواب انها وان كانت تبعا للمشا لكنها صلوة الليل
والافضل فيها اخره فلا يكره تاخير ما هو من صلوة
الليل ولكن الاصح ان لا يوجز اليه خشية الفوات
كذا في امداد الفتاح **قوله** ولا وحنه اي لا يجامع
ولا متغذ **قوله** المحل بكسر الميم وهو الذي اوجع
المحل وهي الفوايض مع الوتر **قوله** كبراهم لمخالفة
المقارن مع كراهة الزيادة على ثمان ليلا **قوله**
بين كل ركنين تركيب فاسد والتركيب الصحيح ان يقول

بين كل ترديتين كما في المدر او بعد كل اربع كما في المنز
قوله هزيمة بفتح الهاء وسكون الذال المجهدة وفتح
 الراء سرعة الكلام والقراءة قاموس وهو منصوب
 على البدلية من المنكرات ويجوز القطع **قوله** فليرا
 قضية التعليل في المسئلة السابقة بقوله لا يهاج
 ان يصلح الوتر بجماعة في هذه الصورة لانه ليس يتبع
 للترانج بل ولا للعشا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
قوله لكن نقل الى اخره ومتقضى ما نقله عن الحلبي
 من قوله فكلها شرع بجماعة فالمسجد فيه افضل ان
 يكون الرابع هو الاول تأمل **باب ادراك التريض**
قوله فخرج النافلة فتولاه فطاسيا والشارع في
 نفل لا يقطع مطلقا تقرع بالمفهوم **قوله** والقضا
 يعني اذا شرع في صلوة قضا ثم شرع الامام في الاداء
 فانه لا يقطع وانما حملناه على هذا لانه اذا شرع
 في قضا فرض فاقمت الجماعة في ذلك الفرض بينه
 يقطع كما ذكره في البحر جذا وصرح به في امداد
 الفتاح جازها به **قوله** اي شرع بالبناء للجهول
قوله لا اقامة الموزن مرفوع على معنى قوله في
 الفريضة في مصلاه فكانه قال المراد بالاقامة
 الشروع في الفريضة في مصلاه لا اقامة الموزن
 الى اخره كالوندت الى اخره تكرر لانه ذكره في
 مكروهات الصلوة قبيل قوله وكره استقبال القبلة
قوله ضياع كحجاب قاموس **قوله** درهم قدمنا
 في المكروهات عن امداد الفتاح ترجيح القطع لما
 دون الدرهم ايضا **قوله** من مال من غير ضابط

كما في بعض النسخ وهو الموافق لقوله في المكروهات
 وضياع ما قيمته درهم له اول غيره **قوله** لا مكان
 قضائه هذا التعليل يفيد جواز قطع الفرض للجماعة
 كذا في امداد الفتاح **قوله** لا يجيبه عبارة البحر عن
 الولو الى لا باس انه لا يجيبه وهي تقتضي ان الاجابة
 افضل تأمل **قوله** وهذا اذا لم يقيد الى اخره
 حاصل هذه المسئلة شرع في فرض فاقتم قبل ان
 يسجد للاولى قطع واقتدى فان سجد لها فان في
 رباعية شفعنا واقتدى بالم يسجد للثالثة فان
 سجد اتم واقتدى الا في المصروان في غيره قطع
 واقتدى بالم يسجد للثانية فان سجد لها اتم ولم
 يقته **قوله** اصرار النفل راجع لقوله وضم إليها
 اصرى وقوله والجماعة راجع لقوله ثم ياتم فهو
 شرع على ترتيب التلث فان قلت القطع على
 ركنين يستلزم بطلان وصف الفريضة وبطلان
 الوصف يستلزم بطلان الاصل عند محمد فلهذا
 ذكرنا خلافا قلت قول محمد فيما اذا لم يتمكن من
 اخراج نفسه عن المهدية بالمضى كما اذا قيد خامسة
 الظهر بسجدة ولم يكن قعد الاخرة اما اذا كان
 متمكنا من المضى لكن اذن له الشرع في عدمه فلا
 يبطل اصلها بل يتبقى نفلها اذا ضم الثانية كما صرح
 به في البحر **قوله** مستغدا ان قلت جماعة النفل
 خارج رمضان مكروه قلت نعم اذا كان الاصل
 والقوم مستغدين وكان على سبيل التداخي كذا في
 البحر **قوله** وليس القطع لكامل لانه لو قطعها

لصلاتها كما يصلها اول مرة بخلاف الفرض فانها اذا قطعه
منفردا يصلها بالجماعة **قوله** خلافا لما رجحه الكمال انه
يقطع على رأس الركعتين ثم يصلها بعد ذلك قال في البحر
وقيده بالفرض لانه لو كان في النقل لا يقطع مطلقا وانما
يتمه ركعتين اختلفوا في السنتين قبل الظهر او الجمعة اذا
اقامت او خطب الامام فالصحيح انه يتمها اربعاً كما صرح
به الولي والي وصاحب المصنف والمحيط ثم السنتي لانها صلوة
واحدة وليس القطع للكمال بل للابطال ضرورة ومعنى
وقيل يقطع على رأس الركعتين ورجحه في فتح القدير
بحثا بانه يتمكن من قضائها بعد الفرض ولا ابطال
في التسليم على ركعتين فلا يفتوت فرض الاستماع
والاداء على الوجه الاكمل ببلد سبب انتهى والظاهر ما
صححه المشايخ لانه لا شك ان في التسليم على رأس
الركعتين ابطال وصف السنية لا لاكلها وتقدم
انه لا يجوز ويشهد لهم اثبات اكمال الصلوة الركن
للاربع من عدم الاستفتاح والقنوت في السنتين
الثاني الى غير ذلك كما قدمناه **قوله** ومن عزمه
ان يعود متعلق بقوله او الحاجة فقط **قوله** لما
اي من قوله احراز النقل والجماعة **قوله** البتير
تصغير البتير وهي الركعة الواحدة التي لا ثمانية لها
والثالث تستلزمها لكن ان كانت واحدة فقط
باطلة كما صرح به في البحر وان كانت ثلثا بان مسلم
مع الامام فصيل فاسدة والصحيح انها مكروهة تحريما
كافي البحر **قوله** بالامام متعلق بخالف الامام فلو
شرع يتمها اربعاً لان مخالفة الامام مشروعة في الجملة
ومخالفة السنة لم تشرع اصلاً **قوله** قلت الى اخره

مردود لان صاحب الهداية صرح بالكراهة وصاحب
غاية البيان بانها بدعة وقاضى خان في شرح الجامع
الصغير بانها صام قال في البحر والظاهر ما في الهداية
لان المشايخ يستدلون بانه صلى الله عليه وسلم
نهى عن البتير او هو خير قيل فلهي الثبوت قطعي الدلالة
فيفيد كراهة التحريم على اصولنا **قوله** وفي الفقرات
الى اخره من تمة عبارة القهستاني والمراد به
تايبه ما ادعاه من كون الكراهة تزيهية الذي
هو معنى الاساءة **قوله** در المسئلة وهي ابطال
العمل **قوله** جدي المصلحة وهي اللاتين بالسنة بعد
ذلك **قوله** ثم ياتي عدل عن قول الملق وقضى لان
استعمال القضا فيها مجاز **قوله** على انها سنة
اي اتفاقا على الصحيح وذكر قاضى خان انها تكون سنة
عندها ونقلا عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى **قوله**
عند محمد وعند ابى يوسف بعد كذا في الجامع الصغير
الحسامي وفي المنظومة وشرورها على العكس وفي غاية
البيان يحتمل ان يكون عن كل من الامامين روايتان
بحر **قوله** وبه يفتى ويرى في فتح القدير تقديم
الركعتين لان الاربع فانت عن الموضع المسنون
فلا يفتوت الركعتين عن موضعها قصد ابطال ضرورة
بحر **قوله** واما ما قيل المسالم يتعوض لما قبل وقت
المصر لانه لا يتوهم قضاءها لما ان ما بعد صلوة العصر
مكروه **قوله** من ذوات الاربع ليس قيدا اذ التلويق
والشأن في كذا ذلك وانما خصم بالذكر لاجل قوله
وكذا مدرك الثلاث **قوله** وكذا مدرك الثلاث

وكذا مدرك الشنئين من الثلاث كما مر في مداد
 الفتاح **قوله** وضمفتم في الجرحان من طلف لا ياكل
 هذا الرغيف لا ينجث الا باكله كله **قوله** واذا امن
 فوت الوقت الظاهر ان مراده اصل الوقت
 بدليل قول الشارع لتفويته الفرض في غير
 العمر اما فيه لشكل فانه لو بقي للوقت المكروه ما
 يسع اربع ركعات فهذا الكلام يقتضي ان تصلي
 سنة العمر ويقع الفرض حينئذ في الوقت المكروه
 مع نهمهم على انه اذا اتقارض سنة ومكروه تأثرت
 السنة لاجل المكروه **قوله** وياتي بالسنة هذه
 مستقلة لا تعلق لها بما قبلها والمقصود منها ان
 الصلوة مطلوبة سواء صلى منفردا او جماعة **قوله**
 على اللاح وقال بعض شايخنا لا ياتي بها اذا صلى منفردا
 كذا في الدرر **قوله** كونهما مكروهات يعني والصلوة
 منفردا احتياج الى التكميل فوق ما تحتاجه الصلوة
 بجماعة **قوله** بما راي من انه اذا خاف فوت ركعة
 من الظهر لو صلى سنة تركها **قوله** قد برقت برناه
 فرجدهناه باطلا والمحجب من الشرب لا في حيث لم
 يترض له في الحاشية **قوله** والا اي وان لم يحقه
 امامه فيه بان رفع راسه قبل ان يركع الامام اول حقه
 ولكن كان ركوع المقتدي قبل ان يقرأ الامام مقدار
 الفرض لا يجزيه **قوله** وتامه في الخلاصة المقتدي
 اذا اتى بالركوع والسجود قبل الامام هذه على خمسة
 اوجه اما ان ياتي بها قبله او بعده او بالركوع قبله
 وسجده او بالركوع معه وسجده قبله او اتى بها
 قبله

قبله ويدركه الامام في اخر الركعات فاذا اتى بالركوع
 والسجود قبل الامام في كل ما يجب عليه قضاء ركعة
 بلا قراءة ويتم صلوة واذا ركع معه وسجده قبله
 يجب عليه قضاء ركعتين وانما ركع قبله وسجده معه
 يقضي اربعا بلا قراءة واذا ركع بعد الامام وسجده بعده
 جازت صلوة انتهى ووجهه في فتح القدير بان
 مدرك اول صلوة الامام للاحق وهو يقضي قبل فراغ
 الامام ففي الصورة الاولى فاتته الركعة الاولى فركوعه
 وسجوده في الثانية قضاء عن الاولى وفي الثالثة عن
 الثانية وفي الرابعة عن الثالثة ويقضي بعد الامام ركعة
 بعين قراءة لانه للاحق وفي الثانية يلحق سجدها في
 الثانية بركوعه في الاولى لانه كان معتبرا ويلحق ركوعه
 في الثانية لركوعه عقب ركوعه الاول بلا سجدتين عليه
 ركعة ثم ركوعه في الثالثة مع الامام معتبرا ويلحق
 به سجوده في رابعة الامام فيصير عليه الثانية والرابعة
 فيقضي ركعتين وقضا الاديع في الثالثة ظاهرا
 انتهى وفي الخلاصة المقتدي اذا رفع راسه من السجدة
 قبل الامام واطال الامام السجدة فظن المقتدي ان
 الامام في السجدة الثانية فسجد ثانيا والامام في السجدة
 الاولى ان نوى متابعة الامام او نوى السجدة التي فيها
 الامام او نوى السجدة الاولى جاز وان نوى السجدة
 الثانية وكان الامام في الاولى فرفع الامام راسه
 من السجدة وانحط للثانية فقبل ان يضع الامام جبهته
 على الارض للسجدة دفع المقتدي من الثانية لا تجوز
 سجدة المقتدي وكان عليه إعادة تلك السجدة ولو لم يعد

تفسد صلوة انتهى كذا في البحر **باب قضاء**
الفوائت قوله يوم الخندق وذلك ان المشركين شنوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اربع صلوات يوم
الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فامر بلالا
فاذن ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام فصلى العصر ثم اقام
فصلى المغرب ثم اقام فصلى العشاء كذلك في فتح القدير
قوله ثم الاداء هو قسم من المأمورين لان المأمور به
ينقسم الى اداء واعادة وقضا. **قوله** وقته
اي سواء كان ذلك الوقت العمد او غيره مجزئاً لما كان
قوله ففعل الواجب يقتضي انه لا يكون اداء الا اذا وقع
كل الواجب في الوقت مع ان وقوع التحريم فيه كاف
اتباعه بقوله وبالتحريم فقط بالوقت يكون اداء
فقوله بالتحريم متعلق بتكون والباء للسببية والباء
في قوله بالوقت بمعنى في ولو قال ثم الاداء ابتداء فعل
الواجب في وقته كما في البحر لا يستغني عن هذه الجملة
قوله والاعادة فعل مثله في وقته الاولى استقام
قوله في وقته لانه لو فعل مثله لخلل غير الفساد خارج
الوقت لكان اعادة ايضا بدليل قول الشارع واما بعده
فتدبا اي فتعاد ندبا **قوله** غير الفساد زائد في البحر لعدم
صحة الشروع بمعنى وغير عدم صحة الشروع وتركه الشارع لانه
اراد بالفساد ما هو الاثم من ان يكون منعقدة ثم تفسد
اوله تنفقد اصلا ومنه قول الكثر فسد اقتداء **قوله**
بامارة **قوله** مع كراهة التحريم مقتضاه ان المودة مع
كراهة التزيم لا تعاد مع انه نص في مكرهات الصلوة
من امداد الفتاح على انه يندب اعادتها ومقتضى اطلاقه
انه

انه يندب اعادتها في الوقت وبعد وفي قول الشارع اي
وجوب اشارة الى ان المودة مع كراهة التزيم يندب
اعادتها **قوله** واطلاقه اي ان هذا الكلام يقتضي
ان اطلاق القضا على سنة الفجر ايضا اذ التيها قبل
الزوال مع فرضها مجاز وهو كذلك لان القضا كما حويه
قسم من المأمورين حقيقة هو الواجب كما علم في جملة
فعل في هذا لا توصف السنة باحد هذه الالفاظ الثلاثة
وان اردنا بالمأمور به ما يشمل الفعل مجازا بدلت
الواجب بالعبادة وقتنا الاداء ابتداء فعل العبادة في
وقتها والاعادة فعل مثلها لخلل غير الفساد وغير عدم
صحة الشروع والقضا فعلها بعد وقتها فتكون السنة
التي تفعل في وقتها اداء واما اذن الشارع في فصله
منها في غير وقته قضا كسنة الفجر والامانة الظهر
فاطلاق القضا عليها مجاز على كل حال لانه مفعولة في
وقتها فتقول المصنف الاتي وقضا الغرض الى اخره جار
على هذا الوجه او مجاز **قوله** الترتيب بين كل فرض
من هذه الفروض الستة وبين فرض اخر منها فرض على
سواء كان كل من الفروض اداء او كل منهما قضا او احدهما
اداء والاخر قضا. اما مثال الثاني والثالث فظاهر واما
مثال الاول فكالعشاء مع الوتر في وقتها ولما لم تتناول
عبارة الكثر هذا القسم حيث قال الترتيب بين الثانية
والثالثة وبين الفوائت مستحق عدل عن المثلين بقا
للدرر الى هذا الترتيب المفيد لك قسام الثلاثة لجعل
او في قوله او قضا على ما في بعض النسخ ما نفعه ظن مجوزة
للجمع وعلى نسخة الواو يجعلها بسى او **قوله** من نام عن

عن صلوة بقية الحديث او نسيها فلم يذكرها الا وهو
 يصلي مع الامام فيصل التي هو فيها ثم يقصص التي
 تذكر ثم يعيد التي صلى مع الامام كذا في الدرر **قوله**
 ويشيت الرض العملي لانه ظني المان قطعي الدلالة
قوله الا الثلاثة المنهية وهي الطلوع والاستواء
 والزوب **قوله** كما راي في اوقات الصلوة **قوله**
 فلا يلزم الترتيب اذا ضاق الوقت اي بان الفوائت
 وبين الوقتية فقط لا بان الفوائت ببعضها مع بعض
 كما صرح به في المنزول بان الوقتيات ببعضها مع بعض
 كالوتر مع العشا كما بينا **قوله** المسحب وقيل المعبر
 اصل الوقت وثمرته تظهر فيما تذكروا في وقت العصر
 او بعضها فيه فعلى الاول يصلي العصر ثم الظهر فبغروب
 وعلى الثاني يصلي الظهر ثم العصر **قوله** حقيقة
 يتميز لسنة ضاق اي ضاق بزجهمة الحقيقة ونفس
 الامر ولا يكفي حقيقة يجب الظن حتى لو كان عليه الوتر
 فشرع في صلوة الفجر ذكرنا ان الوقت لا يسع
 الا الفجر ثم تبين سعة بطل الفجر **قوله** اذ ليس في القليل
 لقوله فلا يلزم الترتيب اذا ضاق الوقت يعني لو قلنا
 يلزم الترتيب عند ضيق الوقت للزم تقويت الوقتية
 لتدارك الفايته وهو مخالف للحكمة لكن هذا القليل
 بظاهره وانما يناسب اعتبار اصل الوقت لا الوقت
 المسحب ويمكن ان يجاب بان معناه تقويت الوقتية
 عن وقتها المسحب **قوله** ولولم يسع الوقت كل
 الفوائت صرته عليه العشا والوتر مثلا ثم لم يصلي الفجر
 حتى بقي من الوقت ما يسع الوتر مثلا وفرض الصبح فقط ولا
 يسع

يسع الصلوات الثلاث نظام كلامهم ترجيح انه لا يجوز
 الصبح ما لم يصل الوتر وصرح في المجتبى بان الامام جواز
 الوقتية كذا في البحر **قوله** وفيه اي في المجتبى وهي
 من فروع ضيق الوقت حقيقة **قوله** او نسيته
 الفايته اي فلا يلزم الترتيب اذا نسي الفايته وصلى
 فايته اخرى مرتبة على الفايته المنسية او صلى وقتية
 مرتبة على الفايته المنسية وانما صرحنا بعبارته على
 المنيين لقول صاحب المنزول يسقط الترتيب بين
 الفايته والوقتية وبين الفوائت بالسيان لكن
 يعني ان الترتيب بين الوقتيتين ايضا يسقط بالسيان
 مثاله صلى الوتر ناسيا للعشا ثم تذكر بعد صلوة الوتر
 انه لم يصل العشا فصلاها لم تلزمه اعادة الوتر
 كما هو مقتضى اطلاق المتن ويدل عليه قول المصنف
 في شرحه يعيد العشا والسنة لا الوتر من علم انه
 صلى العشا بلا رضى والوتر والسنة به اذ لم يصح اداء
 السنة قبل الرض مع انها اديت بالوضوء لا بانها تبع الرض
 اما الوتر فصلوة مستقلة عنه يصح اداؤه لا في
 الترتيب بل بين وبين العشا فرض لكنه ادعى الوتر
 يزعم انه صلى العشا بالوضوء وكان ناسيا للعشا
 في ذمته فسقط الترتيب وعندها يقضى الوتر ايضا
 لانه سنة عندهما انتهى وهو فرض في الدلالة على ما ذكرنا
 حيث قال وكان ناسيا ان العشا في ذمته فان سلمنا
 كذلك كما صورنا **قوله** اوقات ست يعني لا يلزم
 الترتيب بين الفايته والوقتية وبين الفوائت
 اذا كانت الفوائت سببا كذا في المنزول اما بان

الوقتين كالوتر والمسا فلا يسقط الترتيب بهذا
المسقط كما لا يخفى **قوله** اعتقادية صريح النور
العمل وهو الوتر فان الترتيب بينهما وبين غيره
وان كان فرضا لكنه لا يحسب مع الغوايت **قوله**
على الاعم اصرارا اعمادى عن محمد بن اعتبار دخول
وقت السادسة وما في السراج الوهاج من اعتبار
دخول وقت السابعة بجر **قوله** ولو متفرقة اعلم
ان الغوايت اما حقيقية او حكمية فمن على ذلك في
امداد الفتاح والقهستان اما الحكمية مثاله ما اذا
ترك فرضا وصلى بعد خمس صلوات ذكره كالمصرع
به القهستان وظاهر من مثله به للحكمة ان اطلاق
الحكمة عليه تغليب اولان كل حقيقى صلى وهذا
لان المتركون فائتة حقيقية مكاد الحنة الموقفة
فائتة مكافطة واما الحقيقية فاما ان تكون
مجمعة او متفرقة فان كانت مجمعة كما اذا ترك
صبح يوم وصبح ثانيا وما بينهما فحكمها ظاهر وان
كانت متفرقة وصلى بينهما غير ذكرها ثم ذكرها
كالمصرع به السرياني في رسالته جداول الزلال
فان كانت سنا كما اذا ترك صلوة صبح صلا ستة
ايام وصلى بايديها ناسيا لها يسقط الترتيب اتفاقا
وان كانت اقل من ستة كما لو ذكر فائتة بعد شهر
اختلفوا فيه فمن اعتبر في سقوط الترتيب لكونه
الاوقات المتخللة سنا قال هنا بسقوط الترتيب
لان الاوقات هنا اكثر من ذلك ومن اعتبر كون
الغوايت سنا بالفعل لم يقل بسقوط لان الغايت
واحدة

واحدة وهو الصحيح وظهر الفرق بين هذه المسئلة
وبين مسئلة الستة الحكمية المتقدمة بالترك
وعنده فان في الحكمية صلى آخر ذكر المتركة وفي
مسئلتنا صلى صلوة الشهر غير ذكر تلك فائتة كما قد مضى
عن الشرياني ويدل عليه عبارة البحر حيث قال لو
تذكر فائتة بعد شهر كما ذكرناه **قوله** او قديمة
مثاله ترك صلوة شهر نسقا ثم اقبل على الصلوة
ثم ترك فائتة حادثة فان الوقتية جائزة بعد ترك
الفائتة الحادثة لانفسها الى الغوايت القديمة
وهي كثيرة فلم يجب الترتيب وقال بعضهم ان المسقط
الغوايت الحديثة واما القديمة فلا تسقط ويجعل
الماضى كان لم يكن بجر **قوله** على المعتمد الى اخره
راجع لكل من المتفرقة والقديمة **قوله** او ظن ظنا
معتبر الا ذكر في المنح هذه الجملة بعد قوله او نسيت وهو
المناسب لتفريح البحر بان الظن المعتمد بحق بالنيان
واعلم ان موضوع المسئلة في جاهل صلى كما ذكر ولم
يقلد بجهلها ولم يستفت فيها فصوله صحيحة
لمصادقتها مجتهدا فيه اما لو كان مقلدا ابا حنيفة
رحمه الله تعالى فلا بجرة بظنه المخالف لمذهبه امام وان
كان مقلدا للشافعي رحمه الله تعالى فلا فساد في
صلوته ولا توقف معها على شيء هكذا ينبغي حل هذا المجل
والا في مخالفة ما سياتى من توقف صحة الموداة بعد
المتركة على خروج وقت الخامسة منها حتى لو قضاها
قبل ذلك بطل ما صلاه بعدها كذا في السرياني
قوله فقد ظهر معنى فتلزم اعادته وهذه المسئلة

مركبة من مستلذين الاولى ترك الفجر او صلاة بغير طهارة
 ثم صلى الظهر ذكر الفجر فسد ظهره حتى اذا ظهر الفجر
 اعاد الظهر المسئلة الثانية لم يعلم بعد الظهر واكالة
 هذه ثم صلى العصر ذكر الظهر جاز عمره لكن عليه قضاء
 الظهر بعد العصر كما مر في في النه عن فتح القدر حيث
 قال تكيل بقى ما يسقط به الترتيب الظن المستبر
 ذكره الشارح ونحوه كما اذا صلى الظهر ذكر ان عليه
 الفجر حتى فسد ظهره ففقد الفجر ثم صلى العصر ذكر الظهر
 جازت اذا لا فائدة عليه في ظنه حال اداء العصر
 وهو ظن معتبر ومن هذا النوع ما لو صلى الظهر بغير
 طهارة ثم صلى العصر بطهارة ذكر الظهر اعاد العصر
 ولو صلى هذه الظهر بعد هذه العصر ولم يبد العصر
 حتى صلى المغرب جازت قال في الفقه ويؤخر هذا
 ان يجرد كون المحل مجتهدا فيه لا يستلزم اعتبار
 الظن فيه من اجاهل بل ان كان المجتهد فيه ابتداء لا يبر
 الظن وان كان ما يبنى على المجتهد فيه ليستتبعه اعتبر
 ذلك الظن بزيادة الضعف ففساد العصر مجتهد
 فيه ابتداء فلم يعتبر وفساد المغرب بسبب ذلك فاعتبر
 انتهى وبه يهره قول الشارح فسد ظهره **قوله**
 لانه مجتهد فيه يعني لا ابتداء بل استتبعه المجتهد
 فيه ابتداء كما قد مرنا عن الفقه والاقا الترتيب بين
 الفجر والظهر مجتهد فيه ايضا **قوله** من جهل الظاهر
 انه مسقط خاص من غير الظن لان الظن فيه
 ادراك والمراد بالجهل هذا البسط وهو فلو اذهن
 الذي ليس فيه ادراك لوجب الترتيب ولا يبعد
 قوله

قوله وعليه يخرج ما في القينة يعني ان صاحب القينة
 انما حكم على الصبي بذلك لان الناب عليه الجهل كما في النهو
قوله حتى لو خرج الوقت قال في المجتبى ولو سقط
 الترتيب لصيق الوقت ثم خرج الوقت لا يبعد
 على الامح حتى لو خرج في خلال الوقفية لا تفسد
 على الامح وهو من على الامح لا قاض واقتد المسافر
 بعد غروب الشمس في العصر بغير شرع فيه في الوقت
 لا يبعد وكذا لو سقط مع النسيان ثم تذكر لا يعود
 ولو نسي الظهر واقتد العصر ثم ذكره عند اصرار
 الشمس بمعنى لصيق الوقت وكذا لو غرت وكذا لو
 افتتحها عند الاصغار ذكر ان غرت انقضت قوله
 واقتد المسافر نتيجة كونه موديا كما لا يخفى كذا
 في البحر اقول كونه موديا مع نتيجته لا مساس له
 بالمقام وان كان صحيحا في نفسه كما هو ظاهر **قوله**
 وهو مودى اي لوقوع تحريره في الوقت **قوله** لكن
 في النه الى اخره من هذا النقل يعلم ان اخذت لفظي في
 ضيق الوقت فان من حكم بالعودة فيه حكم به عند
 ظهور رسة الوقت ومن حكم فيه بعدم العود
 حكم به عند خروج الوقت وكذلك في التذكر بعد
 النسيان فان كلام المجتبى محمول على ما اذا تذكر
 بعد النزاع من الصلوة وكلام الدراية محمول على ما اذا
 تذكره قبل النزاع منها قال في البحر والذكر ظهر للمعبد
 الضعيف ان ما ذكره في المجتبى من عدم عوده بالمعبد
 خطأ لان كلهم اتفقت عند ذكر المسائل الاثنى
 عشرة السابقة انه لو تذكر فائتة وهو يصلي

فان كان قبل المقود بطلت عنده وعندهما لا يتبطل
فقد حكموا بعوده بالتذكر وسقط للموت قبل ما يتفق
ولهذا قال في معراج الدراية والنهاية انه لو سقط
النسيان وصلى الوقت فانه يعود بالتذكر وسقط
الوقت بالاتفاق انتهى ولذا وان الله اعلم اقصر في
المختصر على عدم المود بقلة النوايا وان عمل ما في
المجتهى على تذكره بعد النزاع من الصلوة فيكون
محل الخلاف الترتيب بين الفايته والوقتيه في
المستقبل لا فيما صلاه حالة النسيان وتذكره
قبل النزاع فبعد مخالف لسياق كلامه في ضيق الوقت
لمقريه فيه بعدم المود لمخرج في خلاه انتهى
كلام البر والجراب اما مختار محل ما في المجتهى على تذكره
بعد النزاع من الصلوة كما روي قوله فيكون محل
الخلاف فيه ان يعد المحل انتهى الخلاف واما قوله
فبعد مخالف لسياق كلامه فالجواب عنه ان
هذه المخالفة لا يصير فيها لما تقرر من ان القرآن
في النظم لا يوجب التران في الحكم خصصا وقد قام
الدليل في كلام المجتهى على هذه المخالفة وهو قوله
ولو نسي الظهر وافتتح العصر ثم ذكره عند اصرار
الشريضي لصلى الوقت انتهى ووجه الدلالة
انه لو كان مراده بقوله لا يعود عدم المود مطلقا
سواء كان التذكر في الصلوة او بعدها لما كان
للتعليل في هذه المسئلة بقوله لصلى الوقت
مضى اذ تكرر المسئلة حينئذ عدم المود
فيمر قوله عن البداية كذا في النزاع والذي في

البحر ومعراج الدراية **قوله** فليمر الذي يظهر ان
التحرير هو رفع الخلاف الذي ذكرناه وفي التحقيق
ضيق الوقت ليس بمسئلة صنيعة وانما قدمت
الوقتيه عند المعجز عن الجمع بينهما لقونها مع بقاء
الترتيب كما مر 2 به في البحر عن التبيين وينبغي ان
يقال مثله لك في النسيان فعلى هذا الرسطة الترتيب
بين فايته ووقتيه لصلى وقت ارنسيان في
فيما بعد تلك الوقتيه **قوله** اصل الصلوة يتبع
فيه النهج والصواب وصف الصلوة قال في البحر وقيد
بفساد الفرضية فانه لا يبطل اصل الصلوة عند
الجحيفه واي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد
رحمه الله تعالى يبطل لان الحرمة عقدت للفرض
فاذا بطلت الفرضية بطلت الحرمة اصلا ولهما
ان عقدت الصلوة لاصل الصلوة بوصف الوضوء
فلم يكن من ضرورة بطلان الوضوء بطلان الاصل
كذا في النهاية وقايدته تظهر في استفاض المطارة
بالفقهية كذا في الحناية **قوله** سواء ظن وجوب
الترتيب او لا اما يصح هذا على محموله في حق من
قلد ابا حنيفة واستثنى حنفيا واما في حق جليل
لم يقلد ولم يستفت امدافه هو صحيح فيما اذا ظن
وجوب الترتيب واما اذا لم يكن كذلك فهو
صادق بظن عدم وجوب الترتيب وخلصوا ذهن
عن وجوب الترتيب وعدمه فالاول داخل في قول
المصنف او ظن ظنا معتبرا والثاني في قول الشارع
من جهل فرضية الترتيب يلحق بالناسي وفي كل

منها يسقط الترتيب **قوله** بالفتاوى الموقوفة
قوله سادسة الفتاوى أراد بها الواحدة
 المتروكة الخ الموقوفة **قوله** صلوة تفصح خفا
 الى اخره فان المتروكة اذا اصلت في وقت الصبح
 ثاني يوم بعد صلوة الصبح قبل طلوع الشمس
 اخذت الخ الموقوفة وان طلعت الشمس قبل
 ان يصلى المتروكة صحمت الخ الموقوفة ومن هذا
 التقرير يظهر ان المصحح مروج وقت السادسة
 من غير الاتيان بالمتروكة كما صرح به في البحر
 فقول الشارع صلوة تفصح خفا غير صحيح
قوله بالعلم اي سواء كان في دار الحرب او في
 دار الاسلام **قوله** او بدليله اي مظنة العلم
 اي في دار الاسلام فان دار الاسلام مظنة العلم
 فلا يعتد بجهله بل يؤول علما ويخاطب بقضاء
 الصلوة **قوله** زمنها منصوب طرفا لغاية
قوله ولما قبلها عطفت عليها فاته اي
 ولا يقضى بها فاته قبل الردة **قوله** نوحى اول
 ظهر عليه او اخره ليحصل التعيين للاجمل
 الترتيب لمعقوله والالمام قوله او اخره
 وقد قدمناه في الشتم **باب** سجود السهو
قوله من اصابة الحكم وهو السجود على حذف
 مضاف اي وجوب السجود **قوله** يجب
 هو ظاهر الرواية وفي المحيط عنه انه سنة محمد
قوله له اي للسهو الاتي بيانه في قوله يترك
 واجب

واجب سهوا **قوله** بعد سلام اختاره عن قوله
 الشافعي انه قبل السلام وعن قوله مالك الماتى ذكره
قوله واحدة وقيل يسلم تسليمين ومعه في
 الظهيرة والهداية جرح **قوله** عن يمينه وقيل
 تلقاء وجهه واختاره في الاسلام جرح **قوله**
 فقط **قوله** تأكيد لقوله واحد **قوله** سقط عنه
 السجود لانه بمنزلة الكلام جرح **قوله** على المختار
 لانها اثر القراءة وهي دكن فاحزت حكمها جرح وفي رواية
 انها كالسجود وكان وجهه انما واجبة كسجود السهو
 لا فرض **قوله** وقيل فيها احتياطا وقيد في الماويل
 فقط **قوله** في الحقيقة الى اخره هذا بنا في ما سياتي
 في قوله وضم اليها سادسة لتقصير الركعتين له نفلا وسجد
 للسهو فانه ينحى النفل على فرض فيه ومن قوله واذا صلى
 ركعتين فرضا او نفلا الى اخره اللهم الا ان يقال انه
 معنى قوله لو بنحى النفل على فرض اراد بهاء النفل على
 الفرض ومعنى قوله لم يسجد اي في اخر المبنى عليه
 بل يسجد في اخر الصلوة لاينا في ما ياتي تأمل **قوله**
 قيل الا في اربع مكاه بصيغة التريض لضعفه وكذا
 ضعفه في نور الايضاح ويصح سجد عذر عند
 القائل به **قوله** لك امام صوابه لكل فصل في
 الامم خلافا لما جعل المنزلة محذورا فيما خافت باب
 الجهر والخافة **قوله** وعكسه لكل فصل صوابه
 لك امام **قوله** اصلا ليس لها فائدة وكون التقدير
 سواء سجد امامه او لا لا معنى له **قوله** ولو سجد
 فيه اي فيما فاته **قوله** اما النفل فيعود ما لم يقيد

بالسجدة لان كل شفع صلاة على مدة في حق القراءة فالمراد
بالعود اليها الى المقدمة احتياطا ومتى عاد ببيان ان
المقدمة وقعت فرضا فيكون دفع الفرض مكان
الفرض فيجوز وقيل لا يعود لانه صار كالنقض بحجر
قوله في الامم وفي رواية اذا قام على ركبته
لينهض يتقدم وعليه الهو جرح **قوله** وهو الامم
وقيل ما لم يكن الى القيام اقرب جرح **قوله** اما الموت الى
اخره صورته تشهد الامام وقام من المقدمة
الاولى الى الثانية فبني بعض من خلفه التشهد
حتى قام اجمعيا فعلى من لم يتشهد ان يعود
ويتشهد ثم يتبع امامه وان خاف ان تقوته الرفع
الثالثة لانه يقع لمامه فيلزمه ان يتشهد
بطريق المتابعة وهذا بخلاف المفرد لان التشهد
الاول في حقه سنة وبعد ما اشتغل بفرض القيام
لا يعود الى السنة وههنا التشهد فرض عليه
بحكم المتابعة كذا في البحر عن السراج وفي كون
التشهد الاول سنة تنظر والمصحيح انه واجب
لا تقدم في واجبات الصلوة **قوله** عند محمد
ظاهره انه راجع للحام المات فيكون محمد قايلا
بعمولها نقلا وليس كذلك لبطالان الفرضية
وكلا بطل الفرع عنده بطل الاصل فتعين
ان يكون واجبا لقوله برفعه فيكون المات
اختيار قول ابي حنيفة وابي يوسف في عدم بطلان
الاصل وقيل محمد في ان السجدة لائتم الابالرفع
قوله وبني اي قدم وسلم **قوله** خلافا لابي
يوسف

يوسف مقتضاه انه لا يبني عنده وفيه ان اصل
الصلوة باق عنده فالماخ من البنا اللهم الا ان
يقال ان المبنى لا يبني عنده على انها فرض فلا
ينبغي البناء على اننا نفل **قوله** حتى قال ابي يوسف
قوله زه بالزاي المكسورة وهي كلمة تقولها
الاعجام عند استحسان شيء وقد تستعمل في التكميم
كما يقال لمن اساء احسنت قصصاتي وهذا النصب
انما يتم بالتلفيق من مذهبيهما فان قوله فسد
لا يسله محمد وقوله اصلها الحدث لا يقول به
ابي يوسف رحمه الله تعالى **قوله** لم تفسد
صلواتهم لانه لما عاد الامام الى المقدمة ارتفض
ركوعه فيركض ركوع القوم ايضا يتبع
له لانه بني عليه فتى زيادة سجدة وذلك لا يفسد
الصلوة جرح **قوله** ما لم يتعدوا فان تعدوا
فسدت وكان مقتضاهم الانفراد في موضع الاقتران
قوله وفيها يلغز الى اخره بني المفرد على تقدير
الخامسة بالسجدة صورة والادنى الحقيقة لا
خامسة لما قدمنا من ارقاض قيامهم وركوعهم
قوله والجرفية من المساحة ما لا يخفى اذ
المناسب له الرابعة **قوله** ان شأنا شارب
الى ان الفهم مندوب وهو لا ظهر وقيل واجب جرح
هذا في غير وقت الكراهة اما في غير فالفهم خلاف
الاولى كما سذكروا عن البحر عند قوله وضم اليها
سادسة لتصير الركعتان له نقلا **قوله**
لاختصاص الكراهة راجع لقوله ولو في المص

والبحر وقيل لا يفهم بحر **قوله** والائتمام راجع لقوله
 انشاء فهو لفظ ونشر مرتب **قوله** مثلا اي اوقعه
 في ثلاثة الثلاثي او في ثمانية الثنائي **قوله** عاد
 لان التسليم في حالة القيام غير مشروع وامكنه
 الاقامة على وجهه بالتعود لان ما دون الركعة
 يحمل الرقص بحر **قوله** وسلم اشار به الى انه لا يبعد
 التشهد صريح به في البحر **قوله** ثم الاصح ان
 القوم ينتظرونه يعني ولا يتبعونه لانه لا
 اتباع في البدعة وقيل يتبعونه فان عاد عادوا
 معه وان مضى في النافلة اتبعوه لان صلاتهم
 تمت بالقدرة بحر **قوله** اذ لم يبق عليه الا
 السلام اشار به الى ان معنى تمام فرضه عدم
 فسادده والافصالاته ناقصة لما سياتي في قوله
 لنقصان فرضه بتأخير السلام اليه اشار في البحر
قوله ومنه اي ندبا على الاظهر وقيل وجوبا
 بحر **قوله** به يعني اشار به الى الرد على الزبيدي
 حيث حكم بكراهة الفهم في البحر دون العصر بحر
قوله والفهم هناك اءكد لان فرضه قد تم فلو
 قطع هاتين الركعتين بان لا يسجد لله ولو لم ترك
 الواجب ولو طيس من القيام وسجد لله ولو يود
 سجود الله على الوجه المسنون فلا بد من فهم
 سادسة ويجلس على الركعتين ويسجد للسجود
 المسئلة الاولى فان الفرضية لم يبق ليجتنب الى
 تدارك نقصانها درر **قوله** ولا علة لوقوع
 لانه غير مقصود **قوله** ولا بأس باتمامه الى اخره
 ان

اشار به الى ان اتمامه حينئذ خلاف الاولى صريح به
 في البحر **قوله** في الصورين الاولى قوله عاد سلم
 والثانية قوله ومنه اليها سادسة **قوله** وتركه
 في الثانية اي ترك سلام الفرض الخاص به وهو ما
 لا يكون بينه وبين تعدد الفرض صلوة وهما
 وان كان سلامه على اس المستخرج من جميع العدة
 لكن فأت السلام المخصوص **قوله** في الاصح وهو
 قول الجعفيين وقالوا يتوبان قهستاني **قوله** ولو
 اقتدى اي شخص به اي بالذي ضم سادسة فيها
 اي في الركعتين قال في المحيط وان شرع معه رجل
 في الخامسة يصلي الركعتين عند ابي يوسف وعند
 محمد سنا بناء على ان احرام الفرض انقطع بالانتقال
 الى النقل عند ابي يوسف لان من ضرورة الانتقال
 الى النقل انقطاع الفرض فلم يصح شارعا الا في هذا
 الشئ وعند محمد لم ينقطع احرام الفرض وهو
 الاصح لانه صار شارعا في النقل من غير تكبيرة
 جديدة ولو انقطعت التحريم لاحتاج الى تكبيرة
 جديدة لان الاحرام الجديد لا ينقطع الا بتكبيرة
 جديدة ولما بقيت التحريم صار شارعا في اهل
 كذا في البحر اذ عرفت هذا ظهر لك كفاية تركيب
 الشارع في قوله صلاها ايضا بل كان عليه ان
 يقول صلى الرابع ايضا لان صلوة الركعتين
 محل وفاق بين محمد وابي يوسف كما علمت **قوله** وان
 فسداك المستدكي الركعتين قال في المحيط ولو قطع
 المستدكي هذا النقل لما شئ عليه لانها غير مضمومة

على الامام فلا تصير مضمونة على المقتدي وقال ابو يوسف
يلزمه قضاء ركعتين وهو الاعم لان النقل مضمون
في الاصل وانما لم يصير مضمونا على الامام هنا لعارض
وهو شر وعرف فيه ساهيا وقد انعدم هذا العارض في
حق المقتدي فثبتت صلوة الامام مضمونة في حق
المقتدي بخلاف اقتداء البايع بالصبي في النوافل حيث
لا يصح عند عامة المشايخ لان التطوع انما يصير مضمونا
على الصبي بامر اصلي وهو الصبي فلا يمكن ان يجعل
معدوما في حق المقتدي فبقي بمنزلة اقتداء المقتدي
بالمستفل انتهى فالخاصل ان المصالح قول محمد في كونه
يصلي سنا وقول ابو يوسف في لزوم ركعتين
لوافدها وفي السراج الوهاج وعليه المقتدي
وقد قدمنا انه اذا اقتدى به في الخامسة ولم يكن
قد اقام قدر الشهد ولم يعد فانه يلزم والفرق
بين المستلين ان في المسئلة الاولى التزم صلوة
الامام وهي ست ركعات نفلا والشرع في النقل
لا يوجب اكثر من ركعتين الا بالاقتداء وهنا
الامام لم يكن مستفلا الا بركعتين فلزم الماسور
ركعتان بجر **قوله** وهو قيد يحتاج اليه بالنظر
لقوله سجد لا بالنظر لقوله ولم تفد وقد تقدمت
هذه المسئلة بعينها في النوافل وان عدم القضاء
فيها استحسانا لانه بقيامه جعلها صلاة واحدة
فثبتت القعدة واجبة والخاتمة هي الفريضة وهذا
التعليل يرجع لقول الشافعي لانه كما شرع في غيره
والقياس ان تفد لان كل شفع صلاة وكون
كل

كل شفع صلاة يقتضي فرضية قعدة كل شفع **قوله**
وقد قدمنا الى اخره اي عند قول المتن سجد
عن القعدة الاولى واسلفنا وجهه هناك **قوله**
ليلا يبطل سجوده بلا ضرورة قال شيخنا هذا في
البناء على النقل واما البناء على الغرض فغير كراهة
اخرين الاولى تاخير سلام المكتوب الثانية
الدخول في النقل بلا حرعية مبتدأة **قوله**
على المختار وقيل لا يعيده لانه وقع جابر احين
وقع فيعتد به عند ابي بكر الاعمش وهو اخذ
الفقيه ابو جعفر كذا في امداد الفتاح **قوله** بخبره
من الصلوة من وجها موقفا هذا عندهما وقال محمد
وزفر لا يخرجه عن الصلوة اصلا ليعتق الجابر
بالسجود في اصرام الصلوة كذا في امداد الفتاح
قوله عاد اليها اي الصلاة **قوله** والصواب
انه لا يبطل وصوته اي عندهما وذلك لان الخروج
بالسلام المذكور ليس معناه الخروج من وجه دون وجه
بل معناه الخروج من كل وجه لكن بفرضية الموعود كافي
المنية انتهى فاذا اقصاه لم تصادف حرمة الصلوة
فلا تنقض طهارة عندها كما في صلوة الجساسة
نصر عليه تاج الشريعة انتهى وتعد رالموعود الى السجود
بعد القهقهة كافي البحر هذا هو الوجه لعدم نقض
الطهارة مطلقا كذا في الشرنبلالية وعند محمد
ينقض مطلقا **قوله** لسقوط السجود بالتهمة
لمناقضاته **قوله** وكذا بالنية الى اخره قال في البحر
فان الحكم اذا ترك الاقامة قبل السجود انه لا يتخير

فرضه عندها ويقط لا نه لو سجد فقد عاد الى
 حرمة الصلاة فيتغير فرضه اربعا فيقع سجوده
 في خلال الصلاة فلا يعتد به فلا فائدة في الاستغفار
 به وذكر في معراج الدراية ان عندها لا يتغير فرضه
 سواء سجد للهوام لا لانه لو تغير قبل السجود لم يصح
 النية قبل السجود ولو صح لوقعت السجدة في
 وسط الصلوة فصا دكانه لم يسجد اصلا فلو صح
 لصحت بلا سجود ولا وجب له عندها لانه يحصل بعد
 الخروج فلا يتغير فرضه انتهى وقيد بكونه نوى الاقامة
 قبل السجود لانه لو نواها بعد ما سجد سجدة او سجدتين
 تغير فرضه اتفاقا ويسجد في ارضها لله ولو ان النية
 صادفت حرمة الصلوة فصا رقيقا كذا في المحيط
 الى هنا كلام البحر قال في امداد الفتاح قلت فيه تامل
 لان محصله ان عدم صحة نية الاقامة بتقديره
 لم يسجد اصلا وقد سجد وهو اذ لم يسجد اصلا
 لانقح نية الاقامة وقد صرح في الدراية بان اذا
 سجد للهوام وهو سافر فنوى الاقامة صححت
 نيته ويتم اربعا انتهى فيكون الحكم كذلك هنا
 بجامع وجود السجود في صورتين ولا يفترق الحال
 بتقديم نية الاقامة على سجود السهو للزم التناقض
 وقول الكمال وعندها اي ابي حنيفة وابي يوسف لا
 يتغير فرضه بنية الاقامة لان النية لم تحصل
 في حرمة الصلوة انتهى غير مسلم وقد صرح هو بخلافه
 في عدة مواضع منها قوله كلام من عليه السهو لا يخرج منه
 حرمة الصلوة وصرح به صاحب الهداية في مسألة
 البناء

البناء في شفع التطوع بعد سجود السهو فيه وصرح
 بما ذكرناه في غاية البيان وقول صاحب البحر انه اي غاية
 البيان غلط لانه لو سجد فقد عاد الى حرمة الصلوة
 فيتغير فرضه اربعا فيقع سجوده في خلال الصلوة فلا
 يعتد به فلا فائدة في الاستغفار به انتهى ليو هذا
 بل قول غاية البيان صحيح بواقع البرهان ويلزم
 صاحب البحر ان نية الاقامة بعد سجوده للهوام لا تقع
 لوقوع السجود في خلال الصلوة وهم متفقون على
 صحته ومنهم صاحب الهداية صرح قبل هذا بقوله
 بخلاف المسافر اذا سجد للهوام ثم نوى الاقامة يبقى
 لانه لو لم يبين يبطل جميع الصلوة انتهى لانه كذلك
 هنا لان نية الاقامة وان تقدمت على سجود السهو
 فهو مصاحبة له والاي يلزم تخلف الحكم اذا قامت
 نية الاقامة السجود انتهى وقد قال الكمال الجابر
 واقع في حرمة الصلوة اتفاقا بينهم وتراخي الحكم
 وهو التحلل عن الملة وهي السلام عند سجود وزفر
 لضرورة الجابر وهو سجود السهو انتهى فتأمل الى هنا
 كلام امداد الفتاح **قوله** ولو سجد السهو الى اخره
 منطوق هذا الكلام صحيح ومفهومه انه لو سلم ذكره
 للسهوة او للصليبة او للتلاوية لا يلزمه وهو غير
 صحيح في السهوة كما هو ظاهر وصحيح في الاخيرين
 لكن في ذكر الصليبة فقد الصلوة لا في التلاوية
 صرح به في البحر **قوله** مادام في المسجد مكانه في
 الدرر عن النهاية وقصد الشارع بذكره مخالفا
 للمتن في اعتباره التحول عن القبلة التيسر على ان في
 المسئلة قولين **قوله** من لم يكن ذلك عادة

له اى بان لم يشك اصلا في عمره او شك مدة ثم لم يحرم
قوله وان كثرت بان شك مرتين في عمره بجز **قوله**
 لكن في السراج الى اخره قال في البحر كانه في فصل
 البناء على الاقل حصل التقص مطلقا با حقا
 الزيادة فلا بد من جابر وفي الفصل الثاني
 التقصنا بطول التفكير لا بطلان **قوله** وهو
 ظاهر الرواية البناء على الاقل وقيل يتجرى وقيل
 يستأنف **باب صلوة المريض قوله**
 من اضافة الفعل الى فاعله او محله كل فاعل محل
 ولا عكس فان المريض محل للصلوة فاعل لها والخبر
 محل الحركة وليست فاعلة لها **قوله** ومناسبة
 الطاهر لم يبين وجه تاخير عن سجود السهو وبين
 في البحر بقوله والسهو اعم موقعا لثبوت المريض
 والضعف فكانت الخافرة الى بيان امر مقدمه
قوله فتاخر الى اخره اى وكان حقه ان يذكر مع
 سجود السهو لمناسبة بينهما في ان كلا منهما مثل
 جز. الصلوة اولان كلا منهما مثل جزء الصلوة اقلان
 كلاهما سجود يرتب على ما يرتب في الصلوة تناولا
 عنه لما ان سجود السهو مختص بالصلوة وسجود
 التلاوة يقع خارج الصلوة ايضا **قوله** اى كانه
 فسر به لما سياتى في المآل من قوله وان قدر
 على بعض القيام قام **قوله** حقيقى هو ما يتقذر
 مع القيام والحكمى ما يتقصر به وقوله وحده
 الى اخره تعريف لطلوع المرض الشامل للحقيقى والحكمى
 كما يعلم من البحر واعداد الفتاوى فبارك الله في خلقه
 ان

الا ان يرجع منه هذه الى المرض لا بقيد كونه حقيقيا
 وهو بعيد **قوله** او فيها سيا في الكلام عليه في قول
 المآل ولوعرض له مرض في صلوة الى اخره **قوله**
 كما مر اى في شروط الصلوة حيث قال وقد يقتصر
 التقص كمن يسيل صرجه اذا قام او يسلس بوله
 او يبدو اربع عورته او يضعف عن القراءة اصلا
 او عن صوم رمضان ولو اضعفه عن القيام الخروج
 للجماعة صلى في بيته منزلة اية يعنى خلافا للاشياء
قوله او انفسا المراد بالانفسا الخادم كما عير
 به في العناية وفتح التقدير وفيه ان القادر بقدرته
 الغير عاجز عند الامام اللهم الا ان يراد بالغير
 غير الخادم تامل وراجع **قوله** كيف شاء اى مريضا
 او محتيا او كالتشدد حصل النقل قاعدا في باب الخواقل
 ان المختار ان يقعد المستقل كالتشدد وفي كلامه ان كان
 اشارة الى الجواب حيث قال لان المرض الى اخره بخلاف
 ما هناك لان المستقل لا يقطع عنه الركوع والسجود
قوله على المذهب يوم ان هناك قولان اوردوا
 يخالفه وليس كذلك قال في البحر ولا يراد عن اصحابنا
 خلافا **قوله** بل تقدر السجود كلف بقى ما لو قدر
 على السجود وعجز عن الركوع قال في النهر وهذا لا
 يتصور فان من عجز عن الركوع عجز عن السجود انتهى
 اقول على فرض قصوره ينبغي ان لا يقطع لان
 الركوع وسيلة اليه ولا يقطع المقصود عند
 تقدر الوسيلة كما لم يقطع الركوع والسجود
 عند تقدر القيام **قوله** بالبناء المجهول هذا

ليس بلازم والالقاء ولا يرفع الى وجهه شيء **قوله**
 الا ان يجد قوة الارض هذا الاستثناء مضاف
 محله لان معنى قوله فان فعل اي رفع احد له
 الوسادة مثلا على يد به عن الارض او رفع
 هو حينئذ كيف يتاقي ان يجد قوة الارض وانما
 هو استثناء من مسألة اضرك كما يدل عليه كلامهم
 وهي انه ان سجد المريض على شيء موصوع على
 الارض مع على انه سجد ان وجد قوة الارض وكان
 ارتفاعه اقل من نصف ذراع والاخر ايام **قوله**
 ولو مكابا ان تعسر كحرف زيادة المرض **قوله** على
 المعتمد وعن ابي حنيفة ان الافضل ان يصل على
 شقة اليمين **قوله** وكثرت الفوائت اما
 ان قلت فانه يقضى وان كان لا يفهم الخطاب
قوله بان زادت على يوم وليلة ايك
 بالساعات او بالاوقات على وزن ما سياتي
 مسألة الجنون **قوله** على المعتمد وروي عن ابي
 يوسف انه يستقبل لان تحريمه انقضت مؤبدا
 للركوع والسجود فلا يجوز بدونهما وجه المشهور انه
 اذا ابني كان بعض الصلوة كاملا وبعضها ناقصا
 واذا استقبل كانت كلها ناقصة فلان يروي
 بعضها كاملا اولى وهو الصحيح **قوله** بن عوف
 محمد لا يبني بناء على ان اقتدا القاييم بالقاعد يجوز
 عندما لا عنده **قوله** ولو كان يصل بالماء
 اي قايما او قاعدا او متلقيا او مضطجعا كما هو
 قضية المطلق **قوله** فصع اي قدر على الركوع والسجود
 قايما

199
 قايما او قاعدا **قوله** لا يبني لانه لا يجوز اقتدا الركع
 الساجد بالمومي فكذا البنا **قوله** الا اذا مع الى اخره
 لانه لم يرد ركنا بالماء وانما هو مجرد تحريم فلا يكون
 بنا القوي على الضعيف وهذا ظاهر فيما اذا افتتح
 قايما او قاعدا بقصد الماياء ثم قدر قبل الماياء على
 الركوع والسجود قايما او قاعدا اما اذا افتتح متلقيا
 او مضطجعا ثم قدر قبل الماياء على الركوع والسجود
 قايما او قاعدا فانه يتنافى كما يؤخذ من قوله
 المتعارف لان حالة القعود اقوى **قوله** والمتطوع
 الا تكا يعني اذا شرع في الفعل قايما ثم اراد القعود
 او الا تكا فلا يخلو اما ان يكون له عذر او لا
 فان كان له عذر كالاعيا جاز كل منها من غير
 كراهة اتفاقا وان لم يكن له عذر فاما عندها
 فالقعود مبطل والا تكا مكروه قولنا راجدا واما
 عنده فاضلت المسألة على اربعة اقوال كراهية كل
 منهما لكون ابتداء الفعل بالتعود شرعا بل كراهية
 فالبنا اولى لان حكم البنا اسهل من حكم البنا ابتداء
 واذا لم يكن التعود لا يكره الا تكا بالاولى لعدم
 منافاة القيام الثالث كراهية التعود وعدم
 كراهية الا تكا لكون التعود ببناء في القيام بخلاف
 الا تكا الرابع عكسه لان في الماشح اساءة ادب
 ولم يشروع ابتداء من غير عذر بخلاف التعود
 في كل منهما وهذه الاقوال منسوبة من الزيلعي
 ورابعها هو الصحيح كما صرح به في البين **قوله**
 مطلقا اي سواء عي اوليا **قوله** هو الاصح اطلاقا

عن قولها با لبطلان عند عدم الاماها وعن قول سبق
المشايخ انه يكره التعمود عند ابي حنيفة من غير
عذر **قوله** كالشطاي فلا يجوز الصلوة فيها
قاعدا قفاقا نهر **قوله** في الاصح وقال بعضهم يقع
الصلوة فيها قاعدا لمذرح الكراهة خلافا لما كالمائة
نهر واطلاقها كغيره يقتضي صحة الصلوة قايما
في المربوطه بالشط مطلقا استقرت على الارض
اولا وصح في الايضاح بمنع في الثاني حيث امكن
الخروج الحاقها بالعادة نهر **قوله** فما لواقفة
يعني فلا تصح الصلوة فيها قاعدا **قوله** مربوطتين
اي مترنتين لا يربط بالاقتران صار تاكثري
واحد وان كانا منفصلين لم يجز لان تخلل ما
بينهما بمنزلة النهر وذلك يمنع صحة الاقتداء بحر
قوله وان زاد وقت مرفوع على انه فاعل
زاد او منصوب على انه ظرف لزيد وفاعل زاد
ضمير الجنون كما في القهستاني **قوله** وقت صلوة
سادسة هذا قول محمد وعند ابي يوسف ان زاد
على اليوم والليلة ساعة لا يقضى وثمره الخلاف
تظهر فيما اذا جاز عند الزوال واقاف في الغد بعد
الزوال بساعة فعند محمد يقضى وعند ابي يوسف
لا يقضى **قوله** ان لا فاقية وقت معلوم مثل
ان يحض عنه المريض عند الصبح مثلا فيبقى قليلا
ثم يعادده فيعفى عليه **قوله** هذه المفاقة يبطل
ما قبلها من حكم الاماها اذا كان اقل من يوم وقيلة
وان لم يكن لا فاقية وقت معلوم لكنه يفيق بغتة
فيكلم

فيكلم بكلام الاماها ثم يعفى عليه فلا فاقية
قوله زال عقله الى اخره اما في الخبر فبالافتاق
واما في غيره فعند ابي حنيفة لانه ليس بنسماوي عند
محمد ليقط لانه مباح لجر **قوله** وقيل يلزمه الى
اخره والظاهر انه يلزمه مع الراس ايضا على
هذا القول **قوله** ليزغ الماء بفتح اليا الموحدة
وسكون الزاي المجهة وبالعين المجهة قال في
القاموس يزغ الحاجم شرط ويجوز ان يكون
بالنون والعين المهملة **باب سجود التلاوة**
قوله خلافا للشافعي حيث اعتبر ثمانية الخ ولم
يعتبر سجدة ص والظاهر من كلام الشافعي ان
الامام احمد مع الشافعي في الحكمين فليراجع **قوله**
وفي مالك سجود الفصل وهو في ثلاثة مواضع
في النجم والانشقاق والاعلى **قوله** فالسبب
التلاوة الى اخره اشار الى ان المتن قاصر حيث
لم يعلم منه حكم الثاني وانما علم حكم السامع بقوله
بسبب تلاوة لانه بشرط سماعها وحكم المقتدي
بقوله والايتمام **قوله** وان لم يوجد السامع مراده
السامع بالفعل كما يدل عليه قوله كذا وفي الماصم ولا
فكونه بحيث يسمع نفسه لولا الموارد او يسمعه
من قرب اذنه الى فيه شرط كما هو مذهب الهندواني
وهو الصحيح خلافا للكرخي المكتفي بتبصيح الحروف
كما قدمناه في فصل الجهر **قوله** في حق غير الثاني
صادق بالموتيم مع ان الشرط في حقه الاقتداء وسجود
الامام وان لم يسمعه بل وان لم يكن حاضر عند

تلاوة الامام كما سيأتي كما افاده شيخنا **قوله** ولو
 بالفارسية لانها قرآن من وجه حتى صح الصلاة
 بها عند العجز اتفاقا على ما صح من رجوعه الى قولها
 كما تقدم في فصله اذا اراد الشروع الى اخره **قوله**
 او بشرط الا يقيم بمن تلاها اي وبشرط سجود
 الامام **قوله** فانه سبب لوجوبها ايضا ظاهر
 العبارة ان الضمير راجع الى الا يقيم وهو خطأ لان
 الا يقيم ليس سببا للسجود وانما السبب تلاوة
 الامام بشرط كما هو صريح المتن وصريح تقدير الشارح
 لفظة بشرط ويكن ان يجاب بان الضمير راجع الى التلاوة
 لتاويلها بالذكر او القول لكنه بعيد لا يناسبه
 السياق ومع ذلك كان عليه حينئذ ان يقول فانه
 سبب لوجوبها على المقتدك ايضا اي كما انها
 سبب لوجوبها على السامع والتالي **قوله** لم
 يسجد المصلي اي المصلي صلوة الموتى سواء كان
 اماما او مقتديا معه بامامه بدليل قول المتن فيها
 سيأتي ولا من الموتى لو كان السامع في صلوة فكان
 عليه ان يقول لم يسجد المصلي صلوة على هذا
 الخارج صادق بامام غير امام وبمقتد بامام غير
 امام وينبذ وبغيره صل اصل هذا وتقدر الشارح
 لفظة المصلي اوجب التكرار مع ما ياتي ولو تركه
 لكان أولى على ان المصنف لو قال هنا ولو صلى
 الموتى لم يسجد من مع في الصلوة لا ستغنى عن
 الجملة اللاحقة **قوله** حتى لو دخل اي الخارج ولو
 بعد النزاع من صلوة ان كان مصليا **قوله** المقتدي

المقتدي حتى الوقت كما مر به القهستاني وهو كل الممر
 ما عدا الاوقات المذكورة **قوله** ما يفدها اي
 الصلوة وهذا بناء على قول محمد من ان السجدة لا تتم الا
 بالرفع واما عندنا في يوسف فالتفاتتم بمجرد الوضع فلا
 يتصور فسادها **قوله** كوكوع مصلي الذي
 هو ركوع الصلوة او ركوع على حدة غير ركوع الصلوة
 كما سيأتي **قوله** في المصاح قال في البحر وينبغي ان لا
 يكون ماصح على عموم بل ان كانت في صلوة فربما
 قال سبحانه ربي الاعلى وان كانت نفلا او كانت
 خارج الصلوة قال ما شاء منها ورد كسجود وجهي للذي
 خلقه وصوره وشق سمعي وبصري بحوله وقوته كاللهم
 اكتب لي بها عندك اجرا وضع عني بها وزرا وامل
 لي بها عندك ذرا وتقبلها مني كما تقبلتها من
 عبدك داود بحر **قوله** كلامهم ينز على بعيد المخطور
 بالبال ليعلم غير بالاولى **قوله** وتجب تلاوته
 اي وتجب على من سمعهم بسبب تلاوتهم **قوله**
 المنطبق هوها من جن ست صلوات فاكث
 كما في الشرنبلالية **قوله** فلا تجب بتلاوته
 اي فلا تجب على السامع منه بسبب تلاوته اي كما
 لا تجب على نفس هذا المجهنون قرا او سمع **قوله**
 وتلزمه تلا او سمع اي وتلزم من سمع منه ايضا كما
 سيظهر لك من عبارة الدرر والشرنبلالية **قوله**
 على ما مره خرو وعبارته قال في تخيص الجامع الكبير
 المسموع من الموتى كمن المجنون واليطير والصدك
 لا يوجب شيئا وقال قاضي خان تجب على من تجب عليه

الصلوة اذا قرأ آية السجدة او سمعها ممن تجب عليه
 الصلوة او لا تجب لجيش او نفاس او جنون او كفر
 او صغر وبينهما مخالفة ظاهرة في حق المجنون اقول
 وجه التوفيق ان مراد قاضي خان بالمجنون المجنون غير
 المطبق ومراد صاحب التخصيص المجنون المطبق بوبده
 ما نقل الزاهد عن النوادر ان الجنون اذا قصر
 وكان يوما وليلة او اقل تلزم تلاها او سمعها قاطن
 لتحقيق ان الجنون على ثلث مراتب قاصر كالمركب وكامل
 غير مطبق وهو الذي يكون اكثر من ذلك لكنه
 قد يزول وكامل مطبق وهو الذي لا يزول والافاض
 ايضا بالنظر الى سجدة التلاوة على ثلث مراتب
 احدها من يلزم بتلاوته عليه وسماحه منه على غيره
 سجدة ومنه المجنون القاصر وهو المذكور في النوادر
 وثانيها من لا يلزم بتلاوته عليه سجدة لكن يلزم
 بسماعها منه على غيره ومنه المجنون الكامل الفاضل
 المطبق وهو الذي ذكره قاضي خان وثالثها من لا
 يلزم بتلاوته شئ عليه ولا على غيره بالسمع منه وهو
 الذي ذكره صاحب التخصيص **قوله** لكن جزم
 الشربلاني في الشربلانية حيث قال قوله وبهذه
 مخالفة ظاهرة في حق المجنون الى اخره اقول المخالفة
 متروكة لما قدمناه عن الجرصة ان في المسئلة
 روايتين وقد حكى تصحيح كل من كروم السجود وعبد
 بالسمع من المجنون فيحمل كلام قاضي خان على روايته
 وكلام صاحب التخصيص على الاخرى وهذا هو الوجه
 في التوفيق لا ما قاله المصنف من تفسير المجنون الى ثلث
 مراتب

مراتب بل هو على قسمين مطبق وغيره وان اختلف في
 تفسير المطبق وما جعله ثالثا لاقسام المجنون من ان المطبق
 الذي لا يزول غير مسلم لانه ما من ساعة الا ويرجى
 زواله فهو القسم الثاني لا ثالثا فلم يعدم زواله
 الا بالموت قال في الفتاوى والصغرى المجنون اذا
 تلا يلزم السجود اذا افاق قال ابو جعفر هذا اذا لم
 يكن مطبقا وقال فيها في كتاب التكليف تفسير المجنون
 المطبق عندما يبرئ يفسد اكثر السنة وفي رواية
 عن اكثر من يوم وليلة وكان محمد يقول اولما شهر
 ثم رجع فقال سنة كاملة وقول ابو حنيفة شهر
 وبه يفتى لا محالة ففي الصلوات ست صلوات وفي
 الصوم والزكاة على اختلاف الذي ذكرنا انتهت عبارة
 الشربلانية اذا عرفت هذا فالمراد بالمجنون في قوله
 المات فلا يجب على كافر وصبي ومجنون المطبق فان
 غيره يجب عليه اذا سمع او تلا **قوله** لكن جزم الى
 اخره احصل الشربلاني كلامه كلام قاضي خان و
 صاحب التخصيص رواية كماريت وليس في هذا الكلام
 نقص لكلام صاحب الدرر بل متبنيه على عدم
 اطلاعه على اختلاف الرواية **قوله** ونقل الى
 اخره لجيب عمل المجنون على غير المطبق في عبارة الجرصة
 والفتاوى والقهستان **قوله** او من كل حال عرفا
 تكرر معها ياتي متنا وكانه ذكره تبينها على ان الاولى
 ان يذكرها **قوله** ولو كان السماع في صلوة اماما
 كان او مؤتمرا **قوله** بخلاف الخارج اي عن صلوة
 المقيم التالي اماما كان او مؤتمرا او منفردا او غير

مصلح أصلا كما قدمناه عند قوله ولزموا الموتى إلى آخره **قوله**
 على المختار وهو قول محمد ورواية عن الإمام وعندهما
 يرسف على الفور وهو رواية عن الإمام كذا في إمداد
 الفتاح **قوله** ويكفيه إلى آخره قدمناه في النية
قوله وتسقط بالحيض أي إذا طاحت في الصلاة
 كما سيأتي **قوله** فعلى الفور جواب شرط مقدر
 تقديره فإن كانت صلاته فعلى الفور **قوله** ولو
 بعد السلام أي ما لم يتكلم أو يجزى من المسجد أو سلم
 عمدا فإن فعل أمدا سقطت كما قدمناه في باب سجدة
 السهو **قوله** خبر من صواب نادر قال في النهر
 ولا يخفى ما فيه **قوله** ولو باقتدائه به مخالفة
 على قول الإمام أي ولو كان كونه أمما بسبب اقتداء
 السامع به فشمئ قوله إمام الإمام عند السماع
 ومن هو منفرد عند السماع ثم صار أمما بسبب
 اقتداء السامع به وحسنه ما إذا كان سمعها من الموتى
 فإنه لا يثاق الاقتداء به فلا يتم التصوير **قوله**
 وكذا لو اقتدى به إلى آخره أي سجدها خارج الصلاة
 وهذا مقابل قوله كذا أطلق في التكرار **قوله** ولو
 تلاها أي الإمام أو المستوفد أما الموتى فلا يسجد فيها
 ولا خارجها وإنما يتبرهن له اعتقاد على قوله ولو تلا
 الموتى لم يسجد أصلا **قوله** لما رأى من صيرورتها
 أجزاء من الصلوة بقوله فيما تقدم ويقضيها ما
 دام في حرمة الصلوة يعلم أن المراد بقوله في الصلوة
 هنا ما يشمل حرمتها وإن المراد بالخارج ما خرج عن الصلوة
 وحرمتها **قوله** ثم تكرر مع قوله فيما تقدم في آخر
 بقاها

بقاها **قوله** إلا أن يحمل إلى آخره هذا الجواب
 متى قال في الفتاوى الهندية عن فتاوى فان مصلح
 المقطوع إذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم فسدت
 صلواته ووجب عليه قضاؤها لا تلزمه إعادة تلك
 السجدة **قوله** على الرابع وقيل لما حاجة إلى النية
 عند الفور وصله القصصاني رواية عن محمد **قوله**
 ولو نواها في ركوعه أي عقب التلاوة كما في البحر
قوله لم يجز وقيل تجزى حكاهما القصصاني **قوله**
 ويسجد إذا سلم أن قلت لم لا ينوب السجود
 الذي بعد هذا الركوع عن سجدة التلاوة فوجه
 المتقدم قلت كل من الركوع والسجود صالح لأن
 ينوب عن سجدة التلاوة لكن لما نوى الإمام الركوع
 تعينت له ولم يسجد السجود صالحا للنية فلا ينوب
 عن سجدة التلاوة في حق المتقدم وإن نواه فإن قلت
 من أين يعلم المتقدم أن إمامه نواه في الركوع إذ من
 الجائز أن يكون إمامه لم ينوه فيه فتاوى بالسجود
 أولا إذ فرض المسئلة أن الركوع والسجود من غير
 فاصل كما قدمناه وأيضا لكراه ما مع نيته في الركوع
 قلت يمكن أن يجزى الإمام قبل أن يتكلم أو يجزى من
 المسجد فيأتي به **قوله** ولو تركها أي السجدة قوله
 وينبغي صله على الجهرية هذه العبارة تحمل وجهين
 الأول أن يكون من عند الشارع حينئذ يكون معناها
 أن قرأ صاحب القيمة ويسجد إذا سلم الإمام إلى آخره
 محمول على الجهرية وأما في السرية فلا يثاق أن يسجد
 لأنه لا يعلم أن إمامه قرأ آية التلاوة ويرد عليه أن

انه يمكن ان يجزئ الامام بعد السلام قبل تكلم المقتدي و
 جز وجه من المسجد انه قراها ونواها في الركوع وحيد يجب
 على المقتدي ان يسجد بها وكانت كالجهرية في الاحتياج
 الى اخبار الامام الوجه الثاني ان يكون اخذها من عبارة
 البحر حيث قال بعد نقله عبارة القينة هذه ثم قال اي
 صاحب القينة السجود اولى من الركوع لها في صلوة الجهرية
 دون الخافئة انتهى وانت جدير بان صاحب البحر لم
 يقصد بنقله عبارة القينة ثانيا تقييد عبارة القينة
 ادلا اذ لا يقع ذلك ولا تصلح العبارة له بل هي عبارة
 اخرى نقلها عن القينة لمعنى اخر لا تتعلق له بالعبارة
 الاولى وحاصلها ان الامام اذا اتلا واراد ان يركع
 لها او يسجد غير ركوع الصلوة وسجودها فالسجود
 اولى له في الجهر لانه الاصل ولا الياس لم الحاضر
 بتلاوته فيعلمون انها سجدة التلاوة بخلاف الخافئة
 فانه لو سجد فيها لافتن الجماعة فان من رآه ربما يظن
 انه يسجد للصلوة تاسيا للركوع ومن لا يراه ربما
 يظن انه ركع فيركع فاذا ركع سلم من المحدثين
قوله نعم استدراك على قوله لم يجزئ يعني ان
 عدم اجزاء الموضع فيما اذا نواها الامام في الركوع
 اما اذا لم ينوها فيه بان نواها في السجود اولى ينو
 اصلا فلا شيء على الموضع نواها اولا **قوله** لها
 اي للتلاوة وهو ما يتعلق بركع او يسجد او بها
 لا جاز ان يتعلق بركع لانه عين عبارة القينة
 حينئذ ولابها لانه اذا ركع لها تأدت بالركوع فثبت في
 السجود لم يرفع الى عبارة القينة فتعالي ان يكون

ع
 غيبتها

متعلقا بسجود فقط لكن فيه قصور فانه على هذا التقدير
 يستفاد منه ان الاجزاء مخصوص بما اذا نواها الامام في
 السجود وقد علمت انه لا فرق بين ان ينوها في السجود
 اولا قال لا ولي اسقاط قوله لها **قوله** نواها الاولى
 تركه لانه يوضح انه مقصود بالاستدراك ان
 الفور مشروط في مسألة القينة ايضا **قوله** ناب
 اي ناب سجد المقتدي عن سجدة التلاوة تبعا
 لسجود امامه **قوله** بل انتم متعلق بناب اي سواء
 نوى المقتدي التلاوة بسجود اولا **قوله** ولو
 سجد لها هذا الخافئة لعبارة البحر وفي بعض النسخ
 ولورك لها وهو تحريف من النسخ **قوله** ولو سجد
 المصلي اماما او ماموما او منفردا **قوله** من غيره
 اراد بالغير من ليس معه في الصلوة سواء كان اماما
 غير امامه او من تابع ذلك الامام او منفردا او غير
 متصل **قوله** لما مرى من انه ناقص فلا يتأدى
 به المكامل **قوله** غير الموضع صادق بالامام والمؤمن
 والمنفرد وقوله لتابعة غير امامه يختص بالمؤمن
 قال لا ولي ان يقول لتابعة غير امامه ان كان مقتديا
 ولذا قد افقح في محل الانفراد ان كان منفردا او اماما
 لان الامام في حكم المنفرد **قوله** وان اختلف
 المجلس اي سواء اتحد المجلس واختلف كما في البدع
 كذا في النهي لكن في البحر اراد بالاعتناء ان يكون
 بشرط اتحاد المجلس فان تبدل مجلس التلاوة مع مجلس
 الصلوة فلكل سجدة وامام اخردها بالاذكر
 دخلها تحت قوله كن كرها في مجلس لا في

متعلقا

مجلسا لمخالفتها لها في انه اذا سجد للخارجية لا يمكن
عن الصلوات بخلاف ما اذا لم تكن صلواته وسجد
للاولى ثم اعاد فان السجدة السابقة تكفى **قوله**
سقطنا لان الخارجية اشدت حكم الصلوة فقط
تعالها بجر **قوله** في الاصح وعلى رواية النوادر لا
تقط الخارجية لان الصلوات ما استتبعها على
هذه الرواية كما في الشرنبلالية **قوله** كما تقدم
مرتين الاولى قوله فيا تم بتأخيرها الثانية قوله
انتم فتلزمه التوبة **قوله** التأخير احوط لان
بعضهم يقول ان البدخل فيها في الحكم لا في السبب
حتى لو سجد الاولى ثم اعادها لزمتم اخرى كحد
الشرب بجر **قوله** واقاد الفرق الى اخره ووجه
الفرق انما جعلنا الاولى سببا والساني تبعها
كان ايما سجد سجد بعد السبب بخلافه في الثاني فاما
الاسباب فيه علوها فلا بد من السجود بعد
تمام الاسباب **قوله** سفينة سايرة لان سيرها
غير مضاف اليه قال تعالى وجري بهم در **قوله**
وكذا دابة اى سايرة **قوله** ولولم يصل تتكرر
لان سيرها مضاف اليه حتى يجب عليه فمان
ما اتلفته در **قوله** كما تتكرر اى على السامع
قوله لا تتكرر اى على السامع **قوله** على المفق
به راجع لصورة العكس فقط واحترز به عن قول
صاحب الكافي بالتكرار على السامع في صورة العكس
قوله اى القول بالتكرار على السامع في الاولى
مع اتحاد مجلس التلاوة وبعدم التكرار عليه في الثانية
ح

مع تبدل مجلس التلاوة فينبذ ترجيح سبب السامع ان
لو كانت التلاوة سببا لا انعكس الحكم في حق السامع
ومار حكمه حكم الثاني فيها معنى لا يتكرر في حقهما
في الاولى ويتكرر في حقهما في الثانية مع ان المختار
مذهب صاحب الكافي ان التلاوة هي السبب كما
قدمناه واجاب في الكافي عن الاول بقوله انما
تكرر الوجوب على السامع مع اتحاد مجلس السبب لان الزرع
ابطل تعدد التلاوة المتكررة في حق الثاني كما
لا اتحاد مجلسه لاحقيقة فلم يظهر ذلك في حق السامع
فاعتبرت حقيقة التعدد فتكرر الوجوب واختار
في الثاني تكرره عليه ايضا وعليه فلا اشكال على
الصحيح من عدم التكرار عليه يمكن ان يجاب
بان السبب في حقه وان تعدد لكن الشرع ابطال
تعدده كما نظر الاتحاد مجلسه كما لو تلى بنفسه **قوله**
عند المتقدم ما لا منهم عمر الحافظ كما في امداد الفتاح
قوله وقال المتأخرون هو الاصح كما تقدم في فصل
واذا اراد الشروع في الصلوة كبر **قوله** في الاصح الى اخره
وقيل مرة وقيل الى العشر كلما عطف **قوله** وتغيير
تأليفه عطف تغيير على قطع **قوله** لا يكره عكسه اى
تغييرا بل يكره تأنيها بدليل قوله ونادى الى اخره **قوله**
من كل واحد حرفا الظاهر ان المراد بالحرف الكلمة لما تقدم
من ان الموجب للسجدة تلاوة اكثر الالاية مع حرف السجدة
وينبغي ان يكون الحرف الحقيقي مفهوما بالادنى **قوله**
وهو اى تلاوة اى السجدة من غير ضم اية او اثنين تكل
منها **قوله** كما راي في قوله لا يكره عكسه وانت خبير

ما قدمناه انه مكروه تنزيها فينبغي ان يفهم محلها اية
او ايتين **قوله** مستحبة اي عندها **قوله** به
ينبغي احترازه عن قول ابي حنيفة بكراهتها **قوله** ان
يتراها اي اية السجدة وكان عليه ان يوضح الكلام على
سجدة الشكر الى ارض الباب **قوله** وتوجع اشار
بلفظ نحو الى انهما ليسا بتبدعي لو اردتم ان خلقا وكانا كثيرين
على صلوة الظهر كان حكمهم كذلك **قوله** الا ان يكون
لحيث تودي الى اخره بان لا يفصل اربع ايات بين ايتها
والركوع وان ينويها في الركوع اذ اقتصد اداها به لكن
ينبغي ان لا ينويها في الركوع لما فيه من المحذور المتقدم
عن القنبر **باب صلاة المسافر قوله** من
اضافة الشيء وهو الصلوة التي قدرها الشرع
قوله الى شرط وهو المسافر فانه شرط للصلاة
المختصة المقولة لها الباب وهي المقصورة **قوله** او
محله فان المسافر محلها او من اضافة الفعل الى فاعله
وقد قدمنا في اول باب صلوة المريض ان كل فاعل محل
ولا عكس **قوله** الا يعارض كالج والجهاد لانه يسفر
عن اطلاق الرجال اوله لانه يسفر عن وجه الارض اي
يكشف وعليها المفاعلة بمعنى اصل الفعل ويجوز ان يكون
المفاعلة على بابها باعتبار ان السفر لا يكون الا من اماكن
فاكثر غالبا فكل منها يسفر عن اخلاق صاحبه
او انه يكشف للارض وهي له **قوله** من عمارة الاولى
من بيوت ليشمل الاضية كما عبر به في نور الايضاح فان
المعتبر في حق اهلها مجاوزتها **قوله** وان لم يجاوز
من الجانب الاضراس الى ان العمل ان لو كان من
الجانبين لا بد من مجاوزتها قال في امداد الفتاح ثم

المعتبر

المعتبر المجاوزة من الجانب الذي خرج منه ولو حاذاه في
امد جانبيه فقط لا يفرضه كما في قاضيات وغيره
قوله وفي الثانية الى اخره حاصل ما تحرر من كلام
الشرنبلدي في رسالته تحفة الفنا بصحة الجمعة
والعیدین في الفنا ومن امداد الفتاح وعنه انه
اذا كان في جانب خروج جبل او بحر او مزارع متصل كل
منها بالعمارة قصر مجاوزة العمارة وعليه يحمل قوله
الماتن وعنه من خرج من بيوت مقامه واذا كان في
جانب خروج ريف وهو حول المدينة من بيوت و
ساكن لا بل من مجاوزة ايضا ومن مجاوزة القرية
المتصلة به واذا كان في جانب خروج فناء وهو المكان
المعد لمصالح البكك كركض الدواب ودفن الموتى والقاء
التراب فله ما قاله الشارع من الشرطتين بخلاف الجمعة
حيث تقع في الفنا قرب او بعيد او بعيد فصل بزارع او لا
لان الجمعة من مصالح البلد بخلاف السفر كما حققه الشارح
في رسالته المذكورة انفا **قوله** قاصدا اشار به مع
قوله خرج الى انه لو خرج ولم يقصد او قصد ولم يخرج
لا يكون مسافرا **قوله** ولو كان فرا صوته كما فرض
قاصدا مسيرة ثلاثة ايام في اثنائها اسلم قصر فيما بقي
بخلاف الصبي اذا بلغ في اثنائها فانه لا يقصر جرح **قوله**
بلا قصد بان قصد ببلدة بينه وبينها يومان للوقاف
بها فلما بلغها بدا له ان يذهب الى بلدة بينه وبينها
يومان وهلم جرا **قوله** بل الى الزوال فان الزوال
اكثر النهار الشرعي الذي هو من المجرى الى الغروب وهو
نصف النهار الفلكي الذي هو من الطلوع الى الغروب

ثم ان الفجر الى الزوال في اقصر ايام السنة في مصر وما سواها
 في العرض سبع ساعات الاربعاء مجموع الثلاثة ايام
 عشرون ساعة ويختلف بحسب اختلاف البلدان
 في العرض ويترجم عليه ان مسافة السفر في بلدان ثلاث
 ساعات او اقل لان اقصر ايام السنة عندهم قد تكون
 ساعة او اكثر او اقل **قوله** على المذهب وعن ابي
 حنيفة رضي الله عنه يعتبر مسافة ثلاث مراحل كل مرحلة
 خمس فراسخ او خمسة وثلاث ادست او سبعة فترتاني
قوله ليست اقصر حقيقة عندها ومن كل خلافا بين
 الشارحين في ان القصر عندها عزيمة او رخصة فقد
 غلط لان من قال رخصة عن رخصة الاسقاط وهي
 العزيمة وتسميتها رخصة مجاز وهذا بحث لا ينبغي
 على احد كذا في فتح المقدير والا كمال ليس رخصة
 توهم ان الاكمال رخصة فقد ابعد فان الاقرب
 توهم كون القصر رخصة ترفيع كما قال الشافعي والا
 فالارباع اصعب من الركعتين فكيف ينطبق عليها تعريف
 الرخصة وهو التيسير من صعوبة الى سهولة **قوله** بل
 اساءة سياق تفسيرها ووجهها عند قوله الحق فلو
 اتم ما فر **قوله** خفف منها في السفر هذا انما
 يشهد للشافعي رحمه الله تعالى وبما روى حديث ابن
 عباس رضي الله عنهما المتقدم تامل والاية تشهد له
 ايضا فان لفظة لا يحتاج يذكر للاباحة دون الوجوب
 واجاب عنه في العنابة بان الله تعالى قال ان تقصروا
 من الصلاة ان ختمتم على القصر بالخوف وهو ليس
 بشرط القصر ذات الصلاة بالاتفاق ولا بد من اعماله
 فكان

فكان متعلقا بقصر الاوصاف من ترك القيام الى القنوة او
 ترك الركوع والسجود الى الايام الخوف عدوا وغيره
 وهذا قصر الاوصاف عند الخوف بما لا واجب **قوله**
 وبهذا اي بالنقل عن شروع البخاري بعد النقل
 عن ابي عباس رضي الله تعالى عنها فتجوز المادلة
 الشاهدة لنا وللشافعي وليس مراده ان بهذا يجمع
 بين المادلة هذا ما ظهر في تامل **قوله** المجاور اعلم ان
 قبح الشيء اما لعينه وضعا كاللغز فان واضع اللغز
 وضعه لفعل قبيح في ذاته عقلا من غير توقف على
 ورود الشرع لان قبح كثر ان المنعم مركز في المقبول
 كما ان شكره كذلك او شرعا كبيع الحر لان
 النقل يجوز له كما في قصته يوسف عليه السلام واما
 لغیره وضعا كصوم يوم النحر فانه ليس قبيحا لعينه لانه
 يوم كساير الايام وانما قبح لما فيه من الاعراض عن
 ضيافة الله تعالى وهو لا يقبل الانفكاك فانه
 متى صام فيه كان مرضا وبالعكس او مجاورا كما في بيع
 وقت النحر فانه ليس قبيحا لعينه وانما قبح لما فيه من
 تركه السي وهو قابل للانفكاك اذ قد يوجد ترك
 السي بدون البيع وبالعكس كذا في شرح المنار وما
 نحن فيه من قبيل القسم الرابع وهو المجاور لما كان المصنوع
 لاسفر وبالعكس **قوله** ان سار المتبادر منه ان
 يقطع ثلاث مراحل ويمنع يكون معنى قوله والا وان
 لم يقطع ثلاث مراحل بان قطع مرحلتين مثله يتم بمجرد
 نية المود ولو كان سكت في هاتين المرحلتين اياما
قوله ولو في الصلوة صادق على ما قيل السكوت

واحتوز به عما اذا سلم فانه لا تقع بنية الاقامة حينئذ ولو
كان عليه سهو على ما تقدم في باب سجود السهو ورد
الشرنبلالي كما قدمناه **قوله** اذ لم يخرج وقتها اما
اذا خرج وقتها فلا تتغير ولو كان ابتداءها في الوقت
لجر **قوله** ولم يلبس لاحقا اما اللاحق فلا يتغير
فرضه يعني اذا خرج امامه كما قيد به في البحر **قوله** دخل
الحاج الى الشام اي في اول شوال او قبله **قوله**
وهو من اهل الى ارضه قيد في قوله او صحرا دارنا
او نوك فيه اي في نصف شهر وقوله ثانيا او نوك
فيه اي في صالحي **قوله** كالنوك مبينه بامدها
ولا يتم حتى يدخل النوك نوك البيت فيه ويجز وجهه
الى المواضع الماخرا لا يكون مسافرا كما في البحر والفتاوى
المهندية **قوله** بحيث تجب حشية تفسيره سياقي
في باب الجمعة تجب **قوله** اولم يكن مستقلا مسعدة
نوك التابع الاقامة ولم ينوها المتنوع اولم يدر حاله
فانه لا يتم **قوله** كعبه اي غير مكاتب وقوله وامرأة
اي استوفت مهرها المجل كما سياقي **قوله** كما مر
اي في مسألة البرازيه **قوله** دخل ارضه مقابلة
او كما مر مدينة بحر **قوله** او كما مر حصنا اي بعد ما
دخل المدينة بحر **قوله** فيها اي في دار الحرب **قوله** في
غير مصر تبع فيه الكفر والهداية واعترضه في العناية بان
تعليق صاحب الهداية بالتردد بين القرار والفساد
يقتضي التسوية بين الحاضرة في مصر وغيرها وعلى التسوية
مضى في نذر الابيضاح **قوله** وتركان ومثله الاكراد
والاتراك والرعاة الطوفية تهتافي **قوله** في الاع
وبل

وبل يقصرون لانه ليس موضع الاقامة **قوله** ان نوا
سفر اقيم مساجدة مع قوله الا اذا قصدوا الى اخره **قوله**
في الاصح وروى عن ابي يوسف انه يصير ميثما لجر **قوله**
وصار الكل بفضل احدهما خلا فالحمد **قوله** صار نفلا
هذا جرك على مذهب ابي يوسف من ان السجدة تنتم
بالوضع والبيع مذهب محمد من انها لا تنتم الا بالرفع ففي هذه
الصورة ينقلب فرضه اربعا **قوله** في الاصح قال
الحواشي يترافقستان وقد قدم الشاذ في باب
سجود السهو قولنا بان يسهل **قوله** وقيل لما اي
قيل ان التقدمة الاولى ليست فرضا عليه **قوله** ان
العلم بفتح الهزة بدل من الخائبة على حذف مضى
اي كلام الخائبة **قوله** فهاجحة اي في الابتداء او
الانتهاء **قوله** لاني حال الابتداء الى فقط ويوضح
كلام الهندك ما قاله في البحر ويستحب ان يقول ذلك
بعد السلام كل مسافر صلى بغيره لا احتمال ان يكون خلفه
من لا يعرف حاله ولا يتيسر له الاجتماع بلا ما مر قبلها به
فحينئذ يحكم بفساد صلوة نفسه بناء على ظن اقامة
المام من افساده صلواته على راس ركعتين وهو محمل
ما في الفتاوى اذ اقتدى بالامام لا يدرك مسافر
هرام متيم لا يصح لان العلم بحال الامام شرط الاداء
بجماعة انتهى لانه شرط في الابتداء لما في البسوط رهل
صلى الظهر في قرية او مصر ركعتين وهم لا يدرون
امسافر هرام متيم فصلواتهم فاسدة سواء كانوا
مقيمين او مسافرين لان الظاهر من حالهم في موضع
الاقامة انه متيم والبناء على الظاهر واجب حتى يتبين

خلافة فان سالوه فاجبه انهم ما فرجوا زفت صلواتهم
 انتهى وفي القينة وان كان خارج المصر لا تقصد
 ويجوز الاخذ بالظاهر في مثله وانما كان قول الامام
 ذلك مستحبا لانه لم يتعين مرقا صفة صلواتهم
 فانه ينبغي ان يتوهم بطلوه فتحصل المرفعة انتهى كلام
 الله ومنه يعلم ان انما يشترط العلم بحال الامام اذا
 صلى كعتين اما اذا صلى اربعاء فلا كما لا يخفى **قوله**
 في الاصح وقيل بعد التسليم الاولى امداد الفتاح **قوله**
 في حق القعدة اراد بالفضل ما عدا الغرض فيصدف
 على الواجب والاطلاق النقل على الواجب لان كلامهما
 لا تبطل الصلوة بتركه **قوله** وقيل الائمة النج
 وقيل باقى بالنج والمغرب وقيل باقى بها مطلقا وقيل
 لا باقى بها مطلقا وقيل باقى بها حالة النزول لا حالة
 الركوب كذا في امداد الفتاح **قوله** الوطن الاصلي
 ويسمى بالماهلي ووطن الفطرة والقرار ههنا
قوله ويبطل بمثله سواء كان بينهما مدة السفر
 او لا اتفاقا ههنا **قوله** ووطن الإقامة
 بمثله سواء كان بينهما مسافة سفر او لا كذا روى
 ابن سماعة عن محمد وهو المختار عند الأكثرين وروى
 عنه ان المسافة شرط ههنا **قوله** والاصل
 ان الشيء يبطل بمثله كما يبطل الوطن الاصلي
 بالوطن الاصلي وكما يبطل وطن الإقامة بوطن
 الإقامة وبانشاء السفر وكما يبطل وطن الكنى بوطن
 الكنى **قوله** وبما فوقه كما يبطل وطن الإقامة
 بالوطن الاصلي وكما يبطل وطن الكنى بالوطن
 الاصلي

149
 الاصل ووطن الإقامة وبانشاء السفر **قوله**
 لا بما دونه كالم يبطل الوطن الاصلي بوطن الإقامة
 ولا بوطن الكنى ولا بانشاء السفر وكالم يبطل
 وطن الإقامة بوطن الكنى **قوله** وما صوره
 الزيلعي حيث قال رجل من من مصر الى قرية الحاجة
 ولم يقصد السفر ونوى ان يقيم فيها اقل من خمسة عشر
 يوما فانه يتم فيها لانه مقيم ثم خرج من القرية لا للسفر
 ثم بداه ان يسافر قبل ان يدخل مصر وقبل ان يقيم
 ليلة في موضع اخر فسا فرزانه بقصر ولو مر ببلد التربة
 ودخلها اتم لانه لم يوجد ما يبطله ما هو فوقه
 او مثله **قوله** رده في البحر بان السرايا لم يوجد
 ما يبطله وهو يبطل لوطن الكنى على تقدير
 اعتباره لان السرايا لم يوجد ما يبطله وهو
 يبطل لوطن الكنى على تقدير اعتباره لان
 السفر يبطل وطن الإقامة فكيف لا يبطل وطن
 الكنى فتعلم لانه لم يوجد ما يبطله ممنوع انتهى
 واعتبره شيخنا بان المبطل لهما سفر مبتدأ منهما
 واما اذا خرجا منها الى ما دون مدة السفر ثم انشا
 سفر فانها لا يبطلون فاذا خرجا منها اتم انتهى وهو
 وجه فان نوى الإقامة بموضع نصف شهر ثم خرج منه
 لا يهدى السفر ثم عاد مرياسفرا ومر بذلك اتم مع انه
 انشا سفر بعد اتخاذ هذا الموضع دار إقامة ثبت
 ان انشاء السفر لا يبطل وطن الإقامة الا اذا انشا
 السفر فليكن وطن الكنى كذا في ما صوره
 الزيلعي صحيح ومن تصوره علمت انه لا بد ان يكون

بين الوطن الاصلى وبين وطن الكفى اقل من
مدة السفر وكذا بين وطن الإقامة ووطن الكفى
قوله وعزيم قال في البحر ولود فل صافر مصر
فاخذ غريمه وجبته فان كان مصر اقصر لاسم لم يتر
الإقامة ولا يحل للطالب حبسه وان كان مرسرا
ان عزم ان يقضى بينه اولم يعزم شيئا قصر وان عزم
واعتقد ان لا يقضيه انتم انتهى اذا عرفت هذا
فالمراد بالغريم في كلام الشارع المدين لغيره كدين
قوله ومتاوج كان على الشارع ان يقول
واسرود ابن واستاد **قوله** كريد بكسر الكاف
المهمة المتوسطة بين الكاف العربية وبين الجيم
قوله والاى وان لم يتم لانفع صلوة واحد
منها لبطون صلوة العبد حيث لا يتم فرضه
وصلوة مولا به عليه **قوله** صار مقيما اى
بنفس الزوج وان لم يتخذ وطنا اولم ينو الإقامة
فمنه عشرينها واما المسافرة فانها قصر مقيمة
بنفس الزوج بالاتفاق كما في الفتاوى **قوله**
اصلا اى لائق الوقت ولا بعده لما في المشغ لا اى
ولائق الثاني **باب** الجمعة **قوله** لظهور
التوافق في الاحكام اى توافق الاحكام **قوله** كما
حرره الى اخره وعبادة مع الحق والمصطفى
موضع له امار وقاض مقيما فلا اعتبار بقاض
ياق احيانا يسمى قاضى الناحية بيند الاحكام
ويقيم الحدود عند ابي يوسف وهو ظاهر المذهب
كما في الهداية وغيرها والمراد القدمة على إقامة
الحدود

الحدود وكون الموضع ذاك سكن ومسايق كما صرح
به في المختار الا ان صاحب الهداية من له بناء على
ان الغالب ان الاماير والقاضى شأنه المقدرة على
تنفيذ الاحكام واقامة الحدود ولا يكونان الا فى
بلد له مسايق واسواق وسكن كذا قال المصنف
ولم يذكر الحق اكتفا بذكر القاضى لان القضاء
في التصدير الاول كان وظيفة المجتهدين حتى لو لم
يكن الوالى او القاضى مقيما اشترط الحق كما في
الخلاصة وفي صحيح القدوري انه يكفي بالقاضى
عن الاماير **قوله** والمختار للفتوى تقديم بزرخ
حاصل ما ذكره الشرنبلالى في رسالة نفحة اعيان
الفتا بجمعة الجمعة والعديد في الفتا ان الصحيح
في الفتا الترتيب المذكور في الحق هنا ولما التمس
بطلان او ميل او ميلين او ثلثة اميال او فرسخ
او فرسخين او ثلثة فراسخ او سماع الصوت
اذا اصاح في المصر او سماع الاذان من المصر فحول كل
على بلد يناسبه اذ الفتا يختلف بكون البلد منه
قوله او امرأة اعلم ان المرأة لا تكون سلطانا
الاتقليبا لما تقدم في باب الامامة من اشتراط
الذكورة في الامام فكان على الشارع ان يقول ولو
امرأة اى ولو كان ذلك المختار امرأة **قوله**
ما قامتها اى اقامة الجمعة **قوله** لا اقامتها اى لا اقامة
المرأة الجمعة **قوله** التجمع بضم التاء وسكون
الجيم طلب التكاثر في موضع قاموس وهو هنا علم
التكاثب قوله جربا بضم الجيم والراء كذا سمعت من

شيخ **قوله** بل الاذان مستحب لكل خطيب المراد
 ان كل خطيب له ان ياذن لغيره في الخطبة والصلوة
 او في اصدائها كما صرح به في امداد الفتاح وليس
 المراد ان كل شخص ياذن بالصلوة في اي مسجد اراد
 كما قد يتوهم من تركيبه **قوله** وما قيل الزيادة
 حيث قال لا يجوز الاستخلاف الا اذا احدث **قوله**
 وما ذكره من اضره وغايه من ان ليس له الاستئابة
 الا اذا فرض عليه ذلك **قوله** مطلقا اي سوا كان
 لفرورة اولا كما يعلم من عبارة جمع الاله **قوله** اذن
 عام اي لكل خطيب ان يستحب لكل شخص ان يصل
 في اي مسجد اراد كما تقدم نظيره **قوله** ويريد ذلك
 الى اخره لاشياء انه اذا لم تقع الجمعة انقبت نفلا
 ولكن لم يظهر وجه التأييد تامل **قوله** صاحب
 الشرط الواحد شرط كثر كي وكصبي قاموس
قوله لا الا بالترسيم هو المسمى بما يراى الحاج كذا في
 مجمع الاله وصيغ مطلب الفرق بينه وبين امير
 العراق **قوله** فتنه اشار به الى وجه ارتباط
 العملة بالحلم وذلك انه لو نرى الظهر التي عليه في هذا
 الوقت ربما لم تصادق قيمة محلها بان يظهر ان جمعة
 اسبق فيما اذا لم يعلم السابق او يظهر فساد صلوة
 غيره فيما اذا تحقق سبق غيره او تحقق المعية
 ولا يعلم ان ظهر صحيح الا باخر الوقت في هذه الصور
 بطل ظهوره وينقلب نفلا ولو نرى اخر ظهور عليه
 ادرك وقته ولم يصله بعد وتبين مع جمعة
 كان هذا الظهر قضا عما عليه من ظهر فليت ان كان

وان

وان لم يكن قنفل نصر عليه في امداد الفتاح هذا ما ظهر لي
 في تقرير هذا المحل تامل **قوله** على المذهب مرد لما
 في النواذر من ان المتدي اذ اذعه الناس فلم يستطع
 الركوع والسجود حتى فرغ الامام ودخل وقت العصر
 فانه يتم الجمعة بغير قراءة **قوله** على الامام وفي رواية يجوز
 بحر **قوله** وجزم في الخلاصة الى اخره وهذا هو الذي مشى
 عليه في نور الايضاح وانما اتبعنا الخلاصة لانه منطوق فيقدم
 على المفهوم انتهى يعني مفهوم كلام الزيلعي الذي ذكره المصنف
 بقوله بخبرة جماعة تنفقد بهم فانه يقتضي انه لا يكفي حضور
 الواحد **قوله** على المذهب وروى عن ابي حنيفة
 انه يجزيه بحر **قوله** لكنه ذكر في الذيل انه اي الحمد
 لطاسه ينوب احده عن الخطبة وفيه ان المصنف لم يقل
 هناك حمد لطاسه وانما قال لو عظم عند الذبح فقال
 الحمد لله لا يلحق في الامام بخلاف الخطبة ولذلك اجاب
 الشارح عنه هناك بقوله قلت وينبغي حمله على ما
 اذ انوك والا لا يوافق بينه وبين ما في الجمعة انتهى
 ويمكن ان يجاب بان ما ياتي مبنى على الرواية التي قد
 منها عن ابي حنيفة **قوله** وجوزه القهستاني في
 عبارة ترجم ان القهستاني لم ينقله وليس كذلك و
 عبارة ثم يدعى السلطان الزم بالعدل والاحسان
 مجتبا في مدحه عما قال انه كثر وخسران كما في الترغيب
 وغيره انتهى وهو المناسب لما تقدم في باب الامامة من
 وجوب الدعاة بالصلاح فقوله الشارح لا المدعى بالسلطان
 فيه ما فيه **قوله** الاصح لا لما فيها من استدبار القبلة
 والكلام المناهية للصلوة زيلعي **قوله** لكن سيجي

الى اخره يعني فلو استجاب شخصاً للصلوة مع ولا حاجة الى اعادة
الخطبة وذكر في النهز هذا النزاع على انه مسئلة مستقلة لا تندرج
وهو الذي يظهر **قوله** ولو جهر الثلاثة الذين حضر الخطبة
بجارية من المأتين حيث اختار فيها تقدم اشترط جماعة لصحة
الخطبة والما كان عليه ان يقول ولو غير من حضر الخطبة
قوله ولذا اتى بالتأجيل للتأني بلفظة رجال يعني ان
مراده بالثلاثة الرجال ولذا اتى بالتأني فلو بقي نساء
او صبيات او مختلطون ليس بهم ثلاثة رجال بطلت **قوله**
اكان احسن يبقى حمل هذا على ما اذا كان الخلق لعادة قديمة
اما اذا كان الخلق عدو نخشي دخوله وهو في الصلوة فانظر
وجوب الخلق **قوله** ما في البحر والمخ اي من انه اذا
غلق ابواب الحصن وصلّى فيه باهله وعسكره لا يجوز كذا
في الخلاصة انتهى فان الخلافة في محل التقييد فلا بد من
حمله على ما اذا منع الناس من الصلوة وعبارة الخلاصة كما
ترى على عبارة المأتين فلا بد من تأويله ايضا **قوله**
تخص اتفاق وصف التسمية بالاختصاص لان المذكور في
المأتين امد عشر لكن المقتل والبلوغ منها ليسا خاصين كما نبه
عليه الشارع **قوله** اقامة ضرب المسافر **قوله** عبر
ضرب الاقامة ونحوه الا ما استثنى من الشارع بقوله فان
كان جميع التدا **قوله** عند عدم وصاحب الفقه وغيره
جمله رواية عن ابي يوسف ويمكن حمله على اختلاف الروايات
جميع الاثر **قوله** المرض بكسر الراء هو الذي يسهل المريض
قوله ولو اذن له صلاه اي بالصلاة وليس المراد المأذنة
بالجماعة فانه لا يجب عليه اتفاقا كما يعلم من عبادة البحر
قوله ورجح في التخيير حيث قال ورجح في الظاهرية

في السبد الذي اذن له صلاه بالتخيير وهو اليعق
بالقواعد **قوله** سلامة احوالها اي احدى الرعايا
قوله لكن الى اخره هو الظاهر فان السبي برجل واحدة
اصعب من سبي الاممي **قوله** ليلا يسود على موضوعه
بالنقص لم يقل بوقوعها فرضا بل الزمانه بمسألة
لما دل على موضوعه بالنقص وذلك لان صلوة الظهر في
حقه رخصته تسهلا فاذا اتى بالمعززة وتحمل المشقة مع
ولو الزمانه بالظهور بعدها الجنازة مشقة ونقصا الموضوع
في حق وهو التسهيل **قوله** وحرّم عدل عن قول القدر
ومن تأيم وكثر لقول ابن الهمام صلوة الظهر تستلزم
تفويت الجمعة وتفويتها حرام وما أدى الى الحرام حرام لكن
به في البحر يمنع الاستلزام نعم قد يكون ميثا للتفويت
فيكره فان فوت كان الحرام تفويتا لا فعل الظاهر
انتهى وهو وجهه **قوله** في يوم الحاجة اليه فان صلوة
الظهر قبل صلوة الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة **قوله**
لكونه سببا الى اخره قد علمت ما فيه من جث صاحب البحر
قوله عاربه اي بالسعي القسفي للمهرولة مع ان المأذنة
المشتركة بالسكنية والوقار **قوله** ولولم يدركها الى اخره
يتبع فيه النهز وعبارة البحر واطلق فشمع ما اذا لم يدركها
لبعد المسافة مع كون الامام فيها وقت الخروج او لم
يكن شرع وهو قول البيهقي قال في السراج الوهاج
وهو الصحيح لانه توجه اليها وهو لم يفت بعد انتهى
وهو مرجح في بطلان الظاهر تأمل **قوله** من اقتدا
به اي بالذي سعى **قوله** ولم يسع اي المقتدى **قوله**
لتقليل الجماعة علة الاول **قوله** وصورة المعارضة

علة للمؤمنين **قوله** تغلق ليلا يصلي الناس فيها النظر
 فتقل جماعة الجمعة **قوله** على القول به أي بوجوب
 سبوح السهر فيها أي في الجمعة ومثله العيد **قوله**
 خلافا للمحد فإنه يمتها اربعا اذ لم يدركه في ركوع
 الشائبة وهي حينئذ جمعة من وجه ظهر من وجه
 لغوات بعض الشرايط في صفة فيقعد على راس الركعتين
 اعتبار الجمعة ويقرا في الاضربين لاحتمال التقلية
قوله والا لا أي وان سقط الترتيب يكره **قوله**
 في الامع رده على صاحب الدرر حيث اختار أنه في
 السنة يقطع على راس الركعتين **قوله** في الامع
 وقيل لباس بالكلام اذ ابدت قسما في **قوله**
 فالترقية الى اخره قيل العلامة الشيخ محمد البرهوشي
 عن حكم الترقية فقال انها بدعة حسنة استحسناها
 المسلمون وقال صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون
 حسنا فهو عند الله حسن انتهى وفي صحيح البخاري
 في باب حجة الوداع عن أبي ذرعة بن عمرو بن جبر
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع
 لجرير استنصت الناس الحديث كذا رأيته في هاشم البخاري
قوله والعجب الى اخره هي ايضا عبارة البخاري **قوله**
 في الامع وقيل العبارة للذان الثاني الذي يكون
 بين يدي المنبر لانه لم يكن في زمنه صلى الله
 عليه وسلم الا هو جبر **قوله** في زمن عثمان في
 البخاري منذ الى السائب بن يزيد قال كان
 النذاليوم الجمعة اوله اذ اجلس الامام على المنبر على
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر
 فلا

فلما كان عثمان وكثر الناس زاد النذر الثالث على
 الزوراء وفي رواية البخاري زاد النذر الثاني وزاد
 ابن ماجة على ذلك دار في السوق يقال له الزوراء
 وتسميته ثالثا لان المأقاة تسمى اذنا كما في الحديث
 بين كل اذانين صلاة كذا في فتح القدير **قوله** مع
 اطلاق الحرمة أي الواقع في الهداية حيث عبور الوجه
 في باب السعي والحرمة في جانب اليس **قوله** اذ نوا
 نوا واحدا بعد واحد عبارة القهستاني وفي واحدة
 الفصل اشارة الى ان الموزن اذ كان اكثر من واحد
 اذ نوا واحدا بعد واحد ولا يجتمعون كما في الجلال
 والترشيح واليه اشار ما في الهداية وغيره انهم
 يؤذنون دل عليه كلام شارحهم انتهت لكن عبارة
 العناية ذكر الموزنين بلفظ الجمع اخرج الكلام مخرج
 العادة فان المتعارف في اذان الجمعة اجتماع الموزنين
 لتبليغ اصواتهم الى اطراف المصلين **قوله** فاذا
 اتم أي الامام الخطبة **قوله** ويكره الفصل بها من
 الدنيا يعني من انه لا يكره الفصل بامر الامة فان
 كان المراد بامر الامة المأقاة فهو صحيح لكنه بعيد
 وان كان مراده ما يشمل الافة كار و صلوة النفل
 فهو باطل لما علمت من صحتها من خروج الامام من محله
 الى خروجه من الصلوة عند ابي حنيفة تأمل **قوله**
 هو المختار هذه عبارة الدور وقد ناقض نفسه
 حيث ادعى عدم جواز نيابة الخطيب شخصيا كما نبه
 عليه في الشربلوي ويمكن ان يجاب بان معنى قوله
 وصلى بالغ أي باذن السلطان وهذا هو الظاهر

فانما معطوفة على الجملة المقيدة بالظرف فتقيد به
 هذا وما ادعاه في الدرر من عدم جواز ميادة الخطيب
 كما تقدم ضعيف ومقصودنا دفع المناقضة بين كلاميه
قوله قبل خروج وقت الظهر لان الوجوب باخر
 الوقت واخر الوقت هو مسافر فلم تجب عليه صلاة
 الجمعة كذا في البحر عن التجنيس ثم نقل عن شمس الائمة
 ان اعتبار اخر الوقت انما يكون فيما يتقدم باديها وهو
 سائر الصلوات فاما الجمعة لا يتقدم هو باديها وانما
 يتقدمها مع الامام والناس فينبغي ان يعبر وقت ادايم
 حتى اذا كان لا يخرج من المصر قبل اداء الناس
 فينبغي ان يلزمه شهر الجمعة انتهى وهو وجوبه و
 ينبغي ان يحمل عليه عبارة الظهيرية وشرح المنية
قوله القروي بفتح القاف نسبة الى القرية
 والمراد به المقيم اما المسافر فلا الجمعة عليه **قوله**
 وساقى نسبة الى الرستاق وهو السواد اي
 الريف **قوله** فقال يرميها لان السبب في
 الفضيلة الصلوة وهي في اليوم كذا رايته في
 حاشي البحر منزيا الى المضمرات **قوله** وذكر
 في احكامات الاشياء بفتح الهمزة جمع احكام فان
 تراجمه في فن الجمع والفرق القول في احكام السفر
 القول في احكام المسجد وخوذلك ومن جعلها احكام
 يوم الجمعة **قوله** فقد وهم ولذا ذكر عبارته بمرتها
 ليعلم موضع العلم وما فيها من الفوائد وان كان
 بعضها علم ما تقدم وهي احكام يوم الجمعة اخضع
 باحكام لزوم صلاة الجمعة واشترائط الجماعة لها
 ذكرنا

٢٠٤
 ذكرنا ثلاثة سوى الامام والخطبة وكونها قبلها ثم
 وقراءة السورة المخصوصة بها وتحريم السفر قبلها شرط
 واستئذان الفضل لها والتطيب وليس الاحسن
 وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن يبدوها افضل
 والبخور في المسجد والتكبير لها والاشتغال بالعبادة
 الى خروج الخطيب وللايين الايراد بها ويكره افراده
 بالصوم وافراد ليلة بالقيام وقراءة الكهف فيه
 ونفي كراهة النافلة وقت الاستسقاء على قول ابي
 يوسف المصنف المتمد وهو خير ايام الاسبوع
 ويوم عيد وفيه ساعة اجابة وتجمع فيه الارواح
 وترافيه القبور واما الميت فيه من عذاب القبر
 ومن مات فيه ارق ليلة امن من فتنه القبر
 وعذابه ولا تسجرف فيه جهنم وفيه خلق ادم عليه
 السلام وفيه اخراج من الجنة وفيه تقويم الساعة
 وفيه يزور اهل الجنة بهم سبحانه وتعالى **قوله**
 صلوات الله عليهم ولا تسجرف فيه جهنم قال في جامع
 اللغة سجد التوراهاه **باب** **صلوات النبيين**
قوله من الغيد اي التمر تاشي نقله عن غيره **قوله**
 في الامم هو احدى الروايتين وفي رواية تسجد
قوله بشر ايها متعلق بحج الاول **قوله** بما
 لا يصح اي على انه عيد والافهو نقل مكره لادائه
 بالجماعة والجمعة كالعيد **قوله** والجنابة كناية
 فيه ان العيد ان ترجع على الجنابة بالعينية فهي
 مترجمة عليه بالترجمة فالاولى ان يعمل بان العيد
 تروى لجمع عظيم بخشي تقوته ان اشتغل

الامام بالجنازة **قوله** على الخطبة وعلى سنة
المغرب وغيرها لفرضيتها **قوله** والعيد على
الكسوف لانه وان كان كل منها يؤدى بجمع عظيم لكن
العيد واجب والكسوف سنة **قوله** تاخير
الجنازة عن السنة الظاهر ان المراد من السنة سنة
المغرب ووجهه ظاهر وهو ان وقت المغرب المستحب
ضيق وتأخير سنة المغرب الى الوقت المكرره مكرره
كتأخير النحر كما تقدم في الاوقات فكذا لا تقدم
الجنازة على فرض المغرب لا تقدم على سنتها **قوله**
حتى على الفرض مراده بالفرض غير الجملة وهو
ظاهر وغير المغرب كما يشهد اليه قوله باليفيق
وقته اي المستحب ومثله لا تنافي بين المنقول
والى ذلك اشار بقوله فامل والله اعلم بحقيقة
الحال **قوله** مع عطفه جواب سؤال تقديره
كيف مع عطف اداء الفطرة على المندوبات مع
وجوبه فاجاب بان الكلام هنا في الاداء قبل الخرج
والواجب مطلق الاداء **قوله** لعينه تأمل في كلامه
تعليل الحكم الواحد وهو ان بعليين وهما قوله من
ثم وقوله لعينه تأمل **قوله** والواجب مطلق
التوجه جواب سؤال تقديره ان الخروج الى الصلاة
واجب فكيف عده في المندوبات اجاب بان
الواجب مطلق التوجه والمندوب التوجه الى
الجبانة ما شيا **قوله** ظاهر قوله تعالى الى اخره
لان المقصود اظهار النعم في ذلك اليوم كما دل عليه
قوله على ما هداكم والجهنم بالتكبير اذ خلق في اخطار
النعم

النعم **قوله** فيقتصر على مورد الشرع وهو التكبير
عند مقابلة العدو وعند ملاقات المصوم وعند
الحربي وكذا جميع المخاوف كما في البحر **قوله** وكذا صلاة
الغائب اي رغب فيها بما ورد في احاديث ضعيفة
في ليلة براءة وهي ليلة النصف من شعبان وفي
ليلة القدر والعيدين وغيرها فعطفها على الغائب
عطف خاص على عام **قوله** بل تكون نفلا محرما فيه
ان الاوقات المكره لا تنفد فيها الفرائض و
الواجب لعينه كما تقدم في الاوقات والعيد
واجب لعينه فكيف ينفد نفلا محرما تأمل وراجع
قوله الا ان يسمع من المكبرين بان كان
بعيدا عن الامام لا يسمع تكبيرة وسمع من قرب منه
في اداة على الثلاث فانه باقى بالكل لا احتمال ان ما
اتى به اولا سابق على تكبير الامام ولذا قيل ينوي
بكل تكبيرة الافتتاح لا احتمال لتقدم على الامام في
كل تكبيرة جبر **قوله** ويترا كالجمعة وهو مقدار ما يقرأ
في الظهر اذ في الاولى سبع اسم ربك الاعلى وفي
الثانية بعل اتيك حديث العاشية كما ذكره في
البحر قبيل العيدين **قوله** ليل يتوالى التكبير
مبني وتوالى التكبير ليس مذهب احد بخلاف ما اذا قرأ
اولا فانه يكون على مذهب علوي من الله تعالى عنه
جبر **قوله** فلم يكبر الى اخره ظاهر ان تكبير
مع ضمنية تعلقه بما قبله يقتضي ان تصور المسئلة
انه اذا ادرك الامام في القيام فلم يكبر حتى ركع
الامام فالتكبير انه يكبر في الركوع كما قال ليس

كذلك قال في البحر ولما درك في القيام فلم يكبر حتى ركب
 لا يكبر في الركوع على الصحيح انتهى اما التكبير في الركوع
 فحينما اذ لم يدركه الامام الا في الركوع **قوله**
 قبل ان يكبر اي الامام **قوله** ينبغي القضاء الصحيح
 عدم الضاد لان غاية ما فيه دفع الغرض لا اجل
 الواجب وهو ان كان لا يخل فهو بالصحة لا يخل كاصره
 صاحب البحر في باب سجود السهو وقدمناه **قوله** بل
 عشر فيه انه لا خطية في الاستسقاء والكسوف كاسياق
قوله ولم اره البحث لصاحب البحر **قوله** في الامام
 كما في تيمم البحر اما هنا فقال صاحب البحر نقلنا عن المحيط
 وقال ابن يونس اذا افندوها بعد الشروع يفتي
 لان الشروع في اللجاء كالنذر **قوله** في الامام **قوله**
 لا يستحب تأخير الاكل لمن لم يفهم **قوله** في الامام
 وقيل سنة وقد عجز به في الكذب واقاد في البحر
 ان السنة قد تطلق على الواجب وهو المراد هنا
قوله له مريه وهو قوله تعالى واذكروا الله
 في ايام معدودات **قوله** هو لما نذر عن الخليل واماله
 ان جبريل عليه السلام لما جاء بالفدا حاق العجلة على
 ابراهيم فقال الله اكبر الله اكبر فلما راه ابراهيم
 عليه السلام قال لا اله الا الله والله اكبر
 فلما علم اسماعيل الفدا قال الله اكبر والله اكبر
قوله والمختار ان الذبيح اسماعيل ورحمة الامام
 ابو الليث السمرقندي في البستان بل هو انما
 بالكتاب والسنة اما الكتاب فقوله تعالى وذريته
 مذبذب عظيم ثم قال بعد قصته الذبيح وبشرناه باسحق
 واما

واما الخبر فاروى عنه صلى الله عليه وسلم انا ابن
 الذبيحين يعني اياه عبيد الله واسماعيل واتقت
 الامة انه كان من ولد اسماعيل كذا في البحر
 واهن من هذا الاستدلال بقوله تعالى ومن
 وراء اسحق يعقوب فانه مع اخبار الله تعالى اياه
 بايتان يعقوب من صلب اسحق لا يتم ابتلاوه
 بذبحه لعدم فايدته كما مر به الشهاب الخفاجي
 في شرح الشفا **قوله** فمن اي قطي كما هو
 المتبادر من اطلاقه فيخرج الوتر **قوله** يعني
 خرج صلوة الجنازة **قوله** يمنع البناء كالاكل
 والشرب والكلام والحديث والخروج من المسجد
 ومجاورة المصنوع في الصلوة **قوله** او قضى مني
 للمجهول مسطور على ادى **قوله** فيها الى اخره اعلم
 ان هذه المسئلة رباعية فابتنه غير العيد قضاها
 في ايام العيد فابتنه ايام العيد قضاها في غير
 ايام العيد فابتنه ايام العيد قضاها في ايام
 العيد من عام اخر فابتنه ايام العيد قضاها في
 ايام العيد من عامه ذلك ولا يكره الا في الاجرة
 فقط كذا في البحر فقوله او قضى فيها اي في ايام
 العيد احتراز به عن الثانية وقوله منها اي
 حال كون المقضية في ايام العيد من ايام العيد
 احتراز به عن الاولى وقوله من عامه اي حال
 كون ايام العيد التي يقضى فيها الصلوة التي
 فاتت في ايام العيد من عام الفوت احتراز
 به عن الثالثة **قوله** لقيام علة لقوله يجب تكبيره

الشرقي عقب فرض فتنى فيها منها من عام **قوله**
فوز كل فرض أي قطع عيني خراج الرق **قوله** وصلاة
الجماعة ولولي فسدت لأنه خطاب مع إبراهيم
على قول كاياني في **قوله** لعدمها أي
الترعية والحرمة **باب المكسوف**
قوله في حيث الاتحاد أي في أن كل منهما يرد
بالجماعة نهرا بنفيرا أن ولا إقامة **قوله**
أو القضاء أي من حيث أن الجماعة في العيد
شروط والجهر فيها واجب بخلاف المكسوف
قوله الصلوة جامعة بنصها الأولى
منقول أحضر المذنب والثاني حال من الصلوة
قوله للجمعة نعت للإمام أي الإمام الكاين
للجمعة **قوله** وكل طاعت إلى آخره لأن الرباء
المرض العام والطاعت المرض العام بسبب
وذلل الجن **قوله** وكذا البقية أي صلوة الرجب
وما عطف عليها حنة **باب الاستسقاء**
قوله بلا جماعة كان على المصنف أن يقول لم صلوة
بلا جماعة كما قال في الكثر وغيره **قوله** وقال
يفصل كالعيد أي يصلي الإمام بهم ركعتين
بجماعة ثم يخطف **قوله** خلافا للمحمد أنه يقول
يقب الإمام رواه دون القوم وعن الجيوش
روايتان وكيفية قلب الرواء على قول من يراه
أن يجعل أعلاه أسفله ما أكن وأن لم يكن
كالجمعة جعل بينه على يساره **باب**
صلوة الخوف **قوله** وهان مزوج الرق أي
قرب

قرب **قوله** أنه ليس بشرط أي قرب الوقت المنهوم
من جان **قوله** قلت إلى آخره مراده بهذا النقل
أن يبين أن ما في الجمع الأثر لا يعمل لأنه قول
البعض والمخالفة لا طلاق سائر المنه **قوله**
بشي أي هو وب من المدون لا المشي نحوه والرجوع
بجمع الأثر **قوله** سبق حدث معطوف على
اصطفا **قوله** مطلقا أي ذهبا وإياها
قوله وجلسه جان وهو ما إذا حضر المدون بعد
شروعهم فإنه يجوز ألا يخاف **باب صلوة**
الجماعة **قوله** لأن الأولى لا تقبل إلى آخره فيه أن
هذا في حق الكافر إذا أراد الإسلام أما المسلم فتكفيه
الأولى المذكورة في قوله صلى الله عليه وسلم من كان
آخر كلامه من الدنيا لا الله إلا الله دخل الجنة
أي مع الغابرين والألف كل مسلم يدخل الجنة ولو بعد
سابقة عذاب أمداد الفتاح **قوله** والفرق
في البرازيه اختلف في قبول التوبة إليهم ففي البرازية
قبل تقبل توبته لا إيمانه وقبل تقبل كإيمانه
ثم قال والمسطور في الفتاوى أن توبته مقبولة
لا إيمانه لأن الكافر اجنبى غير عارف بالله تعالى
ويستدرك إيمانا وعرفانا والفا سق عارق وحاله
حال البقا والبقا سهل والدليل على قبولها منه
مطلقا إطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة
عن عباده انتهى لمخصا **قوله** وسيجي أي
في الكراهة والاستحسان **قوله** ويخرج من عنده
الحايض والنفساء والجب لأن الملايكة لا تدخل بيوتا

فيه امد هولا امداد الفتاح **قوله** قلت الى اخره
 هذا الكلام مبنى على ان عبارة النصف يتراعى عند
 القرآن باسقاط لا والذي رايت في نسخة
 القريشاني بغيرها ولعل نسخة القريشاني التي
 وقعت للشارح اسقط الكاتب منها لا سهوا وكذا
 نسخة النصف وحاصله ان نسخة النصف
 ان وقع فيها قوله الى الفصل تعين اثبات لا وان لم
 يقع ان اريد الرفع الى الفصل تعين اثباته ايضا
 وان اريد رفع مروه تعين اسقاطها **قوله**
 معنى بضم الميم اسم مفعول من الاغلا **قوله** ما لي
 التخت بالخاء المعجمة وما لي التخت هو صيغة التثنية
 وهو ادنى من تجويز المعنى العجائب والآمال
 لان المقصود وصول الماء الى الجنب الاسفل لا الى
 التخت والمفيد له العجائب دون الآمال الجبر
قوله بالبنا للمفعول راجع لقوله مندا و
 الاصطلاح ان يقال اسم مفعول لان البنا للمفعول
 لا يقال الا في الافعال **قوله** لما مر الى كتاب
 الرضوء والفصل **قوله** فلا يفصلونه صواب فلا
 يفصلونه **قوله** في الزوجية لم يظهر وجه في تقدير
 الشارح الزوجية فان المصطلح عليهم الاعتبار
 هو صلاحيتهما لفعله وان كان الصلابة فروع
 بقا الزوجية قائل **قوله** وجاز لها الى اخره
 الا ان في حق التركيب ان يقول وجاز لا امرأة
 المجرى تفصيله كراي الى اخره **قوله** والمراهق
 كالبالغ احيى كراي او انشئ **قوله** ومن لم يراهق

او ذكر اكان او انشئ **قوله** فيصل على غيره اي مات
 اهل عليه التراب يصل الى اخره **قوله** تأمل اشار
 الى وجه اشتراط التبع وذلك ان صلوة الجنائز لا
 يتنفل بها والصلوة لا يقع فعله فرضا فلا تقع صلاة من
 اقتدى به لعدم صحة اقتداء المقتدى من المتنفل ولا
 صلاته لعدم وقوعها فرضا **قوله** او اكثره بان كان
 عن يمين الامام او يساره مع تقدم الاكثر على الاسام
قوله وصحت لو وضعوا الى اخره يعني ان كيفية
 الوضع ان يجعل راس الميت جهة يمين المصلى ورجلاه
 جهة يساره كالدفن كما مر به في امداد الفتاح وعادة
 في شريعة الصغائر ولو اخطأ في الوضع فوضعوا راس
 ما يورسار الامام جازت الصلوة وان تهدوا فمتد
 اسوا وجازت **قوله** التعميد والتثنا المراد واحد
 هو قوله سبحانك اللهم الى اخره والمراد بالادعاء
 يشتمل على الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ولو
 قال التثنا والصلوة والادعاء فكان اولى **قوله**
 يتم بحجهم بخلافه وهو ما تقدم من عدم جواز بناء
 اخرى عليها ولو كانت شرطاً للجواز وما ياتي من ان
 من فاته بعض التكبيرات انها بيد سلام الامام
 نرى من غيره عاد لو كان الدعاء ركناً لما جاز تركه
قوله رقدتم فيه اي في المأثور وهو اللهم اغفر
 لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا
 وذكرنا وانشأنا اللهم من احييته منا فاحيه
 على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان
 وقصر هذه الميت بالروح والراحة والغفرة والرضوان

اللهم ان كان محسنًا فزد في احسانه وان كان
 ميئسًا فتجاوز عنه ولعمري الامن والبشرى والكرامة
 والنزلى اللهم اجعل قبره روضة من رياض
 الجنان ولا تجعل قبره حرة من حرات النيران
 رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات
 ولجميع المسلمين والمسلمات الاهياء منهم
 والاموات برحمتك يا ارحم الراحمين كذا في
 مجمع الابرار **قوله** لانه مبني اعلم ان الاسلام
 على وجهين شرعي وهو بمعنى الايمان والعزى
 وهو معنى الاسلام والافتقار كما في شرع
 الله للنبي فقول الشارع مع انه الايمان
 ناظر الى المعنى الشرعي للاسلام وقوله
 لانه مبني ناظر الى المعنى اللغوي له وقوله
 فكانه دعاء في حال الحياة بالايمان هو معنى
 الاسلام الشرعي وقوله والافتقار اي
 الذي هو معنى الاسلام اللغوي **قوله**
 لانه مشورخ وذلك ان الاثار اختلفت في فعل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوى الحسن
 والسبع والتع واكثر من ذلك الا ان ارضه
 كان اربع تكبيرات فكان ما سماها قبله كذا في
 امداد الفتاح **قوله** ومجتون ومقتوه اعيان
 اصليين فان المجتون والعمه الطارئين لا
 يقطان الذنوب السابقة كما في الحلبي **قوله**
 بعد دعاء البائسين فيه ان دعاء البائسين
 مشتمل على الاستغفار فينا في قوله ولا ينفع

لصبي

لصبي الا ان يراد بدعاء البائسين الشا الواقع
 بعد الاولى والصدقة الواقعة بعد الثانية **قوله**
 وان جعلها درجيان يضع راس الميت عند مكب الاخر
 كما في ابن امير الحاج **قوله** او نايبة الاولى ثم نايبة
قوله والاسن اولى يعني اذا اجتمع اثنان واتفقا في
 الجمعة والدرجوة والقوة كابن ابي او ارضين شقيقين
 او عمين شقيقين فالاسن اولى اقول الا ان يكون غير
 الاسن افضل فليراجع **قوله** فان صلى غيره الى اخره
 انه يقول فان صلى من ليس له حق التمتع الى اخره **قوله**
 وتابعه الذي قيد في قوله او من ليس له حق التقدم
قوله وحكم صلوة من لا ولا يتركه الى اخره يناقش ما تقدم
 من قوله انشا لا اجل حقه لا لا سقاط الغرض اللهم
 الا ان يقال ان معنى قوله كعدم الصلوة اي في حق الذي
 يعني انها معتد بها حتى سقط الغرض عن المكلفين لكن
 للولي ان يصليها فلا يناقش ما تقدم هذا ما ظهر لي تامل
قوله صلى على قبره اي ان تراصا في المسئلة الاولى
 والثانية واما الثالثة وهي اذ صلى من لا ولاية له فالصلى
 على القبر جائزة للولي على ما تقدم **قوله** او مع القوم
 اي كلا او بعضا بناء على ان لا جنسية **قوله** بناء
 على ان المسجد الى اخره اما اذا اعلنا بخوف تلويث المسجد
 فلا يكره اذا كان الميت خارج المسجد وهدم او مع بعض القوم
قوله ان استعمل فيه مساحنة مع قوله ولدفنات **قوله**
 حتى لو خرج راسه هذا التوزيع غير صحيح فان المقام مقام
 الاستدراك على ما تقدم فكانه قال يشترط في الصلاة
 عليه خروج اكثره حيا هذا اذا انفصل بنفسه اما اذا

فصل كها تبت المسكين فلا وسيد كره الشارح بقوله
 وكذا لا يرث اذا انفصل بنفسه **قوله** سبي مع احد
 ابويه سواء كان ميذا او غير ميذ وسواء مات في دار
 الحرب او في الا سلام وسواء كان السابي مسلما او
 ذميا لان مع وجود احد ابويه لا جبر للدار ولا للسابي
 بل هو تابع لاحد ابويه الى البلوغ ما لم يحدث اسلاما
 وهو محارب كاصرح به في البحر وسكت عما اذا كان معه
 ابواه معالان حكمه كذلك بمنهوم المرافقة **قوله**
 ولو سبي بدونه اي بدون احد ابويه بان لم يكن معه ولا
 واحد منهما **قوله** يتبع للدار وللسابي اعلم انه اذا لم يسب
 مع الصبي احد ابويه فلا يخلو اما ان يموت في دار الحرب
 او في دار الا سلام وعلى كل اما ان يكون السابي مسلما
 او ذميا وعلى كل اما ان يموت ميذا او غير ميذ فان كان
 السابي مسلما فالصبي سلم يتبع للسابي سواء كان في دار
 الحرب او في دار الا سلام وسواء كان ميذا او غير ميذ
 كما هو ظاهر اطلاقهم الصبي وان كان الصبي السابي ذميا
 فان مات الولد في دار الا سلام يصلى عليه لانه مسلم
 يتبع للدار كما صرح به في البحر وان مات في دار الحرب ينبغي ان
 لا يصلى عليه تكون الدار دار حرب واليد يد ذمى فليدراج
قوله اوبه اي اوسى باحد ابويه اي معه **قوله**
 فاسلم هو اي احد ابويه **قوله** بكسر الدال اي وهو لازم
 من قدم بمعنى تقدم **قوله** باليد اي ثم يضع على العنق
قوله لا على العنق اي ابتداء كما افاده شيخنا رحمه
 رحمه الله تعالى **قوله** وما ورد فيه وهو قوله صلى
 الله عليه وسلم اذا رايتهم للجنازة فقوموا لها حتى تخلفكم
 او

او توضع **قوله** لوميتا والا لافيه ساعة لا تقى
 وبارشايه تقتضي كلامه انه رباعي وليس كذلك ففيها ثلث
 رشت الميت رشتا ورشتا ورشتاين بكسر حاء مرثاة ورشتا
 تخففة ورثوته بكسبه وعددت بحاسنه كورشته
 ترشاة كترشاة وتقطت فيه شعرا انتهى فليدراج غيره
 من كتب اللفظ **قوله** من تغزا بعزاء الجاهلية تمامه
 فاعضوه بين ايديه ولا تكونوا العز الصبر او حسنه كما صرح
 في القاموس **قوله** احدى عشرة مرة صوابه احدى عشرة
قوله عهد تمامه بفتح الميم وسكون الراء معناه
 بالفارسية الرسالة والمعنى رسالة العهد والمراد
 ان يكتب شي مما يدل على انه على العهد المازي الذي بينه
 وبين ربه يوم اخذ الميثاق من الاليت وتوصيده بالترك
 باسمه ولحق ذلك **باب** **الشهيد** **قوله**
 شهوده فيكون من باب المذف وللا يصال مذف
 الكلام فاستتر الفيم المجرور **قوله** لحصوله بفعل
 الملايكة وذلك لان حنظلة بن الراحب استشهد
 يوم احد ففلسه الملايكة وقال صلى الله عليه وسلم
 اني رايت الملايكة تغسل حنظلة ابن ابي عامر بين
 السماء والارض بما المزن في محاييف الفضة وقال
 ابواسيد فذهبتا ونظرنا اليه فاذا براسه يقطر
 ماء فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى امراته فسالها
 فاجبت انه خرب وهو جيب واولاده يسعون اولاد
 غسيل الملايكة امداد الفتاح **قوله** فلوارث
 قال في القاموس وارث على المجهول عمل من المعركة رشتا
 اي جرحا ودم رمتق انتهى **قوله** صافيا قيد في طمن

فقط كجوابه كما في البحر **قوله** زكواهم من التزويل وهو اللغ
في الثوب قاموس **قوله** بجلوهم جمع كلم بفتح الكاف
وسكون اللام الجرح **قوله** أو اوى بقصر الهزة **قوله**
وهو الماص وقال أبو يوسف يكون مرتشا **قوله** عدم
السيوطي أي في كتابه التثبت **باب الصلاة**
في الكعبة قوله العروة هي يكون الرأ كل بقعة
من الدور واسمها ليس فيها بنا قاموس **قوله**
عنان بفتح العين المهلة نواحيها وكبرها ما به الالك منها
إذا نظرتا قاموس **قوله** الهوى وهو ما روى عن أبي
هروية رضي الله تعالى عنه أنه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم
عن الصلاة في سبعة مواضع المجزرة والمزيلة والمقبرة
والحمام وقوارع الطريق ومواطن الليل وفوق ظهر بيت
الله عناية **قوله** وإن اختلف وجهه شمل
لست عشر صورة حاصلة من ضرب أربع وجه الموضع
وقضاه ويمينه ويساره في مثلها من الامام **قوله**
منى أربع فيه تصور لما علت **قوله** امام فيها سواد
كان مع بعض القوم أولا **قوله** والباب مفتوح أي
للقلم الاستقالات **قوله** صح أي مع الكراهة لا يتلخ
مكان الامام قدر القامة ولا تفراذه على المركان ان لم يكن
مع احد كتاب **باب الزكاة قوله** اثنين وثمانين
صوابه اثنين وثلاثين كاعده شيخنا السيد رحمه
تعالى **قوله** كالوكساء أي كما يجزيه لو كساء **قوله**
بشروط قيد في الدفع والكسوة كلها **قوله** ان يتل
القبض أي او يقبض عنه من هو حي حجه او له مطلقا
كما صرح به في البحر **قوله** الا اذا حكم بنفقة أي فلا
يجزيه

يجزيه لانه استثناء المستثنى المذكور هو اثبات وما صلي
المسئلة انه اذا لم يقض القاضى عليه بنفقة اقا ربه
نفع اليهم الزكاة اجزاه وان قضى عليه فانكسر عليه ما دون
الشهر نفع اليهم الزكاة ان احتب عليهم ما دفعه من النفقة
لا يجزيه عن الزكاة والا اجزاه كما في البحر فلي هذا
كان عليه ان يقول بعد الاستثناء الثاني الا اذا لم
يجتب عليهم **قوله** حينه أي الجزء لا المال بدليل
قول الشارح وهو ربع عشر **قوله** مخرج النافلة
لعدم التقيين فيها **قوله** والفطرة لانها وان
عينها الشارح لكن لا هذا التقيين المحضرس وهو
كونه ربع عشر **قوله** من مسلم متعلق بتليد **قوله**
والعلم به أي بالافتراض **قوله** نسبة للمول أي
التمري وقيل الشمي مكاه القرستاني **قوله**
على ان المطلق أي بنا على ان المطلق وهو الحرية
ينصرف للمكامل وهو الحرية رتبة ويرا والمكاتب حر
بما فقط **قوله** اذا كان له غيره أي او ابراه المنصف
منه **قوله** فارغ لغت نصاب **قوله** كزكاة
فان لها مطالبا من العباد وهو السلطان في الاموال
الظاهرة ونفايه وهم الملوك في الاموال الباطنة جبر
قوله وخراج فان يطالب السلطان **قوله**
الفراق أي يموت او طلق متعلق بالرجل **قوله** او
نفقة منصوب عطفا على كفا له **قوله** وكفارة
أي بان اعيا **قوله** لعدم المطالب أي من العباد **قوله**
ولا يمنع الدين هذه المسئلة ليت من هذا الباب بل
استطردها الشرح **قوله** وعن حاجته الاصلية مراده

ان يكون معه احد التقدين او كلاهما فارغاً عن حاجته
 الاصلية اي لا يحتاج ان يعرف شيئا منها او من احدهما في
 شئ مما ذكرنا الكنى وغيرها مما يحتاج اليه ما يدفع به عن
 نفسه الهلاك تقدير كوفاء الدين او تحقيقا كالكف
 وغيرها وانما قلنا ان هذا مراده لان هذه الاشياء من
 دور الكنى وغيرها عروض فلا تجب فيها الزكاة ولو
 زادت على الحاجة الاصلية حالم بنوبها التجارة فرف
 بهذا ان قول بعضهم في التمثيل للحاجة الاصلية وكنت
 المعلم لاهلها لا يصح لان الكتب عروض فلا تجب الزكاة
 فيها سواء كانت عند اهلها او عند غير اهلها مالم
 ينوبها التجارة وكانه مرسى له التقييد ههنا من
 التقييد في باب المصرف حيث قالوا يجوز صرف الزكاة
 الى من عنده كتب كثيرة اذا كان من اهلها لانه
 لا يمد غنيا بها حيث احتاج اليها بخلاف غير اهلها
 والضرق بين البابين ما لا يخفى واجاب في البحر
 بان هذا تمثيل لما هو من الحاجات الاصلية ولا
 شك ان الكتب لغنى اهلها ليست من الحاجات الاصلية
 اى لا تمثيل لنصاب الفارغ عنها وهو كلام حسن
 وقد علمت من تقسيم الحاجة الى ما يدفع به الهلاك
 عن نفسه ولو تقديره المفضل له برفاء الدين ان
 قوله عن دين فستدرك مع ادراج الاصلية
 ثم ان هذا الكلام يقتضى انه اذا حال تحول على
 نصاب الفضة مثلا وهو محتاج اليه ليعرفه
 الى الثياب مثلا لا يزكى قال في البحر ونحوه
 ما في معراج الدراية في فصل زكاة العروض ان
 الزكاة

الزكاة تجب في المتد كيث ما امك للثمن او للنفقة
 انتهى وكذا في البدائع في بحث النما التقديري
 انتهى كلام البحر **قوله** بالقدرة على الاستثناء
 ولربنا يسم بان يكون في يده او يدنا يسم بخلاف
 ما اذا لم يكن في يده واحد منها كما اذا كان في البحر
 ونحوه من اقسام الضمار الثانية **قوله** فلا
 زكاة على مكاتب عبادته ربما توهم ان على سيده
 الزكاة وليس كذلك كما في الشرح لمالك عن الجوهرة
 فلو قال فلا زكاة في كسب مكاتب لكان اولى
 ويكون معنى قول الشارع لعدم الملك التام اى
 في حق السيد لعدم اليد وفي حق المكاتب لعدم ملك
 الرقبة ثم ان رجع المال للمولى بالمتجيز او للمكاتب
 باداء بدل الكتابة لا يزكى عن السنين الماضية
 بل يتألف هو لا جديدا **قوله** ولا في كسب
 ما دون اى لا عليه ولا على سيده بمعنى ما دام في
 يده اما اذا اخذه السيد فانه يزكى لما معنى
 السنين على الصحيح وقيل يلزمه الاداء قبل الاخذ
 وهذا اذا لم يكن على المادون دين مستوفى فان كان
 لا يلزم السيد الاداء للسنين الماضية لما قبل الاخذ
 ولا بعده كذا في البحر وكان على الشارع ان يقول
 لا في كسب ما دون قبل قبضه كما قال في المشتري لتجارة
 بل ربما يتوهم من كلامه ان قوله بعد قبضه المذكورة
 في مسئلة الرهن ظرف لمسئلة كسب المادون
 ايضا **قوله** ولا في رهون اى لا على الرهن
 لعدم ملك الرقبة ولا على الراهن لعدم السيد

واذا استرده الراهن لا ينكح عن السنين الماضية
 وهو معنى قول الشارع بعد ويدل عليه قول البحر ومن
 موانع الرجوب الرهن **قوله** قبل قبضه اما بعد قبضه
 فيجب عن السنين الماضية **قوله** وعروض الدين
 اي المستوفى في اثناء الحول **قوله** كالسلمان اي
 فيمنع وجوب الزكاة **قوله** عند محمد وقال ابو يوسف
 لا يمنع كنفن النصاب **قوله** ورجم في البحر حيث
 قال ونقد يهيم قول محمد بشعر بترجيحه وهو كذلك
 كما لا يخفى وفايدة الخلاف تظهر فيما اذا ابراه فعند
 محمد يتألف هو لا جديرا لا عند ابي يوسف كافي
 المحيط انتهى **قوله** ولوله نفي كان يكون عنده
 دراهم ودنانير ثم الى عروض التجارة ثم الى السوايم
 بحر **قوله** ولو اجناسا اي ولو كانت السوايم التي
 عنده اجناسا بان كان عنده ابل وبق وغنم تملوك
 بقر وغنم او نوتها منها **قوله** صرف لا قها زكاة فاذا
 كان عنده ثلثون برة واربعون بشاة يعرف الدين
 الى الشياه **قوله** ولا في ثياب البدن الى اخره
 هذا المختار قوله وعن حاجة الاصلية وهو يقتضي
 ان العروض اذا لم يجتمع اليها وجبت فيها وان لم ينوها
 التجارة وهو باطل لما سياتي في قوله وان لم تكن
 لاهلها وقوله او نية التجارة في العروض الا ان
 يقال ان مرادهم بالعروض هنا عروض التجارة فيكون
 المعنى اذا كان عنده عروض التجارة وكان محتاجا
 اليها لا يجب فيه الزكاة وليس في كلامهم ما يدل
 عليه فالحق ما قدمناه عن ابن الملك انه اذا كان
 عنده

عنده احد المتدين وحال عليه كحول لكنه مستحق الصرف
 الى صاحبه لا يجب فيه الزكاة وان خالف ما في مسراج
 الدراية والبدائع كما قدمناه عنده قوله حاجته الاصلية
 وعلى كلام ابن الملك كان على الماتن ان يقول ولا
 في نقد مستحق الصرف الى ثياب البدن الى اخره
قوله الا ان تكون غير فقته الى اخره جعل المال
 المصحف وعلم الكلام غير المخلوط بالاراء والنحو
 واصول الفقه لمحققات بالفقه ووجهه ظاهر **قوله**
 كنيته المحتاج اليها اي في ذنبه فلا ينافي ما تقدم من
 انه يكون غنيا بغير الفقه وما ذكره معه **قوله** فلو
 له بيينة تجب لما مضى ينبغي ان يجري هنا ما ياتي
 مصححا عن محمد من انه لا زكاة لان البيينة قد لا تقبل
 تأمل وراجع **قوله** ومدفون بارية لانهما غير
 حرز ولم يدم احكام الوصول اليه **قوله** بخلاف المدفون
 في حرز كداره ودار غيره كافي البحر **قوله** واضلقت
 الى اخره فقبل بالرجوب لا مكان الوصول وقيل
 بدمه لانهما غير حرز كذا في البحر **قوله** اي ظمها
 فيه ان المنسوب ايضا ما اظلم كافي القاموس
 فيلزم عليه التكرار وفي القاموس صادره مطالبه
 انتهى وفي القصة المصادرة التكليف انتهى
 والتكليف الامر بما يشق عليك كافي القاموس فيحصل
 من هذا ان المصادرة الامر بان تاتي بالمال والنف
 اخذ المال منك مباشرة هذا ما ظهر في تأمل **قوله**
 الفطار بغير المضاد هو الحق صفة من الاثمار وهو
 الاضفاء قصاتي **قوله** على قيل سبق فاعمل

مناه الفنى **قوله** او تفلن بفتح اللام المشددة
 هذا عند ابن حنيفة رحمه الله تعالى لان تفلن القاض
 لا يقع عنده وعند محمد للجب لتحقيق الا فلاس عنده
 بالتفليس وابو يوسف مع محمد في تحقيق الا فلاس
 ومع ابن حنيفة في حكم الزكوة رعاية لحاجب الفقر الكذا
 في الهداية **قوله** ولوللنفقة هذا هو الموافق لمراء
 الدراية والبدائع مخالف لابن الملك كما قدمناه
 عن الحاجة الاصلية **قوله** بقيدها الثاني وهو
 الاكتفا بالرعى في اكثر العام لقصد الدر والنسل
 والضرر الموث راجع للساية المفهومة من السوم
قوله كما ينبغي اى في اخر هذا الباب **قوله**
 او المستاجرة او المستعارة بشرط كون كل منهما
 عشوية فان العشر على المستعير بالاتفاق وعلى
 المستاجر عندها وبه نأخذ خلافا لابن حنيفة
 كما سياتى في باب العشر منقولاً عن الحارثى القدى
 فلو وجب فيما خرج منها الزكوة لاجتمع الحقان
 وانما قيدتها بالعشرية لقول الحارثى القدى
 ولما كانت الماراض خراجية فخرجها على ربا الارض
 في الوجهين جميعاً انتهى يعنى في الاعارة والاباء
 فعلى هذا لا نرى المستاجر او المستعير للارض
 الخراجية التجارة فيما خرج منها يعنى لعدم اجتماع
 الحقتين **قوله** كالودع اى الى الفقير **قوله**
 موكلية تنبئ موكل كما هو قرض المثال في البحر
قوله لا تنقطع حصته عند الثاني فلو تصدق
 ببعض وجب الخصة وراعى ما لم يكن المتصدق به
 مائة

مائة حسنة وتسعين فان كان فلا شى عليه **قوله**
 حتى تنزيع على عموم اطلاق الدين **قوله** واعلم
 ان اداء الدين عن الدين اى عن دين لا يقبض لما
 سياتى من قوله وعن دين سيقبض لا يجوز مثال ما
 لا يقبض ما تقدم من ابراء الفقير عن النصاب فان ختم
 من النصاب وهو دين تكون زكوة عن ذلك النصاب
 الذى هو دين لا يقبض حيث سقط بالبراء ومثال
 ما سيقبض ان يكون له على زيد نصاب فيجعل ختم
 دراهم منه زكاة عنه فانه لا يجوز لان النصاب سيقبض
 حيث لم يبريه منه **قوله** وسيلة التكفين بالنزوة
قوله وافترضها عمرى الذى تحصل من الدرر
 والشرع بل ان وقتها العر ولهذا لا يفتن بمهلاك
 النصاب بعد التعريط وان الدليل القرأى لا يدل
 على الفور وانما يدل عليه المعنى الذى نقله الشارع
 عن الفقه وهو فتن فيفيد وجوبه **قوله** قيد
 بالقود يقتضى ان مسئلة المدين فيها صلح لا عن
 قود وليس كذلك فالاولى ان يقول كما قال المص
 في شرحه وقيدنا بالصلح عن القود الى اخره **قوله**
 كان المدفوع للتجارة اى بلا شبهة **قوله** كما مر اى في
 شرح قوله او شبهة التجارة **قوله** الشئ بكسر الشاء
 المثناة وفتح السين في اخره الف مقصورة وهو
 الصدقة مرتين في عام كما في القاموس **قوله** فلو
 نرى التجارة محترز قوله وشرط مقادنتها لمعقود
 التجارة **قوله** كما مر اى قبيل قوله وشرط صحة
 ادائها **قوله** كالونرى التجارة محترز قوله بشرط

عدم المانع المودى الى الشئ فان ما خرج من ارضه
 العشرة او الخراجية يجب فيه الشرا او الخراج فلو وجب
 فيه الزكاة ايضا لزم الشئ **باب الساعة**
قوله بالبرعى بفتح الراء مصدر وبكرها المكلا نفسه
 والمناسب الاول اذ لو حمل المكلا اليها في ايت لا
 تكون ساعة فلو ضبط بالكسر كانت ساعة كذا في
 البحر **قوله** واليمن عطف تفسير على الزيادة
قوله فقط اى المذكور المحفنة وليس المراد انه
 يعم المذكور ولا يعم غيرها **قوله** لكن الى اخره
 استدرجات على ما في المحيط من اعتبار السمن واللبان
 ان مراد صاحب المحيط ان السمن لا اجل اللحم بل الغرض
 اخر مثل ان لا تموت في الشتاء من البرد فلا تناقض
 بين كلامي البدايع والمحيط **قوله** ولعلم اى لعل من
 عرف الساعة بقوله هي التي تكتفى بالبرعى في اكثر
 السنة **قوله** تركوا ذلك اى قيد الدر والنسل
قوله لتقر بحجم بالحكمين امدها ما نوى فيه التجارة
 ثابتهما ما قصد منه الحمل والركوب **قوله** في المهي
 بكسر الجيم وهو نصف الحول اى للشك في كون نصف
 الحول مرجحيا **قوله** في وسط الحول بكسر السين
 وهو قيد لانه اسم لجزاء ميم بين طرفي الشئ بخلاف
 محركها فانه اسم لجزاء تساوى يمين عن طرفي الشئ
 فيكون جزاء ميم من الحول وليس مجرد **قوله** او
 قبله بيوم الضمير راجع الى الحول على حذف مضاف
 والمراد باليوم المحطة اى قبل انتهى الحول بالمحطة ولا
 حاشية اليه بعد ذكر الوسط كالا يخفى الا ان تكون او
 بين

معنى بل ويكون قد قصد المبالغة بالاضراب عن الجزاء
 الميم الى الجزاء المعين الذي هو بحر الحول **قوله** ولا
 نقد عنده اما لو كان عنده تصاب فانه يفهم اليه
قوله لانها يقول على اتحادها فيه اشارة الى ان
 بينها اشتقاقا اكبر وهو اشتراك الكلمتين في
 اكثر الحروف مع التناسب في المعنى كما هافات
 الابل وهو وبالي اجوف **قوله** تحت ضربهم الباء
 وسكون الخاء المجهدة وفتح التاء المشناة فوق والنون
 والصاد المهملة المشددة في اخره راء علم مركب
 تركيب مزج على ملك **قوله** كذا كتب النبي صلى الله
 عليه وسلم كتب مبتدأ مضى وكذا اخره **قوله** واني
 لم عطف على المجرور **قوله** للناث نفت للبقرة
 اى القيمة الكاينة للناث **باب**
زكاة البقر **قوله** ووحشي بقر عطف على عكس **قوله**
 ساعة نفت لثلاثون فهو فروع ويجوز النصب
 على التمييز **باب** **زكاة الغنم** **قوله** والربا
 فانه لا يجوز بيع لحم الضان بلحم الغنم متفاضلا
قوله لا في اداد الواجب فان الجذع من الضان
 يجزى في رواية بخلافه من الغنم **قوله** والايان
 فان من حلف لا ياكل لحم الضان لا يثبت باكل لحم
 الغنم للبرق **قوله** وهو اى عليه اكثرها كذا
 في الهداية وذكر الناطق انه مأم له ثمانية اشهر
 وذكر الزعفراني انه مأم له سبعة اشهر وذكر
 الاقطع قال لفقها الجذع ماله ستة اشهر انتهى
 وهو نظام بحر **قوله** على النظام الذي يظهر

انه راجع لقوله الا الجذع فان عدم اجزاء الجذع وهو
ظاهرا لرواية كاصح به في البحر وبديل قولنا راجع
جواز الجذع من الضم ولا يجوز ان يكون راجعا الى
تفسير الجذع لان صاحب البحر ذكر قوله وهو الظاهر
عند تفسيره بضم اشهر ولا جاز ان يكون هذا
القابل انتم له سمة اشهر وطعن في السمة الاخرى
فيكون اني عليه الاثر الحول لانه يتكرر مع قول الهداية
ول من الضم افاد ان الجذع من المنز لا يخرج
رواية واحدة كاصح به في البحر **ول** والدليل برجم
وهو ما روي مالك في الموطا من حديث عمر و قاض الجذع
ثم قال الكمال فيجب ترجيح غير ظاهرا لرواية **ول**
ولاشي في ضيل اعلم ان الخيل اما ان تكون للتجارة
اولا فان كانت للتجارة ففيها زكاة التجارة
اتفاقا سواء كانت سائمة او معلوفة وسواء كانت
عربية او عجمية وسواء كانت ذكورا فقط او
اناثا فقط او مختلطة وان لم تكن للتجارة فاما ان
تكون للحمل والركوب او للدر والنسل فان كانت للحمل
والركوب فلا زكاة فيها اتفاقا سواء كانت سائمة
او معلوفة وسواء كانت عربية او عجمية وسواء كانت
ذكورا فقط او اناثا فقط او مختلطة وان كانت
للدر والنسل فاما ان تكون معلوفة او سائمة فان
كانت معلوفة فلا زكاة فيها اتفاقا سواء كانت
عربية او عجمية وسواء ذكورا فقط او اناثا فقط او
مختلطة وان كانت سائمة فلا زكاة فيها عندنا
واما عند ابي حنيفة فاما ان تكون مختلطة او لا فان
كانت مختلطة فاما عربية او عجمية فان كانت عربية
فما لكها

فما لكها محذر ان شا اعطى عن كل فرس دينار او ان شا
قومها واعطى عن كل مائتين خمسة دراهم وهو ما نثر
عن عمر رضي الله تعالى عنه وان كانت عجمية تقوم
وبودي عن كل مائتين خمسة دراهم والفرق ان افراس
الرب لا تتفاوت تفاوتها فاحشا بخلاف غيرها
وان كانت ذكورا فقط فمن ابي حنيفة رضي الله
عنه روايتان المشهور منها عدم الرجوب لانهما غير
معدة للاستخا لان معنى النسل لا يحصل منها ومعنى
السمن فيها خلد مبيت لانهما غير ما كوكه اللهم وفي التبيين
الاشبه انه يجب في الاناث لانهما تتاسل بالتحمل
المستعد بحر **ول** فلا كلام اي لا كلام يتعلق
بني زكاة التجارة من جوع **ول** ما لم تكن المعلوفة
للتجارة اشار به الى ان العوامل وان نرى فيها
التجارة لا تكون للتجارة لانهما مشغولة بالخواج الا ان
ول وجل وفضيل وعجل هي الصغار التي لم
يتم عليها الحول بقريئة ما صورهم بقوله وصودته
الى اخره **ول** وجب الجوار فقط كما اذا كان
له مائتا جمل وشاة واحدة وجبت تلك الواحدة
فقط عندها وعند ابي يوسف يجب معها املان **ول**
وفضاه بالموليم اما في غيرها فيجب فيما زاد جسا به
اما عند ابي حنيفة فلا يجب ما لم تبلغ اربعمائة في الدرهم
كما سياتي تفصيله **ول** ومنع الساعي عطف على
وجوبها **ول** لتعلقها بالماين ولانه لم يفوت
ملكها على احد ولا يرا بحر **ول** وان هلك بعضها
فقبضه ان الممن لم يتناول له مع انه متناول لم فكان عليه ان

يقول ولا في هالك كالا او بعضنا **ول** ويرى الهالك الى
 المعفو اعلم ان الزكاة في النصاب والمعفو معا عند محمد وافر
 وفي النصاب فقط عند ابي حنيفة وابي يوسف حتى لو هلك
 المعفو وبقي النصاب يسقط بقدره عند الاولين ويسقى
 كل الواجب عند الاخيرين والفرق بين مذهب ابي حنيفة
 وابي يوسف ان في مذهب ابي حنيفة يبرق الهالك الى
 المعفو ثم الى النصاب الذي يليه الى ان ينتهي الى النصاب
 الاول كما ذكره الشارع وفي مذهب ابي يوسف يبرق
 الهالك الى المعفو ثم الى النصاب شيئا وتظهر ثمرة
 الخلاف فيما اذا كان له اربعون من الابل فهلك نصفها
 بعد الحول فعند الامام الواجب اربع شياة وعند ابي يوسف
 عشرون جزءا من ستة وثلاثين جزءا من بنت لبون
 وعند محمد وزفر نصف بنت لبون **ول** ومن
 اى من المستهلك **ول** والتوى بالشاء المشاة
 فرق اى المهلك وصورته حال الحول على النصاب
 فاقترض فتوى لا يعد مستهلكا فلا زكاة عليه **ول**
 والاعارة بالجر عطا على القرض بمعنى اذا مال الحول على
 عروض التجارة فاعادها فهلك لا يكون استهلاكا
 فلا شئ فيه **ول** واستبدال الجور ايضا
 عطا على القرض بمعنى اذا مال الحول على مال التجارة
 فاستبدل به مال التجارة فهلك البدل يعد هلاكا
 فلا شئ فيه **ول** وبغيره مال التجارة مصطوف على
 قوله بمال التجارة اى واستبدال مال التجارة بغير
 مال التجارة استهلك بمعنى اذا تزكى بالبدل عدم
 مال التجارة اما اذا لم ينوشيا فانه يكون للتجارة
 دالة

دالة كما نبه عليه في النهر عن فتح القدير وتقدم عند
 قوله وشرطه حولان الحول **ول** والساية بالساية
 استهلاك لان الوجوب فيها متعلق بالصورة والمنقضية
 يكون استهلاكا كما لا يستبدل الجور **ول** وكفارة
 بالتقويت وغير الاعتاق نعمة وانما استثنى الاعتاق
 لان معنى القرية فيه ائلاف الملك ونفى الرق وذلك لا
 يتقوم شره بالية عن غاية البيت **ول** والمصدق
 ايضا يفتح الصاد المصلحة المحففة وكبر الدال المشددة
 وهو الساعى اما بتشدد الصاد ايضا فهو صاحب
 المال الجور **ول** هو الصحيح ومقابلته ما في البسوط
 من ان الخيار للمالك في الوجهين الجور **ول** ثم اشترى
 ساية اى بذلك النقد المزكى وعنده ساية
 لم يتم حولها بعد لا تقيم هذه الساية المشتراة الى تلك
 الساية لوجود المانع وهو زكاة مال واحد لشخص واحد
 في عام مرتين وهو الشئ المنهى عنه بقوله صلى الله عليه
 وسلم لا تثنى في الصدقة **ول** بالم يقيم ادها
 اى الى الاخر **ول** امير يلى هو على بن عيسى بن
 هاشم والى فراسا وكان امير ابيلى والذى
 افتاه محمد بن سلمة فجعل يلى ويقول الحشم انهم
 يقولون لى ما عليك من التبعات فوق مالك فكفارتك
 كفارة مابين من لا يملك شيئا وهذه الصلة افنى لحي
 بن يحيى تلميذ الامام مالك بعض ملوك المقاربة في
 كفارة عليه بالصوم لا لقصد المشقة عليه حتى يعترض
 عليه بان اعتبار للوصف المعلوم الا لفا الجور والتبعات
 مع تبعة كفرجة الشئ الذى لك بغيره شئ ظلامه

قاموس **قوله** ولو عجل زو نصاب سنين صورة
 له ثلثماية درهم وقع منها مائة عن المائتين عشرين سنة
قوله او لنصب صورته ان يدفع المائة المذكورة عن
 المائتين وعن تسعة عشر نصبا ستحدث فحدث له
 في ذلك العام صح وان حدث في عام اخر فلا بد لها من زيادة على
 صة كما مرع به في البحر **قوله** وكذا العجل التشبيه راجع الى
 المسئلة الثانية وهي تعجيل نصب تحدث في هذا القول
 ولا يصح ان يرجع الى مسئلة التعجيل لسنين بدليل قوله
 بعد الخروج وصرفه في البحر ايضا **قوله** قيل النبات
 تصير قبل وفيه دليل على انه ان ادعى المشر عن سنين
 مستقلة لا يخرج اتفاقا **قوله** والظاهر عدم الجواز
 وهو قول محمد وجوز ابو يوسف لان السبب الارض النامية
 وبعد الزراعة نامية ورده محمد بان السبب الارض النامية
 حقيقة النما فيكون التعجيل قبلها واقعا حيث السبب
 فلا يجوز كذا في الرول الحية بحر **قوله** وكذا العجل ضراغ
 راسه هذا التشبيه راجع الى مسئلة التعجيل عن نصاب
 واحد لسنين فان عجل ضراغ راسه لسنين صح كما
 سياتي في باب الجزية وذلك لوجود السبب وهو راسه
 والتقييد بالراس مما لا يشق اذ لو عجل ضراغ لرضه
 عن سنين جاز كما ذكره القهستاني **باب**
المشر والخزاج وعلمه بوجوه السبب وهي الارض
 النامية لكن حمل كلامه على الموظف لتعلقه بالقدرة
 على النما فيكون سبب الارض النامية باسكان النما
 لا بحقيقته كالعشر وضراغ المقاسمة **قوله**
 وتامه في التمهيد قال ولو نذر صوم يوم معين فجعله

ما زعند الثاني خلافا لمحمد وعلى هذا الخلاف الصلوة
 والاعتكاف ولو نذر في سنة كذا فأتى به قبلها جاز
 عندها خلافا لمحمد كذا في السراج انتهى **قوله** مما لم يتم
 الكرم الخ يعني اذ اغرس كروما متصلا في ارض لليزال
 يدغ خراج الزرع الى ان يثمر الشجر فاذا ادى خراج الشجر
 وخراج الزرع الموظف في كل جريب صاع ودرهم
 وفي جريب الكرم المتصل عشرة دراهم كما ياتي في باب
قوله عليها على الرجل منهم وهو نصف العشر
 كما ياتي في العشر **قوله** ويؤخذ الوسط تكرار مع قوله
 يفا تقدم والمصدق ياخذ الوسط **باب** **ذكاة**
المال قوله وقيل ينبغي في كل بلد بوزنهم وحزم به
 في الرول الحية والخلصة واختاره في المجتبى وجمع التوازل
 والميون قال في الفسخ وهو الحق وكفى اقول ينبغي
 ان يقيد بما اذا كانت له دراهم لا تنقص عن ما قل
 وزن كان في زمنه صلى الله عليه وسلم قال في السراج
 الا ان كون الدرهم اربعة عشر قيراطا عليه اجم الغيرة والمجوز
 والكثير والطباق كتب المتقدمين والمتأخرين فصر
قوله وسحقته في متفرقات اليسوع الذي حقيقته
 هناك لا يتعلق بالزكاة بل بالمعقود حتى اذا اطلق اسم
 الدرهم في العقد انصرف الى المتعارف وكذا اذا اطلقته
 الواقف كما استقف عليه **قوله** والمعتبر الى اخره اما في
 الرجوع فمحتمل عليه حتى لو كان له اربعون فضة وزنه مائة
 وعشرون وقيمتها مائتان فلا زكاة فيه بالاجماع
 واما في الاداء فقول الجصيفة رابي يوسف واعتبر زعفر
 القيمة ومحمد الا نفع حتى لو ادى عن خمسة جيا د خمسة

زبوقا قيمتها اربعة جيا د جاز عندها خلا قالمهد وزفر
 ولو ادى اربعة جيا د قيمتها خمسة ردين عن خمسة ردية
 لا يجوز الا عند محمد وزفر ولو كان له ابريق فضة وزنه
 مائتان وقيمة بصياغة ثلثمائة ان ادى من العين
 يودي ربع عشرة وهو خمسة قيمتها سبعة ونصف
 وان ادى خمسة قيمتها خمسة طاز عندها وقال محمد
 وزفر لا يجوز الا ان يودي الفضل ولو ادى من طواف
 صنته تقير القيمة بالاجماع كذا في البحر اذا عرفت هذا
 فقوله لا قيمتها نفى فقوله زفر باعتبار القيمة بالاداء
 وهذا ان لم يود من طواف الجن فان ادى من طواف
 الجن اعتبرته القيمة بالاجماع كما علمت وكان على
 الشارع ان يقول بعد قوله لا قيمتها ولا الا نفع
 نفيا لقوله محمد رحمه الله تعالى **قوله** ولو تبارا
 يصح الاتين به هنا لانه لا يصدق عليه المضروب ولا المبدل
 بل كان عليه ان يقول بعد قوله مطلقا وتارة بخلاف جارة
 اكثر حيث قال يجب في ما يتى درهم وعشرين مثالا
 ربع العشر ولو تبارا فانه داخل فيما قبله **قوله** والنقطة
 فيه منافاة لقول ابن الملك ان الدرهم اذا كانت مثقلة
 بجواحه مثلا زكوة فيها كما قدمنا في اول كتاب الزكوة
 فارجع اليه **قوله** فلتقيام المانع تعريض الزماني حيث
 اورد عليهم الارض الخراجية فانه لا يجب فيها الزكوة
 وان نوى عند شرائها التجارة مع انها من العروض
 وبصاحب الدرر حيث اجاب بانها ليست من العروض بناء
 على تفسيره بعبداياها بالادخله كيل ولا وزن ولا
 يكون عقارا ولا يصح انا وما صل التعريض بهما والرد عليهما

ان الصواب تفسير العروض بما ليس بنقد وعدم وجوب
 الزكوة في الخراجية لقيام المانع كذا في البحر **قوله** كما قدمنا
 اي عند قوله بشرطه حولان الحول **قوله** بالمسلوك
 بالسين المهلة اي المضروب على السكة وهي حديد منقوشه
 يقرب عليها الدرهم قاقوس ووجه المافادة ظاهر في الرق
 اما الذهب فلا كما لا يخفى الا ان يقال لما اقرن بالمضروب
 من الفضة كان المراد به المضروب **قوله** بقوما
 باحد ما تكرار مع قوله من ذهب او ورق لان او مضافا
 الى اختيار هنا ولذلك فهم السراج كصاحب البحر والاختيار
 محمول على صورة استوائها فقط اما اذا اختلفا قوام
 بالانفع كما حرره الشارع يتعالم **قوله** وهي مثله
 الكسور فان لم ياتيان وخمسة دراهم مضى عليها عامان
 عند عليه عشرة وعندها خمسة لانه وجب عليه في العام
 الاول خمسة وعثن بنقي السالم من الدين في العام
 الثاني مائتان الا ثمن درهم فلا تجب فيه الزكوة وعند
 لا زكوة في الكسور فيبقى السالم مائتين ففيها خمسة
 اخر كذا في البحر **قوله** وعند ما يتم به قيد في
 قوله او اقل فقط **قوله** وبلغت نصابا اي وبلغت
 قيمتها نصابا لا وزنها بقريضة قوله من ادى نقد
 درهم في البحر ايضا واما الذهب المخلوط بالفضة
 اعلم ان الذهب اذا سبك مع الفضة فلما ان يكون
 غالبا او مغلوبا او متساويا فان كان الذهب غالبا
 او متساويا فلما ان يبلغ كل منهما نصابه او لا يبلغ
 واحد منهما او يبلغ الذهب فقط والعكس متنع وان
 كان مغلوبا فالصور الاربع متصورة فالصور عشر

اذا عرفت هذا فقوله ان غلب الذهب فذهب شامل
 لثلاث صور بلوغ الذهب فقط نصابه وبلوغ
 كل منهما نصابه وعدم بلوغ كل منهما نصابه اما بلوغ
 الفضة فقط نصابها فممتنع كما قدمنا وقوله والا اي
 وان لم يغلب الذهب بان غلبت الفضة او تساوا
 وقوله فان بلغ الذهب او الفضة نصابه وجبت
 اي ان بلغ الذهب فقط نصابه وجبت في
 اجمع زكاة الذهب سواء غلبت الفضة او تساوا
 وان بلغت الفضة فقط نصابها وجبت في اجمع
 زكاة الفضة وهذا انما يتصور فيما اذا غلبت الفضة
 ويمتنع في صورة التصادق كما علمت وانما زدت قوله
 في اجمع اخذ من عبارة الشئ كما ستره ولم
 اريد بقولي فقط لدخل بلوغ كل منهما نصابا في قوله
 فان بلغ الذهب وفي قوله او الفضة فيتناقص
 كما لا يخفى حينئذ يكون ساكنا عن اربع صور بلوغ
 كل منهما نصابه وعدم بلوغ كل منهما نصابه في غلبة
 الفضة وفي التساوي وعبارة الشئ ولو سلك
 ان ذهب مع الفضة فان بلغ نصابا زكى لجمع زكاة
 الذهب سواء كان غالبا او مغلوبا لانه انما
 وان لم يبلغ الذهب نصابه فان بلغت الفضة
 نصابها زكى لجمع زكاة الفضة انتهى وعبارة
 الزيلعي والذهب المملوك بالفضة ان بلغ الذهب
 نصاب الذهب وجبت فيه زكاة الذهب
 وان بلغت الفضة نصاب الفضة وجبت فيه
 زكاة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبة راي

اذا

اذا كانت مغلبة فهو كله ذهب لانه اعز واغلى
 قيمة انتهى وكل من هاتين العبارتين ايضا غير
 شامل للاقسام العشرة مع تخالف العبارات الثلاث
 في انفسها فتأمل وراج **قوله** فلا يقطع الحول ولو
 متغفرا هذا ذهب ابي يوسف وعلى قول محمد يقطع
 ورجحه في البحر كما ذكره الشافعي في اول الكتاب **قوله**
 ونصنا راجع للثنتين **قوله** جعلنا راجع للعرض كما في
 شرح المجمع لابن الملاك لكنه غير بالخلق بدل الوضع
 والمعنى ان الله تعالى خلق الثنتين ووضعهما للتجارة
 والعبد يجعل العرض للتجارة **قوله** فافهم اشار به
 الوديع صاحب الكافي حيث قال ان القيمة لا تقدر
 عند تكامل الاجزاء عنده كاية درهم وعشرة دنانير
 قيمتها اقل من مائة درهم طمانته ان يجاب
 الزكاة في هذه المسئلة على الصحيح لتكامل
 الاجزاء لا باعتبار القيمة والحق ان الاجزاء هنا
 ايضا باعتبار القيمة فان النصاب ان لم يتم
 باعتبار قيمة الذهب بالفضة يتم باعتبار
 قيمة الفضة بالذهب فجر فان قيمة الدنانير
 اذا كانت خصال درهمها وضمت الفضة الى الذهب
 كانت قيمة الفضة عشريا دينارا فيكون المجموع
 نصابا ونصفا فقيمة ثلاث ارباع دينار وانما
 قلنا انه نصاب ونصف لما قال في السراج الوهاج
 له خمسة وتسعون درهما ودينار واحد قيمته
 خمسة دراهم كان المجموع نصابا فان خمسة وتسعين
 تسعة عشر دينارا انتهى وقل صاحب الكافي

على الصحيح اشار الى ان القول الضعيف انه لا يجب
 في هذه الصورة كما مكاه في البحر **قوله** عندنا
 اي خلافا للشافعي رحمه الله تعالى **قوله** اوصى
 يتفق فالالف اشارة الى السبب الاول وهو
 اهلية كل منهما لوجود الزكاة والواو الى السبب الثاني
 وهو وجود الاختلاط في اول السنة والصادر اهلية
 الى السبب الثالث وهو قصد الاختلاط والميم
 الى السبب الرابع وهو اتحاد الشرع بان يكون
 ذهابهما الى الرعي من موضع واحد والنون الى
 السبب الخامس وهو اتحاد الاماكن المذكورين
 ويسمى المحلب واليا المشاة تحت الى السبب
 السادس وهو اتحاد الراعي والدين المجهة
 الى السبب السابع وهو اتحاد الشرع بان يكونا
 شريهما من ماء واحد عينا او بيرا او عند يراوفا
 والفاء الى السبب الثامن وهو اتحاد الفحل
 والعين الممثلة الى السبب التاسع وهو اتحاد
 المرعي كذا يرض من شربة نظم المجموع للبعث
 وفيه ان المذكور في كتبهم انها شرط لوجوب
 الزكاة لا اسباب ويرد على الشارع ان قوله
 باتحاد اسباب الاسافة الى اخره لا يناسب
 تقديره ومال جارة فانه لا يتأتى فيه اشتراط
 اتحاد الفحل وحده **قوله** وبيان في الحادى
 اي الحادى القدسي وعبارته ولذا اخذ المصنف
 الواجب من طائفة الشركة تراجعا بالخصص
 مثل ان يكون لاصدهما اربعون من الغنم والاربعون
 لاصدهما

ثانون فاحد منهما شاتين كان اخذ امن كل
 واحد منهما شاة واحدة فيرد على صاحب الاربعين
 على صاحب الثمانين قيمة ثلث شاة انتهى
 وقال في الفتاوى الهندية فاذا كان بين الربطين
 احدى وستون من الابل لاصدهما ست وثلاثون
 وللاخر خمس وعشرون فاذا اخذ المصدق منهما
 بنت نخاض وبنت ليوت فان كل واحد يرجع على
 شريكه لخصته ما اخذ الساعي من ملكه زكاة شريكه
 هكذا في فتاوى قاضي خان انتهى وانت خبير
 ان التراجع ليس على بايم بل التراجع احدهما **قوله**
 ولو بينه وبين ثمانين جلد الى اخره عبارة الفتاوى
 الهندية ولو كانت بينه وبين ثمانين جلد ثمانون
 شاة كل شاة بينه وبين رجل على حدة فصار له
 من كل شاة نصفها حتى صار له اربعون فعند
 ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لاشئ عليه
 وكذا اذا كان بينه وبين ستين رجلا ستون
 بكرة كذا في السراج الوهاج انتهى **قوله** كثر
 سائمة كذا في البحر والنهر وجعله ابن الملك في شرع
 الجمع من التمر فيلزم **قوله** واملك من عطف
 العام على الخاص لانه جمع ملك بكسر اللام بمعنى
 مملوكة هذا بالنظر الى اللفظة اما في العرف فخاصة
 بالمعقد فيكون عطف **قوله** ويصير
 ما مضى من الحول الى اخره صورته له الفدين
 قوك او متوسط مضى عليها حول ونصف وقبضها
 وركب عن الحول فاذا مضت ستة اشهر بعد القبض

وكاها ايضا وقيل لا تزكى ثانيا الا اذا مضى حول
وقت القبض **قوله** وشكك اي مثل المتوسط وهو
انه كالضعيف بحر **قوله** كما صرنا في قوله ويضم
مستفاد والتشبيه في مطلق الضم لا في خصوص الضم
الى الضعيف والاحسن في العبارة ان يقول الا اذا
كان عنده ما يفهم الضعيف اليه تفكر **قوله** وهو
اي تقييد صاحب المحيط بالمصر غير صحيح في الضعيف
لان الضعيف لا تجب فيه الزكوة بعد القبض مالم
مالم يرض حول فيكون ابراء الموصرا استهلاك قبل
الوجوب **قوله** ومنها ان يصبه الى اخره فيه انه
لا يرجع في هذه الهبة فهي حيلة تنفع في سقوط
الزكوة وتضر في خروج المال عن ملكه من غير قربة
على الماعادة الى ملكه **باب العاشر قوله**
تغلبا للمادة وهي ما يؤخذ من العلم على غير ما
وهي ما يؤخذ من الذمي والحربي **قوله** فمن انكر
تمام الحول اي ولم يكن ما في يده مستفاد ايفهم الى ما قال
عليه الحول في بيته من جنسه فان كان فانه
ياخذ زكوة ما في يده فقط لا ما في بيته ايضا
سيأتي من قول المصنف ومال في بيته **قوله**
وهو الحق راجع لقوله او منقص **قوله** لما ياتي
اي في قوله بعد اخراجها **قوله** اخذت منه
هذا في غير الحربي اما فيمضي في اتي انه اذا دخل دار
الحرب ثم خربها لا يؤخذ منه لما مضى **قوله** في الاعم
وهو ظاهر الرواية وهو المذكور في الجامع الصغير
وشروط في الاصل اخراج البراءة لانه ادعى ولصدق
دعاه

دعاه علامة فيجب ابرازها ثم على هذا القول هل
يشترط اليقين قولان بحر **قوله** بعد اخراجها
متعلق بالاموال الباطنة فقط **قوله** لانها اي
الاموال الباطنة بعد الاخراج **قوله** والاول
ينقلب نفلا وقيل الاول هو الزكوة والثاني
سياسة بحر **قوله** لا تنشقوا البش البرز المستور
وكشف الشيء عن الشيء كما في القاموس وبما به
نصر كما في جامع اللغة **قوله** مامر وهو انكار تمام
الحول وما بعده **قوله** لعدم ولاية ذلك عبارة الزلمي
ما يؤخذ من الذمي جزية وفي الجزية لا يصدق
اذا قال اديتها انا لا انا فاعا اهل الذمة ليسوا
بمصارف هذه الحق وليس له ولاية الصرف الى
مستحقه وهو صالح المسلمين انتهى قال في البحر
اي حكم ما يؤخذ منه حكم الجزية من كونه يعرف
مصارفها لا انه جزية حتى لا يسقط جزية
راسد في تلك السنة نصر عليه الاسيحياتي انتهى
قوله لا يصدق حربي مفهومه انه لو كان
صادقا بان ثبت صدقه ببيتة لا يؤخذ منه وليس
كذلك فالصواب لا يترك الاخذ منه بحر **قوله**
والغاية مراده غاية البيان كما صرح به في التمهيد
والا فالغاية للسروحي **قوله** ورجحه في التمهيد
بانه كلام اهل المذهب فهو احق ما اليه يذهب
وفيه انه لم يظهر كون الاكل والاتقاني من
اهل المذهب دون السروحي والزلمي ومنه
خبر تامل **قوله** واخذ منا سني للمجهول لقوله

ومن الحرب عشر **قوله** لان ما دونه عفو اما في المسلم
والذي فظاه واما في الحرب فليس احتياجه الى
الحماية لقلته **قوله** وشرط جهلنا الى اخره هذا
قيد في الحرب فقط ويبيد فقطه على ما في الثلاثة
من عدم حسن الصنعة لما فيه من الايها **قوله**
ولاناخذ منهم شيئا الى اخره يفرج بفهم قوله
بشرط كون المال نصيبا **قوله** ليستروا عليه اي على
عدم الاخذ منا **قوله** وجلود ميتة فيه ان جلود
الميتة من قبيل القيمة وسياتي ان اخذ قيمته كاذ
عينه وكونها مالا في الالبسة وتصير مالا في الالبسة
كالخمر في الالبسة في الحكم لانهم لم يجعلوا ذلك
علة عشر الخمر واذا جعلوا العلة كونه مملوئا
وراج **قوله** كذا اقر المصنف متته في شرحه علم
ان المتن المذكور في شرح المصنف هكذا ويؤخذ نصف
عشر في قيمة خمر كافر للتجارة لان خنزيره فيكون
قوله ويؤخذ عشر القيمة من حربي من كلام
الشارح وكتابها بالامر في بعض النسخ غلط
ورأيت في متن مجرد ما نصه ويؤخذ نصف عشر
من قيمة خمر ذي عشر قيمته من حربي للتجارة
لان خنزيره وكلما اقر رج عنه خطأ اما اقره
فلانه باطلا فله الكافر صالح في ان الماخوذ من
الذي والحربي نصف عشرانه بشرط نية التجارة
في حق كل منهما مع ان الماخوذ من الحرب عشر ولا
بشرط في حق نية التجارة واما ما رجع عنه
فلانه يقتضي اشتراط نية التجارة في حق الحرب
وكذا

وكذا لك حل الشايع الكافر على الذي نصار المصنف
ساكتا عن الحرب فذكره الشارح بقوله ويؤخذ
عشر القيمة من حربي الى اخره **قوله** لان خنزيره
اي الكافر **قوله** مطلقا اي سواء كان مضمونا
الى الخمر او لا وقال ابو يوسف بعشره مضمونا الى الخمر
بتعاطها وقال ذفر بعشره مطلقا لانه مال عندكم كالخمر
وقال الشافعي لا يعبر بها لانها ليسا بمال حتى لو اتلف
ذمي غرذي او خنزيره لا يعبر عنه كذا في الهداي
قوله بخلاف الشفعة صورته اشترى ذمي من
ذمي انه بخر او خنزيره وشفيعها مسلم اخذها
بقية الخمر او الخنزير **قوله** وما في نية الضم
راجع الى من مر على العاشر مسلما او ذميا او حربيا
كما صرح به الشارح بقوله مطلقا **قوله** بما له
ورقبته انما قيد به لانه محل الخلاف بين ابي حنيفة
وصاحبيه فقنده لا يملك مولا ما في يده من
كسبه وعندها يملك حتى لا يتفقد عتقه في
عبه الماذون عنده وعندها يتفقد كما في باب
الماذون من الزيلعي فاذا امر على العاشر والحالة
هذه لا يؤخذ منه سواء كان مولا مع او لا اما اذا
كان مولا مع فظلم فلا يقدم عليه ما روي عنه
وللشغل عندها كما في البحر واما اذا لم يكن معه
فظاه **قوله** او ماذون غير مديون قيد به
لان المديون يدين لا يحيط بماله ورقبته منزوم
بالاوى فهذه ثلاث لا ياخذ العاشر منها شيئا
اما الرابعة وهي ما اذا كان غير مديون ومعه

مولاه فيأخذ بقى ما اذا كان مد يوما بفيل مستوف
ومعه مولاه والظاهر انه يؤخذ منه عشرها زاد على
الدين ان يبلغ نصيبا **قوله** في التلوت وهي البضاعة
والمضاربة وكب الماذون وكان ابو حنيفة يقول
اولا يبيتر المضاربة وكب الماذون اما المضاربة
فلانة كالمالك حتى يارب بيعه من ماله المال وليس
لرب المال عن له بعد ما صار عروضا واما
الماذون له فلانة يتصرف لنفسه حتى لا يرجع
بالعهدة على المولى ولا يتقيد ببيع من التجارة
فاذا اريد المولى به بخلاف المضارب فكان اول
بالحكم من المضارب ثم يرجع فيها على الصحيح لعدم
المالك زبلي ولم ارفق الصناعة خلافا فليدراج
قوله من نصيب رطابه للتجارة صورته ان
يشترى بنصيب قرب مضاف الحول عليه شيئا من هذه
الحضرات للتجارة فيتم الحول عليه كذا في الشريعة
قوله لا يبيتره عند الامام لكنه يامر المالك
بإدائها بنفسه وعندها يبيتره لدخوله تحت طاعة
الامام كذا في الشريعة **قوله** من رجح
هذا وهم منه فان عبارة النهر فلو كان عنده
فقرا او اخذه ليصرفه الى عمالته كان له ذلك
انتهى وهذا لا يدل على انه تجت من عنده بل
هو تجت الكمال قال في الشريعة لولية وقال
الكمال في تعديل قول الامام لا يأخذ منها الا ما
تقتضيه بالاستسقاء وليس عنده فقرا في البر لم يبع
لهم فاذا بقيت ليخدمهم قدمت فيفوت المقصود
فلو

فلو كان عنده او اخذ ليصرف الى عمالته كان له ذلك
انتهى **باب** **الركان قوله** الحقوه الى اخره
جواب سؤال تقديره كان حق هذا الباب
ان يذكر في السيرة لان الماخوذ فيه ليس زكاة
وانما يصرف مصارف الغنيمة كما في النهر
قوله بمعنى المركز خبر بعد خبر للمضارب
هو مشتق من الركن وهو بمعنى المركز وليس
نعتا للركبات كما لا يخفى **قوله** خلق بكسر
الخاء او فتحها نسبة الى الخلقة او الخلق **قوله**
لانه الذي يحسن تحليل تخصيصه المدفون المطلق
في المات بدفون الكفار **قوله** ونحو صريد
اي الحديد ونحوه والمراد بنحوه جامد ينطبع كما قال
الشارح والتقدير كذا ان فهو من عطف العام
على الخاص **قوله** ومنه الزبيق وهو قول الامام
اضرا والي يوسف اولما وجد وقال ابو يوسف اخرا
وهو قول الامام اولا لا شيء فيه لانه ما يبيع
كالنقطة ولهما انه ينطبع مع غيره فكان كالنقطة
وهو الباء وقد يفرق والباء على الاول مفتوحة
وعلى الثاني مكسورة نهر **قوله** كلفط بالكسر
وقد يفتح قاصوس وهو من يعلو الماء لا يذكر
الشارح في باب العشر **قوله** وقار القادر
والقادر والزفت شي يطلى به السفن قاموس
قوله في ارض خراجية او عشرية اي لغاية
لما ياتي من انه لا شيء في ارضه **قوله** خروجه
الدار ومثله البيت والمنزل والحانوت

وكذلك ارض الواحد على الرواية المختارة **قوله**
لا المفازة ومثلها الجبل **قوله** لدخولها بالارث
اي من حيث الحكم والا فالجبل والمفازة لا يتناولها
العشرية والخراجية كما لا يخفى ووجه الاول انه
انه اذا وجب الخبز في العشرية والخراجية مع
ما بينهما من المؤنة ففي الجبل والمفازة ولا مؤنة
لها اول **قوله** ضمن ميني للمجهول من ضمن القوم
اذا اخذ ضمن اموالهم وبابه طلب بكر **قوله** كما امر
اكن قوله اعم من كون راكمه الخالق او المخلوق
قوله جبل ومفازة هذا التقسيم فاسد لانه
لانه يقتضي ان الجبل او المفازة مما صدقات العشر
او الخراجية وليس كذلك بل هو ارض الجبل
ليست بعشرية ولا خراجية واعلم ان الارض على
اربعة اقسام مباحة ومملوكة لجميع المسلمين
ومملوكة لمعين ووقف فالاول لا يكون خراجيا
ولا خراجيا وكذا الثاني كما رافى مصر الغدير
الوقوفه فافضا وان كانت خراجية الاصل
الا انها الت الى بيت المال لموت المالك
غير وارث كما مر به صاحب البحر في التحفة
الموضحة في الاراضي المصرية والثالث والرابع
اما عثري او خراجي فالخزائيت المال في الاول
والثالث كما هو ظاهر وكذا في الرابع كما نقله
الحوي عن البرصندي والباقي للواحد في الاول
وللمالك في الثالث ولم يعلم حكمه من عبارة
البرصندي في الرابع واما الثاني فلم أره
في

لا في الخبز ولا في غيره الباقي والذكر ينصلي في
الرابع ان الباقي للواحد كالأول لعدم المالكات
وان الكل لبيت المال في الثاني اما الخبز فظاهر
واما الباقي فالوجود للمالك وهو جميع المسلمين
فما من وكيلهم وهو السلطان فيحرر بالمراجعة
او بالتامل **قوله** في داره وارضه وقال لا يجب
قوله في رواية الجامع الصغير يجب بكر **قوله**
زمره بالقضات وتشديد الرأى وبالأدال المعجزة
الزبرجد قاموس **قوله** مطر الريح ينزل في
الصدق فيصير لولوا صوى **قوله** حشيش
في البحر قال ابن سينا جميع ما قيل فيه بعيد والظاهر
انه عاين في البحر قصصا **قوله** وكذا جميع
ما يستخرج الى اخره هذا عندها وقال ابو يوسف
يجب في جميع ما يخرج منه لانه مما تحويه يد المملوك
ولها انه لا يرد القهر على قهره بحر فالخير في قوله
لانه وفي قوله عليه راجع الى قهر البحر **قوله**
سبح حكما وصوانه ينادى عليها في ابواب
المساجد والاسواق الى ان يظن عدم الطلب
ثم يصرفها الى نفسه ان فقيرا ولا فالي فقير
أخر بشرط الضمان **قوله** على الما وجهه ورجبه
ابن الهمام وقال في التحفة فان فقد المالكات
الأول ووارثه يصرف الى أقصى مالها او وراثته
فان لم يعرف فبيت المال انتهى والوجه مع
ابن الهمام وذلك لان الكنز مودع في الارض
فلما ملكها الأول ملك ما فيها ولا يخرج ما فيها

عن ملكه بيعها كالسكة في جوفها درة لجر **قوله**
وقيل كاللقطة أي في زماننا لتقدم العهد **قوله**
لكن لا يطيب للمشتري بخلاف ما إذا اشتريه بل
شيا شراء فاسدا ثم باعه فإنه يطيب للمشتري
الثاني لا امتناع الفسخ حينئذ **قوله** لما
أي من عدم الرد حيث لم يكن مستمنا ومن عدم
المنعة **قوله** إلا أن يرجع إلى آخره هذا الحمل
واجب منه به الثمن ومما يجب الردر وغيرهما
وعبارة التقاية هكذا وإن وجد ركاز متاعهم
في أرض لم تملك خمس وباقية له فقبضوا وحيد
مينا للجهول وفروا الأرض بأرض الاسلام وأما
جا الاختلاف من ضبطه مينا للمعلوم فإن الضمير
حينئذ يرجع إلى المستامن **قوله** لنفسه أي إن
كان محتاجا ولا تغنيهم الأربعة إلا خاص بأن كان
دون المائتين لجر **باب العشر قوله** في
عمل بغير تنوين فإن قوله وإن قل معترض بين
المضاف والمضاف إليه ولا حاجة إليه فإن
قوله بلا شرط نصيب مفعول عنه كإنه عليه
يقوله راجع لكل **قوله** إن حماه الضمير عائد
إلى المذكور وهو العسل والتمر والظاهر أن
المراد الحاية عن أهل الحرب والبغاة وقطاع
الطريق لا عن كل أحد فإنه مباح لا يجوز منع
المسلمين عنه وقال أبو يوسف لا شيء فيما يوجد
في الجبال لأن الأرض ليست مملوكة ولها أن
المقصود من ملكها التما وقد حصل **قوله**
وتسمية

وتسميته زكاة مجاز جواب لما صاحب العناية
عن الفسخ في قوله لا شك أن المأخوذ عشرا
ونصفه زكاة **قوله** فارسي هو الذي يتخذ
منه الأقلام واحترز به عن نصب الكرفانه
يجب فيه قتل أو كثر حوك **قوله** سمف بفتح
السين والعين المهملتين جريد النخل أو ورقه
قاموس **قوله** قطران بفتح القاف أو كسرهما
مع سكون الطاء المهمللة وبفتح القاف وكسر
الطاء عصارة الارز ونحوه والارز شجر الصنوبر
قاموس **قوله** اشنان بضم الهاء وكسرهما قاموس
قوله وقتاء عطفت على بطيخ لا على بزر
قوله لحلبة بضم الحاء قاموس **قوله** شيناز
بضم الشين الحية السوداء قاموس **قوله** دلاب
بضم الدال وفتحها ناعورة يستقي بها الماء
قاموس **قوله** فنصفه لوقوع الشاة في ثوب
النصف الآخر وعدم ثبوته فلا يثبت **قوله**
وقيل ثلاثة أرباعه وهو ظاهر الغاية كما في
البحر ووجهه أن النصف الآخر وقع الشاة
في ثوبه وعدمه فينصف والذكي رحمة
الزليح الأول قياسا على السابعة إذ أدرعت نصف
الحول وعلقت نصفه فلذلك اختار الشارح
قوله في أرض عشرية لتغلب أي أصلية
أو موروثة أو تملكها الأيدي من تغلب
إلى تغلب **قوله** أو سلم أي التغلب أي وفي
ملكه أرض تضعيفية فإنها تبقى تضعيفية عندها

وعند أبي يوسف تعود إلى عشر واحد لزوال
الداعي إلى التضعيف وهو الكفر أو ابتاعها من
مسلم أي إذا اشترى التغلبي أرضا عشرية
من مسلم تغير تضعيفه عندها وعلى محمد
تبقى عشرية لأن الوظيفة لا تتغير بتغير
المالك عند **قوله** أو ابتاعها من مسلم أي إذا
اشترى المسلم من التغلبي أرضا تضعيفية
تبقى تضعيفية عندها وعند أبي يوسف تعود
إلى عشر واحد لزوال الداعي إلى التضعيف وهو
الكفر **قوله** أو ذبح أي إذا اشترى الذمى أرضا
تضعيفية من التغلبي تبقى تضعيفية اتفاقا
قوله لا يتبدل هذا في الخراج مطلقا اتفاقا
وفي التضعيف كذلك إلا عند أبي يوسف فيما
إذا اشترى المسلم فأنها تعود عشرية كما
قدمنا **قوله** وأخذ الخراج من ذبح إلى حاضر
هذا عندهما أما عند محمد تبقى عشرية لأن الوظيفة
لا تتغير عنده بتغير المالك كما قدمناه **قوله**
غير تغلبي قيد به لأن التغلبي إذا اشترى
العشرية من مسلم فتضعيفية عندها
وعشرية عند محمد لما قدمنا **قوله** وقبضها
ثم لأن الخراج لا يجب إلا بالتمكن من الزراعة
وذلك بالقبض بجر **قوله** للتناقى علة
لقوله وأخذ الخراج يعني إنما وجب الخراج
للمسلم لأن في المشرع معنى العبادة والكفر
ينافيها بجر **قوله** عند ظهور التهمة وفي الزرع
وقت

وقت مزروعه وهذا قول الإمام وعند أبي يوسف
وقت الإدراك وعند محمد عند التقسيم والجداز
بجر **قوله** ولا يحصل لصاحب أرض من أجرة
الظاهر أن المراد بها ما ضار بها مقاسمة لتعلق
الخراج بعين الخراج حينئذ كما في العشر ويدل
عليه ما ذكره الشارع في السيد من شرع الملتحق
حيث قال حكم مزارع المقاسمة حكم العشر لكنه
يصرف مصرف الخراج كما في الجوهرة انتهى أي في
المشر لا يأكل ما لم يؤد كما ذكره الشارع فكذلك
مزارع المقاسمة فعلى هذا يجوز أكل الفسلة
قبل أداء مزارع الوظيفة لتعلقه بالذمة **قوله**
ولا يأكل إلى أحضره لو قال أو عشيرة بعد قوله
مزارع لا يستغنى عن هذه الجملة فإن في كل من
المشر ومزارع المقاسمة لا يحل الأكل ولو أكل
ضمن **قوله** والله ما م طيب أخبار الخراج أي
الخراج الموظف لشوخته في الذمة بخلاف
مزارع المقاسمة فإنه ثابت في العين كالمشر
وإذا كان المشر يؤخذ جبر كما تقدم أول الباب
لما فيه من معنى المونة فخراج المقاسمة أولى
قوله وجب الخراج أي الخراج الموظف أما
مزارع المقاسمة فيتعلق بالخارج كالمشر قال الشارع
في سائر الملتحق بالخراج نوعان مزارع مقاسمة فيتعلق
بالخارج كالمشر فلا يتعلق بالتمكن من الزراعة
بل بالخارج حتى لو عطلها قصد لم يجب شيء والحاصل
أن حكمه حكم المشر ويصرف مصرف الخراج كما في الجوهرة

انتهى شرحا ومقتا **قوله** ويسقطان اي العشر وخراج
المقاسمة لتعلقهما ببيان الخراج اما الموظف فان
هالك الخراج قبل الحصاد يسقط وان بعد لا كذا
في الفتاوى الهندية عن السراج الوهابي وفتاوى
قاضي خان **قوله** والخراج على الغاصب الى اخره قال
في الهندية ارض خراجها وظيفة اغتصبها غاصب
غاصب جامدا ولا بينة للمالك ان لم يزرعها الغاصب
فلا خراج على احد وان زرعه الغاصب ولم تنقصها
الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب
مقربا للغيب او كان للمالك بينة ولم تنقصها الزايرة
فالخراج على رب الارض قل النقص او اكثر كانه
اجرها من الغاصب بثمان النقص وان غصب
عشرية فزرعها ان لم تنقصها الزراعة فلا عسر على رب
الارض وان نقصها الزراعة كان العسر على رب
الارض كانه اجرها بالنقص كذا في فتاوى قاضي
خان انتهى وظاهر ان حكم ذات خراج المقاسمة
كالعشرية **قوله** بيع الوفا وهو بشرط فيه
رجوع البيع للبائع متى اتى بالشئ وسياق مع
الاقوال في حقيقته في البيع ان شاء الله تعالى
قوله ان بقي في يده اما اذا قبضها المشتري
فالمشتري بمنزلة الغاصب كذا في فتاوى الهندية
قوله فالعشر على المشتري الظاهر ان حكم خراج
المقاسمة كذلك كما يعلم من القاعدة التي قدمنا
اما خراج الوظيفة اذا باع الارض فيوديه المشتري
ان قبضها وبقية من السنة ثلاثة اشهر على المفتي به
والا

والا فعلى البائع كذا ذكره الشارع في سيرة المشتري
قوله خراج موظف فانه على الموصر والمعاير اتفاقا
قال في الفتاوى الهندية وان باع ارضه الخراجية
او اعادها كان الخراج على رب الارض انتهى فان عاده
بالخراجية التي خراجها موظف اما ما خراجها مقاسمة
فحكمها حكم العشرية كما ذكرناه غير مرة **قوله** مسلم
اما الراعيان من كافر والعشر على المعايير عند الجنيبة
رضي الله عنه وعندهما على الكافر ولكن عند
محمد بن راشد وعند الجنيبة يوسف بن كذا في الفتاوى
الهندية **قوله** وفي الخاوي اي القدي **قوله**
وفي المزارعة الى اخره اعلم ان حقيقة المزارعة ان يكون
الارض والبذر والعمل بعضها من شخص والبعض
الاخر من اخر وهي باطلة لجميع انواعها عند الامام وعندها
صحيحة في ثلاث صور الاولى ان تكون الارض و
البذر من رجل والعمل والبذر من اخر الثانية الارض لرجل
والباقى من غيره الثالثة العمل من رجل والباقى
من اخر وفيما عدا هذه الثلاثة فهي باطلة عندهما
ايضا ثم ان عبارة البحر وفي المزارعة على قولها
العشر عليها بالحصصة وعلى قوله على رب الارض
لكن يجب في حصته في عينه وفي حصته المزارع يكون
دينا في ذمته انتهى وهي عبارة واضحة اما على
قولها فظاهر واما على قوله فلانه اذا كان البذر
لرب الارض فلا شبهة في وجوب العشر عليه
واما اذا كان البذر للاخر فلان رب الارض موصر
ومذهبه ان العشر على الموصر ويتفرع على كون حصته

الشرية في الذمة عدم سقوطها بملان الخارج
وتفصيل الخارج لا يمتشي على قوله ولا على قولها لان
على قوله العشر على رب الارض مطلقا وعلى قولها عليها
بالحصة مطلقا فتأمل **قوله** بما هو موجه له بان
يظهر بيت الخراج وهو من المقاتلة **قوله** لنفسه
متعلق بصرف **قوله** وغيره عطفت على نفسه **قوله**
حصته مفعول تحمل وباقيهم فاعله يعني الا اذا الزم
من عدم تحمله الظلم تحمل القوم له فحينئذ ينبغي ان
يتحمل معهم ويعينهم **قوله** بها اي بالثانية كضمان
توزيعها **قوله** يجوز ترك الخراج للمالك اعند
ابي يوسف خلافا لمحمد كما ذكره الشارح في سائر
شرح المتن **قوله** ابراهيم الشحنة هو والد الشارح
منظومة ابن وهب اذا ذكره الشرحي في شرحها
ثم قال اقول في اطلاقه الشعور وضمها للخراج
مخالفة لما في الزيلعي وغيره لانه جعل العشر المأخوذ
من اهل الذمة والحربي مضافا للخراج ويصرف بصرف
الخراج واما العشر المأخوذ من المسلمين فانه يضم الى الزكاة
ويصرف لمن يجوز صرف الزكاة اليه لان المأخوذ
ربع العشر من المسلم وهو زكاة المال المار به على
العاشر فيصرف مصرف الزكاة وقوله وثالثها صاه
مقاتلون فيه قصور وايرهام اختصاص المقاتلين
بالخراج والشعور والحالية ونحوها وليس مراد
فانه يصرف لمصالح المسلمين كسد الثغور وبناء
القناطر والجسور وكفاية العلماء والقضاة
والعمال ورزق المقاتلة وذكر ابي الجهم وقوله
ورايها

ورايها فصرفه جهات تساوي النفع فيها المسلمون
مخالفة ايضا لما في الهداية والزيلعي ولكنه موافق
لما نقله ابن الصيا في شرحه القزوينية حيث قال وذكر
البرذوي ان ما اخذ من تركة ميت لا وارث له
يصرف الى المرضى والزمنى واللييط وعارة القناطر
والرباطات والثغور والمساجد وما اشبه ذلك انتهى
لان مصرف الذي تساوي فيه النفع للمسلمين من الخراج
ونحوه فتنبه لذلك وقد نقلت تقسيم البيوت ومصارفها
عن الكتب المشهورة كالمهداية والزيلعي والبرازية
والطهيري والدرر والغرر في رسالة عمارة الكعبة
قوله الركاز من عطف العام على الخاص هو عطف
للفرقة **قوله** وجالية قال في القاموس والجالية
اهل الذمة لان عمر رضي الله تعالى عنه اجلاهم من
جزيرة العرب **قوله** تساوي فعلها من النفع شق
على التمييز كطبت النفس اي تساوي المسلمون فيها
من جهة النفع يوزان **باب** **المصرف قوله**
والعشر اراد به العشر ونصفه للذين يوزان من
ارض المسلم وربع العشر الذي يوزن منه اذا امر على
العاشر **قوله** واما من المعدن الماوي ان يقول واما
ضم الركاز الشامل للكنز ايضا كما تقدم اول الباب
لان الكنز كالمعدن في المصرف كما تقدم في النظم **قوله**
واية السفينة جواب سؤال تقدير ان الله تعالى
اضاف السفينة الى المساكين حيث قال اما السفينة
فكانت لمساكين فكيف يكون المسكين لا شاة **قوله**
وسكت عن المولفة قلوبهم وكانوا ثلاثة اقسام

قسم كان الا اعطا ليتالفهم على السلام وقسم كان
يعطيهم لدفع شرهم وقسم اسلموا وفيهم ضعف فكان يتالفهم
ليثبتوا لجر **قوله** بزوال الصلة اكل الغالية وهي
اعزاز دين الله تعالى فلما اعز الله تعالى دين الاسلام
واغنى عنهم سقطوا بجر **قوله** بقوله عليه الصلوة
والسلام اى الذى هو مستند الاجماع كفى بالجر **قوله**
لان الى اخره هذا تعليل جواز الاقتصار على بعض
الاصناف فرد كل صنف من الاصناف السبعة
واما جواز الاقتصار على بعض الاصناف فعلة ان المراد
بالاثر بين الاصناف التى يجوز الدفع اليهم لا تعيين
الدفع لهم بجر **قوله** كما جرى فى اول كتاب الزكوة
وهو تمثيل للمنفى لا للمنفى **قوله** فيجوز لو باقره لان
الداين حينئذ كالمركب بالقبض عن المديون ثم
يصير قابضا لنفسه **قوله** فالطلاق الكتاب
اى الكنز حيث قال وقضا دينه كاهنا **قوله**
وهو الوجه لانه لا بد من كونه تملكيا وهو لا يقع
عند اقره بل عند اداء المأمور وقبض النايب حينئذ
لم يكن المديون اهلا للتعليل لمونة وظاهره فى المحيط
والحفيد واخاينة الجواز **قوله** لم اراه البحث لخاص
النهر **قوله** ولما الى من بينها ولاد بالكرم مصدر
ولد يلد والمراد به الاصول والفروع كفى القهستاني
قوله ولو مبانة اى ولو كانت الزوجة المفهومة
من الزوجية مبانة **قوله** وقال لا تدفع هي وزوجها
اى سواء كانت غير مطلقة او معتقة باين او رعي
كما هو قضية الطلاق **قوله** ولو مكاتب شمول المملوك
المكاتب

المكاتب هنا مخالفت لقولهم فى باب الخلف بالاعتق
ان المملوك لا يتناول المكاتب لانه ليس بمملوك مطلقا
لانه مالت يد اكذا فى الشرع بلانية **قوله** لانه مكاتبه
اى على تقدير ان يكون كله له **قوله** او مكاتب ابنه
اى على تقدير ان يكون مشتركا بينه وبين ابنه
قوله معسرا قيد به لانه لو كان مرسرا وضمنه
الابن كان مكاتب الاب **قوله** لانه امسا مكاتب
نفسه اى فيما اذا كان مرسرا او ضمنه شريكه **قوله**
او غيره اى فيما اذا كان المعتق معسرا واستسعى ذلك
المعبد **قوله** وقال هذا الخلاف مبنى على ان الاعتاق
زوال الملك عنه فيتحرك وعند ها زوال الرق
فلا يتحرك كما يأتى فى الاعتاق **قوله** مطلقا اى سواء
كان المعتق مرسرا او معسرا **قوله** لانه حر كله اى غير
مديون وهو فيما اذا كان المعتق مرسرا وضمنه الساكت
قوله او حريديون يعنى فيما اذا كان المعتق
معسرا فان المعبد يسعى للساكت وهو حر واعلم ان
الساكت مخير بين ان يعتق نصيبه او يدبره او
يكاتبه او يستسعيه ان كان المعتق معسرا وله
التفان ايضا ان كان مرسرا هذا عنده اما
عندها فليس له الا الاستسعا فى الاعسار او التفان
فالى اى كراياتى فى كتاب الاعتاق **قوله** لكن اعتمد
الى اخره واستشهد بكلام المرغينانى حيث قال
اذا كان له من مال الاصل قيمتها اقل من ما يأتى
درهم تحلل له الزكوة ونحوه عليه وبهذا ظهر
ان المعبد نصيبا بالنقد من اى مال كان بلغ نصيبا

اي من جنسه اولم يبلغ **قوله** وجزم بان ما في البحر
وقم بفتح الهمزة اي غلط في سببه ما قال في العناية
ولا يجوز دفع الزكاة الى من ملك نصيبا سواء
كان من النقود او المروض او السوايم فادهم
ما في البحر وهو مدفوع لان قول العناية سواء كان
النقود او المروض لا يفيد تقدير النصاب
سواء كان من المروض او السوايم لما ان المروض
ليس نصيبا الا ما يبلغ قيمته ما بقي درهم كذا في
الشرعية **قوله** على المذهب راجع للاخبار
وروي عن ابي يوسف جواز الدفع اليه واختاره
في الذخيرة لان عند غيبته سواه العفو وعدم قدرته
على الكسب لا ينزل عن حال ابن السبيل وفي النظام
ان الملك هنا يقع للمولى وهو ليس بعرف اما ابن
السبيل فنصرف بحر **قوله** والمأذون المدبون
بمخط اي لعدم ملك المولى اكسبه وهذا عند
الامام اما عند هانئلا يجوز لان المولى يملك اكسبه
بحر **قوله** لانتفا المانع وهو ان الطفل بعد
غيبا يغني ابيه بخلاف الكبير فانه لا يعد غنيا
بغني ابيه ولا الاب يغني ابنه ولا الزوجة بغني
زوجها ولا الطفل بغني امه ولو لم يكن له اب
فانتفى المانع فيها بحر **قوله** وبني هاشم اعلم ان
عبد مناف وهو الاب الرابع للنبى صلى الله عليه
وسلم اعقب اربعة هاشم والمطلب ونفيل
وعبد شمس وهاشم اعقب اربعة انقطع نسل
الكل الا عبد المطلب وعبد المطلب اعقب اثني
عشر

عشر تصرف الزكاة الى اولاد كل اذا كانوا مسلمين
فقرأ لا اولاد عباس وحارث واولاد ابي طالب
من علي وجعفر وعقيل اذا عرفت هذا فالطلاق
بني هاشم ليس كما ينبغي لما عرفت من انقطاع نسل الكل
ما عدا عبد المطلب هاشم **قوله** الا من ابطل النقص
قربته وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا قرابة
بيني وبين ابي هاشم فانه اثر علينا الا بخبر كذا في
الحوى على كذا **قوله** اطلاق المانع يعني سواء
في ذلك كل الازمان وسواء في ذلك دفع بعضهم
لبعض ودفع غيرهم لهم وروي ابو عصمة عن
الامام انه يجوز الدفع الى بني هاشم في زمانه
لان عوضها وهو ضمن الحسن يصل اليهم لا همال
الناس او القنايم وايصالها الى مستحقها واذا لم
يصل اليهم الموضع اذوا الى الموضع كذا في البحر وقال
في التمهيد وجوز ابو يوسف دفع بعضهم لبعض وهو
رواية عن الامام وقول العيني والهاشمي يجوز له
ان يدفع زكاته الى هاشمي مثله عند ابي حنيفة
ظافا لابي يوسف صوابه لا يجوز ولا يصح صله على
اختيار الرواية السابقة عن الامام لمن تأمل انتهى
ووجهه انه لو اختار الرواية مانع قوله خلافا
لابي يوسف لما عرفت من انه موافق لها وفي اختيار
الشارح بعض اعيان **قوله** وقيل لا مطلقا اي سماه
الواقف اولا **قوله** كما حققه في الفقه قال في
الهداية ولا يدفع الى بني هاشم لقوله صلى الله عليه
وسلم يا بني هاشم ان الله حرم عليكم غسالة الناس

واوسا صهم وعوضكم منها بجنس الجنس بخلاف المتطوع
لان المال ههنا كالماء يتدنس باسقاط الغرض اما
التطوع بمنزلة التبريد بالماء انتهى قال في الفقه
بعد سبأه هذا الحديث وعنه ثم لا يخفى ان هذه
العمومات تنظم الصدقة النافلة والواجبة
فجر واعلى موجب ذلك في الواجبة فقالوا لا يجوز
صرف كفارة اليمين واظهار القتل وجزاء الصيد
وعشر الارض وغلة الوقف اليهم وعن ابي يوسف
يجوز في غلة الوقف اذا كان عليهم لانه حينئذ
ينزلة الوقف على الاغنيا فان كان على الفقراء
ولم يسم بني هاشم لا يجوز ومنهم من اطلق في منع
صدقة الوقف ثم وعلى الاول اذا وقف على
الاغنيا يجوز الصرف اليهم واما الصدقة النافلة
فقال في النهاية ويجوز النقل بالاجماع وكذا يجوز
النقل للمنفق كذا في فتاوى القضاة انتهى وصرح
في الكافي بدفع صدقة الوقف اليهم على ان يثبت
المذهب من غير نقل خلافا فقال واما التطوع
والوقف فيجوز الصرف اليهم لان المودى في الواجب
يظهر نفسه باسقاط الغرض فيتنسب المودى
كالماء المستعمل وفي النقل يشرع باليس عليه فلا
يتدنس به المودى كمن تبرد بالماء انتهى واما الذي
يقضي به النظر اجراء صدقة الوقف مجرى النافلة
فان ثبت في النافلة جواز الدفع لحب جواز دفع
الوقف والنافلة اذ لا شك في ان الوقف متبرع
بتصدقه بالوقف اذ لا ايقاف واجب وكان
منها

منها الغلط وجوب وحقها على الناظر وبذلك
لم تنص صدقة واجبة على المالك بل غاية الامر ان وجوب
اعتبار شرط الواقف على الناظر فوجوب الاداء
هو نفس هذا الوجوب فنسكلم في النافلة ثم يعطى
مثله للوقف ففي شرح الكلز لا فرق بين الصدقة
الواجبة والتطوع ثم قال وقال بعض محلهم التطوع
انتهى فقد اثبت الخلاف على وجه يشتر بترجيح صفة
النافلة وهو الموافق للعمومات فوجب اعتباره فلا
تدفع اليهم النافلة الا على وجه الهبة مع الادب
وضفق لجناب تكملة لاهل بيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم واقرب الاشياء اليك حديث بريرة
الذي تصدق به عليها لم يأكله حتى اعتبره هدية
منها فقال هو عليها صدقة ولنا منها هدية والظاهر
انها كانت صدقة نافلة ايضا لا تخصيص للعمومات
الابديل والقياس الذي ذكره المصنف لا يخص به
ابتداء بل بعد اصراج شئ مسمى سلمناه لكن لا يتم في
القياس المقصود وغير المقصود اما الثاني فلا نه لم
لن يتم له اصل صحيح وقوله المال ههنا كالماء يتدنس
باسقاط الغرض من ظاهره ان الماء اصل وليس بصحيح
اذ حكم الاصل لا بد من كونه منصوبا عليه او مجمعا
عليه وكين بثبوت هذا الحكم للماء كذلك بل الماء
هو المنصوص على حكمه هنا من التدينس فهو اصل
للماء في ذلك فاثبات مثله شرعا للماء انما هو بالقياس
على الماء اذ لا نص في الماء ونفس المصنف شئ على
الصواب في ذلك فيجب الماء المستعمل حيث قال في وجه

الرواية المختارة للفتوى الا انه يعني الماء اقيمت
به قرينة فتغيرت صفة كمال الصدقة فجعل مال
الصدقة اصلا فكيف يجعل هذا الماء اصلا لمال
الصدقة واما القياس المقصود هنا في قوله التطوع
بالصدقة بمنزلة التبرع بالماء فغير صحيح فانه الحاق
قرينة بغير قرينة والصواب في الالحاق ان يقال
بمنزلة الوضوء على الوضوء ليكون الحاق قرينة نافذة
بقرينة نافذة وبعد هذا ان ادعى ان حكم الاصل
عدم تدنس ما اقيم به هذه القرينة منعنا حكم
الاصول فان التدنس لادلة بواسطة مزج الماء
وازالة الظلمة والقرينة النافذة تفيد ذلك
ايضا بقدم وقد قالوا في قوله صلى الله عليه وسلم
الوضوء على الوضوء نور على نور انه يفيد ازالة
الظلمة بقدر افادة ذلك النور ولهذا كان المذهب
ان الوضوء النفل اذا كان متويا يصير الماء مستملا
على ما عرف في قوله المستعمل هو ما ازيل به حدث
او استعمل في البدن على وجه القرينة والله اعلم
قوله لكن في السراج هو ما روى عن ابي يوسف
كما قدمناه في عبارة الفتح واعلم انه وجد في بعض
النسخ بعد قوله قلت وجعل الخبيث الاشياء محل
القولان ما نصه ثم نقل عن البحر عن المبسوط وهل
تحل الصدقة لسائر الانبياء قيل نعم وهذه خصوصية
لبنينا صلى الله عليه وسلم وقيل لا بل تحل لقرابتهم فهو خصوصية
لقرابة بنينا صلى الله عليه وسلم اكرام الله واهلها
لفضيلته صلى الله عليه وسلم فليحفظ انتهى
وانت

سم سم سم

وانت خير بانه تكرر مع ما قدمه قريبا من قوله
وهل كانت تحل لسائر الانبياء خلاف واعتقد في النهر
صلها لا قربا بهم لا لهم انتهى فالصواب النسخ الا ترى
قوله حديث معاذ اى المتقدم اول الباب وهو قوله
صلى الله عليه وسلم فذها من اغنياهم وردها
على فقرهم **قوله** او لا يفضل عطفت على لا يخص
وحينذ قضير عليهم يرجع الى الصيال والغنى المفقود
من قوله مديونا وقوله لا يخص كل انصاب راجع
للميال وقوله لا يفضل بعد دينه نصاب راجع لقوله
مديونا فهو نشر مشوش **قوله** حتى يبدأ مضروب
كسب **قوله** لانهم مشبهة في ذات الله قال ابن
كرام ان الله تعالى احدى لذات احدى الجوهر كذا
في شرح المقاصد **قوله** وكذا المشبهة في الصفات
كمن يجوز قيام الحوادث بذاته تعالى **قوله** لان
مفوت المعرفة الى اخره المباشرة مقلوبة والذي في
المنح لان مفوت المعرفة من جهة الصفات يلحق
بمفوت المعرفة من جهة الذات **قوله** وكذا الذي
نفاه كولد ام الولد اذا نفاه كذا في البحر ومثله المنفى
بالملك كاياق في بابه وهل مثله ولد قنته
اذا اسكت عنه او نفاه فليراجع **قوله** الا اذا
كان الولد قال في المنح قال في العوائد الولد من الزنا
لا يشتر نسبه من الزاني في شيء الا في الشهادة لا
تقبل للزاني وفي الزكوة لا يجوز دفع زكوة الزاني الى
الولد من الزنا الا اذا كان من امرأة لها زوج موقوف
كذا في جامع الفصولين **قوله** عند محمد وقال

صاحبه يعتبر مكان المودى عنه مراعاة لا ليجاب الحكم
في محل وجود سببه **قوله** برسم عيداى عادة عيدا
قوله الباكورة هي الثمرة التي تترك اولاً قاموس
قوله الا اذا نض على التقويض اى نض على ان ماضيه
في مقابلة الهدية والسرور الذك حصل له بالبناء
والتهنية التي حصلت له من البصيا **قوله** ولها على
زوجها مهر اى محجل فان المهر لا يمنع كما تقدم نظيره
عند قوله وابن السبيل **قوله** والاى وان لم يكن لها
على زوجها مهر او كان ولم يكن محجلاً او كان ولم يبلغ
نصاً او بلغ ولم يكن الزوج ملياً او كان ولم يكن مقراً
او كان واقف عن الاداء والطلاق في الامتناع عن
الاداء فافاد انه لا فرق بين ان يكون لها بينة او لا
كما بينه على نظيره عند قوله وابن السبيل **باب**
صدقة الفطر قوله من اضافة الحكم لشرطه المراد
بالحكم وجوب الصدقة لانه الحكم الشرعى فيكون على
صرف المضاف والمراد بالوجوب وجوب الاداء لانه
الذكي شرطه الفطر لا نفس الوجوب الذكي فباطله
وجود السبب وهو الراس **قوله** والفطر لفظ
اسلامى فيه ان الفطرة في اللفظة عند الصوم قال
في القاموس فطر الصائم اكل حرام كالفطر وقال في
حرف الميم الصوم الامساك عن الاكل والشرب
والكلام فليست مامعنى كونه اسلامياً بعد ثبوته
في كتب اللغة **قوله** والفطرة مولد قال في النفاة
فصل الفطرة من عين بر قال القصاص في كمد
المضاف ومثل الخلقة وزنا ومعنى فالمراد صدقة
انسان

انسان مخلوق فياوى قولهم صدقة الراس انتهى
فيطل كونه مولداً ولحقاً **قوله** وحديث فرض الخ
بامانة حديث الى الجملة اضافة بيانته اهو جواب
سوال تقديره لم عبر الماتن بالوجوب مع ان الحديث
عبر بالفرض **قوله** للاجمال علقه لتفسير فرض
بقدر **قوله** على قول اى على القول الذكي صحيح بالامانة
وقد مر اول باب الزكاة وقد نص الماتن هناك على ان
الفتوى على التصغير **قوله** وانقاره الكمال ورواه
المحدثى بانه لو كان كذلك لما صح تقديرها على يوم
الفطر **قوله** بعد البلوغ اى وبعد الافاقفة في
المجنون **قوله** كما مر اى في قوله وغنى يملك قدر
نصاب الى اخره **قوله** ونفقة المحارم اى على ما
هو الرابع وسيأتى في النفقة وان يختار الكمال و
الزيمى وصاحب خلاصة انفاق فاضل كسبه
قوله هو واجب بمجرد التمكن هذا التعريف غير
صحيح فان ضمير هو راجع الى القدرة الممكنة وتريف
القدرة الممكنة هو ادنى ما يتمكن به المأمور من
اداء الزمة كافي التوضيح والتعريف الذى ذكره
السادس انما يصلح تعريف المأمور به المشروط
بالقدرة الممكنة كالايجب والممكنة بكسر الكاف
المشادة **قوله** فلا يشترط بقاؤها فلو
هلك النصاب بعد فجر الفطر لا تسقط صدقة
الفطر **قوله** هو واجب بعد التمكن بصفة يصلح
تعريفاً للمأمور به المشروط بالقدرة اليسيرة
واما تعريف القدرة ليس فيه ما تقدم في

تسميه من الاعتراض فان هذا التعريف يصلح البيرة
فهو ما يوجب اليسر على الاداء كالتما في الزكاة كما في التوضيح
والميرة بكسر الهمزة المشددة **قوله** فغيرته من
العسر الى اليسر قال ابن الملك في شرحه المنار ليس معناه
ان الماسورة كان واجبا بالعسر بقدره ممكنة
ثم تغيرت بتواط هذه القدرة الى اليسر بل معناه
انزلوا وجهه الله تعالى بقدره ممكنة فكانت طائفة
كسائر الصلوات الواجبة بها فلما توقف الوجوب
في بعض الواجبات على هذه القدرة صار كل من تغير
من العسر الى اليسر بواسطتها **قوله** وان لم يصح
لعذر اى كسر ومرض وكبر كما في القصة من الخزانة
ومفهومه انه اذا ترك الصوم لا لعذر لا تجب وهو
مخالفة لا طلاقهم **قوله** وطغلة المراد به غير
المبالغ سوا كان طفلا او لا ويدل عليه مقابله بالكبر
وتعبير صاح الصغار بالصغير وان اياه يمونه
ولم يوجب عليه الى البلوغ **قوله** والكبير المجنون اى
الفقير سوا كان جنونه اصليا او عارضا كما في جنونه
المعتوه كذا في الفتاوى الهندية عن المحيط ومن
محمد لا يجب على الاب فطرة ابنه الكبير المجنون جنونا
طاريا كما في البحر واحترز بالفقير عما اذا كان غنيا
فان الاب او وصيه او جدها او وصيه بخبره
صدقة فطرانفسهما وريقتهما من مالهما عند
حينه والى يوسف رضى الله تعالى عنها كذا في
الفتاوى الهندية والظاهر ان المعتوه كالمجنون وقال
محمد لا يجب على الصغير المجنون الفتيان زيلجى
قوله

قوله فعلى كل فطرة اى عند الى يوسف وعند محمد
يجب عليها صدقة واحدة زيلجى **قوله** ولو زوج طفلة
اى الفقيرة اذ صدقة الفينة في مالها تزوجت لم لا
قوله فلا فطرة اما عليها فلفظها واما على زوجها
فلا سياتى في قوله لا عن زوجته واما على ابها
فلا نه لا يجوزها وان ولجى عليها **قوله** والحيد كالأب
اى على رواية الحسن عن الامام لا على ظاهر الرواية
وهناك ما يلى ثلوث الحديث كالأب في رواية
الحسن لا في ظاهر الرواية التبعية في الاسلام
وجر الولاء والوصية لا قارب فلان حجر **قوله**
اذا كان عندك وقابا لدين اى وفضل عنده بدوفا
الدين نصاب كما في الفتاوى الهندية والفرق بين
المرهون وبين المدين حيث لا يشترط ان يكون
عند المولى وقاد بدلين عبده ان الدين على السيد وفى
المرهون على السيد زيلجى **قوله** وقول الزيلجى
لالتج حيث قال والسيد الموصى برفقته لا نشأ لا
يجب فطرته انتهى ويمكن ان يجاب بان المراد
لا تجب فطرته على الموصى له لكنه خلاف ظاهر
التركيب وعبرة الشارح توهم ان الزيلجى سبق قلله
في السيد العارية وما بعد ايضا **قوله** ولو كان
عبده اراد بالسيد ما يشتمل المدين ذكر اوا فنى
وام الولد لصحة تدبير الكافر واستلاد الكافرة
قوله كافوا ان اراد به مطلقة ولا يصح قوله
وام ولد له لعدم صحة استلاد غير الكتابية
اذ لا يحل وطئها الا ان يقال عدم صلح الوطئ لا يتلزم

عدم محبة الاستيلاء فان المشتركة بين اثنين لا
 يخل وطهرها لو اهدى منها ومع ذلك مع استيلاءها
 فليراجع وان اراد الكتابي منه كان ساكنا عن حكم
 العبد الفاي الكتابي مع ان الظاهر وجوب فطرية
قوله راس بمومنه اي بمومنه مؤمنة واجبة كاملة
 مطلقة خرج ما اذا ما كان اجنيا لله تعالى كافي الجهر
 والعبد المشترك كاسياق ومونة الزوج لزوجته
 فانها ظاهريه لاجل انتظام مصالح النكاح ولهذا
 لا يجب عليه غير الرواتب الخوالا ودية كافي الزني
 فلم تكن مطلقة **قوله** ولي عليه اي ولاية ماله
 لا انكاح فلا يرد ابراهيم اذ كان زوجا كان ولايته
 ولاية النكاح **قوله** اي لو في عياله اما اذ لم يكونا
 في عياله كما اذا كانت الزوجة ناشرا او صغيرة
 لم تزن او لم يكن الكبير في عياله فلا هذا ما ظهر في
 من التصور قائل وهل حكم الاجنبي اذ كان في عياله
 حكم ذلك الكبير المذكي في عياله فليراجع **قوله**
 لا يبعد عوده راجع للابن والمقصود كما مر به
 في الفتاوى الهندية وغيرها والظاهر ان المأمور
 كذلك ولذلك قدم الشارع مصطفا حكم قريبه
 له **قوله** فاعل يجب ويجوز ان يكون بدلا
 من الضمير المستتر فيجب او خير مبتدأ محذوف
 لغير فعل الاول يجب بالياء المشناة تحت وعلى
 الاخيرين بالمشناة فوق **قوله** ما يبيع الفا
 واربعين وذلك ان ابا يوسف قال ما يبيعة
 ارطال ثلث ومحمد ما يبيعة ثمانية ارطال ولا
 خلاف

خلاف كان مراد ابي يوسف رطل المدينة وهو
 ثلثون استارا بكسر الكهزة ومراد محمد رطل العراق
 وهو عشرون استارا فيكون المجموع على قولين
 مائة وستين استارا كافي البحر والاستار ستة
 دراهم ونصف كافي المنع والدرهم ليرة فاذا
 ضربنا ستة ونصفا في مائة وستين كانت
 الحاصل الفا واربعين **قوله** من ماش قال في
 القاموس الماش حب مروق معتدل وغلظه
 محموم نافع للحموم والمنزكوم ملين فاذا طبع
 بالخل نفع الحوب المتورع وضماؤه يقوى الاعضاء
 الواهية **قوله** انما قدرهما اي باحداهما بدليل
 العطف ما وفكان التقدير باحداهما كافي لانها
 متى تساويا حجما باكمل تساويا وزنا وبالكسر
 ومراد الشارع بقوله لتساويهما كيد ووزنا
 غير هذا المعنى الذي قررناه وهو ان يجعل
 التساوي بين افراد الماش بعضها مع بعض
 وكذا العدس والمعنى انك اذا ملأت انا من
 ماش ثم وزنته كان مثله وزن الاول وما
 ذاك الا لعدم التفاوت بين ماش وماش
 وكذا العدس قال في الدرر وانما قدرتهما
 لقلة التفاوت بين حباتهما عظاما وصغرا
 وتخللا او اكتنازا بخلاف غيرها من الحبوب
 فان التفاوت فيها في غاية الكثرة انتهى
 فقوله بين حباتها اي بين حبات كل بعضها
 مع بعض وبين حبات كل وحبت الاخر **قوله**

كما يحكى بشعوبانه من عند يات مع انه منصوص عليه في البحر
وعايره **قوله** ومقتضى ما من من قوله ولو ادى عنها
بلا اذن جاز استحسانا للاذن عادة **قوله** جوازه
عنها اى عن رخصته وفي بعض النسخ عنها بغير التثنية
وهو ان كان معها لكن لا افراد اولى لان جوازه عنه
معلوم **قوله** وقد مر اى كل منها اما جواز الدفع الى
الذى ففي باب المصرف واما عدم سقوطها بجهلك المال
ففي هذا الباب **قوله** جاز لانها ليست اصله ولا
فرعه ولا زوجه ولا جاريتها **قوله** وان كانت
نفقتها عليه فان وجوب النفقة عليه لا يمنع صحة
دفع الزكاة له كذا الرعم المحرم فانه يصح دفع الزكاة اليه
ولو كانت نفقته عليه بشرط ان لا يحتسبه عليه من النفقة
كما صرح به في البحر في باب المصرف عند قول المان باصله
وان على والظاهر انه يشترط ان لا يحسبه عليها
هنا ايضا **قوله** واجبت الاسلام الى افكلام
الحدادى جاز على ما صححه هو في الجوهره من ان العمرة
واجبة كاسياى في كتاب الحج وسياى ان المذهب
سنيها **كتاب الصوم قوله** قيل قايلاه
صاحب البحر **قوله** ولو قال صيام لزمه ثلثة
ايام قال في النهز اقول لعل وجهه انه اريد بلفظ صيام
في لسان الشارع ثلثة ايام فكذا في التذرع ورجا
عن الهدى بيقاين بخلاف صوم **قوله** وتعب بان
الصوم له النوع في تركيبه ظل ادى اليه عدم
التامل في عبارة النهز ونصرها وتوهم في البحر ان الصيغة
لها دلالة على التعدد ولا شك ان الصوم له انواع
ثلاثة

ثلاثة فادعى ان الاول صيام وهو ممنوع فقد قال القاضى
في تفسيره الآية بيت الحنن القدية واما قدرها فبيته
عليه الصلوة والسلام في حديث كعب فان قلت مرها
بان صياما مجمعا لصايم قالت هذا لا يصح مرادا في الآية
ولما في الترجمة كما ذكره المذوق السليم والطبع المستقيم
على ان ال الداخلة على الجمع تبطل معنى الجمعية فتدبر
انتهى ووجه الخطا ان قول صاحب البحر بيتا ولا شك
ان الصوم له ثلاثة انواع ليس اعتراضا على صاحب
البحر بل بيتا للسبب الحامل لصاحب البحر على كون استعمال
المدال على التعدد اولى والشارع توهم ان هذا من صاحب
النهر رد على اخصه فقال ما قال واما رد صاحب النهر
فهو قوله وهو ممنوع مستند الى كلام القاضي
كما لا يحكى **قوله** على ان ال تبطل معنى الجمع هذا انزل
بني لانهم ان لفظ صيام جمع ولو سلم قال الجنسية
ابطلت جمعيتها **قوله** والاصح انه لا يكره قول
رفضت كجنيته في الاحاديث الصحيحة كقوله من
صام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من
ذنبه ومات تار و قال بعضهم الصحيح ما رواه محمد
عن مجاهد ولم يحك ظافه انه كرهه ان يقال جاء
رفضت اذ هب رفضا لانه اسم من اسماء تعالى
واجب بانه لم يثبت في المشاهير كونه من اسمائه
ثلاثى ولان ثبت فهو من الاسماء المشتركة كالحكيم
كذا في النهز **قوله** ولو منهي عن قال في الفتح يتبع
لغيره وصحة سقوط الواجب وقيل الثواب ان كان
صوما لازما والا فالثاني يتبع لغيره وصحة سقوط

واعترضه في البحر بان صوم الايام المنهية لا ثواب فيها
فالاولى ان يقال ان لم يكن الصوم منهيًا عنه والافالفة
واقول ظاهر قولهم كما سياتي ان النهي فيها المعنى مجاور
وهو الاعراض عن الضيافة يفيد ان فيه ثوابا كالصلوة
في ارض مفسومة **نهر** **قوله** والكفارة اعلم ان صوم
الكفارة ستة اشياء الاول في اليمين الثاني في القتل
الثالث في الظهار الرابع في افطار رمضان الخامس
في الخلق السادس في جزاء الصيد الرابع في افطار
رمضان الخامس واليب في الاول الحنف وفي الثاني
والسار القتل وفي الثالث العزم على العود وفي
الرابع الافطار وفي الخامس الخلق كما في امداد الفتاح
وغيره ففي عبارة الشارح تصور **قوله** او في اخر
ايامه بعد الزوال عبارة امداد الفتاح او فيما بعد
الزوال من يوم منه انتهى وهي الحق بدليل قوله ان
الجزء الذي يمكن انشا الصوم في بعضه وهو نصف
النهار الشرعي وما بعده الى الغروب كما سياتي ومنه
تعلم انه كان ينبغي له ان يقول او في نصف النهار
الشرعي وما بعده الى الغروب والافالفة
تتقضى انه يمكن انشا الصوم قبل الزوال ولو بعد
نصف النهار الشرعي وهو باطل واعلم الخديت
في هاتين سنين لبعض الافاضل ان المحفوظ لزوم
القضا فبين افاق ليلتين من ولا خلاف فيه انتهى
وبشهد لهذا القائل ما قاله صاحب البحر في شرح
المنار ولم ار من ذكر لهذا الخلاف ثمرة في الصروع
انتهى فليحذر وقال في مجمع الانهر قال المولى ابن الكمال الزجر
ان

ان السبب الجزاء الاول من كل يوم لا كله والا يلزم ان يجب
صوم كل يوم سبب تمام ذلك اليوم ولا الجزاء المطلق ولا
لوجب صوم يوم بلغ فيه القبي ولا وجه لان يكون
الشهر سببا باعتبار جزئه الاول او باعتبار جزئه
المطلق اذ يلزم على الاول ان لا يجب صوم ما بقي
على من بلغ في اثناء الشهر ويلزم على الثاني ان يلزم
صوم الكل في الصورة المذكورة انتهى لكن فيه كلام
لان السبب شهود جزء من الشهر لا الحالة لكن عدم وجوب
الكل في تلك الصورة لعدم وجود الشرط وهو
البلوغ لا لعدم وجود السبب فاذا بلغ في اثناء
الشهر وجب صوم ما بقي لوجود الشرط ولا يجب صوم
ما مضى لعدمه فتدبر انتهى كلام مجمع الانهر **قوله**
كما في الغاية اي غاية البيت كما في النهر **قوله** قايله
الاكل المذكور في البحر والنهر والشرعية وغيرها
ان قايله الكمال فعمل الشارح سبق قلده
لتشابه اللفظين ويدل عليه ان الاكل قرر في
العناية الوجوب اللهم الا ان يكون وقع له في
غير هذا الموضع من العناية او في كتابه في الاصول
المسمى بالتقرير فراجع **قوله** كما بسطه خسرو
حاصل كلامه في الدرر انهم اجمعوا على لزومه
والاجماع على اللزوم لا يستلزم الاجماع على العزيمة
بل لا ثبت العزيمة الا بالاجماع عليها **قوله**
كايام البيض اي ايام الليالي البيض وهي الثالث
عشر والرابع عشر والخامس عشر **قوله** ويوم
الجمعة ولو تنزهوا وعليه العامة كما في النهر وجعله

في نور الايضاح من المكروه تحريما **قوله** كفاشورا
 وحده مفردا عن التاسع او الحادي عشر كما في امداد
 الفتاح **قوله** وينروز بفتح النون وسكون
 الياء وضم الراء معرب نوزوز ومعناه اليوم الجديد
 فهو بمعنى الجديد وروز بمعنى اليوم والمراد منه
 حلول الشمس في محل **قوله** ومهرجنا معرب مهران
 والمراد منه اول حلول الشمس في الميزان وهذا
 اليوم عيدان للفرس **قوله** وصوم صحت
 رهوان يصوم ولا يتكلم بشي فعليه ان يتكلم
 لخبر وحاجة دعت اليه كما في امداد الفتاح 2
قوله ووصال وهوان لا يفطر بعد الغروب
 اصلا حتى يتصل صوم الغد بالاص كما في نور
 الايضاح **قوله** ودهر لانه يضعفه او يصار
 طبعا له كذا في امداد الفتاح **قوله** فهي خمسة
 عشر اربعة في المائتين واصل عشر في الشرح
قوله سبعة زاد في البحر صوم اليمين المعين
 وصورته ان يقول والله لا صوم من رجب
 وزاد ايضا النذر المطلق اذ اذكر فيه التتابع
 او نواه ثم ذكر انه اذا افطر يوما يجب فيه
 التتابع لا يلزمه الاستقبال ان كان التتابع
 ما موراه لاجل الوقت وهو مضى والنذر
 المعين واليمين بصوم معين وان كان ما موراه
 به لاجل الفضل وهو الصوم يلزمه الاستقبال
 كالسنة الباقية **قوله** الى الضميمة الكبرى
 المراد بها نصف النهار الشرعي والنهار الشرعي في
 استطارة

استطارة الضيق في افق الشرق الى غروب الشمس
 والغاية غير داخل في الحقيقة كما اشار اليه الماتن بقوله
 لا عندها **قوله** من نفل او واجب خصها
 بالذكر لانها لو اطلقا النية كان عن رمضان على
 جميع الروايات كما في امداد الفتاح **قوله** وهو
 تبين الضمير راجع الى القرآن الحكيم **قوله** للضرورة
 علة للاكتفاء بالقران الحكيم اذ تحرك وقت الفجر
 ما يشق والخرج مد نوع **قوله** والشرط الى اخره
 هذه لازم للنية التي هي نوع من الارادات اذ لا
 يمكن ارادة شيء الا بعد العلم به وقدما تحقيقها في
 شرط الصلوة فارجع اليه والسنة ان يتلفظ بها
 الذي في امداد الفتاح واستحب المشايخ التدفط
 لها انتهى فيراد بالسنة في كلام الحدادي سنة المشايخ
قوله وقد اسلفنا ذلك في نية الصلوة **قوله**
 ولا تبطل بالمشيئة لانها لا تبطل الا الاقوال و
 النية من افعال القلب **قوله** لان الجهل اي الجهل
 بان الفضا يشترط فيه التبيين **قوله** فلم يكن
 كالمظنون صورة المظنون ان يصوم يوما على ظن
 انه عليه ثم يتبين خلافه فانه يصير نفلا غير
 مضمون حتى لو افسده لما يجب قصاؤه له **قوله**
 على القول بعدم اختلاف المطامع على حذف نصف
 والتقدير بعدم اعتبار اختلاف المطامع والوقت
 خلاف في اختلاف المطامع ويدل على ما قلنا
 قولهم ولا عبرة باختلاف المطامع **قوله** لا تقدر
 لحذف احدك التايين اي لا تقدر **قوله** دليل

شرعي وهو قوله الفلظ بحر **قوله** صام لقوله
تعالى نحن شهد منكم الشهر فليصمه في المأول ولقوله
صلى الله عليه وسلم صومكم يوم تصومون في الثاني
بحر **قوله** مطلقا أي في هلال الصوم وهلال
الفطر **قوله** وجوبا أي افتراضا فيما يظهر فلا راجع
قوله لشبهة الرد هذا إنما يصلح تعليل لعدم
الكفارة في مسألة هلال رمضان أما في مسألة
هلال شوال فإما لا يجب الكفارة لأنه يوم عيد عنده
فتكون شبهة كما في أمداد الفتاح **قوله** لأنما
راه يحتمل إلى آخره هذا إنما يصلح تعليل لعدم الكفارة
في هلال رمضان أما في هلال شوال فإما لا يجب لأنه
يوم عيد عنده على نسق ما تقدم كما لا يخفى **قوله**
في الأصح خلافا للفقهاء الجعفر بن محمد على أنه لا يجوز
له أن يقبل شهادة لكن لو قبلها صح **قوله** على
المذهب وقال الإمام الفضلي إنما يقبل في الواحد العدل
إذا فر وقال رابطة خارج البلد في الصحراء أو يقول
رأيت في البلد من بين ظل السحاب أما يدرون هذا
التفسير فلا يقبل بحر **قوله** في عتق الأمة وطلاق
الحرّة وكذا عتق المبد في قولها وعند أبي حنيفة رضي
الله تعالى عنه تشترط فيه فعلى هذا ينبغي أن تشترط
في هلال الفطر وهلال رمضان عندكم كما في أمداد
الفتاح عن الغني وقاضى خان **قوله** بين نصيب شاهد
الظاهر أن معناه أن جملة الحاكم على الشهادة ثم يشهد
فيقول قد أخبرني رجل أنه رآه وحلفني الشهادة
بذلك هذا ما ظهر في فليراجع **قوله** على المذهب
قال

قال ابن الشحنة بعد نقل الخلاف فاذا اتفق أصحاب
أبي حنيفة إلا والشافعي أنه لا اعتماد على قول المجتهد
في هذا لما ذكرنا الشافعية الإمام تقي الدين السبكي
في هذه المسئلة تصنيف مال فيه إلى اعتماد قول المجتهد
لأن الحساب قطعي انتهى ومن ذلك ما قال في التآمر خاتمة
عن التهمة لا بأس بالاعتماد على قول المجتهد وعن محمد
بن مقاتل أنه كان يسألهم ويعتمد على قولهم بعد أن يتفق
على ذلك جماعة منهم وذكر شمس لأبي السرخسي في كتاب
الصوم وقول من قال يرجع إلى قول أهل الحساب عند
الاشتباه بعيد فان الباقى صلى الله عليه وسلم قال من
أتى كاهنا أو عرافا فصدقه فيما يقول فقد كفر بما
أنزل على محمد انتهى قلت المراد بالكاهن والعراف في
الحديث من يخبر بالغيب أو يدعي معرفته فما كان هذا
سبيله لا يجوز ويكون تصديقه كقرا أما امرأ لاهلة
فليس من هذا القبيل بل معتمد فيه الحساب القطعي
فليس من الضار عن الغيب أو يدعي معرفته في شيء
الآيرى إلى قوله تعالى وقد نزل لتعلموا عدد
السنين والحساب والله أعلم كذا في شرح المنظومة
لابن الشحنة رحمه الله تعالى أمداد الفتاح **قوله**
وقبل بلا علة جمع عظيم أي في رمضان والفطر كما في البحر
ونزرا لا يضاهي وغيرها ولا يشترط فيهم الإسلام
ولا العدالة كما في أمداد الفتاح ولا الحرية ولا الدعوى
كما في القهستاني **قوله** الشرعي مراده بالشرعي
المصطلح عليه في الأصول والأحكام في فن التوحيد
أي شرعي ولا عبارة بالظن هناك **قوله** على المذهب

وقيل اجمع العظيم اهل المحلة وعن ابي يوسف منصور
 كالقسامة وعن خلف ضمانة بنح قليل وقال
 بعضهم من كل جماعة واحد واثنان وقال البقاعي
 الالف بخاري قليل وقال الكمال الحق ما روي عن محمد
 وابي يوسف ايضا ان العبرة لتواتر الخبر وحججه
 من كل جانب كذا في امداد الفتاح **قوله** واشاره
 في البحر **قوله** صيب قال وروي الحسن عن ابي حنيفة
 انه تقبل فيه شهادة رجلين او رجل وامرأتين سواء
 كان بالسما علة او لم يكن كما روي عنه في هلال رمضان
 كذا في البدائع ولم ازل من رجحها من المشايخ وينبغي العمل
 عليها في زماننا لان الناس تكاسلت عن ترائي الالهة
 فانتهى قولهم مع توجههم طالباين لما توجه اليه فكان
 التردد غير ظاهر في الغلط ولهذا وقع في زماننا
 في سنة خمس وخمسين وتسعمائة ان اهل مصر افتروا
 فرقتين فمنهم من صام ومنهم من لم يصوم وهذا اقيم
 في الفطر بسبب ان جمعا قليلا شهدوا عند قاضي القضاة
 الحنفى ولم يكن بالسما علة فلم يقبلهم وضاعوا وبعثهم
 جمع كثير على الصوم واهل المالفة هو الناس بالفطر
 وهكذا في هلال الفطر حتى ان بعض شيوخ الشافعية
 صلى العيد بجماعة دون غالب اهل البلدة وانكر
 عليه ذلك لما لفتن الامام انتهى كلام البحر **قوله** وراى
 اثبات رخصا يعنى فيما اذا اجمعت في اثباته كالمال
 الذى ذكره فالصوم لا يتوقف على ثبوت رمضان
 قال في امداد الفتاح قال في الكافي ويصام بروية
 الهلال او الكمال شعبا لان الصوم لا يتوقف على
 الثبوت

الثبوت **قوله** شهدا بغير التثنية على ما هو في
 غالب النسخ ويشهد له قوله قضى القاضي بشهادتهما
قوله وروى استجماع شرائط الدعوى هذه المسئلة
 وجدت في البحر وامداد الفتاح والفتاوى الهندية
 والمنع ولم يوجد فيها هذه الجملة وهي قوله وروى
 الى اخره والمصنف في المنع لم يتعرض لشرحها وهي
 تقتضى اشتراط الدعوى مع انها لا تشترط في
 الصوم ولا في الفطر كما تقدم اللهم الا ان يكون
 على ما قدمناه عن امداد الفتاح من انه ينبغي ان
 تشترط الدعوى على قول ابي حنيفة في هلال رمضان
 وهلال الفطر تامل **قوله** وقد شهدوا به المناسب
 للمتن ان يقول وقد شهدوا بغير التثنية وكذا قوله
 لو شهدوا **قوله** هل الفطر اى سوا تعفت السماء
 في الزمانين او لا كذا في القصصات في قال في مجمع الاثر
 ولا يخلو عن الخلل لانه اذا لم يكن بالسما علة يلزم
 اجمع الكثير ولم يقبل خبر الاثنين الا في رواية الحسن
 تدبر انتهى وهو كلام حسن وعليه معنى الكمال قال في
 امداد الفتاح وقال الكمال لا يبعد لو قال قائل
 ان قبلها في الصحواي لا مقام عندهم وتم الحدود
 لا يفطرون وان قبلها في غنم افطر والتحقق زيادة
 القوة في الثبوت في الثاني والاشتران عدم
 الثبوت اصلا في الاول فصار كشهادة الواحد
 انتهى كلام امداد الفتاح بعد ان نقل تصحيح حل
 الفطر فيما اذا كانت ليلة الحادى والثلاثين
 مصححة عن الدراية والخلاصة والبرازية

وتصحح عدمه عن مجموع النوازل والسيد الامام لاجل
 ناصر الدين مطلقا سواء قبل شهادة العدلين
 في رمضان مع الصحو ومع العلة فيكون كلام
 الحال جمعا بين القولين والحاصل انه اذا كانت
 ليلة الحادي والثلاثين متعينة افطر واتقيا
 اذا ثبت رمضان بشهادة عدلين سواء قبل
 شهادتهما في الغيم او في الصحو واما اذا كانت
 مصححة فقبل يفطرون مطلقا وقبل لا يفطرون
 مطلقا وقبل يفطرون ان ثبت رمضان بشهادتهما
 مع الغيم لا مع الصحو **قوله** حيث يجوز حينية
 تقييد يعني ان كانت السماء متعينة ليلة هلال
 رمضان واقاد انه اذا كانت السماء مصححة ليلة
 هلال رمضان لا يحل الفطر باكمال العدة سواء
 كانت ليلة الحادي والثلاثين مصححة او متعينة
 اتصافا كما هو ظاهر من كلامهم ووجهه انه
 في الصحو لا بد من الجمع **الكثير المظلم** فلا عبرة
 بشهادة الغرد **قوله** ونعم هلال الفطر النوازل
 للحال وقيد لا جل قوله خلافا لما لم يرد خلافه
 فيه اما اذا لم يغم فلا يحل الفطر اتصافا **قوله**
 ان نعم هلال الفطر هل اتصافا وهو الذي ارتفعاه
 في نور الايضاح وحرره في امداد الفتاح ونقل
 عن الحلواني ان خلافا محمد فيما اذا لم يروا هلال
 سؤال والسمامصحية فعند هذا لا يفطرون وعند
 محمد يفطرون **قوله** وفي الزبيدي الى اخره كلام
 الزبيدي لا يخرج عن كلام الرخالة **قوله** كالنظر
 فلا

٢٤٢
 فلا بد من رجلين او رجل او امرأتين في الغيم و من
 جمع عظيم في الصحو **قوله** على المذهب ودونها
 حينة انه كهلاد رمضان وصحتها في التحفة كذا
 في امداد الفتاح **قوله** مطلقا يعني سواء كان في
 الصوم او في الفطر وسواء كان قدام الشمس او ظنها
 وسواء راوه قبل الزوال او بعده **قوله** على المذهب
 وقال ابو يوسف ان روى قبل الزوال فلما ضية
 حتى لو كان هلالا نظر افطروا وان كان هلال رمضان
 صام لان الشيء ياخذ حكم ما قرب منه فالهلال اذا راوه
 قبل الزوال يكون قريبا لليلة الماضية واذا
 راوه بعده يكون قريبا لليلة المستقبلية ولهما
 ان الهلال المرقى في النهار مشکوك في انه في الماضية
 او المستقبلية فلا يعتبر به فيجب ذلك اليوم
 اخر الشهر الماضي وعن ابن حنيفة ان راوه امام الشمس
 فهو لليلة الماضية وان راوه ظنها فهو لليلة
 المستقبلية كذا في شرح الجمع لابن الملط وتفسير
 الامام ان يكون الى الشرق والخلف الى الغرب لان سير
 السيارة الى الشرق فالمر اذا جاوز الشمس يرى الهلال
 في جهة المشرق كذا في القريسي **قوله** ودون
 نهارا مرفوع عطفا على اختلاف ومضى عدم
 اعتبار رويته نهارا قبل الزوال وبعد عدم
 اعتباره من الليلة الماضية بل يكون من الليلة
 المستقبلية والمقصود به الرد على ابي يوسف في قوله
 يعتبر من الليلة الماضية قبل الزوال كما تقدم
 انفا وهذه آجلة سقطت من بعض النسخ والظاهر

بثبوتها كما يدل عليه عبارة نورا الايضاح حيث قال ولا
 عبرة بروية الهلال زهرا سواء كان قبل الزوال او
 بعده وهو للمصلحة المستقلة **قوله** فيلزم الضمير
 المستتر في يعود الى ثبوت الهلال سواء كان هلالا
 الصوم او الفطر واهل الشرق مفعوله **قوله** بطريق
 موجب كان يحمل اثنان الشهادة او يشهد على حكم
 القاضي او يستفيض الخبر بخلاف ما اذا اخبر
 ان اهل بلدة كذا رآوه لانه مكايه **قوله** كما مر
 اي عند قوله شهد انه شهد **قوله** احوط اي
 لعموم الخطاب في قوله صلى الله عليه وسلم صوموا
 لرؤيته معلقا بطلوع الرؤية وهي حاصلة
 بروية قوم فيثبت عموم الحكم احتياطا **باب**
ما يفسد الصوم وما لا يفسده قوله الفساد والبطالان
 في العبادات شيئا اما في العبادات فان لم يترتب
 اثر المعاملة عليها فهو البطلان وان ترتب فانما
 كان مطلوب التعاصي شرعا فهو الفساد ولا
 فهو الصحة بحر **قوله** على الصحيح وقال ابو يوسف
 انه يفسد الصوم مطلقا فيقضي وقال مالك انه
 مفسد للفرق لا النفل كما في القصصاتي وقال في
 الجوهرة ان اكل قبل ان ينوي الصوم ناسيا ثم نوى
 الصوم لم يحزه كما في الشربولية ونقله في البحر
 عن الفتاوى وقد قدم الشارح هذه المسئلة
 قيل قوله راي مكلف هلال رمضان او الفطر
قوله الا ان يذكر فلم يذكر اي في الصحيح خلافه
 لبعضهم لانه اظهر بان هذا الاكل حرام عليه وضرب
 الامام

الواحد في البدايات حجة فكان يجب ان يلتفت الى
 تأمل الحال لوجود المذكر كذا في البحر وظاهره لا
 تجب الكفارة لعدم تفاضل الجناية حيث لم يتذكر
قوله ويذكره لوقويا والاما قال في البحر والاولى ان لا
 يذكره ان كان شيئا لان ما يفعله الصائم ليس بمصيبة
 فالتسكت عنه ليس بمصيبة ولا الشبخوضة مظنة
 المرحمة وان كان شيئا يقول الصوم يكره ان لا يحزه
 والظاهر انها خيرية لان الولوالجي قال يلزمه ان يحزه
 ويكره تركه انتهى كلام البحر قال شيئا تعمله
 بان ما يفعله الصائم ليس بمصيبة يقتضي عدم التفريق
 بين الشيخ والشاب والصواب ان يقال ان ما
 يفعله الصائم مصيبة في نفسه وكذا النوم عن
 صلاة كما صرحوا انه يكره السهر اذا خاف فوت
 الصبح لكن الناسي او النائم غير قادر فسقط الاثم
 عنهما لكن يجب على من يعلم حالهما تذكير الناسي وابقاظ
 النائم الا في حق الضعيف عن الصوم مريحة له **قوله**
 وليس عذرا في حقوق العباد يعني من جهة الحكم
 اما في حق الاثم فهو عذر فلا ياتم كما في حقوقه تعالى
 الخالصه واما الحكم في حقوقه تعالى فقال البرهان كان
 في موضع مذكروا داعي اليه كاكل المصلح لم يسقط
 التقصير بخلاف سلامة في القعدة فانه ساقط
 لوجود الداعي وان لم يكن معه مذكروا داعي كاكل
 الصائم سقط وان لم يكن معه مذكروا داعي فاولى
 بالسقوط كترك الذابح المشحمة **قوله** هيلج

الذي في القاموس صليح بالهزة فليراجع **قوله** كما
 سيجي اي قيل قوله وكره له ذوق شئ **قوله** سيجي
 اي قيل قوله وكره له ذوق شئ **قوله** او طعن
 بوجه فوصل الى جوفه في النسخ تقديم هذه الجملة على قوله
 او اتبع ما بين اسنانه **قوله** وان بقي في جوفه
 اي بقي الزنج كما صرح به القهستاني حيث قال وانما
 شرطه كونه مما فيه صلاح البدن احراز اعم
 اذا طعن بوجه فانه غير مفسد وان بقي الزنج في جوفه
قوله كالواقي مبنى للمجهول يدل عليه تفصيل
 الجرمية الزنج بقوله لانه لم يوجد من الفصل
 ولم يصل اليه ما فيه صلاحه **قوله** ولو بقي الفصل
 في جوفه ففسده نظرفانه لا فرق بين فصل
 السهم وزنج الزنج وقد قدم ان بقائه الزنج
 غير مفسد فيجب ان يكون فصل السهم كذلك
 وصرح في البيان بان كلامهما مفسد وصرح
 القهستاني بان دخول الحجر في الجايضة مفسد
 فيكون في كل من زنج الزنج وحجر الجايضة قولان
 الصحيح منهما رم الا فساد ولم يحكموا في فصل السهم
 خلافا فيما رايت بل اطلقوا القول بالفساد وعبارة
 النهر تفيد عدم اختلاف ايضا حيث قال وان
 بقي الفصل في جوفه ففسد واختلفنا فيما لو بقي الزنج
 والصحيح انه لا يفسد انتهى فليراجع **قوله** حتى ان
 ليس شرط في افساد الصوم كما في امداد القناع **قوله**
 وان صرت نفسه قضى وكفر اي سواء انزل او لا
 كما لا يخفى لكن في حزمه بالتكثير نظرفان الكمال
 نقل

نقل منه خلافا ولم يبرح شيا وعبارة ولو بد الجاه
 ناسيا فتذكر ان نزع من ساعته لم يفسد وان دام
 على ذلك حتى انزل فعليه القضاء قبل الكفارة عليه
 وقبل هذا اذ لم يحرث نفسه بعد التذكر حتى انزل
 فان صرت نفسه بعد هذا فعليه الكفارة انتهى مع
 ان جزمه بالتكثير ينافي ما سياتي من قوله الا في
 مسألة الماتن فلا كفارة مطلقا على المذهب فان
 المراد بمسألة الماتن ما يشمل الجماع لان علة عدم
 الكفارة ظهرف مالت وخلافه في الاكل والشرب
 والجماع كذا في الزيلعي والهداية وغيرها **قوله**
 وبعد لا اي لعذارها **قوله** على المذهب وقال
 ابو يوسف يفسد ويختلوف بيني على ان بين الثانية
 والجوف منفذ عنده وعندها لا وانما يخرج البول
 بالترشيح نحر **قوله** او او جري صب في طلبة
 وانما اتى بها لاجل قوله او نايما والا فلو كره على ان
 يشرب بنفسه فشراب كان الحكم كذلك كما يدل عليه
 اطلاقهم فلو استقطها الشارب وقال او او جري نايما
 لكان اولى **قوله** مطلقا اي سواء ظن فطره
 او علم عدم فطره **قوله** شبهة ظهرف زفر قد
 تقدم في اطلال كتاب الصوم ان زفر وما لها يكتفيان
 بنية واحدة لجميع المشرك فلم يكن صايما في صورة
 الماتن كما هو عندنا فلا معنى لقوله شبهة
 ظهرف زفر وفي الجمع لا تشترط النية عند زفر
 في رخصت على الصحيح المقيم فيكره صايما في مسألة
 الماتن عند لكن لا تأثير لكرهه صايما عنده في

استقاط الكفارة عندنا بل الملة ان الكفارة لا
يجب الا على شخص فطر بعد ان كان صائما وهما لم يوجد
الصيام من اصله وبدل على ما قلنا لتعليل امداد الفتاح
المسئلة بقوله لقد شرط الصحة تأمل حتى يظهر
لك الحق **قوله** قبل الزوال صوابه قبل نصف النهار
الشريعي كما قدمناه في اول كتاب الصوم **قوله** لشبهة
خلق الشافعي فان الصوم لا يقع عند بنيت النهار
كما لا يقع بطلق النية **قوله** والقطرتين الى اخره تبع
في هذا التحرير صاحب النهر حيث قال اذا دخل
دموعه او عرقه حلقه وهو قليل كقطرة
او قطرتين لا يفطر وان كان نجثا يحد ملوصته
في الحلق فسد قال في الفتح وفيه نظر لان القطرة
يحد ملوصتها فالاولى عندك الاعتبار بومضان
الملوثة بصحيح الحس لانه لا ضرورة في اكثر من
ذلك المقدور وما في فتاوى قاضي خان لو دخل
دمعه او عرق جبينه او دم رعا فنه حلقه فسد
صومه من اقول ما ذكرناه انتهى واقول في الخلاصة
فان القطرة والقطرتين لا يفطران في الاكثر فان وجد
الملوثة في جميع النعم واجتمع شئ كثير وابتلعه افطر
والا فلا وهذا ظاهر في تعليل الفطر على حدان
الملوثة في جميع النعم ولا شك ان القطرة
والقطرتين ليست كذلك وعليه يحمل ما في الخاتمة
فتدبر انتهى كلام النهر وايدى في امداد الفتاح حيث
قال وقال شيخنا صاحب العلامة المقدسي رحمه الله
ن

تعالى اقول القطرة لقلتها لا يجد طهرها في الحلق لتدويرها
قبل الوصول اليه ولعله اراد بوجدان ملوصتها
ذاتها على سبيل الكفاية لان الصفة لازمة
للموصوف والافليس الحلق مدركا للطعوم كما هو
معلوم وانما اراد انما اذا انتشرت في النعم فوصلت
الحلق فقد قربت من الداخل من كل وجه بخلاف
النعم فانه خارج من كل وجه ويشهد لذلك ما في
الواقعة للصمد الشهيد اذا دخل الدموع فتم
الصائم ان كان قليلا حتى القطرة والقطرتين
لا يفسد صومه لان التحرز عنه غير ممكن وان
كان كثيرا حتى وجد ملوصته في جميع فيه وابتلعه
فسد صومه وكذا الجواب وعرق الوجه وفي اعلام
محمد بن مقاتل صاحب الحسين اذا نزل دمه
من عينه الى فيه ودخل حلقه فطره انتهى
من خطه رحمه الله تعالى انتهى كلام امداد
الفتاح وقوله ولعله اراد اي صاحب الفتح
قوله كما راي في اول هذا الباب **قوله** او
افسه غير صوم رمضا بقريضة ان الكلام
في الصوم **قوله** بان أصبحت صائما فحنت هذا
التصوير غير لازم بل الحكم كذلك فيما اذا نوت
بالنهار قبل الضحوة الكبرى فحنت في معاصرت
بالثانية في النهار **قوله** لف ونشراى مرتب
قوله ويكنى الشك في الاول اي في مسألة السجود
لان الاصل بقاء الليل فلا يجزئ بالشك كذا في
امداد الفتاح فكان على المأمن ان يعبر هنا بالشك

كما عبر به في نور الايضاح حيث قال او تسحر ارجاع
 مشاكا في طلوع الفجر وهو طالع ثم يقول افطمت
 الغروب قال في النهر ولا يصح ان يراد بالظن هنا
 الشك كما زعم في البحر لعدم صحته في الشك
 الثاني فانه لا يكفي فيه الشك فالصواب ابقاء
 الظن على بابه غاية الامر ان يكون المتيقن سكاكنا
 عن الشك ولا يضر فيه **قول** دون الثاني وهو
 الفطر فانه لا يكفي فيه الشك في اسقاط الكفارة
 بل لابد من ظن الغروب لان الاصل بقاء النهار
 كذا في اعداد الفتاوى **قول** لم يقض اي في المسئلة
 كما صرح به الزيلعي ولم يحك فيه خلافا ومثله في
 البحر فتقول الشارع في ظاهرها الرواية وهم سري اليه
 من مسئلة ذكرها الزيلعي وصاحب البحر وهي ما
 اذ اغلب على ظنه طلوع الفجر فاكل ثم لم يتبين شي
 فانه لا شيء عليه في ظاهرها الرواية وقيل يقتضي
 احتياطاً وسند ذكرها في الاقسام **قول** والملة
 تنوع الى اخره اعلم ان صاحب البحر جعلها اربعة
 وعشرين حيث قال فحاصله اما ان يظن او يشك
 فان ظن فلا يخلو اما ان لا يتبين له شيء او يتبين
 صحة ما ظنه او بطلانه وكل من الثلاثة اما ان
 يكون في ابتدا الصوم او انتهائه فهي ستة
 وان شك فهي ستة ايضا والاثنى عشر في وجوب
 البيع ومثلهما في قيام المحرم فهي اربعة وعشرون
 انتهى وصاحب النهر جعلها ستة وثلاثين
 حيث قال والحاصل اما ان يغلب على ظنه

او يظن او يشك وكل من الثلاثة اما ان يكون
 في وجوب البيع او قيام المحرم او بطلانه او لم
 يتبين شيء وكل من الثمانية عشر اما ان يكون
 في ابتدا الصوم او في انتهائه فتلك ستة وثلاثون
 اسقط في البحر منها ثلثها مع انهم ذكروه انتهى
 وفي كل من تقسيمها نظرا ما صاحب النهر فان سبب
 زيادته على البحر اثني عشر انه فرق بين الظن غلبة
 فكانت الاقسام الخارجية من التقسيم الاول
 في عبارته ثلاثة كل واحد باثني عشر فصلا المجموع
 ستة وثلاثين ولا فائدة لفرقه بينهما ههنا
 لانهم لم يفرقوا بينهما في الحكم كما يظهر لمن تأمل
 عبارة الزيلعي وغيره نعم بين مضموميهما فرق
 وهو ان مجرد ترجيح احد طرفي الحكم عند العقل
 هو اصل الظن فان زاد ذلك الترجيح حتى قرب من
 اليقين سمي غلبة الظن واكبر الراي فذلك
 اقتصر البحر على الاربعة والعشرين ويراد بالظن
 حينئذ ما يشمل غلبته واما صاحب البحر فانه جعل
 الشك تارة في وجوب البيع وتارة في قيام
 المحرم والاوجه له لا ظن انما مع تعلقه بالبيع
 تارة وبالمحرم اخرى لان له نسبة مخصوصة
 الى احد الطرفين فاذا اتعلق الظن بوجوب الليل
 لا يكون متعلقا بوجوب النهار وبالعكس واما
 الشك فله يتصور فيه ذلك لعدم ترجيح احد
 الطرفين فيه فاذا شك في قيام زيد كان
 معناه ان قيامه وعدمه على السواء فكانت

متعلقا بكل الطرفين فيكون معنى شكه في طلوع
 الفجر في وقت احتمال وجود الليل ووجود النهار
 في ذلك الوقت على السواء فكان الحق في التقسيم ان
 يقال اما ان يظن وجود المبيح او وجود المحرم او يثبت
 وكل منهما اما ان يكون في ابتداء الصوم او انتهائه
 وكل من الستة اما ان يتبين وجود المبيح او وجود
 المحرم او لا يتبين شي ففي ثمانية عشر تسعة في ابتداء
 الصوم وتسعة في انتهائه ويشهد لما قلنا صريح
 العلامة الزليخاني انه لم يذكر الا ثمانية عشر وذكر
 امكانها وهي انه ان تسحر على طريق بقاء الليل فان
 تبين بقاء الليل ولم يتبين شي فلا شيء عليه وان
 تبين طلوع الفجر فعليه القضا فقط ومثله
 المشك في طلوع الفجر وان تسحر على ظن طلوع الفجر
 فان تبين طلوع الفجر فعليه القضا فقط وان
 لم يتبين شي فلا شيء عليه في ظاهر الرواية
 وقيل يقضى فقط وان لم يتبين بقاء الليل فلا
 شيء عليه وان ظن غروب الشمس فان تبين عدم
 الغروب فعليه القضا فقط وان تبين الغروب
 او لم يتبين شي فلا شيء عليه وان شك في الغروب
 فان لم يتبين شي فعليه القضا وفي الكفارة
 روايتان وان تبين بقاء النهار فعليه القضا
 والكفارة وان تبين الغروب فلا شيء عليه
 وان ظن عدم الغروب فان تبين بقاء النهار
 او لم يتبين شي فعليه القضا والكفارة وان
 تبين الغروب فلا شيء عليه فالخاتمة لا
 يجب

يجب شي في عشر صور ويجب القضا فقط في اربع
 والقضا والكفارة في اربع **قوله** على اللاحق قيل
 يستحب كما في امداد الفتاح **قوله** ومفطر عتريبه
 اشار به الى انه لا فرق بين مفطر ومفطر فلا وجه
 لقول المصنف بقا للدرر والاختيار ان يمكن
 الى اخره **قوله** لعدم اهليتهما في الجزء الاول لخلاف
 الحايض والنفسا فانها اهل للوجوب وان لم
 يكونا اهلا فلا **قوله** لما مرى قوله او اضد
 غير صوم رمضان **قوله** وما نقله الشرنبلالي
 اي في امداد الفتاح حيث قال في الجوهره واقتلوا
 في معنى التغذي قال بعضهم ان يميل الطبع الى
 اكله وتنقضي شهوة البطن به وقال بعضهم هو
 ما يعود نفعه الى اصلاح البدن وفادته فيما
 اذا مضى لقمة ثم اخرجها ثم ابتلعها فعلى القول
 الثاني يجب الكفارة وعلى الاول لا يجب وعلى
 هذا الرق الحبشي والحشيشة والقطاط اذا
 اكله فعلى القول الثاني لا يجب الكفارة لانه
 لا ينفذ فيه البدن وربما يضره وينقص عقله وعلى
 القول الاول يجب لان الطبع يميل اليه وتنقضي
 شهوة البطن **قوله** رده في النهر حيث قال المصنف
 كلام الجوهره وهو بعيد عن التحقيق اذ يتقديره
 يكون قوله او داء حشوا والذي ذكره المحققون
 ان معنى المفطر وصول ما فيه صلاح البدن
 الى الجوف اعم من ان يكون غذا او دواء يقايله

يقول الاول وهذا هو المناسب في تحقيق محل
 الخلاف وما يمكن ان يخرج على الخلاف ايضا
 ما لا يتبع ربي غيره لا يجب الكفارة للمعصية
 وقال الحلواني وغيره ان كان حبيبه حجب
 قال في الدراية لوجود معنى صلح البدن فيه
 وجزم به المصنف في اخر الكتاب انتهى كلام
 النهر **ولـ** وادخل اصبح في ذراعي يابسة
 انتهى كما تقدم **ولـ** وحق ذلك اي ما تقدم
 في اول الباب **ولـ** متى لو افتاه مفت متعلق
 بقوله احتجهم وما بعد ما ذكره الشارح في
 امداد الفتاح ومثله قوله او سمع حديثا
ولـ يعتمد عليه بحتم ان يكون مبنيا
 للجهول فيفيد انه لا بد ان يكون معتمدا عليه
 في نفس الامر سواء كان معتمدا عليه في نفس
 الامر او لا والظاهر الثاني تام **ولـ** ولم
 يثبت الاثر عطفت على اخطا المعنى اي وان لم
 يثبت الاثر **ولـ** الا في الادعاء مصدر من
 باب الافتعال وهو استثنى من قوله لم يكن يعني
 انه ان ادهن ثم اكل كفر قال في امداد الفتاح
 لانه معتمد ولم يستند ظنه اليه ليل شرعي فدرته
 الكفارة وان استحق فقها فافتاه بالفطر بدهن
 الشارب او تاول حديثا لانه لا يعتد بفتوى الفقيه
 ولا بتاويله الحديث هنا لان هذا ما لا يشتهى على
 من له شبهة من الفقه نقله الكمال عن البدائع
 قلت لكن يخالفه ما في قاضي خان وكذا الذي كتبت
 او هو

عند المستفتي

اودهن نفسه او شارب ثم اكل متعمدا عليه الكفارة
 الا اذا كان جاهدا فاستحق فافق له بالفطر فينبذ
 لا يلزمه الكفارة انتهى فعلى هذا يكون قولنا الا اذا
 افتاه فقيه شاكلا المسئلة وهو الشارب انتهى كلام
 امداد الفتاح وهو كما ترى مروج لعدم الاستثنا
 فالله بالشارح **ولـ** وكذا الغيبة لان الفطر بها
 يخالف القياس والحديث وهو قوله صلى الله عليه
 وسلم الغيبة تقطر المصائم مول بالاجماع بذهاب
 الثواب بخلاف حديث الجماعة فان بعض العلماء اخذ
 بظاهره مثل الاونزاعي واحد كذا في امداد الفتاح
ولـ لكن جعلها الى اخره وعليه فلا استثنى ايضا
ولـ واما هذه فبالسنة وذلك حديث ابو هريرة
 رضى الله تعالى عنه انه قال جاء رجل الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال هلكت يا رسول الله
 فقال وما اهلكك قال وقعت على امرأتي فذممت
 قال فليجد ما تستحق رقة قال لا قال فليستطيع
 ان يقسم شريين متتابعين قال لا قال فليجد ما
 تطعم ثنين مكينا قال لا ثم طس فحق الى النبي صلى
 الله عليه وسلم بركة فيه ثم فقال تصدق بهذا
 قال على اقرمتنا فباين لا ببيتها اهل بيت اجمع اليه
 من الغنم النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت نولها
 وقال اذهب فاطمه اهلك رداء الجماعة وهذا ظاهر
 على وجه مرتب وخص الاعراب بالصيام ثم ثمة لجواز
 الاطعام مع القدرة على الصيام ومصرفه الى نفسه
 والاكتفاء بخمسة عشر صاعا كذا قاله الزيلعي

المرق بالمعين بكيل يس خمسة عشر صاعا
 والنواجز اضر اس الحكم الوارد ناصد كذا في المغرب
 انتهى قلت الا ان في قوله خصم بالاطعام مع القدرة
 على الصيام تامل لانه صلى الله عليه وسلم لما قال
 له هل تطيع اذن تقصوم شهرين متتابعين قال لا
 كذا في امداد الفتاح **قوله** ان نوى ليلة فان نوى
 بفارائغ افطر فلا كفارة لشبهة خلاف الشافعي من
 انه تعالى عنه فانه لا يجوز الصوم بينه وبينه
 ويشترط ايضا المتيقين فان الشافعي يشترط
 كما تقدم في هذا الباب **قوله** والمعتد لزومها لانه
 يقبل العبد فلا يؤثر في اسقاط حق الشرع وقيل
 اذا مرض لجرح نفسه تسقط كما اذا مرض ابتداء
 وقال زفر وهو رواية ان سوف فيه مكرها
 تسقط كذا في امداد الفتاح **قوله** وفي
 المعتاد عطفت على فيما لمرض اي واختلاف في
 المعتاد **قوله** هو بخير توين منصوب بفقعة
 مقدمة على الف الثاني المقصورة على انه
 معمول المعتاد **قوله** وفي المعتاد وقوله ايضا
 معطوف عليه **قوله** والمتيقن اسم فاعل مجرور
 عطفا على المعتاد قوله قتال منصوب على انه
 معمول المتيقن **قوله** والمعتد سقوطها كذا
 حرره الشرنبلالي في عوارض امداد الفتاح
قوله وعليه الاعتماد وفي ظاهر الرواية
 عليه كفا رتان وهو الصحيح كذا في الجواهر خ
قوله ان الفطر ان شرطية **قوله** وتامه

في شرع الوهبانية قال في الوهبانية ولو اكل الانسان
 عذرا وشهرة ولا عذر فيه قيل بالاعتقالي يوم قال
 الشرنبلالي صورتها تعد من لا عذر له الاكل مهارا
 يقبل لانه مستهزى بالدين او منكرا لما ثبت منه
 بالضرورة ولا خلاف في حمل قتله والامر به فتعبد
 المثلث بقيل ليس يلزم الضعف **قوله** ولو زعمه
 التي حاصل هذه المسئلة انه اما ان يعاقب ويستحق
 وعلى كل انتا يكون ملاء الفم او لا وعلى كل اما ان
 يعود او يبعد او لا ولا فهي اثنا عشر سنة
 في التي وستة في الاستقفا فان قاء ملاء الفم
 فان اعاده افطر اجماعا وان عاد لا يفطر عند محمد
 وهو الصحيح وقال ابو يوسف يفطر وان لا ولا
 لا يفطر اجماعا وان قاء دون ملاء الفم فان عاد لا
 يفطر اجماعا كما اذا لم يعد ولم يبعد وان اعاده
 لا يفطر عند ابي يوسف وهو المختار وقال محمد
 يفطر وان استقفا ملاء الفم افطر اجماعا سواء
 عاد او اعاده او لا ولا وان استقفا دون ملاء
 الفم افطر في ظاهر الرواية وهو قول محمد سواء
 عاد او اعاده او لا ولا واما عند ابي يوسف فان
 عاد لا يفطر كما اذا لم يعد ولم يبعد وان اعاده
 فنسك روايتان كذا في الدرر وغيرها قوله
 لوقر حصنة من اتيانه بهذا المعطوف خطا
 من وجوه الاول ان الا فطار باعادة قليل
 التي قول محمد والمختار قول ابي يوسف انه
 لا يفطر كما علمت الثاني انه لا يصح حينئذ قول

المتن اجماعا الثالث انه يناقض قول المتن والاول
والصواب استقاطه **قوله** هو المختار وهو مذهب
ابي يوسف وقال محمد يفطر **قوله** اي متذكر
الصوم اشار به الى من غير بقوله استقيا
عامد ليس مراده تعدد الفتي حتى يكون تأكيد الاحتياط
المعينة لتعدد الفتي **قوله** مطلقا اي سواء عاد
او اعاده او لا **قوله** وان اقل لا امكن ان لم يعد
ولم يعد بدليل قوله فان عاد بنفسه الى اخره
قوله فان كان بلغا اي صاعدا من الجوف اما
اذا كان نازلا من الراس فلا خلاف في عدم افساده
الصوم كما لا خلاف في عدم نقصه الطهارة
كذا في الشربولية ومقتضى الطهارة انه لا ينقض
سواء كان ملوا الفم او دونه وسواء عاد او لم
اولا ولا والله تعالى اعلم بصحة هذا المطلق وبصحة
قياسه على الطهارة فلا راجع **قوله** مطلقا
اي سواء عاد او استقيا وسواء كان ملوا الفم او دونه
وسواء عاد او اعاده او لا ولا وفي هذا المطلق ايضا
تأمل **قوله** خلافا للثاني فانه قال ان المستقيا ملوا
الفم فسد **قوله** واستحسنه الكل حيث قال
وقول ابي يوسف هنا احسن وقولها في عدم
النقض به احسن لان الفطر انما ينط بما يدخل او بالقي
عما من غير نظر الى طهارة ونجاسة فلا فرق
بين البلغم وغيره فخلق نقصا لطهارة انتهى
واقره في البحر والنهر والشربولية وهو مراد
الشارع بقوله وغيره فانهم لما اقرره فقد استحسنوا
وقول

وقول ابن النهم لان الفطر انما ينط بما يدخل او بالقي
عما من غير نظر الى طهارة ونجاسة فلا فرق بين
البلغم وغيره انتهى يريد النظر الذي قدمناه
في اطلاق الشربولية والطلاق الشارح فلتأمل
بعد الاطاحة بتعليل الهداية **قوله** كما مر اي
في شره قوله او ضرب الدم من بين استانه **قوله**
بعد ذكر كبحر الفم بحر **قوله** دهن وكلها بالفتح والضم
فيها وعلى الثاني فالصنفان محذوف وهو استعمال
نهر **قوله** بالفهم اي بضم القاف وهو اكثر من
فتحها قاموس **قوله** الا ان يحمل الوجه على الشرب
قال في النهر وسمعت من بعض اعزاء الموالى ان قول
النهاية يجب بالحاء المرحلة ولا بأس به انتهى **قوله**
مخشاة الرجال قال في القاموس خشيته تخيشا
عطفه ومنه المخش **قوله** ابن عبد العزيز
الذي في النهر بن الحق **قوله** على المذهب ذكر محمد في
الاصل انه لا بأس للصائم ان يستال باسوات الرب
ولم يذكر ان رطوبته بالماء او بالرطوبة الاصلية
التي تكون للاشجار ولا ذكر انه ببله بريقه او بللاء
وذكر في الجامع الصغير لا بأس باسوات الرب
بالماء للصائم في القرينة فكان تفسير الماذكر
في الاصل ويدل على الرطب بالرطوبة الاصلية
باللحاق وينتقي به ما قال ابو يوسف ان الرطب بالماء
مكروه لما فيه من اذلال المائي الفم وذلك لان ما
يتقي بالرطوبة بعد المفضضة اكثر مما يتقي بالسواك ثم
لم يكره للصائم المفضضة فكذلك السواك كذا في النهاية **قوله**

وكذا لا تكسر حجارة اى اذ لم تقصده ضعفا يردى
الى الانظار كما في امداد القضاء **قوله** عند الثاني
وكرهها الامام كذا في الشريفة الثانية وهذا الصنيع يوم
ان الخفاف جاز في الحجة ايضا وكذا صيغ الشريعة
لكن لم يذكر في امداد القضاء في كراهة الحجة ضدها
قوله ويحب السحور بضم السين وهو الاكل
سحرا والمأكول يسمى سحورا بفتح السين **قوله**
وتجمل الفطر عبر به ان في الحديث الانظار
اشارة الى استعماله تارة ثانيا ورباعيا كما في القاموس
قوله كذب باقصر الشتا قال شيخنا فيه نظرا قد
يكون ما ياتيه في اقصر ايام الشتا ياتيه في يوم
يوم الصيف متوقفا بعضه في اول النهار وبعضه
في اخره فالاولى ان يدار الحكم على نفس الامر **قوله**
فان اجهد الجهد بضم الجيم قال في الوهابية وان
اجهد الا تشا بالتمثيل نفسه فافطر في تمثيل
التفكير قولين قال الشريفة في صورتها صايم
اتقرب نفسه في عمل حتى اجهد العطش فافطر
لزمته الكفارة وقيل لا لزمه وبه اتفق البقال
وهذا بخلاف الامة اذا اجهدت نفسها لانها
لا معذرة تحت قهر الموتى ولها ان تمتنع من ذلك
وكذا الصبي **فصل في المواضع قوله** المبيحة
لعدم الصوم انما عبر به لما اورد في النهي على قوله
المبيحة للفطر انه لا يشمل السرفاءه لا يبيح
الفطر وانما يبيح الشروع في الصوم **قوله** او
نقص عقل عطف على هلك **قوله** ولو ببطش
متعلق

متعلق لجنون **قوله** او جوع عطف على عطش وكذا
لسعة هيم **قوله** اما كانت او طين اما الطين فلهو
عليها ديانة مطلقا وقضا او كما في الباب معصرا او لم يوجد
غيرها او وجد ولم يرضع منها **قوله** خافت على نفسها
شامل للمحال والمرضع **قوله** او ولدها اى وللمحامل
والمرضع ولو طين فانه ولدها من الرضاع **قوله** بما
از اتعنت اى الام بان كان الاب معصرا او لم يوجد
غيرها او وجد ولم يرضعها لكن المذكور في الجمال لطلاق
قوله مسورا فلا قبول قول العدل بالامانة عبارة
الفتح غير فاسق **قوله** قلت وفيه كلام الى اخره
وايده شيخنا بما نقله عن ائمة المشور للسين طي
من قوله صلى الله عليه وسلم ما ظلا كافر عليم الا عزم
على قتله **قوله** كما ينبغي اى في قول الماتن يجب
على مقيم اتمام يوم منه سافر فيه **قوله** بلا قذية
لانها وردت في الشيخ الفاضل بخلاف القياس
فيه عليه لا يقاس منه **قوله** لما مر اى من قوله
لانه على التراخي كما علل به في الهداية **قوله** خلافا
للشافعي فانه يوجب مع القضاء لكل يوم طعام
مكسب لان القضاء يتوقت بما بين رمضانين
فيكون تاخير القضاء عن وقته كتاخير المأدب عن
وقته وتاخير المأدب لا ينفك عن موجب فكذا
تاخير القضاء عنه **قوله** او على رفقة اى بان لم
يكون صايمين قوله لموافقة الجماعة اولى عدل
اليعنى قول البحر اذا كانت النفقة مشروكة فالفطر
افضل لما ان ضرر المال كضرر النفس لما قاله في

المهر ان التعليل بمرافقة الجماعة أولى واما لزوم
 ضرر المال لصيانته بصومه فمستوع **قوله** انتهى
 عنه وليه المناسب عنهم وليمهم **قوله** الذي يعرف
 في ماله اشار الى ان المراد بالولي ما يشمل الوصي كما في
 البحر قوله اشار به الى ان التشبيه من حيث النذر
 فقط والا فالفطرة لا بد منها من التعليل وهذا
 تكفي الالبامة **قوله** او قتل او قول لا يصح متبرع
 الوارث في كفارة القتل بشئ لان الواجب فيها
 ابتداء اعتق رغبة مؤمنة ولا يصح اعتاق الوارث
 عنه والصوم فيها بدل عن الاعتاق لانهم فيه كفارة
 كذا في الشريعة ورايت في هامش البحر ان المراد
 بالقتل هنا قتل الصيد انتهى وهو وجه فانه كما
 سيأتي في جنائيات الحج انه يشترى بقيمته
 هدي يذبح في اوطاع يصدق به على كل فقير
 نصف صاع او يصوم عن نصف صاع يوما ولا
 يخفى ما في عبارته كالجرح من الابهام **قوله** على
 المذهب وما روي عن ابن مقاتل من اعتبار كل
 صلاة يوم بصومه فمستوع عنه من **قوله** وكذا
 الفطرة اي يخرجها الى بوضعية **قوله** وبلا
 تعدد فقير عطف على في اول الشراي ولو بلا
 تعدد فقير **قوله** لو موسرا قيد في يدي **قوله**
 حتى لو لزمه محترز **قوله** اذا كان الصوم اصلا
 بنفسه **قوله** او قتل اي قتل النفس واما قتل
 الصيد فالصوم فيه ليس بدلا عن غيره لانه
 مخير بين الهدي والاطعام والصوم كما قدمنا **قوله**
 ولو

ولو كان مسافرا الى الشيخ الفاني وهو محترز قوله
 وموطب باداه قال في البحر الشيخ الفاني لو كان
 مسافرا فمات قبل الاقامة لا يجب عليه الايام
 بالفدية لانه يخالف غيره في التخفيف لا في
 التخليط **قوله** فلا قصنا لانه شرع سقطا
 لا ملزما **قوله** اما الوضعية ساعة الى اخره قال
 في البحر لانه لما مضى عليه ساعة صار كأنه نوى
 في هذه الساعة فاذا كان قبل الزوال صار شاعرا
 في الصوم التطوع فيجب عليه انتهى ومفهومه
 انه اذا كان بعد الزوال اي بعد نصف النهار
 لا يجب عليه القضا اذا قطعه سواء قطعه
 في الحال او بعد ساعة وهو ظاهر **قوله** يجب
 اتمامه راجع لقوله اراء وقوله وجب القضا
 راجع لقوله قضا **قوله** فيصير موظبا للنهي اي
 فيجب بطلاله فلا يجب صيانته ووجوب القضا
 يبنى على وجوبه فلم يجب قضاء كل ما يجب ادا بجملة
 النذر فانه لم يصح بنفس النذر تركيا للنهي وانما
 التزم طاعة الله تعالى وانما المعصية بالتفصل
 فكانت من ضرورات المباشرة لامن ضرورات
 ايجاب المباشرة من **قوله** بدليل مسئلة اليقين
 فانه اذا قال والله لا اصوم حنث بمجرد الشروع
 واذا قال والله لا اصلي لا يحنث مالم يسجد
قوله وهي الصحيحة وهي ظاهر الرواية كما في النهر
قوله وصدرها كذا في النهر اي صدر الشريعة
 وقوله في الوقاية وشرعها يتعلق بصدر الشريعة

لأنها له لا تنج الشرعية ولكن هذا الفصل ليس بالواقع
قال في الوقاية ولا يفطر بلا عذر في رواية انتهى
وقال المصنف في شرها أي إذا شرع في صوم التطوع
لا يجوز له الإفطار بلا عذر لأنه إبطال العمل
وفي رواية أخرى يجوز لأن القضاء خلفه انتهى
ولا يجوز أن يكون صدر فعلا ما صيلا لأنه لم تصدر
هذه الرواية لا في الوقاية ولا في شرها **قوله**
والمضيف بفتح الميم قال في القاموس ضيفته
اضيفته ضيفا وضيافة بالكسر نزلت عليه ضيفا
قوله هو الصحيح من المذهب وقيل عذر مطلقا
وقيل ليت يذره مطلقا وقيل عذر قبل الزوال
لا بعده وقيل عذر أن وثق من نفسه القضاء
قوله بطلاق امرأته أي امرأة الخائف قول
أف لم يفطر الخائف عليه **قوله** افطر أي الخوف
عليه **قوله** قبل الزوال صوابه قبل نصف النهار
الشرعي **قوله** مع مطلقا أي سواء كان نفلا
أو نذرا مبينا أو أدار مضان قوله في أوله وأخره
نشر مرتب **قوله** إلا إذا دخل مصر يعني قبل سفره
بأن سافر في نهار رمضان ثم رجع فأكمل في بلد فانه يكن
لا يستقاض سفره برجوعه بحر **قوله** كما مر أي قبيل قوله
ولا يصام يوم المشك إلا تطوعا **قوله** قال وفيه خلاف
الشافعي أي قال شارح الرهبانية وهو ابن الشحنة
وعبارته فرع من الظاهرية لونه في الصيام المفطر
يكن مفطرا حتى يأكل وكذا لونه في التكلم في الصلوة ما لم
يتكلم خلافا للشافعي انتهى قال حشبه أقول كيف يكون
تكلما

تكلما عند الشافعي لونه ولو لم يتكلم مع أن المنقول
عنه الصلوة لا تقصد بالكلام فليراجع انتهى
قوله أن لم يستحب الشهر المراد بالشهر جميع ما يمكنه
أنشا الصوم فيه كما يعلم من المقابل **قوله** جميع
ما يمكنه أنشا الصوم فيه ما بين أول طلوع الفجر إلى
نصف النهار من كل يوم **قوله** على ما مر أي عند
قوله وسبب صوم رمضان شهرة جزء من الشهر **قوله**
لا يقضي مطلقا أي سواء كان الجنون أصليا بأن
بلغ مجنونا أو عارضا وجعل محمد الأصل كالصبا لجر
قوله ولو نذر صوم الأايوم المنهية أي بالأصالة
مثل نذرت أن أصوم لله يوم النحر أو غدا وكان يوم
النحر أو بالتبعية مثل أن ينذر صوم هذه أو سنة
متابعة أو أباد قصتان **قوله** مع مطلقا أي سواء
صرح بذكر المنهي عنه أولا كما في البحر وجراده ما قدمناه
عن القصتان وسواء قصد ما نلفظه أولا ولهذا
ذكر الولي في فتاواه رجل أراد أن يقول لله على صوم
يوم النحر على لسانه صوم كان عليه صوم شهر كذا
في البحر **قوله** على المختار وهو ظاهر الرواية وهو جامع
للإطلاق الأول وروى الثاني عن الإمام عدم الصحة
ربه قال زفر وقال الحسن عنه أنه إن عين لا يصح
وإن قال غدا فوافق يوم النحر صح **قوله** على
ما هو الصواب وهو الذي حققه في الفتح فإن صاحب
الغاية لما قال فلينذر بعد الأيام المنهية يلزمه ما
يقى قال الزيلعي هذا هو لأن هذه السنة عبارة
عن اثني عشر شهرا من وقت النذر إلى وقت النذر

ورده في الفتح بانه هو السهل لان المسئلة كما في الفاية
منقولة في الخلاصة والثانية في هذه السنة وهذا
الشهر وهذا لان كل سنة عربية معينة عبارة
عن مدة معينة فاذا قال هذه فانما يقيد بالاشارة
الى التي هو فيها فحقيقة كلامه انه نذر المدة الماضية
والمستقبله فيلحق في حق الماضي كما يلحق في قوله
الله على صوم احسن كذا في النذر **قوله** فيقطرها
اي وان صامها ضرب عن العردة لانه اداها
كما التزمها **قوله** لكنه يقضيها هنا متتابعة
اي موصولة باخر السنة من غير فاصل تحقيقا
للتتابع بقدر اتمام كان لجر **قوله** ويعيد اي يعيد
اليام التي صامها قبل اليوم الذي صام فيه **قوله**
لوا فطر يوما اي من الخمسة التي قضاه او ما
قبلها **قوله** بخلاف المعينة اي فانه لا يجب
اليام المنهية فيها متتابعة لان التتابع فيها
ضرورة تعين الوقت **قوله** خمسة وثلاثين في
رمضان والخمسة المنهية **قوله** بعموم المجاز هو
الوجوب غاية الامر ان النذر يقتضي الوجوب لعينه
واليمان لعينه **قوله** خلافا للثاني فانه وجب
في الاول النذر فقط وفي الثانية اليمان فقط
قوله ونذر صوم الست من شوال قال القسستاني
صوم الست من شوال بكرة مطلقا عنده ومتابعا
عند ابي يوسف وعن الحسن لا بكرة كما قال المناهرون
الا انهم اختلفوا ان التتابع افضل ام التفرق
وقال الحلواني يستحب صومها اذا اكل بعد العيد

اياما كما في المقدمات وذكر في النظم انه يستحب التفرق
في كل اسبوع يوشا ليطعن اهل الكتاب اذا عرفت
هذا فما في اثبات على المناهرون **قوله** بخلاف السنة
اي المنكرة الشرط اليها **قوله** او موصولة بالتنوين
ويوم منصوب على الظرفية **قوله** فانه لا يجوز الخافه
لان المعلق لا يصير سببا الا عند وجوب الشرط **قوله**
ولم يصمه اما اذا اصامه فله يلزمه شي **قوله** على
الصحيح وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد
لزومه ما فاته فقط **قوله** فله في القضاء اي فيما اذا
فاته رمضان لعنه ثم ادرك بعد ولم يصمه لزمه
الا ايضا بقدر ما فاته اتفاقا على الصحيح خلافا لما
زعمه الطحاوي ان الخلاف في هذه المسئلة **قوله**
بل ان صام حث لان المضارع المثنى لا يكون جواب
القسم الا مؤكدا بالنون فاذا لم يوجد وجب تقديم النفي
قوله او صوم عطف على صوم رجب **قوله** وكذا
اي فذكر لياسه عن القضاء فصار في معنى الشيء
الفاي دل على ما قلنا عبارة الفتح حيث قال ولو اضر القضاء
حق مباح شيئا فانيا او كان المنذر بصيام لا بد
فجربا شتفاله بالمعيشة لكون صناعته شاقة له
ان يفطر ويطعم لكل يوم مكينا انتهى فكان على الشارع
ان يقول وفذكر **قوله** كما عر اي في فدية الشيء
الفاي **قوله** فلا قضاء اتفاقا لانه تبين ان
نذره وقع على رمضان ومن نذر رمضان فلا شيء عليه
كفر فقط لانه صامه عن رمضان لا عن غيره
قوله لزمه كما ملا اي يفتحه متى شاء بالعدد

لا هلكيا والشهامين هلكي كذا في اعتكاف ضمة
 القدير **قوله** اوجمة فالاسبوع وينبغي انه لو عرف
 الجمة ان يلزمه بقيتها على قياس الشهر فان بداها
 الاحد واخرها السبت فليراجع بالاعتكاف قوله
 وجه المناسبة له اي للصوم **قوله** والتأخير عطف
 على المناسبة **قوله** والطلب الاكد عطف على شرط
قوله مطلقا اي وان لم يصلوا فيه المصلوات كلها
 جبر **قوله** وهل يبع الى اخره البحث لصاحب الشهر
قوله والظاهر لا لانه على تقدير ان نشأ يبع
 في المسجد الكراهة وعلى تقدير ذكره لا يبع
 في البيت بوجه **قوله** من جنابة الطهر من الجنابة
 لا يشترط في صحة الاعتكاف بانواع الثلاثة
 وانما هو شرط الحلق فقط ففي عدة من الشروط ابرام
قوله وحيض ونفاس الطهارة من شرط الواجب
 منه فقط اما المنيون والمنزوب منه فلا تشترط
 في صحته بل خصله فقط كما في امداد الفتاح ففي
 هذا ايضا **قوله** شرط ان خبر الكون في المسجد
 والنية **قوله** وبالشرع عطف على قوله بالندار
 لكنه ضعيف لما سياتي قريبا ان لزومه بالشرع
 مزرع على الضعيف **قوله** وبالتعليق عطف على
 قوله بالندار وهذا يقتضي ان صورته التعليق ليست
 بنذر لان العطف يقتضي المفارقة مع انها نذر
 فالاولى ان يقول واجب مجزا او معلقا كما عبر به
 في امداد الفتاح **قوله** على المذهب وروى الحسن
 انه في التطوع شرط بناء على ان اعتكاف التطوع
 مندور

مقدر بيوم كما في البحر **قوله** والفرق لا يخفى وهو
 ونه في الاول لما جعل اليوم تابعا لليلة وقد بطل
 نذره في المتبوع وهو الليلة بطل في المتابع وهو
 اليوم وفي الثانية اطلق الليلة وارا د
 اليوم مجازا مرسل بمرتبتين حيث استعمل المقيد
 وهو الليلة في مطلق الزمن ثم استعمل هذا
 المقيد وهو اليوم فكان اليوم مقصودا **قوله**
 فلو نذر اعتكاف ذلك الشهر او نذر صوم الا بد
 ثم نذر اعتكافا فليتامل ويراجع **قوله** لكن قالوا
 الى اخره قال في الفتح ومن التزيفات انه لو اصبح
 صائما متطوعا او غيرنا وللصوم ثم قال الله على
 ان اعتكف هذا اليوم لا يبع وان كان في وقت
 تقع منه نية الصوم لعدم استيعاب النهار وعند
 اب يوسف اقله اكثر النهار فان كان قاله قبل نصف
 النهار ازمه فان لم يمتكفه قضاه انتهى وقد
 ظهر ان علة عدم الصحة عدم استيعاب الاعتكاف
 للنهار لا تقدر جعل التطوع واجبا وانه لا محال
 لك استدراك المضاد بلكن بل هي مسألة متقلة
 لا تعلق لها بما في المتن **قوله** وتحقيقه في الاصل
 قال ابن الملك في شرح المنار انما وجب القضاء
 بصوم مقصود لان النذر كان موجبا للصوم
 اذ لا اعتكاف بدونه ولهذا النذر ان يمتكف
 ليلة واحدة لا يبع لعدم شرطه وهو الصوم
 ولكن سقط الصوم المقصود لشرط الوقت
 ولما انفصل الاعتكاف عن صوم الوقت بان

ان اعتكاف نذر وقت الظاهر
 ان نذره ما اذا نذر صوم
 ثم صلي نذر

لم يتكلف صادر ذلك النذر بمنزلة نذر مطلق عن
الوقت فعاد شرطه الى الكمال بان وجب الاعتكاف
بصوم مقصود لزوال المانع وهو رمضان فان
قلت على هذا ينبغي ان لا يتبادر ذلك الاعتكاف
في صوم قضاء ذلك الشهر كما لو نذر مطلقا قلت
العلة الاتصال بصوم الشهر مطلقا وهو موجود
فان قلت الشرط يراعى وجوده ولا يجب كونه
مقصودا كما لو تضا للتلبد بجوزبه المصلحة
ورمضان الثاني على هذه الصفة قلت حدوث
صفة الكمال مع الشرط عن بقضائه فلا بد ان
يكون مقصودا **قوله** وما في المعبرات من جعلتها
ما قدمه عن ابن الكمال **قوله** واما النقل الى
الشامل للسنة الموكدة **قوله** لانه منه اسم فاعل
من انز **قوله** كما مر اي ان اقله ساعة **قوله**
طبيعته منصوب اي سواء كانت طبيعته اولا
قوله وغسل فيه نظر فان الفصل من الشرعية
كما لا يخفى **قوله** او شرعية عطفت على طبيعية
ولفظه اومن المتن والواو في قوله واجمعة من
الشرح **قوله** ولو موذنا هذا قول ضعيف والصحيح
انه لا فرق بين الموزن وغيره كما في البحر وامداد
الفتاح **قوله** وباب المنارة الى اخره اما ان كان
باب المنارة داخل المسجد فكذلك بالاولى قاله
البحر وصعود الميمنة ان كان بابها في المسجد لا
يفسد الاعتكاف واذا كان الباب خارج المسجد
فكذلك في ظاهر الرواية انتهى ولو قال الشارع
واذان

واذان ولو غير موزن وباب المنارة خارج المسجد
لسلم مما وقع فيه **قوله** على الخلق اي اربعا على
قوله وستا على قولها كما في البحر **قوله** ولو مكنت اكثر
اي اوانته كما في الهندية **قوله** لانه اي المسجد الثاني
محل له اي للاعتكاف **قوله** بلا ضرورة متعلق بالثاني
قوله كما مر اي عند قوله واقله نفلا ساعة **قوله**
الا اذا افسده بالردة فانها تسقط ما وجب عليه
قبلا باليجاب الله تعالى او ايجابه والنذر من ايجابه
قوله ويبحث فيه الكمال قال في البحر ويرجع المحقق في
فتح القدير قوله لان الضرورة التي ينشأ بها
التحقق اللازمة والغالبة وليس هناك ذلك
انتهى فيكون هذا من المواضع التي اذ في باب القياس
قوله وهو ما مر اي من حاجة الطبيعية والشرعية
قوله خلافا لما فصله الزيلعي حيث جعل الخروج
لعيادة المريض والجنازة وصلاتهها واجبا الفرقي
والحرق والجهاد واد الشهادة مفد بخلاف
خروجه الى مسجد اخر بل يندم المسجد وتفرق
اهله لعدم الصلوات الخفية واهراج ظالم اياه
وضوء على نفسه او ماله من المكابرين **قوله**
لكن في المنز الى اخره ومضى عليه في نور الايضاح **قوله**
مطلقا اي سواء احتيا للمقد او كان للتجارة **قوله**
مطلقا اي سواء كان عربيا او لا معتكفا اولا **قوله**
ان اعتقد قرية لانه منى عنه وهو صوم
اهل الكتاب امداد الفتاح **قوله** ان داما اياما

المراد بالايام ان يفوته صوم بسبب عدم
امكانه في السنة **قوله** فان دام جنونه سنة
قضاءه استحسانا المراد بذكر السنة المبالغة
وذلك ان الجنون ان امتد شهر رمضان اسقط
القضا اياها فلا يسقط وان طال قال في
الفتاوى الهندية فان تطاول الجنون وبقى
سنتين ثم افاق يجب عليه ان يقضى **قوله** لما مر
اي في اول الباب من قوله لعدم محليتها **قوله**
واعلم ان الليالي تابعة للايام المستقبلة بقرينة
قوله للنهر الماضية **قوله** الا ليلة عرفة اي فانها
تاتبع ليوم التروية كذا في النهر والبحر **قوله**
وليلي البحر اي الليالي السابقة على يوم النحر في
الفرق وهي ثلاث تكون تابعة للايام التي
قبلها في الحكم يدل على هذا ما قاله في البحر والنهر
وليلة النهر تابعة ليوم عرفة فذلك لم تجز
الا فحجة بعد الغروب من اليوم الثالث من ايام
النحر لا ليلة له وليوم التروية ليلتان **قوله**
دايرة في رمضان اتفاقا فيه ان معنى دورانها
تقدمها كارة وتاخرها اخرى وهذا قوله فقط
لا قولها ايضا فالصواب اسقاط دايرة قال
في امداد الفتاح والمشهور من مذهب الامام
انها دايرة في جميع السنة وقال الحسن هو ليلة
السابع والمشرقي من رمضان **كتاب**
الحقوله كانه بعضهم هو الزيلعي وجعله كما نتمم
قوله

٣٥٧ **قوله** لم يقل لا داركن اي ولو قال ذلك لا شتم
التعريف على العلة الغائية **قوله** من اركات
الدين التي هي الصوم والصلوة والحج والزكاة
وكلمة التوحيد **قوله** فرض سنة تسع بقوله
ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
واما النازل سنة ست وهو قوله تعالى واتوا
الحج والعمرة لله فلم يثبت فيه الفريضة وانما ثبت
به وجوب الاعمال بالشرع زيلعي **قوله** لم يذر
وهو اما لانها نزلت بعد فوات الوقت المخوف
من المشركين في تسكهم اذ كان لهم عهد في ذلك
الوقت فاضرا حتى يثبت ابا بكر وعليه فتاوى الا
لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان
ثم يحج وكان فتح مكة في سنة ثمان والذي يدل
عليه ان التقديم افضل بالاجماع ولو لا ان له عذر
عذر الا اخره عليه السلام زيلعي **قوله** ليكمل
التبليغ عملة لعله بيقاضاته **قوله** كما اذا جاوزه
الميقات بلا احرام في التركيب خرازة والا وفي
تعبير الهداية حيث قال ثم الافاق اذ انتهى
الى المواقف على قصد دخول مكة عليه ان يحرم
قصد الحج او العمرة عندنا او لم يقصد لقوله صلى
الله عليه وسلم للحجاوز احد الميقات الاحرما
ولان وجوب الاحرام لقوله صلى الله عليه وسلم
هذه البقعة الشريفة فيشترى فيه التاجرون
وغيرها فتحصل من هذا ان الحج والعمرة لا يكونان
نظرا من الافاق وانما يكونان نظرا من البساتين

والحرى ولجباب عن الخزانة بان التقدير كما اذا ارد
مجاوزه الميقات الحاضر **قوله** وان اختار
الج ان تصف بالوجوب فيكون من قبيل الواجب
المخير اي وان اختار المرة ان تصفت بالوجوب
وانما تركه لعدم اقتضا المقام اياه **قوله** عن نجيب
استداته كالمال المحتاج لخدمة ابنه وكما لزومه
وكل من عليه نفقته لجر **قوله** في العام الاول
اي من سني الامكان وهو تفسير للفور **قوله**
واصح الروايتان لا يصح مقطوعا الا على قوله
الثاني فيصير التقدير وعند اصح الروايتان وفيه
من الركابة مالا يخفى وصحابة البحر وهو قول ابي
يوسف واصح الروايتان الى ولا تجا عليه **قوله**
ومالك واحد عطفت على لثاني اي عند مالك
واحد وان ثبت ان عن كل من الروايتين مع عطفه
على الامام فليراجع **قوله** اي سنيا اجراه جري
غسلين وهذا يفيد ان الاصرار لا بد فيه من ثلث
مرات فاكث **قوله** الا بالاصرار اي كنيت
بالاصرار فهو استئنا منقطع لعدم دخول الامر
تحت المرة **قوله** لان دليل الاصطياط في معنى
ان محمدا استدل على التراخي بعدم اقتضاء الامر
الفور وانه صلى الله عليه وسلم في ستة عشر
وفريضة الحج كانت تسع وقال الاصطياط في
تعيين اول سني الامكان لان الحج له وقت معين
في السنة والموت في سنة غير فادرفنا خيره بعد
التمكن في وقته لم يقض له على الفوات فلا يجوز
بحر

بحر **قوله** غير مخاطب اي لا يجب عليه الاداء وهو موه
انه يجب عليه اعتقاد وجوبها وهذا مذهب
البخاريين ومذهب العراقيين انه لا يجب عليه الاعتقاد
والاداء ومذهب السمرقنديين انه لا يجب عليه واحد
منهما وقول العراقيين هو المذهب كما هو مذهب صاحب
البحر في شرح المنار والشاذح جري على مذهب
البخاريين ولعله رحمه فيما علقه على المنار فليراجع
قوله وهو المسمى بالمقتب بضم الميم اسم مفعول اي
ذو القتب وهو كما في القاموس الا كان الصغير
حول السنام **قوله** على المحارة هو شبه الهودج
قاموس **قوله** لم يجب فيه نظر فان المراد بالراصة
ما يركب وان كانت في الاصل اسما للبعير قال
القهستاني وراحلة اي ما يحمله وما يحتاج اليه
من الطعام وغيره ذهابا وجيئا وهي في الاصل
المعيار القوي على الاسفار والاحمال انتهى
وقال في المسلك المنقسط شرح المسلك المنقسط
والتمكن من الراحة من بعير اوصيل او بغلي
الا انه كره ركوب الحمار في المسافة البعيدة
لعدم تحمله المشقة الشديدة **قوله** وظاهر
ان البغل كالحمار تبع النهي فيه وفيه ما فيه **قوله**
طلافا للاصوليين حيث جعلوا شرط وجوب الاداء
قال في البحر وقد ظهر للمبد الضعيف ان الفقهاء
اعلموا بانفقوا الاصوليين على ذلك لما اشتهر
لا فائده في جعله شرط وجوب الاداء فايده
الفرق بينهما هو لزوم الا ايضا عند الموت وعمره

والفقير لا يتأتى فيه ذلك فلهذا صلبوا القدرة من شرائط
اصل الزوج ولم ار من ينه عليه انتهى **قوله** بغلبة
السلوة اي براو جراك في البحر **قوله** ان قتل بعض الحاج
اي في كل عام او في غالب الاعوام وحينئذ فلا تكون السلامة
ظالمة **قوله** والخفارة الظاهر انها ما ياذن من تخيير
من قطاع الطريق قال في البحر والرسوة في مثل هذا طائفة
انتهى اي لانها لم ترفع ظلم الظالم عن نفسه لا لاضرار احد
قوله وعليه اي على كون المعتد عدم كونه عذرا
فيحسب الى اخره **قوله** ولو عذر ارجح لكل من الزوج
والمحرم اما الذي والرضاع فمختص بالمحرم كما لا يخفى
قوله كما في النهر جثا حيث قال وينبغي ان يشترط
في الزوج ما يشترط في المحرم وقد اشترط في المحرم العقل
والبلوغ انتهى لكن كان على الشارع ان يوضحه عن
قوله عاقل وهذا البحث نقله القهستاني عن ثمره
الطحاوي **قوله** والمراهق كبالغ اعترض بين
النفوت **قوله** غير مجوى يختص بالمحرم اذ لا يتصور في
الحاجة ان يكون مجوسيا **قوله** ولا فاسق يعم
الزوج والمحرم **قوله** حرة افاد ان الامة لها ان تخرج
بغير ذبح ولا محرم اذا قصدت الحج او سفر اما فلا راج
قوله فلو انهما مبيتا على ان وجود الزوج او المحرم
شرط وجوب ام شرط وجوب اداء والذي اضاده
في الفقه انه مع الصحة وامن الطريق شروط وجوب
الاداء فيجب الا ايضا ان منع المرض او خوف الطريق
اولم يوجب زوج ولا محرم ويجب عليها التزوج عند
فقد المحرم وعلى الاول لا يجب شي من ذلك كما في البحر **قوله**
اية

اية علة كانت اي سواء علة وفاة او طلاق باين
اورجى **قوله** بخلاف الصبي الى اخره يعني حيث يجزئهم
اما الصبي فلا نفقاده غيره ذم في حقه واما الاخيران
فلعدم الا نفقاده كما في النهر **قوله** وهو شرط ابتداء
حتى مع تقدمه على اشهر الحج وان كره كما سياتي **قوله**
حتى لم يجز الى اخره تنصيح على شبهه بالركن يعني
ان غاية الحج لا يجوز له استدامة الاحرام بل عليه
التخلل بعمرة والقضاء من قابل كما سياتي ولو كان شرطا
محضا لجازت الاستدامة **قوله** غير طائفة اما الحائض
فقط عنها طواف الصمد كما سياتي قبيل القرآن
قوله على المذهب قليل سنة لكن على القول بسنيتها
ايضا يجب الكفارة فالخلاف لفظي كما في البحر **قوله**
كما راي في الطواف **قوله** قيل نعم ليس مراده التضعيف
فانه مجزم به في شرح المتن عند قوله فصل واذا
اراد دخول مكة الى اخره **قوله** بين الرمي الى اخره
كان عليه ان يقدم الذبح على الحلف في الذكر كيوافق
ما بينها من الترتيب في نفس الامر **قوله** وبين الرمي
والحلق انما تلت الذبح لعدم وجوبه على المفرد وكلا
فيه والا فلا ترتيب بينه وبين الذبح ايضا لانه
اذا لم يكن بينه وبين الرمي المتقدم على الذبح فلا
لا يكون بينه وبين الذبح ترتيب اولى **قوله**
وسنخقه في باب الحنایات عند قوله او قدم فسكا
على اخر **قوله** وكول السعي بعد طواف معتد به وهو
ان يكون اربعة اشواط فاكثر سواء طافه طاهرا او
محدثا او جنبا واعادة الطواف بعد السعي فيما اذا فعلها

عهدنا اوجبتا والمادة الطواف بعد السعي فيما اذا فعلها
 عهدنا اوجبتا لجبر النفس كرجوع الدم لا الا نفسا
 الاول كما مر به في البحر في اجابات **قوله** ليس منها يوم
 النحر وهو قول ابي يوسف ويوافقه ظاهر الماتن حيث
 ذكر العدد فكان عشر ليل ويمكن ان يحمل الماتن على قول ابي
 عبد الله الجرجاني والي بكر الرازي من ان يوم النحر منها لانه
 اذا حذف التمييز جاز التذكير فيكون المعنى عشرة ايام
 كما في القهستاني **قوله** ذوالحجة كله مبتدأ محذوف
 الخبر تقديره منها **قوله** عملا بالآلة اي صبت ذكر
 الجمع واقله ثلاثة **قوله** قلنا الجواب للزحشرى
 والمراد باسم الجمع المعنى المفعول والا صانعة فيه بيان
 اي اسم هو جمع والا فاشهر صيغة جمع **قوله** يشترك
 فيها وراء الواحد اي والذاتان وبعض الثالث من
 جملة ما وراء الواحد **قوله** لو فعل شيئا من افعال الحج
 خارجها قال في البحر اذا اصام المتمتع او القادر ثلاثة
 ايام قبل اشهر الحج لا يجوز وكذا السعي بين الصفا
 والمروة عقب طواف القدوم لا يجوز الا في اشهر الحج
 وكذا الواح من باح فيها لا يكره ويكره في غيرها وكذا الو
 احرم بكرة فاقى بافعالها ثم احرم من يومه ذلك
 باح وبقي محرما الى قابل في كان متمتعا انتهى اذا عرفت
 هذا فاعلم انه كان على الشارع ان يقول لا يحمل بدله قوله
 لا يجزى ليشمل مسألة الاحرام في غير اشهر الحج فانه
 يحرك مع عدم الحل قال القهستاني ولا يحمل شيء من اعمال
 الحج في غير هذه الاشهر ولا ينافي اجزاء الاحرام قبلها
 ولا اجزاء الرمي والحلق وطواف الزيارة وغيرها سبها

لان

لان ذلك محرم فيه **قوله** كما مر اي عند قوله وفرضه
 الاحرام **قوله** كفعل الحاج يعني ان كيفية الاحرام الطواف
 والسعي فيها كما في الحج **قوله** وجازت في كل السنة يعني
 ان من اتى بها مرة فقد اقام السنة غير متعدي بوقت
 غير ما ثبت انتهى عنها فيه الا انها في رخصة افضل
 بحر **قوله** وكرهت يوم عرفة واربعة بعدها اي
 في حق المحرم للحج او مريد الحج وهو لا ظهر وعن ابي يوسف
 انها تكره يوم عرفة قبل الزوال فان اهلها في الالام
 الحنة رفضها وعليه دم وان مضى عليها مع ولزمه
 دم للجمع بينهما اما في الاحرام او الافعال الباقية كما في
 البرهانية وما اختاره الكمال منع العبرة للمكي في اشهر
 الحج وان لم يحج وبه يزاد على ان العبرة تكره في خمسة ايام
 للمكي وغايه كذا في الشرنبلونية ونقل في البحر في باب
 التمتع عند قوله ولا تمتع ولا قران مكي ومن هو طها
 عن البدائع ان الاعتماد في اشهر الحج للمكي مقصود لكنه
 قال وهو محمول على ما اذا حج من عامه **قوله** اي بكرة انشاها
 بالاحرام اي كره انشا الاحرام لها في هذه الايام **قوله**
 لا ادائها عطف على انشاؤها **قوله** كفارة تمثيل
 لا تنظر **قوله** وعليه فاستثنا الحائض الى اخره
 قال في البحر وفي فتاوى قاضي خان تكره العبرة في خمسة
 ايام لغير القارن انتهى وهو تعييد من وينبغي ان يكون
 راجعا الى يوم عرفة لا الى الحنة كما لا يخفى وان المتمتع
 يلحق المتمتع بالقارن انتهت عبارة البحر ومعنى قوله
 وينبغي الى اخره ان القارن او المتمتع له ان يوقع
 عمرته في يوم عرفة لا بعد لكن يظهر من عبارة السراج

امكان اثبات القارن او المقتنع بها في الاربعين التي
يعد يوم عرفه ايضا هذا معنى كلام الشارح
وهو ظاهر لكن في جملة الاستثنا منقطعاً نظر
فانه متصل بالظاهر ان لفظة منقطع تحرف عن كلمة
اخرى وايضا فلا يظهر تضييع عدم الاضطرار
على الانقطاع تأمل **قوله** وهو كذب كذا في البحر عن مناسك
الحلي **قوله** بقربية ما ياتي في قوله وكذا هي لمن رها
من غير اهلها **قوله** قال النوري الشافعي وغيره هذه
المسئلة مصرعها في المذهب متونا وشروفا فلها معنى
لنقلها عن النوري رحمه الله تعالى وقد سقطت هذه
الجملة من بعض النسخ وهو الحق **قوله** ثور بمقتاين
كاهل المدينة ومن رها فان في طريقهم هذه الخليفة
والخيفة **قوله** وعبرة الباب بسقط عن الدم
هذا اخذ ما قبله فان قوله لا شيء عليه يحتمل انه لا
شيء عليه اصلا ويحتمل انه لا شيء عليه مالا بان يلزمه
الدم بمجاورة الاول ثم يسقط بالاحرام من الثاني كما هو
عبارة الباب فتعمل الاولى عليها ولا بعد في وجوب الدم
ثم سقطت لوجه نظيره كمن طاف جنباً فانه يلزمه
دم فاذا اعاد الطواف سقط **قوله** غير محرم حال من اهل
ولم يجمعه نظر الى لفظ اهل فانه مفرد وان كان معناه
جمعا **قوله** كما لو جاوزها اي المواقيت **قوله** وللحرم
التحديد البيتين في البحر بيت ثالث وهو من بين
سبع بتقديم بيمينها وقد حكيت فاشكر ربك اصفاه
قال في الشريفة ولقبيل من بين سبع عراق وطايف
وحدة عشر ثم تسع جوارنة لا تستغنى عن البيت الثالث
نقل

فصل قوله وصفة المفرد بالغ عطف عام على خاص
وقايد ظاهرة **قوله** في حق ما يرض ونفسا المراد
بهما المتلبس بالحيض والنفسا ليعم التضييع فان
غسلها او وضوها حينئذ ليس للطهارة لعدم الامكان
فهو للنظافة اما اللتان انقطع منها الحيض والنفسا
فاذا وجدتهما بالاعتسال فله يرض التضييع **قوله** وهي
عطفه على ما قبله صحيح بالنسبة الى الاعتسال لان
الصبي لا جنابة له اما بالنظر الى الرضوخ فففيه نظر لقصور
الحدث الا صغر في الصبي حيث لم تنفج مملوته معه
قوله واليتم له اي للاصرام وهو عطف على
المخرج **قوله** بخلاف جمعة وعيد حيث يشترع
فيها التيمم **قوله** لكن سوي الكافي بينهما وبين
الاصرام اي في عدم شروعية التيمم يعني فيما اذا كان
طاهرا عن الجنابة ونحوها لان التراب ملوث جمل
طهارة ضرورة اداء الصلوة ولا ضرورة فيما اذا كان
طاهرا كما في البحر **قوله** وشرط الى ارضه فقله صاحب
النزهة عن صاحب العناية وكلام الشارح يوم انه
من عذرايات صاحب النزهة **قوله** المامح وقال
محمد لا يجوز في البدن ايضا لما يتبع عينه وروى عن
الخصيفة وابي يوسف انه يجوز في الثوب بما يتبع
غيره لجر **قوله** بلسانه علام بما استخبه العلماء لكونه
معينا على استحضار القلب والافهم يرعنه صلى الله
عليه وسلم ولا على صحابه انهم كانوا يتلفظون بالنسبة
في عبادة ما كما في البحر **قوله** والمقارن تراث
المقتنع لانه يغرد الاصرام بالغ ويغرد له لعمرة فهو داخل

فما قبله **قوله** بمطلق النية وذلك لان وقت الحج له
شبه بالمعيار باعتبار عدم صحة حجاين فيه وله شبه
بالطرف باعتبار ان افعاله لاستغراق ازمته فبالاعتبار
الاول يتبادر فرض الحج بمطلق النية وبالعبار الثاني
لا يتبادر بنية النقل بخلاف فرض الظهور مثلا حيث لا
يتبادر بواحد منهما لان وقته طرف من كل وجه
وبخلاف صوم رمضان فانه يتبادر بكل منهما لا وقته
معياري من كل وجه **قوله** على المذهب بخلاف الصلوة
لان باب الحج ان سمي باب الصلوة حتى قام غير التذاكر
مقامه كتقديده اليك كذا في الشريعة **قوله**
وزديها والزيادة مثل لبس وسعدك والخيار
كله بيدك والرغب اليك والعمل لبسك الى الخلق
غضار الذنوب لبسك في النعماء والفصل الحسن لبسك
عدد التراب لبسك ان المشي على الخضر **قوله**
لقولهم انها في التلبية وهذه الترييض بصاحب البحر
حيث قال في المنزلة واقول فيه نظر ففي الفقه التلبية
مرة شرط والزيادة سنة قال في المحيط حتى
الاساءة بتركها انتهى وانت اذا تأملت الكلام حق
التأمل فظهر لك ان قول البحر هو الحق **قوله** بخلاف
الميت يعني اذا مات حيث يغطي رأسه ووجهه
لبطلان احرامه بموته لقوله عليه السلام اذا مات
ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث والاحرام عمل
فيكون منقطعاً بحر **قوله** او يقتل الهوام اشار
الى الاختلاف بين ابي حنيفة وصاحبه فنفذ في
يجب الدم باستعماله لانه فرع طب وعند هذا
صدقة

صدقة لانه يقتل الهوام والخراف لفظي اي معنى على
خلاف اخر **قوله** ولوك هو قيق القدرس تغسل
به المايرى كالتدقاق **قوله** وسدر هو ورق
البنق **قوله** وهو مشكل اي لان فيه طيبا
قوله كزردية هي الدرع الحديد **قوله** وزر موزة
الاعظام التي يقال لها صرمة **قوله** في الاعم وقيل
لحيث لا يتناثر منه الصبح بحر **قوله** كما مر اي قيل قوله
وغسل راسه **قوله** وتختم والتمثال ولا معنى له الا
ان يراد بالشدة الاستعمال من ذكر المقيد واردة المطلق
مجازا حرسا وعبارة البرسامة عن هذا حيث قال
لا يكره شد المنطقة والسيوف والسيوف والتختم بالنام
ومما لا يكره له ايضا الاكتحال بغير الطيب انتهى وكو قال
وتختما واكتحار عطفا على شد ليم من هذا **قوله**
ولو كثير الخ لا ثاقا كثر كما هو مفهوم من المقابلة **قوله**
كالتكبير في الصلوة فكما ان التكبير في الصلوة يوق
به عند الانتقال من حال الى حال كذلك التلبية
قوله كما يفعل الهوام تمثيل للمني وهو الجهد لا للتغني
قوله لدخولها اي بكاء بدليل تانيث الضمير وعبارة
البحر نص في ذلك وان كان الكلام في المسجد الحرام
قوله فيجب بالحاء المهملة **قوله** كما مر اي عند عد
واجب ان **قوله** لان منه الى اخره من اسم بمعنى
بعض في محل نصب على انه اسم ان ستة اذرع بدله
ومن البيت خبرها ولا جائز ان يكون ستة اسم ان
لان قوله منه لا يكون خلا من ستة لتكثيرها ولا في
الضمير المستكن في الخبر لبقاء اسم ان حينئذ مطلقا

والمراد بقيده بكونه من الخطيم **قوله** كاستقباله التبيين
في عدم الجواز بمعنى عدم الخل والافاق الطواف من داخل
الفرجة صحيح والصلوة الى الخطيم غير صحيحة
قوله بخلاف الحج اي حيث يجب المضي فيه وان كان
مظنونا كما قدمه في اول الفصل قوله داخل الفصل
المسجد بالرفع لان المخارج عنه ظرف ايضا وكذا قوله
لا خارجة **قوله** لكن الذكر افضل منها اي من القراءة
قوله وهو كتفيه فعل باض مفعول على مثنى لا على
رمل لانه من تمام تفسير الرمل او مصدر مجرور مفعول
على تقارب **قوله** لم يرمل في الياضي لان ترك الرمل
فيه سنون فلو رمل فيه لكان تاركا للسنين وترك
احدهما اسهل بحر **قوله** والدليل يؤيده فان
ابن عمر قال لم ار النبي صلى الله عليه وسلم بمس
الاركان الا اليماينين **قوله** يقبل الركن اليماني
كما في الصحيحين وعن ابن عباس انه صلى الله عليه
وسلم كان يقبل الركن اليماني ويضع يده عليه
رواه الدارقطني وعنه انه صلى الله عليه وسلم
اذا استلم الركن اليماني قبله رواه البخاري
وعن ابن عمر انه قال ما تركت استلام هذين الركنين
الركن اليماني والحجر الاسود منذ رايت رسول
الله صلى الله عليه وسلم استلما رواه مسلم
وابوداود وجر **قوله** بما شاء متعلق بدعاء لا يتم
قوله المختارين في بعض النسخ المتخذين
قوله ويختم بالمرورة فهذا الشارة الى ان الذهاب
الى المروة والرجوع منها الى الصفا شرط اخر وهو
الصحيح

الصحيح لما صح من حديث جابر انه قال فلما كان اخر
طوافه على المروة ولو كان من الصفا الى الصفا
شرطا كان اخر طوافه الصفا ونقل الشارع من
الطحاوي ان الذهاب الى المروة والرجوع منها
الى الصفا شرط قياسا على الطواف فانه من الحجيم
الى الحجر شرط ووفق المحقق ابن الهمام بين الطوافين
بالفرق لغير طاف بين كذا وكذا سبعا الصادق
بالتردد من كل من الغايتين الى الاخرى
سبعا وبين طاف بكذا فاب حقيقته فهو
متوقفة على ان يشمل بالطواف ذلك الشيء
فاذا قال طاف به سبعا كان تكرير تسمية بالطواف
سبعا من هنا اختلف الحال بين الطواف
بالبيت حيث لزم في شوطه كونه من المبدأ الى
المبدأ وبين الطواف بين الصفا والمروة حيث
لم يلزم ذلك بحر **قوله** ولا يجوز فتح الحج بالعمرة
وما في سلم عن ابي ذر ان المتعة كانت لا يحجاب
محمد خاصة وفي بعض الشروح انها كانت مسترفة
على العموم ثم تسخت كتفة النكاح او معارض بها
الصحيح ايضا ان من اهل بالح او بالح والعمرة لم يحلوا
يوم النحر **قوله** والاصل واحد تابع فيلحجر
وهو يقتضي امرين الاول صحة صلواتهم المصروف
وقت الظهر والحالة هذه الثاني انهم لا يصلون جماعة
وكلا الامرين غير صحيح اما الاول فلقول الربيعي
ولو ما الامام وهو الخليفة جمع نايبه او صاحب
شرطه ولد لم يكن له نايب ولا صاحب شرطه

صلواته واحدة منهما في وقتها وأما الثاني فلا بد
 لا مانع من الصلوة جماعة فان هذه الشروط بشرط
 الجمع لا الجماعة **قوله** نلوصلي وحده الى اخره ومثله
 ما اذا صلى الظهر مع الامام ولم يصلي العصر معها يعطى
 الا في وقتها **قوله** لم يصل العصر مع الامام بل يصليها
 في وقتها **قوله** الاحرام اك والوقت والكان
 المتفق عليهما وتركهما للعلم بهما من المقام **قوله** بها
 الرايا الى اخره بعض المذكورات مفيد بان
 يذكر هنا وقد استوفاهما النقاش ونظمها الشيخ العلامة
 عبد الملك بن جمال الدين ابن ملازاحه العصامي
 حيث قال قد ذكر النقاش في المناسك **قوله** وهو
 لعمر كعمدة المناسك

ان الدعاء في خمسة وثلاثين • بمكة يقبل من ذكره
 وهو المظاف مطلقا والمتمم • بنصف الليل فهو شرط ملزم
 وداخل البيت بوقت العصر • بين يدي جزي عذرا فاستقر
 وتحت ميزاب لم وقت البحر • وهذا ظف المقام المفتخر
 وعند شرب زمزم شر الغول • اذا دنت شمس النصارى لا تفر
 ثم الصفا ومروة والمسعى • بوقت عصر فهو قد يدعى
 كذا مني في ليلة البدر اذا • تنصف الليل في ربا يجتذا
 ثم لدعي الحجار والمرد لفة • عند طلوع الشمس ثم عرفة
 بموقف عند مفيد التمسقل • ثم لدك السد ظهر او حمل
 وقد روي هذا الوقوف طرا • من غير تعيين بما تدعوا
 لجر العلوم الحن البصر على • حيز الورك خات او وضعت
 صلى عليه الله ثم سلمها • والروا الصحيح ما عت بها
 كذا في الترنيدلية **قوله** الاواك

الا استنشا منقطع كرمه لانها ليس بها كافي البحر
قوله والاصح ان المشر الحرام وقيل المشر الحرام جميع المزدلفة
 بحر **قوله** فقطع لقرا من وجهه اي فتصلح هذه المسئلة
 فيقال اي فرض لا تطلب له الاقامة فالجواب عشاء
 المزدلفة اذ لم يفصل بينها وبين المغرب بفاصل ويقال
 اي صلوة اذ اصلية في وقتها وجب اعادتها
 فالجواب مغرب المزدلفة ويقال اي صلاة يجب ان
 تفعل في مكان مخصوص فالجواب المغرب والعشاء في مزدلفة
 فتأمل واستخرج غيرها **قوله** ويجيبها الليلة
 النحر والمضمر مشتت **قوله** فانها اي ليلة النحر
 لا في حق من كان بمزدلفة فقط **قوله** كما اتفق به
 صاحب النهر وغيره عبارة النهر وقد وقع السؤال
 في شرفها على ليلة الجمعة وكنت ممن قال الى ذلك
 ثم رايت في الجوهره ايضا افضل ليالي السنة انتهى كلام
 النهر كما ترك في تفضيلها على ليلة الجمعة لا على ليلة
 القدر نعم ما في الجوهره شامل لليلة القدر لكن هذا
 القدر لا يسمى ان يقال اتفق به صاحب النهر
قوله مرقف المضاركي هم اصحاب الفضل كافي الترنيدلية
قوله بمجتازين المادى مفتوحة والثانية ساكنة
 مصدر نزعى وهوان يرمى مثل الحصاة تهتاف
قوله ويكون بينهما اي بين الراي والراجل او الجمل
 او وقت بنفسها لكن بعيد من الحج **قوله**
 وهو اهل تقيص لعموم كل ما يجوز به التيمم **قوله**
 لانها مردودة ولذا لم يجتمع فيها الا قدر غيرة
 احوال وقد حذف منذ سبعة الاف سنة كافي

الجواهر كذا في المحققين قال شيخنا رحمه الله تعالى
واستشكله ابن كمال باشا بان حج للشركيين غير مقبول
واجاب شيخنا بان الكفار قد تقبل عباداتهم فيجانون
عليها في الدنيا تأمل **قول** تعالى الخلق ومثال تقايا
التقصير ان الخيشي من صلته وجع راسه **قول**
قيل والطيب لعقل عمر رضي الله تعالى عنه يحل له كل شيء
الا النساء والطيب ولانه من دواعي الجماع فيحرم ولنا
قول عائشة رضي الله تعالى عنها طيب رسول الله
صلى الله عليه وسلم حرمه حين احرم وحله حين اهل
قبل ان يطوف بالبيت وهو مقدم على القياس
وقال المعنى في شرع نظم الجمع لا يحل بالتحلل
الاول عند الشافعي في قول ومالك الا غير النساء
والصيد والطيب **قول** بيان للتحلل الاولي ان
يقول بين الواجب ان الثلاثة الزايد على الركعة
وان كانت عبادته صحيحة باعتبار ان الواجب اكل
من الاقتصار على الفرض **قول** بالخلق السابق اي
لا بالطواف كالمطلقة رجعا اذا انقضت عدتها بان
بالملاق السابق لا بانقضاء العدة **قول** ولياها
ليس معطوفا على ايام النحر بل هو مبتدأ ومنها خبره
والمراد بليلة كل يوم من ايام النحر الليلة التي تعقبه
في الوجود وقد قدمناه في صلوة العيد **قول**
ان قدر اربعة اشواط اي ان بقي الى غروب الشمس
اليوم الثالث من ايام النحر ما نيس طواف اربعة
اشواط والظاهر انه يشترط مع ذلك زكاة يسع
خلع ثيابها واغتسالها فليراجع **قول** فيبيت بها

للمرعي استئنا ان شاء الله اي ان البيتوتة بمنى ليست
بواجبة لان المقصود الرمي كذا في البحر **قول** الوسط
بدل من ما **قول** ان مكث قيد في قوله ثم بعده
كذلك لا في قوله ثم غذا كذلك ايضا **قول** جاز
اي مع الكراهة بحر **قول** لطلوع الشمس فيكون
بين النحر والشمس من اليوم الرابع وقتا لرمي اليوم
الثالث ورمي اليوم الرابع **قول** وجاز الرمي
راكبا في الاوليين ما شيا افضل لا المعقبة هذا قول
ابي يوسف واما قولها فالا فضل المشي في الكل على ما
في الظاهرية والركوب في الكل على ما في فتاوى قاضي
خان كذا ذكره في البحر قابلا ولوقيل بانه ما شيا
افضل الا في حجرة المعقبة في اليوم الاخير فهو
راكبا افضل لكان له وجه باعتبار انه ذاهب
الى مكة في هذه الساعة كما هو العادة وغالب الناس
راكب فلا ايداء في ركوبه مع تحصيل فضيلة
الاتباع له عليه الصلوة والسلام **قول** بل
يندب اي طواف الصدر لمن مكث بعده اي
بعد طواف الصدر حتى روي عن ابي صيفيه رضي
الله تعالى عنه انه لو طاف ثم اقام الى المشا
فاحب ان يطوف طوافا اخر ليكون توديع البيت
اخر مودعه كذا في المحيط بحر **قول** وتحلل
بافعال الامة المراد بافعال الامة ما ذكره بقوله فطاق
وسعى وان كان كما هو كلامه يوم انه يطوف وسعى
ثم يتحلل بافعال الامة **قول** كما مر اي عند قوله
ثم قصر **قول** وهو اي الخيف بعد حصول ركبته

اى ركني لا فني الضمير تثبت **باب** القرآن
 اى يرفع صوته اى يكون على الوجه المستحب ولا
 فرق الصوت غير محتاج اليه للدخول في الاحرام
 كما في الشربطالية **قوله** بالتلبية قديمه
 خروج من الخلقة اذ عند ابي يوسف لا يدخل
 الا بالتلبية كما في الشربطالية **قوله** حقيقة
 بان يقول ببيت جبره وحجة **قوله** قبل ان
 يطوف لها اربعة اشواط فان اهرم بالبحر بعد
 الاربعة كان متمتعاً **قوله** وان استام اي
 تركه السنة **قوله** وان لزمه دم اى كونه
 ميتاً مخالفته السنة كما في البحر في باب اضافة
 الاحرام الى الاحرام لكن اسأته اكثر من الاول
 كما في المنى في باب اضافة الاحرام الى الاحرام
 وهذا الدم دم جابر على صححه في الهداية ومن
 شكر على ما اختاره شمس الاية الضمى و
 اختاره في فتح القدير وقواه بان طواف
 القدوم ليس من سنن الحج بل هو سنة قدوم
 المسجد الحرام كركعتي النخبة لغيره من المساجد
 ولذا سقط بطواف اخر من مشروعات الوقت
 كما في البحر من باب اضافة الاحرام الى الاحرام
قوله اذ القارن لا يكون الا افاقياً اى الدفاق
 انما يحرم من الميقات او قبله ولا يحل مجازته
 بغير اصرام حتى لو جاوزه ثم اصرم لزمه الدم فالحق
 بعد اليه محرماً كما سيأتى في باب مجاوزة الميقات
 بغير اصرام **قوله** او قبلها اى قبل الشرايح اى مع
 الكراهة

الكراهة لان اصرام الحج له شبه بالركن كما تقدم
قوله اما بالنصب اى عطفاً على يحل **قوله**
 والمراد به الهيئة لانه حينئذ من تمام تعريف القرآن
 فلا بد من حله على الهيئة التي هي فرض **قوله** والمراد
 به بيت السنة اى سنة العلماء لما قد مناه
 في اول الفصل من عدم ثبوت اللفظ بالسنة
 في عبادة ما عن النبي صلى الله عليه وسلم
قوله وطاف للمرة اى في الشرايح او اكثرها
 فيه واقلها قبله كما في البحر **قوله** لم يحل من
 عمرته لان اوان التحلل فيه يوم النحر كما في البحر
قوله ولزمه دمان لجنايته على الاصرام ان
 كما في البحر **قوله** فيطوف للقدوم اى
 ويرمل فيه كما يفيد قوله كما مر لانه طواف
 بعده سمي وقد نص عليه صاحب البحر في باب
 التمتع ولا فرق بين القرآن والتمتع وسألت
 في الشرح ايضا في باب التمتع حيث قال الله
 يرمل **قوله** ان شاقيد في يسمى فقط
قوله واسأ، اى لتقديم طواف النخبة
 وتأخير سعي المرة **قوله** عليه اما عندها
 فلان التقديم والتأخير في الناسك لا يوجب
 الدم واما عنده طواف النخبة سنة وتركه
 لا يوجب الدم فتقدم به اولى والعنى بتأخير
 بالاشتغال بعمل اخر لا يوجب الدم فكذا
 بالاشتغال بالطواف بحر **قوله** فيه كلام
 اعلم ان قول المنه واليه بيت الله فضل واضح

الى تأخير الصوم الى يوم عرفه لا الى كونه قبل ايام
الخير وعبارة البحر هكذا وقوله اخرها يوم عرفه
بئس للامتنع والامتنع وقت الحج بعد
الاصراع بالعمرة لان العمرة المراد بالحج في الالية
وقته لانه نفسه لا يصلح ظرفا وانما كانت
الامتنع التأخير لان الصوم يدل عن الهدى
فيستحب تأخيرها الى اخر وقتها رجاء ان يقدر
على الاصل انتهى على ان الشارح على بما علال
به صاحب البحر ص ١٢١ قال بعد قول المتن اخرها
يوم عرفه ندب رجاء القدرة على الاصل انتهى وقد
وقد سقط هذا التعليل من بعض النسخ ويدل
على ثبوته قوله في باب التمتع رجاء وجود
الهدى كما مر **ول** وهو راجع للتمام **ول**
لكن ايام التشرى لا تجزئه لا في هذا التتمتع
بعد قوله وهو بعض ايام التشرى **ول** **ول**
ومن ادم التمتع ودم التحلل قبل الهدى **ول**
والاصل الى اخره اى ان الفعل الماتى به وهو هنا
طواف التطوع او القدوم حال كونه من جنس
الفعل الذى هو اى الشخص متلبس به اى احراره
في وقت يصلح له اى لذلك الفعل الذى هو
متلبس باحراره ينصرف ذلك الماتى به لذلك
الاصرام المتلبس به **باب التمتع قوله** هو
لغة الى اخره قال الزميلي التمتع من المتاع والتمتع
وهو الانتفاع او النفع قال الشاعر
وقفت على قبر غريب بقفوة متاع قليل فيمبارق
مبل

٢٦٧
مبل الماتى بالقبر متاعا **ول** فلتغير النسخ
اراد بالتمتع ما وجدته في متن مجرد من قوله هو ان
يحرم بعمرة من الميقات في اشهر الحج ويطوف انتهى
فقيده الاحرام بكونه من الميقات وهو ليس بقيد
بل لو قدمه صح وكذا الواضحة وان لم يرد دم اذا
لم يبد الى الميقات وبكونه في اشهر الحج وليس بقيد
بل لو قدمه صح في غير كراهة واطلق في الطواف
فقتضاه انه لا بد ان يقع جميعه في اشهر الحج لانه
شرط ان يكون الاحرام في اشهر الحج والطواف
لا يكون الا بعد الاحرام مع انه يكفي وجود اكثر
الطواف في اشهر الحج فذلك امر المصنف بتغيير
النسخ الى النسخة التى اعتمدها وهو قوله ان
يفعل بالعمرة او اكثر اشواطها في اشهر الحج عن احرام
بها قبلها او غيرها ويطوف الى اخره هكذا شرع عليها
في المنع وذكرها بعينها في الشرع ايضا والشارح
اسقط منها قوله عن احرامها قبلها او غيرها
ول ويطوف بكرر مع قوله ان يفعل الى اخره
ولو قال فيطوف ليكون عطفت بفصل على مجمل
لحشره فقال سلم من هذا **ول** كلامى في باب
القران وهو ان يرمل في طوافه ويحذف لك
ول انشاء راجع للمؤمن اى ان شاء
خلق وان شاء قصر وان شاء بقى محرما **ول**
حقيقة كما قدمه في قوله واقام بمكة حله لا
ول الماما غير صحيح وذلك بان يكون المود
الى مكة مطلوباً منه اما بسوق الهدى واما بان

يعلم باهله قبل ان يخلق اما في الاول فلان حديه
 يمنع من التحلل قبل يوم النحر واما في الثاني فلان
 العود الى الحرم مستحق عليه للحلق في الحرم لا خصام
 به عندها وعند ابي يوسف وان لم يخص الحلق بالحرم
 فهو فيه مستحب والممام الصبي ان يعلم باهله بعد
 ان حلق في الحرم ولم يكن سقا الهدى لكون العود
 غير مطلوب منه وكان الاولى بالكساح ان يقول
 لا يعلم باهله الماما صبيحا ليشمل ما اذا كان كوفيا
 فلا اعتم لم بالبصرة **ول** لكنه يرمل الحاضر لا
 محل لهذا الاستدراك فان احوال في المفرد كذلك
ول بهذا الاصرام اي الاصرام باج **ول**
 ولم تنب الاضحية عنه لانه اتى بغير الواجب لان
 الواجب دم التمتع والاضحية ليست بواجبة لانه
 مسافر وقتا ستفيد من هذا ان دم التمتع يحتاج
 الى النية وقد يقال انه ليس فوق طواف الركن
 ولا مثله وقد قدمنا انه لو نوى به التطوع اهزاه
 عن الركن فينبغي ان يكون الدم كذلك بل اولي كذا
 في البحر قال في الشربلية وقد يقال لما كانت
 طواف الركن متعينا في ايام النحر وجوبا كان النظر
 لا يقع مطافه عنه وتنفوا نيته غيره واما
 الاضحية فهي متعينة في ذلك الزمن كالتمتع فلا
 تقع الاضحية مع تعيينها عن غيرها **ول** كما
 مر اي في باب القرآن عند قوله اخرها يوم عرفه
 على الظاهر اشار به الى الرد على صاحب
 النهاية حيث زعم ان احرام المرأة ينهي بالوقوف

وفي

في حق التحلل لا غير وقد بسطه في البحر فاربع اليه
ول وخلق اي بعد عوده الى بلك كما هو ظاهر
 المصنف وان لم تقتضي الواو ترتيبا غاية الامر انه
 ترك واجب الحلق في الحرم عند ابي حنيفة ومحمد
ول وان طاف لها الى اخره مكررا مع صدر
 الباب **باب الجنائيات قوله** الجنائية
 الشرع هنا قيد باسم الاشارة لانه في الاصل
 مصدر حتى الثمرة اذا افذها من الثمر ثم استعمل
 في عرف اللغة فيما تحبس من ثمر اي تحذر ثم خص
 في عرف الشرع بفعل محرم شرعا سواء هل عبث او
 نفس الا ان الفضا خصوا بالجنائية القتل في النفوس
 والاطراف وخصوا القتل في المال باسم النصب **ول**
 بسبب الاصرام او الحرم خرج بذلك ذكر الجماع
 بحضرة النساء لانه منى عنه مطلقا فلا يوجب
 الدم مجر ونظيره الترتيب بين السور فانه
 واجب مطلقا لا بسبب الصلوة فلهذا لا
 يجب بتركه سجود الشهو **ول** دمان
 كجناية القارت **ول** او صور اي على التخيير
 كالخلق بيد شربلية **ول** او صدقة
 هي عند الاطلاق يراد بها من جرم مع ان بعض
 الجنائيات يوجب دونه كقتل قتلة او جراحة
 فكان عليه ان يقول او غير ذلك كما قاله في الدرر
ول الراسب دم الدم ايما راسب كفت بين
 النساء الا في موضعين طواف الركن جنب
 والجماع بعد الوقوف قبل الحلق كما في البحر **ول**

ظاهرا للشافعي حيث اوجب على الصبي مقتضى حياته
 تعظيما لثان الاحرام كالبالغ ولنا ان غير مكلف وقوله
 لا يوصف بالحرمة فلا يكون حائضا كذا في الشريعة
ول فيجب على نائم لا ووجهه للتفرغ لانه لا يلزم
 من تكليف هؤلاء تكليف النائم لما انما بعد عن التكليف
 منهم فالاولى ان يقول او نائما عطفا على ما قبله **ول**
 او ما يبلغ مقطوعا على عضو اى وطيب موضع تبليغ
 جميعا عضو اى عضو عضو كما هو ظاهر اطلاقه الصادق
 بالكبير والصغير **ول** فكل طيب كفارة بمعنى ان يحمل
 عضو اكثر من سوا كثر الاول ولا عندها وقال محمد عليه كفارة
 واحدة ما لم يكن للاول حجر **ول** للزوم الدم افراد
 الدم مع ان ليس الثوب يوما من غير طيب موصوب للدم
 فاما ان يراد بالدم دم الطيب وسكت عن دم ليس
 الثوب للعلم به ما سياتى واما ان يراد بالدم ليس من
 من الغير المقتاد كان لم يدخل يديه في كفيه او كان الثوب
 ازارا او رداء **ول** جفاء ممدود منون لانه فعال
 لا فعلا فتكون المنة اصلية لا لتسانث كذا في الشريعة
ول ففيه دم ثوبا دم للطيب ودم للتغطية
 ان دام يوما اوليلة على راسه او ربه الا انه
 يشكل بقوله ان التغطية باليس بمقتاد لا وجوب دما
 وقد الزموا بالتغطية بالجفاء لجزاء فليتأمل كذا في
 الشريعة **ول** فلو اكله اى الزيت او الخل
 وافرد الضمير مكان **ول** كره اكله اى ان
 وصدت راحته كافي البحر **ول** ولو يقن يديه
 لانه لو استمر مع الشك في زوالها لاشى عليه كافي البحر

ول اى ازال فشره به اشارة الى انه لا فرق بين ان
 يزيله بالموس او بالنورة او بالنار او بالسيف **ول**
 محاميه هي مواضع الحجامة من العنق كافي البحر **ول** واما
 اى وان لم يجع باب الخلق والحجامة وهو صادق بما اذا لم
 يخلق ولم يحتم ولم ينجح وبما اذا احتجم ولم يخلق وبما اذا اطلق ولم
 يحتم والصدقة انما تجب في الثالث فقط ولا شى في
 الاولين اما الاول فظاهر واما الثاني فلما تقدم في
 الاحرام من انه لا يبقى فصد ولا حجامة **ول** فلو
 تعدد المجلس بان قص في كل مجلس عضو تعدد الدم فلو ربه
 اربعة دماء لان الغالب في هذه الكفارة معنى العبادة
 فيتعبد المتداعل باخذ المجلس كافي السجدة سواء كفر
 للاول ولا وفي الاول خلاف محمد بحر **ول** كخلق
 ابطيه قال في العناية ولا يشك لخلق الا بطين فان
 المقصود متحد والمحال **ول** مختلفة ولا يختلف
 الحال في اتحاد الجزاء بين مكان المجلس متحد او مختلفا
 لان ذلك لا رواية فيه ولين كانت فتحة ما يوجب اتحاد
 الحمل وهو التنوير فانه لو نور جميع البدن لم يلزمه
 الكفارة واحدة وقد تقدم ان الخلق مثل التنوير انتهى
 فقوله فان المقصود الى قوله او مختلفا بين الوجه
 الاشكال وقوله لان ذلك لا رواية بمعنى فلما انت
 نقول بتعدد الجزاء نظرنا الى تعدد الحمل وقوله ولين
 كانت اى ولين كانت هناك رواية بالاتحاد لجزاء
 فتحة اى فمخالصا ما يوجب اتحاد الحمل وهو التنوير لكن هذا
 يقتضى انه لو طلق كل ابطه في مجلس وطلق عاتقه
 في مجلس اخر ان يلزم جزاء واحد للجميع ويوقف على نقل

وايضاً فان مثل ما قاله يجرى في القص ويقال هذات
ما يوجب اتحاد المحل وهو القص فتأمل **ول** لوجه
بالشروع جواب سؤال مقدر سيق مسبقاً التعليل بقدرته
السؤال كيف سئوا بين القدر والصدور في وجوب
الدم بالطواف جنباً مع ان الاول سنة والثاني واجب
فاجاب بان الاول وجب بالشروع فساو كالثاني واعتبره
في البحر بقوله وقد يقال ان ما وجب ابتداء وهو المصدر
اقوى ما وجب بالشروع انتهى وقد يجب بان هذا
المفارق لا تأثير له لان وجوب الدم بسبب تلبسه
بالطواف مع تلبسه بالحدث فالتعبئة لحالة التلبس
والشروع لا لما قبل ذلك **ول** او وايضاً ومنها
النفاء **ول** ان لم يعد اي الطواف الشامل للقدم
والصدور والفرض فان اعاده فلا شيء عليه فانه متى طاف
اي طواف مع اي حدث ثم اعاده سقط وجوب **ول**
والامع وجوبها اي وجوب الاعادة المفهومة من
قوله يعد وهذا ايضا شامل للقدم والصدور
والفرض قال في البحر لو طاف بالقدم جنباً للامع اعاده
انتهى واذا وجبت الاعادة في القدم ففي المصدر والفرض
اي **ول** وان المعبر الاول عطف على وجوبها
وهو ذهب كمرجى وذهب الرازي الى ان الثاني هو المعبر
وثمره الخلاف ما ذكره الشارع من اعادة النسي ونقض عليه
في الشريعة لانه وان قال في البحر لا ثمرة له واعلم ان محل
الخلاف الجنابة واتفقوا في الحديث انه اذا اعاده
ان المعبر هو الاول والثاني جابره وان كل طواف هو
تطوع حكمه طواف القدم كذا في الشريعة **ول**
ولو

٢٧٠
ولو يند بعينه المتدفع النون وتشديد الدال المصلحة
المجرب **ول** والمجرب قصد بهذا العطف بين ان
يراد بالامام المجرب لما بينهما من الملازمة فان الامام لما
كان الواجب عليه المجرب المجرب كان المجرب مع المجرب
والا فلن يجرب فتفروا ولم يفر الامام لا شيء عليهم ولو نضر
الامام قبل المجرب فتابعه كان عليه وعليهم الدم وذلك
لان الوقوف في جزء من الليل واجب فبتركه يلزم الدم
كما في البحر **ول** في الامع قال في البحر فان دفع قبل
المجرب ثم عاد ان عاد بعد المجرب ففيه روايتان
ظاهر الرواية عدم السقوط والصحيح السقوط لانه استدرك
المتركون كذا في غاية البيان وان عاد قبل المجرب ففيه
اختلاف والقول بالسقوط اظهر خصوصاً على الصحيح
السابق بل ادلى انتهى وقول الشارع ولو يبدى في الامع
يتبادر منه ان الخلاف في عوده بعد المجرب فقط
فتأمل **ول** سبع الفرض ينفع اليين واصله
الى الفرض بيان ان سبع هي الفرض اي مسماة بذلك
والا فالفرض منها اربعة **ول** متى لو طاف للمصدر
اي في ايام النحر او بعدها لكن فيما اذا طاف للمصدر
بعدها لمسه صدقة كما خيرا اقل طواف الركن عن
ايام النحر كما في الضاد كالحضدية **ول** او الرمي
الاول تكرار محض لا فائدة فيه بل فيه ضرر من جهة
توقف عن ضرائر اكثره اليه مع انه عايد الى الرمي في
يوم **ول** او قبل الى اخر الطلقة يقتضي ان وجب
كل واحد من هذه الاربعة الدم سواء وقع
قبل الوقوف او بعد قبل الحلق او بعد الحلق قبل

الطراف ولا حقا في الاوليين واما الثالث فيلزم
فيه التسوية بين الجماع وبين التقتيل وكوه في الحرب
مع وجود التفوقه مخالف للطلاق ويتوقف
على نقل واما عدم وجوب شيء فيه فتح مخالفته للطلاق
فيخالف قول صاحب البحر ان الدواحي مرام كالوطى
قوله لكن لا شيء الى اخره انما يذكر الذبح لانه
كلامه في المفرد والافلا ترتيب بينه وبين الذبح
ايضا في حق القارت والمقتنع لانه اذا لم يكن بينه
وبين الرمي المتقدم على الذبح ترتيب فلا لا
يكون بينه وبين الذبح ترتيب اولى وقد قدمنا
قوله كما صرح المصنف المحرر له صاحب البحر والم
اقتطع بعض عبارته ففي نسبة التحريم الى الماقل
ما فيها **قوله** ما تنهيه بعضهم هو صاحب الهداية
حيث قال دم بالخلق في غير اوانه لان اوانه
بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الخلق انتهى
وقد بسط الكلام في البحر **قوله** فقام
اي من قوله فينقص ما شا **قوله** ولا قضاء
عليه الفهري لا مد الشخصين من الصبي والمجنون
للمطع باو **قوله** وكذا لو استدخلت الاخرة
انظر ما الفرق بينا ما اذا وطى بهيمة حيث لا يند
وجه كاعلم من تقييد بالادوى وبين استدخالها
ذكر احكامها مل **قوله** هل يجب قضاؤه القضاء
يعني غير ما عليه لم اراه البحث لصاحب النهر
حيث قال وقد سالتني بعض الطلبة بالجامع للامر
عما اذا افسد القضا يجب ايضا ان يقضيه
لم

لم ار المسئلة وقياس كونه اما شرع فيه سقطا لا
ملائما ان المراد بالقضا معناه اللغوي والمراد
الاعادة كما هو الظاهر **قوله** واتصل القتل
المراد بالاتصال وقوع القتل في الضرورية بدليل
قول صاحب البحر في مفهومه فلا شيء على الدال لو
لم يقتل المدلول **قوله** باق على اصرامه
اي المذكور والا فالمبتدئين وان لم يطابق الخبر
قوله برأ وعودا اي لا فرق في لزوم الجزاين
قتل اول صيد وبان ما بعد وهو رد لقول بعض
وصى الله تعالى عنهما حيث قال لا جزاء في غير
الدال كما في مكين **قوله** وتقدم الميتة على
الصيد في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
والحسن يذبح الصيد والفتوى على الاول كما
الشرنبلية **قوله** والصيد على مال الميتة تقدم
حق الصيد على حق الرب **قوله** ولحم
الانثى اي كرامته ولا ان الصيد يحل في غير
الحرم او في غير حالة الاصرام والادوى لا يحل
لجال ركذ الخنزير وهو عطف على مال الميتة كذا
الخنزير **قوله** ولو الميت مبيعا لشرطية
قوله الصيد المذكور اولى بقتل
لا طلاق ان الميتة اولى من الصيد **قوله**
وقيل الواحد القاتل يكفي اي لا يحل المثنى في الالة
على الاولوية وكون ذلك الواحد هو القاتل بحث
من عند صاحب البحر قال ولم اراه وانما على الشارع
هذا القول بصيغة التثنية لان صاحب الهداية

والجوهرة والبتين والكافى والغاية دفع القدر
اضادوا الرجوب الذكى هو ظاهر الرواية **قوله**
بل يكون تطوعا الى يكون الجميع في صورة الاقل
والزائد على نصف صاع كل مكى في صورة
الاكثر تطوعا **قوله** وقدم اى صاحب البحر
لقوله فيه وقد حققنا في باب صدقة الفطر
من لا تقبل شهادته له قال في البحر وما ذكرناه
اى من الاصل والنزع والزوج والزوجة اى من
قولهم من لا تقبل شهادته له انتهى وذلك لان من
لا تقبل شهادته له اعلم من المذكورات لانزاده
في مثل شهادة الشريك لشريكه فيها هو صحت
شركتهما فانها لا تقبل مع انه يجوز الدفع اليه
هذا ما ظهر في وجه الاولوية تامل **قوله**
ولا يجوز ان يفرق الى اخره تكرر مع قوله لا اقل
وقول الشاذل اداكثر تكرر مع قوله لا اقل المتى
ولا ان يدفع الى مكين واحد **قوله** غير المذد
بكره الزال المعجزة في القاموس مذرت البيضة
كزفت فهي مذرة فسدت وتيد به لاني المذرة لاني
لانه ليس بصيد ولا برضيه ان يصير صيدا كما في الغاية
قوله ميت به اى يقينا او احتمالا قال في الغاية هذه
المسئلة لا تخلو من ان علم انه كان حيا ومات بالكره اى علم
انه كان ميتا ولم يعلم ان موته بسبب الكسر او لا فان
كان الاول ضمن قيمته وان كان الثاني فلا شيء عليه
وان كان الثالث فالقياس ان لا يعزم سوى
البيضة لان صورة الفرج غير معلومة وفي الاستحسان
يجب

يجب عليه قيمة الفرج حيا **قوله** يعنى النابت
بنفسه تعنى المضاف لا المضاف اليه **قوله** ام
يخلون هي شجر السم يقيم قاموس وهو معروف لانه اسم
جنس فليس يعلم ولا صفة **قوله** كقتلوع وورق
كان عليهم ان يذكروها بعد الاستحسان فانه انسب
قوله لوقع الصيد فسر الضمير به مع ان مرجعه
الطير قصد التعميم فان هذا الحكم لا يخص الطير
قوله فالعبرة لرأسه قال في الفتاوى الهندية
واما اذا كان مضطجعا على الارض فالعبرة لرأسه لا
لقوائمه حتى اذا كان رأسه في الحرم وقوائمه في
الحل فهو من صيد الحرم ولو كان رأسه في الحل
وقوائمه في الحرم فهو من صيد الحل كذا في السوابع
الرواه **قوله** والعبرة لحالة الرمح معنى العبرة
عند اى صنيفه لحالة الرمح حتى لو رمح بجوهر الحديد
فاسلم ثم وصل السهم اليه لا يוכל ولو رمح مسلي فارتد
ثم وصل السهم يוכל وكذا اذا رمح الخادل وهو في
الحل صيد في الحرم فانه لا جزاء عليه قياسا وفي
الاستحسان عليه الجزاء كما في البحر **قوله** ومن
السهم في الحرم اى واصاب الصيد في الحرم اما اذا
رمى من الحل واصاب الصيد في الحل لكن كان مروا السهم
في الحرم فانه لا شيء عليه كما في البحر **قوله** وبكرة
اى بيعه لئلا يتطرق الناس الى ذلك **قوله**
لعدم الزكاة عليه لعدم حرمة اكله ولجواز بيعه
يعنى انه ليس بميتة لانه لا يؤكل **قوله** الا
المفق هو طائر ابلق بسواد وبياض يشبه

صورة العين والفاق قانوس ومثل المقوق في الحكم
 النزاع وانواع الغراب على ما في فتح الباري خمسة
 المقوق والمابق وهو الذي في ظهره او بطنه
 بياض والقدق وهو المعروف عند اهل اللغة
 بالابق ويقال له غراب البين لان زبانه عن نوح
 عليه السلام واشتغل بحبيضة حين ارسله للخبر
 عن الماض والاعم وهو الذي في رصده او
 جناحه او بطنه بياض او حمرة والنزاع ويقال له
 غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي ياكل الحب
 قصتي **قوله** وتعميم البحر حيث قال والملاح
 في الغراب فتعلم الغراب بانواعه الثلاثة وما في
 الهداية من قوله والمراد بالغراب الذي ياكل الجيف
 او غليظ لانه يبتدك بالاذى اما المقوق غير
 مستثنى لانه لا يسمى غرابا ولا يتدك بالاذى
 ففيه نظر لانه دائما يقع على دبر الدابة في الغالب
 ثم قال وبه اندفع دعوى الذي يقر فيه **قوله**
 اي وحشي ليس بتضار للمعقور بل بتقيد له كما
 هو ظاهر **قوله** اما غيره فليس بصيد اصلا يعني
 فلا معنى لاستثنائه لكن يرد عليه ان جميع ما
 ذكر بعد ليس بصيد ايضا **قوله** وام جبين
 بضم الحاء المهملة وفتح اليا الموحدة وسكون الياء
 المشناة تحت والنون قال في القاموس وام
 صبيح كزبير ووبية **قوله** ولو لمحم الكرم
 للتعليل اي ولو صادف الحلال لا جعل المحرم كما في البحر
قوله هل للحلال اي لكل حلال **قوله** لا للمحم

اي لا يحل محرم اي محرم كان سله كان الدال او غيره
قوله على المختار اي من الروايتين كما في البحر **قوله**
 ولو صلا لا الما في ان يقول وهو حلال كما قيد به في
 مجمع الاثر قال وانما قيدنا به لتظهر غاية قيد القول
 في الحرم فان وجوب الامر سال في المحرم لا يتوقف
 على دونه الحرم لانه بمجرد الاصرام يجب عليه كما في
 الاصلاح وغيره وهذا يظهر ضعف ما قيل صلا لا
 او محرم انتهى وعليه ينبغي ان يقال وهو في الحل به
 قوله ولو في الحل **قوله** اطارته لو قال اي اطلاقه
 لكان اشمل لتناوله الحشي فان هذا الحكم لا يخص
 الطير **قوله** او ارسله للحل وديقه زاد الشارع
 في شرح الملتقى او يرسله في قفص **قوله** لان تسبب
 الدابة اي اطلاقها قال في العناية الوجه المميز
 المضيغ اي يخليه في بيته لان اصنافه المال منه
 عنها ويحتمل ان يراد بالتسبب جعلها سايبة
 وهو منى عنه في القرآن فيكون مراد **قوله**
 واعتقها مجاز عن اطلاقها والافعال اعتاق في
 اصطلاح الفقهاء خاص بما يملك من بني آدم **قوله**
 ولا تخزها عن ملكه باعتاقه اي سواء قال من اخذها
 فهي له او لم يقل اما اذا لم يقل فظاهر واما ان قال
 فانها لا تدخل في ملك احد الا اذا اخذها حتى لو
 ومدها صاحبها قبل ان ياخذها امد بقيت على
 ملكه وليس لما اخذها منه **قوله** وقيل لا اي
 لا يجوز اطلاقها سواء قال من اخذها فهي له او لم
 يقل **قوله** لانه تضيغ للمال اما اذا لم يقل فظاهر

واما ان قال فربما لا يقدر احد على اخذها فيقول
 انتفاعه وانتفاع غيره بها فيكون تضييعا **قوله**
 فتقيد الاطارة اي المذكورة في قوله اي اطارته
قوله بالاباحة اي بان يقول من اخذها فهو
قوله قبل طرف مبي على النظم اي قبل الاطارة
 والعامل فيه الاباحة **قوله** سيب دابته
 اي اطلقها والافقد قدم ان التسيب حرام **قوله**
 العادة الفاشية فان الصحابة رضي الله تعالى
 عنهم كانوا يجرمون وفي بيوتهم صيود وواجن
 ولم ينقل عنهم ارسالها والدواجن جمع داجن
 وهو الذي يالف المكاتب اي صيود وحشيات
 ومثانسة **قوله** ولو القفص في يده
 الظاهر ان مثله ما اذا كان الجبل المشدود في
 رقبته الصيد في يده **قوله** اخذه منه ان يرجع
 منه الى الحل كما المتبادر ولي بفهمه على انه ليس له
 اخذه من انسان اخذه من الحرم وليس كذلك
 فانه ما خرج عن ملكه وان رجع الى المرسى بان اخذه
 منه ودبته كان حكمه اطلاقه مسكوت عنه فتأمل
قوله لانه ملكه وهو طلال تعديل لقوله
 لانه لم يخرج عن ملكه ولو قال لانه اخذه وهو
 طلال لمكان احسن من قوله لانه ملكه لان منزه
 حينئذ هكذا واما اذا ملكه وهو محرم فانه يخرج
 عن ملكه مع ان المحرم لا يملك الصيد **قوله**
 فلو باعه اي في الحل او في الحرم لانه صار من
 صيد الحرم فلا يحل اخراجه بعد ذلك **قوله**

رد البيع فيه اشارة الى ان البيع فاسد لا باطل
قوله ان بقي اي ذلك الصيد في يد المشتري
 قهستان **قوله** والما اي وان لم يبق في يده كما في
 القهستان وهو هم من قولهم وان متنا فعليه الجزاء
قوله من يد الحكمة كما لقفص البيت **قوله**
 مثلا قالهما قال في الهداية ونظيره الاختلاف
 في كسر الحروف قال في البحر وهو يقتضي ان يقتضي
 بقولها هذا لان الفتوى على قولها في عدم الضمان
 بكسر الحروف وهي المات اللهم كالطنبور انتهى
 وفيما نقله الشارع عن البرهان من ان قولها
 استحسانا اشارة الى ان الفتوى على قولها لان
 الفتوى على الاستحسان اما استثنى من مسايل
 قليلة **قوله** مبسوط في الاشياء حيث قال
 لا يدخل في ملك احد شي بغير اختياره الا الارث
 اتفاقا وكذا الوصية في مسئلة وهو ان يموت
 الموصي له بعد موت الموصي قبل قبوله قال
 الزيلعي رحمه الله تعالى وكذا اذا ارصى المجنين يدخل
 في ملكه من غير قبول استحسانا لعدم من يلو عليه
 متى يقبل عليه انتهى وزدت ما ذهب للعبد
 وقيله السيد بغير اذن السيد بملكه السيد
 بلا اختياره وغلة الوقف بملكها الموقوف عليه
 وان لم يقبل وبضفت الصداق بالطلاق قبل
 الدخول يستحق الزوج ان كان قبل القبض مطلقا
 وبعبه لا يملك الا بقصدا او رضانا كما في فتا
 القدير والمحيب اذا رد على المبيع به لكن ان كان

قبل ان يقبل انفسه البيع مطلقا وان كان بعد فلا بد من
 القضا او الرضا كالموهوب اذ يرجع الواهب قيمه وارث
 الجنائز والشفيع اذ امتلك بالشفيع وفل انتم في ملك
 الماخوذ منه جبرا كالباع اذ اهلك في يد البايع فان النش
 يدخل في ملك المشتري وكذا اناء ملكه من الولد والثمار
 والماء النافع في ملكه وما كان من انزال الارض الا اكله
 والحشيش والصيد الذي باض في ارضه انتهى واعلم
 ان كلام الشارع يوهن ان هذه كلها تجزى فيما نحن فيه وليس
 مراده بل مراده انها تكون سببا للملك الجبري مطلقا
قوله لكن في النهر هذا الاستدراك ليس في محله
 لان كلام الاشياء كما رايته مطلق لا يتقيد بهذه
 الصورة ولا شئ في الاتفاق على كون الارث
 مطلقا سببا وانما يمكن سببا في هذه على كلام السرايع
 لقيام المانع وهو الاصرام كقيام الموانع الاربع المشهورة
 فلا لا يتقدم قيام تلك الموانع في سببته الارث
 لا يتقدم هذا فيها **قوله** على ما اختاره الحال جزم
 به الزمعي وصرح به في المحيط عن المستقي وظاهره في
 النهاية ان يرجع الماذن بالقيمة مطلقا مجرد
قوله لم يرجع على غيرها سياقي في باب جناية البهية
 ان الراكب او السائق او القايد يضمن ما رطبت
 دابته وما اصابته بيدها او رجلها او راسها
 او كدمت او ضطبت او صدمت الى تفصيله يكون
 هناك فصل بجري هذا فليراجع **قوله** وثله
 متفق ساق الهدى تقدم ان المقتنع الذي لم يسبق
 الهدى مخبر بين الحق وبين بقائه محرما
 فاذا

فاذا اختار البقا واحرم بالجم ثم جنى على الاصرام ينبغي
 ان يزمه جزا ان فليراجع **قوله** لانه حينئذ ليس
 بقارن لتعيل الرجوع الدم الواحد ويضيد وجهه
 كون الاستثناء منقطعا وبطل بيع محرم مسدا
 وشراؤه سواء كان البايع والمشتري محرمين او البايع
 فقط او المشتري فقط كما في البحر **قوله** ان اصطاده
 وهو محرم هذا الشرط انما يناسب بيع المحرم اذ لا معنى
 لقولك وبطل شراء المحرم ان اصطاده وهو محرم فكان
 عليه ان يترك الشرط بعد الاول **قوله** والا اي وانه
 لم يصطده وهو محرم بان اصرم وهو في ملكه قابلي بيع
 فاسد للمزني عنه وهذا اذا كان المشتري حلالا فان
 كان محرما فالشراء باطل كما سياقي **قوله** فعليه
 وعلى البايع الجزاء اي ان كانت محرمين فان كان امدها
 محمها والا فاحده لا فالجزاء على المحرم فقط مجرد **قوله**
 وفي الفاسد يضمن قيمته اي يضمن المشتري قيمة
 الصيد للبائع لانه ملكه **قوله** ايضا اي كما يضمن
 البايع الجزاء واما المشتري فان كان محرما ضمن الجزاء
 ايضا وان كان حلالا ليس عليه غير القيمة كما هو ظاهر
قوله كما مر اي في قوله اخذ طول صيدا فاصرم ضمن
 مرسله **قوله** غريمه لان الصيد بعد الاخراج من الحرم
 يبقى مستحقا للامن شرعا ولهذا وجب رد الوما
 منه وهذه صفة شرعية فتشترى الى الولد **قوله**
 لم يحزه بفتح الباء من جزاه به وهو ثلاثي معتل
 الاضرب بالياء كما في القاموس وضميره المستتر
 للمخرج والبارز للولد **قوله** لعدم سرية الامن

حينئذ يمتنع ان الام بعد اداء جزائها لم يتحقق مستحقة
للا من حال الولادة لم يكن هناك استحقاق من يسرى
الى الولد لان بعد اداء الجزاء لم يتحقق امتنع لان وصول
الخلف كوصول الماهل ولهذا لم يملكها الذي اخرجها
بعد اداء الجزاء ولهذا لم يملكها لم تكن ميتة لكنه مكره
قوله الظاهر نعم اذن من كلام النزهة قال فاذا
ادى الجزاء ملكها ملكا خبيثا ولذا قالوا ببراءة
اكلها وهي عند الاطلاق تنصرف الى التحريم فدل
على انه يجب ردها بعد اداء الجزاء **قوله** افاق
لوعابر من جاوز الميقات كما عبر به في الكثر لشم
قوله كلى يريد الحج ومقتضى فرغ من عمرته واستغنى
عن ذكرها وتشمل حرميا احرم لعمرته من الحرم
وبستانيا احرم لحجه او لعمرته من الحرم فان كل من
لم يحرم من ميقاته الممين له لزمه دم مالم يبدل
سواء كان حرميا او بستانيا او افاقيا غاية
الامر انه يشترط لزوم الاحرام في البستان والحرم
قصد النسك ويكفي في المافاق قصد دخول
الحرم قصد ذلك نسكا ام لا **قوله** يريد
الحج او العمرة يتبع فيه الدرر قال في الشريعة كذا
قاله صدر الشريعة وبتبعه ابن كمال باشا وليس
بمجمع لما ذكر ومنشأ ذلك ما توهم من الهداية
حيث قال فيها وهذا الذي ذكرناه اي من لزوم
الدم بالمجاورة ان كان يريد الحج او العمرة فان دخل
البستان لحاجة فله ان يدخل مكة بغير احرام
انتهى وهذا الوجه مدفع لما قاله الكمال **قوله** اي

في الهداية وهذا اذا اراد الحج او العمرة بدم ظاهره ان
ما ذكرنا من انه اذا جاوز غير محرم وجب الدم الا
ان يتلافاه محله ما اذا كان الكوفى قاصدا لنسك
فان لم يقصد بل التجارة او السياحة لا شيء عليه بعد
الا حرام وليس كذلك بل يجب ان يحل على انه انما
ذكره بناء على ان الغالب في قاصدي مكة من الافاق
قيل قصد النسك فالمراد بقوله اذا اراد الحج او العمرة
اذا اراد مكة سواء قصد النسك ام لا وقد صرح به
المصنف اي صاحب الهداية في فصل المراقبة ثم قال
الكامل بعد سياقه ولا اصبر من هذا شيء بل ينبغي
ان يعلم ان قصد الحرم في كونه موجبا للحرمان فقد
مكة انتهى فكان ينبغي ان يقال افاق مسلم بالغ اراد
دخول مكة وجاوز ميقاته لزمه دم الى اخره انتهى
كلام الشرنبلالية **قوله** فلو لم يرد واحد منهما
لا يجب عليه دم بمجاورة الميقات قد علمت ما فيه
قوله على ما ياتي اي في قوله وعلى من دخل مكة بلا
احرام حجة او عمرة **قوله** اعتبار الارادة عند
المجاورة يعني ان الافاق اذا قصد مكانا داخل
الميقات لحاجة ليتوصل الى دخول مكة بلا احرام فصل
يشترط ان يقصد ذلك المكان حين خروجه من
بيته او لا قال في البحر والذكي يظهر هو الاول فانه
لا شك ان الافاق يريد دخول الحل الذي الميقات
والحرم وليس ذلك كافيا فلا بد من وجوب قصد
مكان مخصوص من الحل حين الخروج من بيته انتهى قال
في قول الظاهر ان وجود ذلك القصد

المجاوزه كاف ويدل على ذلك ما في البدایع بعدما
ذكر حكم المجاوزة بغير احرام قال هذا اذا جاوز
احده هذه المواقيت الخمسة يريد الحج او العمرة او دخل
مكة او الحرم بغير احرام فاما اذا لم يكون ذلك وانما
اراد ان ياتي بستان بنى عامر او غيره لحاجة فلا شيء
عليه انتهى فاعتبر الارادة عند المجاوزة كما ترى انتهى
كلام النهر وظهر من هذا ان معنى قول الشارع اعتبار
الارادة عند المجاوزة اى كما تعتبر من بيته او مما
بين بيته والميقات وسيرى به في قوله ولعند
المجاوزه واما بعد مجاوزة الميقات فلا تعتبر فانه
حينئذ عند المجاوزة كان قاصدا مكة فاذا جاوز
بغير احرام لم يمتد الدم ولا يسقط بقصد مكان
من الحل بعد المجاوزة هذا ويجب على الشارع ان يذكر
هذه المسئلة عند قول المتن دخل كوفي البستان
فانه محله كما فعله في البحر والنهر **قوله** الى ميقات
نكرة اشارة الى انه لا يجب عليه ان يرجع الى الميقات
الذي جاوز بل يجوز ان يرجع الى غيره اقرب
او ابعد كما في البحر **قوله** ولو شرط مقتضى
عبارة انه لا بد في لزوم الدم وعدم امكن سقوط
من الشوط الكامل ومثله في البحر حيث قال فلو عاد
اليه بعد ما طاق شوطا لا يسقط عنه الدم انتهى
وقال في الدرر بان ابتداء الطواف او استلام الحجر
عطفت باو فاقضى انه يكفي بالاستلام فقط
كما في الشربلية واقضى ايضا الاكتفاء ببعض
شوط حيث قال بان ابتداء الطواف وابستدا
الطواف

٢٧٧
الطواف بالشروع فيه وهو صادق ببعض الشوط
ويدل عليه ايضا قول الشارع فيما سياتى او عاد بعد
شروعه فان الشروع لا يتوقف على الشوط الكامل وفي
الهداية عطف استلام الحجر بالواو فاقضى انه لا بد
منها ورواه في البحر بان الطواف يؤكدا الدم من غير
استلام كما نبه عليه في العناية وقال في الشربلية
فليحرم هل يجر الاستلام مانع للسقوط او لا بد فيه
من الطواف انتهى قلت فليتأمل ايضا الاحتمالات
التي ابدتها **قوله** عند الميقات اقرارا عن
داخل الميقات لما عن خارجه حتى لو عاد محرما
ولم يلزم فيه لكن لم يبعد ما جاوزته ثم رجع ومعه
مسكنا فانه يسقط عنه بالاولى لانه فوق الواجب
عليه في تعظيم البيت كما في البحر **قوله** والا فضل
عوده اى سواد كان محرما بالحج او بالعمرة فلا تفصيل
في افضلية العمرة فيها كما في البحر **قوله** او عاد
بعد شروعه بقى عليه ان يقول او قبل شروعه
ولم يلزم عند الميقات **قوله** وبالمعنى كما مر اى
وبالمعنى ملينا **قوله** على ما مر اى من قوله ظاهرهما
في التمهيد الى اخره **قوله** على المذهب **قوله** لما
قال ابو يوسف رحمه الله تعالى انه ان نوى
اقامة غمرة عشر يوما في البستان فله دخول
مكة بلا احرام والا فلا حجر **قوله** فلو عاد اى
الى الميقات كما قيده في الهداية لكن في البدایع
انه يجزئه ميقات اهل مكة الحرم في الحج والحل
في العمرة واقره في فتح القدير وافاد في الشربلية

ان التقييد بالخروج الى الميقات لاجل سقوط الدم
 فليحمل تقييد الهداية على هذا فان قلت يمكن
 ان يحمل قوله الشارح فلو عاد على الصود الى الحل
 قلت هو صحيح في العمرة اما في الحج فيحرم من الحرم
 فلا هو **قوله** فاحرم بنسك أي مطلقا سواء
 كان حجا او عمرة **قوله** وتامه في الفتح فانه على
 ذلك بقوله لان الواجب قبل الاخير صار دينا في
 ذمته فلا يسقط الا بالتعيين بالنسبة ثم بحث
 وقال اذا تكرر الدخول بلا احرام منه ينبغي ان لا
 يحتاج الى التعيين وان كانت اسبابا متعددة
 الاشتغال دون النوع كما قلنا في من عليه يومئذ
 من مضى اخصام يترك مجزئ قضا ما عليه ولم
 يبين الاول ولا غير جاز وكذا لو كانا من رمضان
 على الاصح فكذا نقول اذا رجع من احرام كل مرة
 بنسك حتى اتى على قدره خلافة ضرب عن عمدة
 ما عليه **قوله** في عامه ذلك بحث فيه في فتح القدير
 فقال ولما قيل ان يقول لا فرق بين سنة المجاوزة
 وسنة اخرى فان مقتضى الدليل اذا دخلها بلا
 احرام ليس الا وجوب الاحرام باحد النسكين فقط
 ففي اي وقت فصل ذلك يقع اذ اراد الدليل لم يوجب
 ذلك في سنة معينة ليصير بقوا دينيا يقضيهما
 احرام من الميقات بنسك عليه تادى هذا الواجب
 في ضمنه **قوله** لجاره بالاحرام منه اي من الميقات
قوله ومن يحكمه هم اهل الحرم **قوله** اي اقل
 اشغالها هي الثلاثة مما دونها واحترزه عما اذا

احرام بالحج قبل ان يطوف نسيان من العمرة فانه يرفضها
 اتفاقا عما اذا احرم به بعد ان طاف اربعة اشواط
 فاكثر فانه يرفضه اتفاقا على ما في الهداية وشرحها
 لان له اكثر حكم الكل فيتعذر رفضها وعلى ما في الميسر
 لا يرفض واحدا منهما كما لو فرغ منها وعليه دم لمكان
 النقص بالجمع بينهما فلذا لا ياكل منه وجب له
 لا سيما في ظاهر الرواية ونقل عن ابي يوسف ان
 رفض الحج افضل اختاره الفقيه ابو الليث وقاضيان
 في فتاواه ثم قال ويمضي في عمرته ثم يقضي الحجة
 من عامه ذلك ان بقي وقته انتهى ولم يذكر
 ظاهر الرواية انه اذا رفض الحج يلزمه دم قضاء
 عمره مع الحجة كما اوجبه ابو حنيفة فيما لو طاف الاقل
 لذا ذكره لا سيما في حجر **قوله** رفضه لان احرام
 العمرة قد ما كبراء شئ من اعمالها واحرام الحج لم
 يتأكد ورفض غير المتأكد ليس ولان في رفض العمرة
 والحالة هذه ابطال العمل وفي رفض الحج امتناعا
 عنه وقال ارفض العمرة اولى لانها ادخى طائفا اقل
 اعمالا واليسر قضاء لانها غير موقته وقد ظهر
 بما قررناه ان رفض الحج في مسألة الكتاب مستحب
 حتى اذا رفض العمرة مع ولذا قال في الهداية وعليه
 دم بالرفض ايها رفضه لانه تحلل قبل اوامره
 لتعذر المعنى فيه فكان في معنى المحصر اما ان في
 رفض العمرة قضاها لا غير وفي رفض الحج قضاؤه فيه
 فكان في معنى وعمره لانه في معنى وعمره لانه في معنى
 فالتحج انتهى حجر **قوله** فقط اي ليس عليه

عمرة اضركى كما في الحج وليس مراده نفخا لدم لما
 علمت من عبارة الهداية **قوله** لجنايته على
 اصرامه اي اصرام الحجة الثانية واما اصرام الحجة
 الاولى فقد انتهى بهذا التقصير فليس جنائية
 عليه **قوله** ابا تاخير ظاهر كلامه انه عطفت
 على التقصير فيقتضي ان تاخير الخلق عن ايام
 التخرج جنائية على الاصرام وليس كذلك بل هو ترك
 واجب فالصواب ان يعطف على دخول الدم فيكون
 التقدير او للتاخير فلا يفيد التركيب حينئذ
 انه جنائية وجعل الشارع العملة في وجوب الدم
 امدهذين اشارة الى انه لا يلزمه دم اضركى للجمع
 بين اصرامين المحين لانه ليس بركوه كما سياتي
قوله فيلزم الدم اشارة بتفريعه على الكراهة
 الى انه لا يلزمه دم من جهة الخلق لانه
 يمكنه ان يوضر الخلق الى ان يخلق منهما معا
 لان الخلق في العمرة غير موكدة بزمن انما اخلق
 قبل افعال الثانية لزومه الدم **قوله** للمحنيين
 عطفت على قوله لعمرتين **قوله** في ظاهر الرواية
 لان في العمرة انما كره الجمع بين الاصرامين لانه
 يصيرهما معا بينهما في الفعل لانه يودي بهما في سنة
 واحدة وفي الحج لا يصيرهما معا بينهما في الاداء في
 سنة واحدة فلا يكره وفي الهداية انه بدعة
 وفي غاية البيان صرام لانه بدعة محرمة **قوله**
 فلا يلزم الدم لاجل الجمع وان لزم لامراض كما
 تقدم **قوله** ثم اصرم بعمرة اي قبل فعل كسر
 الطعان

طواف القدوم بقربينة المقابلة بقوله فان
 طاف له اي اربعة اشواط فاكثر كما تقدم في باب
 القرآن **قوله** وصار قارنا مسينا اي من غير
 وجوب دم بقربينة المقابلة **قوله** ولذا
 بطلت زاد الشارع قوله ولذا يجعل الجملة تعليل
 لقوله وصار قارنا لان القرآن يجب فيه ان
 ترتب افعال الحج على افعال العمرة كما ذكره الشارع
 وبالوقوف قبل افعالها فان ذلك فبطلت
قوله لا بالتوجه الى عرفة اي بخلاف الظن
 يوم الجمعة اذا صلوا في منزله فانه يبطل بمجرد التوجه
 الى الجمعة اذ ركعها اولا **قوله** فان طاف له اي حج
 طواف القدوم اي او اكثره **قوله** وهو دم
 جابر لانه طائف السنة وصححه في الهداية كما في البحر
 وكان مسينا اكثر من الاول كما في التهذيب في
 البحر واختار شمس الائمة السرخسي انه دم شكر
 فان محمدا قال في الجامع الصغير واجب الى ان
 يرفض العمرة فدل على انه دم شكر فانه لم يبين
 افعال العمرة على افعال الحج لان ما اتى به انما
 هو سنة فيمكنه بناء افعال الحج على افعال
 العمرة فلا موجب للجبر واختاره في فتح القدير
 وقواه بان طواف القدوم ليس من سنن نفس
 الحج بل هو سنة قدوم المسجد الحرام كركعتي
 التحية لغيره من المساجد انتهى ونقله في الشريعة
 عن قاضي طان والامام المحمدي ايضا **قوله**
 فاهل بعمرة يوم النحر الى اخره اي مطلقا سواء كان

قبل الخلق او بعد قبل طواف الزيارة او بعده
واختاره في الهداية وصححه الشارع لانه بعد
الخلق والطواف يعني عليه شيء من واجبات الحج
كالركي وطواف الصدر وسنة البيت وقد
كرهت العمرة في هذه الايام ايضا فيصير بابا
افعال العمرة على افعال الحج بلا ريب وهو مكره
جرح **قوله** وجب الرقص لان فائت لم يتخلل
بافعال العمرة من غير ان ينقلب احرامه احرام العمرة
جرح **قوله** لان الجمع بين احرامين لحيثان هذا
راجع الى قوله اذا احرم به وذلك لان احرام
الحجة الفايضة باق كما قدمنا وقد اضاف
اليه احرام الحجة الثانية **قوله** ولعمري راجع
لقوله او بها وهو يقتضي انه جامع بين احرامين
لعمري وليس كذلك بل هو جامع والحالة هذه
بين عمريين من حيث الافعال كما في البحر **قوله**
غير مشروع فيه منافاة لما قدمه من ان
الجمع بين احرامين لحيثان غير مكره فان المشروع
ما امر الشارع بفعله او تركه فاديتنا ولا المكره
فخلاف الجائز المرادف للجليل الذي هو ضد الحرام
فانه يتناول المكره وغير المشروع ما نهى
الشارع عن فعله او تركه ومن جملة المكره
كذا في القهستاني على المسكيدانية **باب**
الاحصار **قوله** نع عن ركن تنكير يقتضي
انه اذا نع في الحج عن احد ركنيه يكون محصرا
وسياق ان القادر على احدها لا يكرب
محصر

٢٨٠
محصر **قوله** او موت محرم اي اذ زوج **قوله**
والتقارن دلتان اطلقه فافاد انه لا يحتاج الى
تعيين الذي للموت والذكي الحج كما في المبوط جرح
قوله فلو بعث واحد لم يتخلل عنه يعني لو بعث
بهدي واحد لم يتخلل عن امدها ويبقى في الاحرام
لم يتخلل عنه وادمنها كذا في البحر وفي غلظة الشارع
ركاكة ولو قال فلو بعث واحد لم يتخلل عنه امدها
لم يتخلل عنه لم منها **قوله** ولا لا يقدم عليها بان
لا يقدر على واحد منها او قدر على ادران الهدي
دون الحج فيتخلل في كل منهما والراية ان يقدر على
ادران الحج دون الهدي فيتخلل ايضا صيانة
للاله عن الضياع والا فضل التوجه كذا في البحر
قوله ولا احصار بعد ما وقف برفة تكرار
بضم مع قوله والقادر على احدها لا لذلك تركها
في الدور كما به عليه في الشرنبلالية **قوله**
لربكة فقدمه لانه محل النزاع كما سترى اما
المجنون في غير مكة فاتفقوا على كونه محصرا **قوله**
على الاعم اي الاعم من الرواية عن اصحابنا جميعا
وقيل عند ابو حنيفة لا يكون محصرا لان مكة دار
الاسلام فلا يتحقق الاحصار فيها وروى عن
ابي يوسف انه حال العدوين وبين وبين البيت وفرغ
كذا في العناية **قوله** والقادر على احدها لا يخرج
بفهوم **قوله** والمنفوع بمكة من الركنين محصر
باب الحج **عن الغير** **قوله** بعباده ما اي
صدقة ادعوها او صدقة او قرارة او قران

اذكرها او طواقا او حيا او عمرا او غير ذلك فحسب
قوله وان نواها عند الفعل لنفسه هذا الجث
 لصاحب البحر حيث قال والظاهر انه لا فرق
 بين ان يترك به عند الفعل للغير او يجعله لنفسه
 ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره **قوله** لظاهر
 الادلة كما روى ان رجلا سأل النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال كان لي ابوان ابرهما حاك
 صبيتهما فكيف لي ببرهما بعد موتهما فقال ان في
 البر ان تصلي لهما مع صلواتك وان تصوم لهما
 مع صيامك رواه الدارقطني وعن علي قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مر على
 المقابر وقرا قل هو الله احد عشر مرة
 ثم ذهب ابرها لاصوات اعطى من الاجر
 بعد الاصوات رواه الدارقطني وعن انس
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل على
 المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم **قوله**
 وكان له بعدد من فيها صلات وعن انس
 انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
 الله ان تصدق عن موتانا ونبرعوا لهما فهل يصل
 ذلك اليهم قال نعم انه يصل ويغفر حسن به كما
 يفرح احدكم بالطبق اذا اهدى اليه رواه
 ابراهيم بن عيسى وعن معقل بن يسار انه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقراوا علي
 موتاكم سورة يس رواه ابو داود وعنه
 صلى الله عليه وسلم انه نحي بكين الميتين
 اعداها

اعداها عن نفسه والاضر عن امره متفق عليه اي جعل
 ثوابه لامته وهذا تعليم منه عليه السلام ان الانسان
 ينفعه عمل غيره والاقتداء به هو الاستسكان بالعودة
 الوثيق وروى عن ابي هريرة رضي الله تعالى
 عنه قال يموت الرجل ويبيع ولدا فتدفع له درجة
 فتدفع له درجة فيقول ما هذا يا رب فيقول سبحانه
 وتعالى استغفار ولدك ولهذا قال واستغفر لذنبتك
 وللمؤمنين والمؤمنات والاستغفار لهم وما ذكره
 في كتابه العزيز من استغفار الانبياء والملائكة
 لهم وكل ذلك عمل الخير زيل **قوله** اي الا اذا
 وهبه له يعني ليس لذنتك من سمي غيره نصيب
 الا اذا وهبه له فينذ يكون له اجر **قوله** او
 اللهم بمعنى على قال الزيلعي واما قوله تعالى
 وان ليس له نسا الا ما سعى فقد قال ابن عباس
 انها منسوخة بقوله تعالى والذين امنوا
 واتباعهم ذرياتهم الاية وقيل هي خاصة بقوم
 موسى وابراهيم لانه وقع حكاية عما في مصحفهما
 عليهما السلام بقوله ام لم ينبأ بما في مصحف
 موسى وابراهيم الذي وفي وقيل اراد بالانبياء
 الكافروا ما المؤمن فله ما سعى اخوه وقيل ليس له
 من طريق العدل وله من طريق الفضل وقيل
 اللهم في لذنتك بمعنى على كقوله تعالى وان
 اسأمت فلها اي فعلها وكقوله تعالى ولهم اللعنة
 اي عليهم وقيل ليس له الاسمية لكن سعيه يكون

بمباشرة اسبابه بتكثير الاخوان وتحصيل الامور
حتى صار من تنفعه شفاعته الشافعين واما
قوله عليه السلام اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا
من ثلاث فله يدل على انقطاع عمل غيره والكلام
فيه وليس فيه شيء مما يستبعد عقلا لانه ليس فيه
الاجل ماله من الامر لغيره والله تعالى هو
الموصل اليه والقاد رجليه ولا يختص ذلك بعمل
دون عمل **قوله** ولقد افصح الزاهد في هذا
الموضع من المجتبى كما في المجلد **قوله** تقبل النيابة
لان المقصود من التكليف الابتداء والمشقة
وهي في البدنية بانقاب النفس والجوارح بالانفال
المخصوصة وبفعل ما يسهل لا تتحقق المشقة على
نفسه فلم تجز النيابة مطلقا الا عند العجز ولا النذر
وفي المالية تنقيص المال المحبوب للنفس بايصاله
الى الفقير وهو موجود بفعل النائب وكان مقتضى
القياس ان لا تجزى النيابة في الحج لتضمنه
المشتتين البدنية والمالية والاولى لا يكتفى
فيها بالنائب لكنه تعالى رخص في اسقاطه
بتمثل المشقة الاخرى اعني اخراج المال عند العجز
المستمر الى الموت رحمة وفضلا بان تدفع نفقة
الحج الى من حج عنه بخلاف حال القدرة ثم يعذر
ولان تركه فيها ليس بالجور اثار راحة نفس
على امر ربه وهو بهذا يستحق التقاب
لا التخصيف في طريق الاسقاط **قوله** ولو
عند

عند دفع الوكيل افاذ انه لا تقع النية بعد دفع
الوكيل ودفع عليه قوله في كتاب الزكاة ولو قال
عند الدفع للوكيل هذا تطوع او عن كفايتي ثم
نواه عن الزكاة قبل دفع الوكيل مع انتهى وقال
في البحر سوا. فوى الموكل عند الدفع الى الوكيل او وقت
دفع الوكيل الى الفقراء او فيما بينهما انتهى مقتضى
عبارته عدم صحة النية قبل الدفع الى الوكيل
ايضا مع انه تقدم في كتاب الزكاة صحة مقارنة
النية لعزل ما وجب وبعبارة الشارع لا تنافي
ذلك ولعل ما تقدم في كتاب الزكاة من صحة
مقارنة النية للعزل مقيد بما اذا دفع بنفسه
الى الفقراء فليحذر **قوله** والمركبة منها اراد ان
المال معتبر في الحج اعتبارا قويا بحيث لا يتاخر ولا
يحصل الا به غالبا فكان كالجزء والافاضة الحج
الوقوف والطواف كما تقدم **قوله** كحج الفرض
اطلعه فشمس الحجة المذورة كما في البحر وقيد به نظرا
لشروط دوام الحج الى الموت لان الحج النقل يقبل النيابة
من غير اشتراط عجز فضلا عن دوامه كما سيأتي **قوله**
اي يمكن كعبادة والا نكل عجز يمكن زواله عقلا
لعموم قدرة الواجب تعالى **قوله** استمر ذلك العذر
به ام لا قال في مواجح الدراية اذ الحج الا على غيره
ثم زال العمى لا يبطل الاجماع **قوله** ولو اجماع
وهو صحيح ثم عجز يعني لو امر رجلا بالحج وهو صحيح
ثم عجز بعد الفراغ من الحج حتى لو امره بالحج وهو صحيح
فجرح قبل فراغ النائب واستمر اجزاه قال في البحر

المراد بعبارة بعد الحاجاج العجز بعد فراغ التاميم عن الحج
 بان كان وقت الوقوف مباحا **قوله** فلا يجوز في المعنى
 بغير اذنه اي لا يسقط الفرض عن المجتوع عنه والافاج
 صحيح واقع للحاج نفلا وتوايه للمجتوع عنه كالايجي
قوله الا اذا حج او اوج الوارث فانه يجزئ ان شاء
 الله تعالى جبر **قوله** او اكثرها قال في فية
 التقدير واعلم ان شرط الاجزاء كون اكثر النفقة من مال
 الامر والقياس كون الكل من ماله الا ان في التزام
 ذلك حرجا بيضا لان الانس لا يستصحب المال ليللا
 ونهارا في كل صرعة وقد يحتاج الى شربة ماء وكسرة خبز
 في بفترة فاستقطنا اعتبار القليل استحسانا واعتبرنا
 الاكثر اذ له حكم الكل **قوله** لم يجزجه هذا الكلام
 يقتضي انه ليس له الاجرة ولا اجر المثل وان حجه
 وقع له وعبارة الخائنة اذا استاجر المجتوع رجلا
 ليح عنه حجة الاسلام جازت الحجة عن المجتوع اذا مات
 في الحبس ولا جبر اجر المثل في ظاهر الرواية انتهى وهي
 نص في ان الحج يقع للمساوي وقوله وللأجير اجر مثله
 يقتضي ان الاستجار غير صحيح والا لا يستحق الاجر
 المسمى ونقل في البحر عن الاستجار ان لا
 يجوز الاستجار على الحج ولا على شيء من الطاعات
 فلو استوج على الحج ودفع اليه الاجر في من الميت فانه
 يجوز عن الميت وله من الاجر مقدار نفقة الطريق في
 الذهاب والرجع ويرد الفضل على الورثة لانه لا يجوز
 الاستجار عليه ولا يحل ان يأخذ الفضل لنفسه انتهى
 وقد وافق الخائنة في ان الحج وقع عن المسافر والظاهر

ان قوله وله من الاجر مقدار نفقة الطريق هو المراد
 من قول الخائنة وللأجير اجر مثله فتساوت العبارة
 وقول الخائنة في ظاهر الرواية افاد ان قول الشارع لم
 يجزجه خلاف ظاهر الرواية وقول الاستيعاب لا
 يجوز الاستجار على شيء من الطاعات مبني على
 مذهب المتقدمين وعلى مذهب المتأخرين من الجواز
 ينبغي ان يصح الاستجار وان يستحق الاجر الاجر
 المسمى فليتأمل **قوله** ولو انفق من مال نفسه قال
 في فية التقدير فان انفق الاكثر او الكل من مال نفسه
 وفي المال المدفوع اليه وفالجح رجوع به فيه اذ قد
 يستلزم بالانفاق من مال نفسه لبغت الحاجة ولا
 يكون المال حاضرا فحوز ذلك كالوصي والوكيل يشترى
 لليتيم فيعطى الثمن من مال نفسه فانه يرجع من مال اليتيم
 انتهى قال في البحر وبهذا علم ان شتر اطهر ان تكون
 النفقة من مال الامر لك حترار عن التبع لا مطلقا
 انتهى قال في الخائنة اذا خلط المأمور بابي النفقة
 بمال نفسه قال في الكتاب يضمن فان حج وانفق جاز
 وبرك عن النفقة انتهى اذا عرفت هذا فقوله و
 انفق كله او اكثره قيد في المستلزمين ومما يركله
 واكثره راجع الى حال الامر لكنه على تقدير مضاف
 اي وانفق مقدار كل مال الامر او مقدار اكثر مال
 الامر والمعنى ولو انفق المأمور بابي من مال نفسه
 وحج وانفق مقدار كل مال الامر او مقدار اكثره جاز
 وبرك من النفقة وكذا اذا خلط النفقة بماله وحج
 وانفق الى اخره **قوله** وقيل عن المأمور قالوا وهو

رواية عن محمد وهو اختلاف لا ثمرة له لانهم اتفقوا
على ان الفرض يسقط عن الامر ولا يسقط عن المأمور
وانه لا بد ان يتوبه عن الامر وهو دليل المذهب
وانه يشترط اهلية النائب لصحة الافعال حتى لو
امر ذميا لا يجوز له وهو دليل الضعيف ولم ار من
صرح بالثمرة وقد يقال انها تظهر في من حلف ان لا
يجعل في المذهب اذا حج عن غيره لا بحث وعلى الضعيف
بحث الا ان يقال ان العرف انه قد حج وان وقع عن
غيره فبحث اتفاقا جرح **قوله** من لم حج كذا فصره
في القاموس والظاهر ان المراد به هنا من عليه حجة
الاسلام دليل قول ابن الهمام الذي يقتضيه النظر
ان حج الضرورة عن غيره ان كان بعد تحقق الوجوب
عليه بملك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه
كراهة تحريم لانه تفريق عليه والحالة هذه
في اول سني الامكان فيا ثم يتركه وكذا لو تنفل
لنفسه ومع ذلك يصح لان النهي ليس لغير المفعول
بل لغيره وهو مشتم ان لا يدعى ركن الفرض انما
في سنة غير ما در انهي اذا عرفت هذا فيحمل من لم
يج اصل او من حج نفلا ومن حج مندورا ومن حج
حجة الاسلام فاسدة ومن حجها صحيحة ثم ارتد
ثم اسلم اذ تعليلها فيحملها **قوله** والمرأة اي مع
الكراهة وكذا ما بعدها كما في البحر **قوله** وغيرهم
اولي المراد بالاولوية هنا الوجوب لان مقابلة
مكروه تحريما كاحلت والاولوية لا تنافي الوجوب
بل تصدق عليه وان كان خلاف الاصطلاح **قوله**

لعدم

لعدم الخلاف اي خلاف الشافعي رضي الله تعالى عنه
فانه لا يجوز حجهم كما في الزيلعي **قوله** حربه المكلف بنبه
به على ان فاعل خرج شخص حج عن نفسه لا المأمور
بالحج فانه سياق **قوله** فالاعطيه اي الشان مني
على ما فهم فان فسر المال حج عنه من حيث يبلغ وان فسر
المكان حج عنه منه **قوله** قياسا هو قول الامام
ان القدر المروج من السفر بطل في حق اصحاب الديار
لقوله عليه السلام كل عمل ابن ادم ينقطع بموته الا ثلاثة
ولم يصلح يدعوا له بالخير وعلم عليه الناس يتفقون
به وصدقة جارية وتفنيد الوصية من اصحاب
الديار وهو ليس من الثلاث فبطل وجوب الاستيفاء
كانه لم يوجد الخروج او خرج لغير حج كالتجارة وغيرها
فاصح بان حج عنه ومثله فانه حج عنه من بلد وقالوا
وهو الاستحسان حج عنه من موضع ما فيه لان خروج
لم يبطل بموته قال الله تعالى ومن يخرج من بيته
مهاجرا الى الله ورسوله الآية وقال عليه السلام من
مات في طريق الحج كتبت له حجة مبرورة في كل سنة
فاذا لم يبطل عمله وجب الياس عليه زيلعي **قوله**
فليحفظ بقية على ان هذا من المواضع التي يعمل فيها
بالقياس لا الاستحسان **قوله** فلو حج عن الموصي
من غيره اي من غير بلد تخرج على قوله فيج عنه
من بلد **قوله** ان وفي به ثلثه الضارب عما يد
على الموصي على تقدير مضاف اي ثلث مال الموصي
قوله والا اي بان زده لضعف راي فيه او لجهله
بالتاسك او لا لعلته مع ان ما ذكره من الحكم مختص

ما لاولين لان النفع منها راجع الى الميت واما في الامير
 فالنفقة في مال الموصى قال في البحر ولو دفع الوصي
 الدراهم الى رجل ليخرج عن الميت فاراد ان يسترد كان
 له ذلك ما لم يحرم لان المال امانة في يده فان استرد
 فنفقته الى بلده على من تكون ان استرد بخيانة
 ظهرت منه فالنفقة في ماله خاصة وان استرد لا
 بخيانة ولا تهمة فالنفقة على الوصي في ماله خاصة
 وان استرد لضعف راي فيه او لجهله بامور الناس
 فاراد الدفع الى اصلي من فنقته في مال الميت
 لانه استرد لمنفعة الميت **قوله** اوصى بخرج فان
 لم يوص فخرج عن الوارث بالايجاج او بالخرج بنفسه
 قال ابو حنيفة يجزيه ان يشاء الله تعالى لقوله عليه
 السلام للختمية ارايت لو كان على ابيك دين
 بشبهة بدين العباد وفيه كرقص الوارث من
 غير وصية يجزيه فكذا هذا كذا في فتح القدير
قوله تقطوع عنه رجل اطلق الرجل المتطوع فمثل
 الوارث وبه مخرج قاضي خان بقوله الميت اذا
 اوصى بان يخرج عنه بماله فخرج عنه الوارث او
 الاجنبي لا يجوز ان يقطع يميني لا يجوز عن فرض
 الميت والا فله ثواب ذلك الخ شربلا ليه **قوله**
 لكن لو خرج عنه ابنه اي في صورة الماتن وهي اذا
 وصى اوصى بخرج قال في البحر رجل اوصى بان يخرج عنه
 بخرج عنه ابنه ليرجع في التركة فانه يجوز كالدين
 اذا اقضاه من مال نفسه **قوله** ليرجع في التركة
 اما لو خرج لا ليرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم
 يحصل

يحصل مقصود الميت وهو ثواب الاتفاق وعلى
 هذا الزكاة والكفارة لخرج **قوله** ان لم يقل من
 ما لم يخرج بهذا القيد في التركة **قوله** وكذا لو اخرج
 لا ليرجع اي فانه يجوز بالاولى وقد نص عليها
 في الخاتمة حيث قال اذا اوصى الرجل بان يخرج عنه
 فخرج الوارث رجلا من نفسه ليرجع في مال الميت
 جازوله ان يرجع في مال الميت وكذا الزكاة و
 الكفارة فعلى ذلك الاجنبي لا يرجع ولو اوصى به
 بخرج عن فخرج الوارث من مال نفسه لا ليرجع عليه
 جاز للميت عن حجة الاسلام انتهى واستفيد
 من قول الخاتمة وله ان يرجع في مال الميت
 ان له ان يرجع ايضا في مال الميت فيما اخرج بنفسه
 ليرجع وينبغي ان تفيد المسئلة في الخاتمة
 بقول الشارح ان لم يقل من مالي فمثل وراجع
قوله كالدين اذا اقضاه من مال نفسه تشبيه
 للمسئلة فانه اذا اقضاه ليرجع اولا ليرجع
 يجوز كالاجنبي **قوله** ومن خرج ظاهره يقتضي
 انه لا يكون مخالفا الا بالافراغ من الخ مع انه
 مخالف بمجرد الا هلاك عنهما وايضا يناقض
 قوله وينبغي صحة التقييد اي قبل الطوائف
 والوقوف فكان عليه ان يقول ومن اهل
 وفيه فايدق ايضا وهي شموله للزكاة والقران
 فان هذا الحكم لا يخص المزدباج كالاجنبي الا
 ان يقال اطلق الخ واراد الا هلاك من اطلاق

الكل وإرادة الجزء نظر إلى أن الأحكام له شبهة
 بالركن أو بطلاقة المجاورة نظرا إلى أن له شبهة
 بالشرط **قوله** والاولى أن يقول ومن أهل القول
 في مقابله ليعينه أنه يخالف بمجرد الالصال **قوله**
 عن امرئيه أطلق في الامور فمثل الابوين
 كذا في البحر **قوله** وقع عنه أي عن المأمور نقلها
 في البحر **قوله** وينبغي صحة التقييد إلى آخره
 قال الزيلعي وإن أطلق بأن سكنت عن ذكر
 المحجوز عنه مينا وميرما قال في الكافي لا نص
 فيه وينبغي أن يطرح التقييد هنا إجماعا لعدم
 المخالفة انتهى وقوله ينبغي أن يصح التقييد
 أي تقييد أحد امرئيه قبل الطواف والوقوف
 كما في مسألة الأبهام وقوله إجماعا قال
 شيخنا ينبغي أن يجري فيها أيضا خلاف أبي بصير
 إلا في مسألة الأبهام لجريان علته الآية هنا
 أيضا **قوله** ولو أيمه بأن قال ليبيك حجة عن
 أحد أمر **قوله** قبل الطواف المراد به طواف
 القدوم كما قال أبو حنيفة لوجهين أحدهما
 لاحتياجه في طواف القدوم ارتفعت أمدها
 فإن قلت ذكر الوقوف مستدرك قلت يمكن أن لا
 يطوف للقدوم فيكون الوقوف حينئذ هو المعتبر
قوله جاز أي عندها وقال أبو يوسف
 لا يجوز بل وقع ذلك عن نفسه بلا توقف ومن
 نفقتهما وهو القياس لأن كل واحد منهما امرئ
 بتعيين

بتعيين الحج له فإذا لم يعين فقد خالف وجه قولهما
 وهو الاستحسان أن هذا إيهام في الأحكام ليس بمقتضى
 وإنما هو وسيلة إلى الأفعال والمبهم يصلح وسيلة
 إلى أسطة التبيين فالتقيد شرط كذا في التبيين
قوله بخلاف ما لو أهل الحج الأولى إسقاط قوله
 يجب ليشمل العمرة والقرآن كما تقدم **قوله** فعين
 ليس بشرط وإنما ذكره ليعلم منه حكم عدم التقييد بالآلة
 لأنه بعد أن جعله لهما علك صرفة عن أحدهما فلان
 يبقيه لهما أولى كما في البحر وإلى هذا أشار الشارح
 بقوله فله جعله لأحدهما ولهما **قوله** جاز الذي يقتضيه
 التركيب أن يقول حيث يجوز بدل قوله جاز كما لا يخفى
 على ذي مسكة **قوله** لأنه مبرع بالثواب أي وأما
 الحج فيقع عن الفاعل قال في الشربلية قلت في تعليق
 المسئلة يفيد وقوع الحج عن الفاعل فيقطعه
 الفرض عنه وإن جعل ثوابه لغيره قال في الفتح
 ومبتاه على أن النية لهما تلحق بسبب أن غيرهما مور
 من قبلهما أو أحدهما فهو متبرع فتقع الأعمال عنه
 البتة وإنما يجعل لهما الثواب انتهى ويعين ذلك
 الأحاديث التي رواها الكمال بقوله أعلم أن فضل
 الولد ذلك مندوب إليه جدا لما أخرج الدارقطني
 عن ابن عباس رضي الله عنهما عن صلى الله عليه
 وسلم من حج عن أبيه أو قضى عنهما مفرما بعث
 يوم القيمة مع الأبرار وأخبره أيضا عن جابر
 أنه صلى الله عليه وسلم قال من حج عن أبيه أو أمه
 فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشر حجج وأخبره

ايضا عن زيد بن ارقم قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا حج الرجل عن والديه تقبل
منه ومهتما واستبشرت ارواحهما وكتب عنده
تعالى براهنى كلاما مشريفا **قوله** وفي
الحديث كلامه يوم ان هذا حديث واحد مع انه
ماخوذ من حديثين كما علمت مع تغيير بعد اللفظ
بناء على الصحيح من جواز رواية الحديث بالحق للعامة
قوله على الامر اى عندهما وقال ابو يوسف على
الحاج لانه وجب التحلل ومما ضره امتداد الايام
وهذا الضر راجع اليه فيكون الدم عليه ولها ان
الامر هو الذي ادخله في هذه العهدة فعليه
خلاصه كذا في الهداية **قوله** ولو ميتا اشار
به الى ان الامر بمعنى المجموع عنه فيشمل الميت كافي
البحر **قوله** وقيل من الثلث لانه صلة اى لا
مال لا يكون في مقابلته عوض مالى كالفكاهة وغيرها
يعنى المذور والكفارات كذا في العناية **قوله**
وقيل من الكل لانه وجب حقا لما موربا دخاله
الامر اياه في هذه العهدة فصار دينه على الميت
والدين بحله جميع المال كذا في العناية **قوله** ثم
ان فات فيه ان كلامنا في الاحصار وهذه المسئلة
فمن فاته الحج فلا يحسن ذكرها هنا ويمكن ان يقال
انها مشاملة للمحصر لانه في معنى فائت الحج كما مر
به ويدل عليه قول صاحب البرص قال واذا انحلت
الامور المحصر بذبح الهدى فعليه الحج من قابل
بما لنفسه كذا قالوا ولم يصحوا بانه في الاحصار
والنفات

والنفات اذا قضى الحج هل يكون عن الامر او يقع للامور
واذا كان للامر هل يجبر على الحج من قابل بما لنفسه
انهى وقوله فمن اى المال وان حج من قابل عن
الميت بما لنفسه اجزاء قال في الفتاوى الهندية
ولو ان الحاج عن الغير تشاغل بجوارح نفسه حتى فاته
الحج ضمن المال فان حج بما لنفسه عن الميت من عام
قابل اجزاء وان فاته الحج باقة سماوية او سقط من
البحر قال محمد لا يضمن النفق الماضية ونفقة الرجوع
في ماله خاصة كذا في السراج والوجاه انهى ومثله
في البحر الزاخر زيادة بعد قوله خاصة وهو وعليه
في نفسه الحج من قابل وفي مسند الشيخ رحمه الله
نكالى السندى على ما رايت في هامش الترمذي ان فات
لتقصير منه ضمن المال فان حج من مال نفسه من عام
قابل اجزاء وان فات باقة سماوية لم يضمن ويتألف
الحج عن الميت لكن نفقته في رجوعه من ماله خاصة
انهى فقد علمت من هذه النقول انه في التقصير ان حج
من قابل عن الميت اجزاء واما في الافة السماوية
فكذلك على ما في مسند رحمه الله السندى واما
على ما في البحر الزاخر فيقع الحج عن نفسه فان حبا ربه
وهو قوله وعليه في نفسه الحج من قابل تشبه ذلك
والكشف بهذه النقول ما تردد فيه صاحب البحر
في قوله اذا قضى الحج هل يكون عن الامر ويقع عن
الامور وبقي تردده الافر فان قلت يرد على قوله
قوله ان فات للمحصر ان المحصر لا يكون احصاءه بتقصير
منه فكيف يصح التفصيل فيه قلت قد يكون احصاءه

باختياره وفعله كما اذا اكل شيئا مضرا مع علمه بغيره
هذا ما ظهر لي في حل هذا المقام وعليك بالتأمل
قول من منزل امره هذا عندك اما عند هاتين
حيث متا وقد قدما الخلاق والدليل عند قوله
خرج الى الحج ومتا في الطريق فان الخلاق هنا مبني
على الخلاق هناك كما مر به الزيلعي **قول** ثبت
ما بقي هذا عند الامام وعند ابن يوسف بالباقي
الثالث وعند محمد بالباقي من المال الذي في الماور
كما فصله الزيلعي **قول** وظاهره اي ظاهر قوله
ثبت ما بقي فانه يدل بظاهره على عدم الرجوع في
تركة الماور حيث اقتصر عليه ولم يقولوا ثبت ما
بقي من ماله النكاح عند والذبي عند الماور وانما
كان هذا ظاهرا في عدم الرجوع ولم يكن نصا لاحتمال
ان يراد من ماله ما يعم الامرين **قول** فليراجع قلت
راجعت فرايت ان له الرجوع قال القهستاني
ثبت ما بقي من المال الذي في ايدي الورثة والمأور
فانه قد بقي في يده شيء لا بحالة **قول** كما مر
في قوله والما فيصير مخالفا فيضمن **قول** والافضل
ان يعود اليه اي الى بلد وفيه احالة على جمهور
لان الرجوع لم يتقدم له ذكر قال في البحر ولو ارجع رجلا
في ثم اقام بمكة جاز لان الفرض صار مودى و
الافضل ان يرجع ثم يعود الى ارضه انتهى **قول**
بجهة الفضل من نفسه اي ويقتضيه لنفسه قال
في البحر الا اذا قال وكلت ان تهيب الفضل من
وتقبضه لنفسك **قول** او يوصي الميت به لمعني
قال

قال في البحر فان كان على ميت قال الباقي فميتي لك
وصية **قول** ولوارثه الى اخره ههنا المسئلة
تقدمت عند قوله ان وفي به ثلثه لكن ذكرت في
كل من الموضعين مع زيادة لم توجد في الاخر في الاول
زاد الوصي والتفصيل في نفقة الرجوع وفي هذا
زاد قوله وكذا ان اصرم الى اخره وكان عليه ان يظلمها
في سلك واحد **قول** وكذا ان اصرم قال في التمهيد
وقد بنا يكون الا امر اوصي بالحج عنه لما في المحيط لو دفع
الى رجل مالا ليحج به عنه فاحل الحجة ثم مت الامر
فللورثة ان ياتوا بما بقي من المال مع ويضمونه
ما انفق بعد موته لان نفقة الحج كنفقة زوجي الا ان
تبطل بالموت انتهى لكن قول الشارع يلحج به عنه
وصية ليس بوجوده في عبارة التمهيد فليست **قول**
ولو قال اي الماور بالحج **قول** منعت اي غم الحج
قول وكذبوع اي كذبهم الورثة او الوصي **قول**
قول لم يصدق اي ويضمن **قول** الما ان يكون
امرا ظاهرا اي امرا ظاهرا يشهد على صدقه لان
سبب الضمان قد ظهر فلا يصدق في دفعه الا
بظاهر يدل على صدقه جرح **قول** صدق بيمينه لانه
يدعي الخرج عن المهداة ما هو امانة وفيه **قول**
الا اذا كان يدعي المثلث اي فانه لا يصدق الا
بيمينه لانه يدعي قضا الدين جرح **قول** ولا تقبل
بينهم انه كان يوم الخرج بالبلد لانها شهادة على
النفي جرح اي لان مقصودهم نفى حجه وان كانت
صورة شرها دنها اثباتا **قول** الا اذا برهنوا على

على اقراره لان اقراره وهو تلفظه بهذه الجملة اثبات
باب الهدى قوله ما يهدي ما خوذ من الهدية
 التي هي اعم من الهدى لامن الهدى والمالزم ذكر
 المرفق في التعريف فيلزم تعريف الشيء بنفسه **قوله**
 الى الحرم ضرب ما يهدي الى غير الحرم هو نعماء كان او غيره
قوله من النعم ضرب ما يهدي الى الحرم من غير النعم
 الى الحرم هدية لرجل **قوله** ولا يجزى تعريفه اي
 الذهاب به الى عرفات او تشهيرة بالتقدي والاشعار
 كذا في البحر **قوله** بل يندب اي التعريف بمعيته **قوله**
 ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا عدل عن قول
 الكثر وما جاز في الضحايا جاز في الهدايا لانه لا يلزم
 انعكاسه مع ان الحكم مطرد منعكس وعبرة المقت
 تنفيذ الامرين كما في البحر **قوله** فضع اشراك ستة
 مصدر الرابع يضاف الى مفعوله اي اشراك واحد
 ستة قال في الاضحية الدرر ومع لواحد اشراك
 ستة قال في البحر يجوز الاشراك في بدنة
 كما في الاضحية بشرط ارادة الكل القرية وان
 اختلف اجناسها من دم متعة واحصار وجزاء
 صيد وغير ذلك ولو كان الكل من جن واحد كان
 احبا بان يشترى بدنة لمتعة ناولا ان يشرك فيها
 ستة او يشترى بها بغير نية الهدى ثم يشرك
 فيها ستة وفي الهدى او يشترى بها معا في
 المابتدا وهو الافضل واما اذا اشترى الهدى
 من غير نية الشراكة ليس له الاشراك فيها
 لانه يصير بيعا للمنا كلها صارت واجبة بغيرها بالاجاب
 الشرع

الشرع وما زاد بالاجابة انتهى اذا عرفت هذا فقوله
 الشارع شريعت لقربة محتمل لمعنيين احدهما ان
 يشترى بها السبعة معا لقربة وهو صحيح الثاني
 ان يشترى بها واحد لقربة ثم يشرك فيها ستة وهو
 لا يصح على اطلاقه بل بشرط ان ينوي الاشراك عند
 الشراء كما عرفت من عبارة البحر **قوله** في الما اى في
 له تعلق بالما فلا يخفى يرد على الاستثنا ما اذا نذر
 بدنة هديا لانه لا تعلق له بالما **قوله** او طابعا
 ومثلها النفس **قوله** كما مر اي في الجنايات
قوله كالاضحية اشار به الى ان المستحب ان
 يصدق بالثبوت ويطلق الاغنيا الثلث ويأكل ويذبح
 الثلث كما في البحر **قوله** اذ بلغ الحرم اما اذا لم
 يبلغ الحرم بان ذبحه قبل بلوغه فلا يأكل منه والعزق
 بينهما انه اذ بلغ الحرم فالقربة فيه بالاراقة وقد
 وصلت قالوا كل بعد حصولها واذ لم يبلغ فهي
 بالتصدق والاكل ينافي فيه كذا في البحر واعلم ان في
 هذا التقييد نظرا لان تسميته هديا تستلزم
 بلوغه الحرم فلا معنى للتقييد قال في البحر واذا
 بقوله هدى التطوع انه بلغ الحرم اما اذا ذبحه
 قبل بلوغه فليس يهدي فلم يدخل تحت عبارته
 لاحتاج الى الاستثنا انتهى **قوله** بل بعده اي بل
 يجوز بعد **قوله** لا الفقير صوابه لا فقيره
 بالرفع عطفا على الحرم كما لا يخفى **قوله** لجلاله
 جمع حل ما ليس على الدابة بحر **قوله** اي زمامه
 هو يجعل في انف البعير بحر **قوله** وطلقا

اي سوا جاز الاكل منه اولم يجز **قوله** وتصدق
 به اي بما ضمنه ومثله ضمير منه وضمير قيمته **قوله**
 او المذبح مفعول بمعنى الزكاة اي زكاة الذبح اليه
 عليه قول الجوزي والزملي وغيرهما هذا اذا كان قريبا
 من وقت الذبح **قوله** ولا يلجم بفتح الاء من
 ما يعلم اي لا ياكل وهو غنم قوله اذا بلغ الحرم
قوله استحسانا والقياس قولها لان الوقوف
 عرف عبادة مختصة بمن فلا يكون عبادة بدنية
 وجه الاستحسان ما ذكره الشارع **قوله** للما
 اقتصر عليه لان الشهادة فيه مقبولة استحسانا
 فقط وفيما اذا امكن التدارك فصارا مقبولة
 قياسا واستحسانا كما في البحر فكان مضمونا بالمال
قوله فعند القضاء ان روى الكل حق اي على
 دم بالناخير عند ابي حنيفة ولا يقضى بعد غروب
 شمس اليوم الرابع كما في جنائيات البحر **قوله** من
 نزلته وقيل من الميقات وقيل من اي موضع
 لحرم منه حجر **قوله** وجوبا وخصه في الاصل بين
 الركوب والشي وعن ابي حنيفة الركوب افضل
قوله لاشي عليه لعدم العرف بالتزام النكاح
 به بحر **قوله** لعدم خلف وعده اي وعد المشتري
 فانه ما وعدها بخلاف البايع لو اذن لها فانه كان
 يكره له ان يخلها **قوله** بقصص شرحا استكناه
 في جنائيات الشريعة مع قولهم في نفسه لا يلزمه
 التحلل بالافعال ولا يخرج من الاصرام الكراهة
 ان يحجب بان ذاك فيمن يملك امره ولم يتعلق به

عن احد فخلاف ما حنفاه فانها لو تحللت بالافعال
 لتقرر المولى او الزوجة في الزوجة المحرمة بنخل
 بين اذنه وانه اعلم **قوله** ان لها محرم فانها
 استجعت حينئذ شرائط الزوج فليس له معها
 فهي محصرة شرعا **قوله** افضل من حج الفقير لان الفقير
 يودي الفرض من مكة وهو متطوع في ذهابه وفضيلة
 الفرض افضل من فضيلة التطوع كذا في المسح
قوله اولي من طاعة الوالدان اذ لا طاعة لخلق
 في معصية الخالق **قوله** افضل من حج النفل لاستغناء
 المسلمين اشار اليه في المنع بقوله بناء الرباط
 بحيث ينتفع به المسلمون **قوله** لوقفة الجمعة
 وليت هي الحج الاكبر بل هو حجة الاسلام كما مر
 به القهستاني في اول كتاب الحج **قوله** بلا واسطة
 بخلاف غير حافانه يعرف فيها للمذنبين بواسطة الميقن
قوله هل الحج يكفر الكبائر في هذا المقام كلام لا بد
 من سياقه ليتضح المرام قال في البحر روى انه عليه السلام
 دعا عشيرة عرفة لامتة بالمغفرة فاستجيب له
 الماني الدماء والمظالم ثم اعاد الدعاء بالتمزدة لغفر
 فاجيب حتى في الدماء والمظالم خروجه ابن ماجة
 وهو ضعيف بالعباس بن مرداس فانه منكر
 الحديث ساقط الاحتجاج كما ذكره الحافظ لكن له
 شواهد كثيرة فمنها ما رواه احمد باسناد صحيح عن ابن
 عباس قال كان فلان يرد في رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يوم عرفة فجعل الغنى يلاحظ النساء
 وينظر اليهن فقال له النبي صلى الله عليه وسلم

ابن اخي هذا اليوم من ملك فيه سمعه وبصره غفلة
ومنها ما رواه البخاري مرفوعا من حج ولم يرفث
ولم يفسق رجح من ذنوبه كيوم ولدته أمه ومنها ما
رواه مسلم في صحيحه مرفوعا ان لا سلام يهدم ما
قبله وان الهبة تهدم ما كان قبلها وان الحج يهدم ما
كان قبله ومنها ما رواه مالك في الموطأ مرفوعا
ما روى الشيطان يوما هو أصغر ولأدھر ولا اغيظ
منه في يوم عرفة وما ذاك الا لما يرى من تأثر
الرحمة وتجاوز الله تعالى عن الذنوب العظام الا
ما رأى يوم بدر فانه رأى جبريل يزع الملائكة فانها
تفتحن تكفي الصغار والكبار ولو كانت من حقوق
العباد لكن ذكر الاكل في شرح المشارق ان الاسلام
يهدم ما كان قبله ان المقصود ان الذنوب البسيطة
تخط بالاسلام والهبة والحج صغيرة كانت او كبيرة
وتتناول حقوق الله وحقوق العباد بالنسبة
الى الحرب فانه اذا سلم لا يطالب بشئ منها حتى
لو قتل واخذ المال واخرزه بدار الحرب ثم اسلم
لم يبرأ من ذنوبه ذلك وعلى هذا كان الاسلام
كافيا في تحصيل مراده ولكن ذكر صلى الله عليه
وسلم الهبة والحج تأكيدا في بشارته وترغيبا
في مبايعته فان الهبة والحج لا يكرهان المظالم
ولا يقطع فيهما بمعنى الكبار وانما يكره ان العباد
يجوز ان يقال والكبار التي ليست من حقوق
ايضا كالاسلام من اهل الذمة وحيد لا يشك
ان ذكرهما كان للتاكيد انتهى وهكذا ذكر الامام
الطبري

الطبري في شرح هذا الحديث وقال ان الشارحين
اتفقوا عليه وهكذا ذكر الامام النووي والقرطبي
في شرح مسلم وقال القاض عياض ان اهل السنة
اجمعوا على ان الكبار لا يكرهها الا التوبة فالحاصل
ان المسئلة ظنية وان الحج لا يقطع فيه بتكفير
الكبار من حقوق الله تعالى فضلا عن حقوق العباد
وان قلنا بالتكفير لكل فليس معناه كما يتوهم كثير من
الناس ان الدين يسقط عنه وكذا قصنا الصلوات
والصيامات والنجوة اذ لم يقل امد بذلك وانما
المراد ان اتم مطل الدين وتأخير يسقط ثم بعد
الوقوف بعرفة اذ اتم الصلوات انما الان وكذا اتم
تأخير الصلوة عند قهرها يرتفع بالحج لا القضا ثم
بعد الوقوف بعرفة يطالب بالقضا فان لم يفعل
كان اثما على القول بفوريته وكذا البقية على
هذا القياس وبالجملة فلم يقبل احد بمقتضى عموم
الاحاديث الواردة في الحج كالا فحج انتهى كلام البحر
وقال المنادي في شرح الجامع الصغير في قوله
صلى الله عليه وسلم من حج لله فلم يرفث ولم
يفسق رجح كيوم ولدته أمه اي في ظلم عن
الذنوب وهو يشمل الكبار والصغائر واليه
ذهب القرطبي وقال عياض هو محمول بالنسبة
الى المظالم على من تاب وعجز عن وفائها وقال
الترمذي هو مخصوص بالعمامة المتعلقة بحق الله
تعالى لا العباد ولا يسقط الحق نفسه بل من
عليه صلوة يسقط عنه اتم تأخيرها لا انفسها

فلو اضرها بعد تجدد دائم اضر انتهى اذا عرفت هذا
 فنقول الشارع قبل فم كحرب اسلم يقتضي ان هناك قولا
 لبعض العلماء ان الحج يكفر الصغار والكبار ويسقط
 حقوق العباد كما اقتضاه التشبيص بالحرب وقد علمت
 من كلام الاكمل ان هذا الحكم يخص الحرب وعلمت من
 البحر ان هذا التعميم تقوم لبعض الناس وانه لم يقل
 به احد فحكاية الشارع له بقيل مما لا ينبغي كيف
 دهن ايضا يقول ولا قيل بسقوط الدين **قوله**
 بل من الامام اي بل تشري من السلطان لانها لا
 مال لها فوضعت بيت المال اقول الا اذا عينها
 السلطان لتحقيقها كما في نحو نجاشية في
 زماننا فيجوز الشراء منهم كما مر به الشرح في
 رسالة عمارة بيت الله الحرام **قوله** لا يقتل
 في الحرم يعني اذا قتل خارج الحرم ثم لجأ الى الحرم لكنه
 لا يباح ولا يواكل الى ان يخرج من الحرم فيقتل
 وقيد ما يقتل لانه لو جنى فيما دون النفس خارج
 الحرم ثم لجأ الى الحرم اقتصر منه كذا في المخرج **قوله**
 فانه افضل الا اذا قتل فيه قيد بانقتل لانه لو
 سرق فيه عن ابي حنيفة لا يقطع فيه خلافا لهما
 كذا في المخرج **قوله** على الراجح وهو قول علمائنا
 والشافعي واحمد خلافا للمالك فيما روى عنه
 رضي الله تعالى عنهم كذا في المخرج **قوله** فانه
 افضل مطلقا للمماسسة جده الشريف صلى
 الله عليه وسلم وشرف وكرم لما سته في حيوة
 امكته وثيابه ورجاله ونساءه واولادها وغير
 ذلك

ذلك ولو كانت العلة لا تقدمت خصوصية ما ضمن
 اعضاء الشريعة هذا خلف بل العلة ان ما ضمن
 اعضاء صلى الله عليه وسلم بعض ما خلق منه
 ذاته المشرفة كما في الحديث **قوله** وليتومعه
 قال ابن الهمام والاولى فيما يقع عند العبد الضعيف
 تجريد النية لزيارة قبره عليه السلام ثم يحصل
 له اذا قدم زيارة المسجد ويسمي فضلا الله
 سبحانه وتعالى في غرة ارضى بنورها فيها لان في
 ذلك زيارة تقطعه صلى الله عليه وسلم واجلا له
 ويوافقه ظاهر ما ذكرناه من قوله صلى الله عليه
 وسلم من جاني زائر لا يعلمه حاجة الاقرباء في
 كان حقا علي ان اكون له شقيقا يوم القيمة
قوله فقد اقبل الى الحج وايضا في الحديث لا
 تشد الرحال الا لثلاثة مساجد المسجد الحرام
 ومسجد هذا والمسجد الاقصى كما في الفتح
قوله لمن شق بنفسه اي يعلم منها عدم الوقوع
 في المخالفات فان المعاصي تنصاعف فيها علمها
 روى عن ابن مسعود والافقه شك انها في حرم
 الله اغلظ واخفى فتستحق سببا للعطف الموجب
 وهو العقاب ويمكن كون هذا هو محل المروى
 من النصاعف كيد بما رضى قوله تعالى ومن جاء
 بالسيرة فلا يجزى الا مثلها اعني ان السيرة
 تكون فيه سببا لمقدار من العقاب هو اكبر من
 مقدار منها في غير الحرم الى ان يصل الى مقدار

عنا بسياة عنها في غيره كذا في فتح القدير ثم قال
بعد ما ذكر فضل المجاورة لكن العاين بهذا مع الصلاة
أقل من القليل فلا ينبغي الفقه بما اعتبارهم ولا يذكر
حالهم قيد في جوار الجوار لأن شأن النفوس
الدعوى الكاذبة والمبادرة إلى دعوى الملك والقدرة
على ما شرط فيما توجه إليه وتطلبه وإنما لا كذب
ما تكون إذا حلفت فكيف إذا ادعت وعلى هذا
فيجب كون الجوار في المدينة المشرفة كذلك فإن
تضاعفت السياة أو تعاضلتها ان فقد فيها ثمانية
السامة وقلة الآداب المفضي إلى الاخلال بواجب
التوقير والاحكام لقيام انتهى وهو وجوبه فكان
ينبغي للشارح ان ينص على الكراهة ويترك التقييد
بالوثوق **كما** **الملك** امره عما تقدم
لانه بالنسبة اليه كالبيسط إلى المركب فانه معاملة
من وجه عبادة من وجه كذا في القصصاتي
وقدم على الجهاد لا شتماله على المصالح الدينية
والدينية كذا في البحر **ول** أي مل تفسير
الملك قال في البحر والمراد بالملك الحل لا الملك
الشرعي لان المنكحة لو وطئت بشبهة فنهوها
لها ولو ملك الانتفاع ببعضها حقيقة لكان له
له **ول** استمتاع تضييق للمنة **ول**
لخرج الذكر والخنى الاصل ان يقول فخرج عقد
الذكر على الذكر والخنى وعقد الخنى على الخنى
واللاني وعقد اللاني على اللاني لكن العقد في مورد
الخنى

الخنى موقوف انظر التحالف بين الزوجين بالذكورة
والاثنية تبين انه كان صحيحا والالاك صريح
به في البحر **ول** والوثنية الاولى والمشرقة لانه
اعم كما يأتي التفسير في المحرقات **ول** والمحارم
أي نسبيا او مصاهرة او رضاعا **ول** لا اختلاف
الجن بتدليل للاخيرين فقط **ول** واجاز الحق أي
البحر في الله تعالى عنه كما في البحر **ول** كسراء
أمة فان المقصود فيه ملك الرقبة وحل الاستمتاع
منه ولذا اختلفت في شراء المحرمة نسبيا او رضاعا
أو اشتراكا **ول** للشرى منضم بالذكر لانه اذا
اشترىها لا للشرى كان الاستمتاع ضمينا بالآتي
ولو قال ولو للشرى لكان اظهر وكلام البحر يدل عليه
حيث قال وملك المنعة ثابت ضمنا وان قصد
المشرك **ول** كذا في العقد وقيل بالعكس
ونسب الاصوليون إلى انشا في رضى الله تعالى عنه
وقيل مشترك لفظي فيهما وقيل موضع للضم الصادق
بالعقد والوطى فهو مشترك معنوي وبه صرح مشايخنا
ايضا كذا في البحر **ول** فحرم مزية الاب على الابن
قال في البحر وصرفت معقودة الاب بغير وطى بالاجماع
ول بخلاف حال من ولا تنكح النجس ورجعي اذا
المراد به لفظة الحال كون ولا تنكح النجس لقوله
تعالى حتى تنكح حيث لم يرد به الوطى بل اراد العقد
لعدم تجرده عن القرابين بل وجدت فيه قرينة
وهي استحالة الوطى منها لان الوطى فصل
وهي منفصلة لا فاعلة وهو معنى قوله المتصور

الى اخره **قوله** المجازا قد يقال اذا كان الانفكان
 عن المجاز على التقديرين فما المرجح لاحد هما على الاخر
 فليراجع كتب الاصول **قوله** ان ملك المهر والنفقة
 زاد في البحر عن فتح القدير شرط اخر وهو عدم خوف
 الجور فان خافه كره لان الجور معصية متعلقة بالعباد
 والمنع من الرضا من معقود الله تعالى وهو العبد
 مقدم عند التعارض لا حيتاجه وغنى المولى **قوله**
 اى القدرة على وطئ الى اخره اى وعند عدم التوقان
 وعدم خوف الجور كما دلت عليه المقابلة **قوله** والاشارة
 له عطفت على اعلانه **قوله** وحسبها هو بقده
 من مفاخرها اليك قاصوس **قوله** الزقاق في
 القاموس زق العروس الى زوجها زقا وزقا فان
 كتاب اهداها اليه انتهى والمراد هنا الزفاف
 الاعلان بضرب الدق الخالي من الجلاء جل كما في البحر
قوله وينفقد الانفكاد هو ارتباط احد الكلامين
 بالآخر على وجه يسمى باعتبار عقد شرعي و
 يستعقب الاحكام بالشرائط الاليتية مع **قوله**
 ملتبا اشار به الى ان البناء للمؤنسية كما في بيت
 البيت بالحج لا للاستعانة كما في كسبت بالقلم
 لانه ينافي كون الايجاب والقبول اجزا مادية
 كذا في المنع **قوله** من اهداها اشار به الى ان المتقدم
 من كلام العاقدين ايجاب سوى كان المتقدم كلام
 الزوج او كلام الزوجة والمتاخر بقول كما في المنع
قوله ادل على التحقيق اى تحقيق وقوع الحدث
قوله كزوجتي نفسي لا فرق بين ان يكون القابل

هو

هو الزوج او الزوجة **قوله** او بنيت ومثله ابني
قوله او موكلي ومثله موكلي واشار به عدد
 الامثلة الى عدم الفرق بين كون الموجب اصيلا
 او وليا او وكيل وحيد فقوله منك اما بفتح
 الكاف او كسرهما وكان عليه ان يقول بعد
 قوله منك او من موكلك بفتح الكاف كسرهما
 ايضا فيعم الاحتمالات **قوله** نفسك بفتح
 الكاف وكسرهما ولو حذفه لثمل المولى والوكيل
 ايضا **قوله** وكوفي امرأتي ومثله كوفي امرأة ابني
 او امرأة موكلي وكذا ان وجهي او زوج بنيت او زوج
 موكلي كما لا يخفى **قوله** فانه ليس بالاجاب الفاء
 فضيحة اى اذا عرفت ان قوله بما وضع مطلقا
 على قوله بالاجاب وقبول وعرفت ايضا ان
 يقتضى الخاتمة عرفت ان لفظ الامر ليس
 بالاجاب لكن هذا يقتضى ان قول الاخر زوجت
 في هذه الصورة ليس بقبول وهو كذلك اى
 ليس بقبول محض بل هو لفظ قام مقام الاجاب
 والقبول كما ذكره الشارح ويرد عليه ان عطفه
 الحال على الاستقبال يقتضى ان نحو قوله
 تزوجت ليس بالاجاب وان قيل لها قبلت مجيب
 له ليس بقبول مع انها اجاب وقبول قطعا
 وكثيرا ما يقع ارادة الاختصاص في المهادنة
قوله بل توكل اليه ذهب صاحب الهداية
 وجه قال ويؤيد ما لو قال الوكيل بالنكاح هب
 انتك لفلان فقال الاي وهبها فانه لا ينقد

موليتك او مولا

النكاح ما لم يقبل الوكيل بعه قبلت كذا في الجملة صفة
 معناه بان الوكيل لا يملك التوكيل ولم يذكر خلافا
 وكثير من مسائل الظهيرية وغيرها يدل على
 هذا انتهى **قوله** فمضى جواب سوال مقدر تقديره
 لو كان تو كيدا لما اقتصر على المجلس مع انه يقتصر
 اجابه بانه تو كيل مضي فلا ينافي فيه اقتضاه على
 المجلس في اللغة اى لان المضي يفتقر فيه
 ما لا يفتقر في القصد كذا في اعتقيدك عما
 بال لئلا كان البيع فيه ضمنا لم يجز الى اليجاب
 والقبول **قوله** بالسمع والطاعة ان قلت هذا
 اللفظ ليس بماض والمصنف شرط ما صوبه
 امدها قلت هو جار ومجرور يمكن تعلقه
 بماض محذوف تقديره اجبت **قوله** بترازية
 موجوده في بعض النسخ بعد قوله والطاعة
 وسقطت في بعضها والفرع منقول في البحر
 عن الخلاصة لا عن الترازية **قوله** ورجحه
 في البحر حيث قال لان اليجاب ليس الا اللفظ
 المفيد قصد تحقيق المعنى اولا وهو صارد
 على لفظه الامر فليكن ليجابا وبغير عما
 اوردته على انه تو كيل من انه لو كان تو كيدا
 لما اقتصر على المجلس كذا رجه الكمال **قوله**
 المبدؤ بهمة نحو ان زوجك بعه الكاف
 وكسرها **قوله** او نون نحو ان زوجك بعه
 الكاف وكسرها اذا كان المتكلم مطلقا نفسه
قوله كثر وجبني بضم التاء ونفك بكسر
 الكاف

بكسر الكاف ومثله تزوجني نفسك بضم التاء
 خطا بالذكور فالكاف مفتوحة وهذا اذا لم
 يقصد الاستبعاد كما في البحر اى طلب الوعد وتبي
 من الاصلالات المبدؤ بالياء التحيته كما اذا قالت
 المرأة لو كيل رجل بنكاحها يزوجني نفسه فقال
 الوكيل قبلت فليراجع **قوله** اذا لم ينو الاستقبال
 قيد في الثلاثة **قوله** متروك لانه اسم فاعل
 واسم الفاعل موصوع لذات قام بها الحدث وتحقق
 في وقت التكلم فكان دالا على الحال وان كانت
 دلالة عليه التزامية **قوله** اوصيتك خاطبا
 ان قلت اليجاب والقبول في هذا ما صينات
 فلا معنى لذكره هنا قلت المعبر قوله خاطبا
 لا قوله حيثك لانه لا ينفك به النكاح ولا
 دخل له فيه **قوله** اوهل اعطيتها ان قلت
 اعطيتي ما من فليس ما نحن فيه قلت اخرجه
 الاستغناء عن تحقيق الوقوع فلم يحصل منه
 ما يقصد من الماضي والى هذا اشار الشارح
 بقوله لان الماضي ادل على تحقيق الوقوع **قوله**
 ان المجلس للنكاح قد في مسألة الاستغناء
 فقط قال في البحر لو قال هل اعطيتها فقال
 اعطيت ان كان المجلس للوعد فوعد وان كان
 للعتد فنكاح **قوله** ولو قال لها يا عرسى الى اخره
 المقبول في هذه المسئلة ماض والتقدير
 اجيتك اجابة بعد اجابة واليجاب جملة
 اسمية في المعنى لان التقدير ادعوك فانما

صرف الذاعن ادعى واقام الظاهر مقام المقصود
لكن ادعى ليس من الفاظ النكاح فالمناط
التوصيف يكونها عرسا وهو يتلوه جملة
اسمية وهي انت المحمية عرسى فكان بمنزلة
انما تزوجت **قوله** فلا ينعقد الى اخره تزويج
على ما تقدم من انعقاده بلفظين الى اخره قوله
كقبض مهر قال في البحر وهل يكون القبول بالفعل
كالقبول كما في البيع قال في البرازية اجاب
صاحب الهداية في امرأة زوجت نفسها باللف
من رجل عند الشهود فلم يقبل الزوج شيئا ليس
اعطاها المهر في المجلس انه يكون قبولا وانكره
صاحب المحيط وقال لا مالم يقبل بلسانه قبلت
خلاف البيع لانه ينعقد بالتعاطى والنكاح
لخطره لا ينعقد متى توقف على الشهود ولخلاف
اجازة نكاح الفضولي بالفعل لوجود القول
ثمة **قوله** ولا يتعاط تكرار مع قوله بالفعل
كقبض مهر وكل منهما تكرار مع قول الماتن الاتي
ولا يتعاط فان مسئلة قبض المهر التي قد منا
نقلها عن البحر بعينها شرع فيها المصنف ولا
يتعاط ولا بكتاية **قوله** ولا بكتاية ما خال
فلو كتب تزوجتك فكتبت قبلت لم ينعقد بجر
قوله بشرط اعلام الشهود بما في الكتاب ان يكونوا
شاهدين على الايجاب والقبول جميعا فان
سماهم ما في الكتاب في الغالب كما علم من
من فم **قوله** مالم يكن بلفظ الامر فان كان بلفظ
الامر

الامر اكتفى بسماع لفظها لانه قائم مقام الايجاب
والقبول كما ذكره الشارع فسماعه سماع الايجاب
والقبول وهذا لان الامر توكل كما تقدم لا
ايجاب **قوله** احتياطا اي لاجتماع ما يوجب
الحل والحرمة في ذات واحدة فتخرج الحرمة كما في
المخ عن الثانية **قوله** كان اي التسمية وكذا
ضار قبله **قوله** فيحتاج الى الفرق البحث
لصاحب النهر **قوله** لو فيه ما يغير اوله اي كما
هنا فان قول المرحب على الف يتعلق بأول الكلام من خلاف
الكلام الاجتنبي بعد الايجاب فانه لا يضر قبله قبله
قوله لو طهر من احتراز عن كتاب الغايب فانه لو
بلغه الكتاب في المجلس قبل في مجلس اخر مع الفرق
ان الكلام كما وجد لما شئ فلم يتصل الايجاب بالقبول
في مجلس اخر فاما الكتاب فقائم في مجلس اخر وقراته
بمنزلة خطاب الحاضر فاتصل الايجاب بالقبول
بجر **قوله** كقبض النكاح لا المهر تمثيل المنق
واما لم يصح لانه لما ذكر المهر صارجا الايجاب وقد
نفته وبقي الجزء نفي الكل **قوله** نعم يصح الخط كما
اذا قال تزوجتك باللف فقالت قبلت فحق ما يسه
فانه صحيح ويجعل كانهما قبلت الالف وحطت عنه
خصماية بجر عن الذخيرة **قوله** كزيادة قبلتها
في المجلس كما لو قالت زوجت نفسي بك باللف فقال
قبلت بالغاين فانه يصح والمهر الالف الا ان قبلت
الزيادة في المجلس فهو الخاف على المفتى به خلاف
التجسس بجر **قوله** وان لا يكون مصداقا لخصو

تزوجتك عدا **قوله** ولا معلقا نحو ان قدم غايي
تزوجتك **قوله** كما ينبغي اي قبيل باب الرد قول
ولا المنكحة مجهولة فلوزوجه بنته ولم يسرها
وله بنتان لم يصح للجهاالة **قوله** ولا يشترط
العلم اي علم المتعاقدين بمعنى اللجب والقبول اي
ان علما ان هذا اللفظ ينقصد به النكاح كما في الدرر
قوله فيما يسوى فيه الحد والهزل كالطلاق والعاق
والنكاح وينبغي ان يكون النكاح كذلك كما في
الدرر **قوله** اذ لم يجز لنية تعليل لعدم شرط
العلم بالمعنى فيما يسوى فيه الحد والهزل قال في الدرر
لان العلم بعضهم اللفظ انما يعتبر لاجل القصد
فلا يشترط فيما يسوى فيه الهزل والحد بخلاف
البيع ونحوه انتهى فضاير نجح عابد علما **قوله**
به يفتي الضاير راجع الى عدم الاشتراط المفهوم
من قوله ولا يشترط ويدل عليه كلام البحر حيث
قال نقلا عن التجين لو عقد عقد النكاح بلفظ لا
يفهمان كونه نكاحا هل ينقصد بلفظ المشايخ فيه
قال بعضهم ينقصد لان النكاح لا يشترط فيه القصد
انتهى يعني بدليل صحته مع الهزل وظاهره ترجيحه انتهى
كلام البحر **قوله** غير المقيدة بالحال بان كانت
مطلقة او مضافة الى ما بعد الموت اما المقيدة
بالحال نحو اوصيت لك بضع بنتي للحال بالفاء وهم
في ايز كما حققه في الفقه **قوله** وسلم اطلقه فمثل
ما اذا جعلت راس مال السلم ولا خلاف في انعقاد
وما اذا جعلت مسلاما فيها وفيه خلاف قيل لا ينقصد
لان

لان السلم في الحيوان لا يصح وقيل ينقصد لانه يثبت به
ملك الرقبة والسلم في الحيوان منقصد حتى لو انفصل
به القبض فانه يقيد ملك فاسدا وليس كل ما يفسد
الحقيقي يفسد مجازيه ووجهه في فقه القدير وهو
مقتضى ما في المتوفى **قوله** واستجار كان يقول
استاجرت دارك ببنتي قال في البحر ان جعلت المراءاة
اجرة انقصد اتفاقا انتهى واحترز به عما اذا اجرها
فانه لا يصح كما سيذكره **قوله** وقرض فيه قولان
والامع الجواز ومثله الصلح والمصرف **قوله** بشرط
نية او قرينة قال في البحر ولم يعتد المصنف اللفظ
المفيد للملك العيان بالنية ولما بالقرينة وفيه اختلاف
في البيان لا تشترط النية مع ذكر المهر وفي المبسوط
لا تشترط مطلقا وفي فقه القدير المختار انه
لا بد من فهم الشاهد من مقصودها وفي البدائع ولو
اضف الهبة الى الامة بان قال الرجل وهبت امي
هذه منك فان كان الحال يدل على النكاح من اجزاء
الشهود وتسمية المهر موجبا ومجلا ونحو ذلك يعرف
الى النكاح وان لم يكن الحال دليلا على النكاح فان نوى
النكاح وصدقه المهر وبه فذلك وانصرف الى النكاح
بقريضة النية وان لم ينو ينصرف الى ملك الرقبة انتهى
فلم يشترط مع النية فهم الشهود ولا بد منه كما قد مر
بخلاف ما اذا اضيفت الهبة الى الحرية فانه ينقصد
من غير هذه القرينة لان عدم قبول الحمل للمعنى الحقيقي
وهو الملك للحرية يوجب الحمل على المجازي فهو القرينة
فيكتفى بها بالشهود حتى لو قامت قرينة على عدمه لا

ينفقد به لما في الحاشية وغيرها لوطب من امرأة الزنا
فقلت وهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا
يكون نكاحا وهو عتلة قوله اب البنت وهبتها
منك لتحذرك فقال قبلت لا يكون نكاحا انتهى قال في
مال المتاوي الا اذا اراد به النكاح فالخايل ان النكاح
ينفقد بالهبة اذا كان على وجه النكاح انتهى كلام البحر
قوله وفهم الشهود المقصود اي فهمهم انه نكاح
وحينئذ يتكرر مع قوله الا في فاهين انه نكاح و
يمكن جملة على فهمهم معنى لفظي الاجاب القبول
فانه يشترط ايضا على احد التقيمين المذكورين في البحر
وغايه وحينئذ لا يتكرر **قوله** ووصيه اي غير مقيدة
كما قدمناه وحينئذ يتكرر مع قوله خزنه الوصية غير
المقيدة بالحال **قوله** لكن ثبت به اي بما لا ينفك
الملك **قوله** وكذا ثبت بكل لفظ الى اخوه هذه
المسئلة مكررة مع قوله لكن ثبت به الشبهة لان
ضميره راجع الى ملا ينفك الملك وملا ينفك الملك هو
اللفظ الذي لا ينفقد به النكاح وايضا فان
قوله بكل لفظ لا ينفقد به النكاح شامل للفظ لا اقل
له هنا اصلا كقوله لها انت صديقي فقلت نعم
فانه يصدق عليه انه لفظ لا ينفقد النكاح به ومع
ذلك لا تثبت به الشبهة ولا يدري به الحد عن كاهو
ظاهر بخلاف العبارة الاولى فانها وقعت بيانا لغير
المذكورات في المتن فتختص بكل لفظ ينفك الملك
ولا ينفقد به النكاح **قوله** لعدم العلاقة علة
لقوله ولا يجازا فقط **قوله** فيقع بها اي بالالفاظ المصممة
قوله

٢٩١ **قوله** ليتمقق رضاها فيه ان النكاح يقع مع الهزل
ولا رضى مع الهزل تامل **قوله** على الامع رد عليه
القاضي الامام على السعدى في اكتفائه لمخضورها
وان لم يسمعها وعلى امد الروايتين عن ابي يوسف وهي
عدم اشتراط الميتة بغير **قوله** على المذهب وفي الخلاصة
لا يشترط بغير **قوله** ذمية اي كتابية كما في الترتيب
هذه غير الكتابية كما سيأتي في فصل المهرات
ودخل الحربية الكتابية وان كره نكاحها في دار
الحرب كما ذكره الشافعي في محرمات شهره الملتقى **قوله**
ان ادعى القريب فان كانا ابنيها او اوصدها ابنه
من غيرها والاخر ابنيها من غيره لا يثبت النكاح مع
الانكار سواء كان المنكر الزوج او الزوجة وان كانا
ابن من غيرها ان انكر شهدا وان انكرت لا وبالعكس
ان كانا ابنيها من غيره **قوله** مع انكاره قيد به
لصحة الشهادة مع انكارها **قوله** ليلا يشهد على
فعل نفسه او رد عليه في الشرع لدية عن البحر قبولهم
شهادة القباقي والقاسم مع بيت انه فعله **قوله**
والفرق لا يخفى وذلك ان العبد اذا باشر العقد باذن
سيده كان سيده شاهدا مع الاخر وان باشره
السيد لا ينتقل الى العبد لانه ليس باهل لان يباشر
العقد استقلا بغير اذن السيد فكذلك لا ينتقل
اليه بخلاف البالغ فانها اهل لان تعقد بنفسها
من غير اذن احد فينتقل العقد اليها عند مباشرة
الاب وهي حاضرة **قوله** لان زوجتي استخيار هذا
التعليل يقتضي انه اذا كان المجلس للنكاح كان عقدا

كما تقدم في قوله هل اعطيتها فانه مثله فليراجع
فصل في المهر شروع في بيان شرط النكاح
ايضا فان منه كون المرأة محلة لتصر محلا له وافرد
بفضل على حدة لكثرة شعبه **جرح** **قوله** قرابة كفروعه
واصوله وفروع ابويه وان نزلوا وفروع اجداده
وحداثة اذا انفصلوا بطن واحد **جرح** **قوله** مصاهرة
كفروع نسائه المدخول بهن واصولهن وطايل فروعهم
وطايل اصوله **جرح** **قوله** رضاع سيات الكلام
عليه قريبا اجمالا وفي موضعه تفصيلا **قوله**
جمع اي بين المحارم وكذا بين الاجنيات زيادة
على اربع كما في البحر **قوله** ملك كنكاح السيدة
ملكها **قوله** شرك المراد به من ليس لها دين
سماوي كما في البحر فيحمل الدهرية النافذة للمصانع
تعالى **قوله** وادخال الامة على الحرة ومثله
نكاحها في عقد واحدة كما في الفتاوى الهندية
وجعل الزيلعي هذا القسم من قبيل الجمع بين الاجنيات
حيث قال والفروع الرابع حرمة الجمع وهي انواع
حرمة الجمع بين المحارم وحرمة الجمع بين الاجنيات
كالجمع بين الخن او بين الحرة والامة والحرقة متقدمة
انتهى قال في البحر وهو لا ينسب انتهى لما فيه من القبط
وتقليل الاقسام لكن عليه حينئذ ان يقول
والحرقة غير متاخزة لشمليها في الفتاوى الهندية
كما لا يخفى **قوله** على المتزوج اي مراد المتزوج
قال في المعجم وافاد قولنا اصله اي اصل المتزوج
ذكر ان كان او انثى وفروعه كذلك انه كما يحرم على
الرجل

الرجل ان يتزوج بين ذكر يحرم على المرأة التزوج
بنظير من ذكر وهذا الظاهر ان ما عبر به اولى من
قوله الكثير حرم تزوج امة الى اخره انتهى اقول يلزم
من حرمة تزوجه اصوله وفروعه حرمة تزوجها
اصولها وفروعها فانه اذا حرم عليه تزوج امة
فقد حرم على امة تزوجه وهو فرعها فقد
حرم على المرأة تزوج فرعها ومثل الام الجدة وان بعد
وكذا اذا حرم عليه تزوج بنته فقد حرم على
البيت تزوجه وهو اصلها فقد حرم على المرأة تزوج
اصلها وايضا ما قاله المصنف لا يقع مع قوله وبيت
اخيه بالنظر لشموله الانثى لان المعنى حينئذ وحرم
على المرأة تزوج بنت اخيها وهو تهاافت
وكذا ما بعده فعبارة الكثير هي الصواب **قوله**
علا او نزل نشر على ترتيب اللف ولو قال اصله
وان علا وفرعه وان نزل لسلم من تفكيك النص
قوله واخته عطف على بنت لانها على اخيه بقربنة
قوله وبناتها لكنه مجرور بالنظر للشرح مرفوع بالنظر
للان **قوله** ولو من زنا تعميم بالنسبة الى كل ما
قبله اي لما فرق في اصله او فرعه او اخيه ان يكون
من الزنا او لا وكذا اذا كان له اخ من الزنا له بيت
من النكاح او من النكاح له بيت من الزنا او من
الزنا له بيت من الزنا وعلى قياسه قوله وبناتها
وعمة وخالته اي اخته من النكاح لها بيت من
الزنا او من الزنا لها بيت من النكاح او من الزنا
لها بيت من الزنا وكذا ابوه من النكاح له اخ من

الزنا او من الزنا له اخت من النكاح او من الزنا له اخت
من الزنا وكذا امه من النكاح لها اخت من الزنا
او من الزنا لها اخت من النكاح او من الزنا لها اخت
من الزنا اذ اعرفت هذا فكان ينبغي ان يوضح
التميز عن قوله وخالته **قوله** وتدخل عمة جده
وحديثه اي في قول الماتن وعمة كادخلت في قوله
تعالى وعماكم ومثله قوله وخالتهما كما في الزيلعي
قوله الاشقاء وغيرهن ظاهرا التركيب اختصاصه
بالعمة والخاله مع ان جميع ما قبله كذلك ما عدا
الاصل والفرع **قوله** فخلال هذا على اطلاقه غير
صحيح بل لابد من التقييد بكون العمة القرى اخت الجدة
لامه فتكون البعدى اخت زوج امرأة اب الجدة
فهي طال اما اذا كانت القرى اخت الجدة شقيقة الا
فتكون البعدى اخت اب الجدة فلا يجوز ويكون
الحالة القرى اخت الجدة لابنها فتكون البعدى
اخت المرأة زوج ام الجدة انتهى فهي طال اما اذا
كانت القرى اخت الجدة شقيقة او لا فتكون
البعدى اخت ام الجدة فلا يجوز **قوله** مطلقا
اي سواء كانت الجدات من قبل الاب او من قبل
الام **قوله** بمجرد العقد يفسره قوله وان لم توطأ له
الصحيح احتراز عن النكاح الفاسد فانه لا يوجب
بجوده حرمة المصاهرة بل بالوطء او ما يقوم مقامه
من المس بشهوة والنظر بشهوة لان الاضافه لا
تثبت الا بالعقد الصحيح كما في المنع **قوله** وبطل
بنات الربيبه والربيب اي في قوله وبنت زوجه

كادخلت في قوله تعالى وربا يكم كما في البين **قوله**
وفي الكشف الى اخره لا حاجة الى نقله عند بعد
ما لم تحت المتون يذكره فان المس ونحوه كالوطء في
الجابيه حرمة المصاهرة من غير اختصاص بموضع دون
موضع واعلم ان الخلوة بالزوجة لا تقوم مقام
الوطء في تحريم بنتها كما صرح به في الفتاوى الهندية
قوله ما عرفت الكل **قوله** لنسباً يميز عن
نسبه تحريمه للصغير المضاف اليه وكذا قوله مصاهرة
قوله رضاعاً يميز عن نسبه حرم الى الكل يعني
يحرم من الرضاع اصوله وفروعه وفروع ابويه
وفروعهم وكذا فروع اجداده وجداته الصليبيات
وفروع زوجته واصولها وفروع زوجها واصولها
وصلايل اصوله وفروعه **قوله** الا ما استثنى
اي استثناء منقطعاً وهو تنوع صور متصل باليسر
الى ما يترتب ثمانية كما ستحققه **قوله** اعلم انه
وطئها فان علم عدم الوطء او شك تحل **قوله** اراد
بالزنا الوطء الحرام اي لشمل الوطء بشبهة **قوله**
على الراس مزج المسترسل وقيل يوجب مطلقاً
وقيل لا يوجب مطلقاً وينبغي ان يكون القول
بالتفصيل محل القولين كذا في النهي **قوله** مطلقاً
اي وان سفلن **قوله** لا بعدهما حتى لو وصدا
بعيد شهوة ثم استثنى بعد الترتيب لا تتعلق به حرمة
منه **قوله** ومدها فيها اي في المس والنظر **قوله**
ونحوه شيخ اراد بنحو الشيخ الفقيه والمجيب
قوله وفي الجوهرة الى اخره كذا في النهي وعلى هذا

ينبغي ان يكون من الزعم كذلك بل اولى لان تاثير
 المس فوق تاثير النظر دليل لحياته حرمة المصاهرة
 في غير الزعم اذا كان بشهوة بخلاف النظر **والله**
 فلا حرمة لانه اذا لم يزل تبالي ان مقصوده مجرد
 الشهوة **والله** وفي الخلاصة الى اخره هذا معلوم
 بالمفهوم من قوله وبنت زوجة الموطوعة وام زوجته
 فكان عليه ان يذكره هناك **والله** لا تحرم المنظور
 الى فرجها على تقدير مضى اي لا يحرم اكله وقرع
 المنظور الى فرجها والمافى المنظور الى فرجها لا تحرم
 مطلقا **والله** بالانعكاس يتعلق بالمنظور بالنسبة
 الى الماتن وبالمرئ بالنسبة الى الشرع والمراد بالانعكاس
 انعكاس الاشعة الخارجة من المدقة الى السطح
 الصقيل كالمرام الماء من سطح الصقيل الى المرئ
 حينئذ حقيقته لا مثاله فكان عليهم ان يجزوه
 على القول بالانطباع وهو المقابل للصقيل تنطبق
 صورته ومثاله فيه كما لا يخفى على ذي دراية
 في علم الكلام **والله** اصلا اي سواء كان بصبي
 او امرأة لمس او نظر او وطئ في القبل او الدبر وسواء
 انزل او لا **والله** مطلقا اي سواء كان بصبي او
 امرأة كما في غاية البيان وعليه الفتوى كما في البحر
والله لعدم يتقن كونه في الزعم علة لعدم
 الحجاب الا فضا. حرمة المصاهرة فقط واما علة
 عدم الحجاب وطئ الدبر المصاهرة فالتقن بعدم
 كون الوطئ في الزعم الذي هو محل الحدث وتركها
 لا لانها مأ بالاولى قال في البحر واورد عليها اي
 على

الولد بخلاف ما اذا انزل
 حيث يعلم ان مقصوده

على عدم الحجاب وطئ الدبر والافضا المصاهرة
 ان الوطئ في المسكتين وان لم يكن سببا للحرمة
 فالمس بشهوة سبب لها بل الوجود فيها اقوى منه
 واجيب بان العملة هو الوطئ السبب للولد وبثبوت
 الحرمة بالمس ليس الا لكونه سببا لهذا الوطئ ولم يتحقق
 في صورتين انتهى وبه علم انه لا فرق بين الانزال
 وعدمه في المسكتين كما لا يخفى **والله** ولا فرق
 بين المس المصوب في التركيب ان يقول ولا فرق
 في المس والنظر بشهوة بين عمد الى اخره قال في الفتاوى
 الهندية ثم لا فرق في ثبوت الحرمة بالمس بين كونه
 عمدا او ناسيا او مكرها او مخطيا كما في فتح القدير
 او نائما كما في السراج الوهاج انتهى بل كان المادى
 ان يسقط قوله بان المس والنظر بشهوة ليعم
 الوطئ فانه مثلهما في عدم الفرق بين العمد الى اخره
 فيما يظهر وعليك بالراجحة **والله** ولو على الفهم
 مخالفة على المخفى لا على النفي اي حرمت امراته
 عند عدم ظهور عدم الشهوة وهو صادق بظهور
 الشهوة وبالشك فيها اما اذا ظهر عدم الشهوة
 فلا تحرم ولو كانت القبلة على الفهم **والله**
 وكذا القرص والعض بشهوة ينبغي ترك قوله
 بشهوة كما فعل المصنف في المعانقة لان المقصود
 تشبيها هذه الامور بالتفصيل في التفصيل المتقدم
 فلا معنى للتفريق **والله** ولولا اجنبية اي لا فرق
 بين ان تكون زوجة او اجنبية اما الاجنبية

فصورتها ظاهرة واما الزوجة فكما اذا تزوج امرأة
فقرصها او عضها او قبلها او عانقها ثم طلقها
قبل الدخول حرمت عليه بنتها واعلم ان هذا
التحريم لا يخص ما نحن فيه فان جميع ما قبله
كذلك **قوله** تحرم اى امها فهو من باب
الحذف والا يصل **قوله** وفي الحاشية الى
اخره مستغنى عنه بما تقدم **قوله** ليست
بمستتهة اى عيلة كانت اولاً كما في البحر **قوله**
وان ادعت الشهوة في تقبيله اى ادعت انه
قبلها بشهوة فاضافة تقبيله اضافة المصدر
الى الفاعل واما في تقبيلها فان كانت الى المفعول
فابنه فاعل وحيد ففاعل يقوم الرجل وابنه
وان كانت الى الفاعل ففاعل الرجل فقط
والمعنى على كل صحيح والاول لنظم الكلام
انساب **قوله** او يركب معها اى على دابة
بخلاف ما اذا ركبها وعابر بها الماء كما في الفتاوى
الهندية **قوله** وفي الفقه الى اخره الصريح
منقول قال في الفتاوى الهندية وكان الشيخ
الامام الاجل طهرا الدين المغنينا في نفي الحرمة
في القبلة في الفم والخذ والراس وان كان على
مقنعة وكان يقول لا يصدق في انه لم يكن بشهوة
انهى لكن قوله وان كان على مقنعة تحول على
ما اذا كانت المقنعة رقيقة تصل الحرارة بها
كما صرح به في البحر **قوله** لا يصدق اى قضاء
اما فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذباً
فيما

فيما اقر لم تثبت الحرمة كما في البحر **قوله** والنظر
الى ذكره او فرجها وكذا الى قرار بذلك **قوله**
بانتشار اى فيما تنتشر اليه **قوله** او آثار
اى في المرأة والشيخ الكبير والمجيب والمعنيين
قوله بين المحارم ظروف للجمع مع ان قوله
المتن بين امراتين ظروف للجمع فالتوجيه اى
بين الثانية بدل من الاولى بدل مفصل من
نجل **قوله** اى عقد صحيحاً لا ثمة لهذا العقد
فيما اذا تزوجها في عقد واحد فانه لا يكون
صحيحاً قطعاً ولا فيما اذا تزوجها على التقاق
وكان نكاح الاولى صحيحاً فان نكاح الثانية
والحالة هذه باطل قطعاً نعم له ثمة فيما
اذا تزوج الاولى فاسداً فان له حينئذ ان
يعقد على الثانية ويصدق عليه انه جمع بينهما
نكاحاً ونكاح الاولى وان كان فاسداً يسمى
نكاحاً كشاع في عباراتهم **قوله** ابد اخبر
به ما لتزوج امه ثم سيدتها فانه يجوز
لانها حرمة مؤقتة بزوال ملك اليمين كذا
في البحر اقول ان اراد بقوله لم تحل الاخرى
عدم حل اراد العقد على الاخرى مع التقيد
بالدنية لدخول هذا المثال حينئذ في قوله
انها فرضت ذكر المحل للاخرى فانه لا
يصح اراد العقد العقد على سيدته ولا اراد
السيد العقد على امته واما استحسان اراد
السيد العقد على امته كما سيذكره الشارع

فذلك للاحتياط عند احتمال حرمتها كما انفصله
واذا دخل حياجا الى ارضائه بالابدية لان الحرمة
فيه وان كانت من الجانبين لكنها موقفة بزوال
الملك فاذا زال فايها فرضته ذكرا مع ايراه
المقدمه على الاخر لكن على هذا الوجه لا يصح
قول الشارع لم يحرم بالنسبة الى السيدة وان
ارادوا به عدم حل الوطى او ما يشمل عدم حل
الوطى وعدم حل العقد مع قوله لم يحرم بالنسبة
الى السيدة لكن لا حاجة حينئذ الى قيد الابدية
لا حزامه لخروجه بمفردهما ايها الى اخره فان
السيدة لو فرضت ذكرا جازله وطى الاخرى او
تزوجها في عقدة لم يصح نكاح واحدة منهما ولو
تزوجها في عقدتين والسيدة متقدمة لم يصح
نكاح الامة كما قدمناه اول الفصل **ولم**
تحرم الى الاخرى **ولم** بخلاف عكسه ههنا
اذا فرضت بنت الزوج اخت امته الموطوءة بنكاح
قاسد فان له ان يطأ امته الا اذا دخل بالمنكحة
فيئذ تحرم الموطوءة لزمه الجمع بينهما حقيقة
كذا في الملح ولم يقل يحرم كل منهما لان وطى
المنكحة لا شك في حرمة حيث تعدد سببها
يكون النكاح قاسدا **ولم** مع النكاح لانه
صدر من اهله وهو واضح بضاف الى محله
لان الاخت المملوكة وطبها من باب الاستحلام
وهو لا يمنع نكاح الاخت كذا في العناية
ولم حتى يحرم بفتح الياء من التلويح لاجلها

من الرباعي المضعف لقصوره عليها اذا كان حرمة
امديها عليه بفعلته وليس يلزم فان يموت
امديها تحرم عليه وموتها ليس بفعله **ولم**
حل استمتاع الصواب مذكور لفظة حل لان
الحكم الفقهي صفة فعل المكلف مثل الاستمتاع
هنا ولا يكون صفة حكم اضر كالحل كما لا يخفى
ولم بسبب ما بيع الامة كلا او بعضا واعتنا
كذلك وهبتها مع التسليم وكتابتها وتزوجها
بنكاح صحيح فلو قاسد لا عبرة به الا اذا دخل
بها فتحرر حينئذ الموطوءة لوجوب العدة عليها
فتحل حينئذ المنكحة ولا يرث الاصرام والحيض
والنفاس والصوم والرهن والاجارة والتدبير
لان فرضها لا يحرم بهذه الاسباب مع اقوال
ومن اسباب تحريم الموطوءة موتها ولم يذكر
اسباب تحريم المنكحة كطلاقها وموتها
مع عموم الماتن **ولم** لان للعقد حكم الوطى
اعترض عليه بان النكاح لو كان قائما مقام
الوطى حتى يصير المنكحة موطوءة حكما وجب
ان لا يجوز هذا النكاح كيلا يصير ما معا
بينهما وطبها كما قال به مالك رضي الله تعالى عنه
واجب بان نفس النكاح ليس بوطى حتى يصير
به جامعا بينهما وانما يصير وطبها بعد حكمه
وهو حل الوطى فلا يكون وطى الامة مانعا
عن النكاح كذا في العناية **ولم** ولو لم يكن
الى اخره محترز قوله قد وطبها **ولم** اذ

بعضها هو كل امرأتين ايتهما فرضت ذكر الم تحل
 للاخرى **قوله** ونسب الاول فلعل في الصحيح
 والثاني باطل وله وطن الاولى اما ان يطأ
 الثانية فتحرم الاولى الى انقصا عدة الثانية
 كما لو طأ اخت امراته بشبهة حيث حرم امراته
 ما لم تنقض عدة ذات الشبهة **قوله** فرق
 القامتي بينه وبينهما يعني يفترض عليه ان
 يطأ رقبتهما فلعل فيهما رقبتهما وجب على القامتي
 ان علم بحاله ان يفترق بينه وبينهما دفعا
 للعصية ثم في الاول اذا فرق فان كان قبل
 الدخول فلا مهر لهما ولا عدة عليهما وان دخل
 بهما وجب لكل الماقل من المسمى ومن مهر
 المثل كما هو حكم النكاح الفاسد وعليهما
 العدة ثم انما يفترق بينه وبينها كل منهما اذا
 لم تكن امديهما مشغولة بنكاح الغير او عدة
 فان كانت كذلك مع نكاح الفارغة لعدم
 تحقق الجمع بينهما كما لو تزوجت امرأة زوجا
 في عقد واحد واهلهما متزوجين باربعة نسوة
 فانها تكون زوجة للاخر لانه لم يتحقق الجمع
 بين رجلين اذا كانت هي لا تحل لاحدهما
 واذا افرق في الثاني فان قبل الدخول فله
 ان يتزوج ايتهما **قوله** للحال او بعد الدخول
 بهما فليس له التزوج بواحدة منهما متى تنقض
 عدتها وان انقضت عدة احدهما دون الاخرى
 فله تزوج التي لم تنقض عدتها دون الاخرى
 كلا

كلا يصار جامعاً وان بعد الدخول بامديهما فله ان
 يتزوجهما في الحال دون الاخرى فان عدتها
 تمت من تزوج اختها كذا في البحر كن في الفتاوى
 الهندية ولو تزوجها في عقدتين ولا يدري
 ايتهما اسبق فانه يوم الزوج بالبيان فان
 بين فعلهما بين وان لم يبين فانه لا يتحرى في
 ذلك ويفترق بينه وبينها كذا في شرح الطحاوي
قوله ويكون طلاقاً متى ينقض من طلاق كل
 واحدة منهما طلقة ولو تزوجها بعد ذلك كذا في
 البحر واعلم ان التفريق انما يكون طلاقاً في
 المسئلة الثانية اما الاولى فالعقد فيها باطل
 فيها كما صرح به فله يكون طلاقاً كما لا يخفى فيمثل
 ما اعترض الشارح به على المصنف في قوله وبها
 نصف المهر يعترض عليه **قوله** مسا وبين
 قدر او جنسا كما اذا كان كل منهما الف درهم
قوله وهو سمي الضمير راجع الى المهرين
 يتاويل المذكور **قوله** وادعى كل منهما انها الاولى
 فلوقالتا لا نذكرى اي النكاحين اول لا يقضي
 لهما بشئ لان المقضي له مجهول وهو غيب صفة
 القضا كذا قال لرجلين لاحدهما على الف
 درهم لا يقضي لاصدتها بشئ الا ان تصطالحا
 بان سمعا على اخذ نصف المهر منه فينقض
 لهما به كذا في البحر قال في الفتاوى الهندية
 وصورة الاصطلاح هي ان تقول عند القامتي
 لنا عليه المهر وهذا الحق لا يعد وناقصا

على اذ نصف المهر فيقتضى القاضى كذا فى النهاية **قوله**
 ولا يثبت لها فلول قامت احدىها ومدها اليه على
 السبق فنكاحها هو الصحيح والثاني باطل نظير
 ما قدمنا فى قوله ونسب الاول وثلث عدم اليه
 لهما وجودها لهما قال فى الفتاوى الهندية وانا
 برهنت كل واحدة على سبق فعليه نصف المهر
 بينهما بالاتفاق فى رواية كتاب النكاح وهو
 ظاهر الرواية كذا فى الكافي **قوله** فان اختلفت
 مهرهما محترز قوله متساويا قد راجحنا
 وهو صادق باختلافهما قدرا فقط كان يكون
 مهر امداهما وزن الف درهم من الفضة والاخرى
 وزن القين منها وجسا فقط كان يكون مهر
 امداهما وزن الف درهم من الفضة والاخرى
 الف درهم من الذهب وقد راجحنا كانه
 يكون مهر امداهما وزنا الف درهم من الفضة
 والاخرى وزن الف درهم من الذهب **قوله** فان
 علما بالبناء للجهول وضمير التثنية عائد على المهرين
 وليس المراد علم نفس المهرين بل علم ان المهر المتعين
 لفائدة والاخر لاخرى **قوله** فكل ربع مهرها
 فى الصورة الاولى من الاختلاف لصاحبة الالف
 مائتان وخمسون من الفضة ولصاحبة الالف خمائة
 من الفضة وفى الثانية لصاحبة الالف الفضة
 مائتان وخمسون من الفضة ولصاحبة الالف الذهب
 مائتان وخمسون من الذهب وفى الثالثة لصاحبة
 الالف الفضة مائتان وخمسون من الفضة ولصاحبة
 الالف

الالفين الذهب خمائة من الذهب **قوله** والاما
 اى وان لم يعلم ان هذا المهر لفلانة بعينها وهذا
 لفائدة بعينها **قوله** فكل نصف اقل المسيئين فيه
 نظر فانه اذا اختلفت كل واحدة نصف اقل المسيئين
 فقد اختلفتا مهرهما كاملا مع ان المستحق عليه نصف
 كما يثبت عليه فى الشريعة المالية فكان عليه ان يقول ولا
 فلان نصف اقل المسيئين **قوله** وان لم يكن اى
 وان لم يكن واحد من المهرين سمي وبقى ما اذا سمي
 دون الآخر والحكم فيه ان المسمى مهرها تاخذ ربعه
 والى لم يسم لها تاخذ نصف المتعة كالاخفى **قوله**
 مهر كامل فيه نظر فان المتبادر من ان كل واحدة منهما
 يجب لها ما سمي لها وهو باطل وان عمل على ان لا مدها
 مهر كاملا ولا اخرى عقرا كاملا كما قاله فى البحر لا يصح
 ايضا بل الواجب المهر المسمى كاملا لو امة والاقل من
 المسمى ومهر المثل لو امة كفى الفقة فيكون لكل
 واحد نصف المسمى ونصف الاقل من المسمى ومهر المثل
 قال فى الفقه ويجب عمله على ما اذا اتحد المسمى لهما
 قدرا وجسا فان اختلفا تعذر الجواب المقر اذ ليست
 امداهما اول وجعلها ذات المقر من الاخرى لانه فرع
 الحكم بانها الموطوعة فى النكاح الفاسد انتهى القول ويجب
 ايضا عمله على ما اذا اتحد مهر مثلها ايضا فان اختلفا
 تعذر الجواب المقر وان كان المسمى متحدا فليتامل ويراجع
 المبسوطات **قوله** ومنه يعلم حكم دخوله بواحدة
 يعنى ان المدخول بها يجب لها نصف المسمى ونصف
 الاقل من المهر والمسمى لانها ان كانت سابقة وجب

لها جميع المسمى وان كانت متاخرة وجب لها الاقل من
هر المثل والمسمى فقامد نصف كل منهما وغير المدخل بها
يجب لها ربع المسمى لانها ان كانت سابقة وجب لها نصف
المسمى وان كانت متاخرة لا يجب لها شيء في نصف النصف
قوله لان المملوكة تنافي المالكية قال الزيلعي لان
النكاح لم يشرع الا بامرات مشتركة بين المتاحين
فوجب له عليها التكن من نفسها وقوارها في بيته وفدة
داخل البيت وتوجب لها عليه النفقة والمهر والكسوة
والقصر والمملوكة تنافي المالكية فيمنع وقوع الترة
على الشراكة فلا يشرع لما عرف ان كل تصرف لا
يرتب عليه مقصود لا يكون مشروعا **قوله** نعم
الى اخره قال في البحر وظاهر كلامهم انه يستحق الترة
بالمعقد على امته لانه عقد فاسد باشره بغير
فايرة لكن في المضمرات المراد به في امكان النكاح من
ثبوت المهر في ذمة المولى وبقاء النكاح بعد الاعتراف
وقوع الطلاق عليها وغير ذلك اما اذا تزوجها
متنذرها عن وطنها حراما على سبيل الاحتمال فهو
حس لا احتمال ان تكون حرة او معتقة العتيد
او محلوفا عليها بعتقها وقد حث الخالف وكثيرا ما يقع
لا سيما اذا تداولتها الايدي انتهى فعلى هذا الرقيق
انتفاء الحرية عنها قطعاً حرم العقد عليها كما لا يخفى
قوله كتابية اطلقه فتشمل الحرية والذمية
والحرية والامة كما في البحر **قوله** وان كرهنا
اي سواء كانت ذمية او حرية فان صاحب البحر
استظهر ان الكراهة في الكتابية الحرية تنزهية
فالذمية

فالذمية اولى **قوله** مؤمنة بيني تفسير للكتابية
لا تقييد **قوله** وان اعتقدوا المسيح الها فانهم
حينئذ وان كانوا مشركين لفئة لا ينصرف اليهم لفظ
المشركين في لسان الشرع كما في البحر عن الفقه **قوله**
لا يصح عكسه اي ولا جمعها في عقد واحد كما قدمناه
قوله في عقد واحد يعني تزوج التسعة في عقد
واحد **قوله** لبطلان الجنس يعني لو ابطالنا نكاح الاماء
فكان الثاني اولى وانما لم يبطل نكاح التسعة لانهم
الاماء الى الحراير في عقد واحد موجب لبطلان النكاح
في الاماء لكن لم يبطل هنا لكون الحراير خمساً حتى لو كن
اربعا مع فنهن وبطل في الاماء **قوله** المحضوبه
بكسر القاف فان لم يكن معزاه مع التزويج ويكون
نفساً للولد دلالة كاسيما في الفروع **قوله**
ودواعيه ينافي ما في نكحات البحر من جواز الدواعي
فيلحز **قوله** فما في الوصاية اي من قوله وتحرم
من علقته بالحمل ينزها بوطي لمن تزني الى القر يظهر
يعني لو زنت امرأة لا يعزها زوجها حتى تحيض
لا احتمال علوقها من الزنا فلا يسقي ما زرع
غيره **قوله** الى محرمه بان كانت ذات زوج
او وثنية او من محارمه كما في البحر **قوله** والمسمى
كلها اي المحللة عند اي حينفه نظر الى ان ضم
المحرمة في عقد النكاح لغو كضم الجدار لعدم المحلية
والانقسام من حكم المساواة في الدخول في العقد
ولم يجب الحد بوطي المحرمه لان سقوطه من حكم
صورة العقد لا من حكم انقضائه فليس قوله بعدم

الانقسامين. على عدم الدخول في العقد من قبل
لقولته بسقوط الحد لوجود صورة العقد كما قد سبق
وعندها يقسم على مهر قليلها **قوله** قلها
مهر المثل اي بالغاميل كافي المبسوط وهو لا يصح
وما ذكره في الزيادات من انه لا يجاوز المسمى هو
قولها كافي التيسار وانما وجب بالغاميل على ما في
المبسوط لانها لم تدخل في العقد كما قدمناه عن البحر
فلا اعتبار للتسمية اصلا فان قلت ما الفرق بين
وبين ما اذا تزوج اختين في عقد واحد ودخل
بهما حيث اوجبتم لكل منهما الاقل من مهر المثل
والمسمى قلت هو ان كل واحدة منهما محل لما يراد بالعقد
عليها وانما الممتنع الجمع بينهما فلذلك قلنا بدو
في العقد بخلاف ما هنا فان المحرمة ليست محلا
اصلا والله الوفي **قوله** وبطل نكاح متعة
وموت فرق بينهما في النهاية والمراح بان يذكر
في الوقت لفظ النكاح او التزوج مع التوقيت
وفي المتعة لفظ التمتع بان او استمتع وفي الطلقة
بفراق اضرار الوقت يكون بحصة الشهود ويذكر
فيه مدة معينة بخلاف المتعة فانه لو قال استمتع
بك ولم يذكر مدة كان متعة والتحقق ما في الفقه
القدر ان معنى المتعة عقد على امرأة لا يراد به
مقاصد عقد النكاح من القوار للولد وتربية
بل اما الى مدة معينة ينتهي العقد بانتهائها
او غير معينة بمعنى بقاء العقد مادام معها الى
ان ينصرف عنها فيدخل فيه ما بمادة المتعة والنكاح
الوقت

الموقت ايضا فيكون من افراد المتعة وان عقد
بلفظ التزوج واحضر الشهود الى اخر ما ذكره كذا
في البحر **قوله** وان جهلت المدة كما اذا تزوجها
الى ان ينصرف عنها كما تقدم **قوله** او طالت
ودروى الحسن عن ابي حنيفة انه اذا ذكر مدة لا
يبطل مثلها اليها مع النكاح لانه في معنى المود
زيلي **قوله** في الاصح لان التوقيت هو المعين
لجهة المتعة وقد وجد زيلي **قوله** وليس يتم
الى اخره لان اشتراط القاطع يدل على انعقاده
مؤبدا وبطل الشرط بحر **قوله** او نوى الى اخره
لان التوقيت انما يكون باللفظ بحر **قوله** ولا
باس تزوج النهاريات وهو ان يتزوجها
ليقعدها معها نهارا دون الليل ويبقى ان لا
يكون هذا الشرط لازما عليها ولها ان تطلب
المبيت عندها ليلة لما عرف في باب القسم بحر
قوله خالية عن الموانع تفسير كونهما محلا
للدنشا والموانع مثل كونها مشركة او محرمة له
او زوجة الغير او معتدته **قوله** خلافا لهما في
قولها لا ينقض القضا باطنا فلا يحل الوطى اما
النفاذ ظاهر المتفق عليه **قوله** كما ينبغي الى في
كتاب القضا **قوله** بالخطر يمنع النكاح المعجمة والطاء
المهمل ما يكون معدوما يتوقع وجود **قوله**
فيه نظر وما في الدرر اي من قوله لا يصح
تعليق النكاح بالشرط وان مع النكاح **قوله**
وفيه نظر اي لمصادمته النكاح التي ذكرها

في الملح **قوله** وكذا اذا اوجده المعلق عليه في المجلس
مثاله ما ذكره في الملح عن الفصول العبادية
حيث قال ولو قالت تزوجتك بالف درهم
ان رضى فلان اليوم فان كان فلان حاضرا
فقال رضى جاز النكاح استحسانا وان كان غير
حاضر لم يجز **قوله** وعممه المصنف لجناس حيث
قال بعد نقل فرع العبادية ويبقى ان يجزى
هذا التفصيل في مسألة التعليق برضى الاب
اذا لا فرق بينهما فيما يظهر **قوله** لكن في الله
الى اخره حيث قال بعد نقل التفصيل في الظاهر
والحق ما في الخاتمة يعني ما قدمه من عدم
الصحة مطلقا **باب** **الولي قوله** عرفنا
اي في عرف اصول الدين قال في البحر وفي اصول
الدين هو العارق بالله تعالى باسمائه
وصفاته صب ما عكس المواظبة على الطاعات
المجتنب عن المعاصي الغير المنهك في الشهوات
واللذات كما في شرح العقائد **قوله** على
المذهب قال في النهر وما في البرازية من ان
الاب او الجد اذا كان فاسقا فليقتل ان
يخرج من الكفر قال في الفتح انه غير معروف
في المذهب انتهى كلام النهر لكن قال القضاة
وفي الكرماني قال شيخنا لو عرف هو اختيار
الاب فسقا او مجانة لم يجز عند بعضه وهو
الصحيح انتهى فيجعل كلام البرازي على كلام الكرماني
قال شيخنا بان يراد بالفاسق سى الاختيار
فيجعل

فيجعل المذهب على ما اذا كان الفاسق غير سى الاختيار
ولا تهتك كما فاسق الاختيار فتزويجه من غير
كفو او ينقص مهر باطل اجماعا كما في الفتاوى
المهندية عن السرائر الرهاية وسياق في الشارع
واما الفاسق المتهتك غير سى الاختيار اذا
زوج من غير كفو او ينقص مهر فلا ينفذ تزويجه
كما في الملح عند قوله وكذا لا ولاية لمسلم على كافر
قوله مطلقا اي سوا اوصى اليه الاب
بذلك ام لا كما سياق وروى هشام عن ابي حنيفة
ان اوصى اليه الاب يجوز كذا في جامع الصغار
قوله والولاية اي في الفقه لا في خصوص هذا
المحل وبه صرح في البحر فلا ينافي تقسيمها الى ولاية
نadb وولاية اجبار ولذلك قال الشارع وهي
هنا والاحسن ان يقال ان ما في المتن تعريف
ولاية الاجبار ويجعل الضم في قوله وهو راجع
الى الولاية مطلقا فيكون فيه شبه الاستخدام
وهذا يجب حذف قوله هنا **قوله** وتثبت
اي الولاية فان قلت لا ارث في الملك والامانة
وقد اذ في تعريف الولي الوارث قلت يراد
بالارث اخذ المال بعد الموت على طريقة عموم
المجان ولا شك ان الامام ياخذ مال من الارث
له فيضه في بيت المال والولي ياخذ كسب
عبد المازون في التجارة بعد موته فامسك
قوله في ماله الضمير راجع الى من كسبه نفسه
قوله اذا كان عصبة اي بنفسي فلا يراد القصة

بالغير كالبنت مع الابن ولا العصبة مع الغير كاخت
 مع البنت كما في البحر **قوله** في الاعم وعند
 بعض المتأخرين الذي يلي المرافعة الى القاضي
 التحريم كما في الفتاوى الهندية **قوله** وحرمه
 ذوو الارحام الى اخره لان العصبة من اهل
 الكل اذا انفردوا الباقي مع ذي سهم كما في البحر
 وهو لا يسقط كذلك **قوله** فيمنحه القاضي
 اشارة الى ان العقد منعقد صحيح وهو استفاد
 من مقابله وهو قوله ويغني الى اخره **قوله**
 ويتجدد بتجدد النكاح اي يتجدد حق الاعتراض
 للمولى بالنكاح الثاني وان كان قد رضى بالنكاح
 الاول قال في الفتاوى الهندية وان زوجها
 المولى من غير كفو فدخل بها ثم بان من زوجها
 بالطلاق ثم زوجت نفسها هذا الزوج بغير
 ولي كان للمولى ان يفسخ كذا في فتاوى حقاقي
 خان **قوله** وينبغي البحث لصاحب البحر **قوله**
 نكحت لغت المطلقة وقوله بلا رضى متعلق بملك
 وقوله بعد ظروف للرضى وضرب من فته راجع
 الى الولي وضرب اياه راجع الى غير الكفو وقوله
 بلا رضى نفي منصب على المقيّد الذي هو رضى الولي
 والمقيّد الذي بعد معرفته اياه فيصدق بنفي الرضى
 مع المعرفة وعدمها وبوجود الرضى مع عدم
 المعرفة ففي هذه الصور الثلاث لا تخل وانما
 تخل في الصورة الرابعة وهي رضى الولي بغير
 الكفو مع علمه بانه كذلك **قوله** كولاية امان
 فاذا

ابن مسلم حرميا ليس سلم اخر ان يتبرع للزوجة او لماله
قوله وقد فاذا عني امد اوليا المقصاص ليس
 لولي اخر طلبه **قوله** مطلقا اي من كفو او لا
قوله البالغة قال القهستاني وكذا المكاتب و
 المكاتبه ولو صغيرين كما في النظم وكذا الحر البالغ **قوله**
 وهو السنة اي الاستيذان قبل العقد كما في البحر
قوله عدل قال في الملح وان كان المبلغ فضوليا
 يشترط فيه العدد او العداله عن ابي حنيفة خلافا
 لهما **قوله** فاما الوقاية من قوله واليكاء بلاد
 صوت اذن ومعه رد وعبارة للتقريب **قوله**
 في الاول هو استاذن قبل العقد **قوله** فلو
 تعدد المزوج قال في النهر كما اذا ازوجهها وليا
 استولى رتبة فسكت انتهى لكن عليه ان يقول
 كما لو استاذنها وليا من مساويان فسكت
 فزوجها لان كلامه في التوكيل لا في الاجازة
 وان كان الحكم لا يختلف في الموضوعين كما لا يخفى
قوله واجازة معطوف على توكيل **قوله**
 فالقول لهم لانها اقربت ان العقد وقع تام
 ثم ادعت النقاد بعد ذلك فلا يقبل منها للهمة
 كذا في النهر واذا كان القول لهم لا اثر وعوضا
 وهل يقدر موازنة بقولها فليراجع **قوله** ولو
 زوجها لنفسه قال في البحر وقد بقوله او زوجها
 لان الولي لو تزوجها كابن العم اذا تزوج بنت
 عمه البكر البالغة بغير اذنها قبلها المهر فسكت
 لا يكون رضى لان ابن العم كان اصيلا في حق نفسه

ففتوا في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول أبي حنيفة
ووجد فلا يعمل الرضا ولو استأمرها في التزويج من
نفسه فسكت ثم زوجها من نفسه جاز
اجماعا كذا في الحاشية **ولـ** والمهر ينبغي ان يكون
على الخلق كسنة الماتن **ولـ** لا العلم اشارة
تتقدم الى ان المصنف راعى المعنى في عطفه المهر
على الزوج واصل التركيب شرط العلم بالزوج
لا المهر **ولـ** وما صححه في الدرر اى من القول
الثالث الذي هو تفصيل عبادته والصحيح
ان الزوج ان كان ابا او مبرا فذكر الزوج يكفي فانه
لا ينقص عن المهر وان كان غيرهما فلا بد من تسمية
الزوج والمهر كذا في الكافي انتهى وبهذا النقل
ظهر لك ان صاحب الدرر ما صححه وانما نقله
التصحيح عن الكافي ويدل على هذا قول البحر وصححه
في الكافي **ولـ** رده المال قال في البحر وكأنه
سهو وقع من قائله لان التفرقة بين الاب
والجد وبين غيرها انما هي في تزويج الصغير بحكم
الحبر والكلام انما هو في البكيرة التي وجبت ثاؤها
والاب في ذلك كالاجنبي لا يفعل شيئا الا برضاها
ولـ مذكورة في الاشباه اى في القاعدة
الثانية عشر التي هي لا ينسب المساكنة قول حيث
قال وضعه عن هذه القاعدة ما لا يكثر يكون
السكوت فيها كالنطق سكوت البكر عند
استئجار ولها قبل التزويج وبعد الثانية
سكوتها عند قبض مهرها الثالثة سكوتها اذا البنت
بها

بكر الرابعة خلقت ان لا تزوج فزوجها ابوها
فسكت حنت الخامسة سكوت المتصدق عليه
قبول لا المهر وب له السادسة سكوت المالك عند
قبض المهر وب له والمتصدق عليه اذن السابعة
سكوت الكل قبول ويرتد بوجه الثامنة سكوت المهر
له قبول ويرتد بوجه التاسعة سكوت المفوض
اليه قبول للتفويض وله بوجه العاشرة سكوت
الموقوف عليه قبول ويرتد بوجه وقيل لا الحادية
عشر سكوت احد المتبايعين في بيع البكيرة حين قال
صاحبه يد الى ان يجعله بيعا صحيحا الثانية عشر
سكوت المالك المقدم حين قسم ماله بين
الغائبين رضى الثالث عشر سكوت المشتري
بالخيار حين رضى العبد ببيع ويشترى ويسقط
الخيار الرابع عشر سكوت الباع الذي له حق حبس
البيع حين رضى المشتري قبض البيع اذن بقبض
صحيحا كان البيع او فاسدا الخامسة عشر سكوت الشفع
حين علم بالبيع السادسة عشر سكوت المولى حين
راى عبده يبيع ويشترى اذن في التجارة السابع
عشر لوطف المولى لا ياذن له فسكت حنت
في ظاهر الرواية الثامن عشر سكوت القن و
انقياده عند بيعه او رهنه او دفعه لجناية
اقرار بقره ان كان يفعل بخلاف سكوت عند
اجارته او عرضه للبيع او تزويجه التاسع
عشر لوطف لا ينزل فلانا في داره فسكت حنت
لا لولا لا اخرج منها فاني ان يخرج فسكت العشرة

سكوت الزوج عند ولادة المرأة وتفتيته اقراره
الحادي والعشرون سكوت المولى عند ولادة ام
ولده اقرار به الثاني والعشرون السكوت قبل
البيع عند الاضرار بالبيع وهي بالبيع ان كان
المخير عدلا لا لو كان فاسقا عنده وعند هاهو
رضي ولو فاسقا الثالث والعشرون سكوت
البكر عند الاضرار بتزويج الولى على هذا الخلاف
الرابع والعشرون سكوته عند بيع زوجته او
عقارا اقرار بانه ليس له على ما افق به مشايخ
سمرقند خلافا لما في بخارى فينظر المتى الخامس
والعشرون راه يبيع عرضا او دار فقرف فيه
المشترى زمانا وهو ساكت تسقط دعوى الباطل
والعشرون امد شريك العنان قال للاخر انا اشترى
هذه الامة لنفسى خاصة فكنت الشريك لا يكون
لها السابع والعشرون سكوت المكل حين قال
له الوكيل بشراء معين اني اريد شراء لنفسى فشراه
كاف له الثامن والعشرون سكوت والى الصبي
العاقل اذا راه يبيع ويشترى اذن التاسع
والعشرون سكوت عند روية غيره شق زقه
حتى سال ما فيه رضى الثلثون سكوت الخالف
لا يستخدم مملوكه اذا خدمه بلا امره ولم
ينهه حيث هذه الثلثون في جامع الفصولين
وعينه وزدت ثلثا اثنين من الغنية الاولى
دفت لبنها في تجهيزها شيئا من امتعة
الاب وهو ساكت فليس له الاسترداد الثانية
انفت

انفتت الام في جهازها ما هو مقاد فسكت الاب
لم يقم الام الثالثة باع جارية عليها ولي وشرطان
ولم يشترط ذلك للمشترى لكن سلم المشرك الجارية
وذهب بها والبايع ساكت كان سكوت بمنزلة
التسليم فكان الخلى لها كذا في الظهيرية ثم زدت
اخرى القراءة على الشيخ وهو ساكت تنزل منزلة
نطقه في الامم واخرى على خلاف فيها سكوت
المدعى عليه ولا عذريه انكار وقيل لا ويحبس وهي في
قضا الخلاصة فهي خسر وثلاثون ثم رايت اخرى
كبتها في الشرع من الشهادات سكوت المزكى عند
سواله على شاهد تعديل السابقة والثلاثون
سكوت الراهن عند قبض المرفوع العين المرفوعة
كما في الغنية **ول** الثاني السكوت اى حيث
يكون سكوت البكر بالالفة اذا ما في حق الولى ولما
يكون اذنا في اثب الالفة مطلقا **ول** لانه
رضاها اى البكر والاثب الالفتين **ول**
خلاف خدمته اى ان كانت تخدمه من قبل كما
في البحر **ول** بكون حقيقة اى وهما وانما كانت بكرا
حقيقة لان مصيها اول مصيب لها ومن الباكورة الاول
ما يجنى من الثمار والزابل وهذه المواضع العذرة
وهي الجملة التى على الحمل لا البكارة وهيئ
فالمراد بالبكارة في قوله من زالت بكارتها العذرة
ول تقوي تنظير في كونها بكرا حقيقة وهما
لا تميل فلا يرد ان هذه ما زالت عذرتها فكيف
يشبهها بمن زالت عذرتها **ول** اطلاق

الثاني ثلاثين

١١ سم

عطف على مدح قول الكاف لا على مدح قول الباء كما لا يخفى
قوله بعد خلوة يصلح ظرفا للتزويج والطلاق
والنكاح كإن لما كان قوله قبل الزوجي ظرفا للهذين
فقط لعدم إمكان الزوجي في الأول أما في الجب
فظاهر وأما في العنة فلأن الزوجي مع التقرين
كان الأنسب بعلقه بالآخرين فقط وفهم من
قوله بعد خلوة أنه لو وقع الطلاق أو الموت
قبل الخلوة كانت بكرة حقيقة ومكرا بالاولى وقد
يقوله قبل وطن لا نفاه بعد الوطن شبه حقيقة
ومكرا **قوله** وهذا فقط بكرة مكرا يقتضي
من سبق ليست بكرة مكرا ويؤيد ظاهره اقتضاه
فيما تقدم على قوله حقيقة مع انها بكرة مكرا في
الموضعين كما صرح به في البحر وغيره فالصواب
أن يقول وهذا فقط بكرة مكرا في الموضعين
فقط **قوله** والاصداق بثلاث صور ما اذا
تكرر منها الزنا ولم تحدد وما اذا حدث ولم يتكرر
منها الزنا وما اذا تكرر منها الزنا وحدثت
قوله كوطرة بشبهة فانما شبه حقيقة ومكرا
وكذا المنكوحة فاسدا يعني بعد الوطن لما اذا لم يطأها
فهي بكرة حقيقة ومكرا كما يفيد دلالة قوله اوطأ
الى اخره **قوله** ولا بينة لهما فان اقام امدما
الينة عمل بها وان اقامها كل منهما فسياتي في كلام
الثاني **قوله** ولم يكن دخلها طوعا بان لم يدخل
او دخل كرها واحترز به عما اذا دخلها طوعا
حيث لا تصدق في دعوى الرد **قوله** قال قولها

قوله لانه يدعى لزوم العقد وملك البضع والمرأة
تدفعه فكانت منكرا **قوله** على المعنى به
وهو قول الصاحبين وعند لا يمين عليها كما ياتي
في الدعوى في الاشياء الستة بحر **قوله** وتقبل
بينته جواب عن سؤال وارد على ما فهم من قوله
ولا بينة لهما حيث افاد ان ايهما اقام البيت عمل
بها ووجه وروده على ان بينته وردت على
نفي وهو سكوتها الذي هو عدم كلامها فاجاب
بان الشهادة على ضم الشفتين وهو جودي
قوله فينتها اولى بالاثبات الزيادة احسن
الرد فانه زائد على السكوت بحر **قوله** على رضاها
او اجازتها أي على قولها رضيت او اجزيت لا سوا
حينذ في الاثبات وزيادة بينته باثبات الزوم
كما في البحر **قوله** فان القول لها لانه اذا كانت
مراةقة كان المخبر به يحفل بالشك فيقبل
خبرها لانها منكورة ووقع الملك عليها كذا في البحر
قوله ان ثبت ان سنها تسع سنين تفيد
للمراةقة كما يدل عليه كلام المصنف **قوله** خلاف
الصغيرة أي التي زوجها غير الاب والجد كما في
البحر **قوله** ولو جالت البتة بان قالت عند
القاضي ادركت الان وفسخت كما في البحر **قوله**
بنقص مهرها الباء لتصور الغبن الطاهر **قوله**
او يغير كفوا بان زوج ابنة امه أو زوج بنته
عبدا وهذا عند اخصيه وقال لا يجوز ان يزوجهما
غير كفوا ولا يجوز الخط والزيادة الا بامتناع الناس

فيه كذا في المنع **ول** المزوج بنفسه احتراز
به عما اذا وكل وكيلًا تزويجها وسيأتي بيانه قريباً
ول بقاء كان عليه ان يقول او بغير كفو فان
الكفاة ليست بشرط للزوم العقد في حق الاب
والجد عند ابني حنفية كما انها ليست بشرط الجواز عنده
كما في المنع ولو قال المزوج بنفسه على الوجه المذكور
كما قال في المنع لسلم من هذا **ول** وكذا المولى
صورته اعتق امته الصغيرة اولا ثم زوجها ثم
بلغت فان لها خيار البلوغ كما في الخبر والنظائر ان عبده
الصغير كذلك كما سذكره **ول** لم يعرف منهما
اي من الاب والجد وكذا المولى وابن المجنون كما لا يخفى
ول بجائز مصدر محن فهو ما جن اي لا يبالي
قولا وفعلًا كما انه صلب الوجه كما في القاموس **ول**
او فقير اي لا يملك المهر المجل كما سيأتي في الكفاة
ول لكن في الزهر وجارته اما لو عين له المقدار
الذي هو غني فاحش فيمنع **ول** وما في صدر
الشرعية اي حيث قال ان الاب والجد عند عدم
الاب اذا زوج الصغير او الصغيرة بغير فاحش
او من غير كفو لا يكون لهما حق الفسخ بعد
البلوغ فان فعل غيرهما فلها ان يفسخا بعد
البلوغ منع **ول** وملحق بهما كجنتك ومعتوه **قوله**
ولو بعد الرضاي ولها المهر حينئذ **ول** ويقضي
عن خيار السق قال في البحر واما الصغير والصغيرة الرقوتان
اذا ازواجهما المولى ثم اعتقهما ثم بلغا فانه لا
يثبت لهما خيار البلوغ لكلا ولا ية المولى فحسب
اقوى

اقوى من الاب والجد لان خيار البلوغ لكلا العتق
يقضي عنه حتى لو اعتق امته الصغيرة اولا ثم زوجها
ثم بلغت فان لها خيار البلوغ كما ذكره السجستاني
انتهى **ول** فانه لا يثبت لهما خيار البلوغ اي ولا
خيار السق للذكر كما صرح به في البحر عند قول
ويطلب بكونها ان علمت بكرا حيث قال خيار
العتق يثبت للأنثى فقط وعمله في الفسخ بقوله
لاقتصار السبب وهو زيادة الملك عليها بخلاف
العبد اذا اعتق فاعتبر خيارها دفعا لغير زيادة
ملكيتها انتهى وافاد اطلاقه انه لا خيار له
صغيرا او كبيرا واما الأنثى فيثبت لها خيار السق
عند البلوغ لا خيار البلوغ للاستغناء بخيار
العتق عن خيار البلوغ قال في جامع الصغير
والامة الصغيرة اذا زوجها مولاها ثم اعتقها
وهي صغيرة فلها الخيار غير انها ان كانت صغيرة
لا تصرف لحكم هذا الخيار فسحا واجازة مالم تبلغ **فستصرف فيه**
فسحا بان تختار نفسها واجازة بان تختار زوجها
لان هذا التصرف داوي بين الفسخ والضرر والصيرة
لم يوهل لذلك وكذلك ولها لا يملك التصرف
بهذا الخيار لان ولها قائم مقامها واذا بلغت
فلها التام في خيار العتق ولا يخبرها خيار
البلوغ وقوله ولا يخبرها خيار البلوغ فيقول
ان لا يخبرها لانه ليس لها خيار البلوغ ويقتل
ان لا يخبرها خيار البلوغ مع ان خيار البلوغ
ثابت لانه يثبت لها خيار العتق وخيار العتق

ينظم خيار البلوغ لانه انقد من خيار البلوغ منهم من
قال بالاول وهو الصحيح وهذا لان العقد صدر
من هو كامل الولاية لان ولاية الولى على مملوكه
ولاية كاملة لان ولايته بسبب الملك ولا
نقصا في الملك فكانت ولايته كاملة فلا يشترط
خيار البلوغ كما في الاب والجد هذه الجملة في الذميمة
انتهى كلام جامع الصغار وقد علم منه ان قول
الا سبيحاني لما ثبت لها خيار البلوغ جرى على
الصحيح وان قوله او لا خيار العتق يعني عنه جري
على القول الاخر اتى به على سبيل الترتيل اشارة
باقتصاره في التثليل على الانثى الى ان الحمل السيد
ليس له خيار العتق كما قدمناه واما تخصيص كونه
صغيرة بالذكور فلا مفهوم له لان الكثير كذلك
لها خيار العتق كما مر به صاحب البحر في باب الشكاح
الرقيق لكن لما توهم في الصغيرة ان لها خيار البلوغ
قصر البيان عليها والظاهر ان اقتصار السبيحاني
على الانثى في قوله حتى لو اعتق امته الصغيرة
الى اخره لا مفهوم له فان الذكر كذلك فليراجع
ول ويتوارثان فيه اى في النكاح الصادر
من ولى غير الاب والجد وان كان لها خيار
الفسخ فيه كما تقدم لانه صحيح والملاك به
لما ثبت فاذا امتا امدتها فقد انتهى النكاح
سواء كان قبل البلوغ او بعده لان الضيقة
بينها لا تقع الا بالقضا فيتوارثان ويجب المهر
كله وان ماتا قبل الدخول كالزوج الا عند ارض
يديم

يديم النكاح فمات احدهما قبل القضا بالقسمة
بخلاف الموقوف والفاصد **ول** ثم ان الزقة
قال في النهر لم ذكر خيار المخيرة والامر بالميد والخلع
لانها من الكفائات وان كان الامر بالميد والتخير
من كتابات التفويض والكلام في الضيقة التي
ليست بصرح ولا خاية **ول** ان من قبلها اي
وليت بسبب من الزوج كذا في النهر واحترز به
عن التخير والامر فان الضيقة فيها وان كانت
من قبلها لكن لما كانت بسبب من الزوج كانت
طلاقا **ول** ولا يلحقها طلاق اى لا يلحق
المدة بعد الضيق طلاق ولو صرحا **ول** الا
في الردة يعنى ان الطلاق الصريح يلحق المرتدة
في عدتها وان كانت فراقها فسخا لان الحرمة
بالردة غير متبادرة لارتضاعها بالاسلام فيقع
طلاقه عليها في العدة مستقبلا فايدقه من
حرمتها عليه بعد الثلاث صرحة معينة بوطى
زوج امر كذا في الفقه واعترضه في النهر
بانه يقتضى قصر عدم الوقوع في العدة على ما
اذ كانت الضيقة بما يوجب حرمة مؤبدة
كالقبيل والارضاع وفيه مخالفة ظاهرة
لظاهر كلامهم عرف ذلك من تصححه وذكر في
اول طلاق البحر ان الطلاق لا يقع في عدة الفسخ
الا في ارتداد امدتها وتفرق العقاقى با بابه
امدها عن الاسلام لكن الشارع قيل باب
تفريق الطلاق قال تبع للمع لا يلحق الطلاق

على الردة مع اللحاق فيعيد كلام البحر هنا بعدم
 اللحاق كما لا يخفى وسيأتي أيضا هناك ان الفرقة
 بالاسلام لا يلحق الطلاق عدتها فقامل **راجع**
 وان من قبله فطلاقه فيه نظر فانه يقتضي
 ان يكون التباين والتقبيل والبي والاسلام
 وخيار البلوغ والردة والملاط طلاقا اذ كانت
 من قبله وليس كذلك كما سترأه واستشاهه
 الملان والردة وخيار العتق لا يجدي نفعا
 لبقا الاربعة الاخرى فالصواب ان يقال
 وان كانت الفرقة من قبله ولا يمكن ان
 تكون من قبلها فطلاق كما افاده شيخنا طيب
 الله تعالى ثراه واليه اشار في البحر حيث
 قال وانما عبر بالقسم ليفيد ان هذه
 الفرقة فسخ لا طلاق فلا تنقص عدده
 لانه يقع من الانثى والطلاق اليها انتهى
 ومثله في الفتاوى الهندية وعبادته في
 الفرقة خيار البلوغ ليست بطلاق لانها
 فرقة يترك في سببها الرجل والمرأة
 وحيد يقال في الاول ثم ان كانت الفرقة
 من قبلها لا بسبب منه او من قبله ويمكن
 ان تكون منها ففسخ فاشد ويدل عليه
 فانه احدي من تقاريق المصنف **م**
 عليك لا حاجة اليه بعد تقييد القاعدة **م**
 او خيار عتق يقتضي ان للعبد خيار عتق وهو
 سهر منه فاما قدمنا عن البحر رفع القيد بان
 خيار

خيار العتق لخص بالانثى وسيصرح به الشارح
 في باب نكاح الرقيق حيث يقول ولا يثبت لظلام
 وليس لنا فرقة منه اي قبل الدخول
 الا اذا اختار نفسه بخيار عتق فيه ما
 تقدم من السهو والصواب ان يقال الا اذا
 اختار نفسه بخيار بلوغ ويدل عليه كلام البحر
 حيث قال وليس لنا فرقة جات من قبل الزوج
 قبل الدخول ولا مهر عليه الا هذه فان اسم
 الاشارة في كلامه راجع الى خيار البلوغ لان
 كلامه فيه لما في خيار العتق كما تعلمه بمراجعة
 ثم قال وهذا الحصر غير صحيح لما في النخلة في
 الفصل السادس والعشرين في المتفرقات
 قيل كتاب النفقات صرت زوج مكاتبته باذن
 سيدها على جارية بعينها فلم تقبض المكاتبه
 الجارية حتى زوجها من زوجها على ما يه
 درهم جاز النكاحان فان طلق الزوج المكاتبه
 او لا ثم طلق الامة وقع الطلاق على المكاتبه
 ولا يقع على الامة لان بطلاق المكاتبه تنصف
 الامة وعاد نصفها الى الزوج بنفس الطلاق
 فيفقد نكاح الامة قبل ورود الطلاق
 عليها فلم يعمل طلاقها ويطلق جميع مهر الامة
 عن الزوج مع انها فرقة جات من قبل
 الزوج انما لا تسقط كل المهر اذ كانت
 طلاقا واما اذ كانت من قبله قبل الدخول
 وكانت فسخا من كل وجه توصي سقوط كل
 كل الصداق كالصغير اذا بلغ وايضا لو اشترى

منكروته قبل ان يدخل بها فانه يسقط كل المصداق
مع ان الفزقة جاءت من قبله لان فساد النكاح
حكم معلوق بالملك وكل حكم تعلوق بالملك فانه
يحال به على قبول المشتري لا على ايجاب البائع
وانما سقط كل المصداق لانه فسخ من كل وجه
انتهى بلفظه ويرد على صاحب الذخيرة اذا
ارتد الزوج قبل الدخول فانها فزقة هي
فسخ من كل وجه ح انه لم يسقط كل المهر بل
يجب عليه نصفه فالحق انه لا يجعل لهذه
المسئلة منابط بل يحكم في كل فرد بما افاده
الدليل انتهى كلامه البحر قال في التزويج
في دعوى كون الفزقة من قبله فيما اذا
ملكها او بعضها نظر في البدائع الفزقة
الواقعة بملكه اياها او شقها منها فزقة
بغير طلاق لانها فزقة حصلت بسبب
لان قبل الزوج فلا يمكن ان يجعل طلاقا
ينجعل فسخا انتهى وسياتي في ايضاها في
محله انتهى كلام البحر **والا** عماينة
لانها يثبت على سبب جلي بخلاف غيرها فانه
يثبت على سبب حق لان الكفاية ثبوت لا يبرق
بالحسن واسبابها مختلفة وكذا ابتقصان
المثل وخيار المبيع يثبت على قصور الشقة
وهي مرباطن والاباء رجاء يوجب رجاء لا يوجب
وكذا البقية كذا في البحر **فوق** فرق النكاح
الشر الاول من البيت الاول من القصيدة

من

من الكامل وما يقها من البيط وهو لا يجوز وقد
غيرته الى قوله ان النكاح له في قولهم فرق
ول لباين الداراي حقيقة ومكانا اذا افترقا
امد الزوجين الحربيين الى دار الاسلام غير
مستأن خلاف ما اذا اهنه مستأن لباين
الدار مكان فقط **ول** مع نقصان مهر تكفي
عياح وكسر المهر من غير تزويج للضرورة ويتحقق
في الكفاية كفقده الكفو **ول** تقبيل بالرفع من عتق
تزويج للضرورة اي فعله ما يوجب حرمة المصاهرة
بينهما او فعلها ذلك بانه **ول** سبي فيه نظر
لما في باب نكاح الكافر والمرأة تبين بتباين الدارين
للا سبي ولان كان المراد السبي مع المتباين
والتباين مفر عنه **ول** واسلمه المحارب اي اذا
اسلم الزوج وهو حرني ومضى عليها ثلث حيض ان
كانت ممن تحيض او ثلثة اشهر ان كانت ممن لا
تحيض بابت وكانت هذه البيوت فسخا واحترز
به عن سلامها فان البيوت حيد طلاق كما
في باب نكاح الكافر من البحر **ول** حيا عتق قد
علمت انه لا يكون الا من جهتها بخلاف ما بعده
ول ملك لبعض افراد ان ملك الكل كذلك لالة
ول باصل النكاح لانها لا تتكمن من الفرق الا
به والولي ينزله به فعذرته به بحر **ول** جثا
وعبارته اما علمها بالزوج وقدر المهر فليس بشرط
حتى لو سالت عن ذلك ايسلمت على الشهود وبطل
صياها كذا في الشرع وادعى في فتح القدير ان هذا

تقصت لادليل عليه اذ غاية الامر كون هذه الحالة
 كحالة ابتداء النكاح ولو سالت البكر عن الزوج
 لا ينفذ عليها وكذا عن المهر وان كان عدم ذكره لها
 لا يبطل كون سكوتها رضيا على الخلاف فان ذلك
 اذ لم تسال عنه لظهور انها راضية بكل مهر والسكوت
 يفيد نفى ظهوره في ذلك وانها يتوقف رضاها
 على معرفة كنيته وكذا السلام على القادم لا يدل
 على الرضا كيف وانها سلمت لغرض الاشارة على
 الفسخ ونازعه في البحر في السلام بان الاشتغال
 به فرق السكوت واقول ممنوع فقد نقلوا في الشفعة
 ان سلامه على المشترك لا يبطلها لانه صلى الله
 عليه وسلم قال السلام قبل الكلام ولا شك ان
 طلب الموائمة بعد العلم بالبيع يبطلها بسكوت
 كخيار البلوغ ولو كان فوزه لبطلت وقاير الوقال
 من اشتراها وبكم اشتراها لا تبطل شفقة كاخ
 البرازية وهذا يؤيد ما في فتح القدير نعم ما وجه
 به في المهر انما يتم اذ لم يخل بها اما اذا خلا بها فحق
 صحبة فالوقوف على كنيته اشتغال بها لا
 لا يفيد لرجوبه بها فاطلاق عدم سقوطه ما
 لا ينبغي انتهت عبارة البحر **قوله** والواجب
 اكل الشفعة مع خيار البلوغ **قوله** ضرورة
 احيا الحق تعديل لقولها بلغت الان قال في البحر
 ينبغي ان تطلب مع روية الدم فان راية ليد
 تطلب بلسانها فتقول فمخت نكاحي وشهده
 اذا اصبحت وتقول رايت الدم الان وقيل لمحمد
 يع

يعم وهو كذب وانما ادركت قبل هذا فقال لا تصدق
 في الاستناد فجاز لها ان تكذب كيلا يبطل حقها
 انتهى لكن قال في المهر ان هذا ليس بكذب محض بل
 المعارض المسوغة لاحيا الحق لان الفعل الممتد
 لدوامه حكم المابتدا والضرورة داعية اليه **قوله**
 وان جهلت به اي خيار البلوغ اي بان لها ذلك
قوله فيلحفظ قال في المنح وهذا النزاع يدل على ما
 نقله البرازي وادعى به سولا فاصحاب البحر من ان
 القول قول مدعي الاكراه اذا كان في حين الوالي
قوله لا المال فان الوالي غير الاب ووصيه والجد
 ووصيه والقاضي ونائبه فقط **قوله** بنفسه
 انما قيد به مع ان العصبية باغير ومع الغير كالاض
 كذلك لقوله بعد هذا فان لم يكن عصبية الى اخره
قوله وهو من يتصل بالميت فيه انه لا ميت
 هنا فالاولى ان يقول وهو من يتصل بغير المكلف
 كافي البحر **قوله** لعدم الرماية تعديل للمفهوم
 يعني ان الكافر لا ياتي على المسلم وولد المسلم
 لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين
 سبيلا **قوله** وبه علم اي يكون القامض ليس له
 تزويج الصغيرة من نفسه علم الى اخره وذلك لان
 فعله حكم وليس له لنفسه لانه في حق نفسه عتق
 وكذا السلطان كذا في الفتاوى الهندية عن المحيط
قوله ما لم ينتظر الى اخره مفعول اختار وعبرة
 المشتق ولك بعد التزويج اذا كان الاقرب
 غايبا بحيث لا ينتظر الكفر الخاطب جوابه وقيل

مائة الف قصر **قوله** وثمره الخذف الى اخره
 فلي المان لا يزوج الا قرب وعلى ما في المتن يزوج
 كما اشار اليه في النهر عن قاضي خان **باب**
الكفاة **قوله** للزوجه او لصحته اشارة الى القولين
 المتقدمين اول باب الولي **قوله** خلافا لما للث
 حيث قال لا تعتبر وكذا استبان كذا في مكيا
قوله لمن ابوها مسلم راجع لقوله مسلم نفسه
قوله او حر او معتق كل منهما راجع لقوله او معتق
قوله فزوجه امه جاز في بعض النسخ نفذ
 بدل جاز وهي النسب لقول الشافعي كالمخ في مقابله
 لا ينفذ ولان الكلام في النفاذ لا في الجواز كما لا يخفى
قوله وقال لا يقع صوابه لا ينفذ فان الصحة
 لا مانع منها **قوله** او موليته عطف عام على
 خاص **قوله** في خمس صور الصور العقلية عشرة
 لانه اما اصيل او ولي او وكيل او فضولي من الجانبين
 او اصيل من امدها ولي او وكيل او فضولي من الاخر
 او ولي من امدها وكيل او فضولي من الاخر او وكيل
 من امدها فضولي من الاخر فالاولى مستحيلة
 وخمس متفق على محتمل والاربع الباقية باطلة
 عندها خلافا لما في يوسف وشار الى عدم محتمل
 بقوله ليس ذلك الواحد فضولي ولو من جانب
قوله توقف عقوده اي الفضولي قال الشافعي
 هناك بيانه صحيح مثلا ثم يقع قبل اجازة وليه
 فاجاز بنفسه جاز لانه له وليا مجبزه حالة العقد
 بخلاف ما لو طلق مثلا ثم يقع فاجاز به بنفسه لم يجز
 لانه

لانه وقت العقد لا يجيز له فيبطل ما لم يقبل او قصته
 فيصح انشا لا اجازة كما بسطه العمادي **قوله** وكذا
 المولى يعني ان المولى المعتق اذا تزوج معتقة الكبيرة
 بلا استئذان لا يجوز ومثله احكام السلطان اذا
 تزوجها بكثرة بلا استئذان **قوله** كذا في الجوهره
 جميع ما تقدم من قوله ولا بن العم الى قوله السلطان
 عبارة الجوهره **قوله** يعني بخلاف الصغيرة اي
 يقصد صاحب الجوهره بقوله والمالك والسلطان
 ان حالهما مع الكبيرة مخالف لحالهما مع الصغيرة فلهما
 ان يتزوجا الصغيرة التي لا ولي لها غيرها كما بن العم
 وهو مناف لما تقدم قريبا في الفروع من ان
 القامني ليس له ان يزوج الصغيرة من نفسه واليه
 اشار بقوله كاحر لكن في عبارة غموض فان ظاهرها
 يقتضي ان كون حكم الكبيرة مخالفا لحكم الصغيرة في حق
 الحاكم والسلطان قد مر وليس كذلك فان الحكم
 في الفروع عدم صحة تزويجها من نفسه كما علمت
 ومعلوم انه ليس له ان يزوج الكبيرة من نفسه
 بلا استئذان فكان حكمها سواء في حقه فتعين
 ان يراد خلاف الظاهر بان يجعل قوله كاحر حال من المنق
 بحسب المعنى فان معنى قوله بخلاف الصغيرة ان حكم
 الكبيرة ليس حكم الصغيرة فقوله كاحر حال من قوله
 حكم الصغيرة المنق ليس **قوله** فليحرر التحريم
 ان يقال ان دلالة الجوهره على ان حكم الصغيرة مخالف
 حكم الكبيرة بطريق المفهوم وما تقدم في الفروع
 منطوق والمنطوق مقدم على المفهوم وكيف وقد

ايد بكلام الفتاوى الهندية المنقول عن المحيط كما
 قد مضى **ول** ان يزوجها متعلق بالوكيل
 اى الوكيل بتزويجها وبالنظر لتفسير الشارع الوكيل
 بالذكى وكلته يكون متعلقا بكلمته وقوله ذلك
 مبتدا والوكيل خبره وعلى هذا زيادة قوله كان له
 مضادة للمعنى لبقا الخبر من غير مبتدا وان جعل
 ان يزوجها مبتدا صار المعنى ان وكيلها مطلقا
 له ان يزوجها من نفسه وفساده لا يخفى **ول**
 اربعة اشياء هي البيع والعقدان والثمن ان
 كان عرضا **باب المهر قوله** عشر قيمة البكر
 اى عشر قيمتها ان كانت بكر او مثله الشئ الظاهر
 انه يشترط عدم نقص العشر او نصفه عن
 عشرة دراهم فان نقص وجب تكميله الى العشرة
 لان المهر لا ينقص عن عشرة سواء كان مهر مثل
 او مسمى **ول** ورواية الاقل اى كما فى حديث
 عبد الرحمن بن عوف لما جاء الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وبه اثر صغرة فاجره انه تزوج فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كم سقت اليها فقال
 زنة نواة من ذهب فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اولم بشاة رواه الجماعة كذا فى التبيين **ول**
 تحمل على المجل هذا على تقدير ان يراد بالنواة نواة
 التمر فان اراد بها ما وزنه خمسة دراهم كما هو عند
 الاكثر او ثلثة دراهم كما هو عند الامام احمد بن
 حنبل ومضى الله تعالى عنه سقط احتجاج الشافعى
 ومضى الله تعالى عنه به كما فى التبيين **ول** ورن
 بالرفع

بالرفع لغت لعشرة **قوله** ولو دينا اى في ذمتها
 او في ذمة غيرها اما الاول نظام واما الثانى فمكالو
 تزوجها على عشرة له على زيد فانه بيع وتأخذها
 من ايها شئت فان اتبعت المدبرون اجبر الزوج على
 ان يوكلها بالتبضع منه كما فى النهر اى ليدل على
 تمليك الدين من غير من عليه الدين **ول**
 قيمته عشرة وقت العقد اى فى ظاهر الرواية
 حتى لو تزوجها على ثوب او مكيل او موزون قيمته
 يوم العقد عشرة فصارت يوم القبض اقل
 ليس لها الرد وفى العكس لها ما نقص كذا فى النهر **ول**
 اما فى ضمائها الى اخوة اى لو صارت قيمة العروص
 يوم القبض اكثر مما كانت وقت العقد وقد طلقتها
 قبل الدخول بعد ما استهلكته ردت نصف قيمته
 يوم القبض لانه انما دخل فى ضمائها بالقبض فتعتبر
 القيمة يومه كذا فى النهر عن المحيط **ول** او
 تزوج ثانيا فى العدة صودته طلق امراته
 المدخول بها باينا ثم عقد عليها ثانيا فى العدة
 ثم طلقتها وجب كل وان لم يدخل بها لان وجوب
 العدة عليها فوق الخلوة بها كذا فى البحر **ول**
 او ازاله بكارتها اى ازاله الزوج بكارتها
 فاذا طلقها بعد ذلك قبل الخلوة وجب كالالمهر
ول فعلى الاجنبى ايضا اى كما ان على الزوج
 نصف كمال المهر المسمى **قوله** نهجها قال فى النهر
 وفى جامع القصولين تدافعت جارية مع اضرى قالت
 بكارتها وجب عليها مهر المثل انتهى وهو بالطلاق
 نعم ما لو كانت المد فو عتره تزوجته فيستفاد منه

وجوبه على الراجح كالملة فيما اذا لم يطلعتها الزوج
قبل الدخول فتدبره انتهى كلام المهر وفترات
عبارة جامع الفصولين تدل على وجوب كمال
المثل مطلقا من غير تفصيل بين ما اذا اطلعتها قبل
الدخول او لم يطلعتها كالاخفى وصيغة رض
ايجابهم نصف مهر المثل على الراجح فيما اذا اطلعتها
الزوج قبل الدخول هذا وقال في المني لكن
في جوهر الفتاوى ولو افتضحتون بكلام
امراة با صبح فتد اثار في المبسوط والجامع
الصغير اذا افتضحتا كرها با صبح اوجر او بالقرخص
صتي انضاهما ففعلية المهر ولكن شائنا ان يكون
ان هذا وقع سهوا فلا يجب الا بالالة الموضوعة
لقضا الشوق والوطن ويجب الارش في ماله
انتهى كلام المني فليجدر المقام **قوله** ما قيمته
خمس اى وقت العقد قوله ودرهمن ونصف
اى من الخمسة التى في ذمته **قوله** اذا لم يكن
اى المهر العوض **قوله** فلا نفاذ تفريع على قوله
توقف **قوله** ونحوه المراد به الرضا **قوله**
وعليها نصف قيمة الاصل قال في المهر واعلم
ان الزيادة في المهر اما متصلة متولدة كالسمن
او لا كالصبي او منفصلة متولدة كالولد او لا
كالارش وكل اما ان تكون قبل القبض فتتصف
الا بغية المتولدة او بعده فلا يتصف بالاقسام
ثمانية **قوله** يوم القبض اى لا يوم العقد
قوله تتصف قبل القبض ظاهر التركيب
ان

ان قوله قبل القبض ظرف لقوله تتصف مع انه
في عبارة المهر ظرف للزيادة كالاخفى **قوله**
في الشغار بكسر الشاين جمع شاعر واصل الشغار
الخلو يقال بلدة شاعرة اذا خلت عن السلطان
والمراد هنا الخلو عن المهر لما بها هذا الشرط كما هما
اخليا البضع عنه **قوله** معاوضة ما لعقد حيث
بان يجعل كل منهما بضع بنته مهر البنت الاخر قال في
المهر وهذا القيد لا بد منه في معنى الشغار حتى لو
لم يقل ذلك ولما معناه بل قال زوجتك بنتى على
ان تزوجنى بنتك فقبل او على ان يكون بضع
بنتى صداقا لبنتك فلم يقبل الاخر بل زوجه
بنته ولم يجعلها صداقا لم يكن شغارا بل شكاها
صحيحا اتفاقا وان وجب مهر المثل في الكل لما انه
سمى بالايصال مهر **قوله** لان فيه قلبا لمصنوع
يعنى ان موضوع الزوجية ان تكون خادمة
له **قوله** ومعاده الى الى اخره البحث لصاحبها
قوله وبازوجتك اى الوارد في حديث سعد
الساعدي من قوله صلى الله عليه وسلم قال
ولو خاتما من حديد قالتم فلم يجد شيئا فقال
عليه السلام هل معك شيء من القرآن قال نعم
سورة كذا وسورة كذا السور سماها فقال عليه
السلام قد ملكتها بما معك من القرآن ويروى
انها كانت زوجتكها كذا في البيهقي **قوله** على
قول المتأخرين وهو الذى اختاروه في الامارات
من ان عقد الاجارة في الطاعات صحيح فيكون

التزويج على التعليم كاللزوج على سكن الدار **قوله**
 ولها خدمته لان الخدمة اذا كانت باذن المولى
 صار كأنه يخدم المولى فليس له قلب الموصوع **قوله**
 به يفتى هذا قول الخضا وقال الكرخي يمتد حالها
 واختاره القدوري واختار الشرحي اعتبار حاله
 ورعيه في الهداية كذا في النهر **قوله** فانما تزمه
 اي الزيادة المضمومة من قوله اوزيد **قوله**
 ومعرفة قدرها عطف على قبولها كوجوه ثالثا عاقل
 اي لا المحبون ويخوه كاسياقي **قوله** فليس للطبيعي
 مثال مستقل بل هو اما طبيعي كوجود الثالث واما
 طبيعي شرعي كالحيض **قوله** كاحرام اي سواء كان
 المحرم الرجل او المرأة وسواء كان نجس او عترة كافي مسلمين
قوله ورتق هو وما عطف عليه مجرد عطف على
 مانع واخرجه الشارح كالمع الى الاستدراك **قوله** ولو
 بزوج الباء للمصاحبة اي ولو كان الصغير مصاحبا
 لزوجه يعني لا فرق بين ان يكون الزوج او الزوجة
 او كل منهما صغيرا **قوله** مطلقا اي سواء كان لأمها
 او لا **قوله** مطلقا اي سواء كان عمورا او لا **قوله**
 وكان له بالواو وفي بعض النسخ باو وهو تحريف
 كالاخفى **قوله** وما اذا لم يعرفها لان التمكن لا يحصل
 بدون المعرفة بخلاف ما اذا لم تعرفه والفرق انه
 يتمكن من وطنها اذا عرفها ولم تعرفه بخلاف تمكنه
 لانه يحرم عليه وطئها كذا في البحر وفيه انه اذا لم تعرفه
 يحرم عليها تمكينه منها فالظاهر انها تمنع من وطئها
 بناء على ذلك فينبغي ان يكون مانعا فاقبل **قوله**
 ومدة

ومدة الفرض فقط اي اذا كان جنته في النهر **قوله** مجبوا
 اي يقطع الذكر والخضتين من الجنب وهو القطع
 قال في العناية والظاهر ان قطع الخضتين ليس
 بشرط في المجتبى ولذا اقتصر لا سيما على قطع الذكر
 كذا في النهر **قوله** او خصيا بفتح الخاء فصيل بمعنى
 مفصول وهو من سلب خصيته وبقي ذكره **قوله**
 كما بسطه في النهر حيث قال قال في البحر واما
 المصنف الى صحة خلو الختن بالاولى واقول يجب
 ان يراد به من ظهر حاله اما المشكل فنكاحه موقوف
 الى ان يشاء حاله ولهذا لا يزوجه وليه من ختنه
 لان النكاح الموقوف لا يفيد اباحة النظر كذا في
 النهاية واقاد في المبسوط ان حاله يتبين بالبلوغ
 فان ظهرت فيه علامة الرجال وقد ذرجه ابوه امرأة
 حكم بصحة نكاحه منجبا عقدا لا بان فان لم يصل
 اليها اجل كالعنان وان زوج رجلا يتبين بطلانه
 وهذا صريح في عدم صحة خلوته قبل ذلك ولهذا
 التقدير علمت ان ما نقله في الاشياء عن الاصل
 لوزوجه ابوه رجلا فوصل اليها جاز والا فلا علم له
 بذلك او امرأة قبل فوصل اليها جاز والا اجمل
 كالعنان على ليس على ظاهره **قوله** في ثبوت النسب
 قال في البحر ينبغي ان لا يذكر ثبوت النسب في احكام
 الخلقة القائمة مقام الوطى لانه من احكام العقد
 وان لم توجد خلوة اصلا كما صرح به في المبسوط **قوله**
 والنفقة قال في النهر وما زاده الشارح وغيره من وجوب
 النفقة والسكنى في هذه العدة ومنع الاربع والاماء

واعتبار من الطلاق ووقوع باين اضرعا لتحقيق انه
من فروع المدة **قوله** وعراة وقت الطلاق في
حقها يعني ان طلقها واحدة رجعية في طهر لا وطى فيه
وتركها حتى تنقضي عدتها كان حسن الى اضرعا فصل في
اول كتاب الطلاق **قوله** وكذا في وقوع طلاق باين
اضرعي ان طلقها بعد الخلوة طليقة ثم طلقها في
المدة طليقة باينة حيث تقع وقوله باين اشار
به الى ان الطلاق الاول ايضا وقع باينة وان
كان بصرح الطلاق وذلك لانهم لما جعلوا الخلوة
مثل الرضى في امكان دون اضرى فان جعلناها
كالوطى في حق وقوع الطلاق وقع رجعيا وان
لم يجعلها مثله في حقه وقع باينة فقلنا بالباين
احتياطاً فان قلت لا يبقى حينذاك باين المشبه
والمشبه لان المشبه لحق فيه البايين البايين
والمشبه به لحق فيه البايين الرجعي قلت انراد
بالتشبيه من بعض الرجوع وهو ان في كل منهما
وقوع طلاق بعد اضرع **قوله** على المختار هو احدى
الروايتين كما في البحر وفي رواية لا يقع لان البايين
لا يلحق البايين الا اذا كان مطلقا والعرض ان
هذا منجز وجه المختار ما ذكره في البحر عن الذخيرة
من ان الامكان لما اختلفت وجب القول بالوقوع
قوله والرجعة اى فلا يصح من ارجع بالخلوة
ولا رجعة له بعد الطلاق الصريح بعد الخلوة كما
في البحر **قوله** وتزوجها بالرجع عطا على المجرور
قبلة وقوله كالا بكاز حال من الهاء يعني
اذ اطلقت البكر بعد الخلوة تزوج كالا بكاز بعد
الوطى

الوطى لا **قوله** على المختار وجعلها في المجتبى كالوطى
في حق التزوج فانها تزوج كما تزوج البكر قال في
البحر وهو ضعيف لما قدمنا من انها تزوج بغيرها
كالابكار اذا قالت لم يدخل بي **قوله** وعنه ذلك
اى من سقوط الوطى ونحوه الا ان في النظم **قوله**
وبغيره بالغ عطا على مثل الضمير للوطى والمعتد
بكر المعلن **قوله** واربع بالرجع عطف على اللاحق
قوله فراق فيه ترحيل المراد به الطلاق **قوله**
واوقعوا فيه اى في الماعداد بمعنى المدة **قوله**
اذ الحقا الضمير للتطليق والالف للطلاق قوله
الضيق يدل من الاول **قوله** سقوط وطى يعني
ان وطئها مرة سقطت مطالبتها بالوطى وان خلاها
لا **قوله** كذلك النفي يعني ان الى منها ثم وطئها
في المدة كان قينا وان خلاها لا **قوله** والتكيد
يعني ان وطئ في نهار رمضان فعليه الكفارة وان
خلاها لا **قوله** ما قدمت عبادة مانا فيه
يعني ان وطئها في عبادة يفسدها الوطى قدمت
وان خلاها لا **قوله** وان انكر الوطى لان المقصود
من انكار الوطى دعوى سقوط نصف المهر وهو تنكر
والقول للمنكر باليمين **قوله** واقره المصنف حيث
قال ولو لم يمكنه في الخلوة ففيه اختلاف المأخوذ
كافي الذخيرة والقنية واضرار الطرسوس
تفقها من عنده ان كانت بكرا صححت الخلوة
لانها لا توطأ اليها كرها وان كانت شيبا لم يصح
لعدم تسليم البضع اختيارا فكانت راضية باستقام

منها بخلاف البكر فانها تسمى **قوله** ولو قال اي
 لغير المدخول بها **قوله** فلا بها اي خلوة صحيحة
 لانه المتبادر من لفظ الخلوة **قوله** لوجود الشرط
 علة لطلقت كما فعله في المخرج لا لقوله باينا
 واما البيوتة فمصلحة بما قال في المخرج ويكون الطقة
 الواقع باينا لقرينهم بان الطلاق الواقع بعد الخلوة
 الصحيحة يكون باينا **قوله** ووجب نصف المهر
 لان كماله يتمكن من الوطى حشا وشرعا وههنا يجوز
 ما ظاهرا بانست وحرم وطئها فكان غير متمكن
 شرعا فوجب نصف المهر ولهذا العلة لم تجب العدة
 فان قلت غاية ما نزم من هذا التعديل انها خلوة فائدة
 والعدة لازمة فيها لما سياتي قلت الفرق ان
 الزوجية باقية فيما سياتي فلا بها هنا **قوله**
 الموت اي موت الرجل بالنسبة للعدة وموت
 ايها لان بالنسبة للمهر **قوله** لعدم بقاى العدة
 في العقود اي فلم يصل اليه بالهبة عين ما يستحق
 بالطلاق قبل الدخول وهو نصف المهر **قوله**
 او قبضت نصفه احرازها عما اذا قبضت اكثر من
 النصف حيث تردد ما زاد على النصف لا عما اذا قبضت
 اقل من النصف فانها قبضت لا تردها بالاولى كما
 في النهر **قوله** فان وفي بتثدي الغاء بدليل
 والايون **قوله** بقوت النفع هو لاقامة في
 الاول والثالث وعدم التزوج في الثاني بين
 ولما فات النفع بطل كون الالف مهرا في المسائل
 الثلاث لانها ما رضى بالالف الا بشرط النفع
 وقد فات فوجب مهر المثل اما في الاولى والثانية
 فلقد

فحلوا العقدة عن المهر اما في الثالثة فلو ان الشرط
 الثاني غير صحيح فلهاالة فيه فله العقد عن التسمية
 فوجب مهر المثل **قوله** في المسئلة الاخيرة
 قيد في قوله ولا يزداد على الفين فقط واما قوله
 ولا ينقص عن الف فراجع لتسايل الثلاث **قوله**
 لا يتقاربا على ذلك اي لرضاها بالالف في المسائل
 الثلاث ورضاها بالالفين في المسئلة الثالثة
قوله لسقوط الشرط قال في الفقة ولو طهرها
 قبل الدخول بها يجب نصف المسمى اولا بقاء
 على انه لا خطر فيها وكذا في المسئلة الاولى
 لان بالطلاق قبل الدخول يسقط اعتبار هذا
 الشرط انتهى وقال في البحر لو طهرها قبل الدخول
 كان لها نصف المسمى سواء وفي بشرطه اولا
 لان مهر المثل لا يتصف **قوله** فانه يقع المثلطان
 فان قلت ما الفرق بين هذه وبين مسئلة
 الالف والالفين قلت اجاب في العناية بان في
 هذه لم ترصد المخاطرة لان المرأة اما حيلة في
 الامر واما قبضية غير ان الزوج لا يبرئها
 وجهله بصفته لا يوجب المخاطرة فله الشرطان
 جميعا بخلاف مسئلة الالف والالفين فان
 المخاطرة وجدت فيها في التسمية الثانية لانه
 لا يدري ان الزوج يخرجها اولا **قوله** في الاصح
 ونفس في نوادر ابن سماعه عن محمد على الخلاف
 وضعفه في البحر **قوله** بخلاف ما لو رد الى
 اخره كان ينبغي ان يذكر هذه المسئلة مع مسئلة

الالف والالفين لا اتحاد حكمهما كما فعل في شرحه
 للمتن حيث قال ولو تزوجها على ان اقام بها
 او كانت مولاة او شيئا اذ ان لم تكن له زوجة
 وعلى الفاي ان اخرجها او كانت عربية او بكرا
 وكانت له زوجة **قوله** لزومه الكل قال في
 مجمع المأثر لان المهر انما شرع لمجرد الاستمتاع وهو
 البكارة **قوله** او على احد هذين اراد بهذا
 انه لا فرق بين كلمة او ونقطة امدها كما في
 المتن **قوله** في كل جنس له وسط قصد بهذا
 التعميم وان هذا الحكم لا يخص الفرس والعبد
 وما عطف عليهما بل يعم كل جنس له وسط لعلوم
قوله وكل ما لم يجر العلم فيه كما اذا تزوجها
 على مكيل او موزون غير المتقين وبين جنسه
 لا صفت بان تزوجها على حنطة او شعير
 كذا ولم يزد عليه كما في مجمع المأثر **قوله** والا
 اي وان جاز فيه العلم كما اذا بين صفته ايضا
قوله وكذا الحكم في كل حيوان قصد التعميم
 بالنسبة الى الفرس ولو قال في كل ما ذكر جنسه
 لشمل الخوالع والوثوب الهروي بل لو قال ولو
 تزوجها على معلوم جنس وجب الوسط او قيمته
 لكان اخص واشمل **قوله** في الاعم وقيل بعد
 بعد الدخول ليس لامدتها فسخه الا بحضرة
 الناظر كما في التهر وغیره **قوله** فلا ينافي
 وجوبه قال في التهر وقول الشارح وكل
 منها فسخه بغاير محض من صاحبه لا يريد به
 عدم

عدم الوجوب اذ لا شك في انه مزوج من العصية
 والخروج منها واجب بل افادة انه امر ثابت
 له وحده **قوله** بعد الوطن اما اذا حصل
 التقريب قبل الوطن فلا عدة ولا نسب **قوله**
 لا الخلوة عطف على الوطن **قوله** للطلاق سلق
 بتجب وفي تفسيره بالطلاق نظر فان العزقة
 هنا فتح لا طلاق واجيب بان الطلاق
 قد يراد به الترتل كما ساقى في شكله الرقيق
 في طلعتها او فارقتها **قوله** لا للموت اي موت
 الرجل قبل الوطن وقيدنا بقولنا قبل الوطن لانه
 لو مات بعد الوطن وجبت عدة الموت قطعا كما
 ياتي في العدة **قوله** من وقت التقريب اي
 تقرب القاصي ومثله التفرق وهو ضمنها
 الفقد او فتح امدها وقال زفر من احوالها
 واختاره ابو القاسم المصنف وهو الصحيح كذا
 في مجمع المأثر **قوله** او متاركة الزوج
 خصا المتاركة بالزوج بنا على ما حققه في المأثر
 من الفرق بين المتاركة والفسخ وان المتاركة
 في معنى الطلاق فيختص به الزوج اما الفسخ
 فرفع العقد فلا يختص به وان كان في معنى
 المتاركة **قوله** في الاعم وقيل شرط قال في
 القنية وهو الصحيح كذا في المأثر **قوله**
 وتقدر مدته اي مدة النسب كما في المتن **قوله**
 فاكثر اشار به الى ان ذكر اقل مدة الحمل احراز
 عما هو اقل منها فقط لا عما هو اكثر منها ايضا

بخلاف الصحيح فان
 العدة فيه تجب قبل الوطن
 قوله لا لومات بعد
 الوطن وجبت عدة الموت
 قطعا كما ياتي في العدة خلافا لما اذا مات
 الميت في العدة ان المتكوفة للحاكم انما اذا مات
 الدائم فانما تقتل الجفون من عند التوقف بآرة
 ارم وهو الجفون

قوله وحكم هذا أي حكم الاجارة الفاسدة بشرط
فاسد كرمه دار أو جبهالة المسمى أو بعدم
التسمية أو بتسمية نحو خمر والاجر خمر حكم والمراد
به اجر المثل والمسمى في الصورة الاولى واجر
المثل بالثاني الثلاثة الاخيرة وقد فصل ذلك
بقوله وجوب ادق مثل الى اخره فادق اما
مضاف والا صنافه ببيان اذ عين مضاف
ومثل بول منه كما لا يخفى **قوله** والواجب
الاكثر الى اخره يعني ان الكتابة الفاسدة كما
اذا كاتبه على عين معينة لغيره يجب على
المكاتب ان لا يكتب من قيمته والمسمى وتأ الكتاب
والقيمة مجروران ولا يوقف عليهما بالهاء
لاختلاف القافية **قوله** وفي النكاح
أي الفاسد بعدم الشهود مثلا المثل أي بالعا
ما يلزم ان لم يتم ما يصلح مهرا والاقبال من
مهر المثل والمسمى **قوله** ان لم يكن دخل اما
اذ لم يدخل لا يجب شيء **قوله** وخارج ان يذر
يعني ان المزارعة الفاسدة كما اذا شرط فيها
قفران معينة لا مد بها يكون الخارج فيها صاحب
البذر نعم ان كانت الارض له فعليه مثل
اجر العامل وان كان البذر من العامل فعليه
اجر مثل الارض **قوله** اجل تكلمة يعني نفسه
قوله والصالح والرهن أي والصالح الفاسد
يعتبر جبهالة المبدل المصلح عليه والرهن
الفاسد كرهن المتاع لكل من المتعاقدين
نقذه

نقضه **قوله** امانة خلد مبتدا محذوف عايد
على كل من بدل الصلح والمرهون المملوكين ذلك
عليهما الصلح والرهن **قوله** او كما يصح حكمه
يعني وقيل انه مقصود فيهما كما يصح منهما
قوله ثم الهبة بكون الهاء للضرورة كهيئة
شاع يقسم **قوله** ومع بيعه أي بيع المستقرض
واللام لتقديره البيع وقوله اقترضت بنت لعبد
وقال اقترضت مستتر عايد على المستقرض ومنفوعا
محذوف عايد على المصدق يعني اذا استقرض من عبدا
كان قرضا فاسدا لانه قبيح ويبيد الملك
فيصح بيعه **قوله** مضاربة بكون الهاء
للضرورة يعني ان المضاربة الفاسدة بمنزلة
عمل رب المال حكمها بالامانة أي يكون مال
المضاربة في يد المضارب امانة **قوله** والمثل
في بيع أي الواجب في بيع الفاسد بنحو شرط
لا يقتضي العقد ضمان مثل المقبوض الهالك
ان كان مثليا وقيمه ان كان قيميا وتاء
الامانة والقيمة مرفوعة ولا يوقف عليهما
بالكون لما مر واما بقية الامدى والعشرين
فقال وتبقى من التصرفات الفاسدة المصدقة
والخلع والشركة والصل والكفالة والوكالة
والوقف والاقالة والقرق والوصية والقسمة
اما المصدقة فتجوز في جميع الفصول اي انها كالهبة
الفاسدة مضمونة بالقبض واما الخلع فخبره
انه اذا بطل العوض فيه وقع بانيا وذلك كالخلع

على حر او خاترا او ميتة واما الشركة وهي المفتوحة
 منها شرطها مثل ان يجعل الزوج فيها على قدر المال
 كما في الجمع والاضمان عليه كرهلك المال في
 يد كما في جامع الفصولين واما السلم وهو ما
 فقد فيه شرط من شرائط الصحة فحكم راس
 المال فيه كالمضروب فيصم فيه ان ياخذ به ما بدله
 يد ابيد كذا في الفصول واما الكفالة كما اذا جعل
 المكفول لعنه مثلا كقولك ما بايعت امد اغضلي
 فحكمها عدم الوجوب عليه بما اداه حيث كان
 الضمان فاسدا كذا في الفصول ايضا واما
 الوكالة والوقف والاقالة والوصية والوصية
 فانظروا فيهم لم يفرقوا بين فاسدها وباطلها
 ومردوها بان الاقالة كالنكاح لا يبطلها
 الشرط الفاسد وقد عرفت انه لا فرق بين
 فاسده وباطله وقالوا لروقت الاقالة
 بعد القبض بعدما ولدت الحادية فهي باطلة
قوله كنت عمه مثال للمنفى **قوله** وفاده
 فهم الاقالة لصاحب المهر **قوله** وقت
 اعتد ظرف لمثلها الثانية بالنظر للمنفى
 ولنعتبر بالنظر للشرح **قوله** ويعتبر حال
 الزوج ايضا قال في المهر وقالوا يعتبر حال الزوج
 ايضا اي بان يكون هذه كادوا في امثالها
 من نساها في المال والحب وعدمها كذا في
 فتح القدير قال في البحر وبينني ان يكون للمال
 والبلد والصغر والتقوى والسق مدخل
 فيه

فيه ايضا اذا شاب والمتن يتزوج بارضه من
 الشيخ والفاسق **قوله** قال اي الحال **قوله**
 ومهر الامة دخل في اطلاقه ما اذا كان لها
 قهر اب كما اذا تزوج حرامه رجل ولم يشترط
 الحرية فبنته امة وهو وان كانت من قوم
 ابيها لكن خالفهم في الحرية فلم تحصل المماثلة
قوله لما ذكر علة لبثوت مهر المثل والمراد
 بما ذكر المماثلة سنا وما عطف عليه واشار
 به الى انه لا بد من الشهادة على الامرين
 المماثلة بينهما وان مهر الما لى كان كذا
 قال قول للزوج اي في ان مهر مثلهما كذا قوله
 كما مر اي في مسألة عدم وجوب الترتيب **قوله**
 ومع ضمك الولي سواء كان ولي الزوج
 او الزوجة صديقا كانا او كباين كما في المهر
قوله ولو عاقدان بان يكون ولي الصغيرين
قوله لانه سفير بتقليل يصلح جوابا لسوال
 بقدر تقديره اذا اتمى ولي الصغيرين
 المهر يلزم ان يكون مطالبا ومطالبا وهو
 لا يعقل دهاصل الجواب ان الولي في النكاح
 سفير كما ذكره في **قوله** لكن استدراك
 على مع **قوله** بشرط صحته اي الولي **قوله**
 وهو المكفول عنه وارثه اي وارث الولي بان
 يكون الولي ابا الزوج **قوله** لم يقع اذ لا وصية
 لو ارث **قوله** والا اي وان لم يكن المكفول
 عنه وارث الولي **قوله** وقول المرأة عطف على

صحته وهذا أيضا اذا كانت المرأة بالغة **قوله**
او غيرها وهو وليها وهذا ايضا اذا كانت
المرأة صغيرة او الكفيلة وليه اما ان كانت
وليها فالحياة يقع مقام القبول كما في النهر
قوله او الولي الفنا من اى سوا كان وليه
او وليها **قوله** ان امرئى للمعلوم وضله
للزوجه او للجهول وضله للولي **قوله** ولا
يطالب المالب لان المهر مال يترحم ذمة الزوج ولما
يترحم المالب بالعقد اذ لو لم يترحم به لما افاذ الضمان
شيئا كذا في النهر **قوله** ان لم ينجل او يجمل كله
لم يمتدح بهذا التركيب الاقسام اذ قد
بقى ما اذا اجل بعضه وعجل بعضه **قوله** فلا
شرط جواب شرط محذوف تقديره فان اجل
كله او عجل كله **قوله** لان المصريح هو شرطه
قوله يفوق الدلالة هي العرف **قوله**
جهالة فاحصة كصوب الريح **قوله** الا التاويل
استثنا من المستثنى **قوله** حتى تقبض اى
الباقى بعد الاربعين المحذوف من العبارة فان
فان عبارة النهر بقى لو تزوجها على مائة مثله
على حكم الخلول على ان يعطيها قبل الدخول اربعين
والباقى على حكمه كان لها الامتناع حتى تقبضه
انتهى ولا يخفى ان ضايل تقبضه فيها راجع
الى الباقي **قوله** فلا يخرج تفصيل لما ابره
الماتن يعنى قبل الاخذ لا يخرج بلا اذن الا
لحق الى ارضه فلما ان يخرج بلا اذنه والمبعد

اللافت

اللافت ليس لها ان يخرج بقدر اذنه اصلا ويخرج
باذنه الحاجة ويحرم عليها الغير حاجة **قوله**
حلف منكر التسمية اى عند عجز مدعيها عن
البينه **قوله** يجب مهر المثل هذا مقيد بما اذا
كان الاختلاف قبل الطلاق سواء كان قبل الدخول
او بعده او كان الاختلاف بعد الطلاق لكن كان
الطلاق بعد الدخول او الخلوة اما اذا كان الاختلاف
بعد الطلاق وكان الطلاق قبل الدخول فواجب المتعة
كما في البحر ولم يتعرض له الشارح والماتن **قوله** وفي
المهر خليف جماعا اشارة الى الرد على صدر الشريعة
قال في البحر وذكر صدر الشريعة انه يحلف
عندها فان نكل ثبت المسمى وان حلف المنكر
وجب مهر المثل واما عند ابي حنيفة فينبغي ان لا
يحلف المنكر لانه لا يحلف عند في النكاح فيجب
مهر انتهى وفيه نظر لان التحليف هنا على المال
لا على اصل النكاح فيتعين ان يحلف منكر التسمية
اجماعا ولهذا استكتف اعنه لظهوره **قوله** حال
قيام النكاح اى سواء كان الاختلاف قبل الوطء
او بعده ومثله ما اذا اختلفا بعد الدخول وكان
الطلاق بعد الدخول او الخلوة وكان ينبغي التنبه
عليه **قوله** او المسمى مائة كالف والالفين
قوله كسئلة العبد والجارية اى بان قالت
تزوجتني على عبد فقال بل على جارية كما في النهر
قوله فلها المتعة الى ارضه قال في البحر لخلاف ما
اذا اختلفا في الف والالفين لان نصف الف

ثابت بيقين لا تقاها على تسمية الالف وملك في
 نصف الجارية ليس ثابت بيقين لانها لم يتفقا
 على تسمية امدها فلا يمكن القضا بنصف الجارية
 الا باختيارها فاذا لم يوجد سقط البدلان فوجب
 الرجوع الى المتعة كذا في البدائع **ول** القول
 لورثته اى ما اعترفوا به لورثتهم والادك في النهر
ول القول لمنكر التسمية هم ورثة الزوج لانهم
 الذين ينكرونها ويدل عليه قول الكثر ولو ماتوا
 في القدر فالقول لورثته **ول** لم يقض بشئ
 كان الاول ان ياتي بواو العطف قبل هذه الجملة
 لتكون عطفا على ما قدره عطف سبب على سبب **ول**
 عالم يبرهن مبنى للجهول اى عالم يبرهن مدعى التسمية
 عليها **ول** كقوله شمع تمثيل لغير جهة المهر
ول فلما ان ترد العوض من جنبه ليس في
 عبارة الزيلعي قوله من جنبه وعبارة في قفاوى
 اهل سمرقند رجل تزوج امرأة وبعث اليها بهدايا
 وعوضته المرأة على ذلك عوضا ثم زفت اليه ثم
 فارقتها وقال انما بعثت اليك عارية فلو اراد ان
 يسترد ذلك و ارادت المرأة ان تسترد العوض
 فالقول له في الحكم لانه انكر التملك فاذا استرد
 منها كان لها ان تسترد ما عوضته **ول**
 كتاب تمثيل لغير المصيا **ول** قال الفقيه ابي
 الميث كافي الملح **ول** كحف وملاة قال الزيلعي
 لانه لا يجب عليه ان يملكها من الخرج بل له ان
 يمنعها **ول** فقط قيد في عينه لاني قايما وامتاز

به عما اذا تغير بالاستعمال كما اشار اليه الشارح
 قال في الملح لا مسلط عليه من قبل المالك فلا يلزم
 في مقابله ما انتقص استعماله شئ **ول** لا
 رجوع مطلقا اى سواء دفع لها او اكلت معه كما دل
 عليه الدخ **ول** فلا مطلقا اى سواء شرط في
 الاتفاق عليها التزوج او لا كما يدل عليه ظاهرها في
 المرحيث قال لو انفق على معتدة الغير على طهر ان
 يتزوجها اذا انقضت عدتها فلما انقضت ايت
 ذلك ان شرط في الاتفاق التزوج كان يقول
 انفق بشرط ان يتزوجني يرجع زوجت نفسها او لا
 وكذا اذا لم يشترط على الصبي وقيل لا يرجع اذا
 زوجت نفسها وقد كان شرط وصي ايضا وان
 ايت ولم يكن شرطه لا يرجع على الصبي انتهى وقال
 في الملح والحاصل ان المعتد ما ذكره العمد في فصوله
 انها ان تزوجته لا رجوع مطلقا وان ايت فله
 الرجوع ان كان دفع لها وان اكلت معه فلا مطلقا
ول وعلمه دل هذا العطف على ان المعتد الملم
 حتى لو كان حاضرا ولم يعلم كان له ان يسترد ولو كان
 غائرا لم يملك ما فعلت فسكت ليرى ان
 يسترد مالم **ول** وزفت الى الزوج الظاهر
 ان هذا القيد اتفاق لان سكوت اذن بالدفع
 وهذا الدفع هبة للقريب ولا رجوع فيها
 من غير توقف على زفاف ولا غيره ويرى عليه عدم
 تقييد الاشياء به حيث قال دفعت لبتها في تجهيزها
 اشيا من متعة الاب وهو ساكت فليس له الاسترداد

قول السبع والثلاثين قدمناها في باب الولي عن
 الاشياء **قول** على ما مر في ذواتها هو الجواهر متعلق
 بالثمان والاربعين فان صاحب ذواتها هو الجواهر
 حاشية الاشياء وهو الشيخ صالح ابن المصنف
 زاد على ما في الاشياء ثلاث عشر مسألة ذكرها
 الشارح في كتاب الوقف **قول** كوزفت اليه في
 العبارة اجمال سياقي في كتاب الوقف عن التقنية
 ما تضمنه ولو زفت اليه بلا جهاز فله ان يطالب
 بما بعث اليه من الدنانير وان كان الجهاز قليلا فله
 المطالبة بما يليق بالمبعوث في عرفهم حينئذ يعني بانه
 اذا لم يجهزها بما يليق فله استرداد ما بعث اليه
 ما يتخذ الزوج لا ما يتخذها انتهى كلامه **قول**
 الا اذا سكت طويلا المراد بالسكوت الطويل
 ان يكت زما نايرل على رضاه قال الشارح في
 كتاب الوقف ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف
 بذلك رضاه لم يكن له ان يخاصم بعد ذلك وان لم يتخذ
 له شيء **قول** ومحارم اي وحرمة نكاح محارم
 وهذا يوافق ما سياتي في باب نكاح الكافر من قول
 شيخ العراق بفساده ولا ينافي الاصح من انه يقع
 جائزا اي صحيحا لان معنى حكنا بالصحة عدم
 القرض لهم **قول** الا في منلتين اتفقنا ان
 المسئلة مانعة جمع **قول** وبايع امة
 قبل تسليم قال في صدا الزنا من الجبر ومن هذا النوع
 الجارية المبعة في حق البائع قبل التسليم في ضمانه
 ويده وقوة الى حكمه بالهلاك قبل التسليم وكذا في
 البيع

البيع الفاسد قبل القبض او بعده اما قبل القبض
 فليبقا المثلث واما بعده فلان له الفسخ فله حق
 المثلث فيها وكذا اذا كان بشرط الخيار سواء كان
 الخيار للبائع او للمشتري فان كان للبائع فليبقا
 ملكه وان كان للمشتري فلان البيع لم يخرج عن ملكه
 بالكلية انتهى وقوله ومن هذا النوع اي النوع
 الذي لا حد فيه لشبهة المحل وهذا المهر ايضا
 منتف في جميع هذه الصور بطلاق الشارح يشعر
 بذلك فراجع **قول** ويقط من الثمن ما قابل
 البكارة اي الحدوث الميب فيها وهي بعد في ضمانه
قول تدافعت جارية قد مناه اول الباب عما
 النهز **قول** لا يعتبر السن يعني ان اختلفا في تحملها
 للرجل يرجع في ذلك للنساء ولا عبرة بالسن قال
 في شرحه للمتن وفي البرازمية لاب الصغير المطالبة
 بالمهر فاذا دفعه الزوج له المطالبة بتسليمها
 فاذا اختلفا في تحمل الرجل فالقاضي يرجح النساء
 ولا يعتبر السن **قول** لم يلزمه اي الزوج قال في
 شرحه للمتن ولو سلمها الاب الى الزوج فضربت
 ولا يدري اين هي لا يلزم الزوج طليها **قول** نكحها
 اي بعد الاماء باب **نكاح الرقيق قوله**
 هو المملوك فيه ان التعريف لم يسا والمعرف لان مبيها
 عمومها وجهها لانفراد الرقيق بالاسير في دار الحرب
 والمملوك بغير الادى والجواب ان المراد بالمملوك
 المملوك من بني ادم كما صرح به في المنع وبالرقيق الرقيق
 المحرز بدار الاسلام لان الامة لو تزوجت في دار الحرب

وهي اسيرة لا يتوقف كاهها بل يبطل لانه لا مجيز له
في ان وقع كافي النهر حيث ان علم ان كلامه
الرق والمالك كامل وناقض ففي القن كالمات
وفي معتق البعض ناقض وفي المكاتب كل الرق
وفي المدبر ولم الولد كل الملك **قوله** فلا مهر تزويج
على بطل **قوله** فطالب تزويج على يد رجل لا على النقي
قوله كاباى باليتيم فانه يزوج امته وكذا جده
وكذا اوصيه والقاضي **قوله** ومكاتب اى
فانه يزوج امه ابنه لا عبده كافي القهستاني
قوله ومفاوض اى فانه يزوج امه المفاوضة
لكنه لا يزوج العبد كافي القهستاني **قوله** وتقول
اى فانه يزوج امه الوقف **قوله** الا من يملك
اعتاقه اى اعتاق جميعه بدليل انه لا يزوج عبد
المفاوضة **قوله** سبب الوجوب هو النكاح
والمراد بالوجوب وجوب المهر والنفقة **قوله** من
اى من القن وغيره **قوله** ان تجددت يعنى ان
لزمه نفقة فيبيع فيها فلم ينف ثمنه بما عليه من النفقة
بقي الفضل في ذمته فطالب به بعد المقت ولا يتعلق
برقبته فلا يبيع فيه عند السيد الثاني ثم ان تجددت
عليه نفقة عند السيد الثاني بيع فيها ويفعل
بالفضل كما هو **قوله** وفي المهر مرة فيه انه لو لزمه
مهر اضر عند السيد الثاني كما اذا طلقها ثم تزوجها
بيع ثانيا فلا فرق بين المهر والنفقة الا باعتبار
ان النفقة تجدد عند السيد الثاني ولا بد بخلاف
المهر كذا اقره شيخنا السيد رحمه الله تعالى **قوله**

الا اذا

الا اذا اياه منها فان ما عليها من مقدار ثمنه يلتقي
تصاها بقدره ما لها والباقي يسقط لان السيد لا
يتوجب ديناً عليه **قوله** ولو زوج المولى امته
اى سوا كانت قننه او مدبرة او ام ولد **قوله** من
عبد اى سوا كان قننا او مدبرا او ابن ام ولد **قوله**
لا يجب المهر الا استلزامه الوجوب لنفسه على نفسه
وهو لا يعقل وهذا بناء على ان مهر الامة يشتر
للسيد ابتداء في غير الماذون والمكاتبه ومعتقة
البعض كما في النهر **قوله** بل يسقط اى بل يجب على
السيد ثم يسقط بناء على ان مهر الامة يشتر لها
اولا ثم ينتقل للسيد كما في النهر عن الغني **قوله** لانه
اى كلام من طلقها وفارقها **قوله** بخلاف الفضولي
قال في المنع فان قيل يشتر كل بما لزوج رجلا امرأه
فلما بلغ الخبر ائمه قال طلقها فانه يكون اجازة قلت
اجيب عنه بان المولى لا يقدر على التطبيق فلا
يكون الامر به فجعل مجازا عن رد النكاح وعتة
يملك الطلاق بالاجازة فيملك الامر به فتثبت
الاجازة **قوله** خلافا لها اى حيث قال لا ينتظم
الفساد لان المقصود من النكاح في المستقبل الاعفاء
والتحصيل وذلك بالجائز وله ان اللفظ مطلق فيجوز
على اطلاقه وبعض المقاصد من النكاح الفساد
حاصل كالنسب وجوب المهر والعتة على اعتبار وجود
الوطى كذا في المنع **قوله** وان تزويج امرأه اى لانه
عدد محض كما في المنع **قوله** وكذا التوكيل بالنكاح
اى ينتهي بمره وان تزويج امرأه لانه عدد محض ولو تزوي

ارباع لا يملكها كالحكماء في البحر **قوله** شرط
 كما عراى قبيل قوله ولو زوج المولى أمته من عبده
قوله أوام ولده ومثلها المدبرة كما في النهر **قوله**
 وإن شرطها في العقد لأنه شرط لا يقتضيه العقد
 فلم يصح لا يخلو إما أن يكون إجازة أو إجازة فالاول
 باطل لعدم التوقيت والثاني ليس بلام كما في البحر
قوله أما لو شرط الخرج جواب سؤال تقديره
 ما الفرق بين هذا وبين أن يشترط الحر المتزوج
 بأمة رجل حرية أولاده حيث يلزم الشرط في هذه
 وتثبت حرية ما يأتي من الأولاد وهذا أيضا شرط
 لا يقتضيه نكاح الأمانة كذا في البحر وتقييده بالحر
 يقتضي أن العبد لو تزوج أمة رجل بشرط علم حرية
 أولادها وقيل لا يكون أصرا مع أن يقول المولى
 تعليق الحرية بالولادة وهو موجود في صورة
 العبد فتأمل **قوله** والتزوج عطف على الشرط
قوله على اعتباره حال من التزوج والظاهر للشرط
قوله هو معنى تعليق الحرية بالولادة خبر ابن
قوله ومضاده إلى إضره قال في البحر وقد ذكر
 هذين الحكمين في المبسوط في مسألة التعليق مرقيا
 بقوله كل ولد تدنيه فهو حر فقال لو مت
 وهي صبي جازيعة فان ولدت بعد لم تعتق
 ذكره في باب عتق ما في البطن إلا أن يفرق بين
 التعليق مرقيا والتعليق معنى ولم يظهر إلا أن ذكره
 في المحيط من باب عتق ما تده الأمانة وقال بعده ولو قال
 لعبد يملكه أولا يملكه كل ولد يولد لك فهو حر فان
 ولد

ولد له من أمة يملكها الخالف يوم طلق عتق أن ولدت
 في ملكه وألا بطلت اليمن انتهى وهي شبهة بمثلنا
قوله فارغة عن خدمة المولى قال في البحر وظاهره
 أنه لو وجدها مشغولة بخدمة المولى في مكان
 قال ليس له وطئها وإنما يجوز له إذا لم تكن مشغولة
 بخدمة المولى ولم أره مرقيا **قوله** أو استخداها
 بنهار أو أعادها لبيت الزوج ليلداى وتكون نفقة
 النهار على السيد ونفقة الليل على الزوج كما في
 القصة في عن القينة **قوله** ولو أم ولد أشار به
 أن له أجبار المدبر والمدبرة بالمدى **قوله** ثانيا
 أى كما كان متوقفا أولا على إجازة المكاتب
 فالثا نوية بالنظر لطلق التوقف لا بالنظر
 لخصوص التوقف على إجازة المولى وإنما لم يسبق
 لتوقف على إجازته **قوله** حل بات هو حل
 وطى السيد أياها **قوله** على موقوف فهل حل
 وطى الزوج أياها **قوله** والدليل بطل العجائب
 قال في البحر وفي المحيط وغيره المولى إذا زوج مكاتبته
 الصغيرة توقفت النكاح على إجازتها لا نفسها
 بالحقبة بالبالغة فيما يبنى على الكتابة ثم
 أنها لو لم ترد حتى أدت ففتقت بقاء النكاح متوقفا
 على إجازة المولى لا إجازتها لا لها بعد العتق لم
 تنكح مكاتبته وهي صغيرة والصغيرة ليست من أهل
 الإجازة فأعتبر التوقف على إجازتها حال رقتها
 ولم يعتبر بعد العتق قالوا وهذه المسئلة من
 أعجب المسائل فانها ربما زادت من المولى بعد

اسم سم

زدت اليه قريبا في النكاح فانه يملك التزام النكاح
 بعد العتق لا قبله واعجب منه انما وردت الى الرق
 يبطل النكاح الذكرا بشره المولى وان اجازة المولى لانه
 طرأ على بات على موقف فابطله الا ان هذا كله
 ثبت بالدليل وهو يحمل المجاب انتهى وقال
 القهستاني ومن اعجب المسائل ان المشايخ مذهب الجازة
 السيد نكاح المكاتب الصغيرة بعد العتق باعتبار
 اثر الملك وهو الاول ولم يصححوا قبله مع حقيقة الملك
 وكذا صححوا اجازة المكاتب الصغيرة نكاحها قبل العتق
 وهي حرة يد اولم يصححوا بعد وهي حرة يد اورقبة
 لانها في الصورتين لم يقع تصرفها بعد العتق لمعناها
 واما قبله فيصح الحاقا بالباقية كافي المحيط **فـ**
 وجت الكمال اي حيث قال والذي يقتضيه النظر
 عدم التوقف على اجازة المولى بعد العتق بل بمجرد
 عتقها ينقد النكاح لما مر جوابه من انه اذا تزوج
 العبد بغير اذن سيده فاعتقه نفد لانه لو توقف
 فاما على اجازة المولى وهو ممتنع لانها ولايته
 واما على العبد ولا وجه له لانه صدر من جهته
 فكيف يتوقف ولانته كان نافذا من جهته
 وانما توقف على السيد فكذلك السيد **هـ**
 فانه ولي محاراما التوقف على اذنها بعد الكتابة
 وقد زال فبقى النفاذ من جهة السيد وهذا هو
 الوجه وكثيرا ما يغلط الساجون الساهين
 وهذا بخلاف النصي اذا زوج نفسه بغير اذنه
 فانه موقوف على اجازة وليه فلو بلغ قبل ان يرد

لا ينقد حتى يجيزه النصي لان العقد حين صدر
 منه لم يكن نافذا من جهته اذ لا نفاذ حالة الصبا
 وعدم اهلية الراي بخلاف العبد ومولى المكاتب
 الصغيرة والحاصل ان الصغير والصغيرة ليسا
 من اهل العبارة بخلاف البالغ انتهى قال القاهر
 وجوابه انه سوال ادب وغلط اما الاول فانه
 المسئلة صرح بها الامام محمد في الجامع الكبير فكيف
 ينسب له واليه والى مقلديه واما الثاني فانه
 محمد ارحمه الله تعالى على لتوقفه على اجازة المولى
 بانه تجدد له ولاية لم تكن وقت العقد وهو الولد
 بالعتق ولذا انما يكون له الاجازة اذ لم يكن لها
 ولي اقرب منه كالخال والعم قال فصار كالشريك
 زوج العبد ثم ملك الباقي وكمن اذن لعبد ابنته
 او زوج نافذته ثم مات الابن بخلاف الراهن مولى
 الماذون باعنا ثم سقط الدين حيث لا يقتصر الى
 الاجازة لان النفاذ بالولاية الاصلية وحاصله
 ان الولاية التي قاربها رضاه بتزويجها ولاية
 لحكم الملك وبعد العتق تجدد له ولاية بحكم الولاية
 فيشترط تجدد رضاه لتجدد الولاية كذا في شرح
 تبيين الجامع الكبير وكثيرا ما يمتنع المخطئ على المصيبين
فـ ولو قتل اي مباشرة او تسببا كما هو
 مقتضى الاطلاق فخر **فـ** لم يسقط اي لانه
 ليس من اهل المجازاة كافي المصحح **فـ** سقط
 المهر هذا عند ابي حنيفة وقالوا عليه المهر
 لمولاها اعتبارا بغيرها حنف انفسها وهذا لان

المقتول ميت باجله وله انه مع المبدل قبل التسليم
فيما زى بمنع المبدل كما اذا اردت الحرية وكما اذا قتل
البايع المبيع قبل التسليم والقتل في احكام الدين
جعل اتلافاً حتى وجب القصص والدية فكذا
في حق المهر واقاد بسقوطه انه ان لم يكن مقبوضاً
سقط عن ذمة الزوج وان كان مقبوضاً لازم رد
جميعه على الزوج كذا في المبسوط مع قول ولو
صغيرة اي لان الصغيرة العاقلة من اهل المجازاة
على الردة بخلاف غيرها من الالفعال لانه لم
يخطر عليها والرددة محظور عليها كذا في المنع قوله
لرفعته ذلك امرأة لان جناية الزنا على نفسه
غير معتبرة في حق احكام الدين فتشابه موثقها
صفت انفسها كذا في المنع قوله ولوامة
حاصلها يفهم من كلامهم ان المصلحة في سقوط
المهر بالقتل امران الاول ان يكون صادراً
من له المهر الثاني ان يترب عليه امرء ينزوي
كالذكور في صدر الماتن ففي الامة غير الماذونة
والكاتبية اذا قتلت نفسها فقد الامران وفي
الحرية اذا قتلت نفسها والمولى غير المكلف اذا
قتل امته فقد الثاني وفي الاجنبى والوارث
اذا قتل حرة اوامة فقد الاول قوله على
الصحيح اي من الروايتين في قتل الامة
نفسها كما في البحر قال في الفقيه واختلف بين
على اختلاف في ان المهر هل يجب للمولى ابتداء
او يجب لها ثم ينقل للمولى عند الفراغ من طاعتها
انتهى

انتهى قال في البحر وهو متعريف لانه ولو وجب لها
ابتداء يستقر للمولى بعده فله يسقط بفعالها على التوليد
كما لا يخفى انتهى وفيه ان المولى فرضنا استقراره لها
لا يسقط لها ان جنايتها على نفسها غير معتبرة في
حق احكام الدين كما تقدم في طاب الحرية والا
يسقط في قتل الحرية نفسها فتأمل قوله
او فعله الضمير المستند للمولى المكلف والبايع
للقتل قوله لتقرر اي المهر به اي بالوطى
قوله ولو فعله بعيد صورته زوج عبده
ثم قتله ضمن قيمته يوفى منها مهر المرأة
ومثله ما اذا باعه قال في النهر وسياتي
انه لو اعتق المديون كان عليه قيمته قال قتل
اولى قوله المديون لغت لها ذونة فقط
وانما لم يسقط المهر بقتل سيدها لئلا يكون
المهر له قوله لان الولد حقه قال في النهر
لان حقها في نفس الوطى وقد تادى بالجماع واما
صف الماء فغايدته الولد واحق فيه للمولى قوله
وكذا الحرية بمعنى انما يتوقف على اذنها اذا كانت
بالغة اذ لا ولد قبل البلوغ قوله فليعتبر
عذراً مقتضاه انه يجب مع ان القصص في حرم
به فالظاهر انه منقول في المذهب قوله وقالوا
الى اخره قال في النهر بقي هل يباح الاسقاط
بعد الحمل نعم يباح مالم يتخلق منه ثنى ولن يكون
ذلك الا بعد مائة وعشرين يوماً وهذا يقتض
انهم ارادوا بالتخلق نفخ الروح والما هو غلط
لان التخلق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه

المدة قال في الفقة والطلاقهم يفيد عدم توقف
جواز اسقاطها قبل المدة المذكورة على اذن الزوج
وفي كراهة الخائنة ولا اقول باخل اذ المحرم لو كسر
اصل الصيد ضمنه لانه اصل الصيد فلما كان يرافقه
بالجزا فلا اقل من ان يلحقها انتم هذا اذا سقطت بغير
عذر انتهى قال ابن وهب ومن الماعذار ان يقتص
لبنها بغير ظهور الحبل وليس لآب الصبي اثبات امر
به الظير ونجاف هلاكه ونقل عن الذخيرة
لو ارادت الانقاء قبل مضي زمن ينفع فيه
الروح هل يباع لها ام لا اختلف المشايخ فيه
وكان الفقيه على بن موسى يقول انه يكره فان
مال الماميد ما وقع في الرحم الحياة فيكون له
حكم الحيوة كما في بيضة صيد الحرم والحمن في الظهي
قال ابن وهب فاباحة الاسقاط محمولة على حالة
العذر وانما لا تأثم انتم القتل انتهى وبما في الذخيرة
بتبين انهم ما ارادوا بالتخليق الا نفع الروح وان
قاصوا من سبق بما مر عن الفقيه والله الحوفي انتهى
كلام النهر **قوله** ان لم يعد قبل بول بان لم يعد اصلا
او عاد بعد البول كما في النهر والظاهر ان النوم في الشيء
مثل البول في حصول الانقاء كما ذكره في باب
الفصل **قوله** تاخر اي خيار المتق **قوله** فالأمر
وقيل لها خيار البلوغ ويندفع في خيار المتق وقد
قدمنا ذلك مفصلا في باب الولي **قوله** معا
فيه في الجملة الثلاثة وانما قيد به لان ما رتداد
احدها او خاقه او سبه ينفع النكاح **قوله**
خيرت

خيرت عند اتفاق لائها بالمتق ملكة امر نصها
واذا واد ملك الزوج عليها كذا في البحر **قوله**
خلا فالمثالث اي حيث قال لا يضار لها لان باصل
العقد ثبت عليها ملك كامل برضاها ثم انتقص
الملك فاذا اعتقت عاد الى اصله كما كان ولا
يلحق بترجيح قول ابن يوسف لدخولها تحت النقص
كذا في البحر و مراده بالنقص قوله صلى الله عليه
وسلم لبريرة حين اعتقت ملكك تضعك فاضاري
قوله خيار المتق بدل من هذا الخيار **قوله**
عذرا لا اشتغالها لخدمة المولى فلا تنفرغ للعلم
فلم تعلم ان لها الخيار متى ارتدا ولحقا بدار الحرب
ورجعا مسلما ثم علمت بثبوت الخيار او علمت
بالخيار في دار الحرب فلها الخيار في فسخ النكاح
قوله الا اذا اقضى بالحق اي فلا يصح فسخها
لعودها رقيقة بالحكم بلحاظها لان الكفار في
دار الحرب كلهم ارقاء وان كانوا غير مملوكين
لأنه كما ياتي في اول كتاب العتاق **قوله** وليس
هذا الحكم جواب سؤال تقدير كيف حكمتم بهيمة
فمن فسخها من في دار الحرب وامكانها منقطعة
عنهم ويدل على هذا التقدير عبارة النهر حيث
قال ولولم تعلم ان لها الخيار متى ارتدا ولحقا بدار
الحرب ثم علمت به ولو في دار الحرب ففسخت
صح الا اذا اقضى بالحق وكذا الامة الحربية
اذا تزوجها حربي ثم اعتقت خيرت سواء
علمت في دار الحرب او في دارنا بعد الاسلام

وليس هذا الحكم على ما في دار الحرب بل فتوى كذا في
كافي المصنف **قوله** ومن دخل قنعة ابنه
اي ولو صغيرا كافي النهر **قوله** وهو حر مسلم
عاقل فلو كان عبدا او مكاتب او مجنون او كافرا
لم يقع دعوته لعدم الرقابة فم لو كان من اهل
المدينة ولو اختلفت مدتها لم يصح كذا في النهر
قوله مثلا اي او ابنه او ابن اخيه **قوله**
لا يضر لانها لا تخرج والحالة عن كونها جارية
فرعه **قوله** ما لم تكن مشتركة قال في البحر
ولو كانت مشتركة بينه وبين ابيه كان الحكم
كذلك الا انه يضمن لشريكة نصف عمرها
ولم اره ولو كانت مشتركة بين الاب والابن
او غيره لجب حصته الشريك الابن وغيره
من العمر وقيمة ما فيها اذا اصبحت لعدم تقديم
الملك في كلها لا انتفا موصيه وهو صيانة
النسل اذا ما فيها من الملك يكفي لصحة الاستيلاء
واذا اصح ثبت الملك في باقية مكانه لا شرط
كذا في فتح القدير وهي مسألة عجبية فانها
اذا لم يكن للواحد فيها شيء لا مهر عليه واذا كانت
مشتركة لزومه **قوله** والا فان ابن هذا
يقضي اخا اذا كانت الاب وادعياء كانت
كانت لابن وضاده ظاهرا ولو قال ظهير الابن
فان لابن قدم الابن والا فالاب يسلم من هذا
وعبادة النهر لا اعتبار عليها فانه قال فلو ادعاه
مع الابن قدم الابن ولو كانا شريكين قدم
الاب

الاب **قوله** ولو ادعى محذوقه قنعة **قوله**
المعنى بالنصيب نعم لو لدارم الولد **قوله** فيه مطلق
بحاق التشبيح **قوله** ولو بالولاية مبالغ على
قوله تزوجها اي ولو كان تزوجها بالولاية
بان يكون الابن صغيرا او مجنونا **قوله** ومن الخيل
يعني الخيلة في ان يستولد امته اولاد احرارا
ولا تصير ام ولد **قوله** او زادت الى اخره محله
بعد قوله لتقديم الملك اقتضاء كما ستره من عبارة
البحر **قوله** ففعل اي قال اعنته كافي النهر
قوله اقتضاء الاقتضاء هو دلالة اللفظ على
سكونه يتوقف صدقه عليه او صحته فالمقتضى
بالفتح ما استدعاه صدق الكلام كرفع الخطاء
والنسيان او حكم لزمه شرعا كمنهلة الكتاب
فالملك فيه شرط وهو بيع المقتضى وهو المصق
اذ الشرط اتباع فلذا ثبت البيع المقتضى بالبيع
بشرط المقتضى وهو المصق لا بشرط نفسه اظهارا
للتبعية فسقط المقتضى الذي هو كمن البيع ولا
ثبت فيه خيار الروية والعيب وما يشترط
كونه مقدورا للتسليم حتى مع الامر باعتاق الابن
ولو قال اعنته عن بالف ورطل من عمر فاعتقه
وقع الامر وسقط اعتبار القبض الفاسد لانه
لمحق بالصحيح في احوال سقوط القبض هنا ويعبر
في الامر اهلية الاعتاق حتى لو كان صبيا ما ذونا
لم يثبت البيع بهذا الكلام لكونه ليس باهل له اعتاق
قوله لكن لو قال اي المأمور **قوله** كذلك

اي بعتك منك واعتقه منك **قول** لعدم البتول
 اي من الامر والشئ قد ثبت فتاوان لم يثبت
 صرحا كبيع الاجنة في الارحام كذا في النهر **قول**
 وفقاده البحث لصاحب النهر **قول** انه لو قال
 اي الامر بعد قول الامور بعتك منك واعتقه
 عنك **باب** **نكاح الكافر قوله** يشمل المشرک
 والكتابي اشار به الى ان التعبير بالكافر لشمله
 الكتابي اولى من تبخير الهداية تبعا للقدوري
 بالمشرک ولو قال الشارح يشمل الكتابي وغيره
 لكان اولى لم يدخل من ليس بمشرک ولا كتابي
 كالدهری **قول** تهن صحیح بين اهل الكفر لظن ان
 الاعتقادات على صحته وتمام الرسالة
 بحيث وقع من الكفار على دفع الشرع العام
 وحب الحكم بصحته **قول** ويجد قاذفه
 يعني لو اسلم فقد فقه انساخه كافي بالبحر
قول عند الامام وعند زفر لا يجوزهما
 مع الامام في النكاح بغير شهود ومع زفر في
 النكاح في عدة الكافر **قول** الصحيح
 مطلقا الى ما يسمى صحيحا لا مطلقا بل بالنية
 اليهم **قول** خلافا لذي يني قال في البحر فالحال
 ان في نكاح المحرم يفرق بينهما القاضون باسلام
 احدهما او عبرا فعهما لا بمرافعة احدهما
 عند الامام واما اذ لم تحصل المرافعة اصلا
 فلا تفرق اتفاقا للاصبر بتركهم وما يدعون
 وفي التبيين وعلى هذا الخلاف المطلقة له ما
 والجمع

والجمع بين المحارم والمحسن انتهى وذكر في المحيط لو كانت
 امرأة الذمي مطلقة ثلثا فطلبت التفرق يفرق
 بينهما بالاجماع لان هذا التفرق لا يتضمن ابطال حق
 على الزوج لان الطلقات الثلاث قاطعة لمالك
 النكاح في الاثبات كطائفة ذكر بعد انه يفرق
 بينهما من غير مرافعة في مواضع بان يخلعها ثم
 يقهر معها من غير عقد او يطلقها ثلاثا ثم
 يزوجها قبل الزوج باخر لانه زنا او تزوج
 كتابية في عدة مسلم صيانته لما للمسلم انتهى
 فحاصله انه اذا طلقها ثلثا ان اسكنها من
 غير ان يحدد النكاح عليها من غير ان تزوج
 باخر فلا تفرق كذا ذكره الا سببها وهو
 مخالف لما في المحيط لانه سوى في التفرق
 بين ما اذا تزوجها او لا حيث لم تزوج بغيره
قول على الاصح وقيل لا يصح اباره عند
 ابي يوسف كما لا يصح رده والفرق لابي يوسف
 على الاصح بين رده وابطائه قال في البحر ان الابطاء
 سميت بما هو عليه فيكون صحيحا فاما الرد
 فانشا لما لم يكن موجودا وهو بغيره فلا يصح منه
 كذا في المبسوط **قول** فان لم يكن له ابرار
 بالاب ما يشمل الام ايضا نظرا للتغليب المذكور
 في المات فيصنع انه لو كان له اب فقط عرض على
 الاب وكذا لو كان له ام فقط **قول** كالوكانت
 في التابذة كذلك اي نصرانية او يهودية
 ثم اسلم الزوج **قول** اراد بالهمز اي تنوي

التام بسبب الالباء والافالاء ليس بطلاق **قوله**
 واحد ابوي المجنون فيه ان باسلام احدهما يبقى النكاح
 كما تقدم فينبغي اسقاط لفظ احدا لانه لا يضر المصلحة
 في وجوب احدا لابي فقط وفيه بعد **قوله** كالج
 الخ قال في النهر وينبغي ان يكون ما ليس به ارض
 ولا اسلام لمحقا به الحرب هنا كالج الملاح لانه لا يضر
 لاحد عليه **قوله** او تعضي ثلاثة اشهر اي وتضع ان
 كانت حاملا كما في القهستان **قوله** اقامة
 لشرط الفرقة هي لعدة صورة **قوله** مقام
 السب هو الالباء **قوله** كما راي في قوله كما كانت
 في الايترا كذلك واشار به الى انه تكرار معه **قوله**
 حقيقة وهكذا ان يكون احدا الزوجين ذميا في دار
 الاسلام والاخر حربيا في دار الحرب او احد
 الزوجين كافرا في دار من ديار الحرب والاخر كافرا
 في دار اخرى من ديار الحرب مخالفة للادنى في المنعة
 فيما يظهر فلا راجع فخرنا ما اذا اختلفت الدار حقيقة
 فقط كان يكون احدهما حربيا في دار الحرب والاخر
 مستائنا في دار الاسلام او احدهما مسلما او ذميا
 في دار الاسلام والاخر مستائنا في دار الحرب
 وما اذا اختلفا مكانا فقط كان يكونا في دار
 الاسلام احدهما ذميا والاخر مستائنا او الزوج
 مسلم والزوجة مستائنة او يكونا في دار الحرب
 احدهما حربيا والاخر ذميا مستائنا او الزوج
 حربيا والزوجة مسلم مستائنا وما اذا اختلفا
 حقيقة وهكذا كان يكونا مسلمين او ذميين او مستائنين

او الزوج مسلما في دار الاسلام
 والزوجة ذميا في دار الحرب

او الزوج

او الزوج مسلما والزوجة ذميا في دار الاسلام
 او مسلمين او ذميين او حربيين او الزوج مسلما
 والزوجة ذميا في دار الحرب **قوله** لا بالكتبي
 اشار به الى نفي قول الشافعي رحمه الله تعالى من
 ان العلة في الفرقة السبي فاذا سبي احدهما
 او خرج الى دار الاسلام بانت المرأة اتفاقا اما
 عندنا فلتبين الدارين واما عندنا فليسى واما
 سبيا معا بانت عنده للسبي لا عندنا لعدم
 التباين واما خرج احدهما الى دار الاسلام غير
 متامن بانت عندنا للتباين لا عندنا لعدم
 السبي واما خرجا معا لالتباين اتفاقا اما
 عندنا فلم يعدم التباين واما عنده فلم يعدم السبي
قوله او ثم مسلما او عاطفة **قوله** لحال
 محذوف تقديره غير ذميين او مسلمين على الحال
 المذكور وثم عاطفة لقوله اسلما على الحال
 المحذوفة عطفت فعل على اسم والتقدير
 او غير ذميين او مسلمين ثم اسلما **قوله**
 لم تبين لان الزوج حينئذ اما في دار الاسلام
 وفيه اتحاد الدار حقيقة وهكذا وفي دار
 الحرب وفيه اتحاد الدار مكانا **قوله** ولو
 تكهما اي الحربية **قوله** بانت لاختلاف
 الدارين حقيقة وهكذا **قوله** وان فرمت
 قبله لما اي لا اتحاد الدار مكانا **قوله** وما في
 الخ من المحيط لحريف قال في النهر وفي المحيط
 سلم تزوج حربية في دار الحرب فخرنا بها
 وصل الى دار الاسلام بانت من زوجها بالتباين
 فلم يرضيت بنفسها قبل زوجها لم تبين لانها صارت

من اهل دارنا بالتزامها احكام المسلمين اذ لا يمكن من
المود والزوج من اهل دار الاسلام فلا تبين قال
في الفتح بعد نقله يريد في الصورة الاولى اذ اخرجها
الرجل قهرا حتى ملكها لتحقق التباين بينها وبين
زوجها حينئذ اما في دار الاسلام حقيقة ومك
اما حقيقة فظاهرا واما مكافاة فله في دار الحرب
مك وزوجها في دار الاسلام قال في الحاشية
وفي قوله واما مكافاة في دار الحرب مك بحث
انتهى ولعل وجهه ما مر من ان معنى الحكم ان لا يكون
في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل
القرار وهي هنا كذلك اذ لا يمكن من الرجوع ثم
راجعت المحيط الرضوي فاذا الذي فيه ما لفظه
لم تزوج حربية كتابية في دار الحرب خرج عنها
الزوج وحده بآنت وتوضعت المرأة قبل الزوج
لم تبين وعنده بآمر وهذا لا يخبر عليه والنظام
ان ما وقع في نسخة صاحب الفتح تحريف والصوب
ما سمعت **قوله** ولو كان اراد به الخلوة الصحيحة
قوله لو ارتد قيد في قوله واخرجها نصفه فقط
قوله بما في النوار هي ما ياتي في قوله وحاصلها
قوله والولد اي الطفل الذي لا يعقل الاسلام
كما في القهستاني **قوله** ولو مك اي هو مك
الاتحاد حقيقة ومك كان يكون خير الابوين
مع الولد في دار الاسلام وفي دار الحرب او كان مك
فقط كما مثله الشارع واحترز عن اختلافا حقيقة
ومك بان كان الاب في دارنا والصغير ثمة والماله
اشار

اشاد بقوله لخلاف العكس **قوله** والمجوي وثله
ثم من الكتابي قال في النهر اردف هذه الجملة
ان احد الابوين لو كان كتابيا والاخر مجوسيا كان
الولد كتابيا ثم قال ولم يدخله في الجملة الاولى
خاميل عما وقع في بعض العبارات من اطلاق الخبر
على الكتابي بل لشرها بت فيه ايضا غير ان المجوي
اشر انتهى وفيه ان هذه الجملة اذ لم تدخل في
الاولى لم يعلم حكم الولد المجوي والكتابي ومع ذلك
لم يحل الاولى من اثبت الخبر لما قيل قطعا لما ان
افضل التفضيل يقتضي المشاركة في اصل الفعل **قوله**
لانه لا ذبيحة له اي لا يذبح بدليل قوله مك
يخلق وليس المراد انه لو ذبح لا تترك ذبيحته لما
فاته ما تقدم اول كتاب النكاح من طه ذبيحة
ولو قال المسيح ابن الله **قوله** وفي الاخرة
اشد عذابا لان نزاع النصارى في الالهية ونزاع
اليهود في النبوات وقوله تعالى وقالت اليهود
عزير ابن اسر كلام طائفة منهم قليلة كما مر به
في التفسير كذا في النهر **قوله** اسعد حالة اي اقل
مكابرة وادنى اثباتا للبرك كما في النهر يعني
فلا ينافي حكما على من يقول المنفردة خير من المجسمة
مثلا لكن اذا قيل الوارد في السنة التأويل فيها
الماخ من تأويل ما نحن فيه تأمل **قوله** خالفين هما
النور المسيحي بمزدان والظلمة السعادية من
قوله خالفنا لاعد له اي حيث قالوا ان الحيوان
يخلق افضله الاختيارية **قوله** ولو تمس شرط

جوابه قوله لم تبين وقوله قد ماتت قيد في الشرط
وهو حكم صحيح وعلمته كذا ذكره الشارع بقوله لتساوي
المتبعة ثم ان الشارع اتي بجواب للشرط فصار
الكلام حينئذ صادقا بموت الام نفرانية وبقايتها
نفرانية وبتمجسها معه والمراد الثالث قال في النهر
لو كانت النفرانية صغيرة فتمجس ابوها بانت ولا
مهر لها **قوله** بلام هو اي ان لم يدخل بها كما تقدم في
قوله وارتداد امرها فنج **قوله** وكذا عكسه
بان تمجست امرها بعد ان مات ابوها نفرانيا **قوله** لو
ارتد لم تبين اي لان امكامل الاسلام قائمة في صحتها
فانها يورث كسبها لو ورثتها المسلمين ولا
يتران على الردة **قوله** مطلقا اي سواء لم تحصا
اولم يلحقا **قوله** او تنصروا صوابه او تهودا قال في
النهر قيد بالردة لان المسلم لو كان تحت نفرانية
فتهودا وقعت الفرقة بينهما اتفاقا واختلف
الشيخان فيما لو تمجسا قال ابو يوسف تنع وقال
وقال محمد لا تنع لا في يوسف ان الزوج لا يقر
على ذلك والمراة تنع فصار كردة الزوج وحده
ونزع محمد بن المجوسية لا تحل للمسلم فاحدا انها
كالارتداد **قوله** مطلقا اي مسلما او كافرا او مرتدا
وهي تأكيد لما فهم من عموم النكوة في النفي **قوله**
وخير محمد اي خير محمد هذا الذي اسلم في اختيار
اربع مطلقا اي اربع نسوة اي اربع كانت وضرم
ايضا في اختيار اي الاختيارين شاء والبنت اي
يختار البنت في هذه الصورة لا الام او يتركها جميعا
لانه

لانه روى ان غيلان الديلمي اسلم وتحتة عشر نسوة
اسلمن معه فخره النبي صلى الله عليه وسلم فاختار اربعها
منهن وكذا فيروز الديلمي اسلم وتحتة اختان فخره
فاختار احدهما وانما يختار البنت لان نكاحها امسح
في نكاح الام من نكاح الام لها ولها ان هذه النكحة
فاسدة لكننا لا نتعرض لهم لانا امرنا بتركهم وما يدعون
فاذا اسلموا يجيب المترض وتخير غيلان ونيز وركان
في التزوج بعد الفرقة **باب القسم قوله**
وظاهر المائة اي قوله تعالى فان ضمتهم ان لا تعدوا
فواحدة او ما ملكت ايمانكم **قوله** اي لما يجوز اشار
به الى انه ليس المراد بالعدل التسوية لعدم وجوب
التسوية بين الحرة والامة كما سياتي وكذا لا يجب
التسوية في الملبوس والمأكول الا على قول من
اعتبر حاله فقط بل المراد عدم الجور الصادق
بالتسوية ايضا **قوله** بل ينبغي اي الجامعة
قوله وقدره الطحاوي هو رواية عن ابي حنيفة
كما في المنع قال الشافعي وروى ان امرأة جاءت الى
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعنده كعب بن سور
فقاتت يا امير المؤمنين ان زوجي يصوم النهار
ويقوم الليل وانا اكره ان اشكوه فقال لها عمر
نعم الرجل ذو صلب فرددت كلامها وعمر لا يزيدها
على ذلك فقال لعبي يا امير المؤمنين انها تشكو
زوجها في هجره فراشها فقال له عمر كما فهمت
اشارتها فاحكم بينهما فارسل الى زوجها فجا

فقال لها لعب ما تقولين فقالت يا ايها القاضي اكلم
ارشدك الهى خليلي عن فراشي سجد زهد في مضجعي
تعبك بخاره وليله ما يرقد ولست في امر النساء
احد فقال لزوجها ما تقول فقال زهدني في
فراشي وفي الكل اني امر اوهلتي ما قد نزل
في سورة النمل وفي السبع الطول فقال له كعب ان
لها عليك حق يا رجل تصبرها في اربع لمن عقل فاعطها
ذال ودع عنك العلل فقال له عمر رضيت له عنه
من اين لك هذا قال لان الله تعالى اباح للمراة
زوجها فكل واحدة يوم وليلة فاعجب لك عمر و
قاضي البصرة انتهى قال في المنع وظاهر المذهب ان لا
يتعين مقدار لان القسم معنى نسبي والحجاب به
طلب الحجاب وهو يتوقف على وجود المتباین
فلا يطلب قبل تصويره بل يوم ان يبيت معها
ويصحبها احيانا من غير توقيت قوله وبالغ
لم يدخل ومثله ما لو دخل بالاولى قوله وظاهر
يفتح الهاء وقوله ومولى بضم الميم وسكوت
الواو وفيه اللام مؤنزة من الايلاء وقوله
منها تنازعه كل من مظاهر ومولى قوله رجعية
منصوب على ان صفة لمفعول مطلق محذوف
اي وكذا مطلقه طلقة رجعية قوله لتقوية
الضمير راجع المحصر قوله والقرعة بالضم طينة
او عجينة مذورة مثله يدب فيها اسم السحر والحفر
نميمة الهوى يعطى كل امرأة واحدة منهن كذا
في القصص الثاني قوله لانه اى حصتها وهو القسم
ما وجب

ما وجب اى لم يجب بعد ما سقط اى فلم يسقط
باسقاطها **قوله** وفي البحر جئنا فم اى حيث قال
ولعل المتنازع انما له يعتبر وهذا التفصيل لما ان هذه
الهيئة انما هي اسقاط عنه وكان الحق له ما وجبت
له او لصاحبته فله ان يجعل حصته الواضحة
لمن يشاء **قوله** ونازعه في النهر اى حيث قال
واقول كون الحق له فيما اذا وجبت لصاحبته لم تنوع
ففي البدائع في توصيه المسئلة بان حق يثبت
لها فلها ان تستوفي ولها ان تترك **قوله** انما
تأمره التسوية بالدليل قال في الفقه واما النهار
فبالجملة قال في النهر حتى لو مكث عند واحدة اكثر
النهار كضاه ان يمكث عند الثانية ولو باقل منه
قوله وكذا لا يدخل عليها بالليل قال في التمهيد
ولا باس ان يدخل عليها بالنهار للحاجة **قوله**
وقيد اى مقدار الدور حيث قال واعلم
ان هذا الاطلاق لا يمكن اعتباره على مرافته
لانه لو اراد ان يدور سنة سنة ما يظن اطلاق
ذلك بل ينبغي ان يطلق له مقدار مدة الايلاء
وهي اربعة اشهر واذا كان وجوبه للتاس
ودفع الرحشة وجب ان تعتبر المدة القريبة
واظن ان اكثر من جمعة مضارة الا ان يرصيا
انتهى فقوله واظن الى اخره اضراب ابطال من
مدة الايلاء فيناسب ان تكون او في قوله
الشارع او جمعة بمعنى بل كافي قوله الشاعر
كانوا ثمانين او زادا واثمانية لولاها ولت

تدققت اولادى **قوله** وعنه في البحر حيث قال
والظاهر الاطلاق لانه لا مضارة حيث كان على وجه
القسم لانها مطمئنة بحجى نوبتها **قوله** ونظيره في
النهر اى حيث قال وفي نفى المضارة مطلقا نظرا
لحجى **قوله** وظاهر حجتها اى لجثا الفتح والبحر كما في
المنع **قوله** وتامه فيما علقته على المنتقى وعبارته
وفي الخاتمة معزيا للمنتقى لو كان له احوالة وسراى
امريوم وليلة من كل اربع عندها وفي ابواب
عند من شامنه وكذا لو كان له ثلث شوة
امريوم وليلة عند كل منهن ويقع في يوم
وليلة عند من شاء من السراى ولوله اربع
اقام عند كل يوما وليلة ولم يكن عند السراى
الا وقفة المار ويكره للرجل ان يطأ امراته
وعندها صبي يعقل او اعشى او وضعتها او امها
او امته انتهى ثم قال ولا يجمع بين الضرير والا
بالرضا ولو قالت لا اسكن مع امك ليس لها
ذلك ولو اقام عند الامة يوما فصقت بقم عند
الحره يوما وكذا العكس **كتاب الرضاع قوله**
والحق بالمص الوجور والسقوط تقريرين بالرد
صاحب البحر حيث قال تقريرين طرد اذا قد
يوجد المص ولا رضاع ان لم يصل الى الجوف وعكسا
اذا قد يوجد الرضاع ولا مص كما في الوجور
ثم اجاب بان المراد بالمص الوصول الى الجوف من
المنقذى وخصه لانه سبب للوصول فالطلق
السبب واراد المسبب واعترضه في النهز بان المص
يستلزم

يستلزم الوصول الى الجوف كما في المقام من مصصته
شربته شرها رفيقا وجبل الوجور والسقوط بالمحقاق
بالمص **قوله** عن العيون هكذا في اكثر النسخ
والعيان والواو والنون وعبارة النهر وفي
تصحيح القدوري معزيا الى العيون على الدرية
انتهى وفي بعض النسخ عن العيون فليكن **قوله**
لكن في الجوهر استدلنا على قوله وهو لا يصح
قوله اى مدة كل منهما اشار به الى تقديم
مضاف في الماية ليصح الحمل **قوله** غير ان
النقص اى عن الثلثة **قوله** لا يبقى الولد
الوجور في النهر وغيره لا يبقى الولد في بطن
امه اكثر من سنتين ولو بفلانة مغزل **قوله**
ومثله لا يعرف الاسما اشار به الى ان هذا
الحديث وان كان موقفا على ما يشتهى فهو في حكم
المرفوع لانه من المتقدمين وهو لا يدرى
بالراى **قوله** والماية مؤلة جواب سؤال
قال في النهر وفي هذا الاستدلال نظر من وجوب
الاول ان هذا النقص وان كان لا يعرف الاسما
الا انه يلزم به تغيير الكتاب واجيب باخيه
مؤول فان المفسرين جعلوا لاجل المص وتوزنا
عليهما بيانا لما قل مدة الحمل واكثر الرضاع
وخصهما لتحقيق ارتباط حكم النسب والرضاع بهما
فلم يكن دلالته قطعية انتهى ولما كان هذا
الجواب معترضا بما في النهر حيث قال الشافعي
سلمنا انه موول لكن يلزم الجمع بين الحقيقة

والجواز وذلك ان لفظ الثلاثين استعمل في حقيقته
وفي اربعة وعشرين الثالث ان اسما العدد لا يجوز
بشي منها عن الآخر كما يرض عليه كثير من المحققين
انتهى عدل الشارع عن ترجيح قوله بالدليل
الى ترجيحه بجهة اخرى فقال على ان الواجب
الى ارضه **قوله** في رسم الحق تقدم اول الكتاب
وقد منابيان به بلا مزيد عليه فارجع اليه **قوله**
فما في الزيلعي اى من قوله وذكر الخصاص
انه ان فطم قبل مضى المدة واستغنى بالطعام
لم يكن رضاعا وان لم يستغن تثبت به الحرمة
وهو رواية عن ابي حنيفة وعليه الفتوى **قوله**
لا يجوز التداءى بالمحرم اى بالمحرم استعماله
طاهر اكان او نجسا **قوله** كما هو اى قبيل البدء
حيث قال فزع اختلف في التداءى بالمحرم
وظاهر المذهب المنع كما في رضاع البحر لكن نقل
المصنف ثمة وهما عن الحادى وقيل يرضع
اذا علم فيه الشفا ولم يعلم دواء آخر كما رخص الخ
للمطمان وعليه الفتوى **قوله** ولو قبلها
اى قبل الحولين وهذا التعميم المستفاد من زيادة
لوصف بالنسبة الى احد نوعى الاجبار وهو عدم
الاجبار على الارضاع اما بالنسبة الى النوع
الآخر وهو عدم الاجبار على القطام فانما يصح
قبل الحولين واما بعدها فانما يصح
على الفطام لما ان الارضاع بعدها حرام على
القول بان مدته الحولان تأمل **قوله** ولو

بإيا

بإيا الحربيين قال في البحر وفي اربع ارضية والرضاع
في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى اذا رضع
في دار الحرب واسلموا ورضعوا الى دارنا ثبتت
اه كما في الرضاع فيما بينهم **قوله** وان قل اشار
به الى الرد على الشافعي رحمه الله تعالى عنه في
اشتراطه حتى رضعتا مشبعات **قوله** لا
غير سيا في محترزه متنا **قوله** فلو انتم
تحتز قوله ان علم وصوله ومكت عم اذا علم
عدم وصوله العلم به بالاولى والضمير للرضيع
قوله كما يلحى اى في قوله طلق ذات لابت
قوله رواه الشيخان اشار به الى انه حديث
مكن فيه تغيير اقتضاه تركيب المتن وهو
زيادة المقام ووضع المضمير موضع المظاهر
واصله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
قوله يفارق النسب الارضاع بنسب النسب
ورفع الارضاع **قوله** في صور اى سبع واما
كانت احدى عشرين باعتبار تعلق الرضاع
بالمضاف او المضاف اليه او كليهما كما سياتى
ايضاحه ولا يخفى عليك ان المذكور في البتين
ست صور فان قوله وامر مكرر مع قوله
وامرأته ولا يخفى اختلاف المضاف اليه
بالتذكير والتأنيث اذ كل واحدة من هذه
المذكورات كذلك فان امرأته البنت مثل امرأته
الابن وامرأة الخالة مثل ام الخال وقس عليه
قوله لان حرمة من ذكر بالمصاهرة اى لان

حرمة من ذكر من قوله أم أخيه إلى أخيه فيها
 إذا لم يكن رضاعاً إنما تكون بالمصاهرة وفيه
 نظر من وجهين الأول أن المصاهرة لا تقدر
 في عمه ولد له لأنها بنت اخته الشقيقة أو لأب
 أو لأم وكذا في بنت عمه ولد له لأنها بنت اخته
 الشقيقة أو لأب أو لأم الثاني أن المصاهرة
 في الصور السبعة الباقية إنما تقدر على
 تقدير واحد فقط وعلى التقدير الآخر أو
 التقديرين الآخرين فالحرمة يأتى بالخطأ
 بين ذلك أن أم أخيه إنما تكون حرمتها
 بالمصاهرة إذا كان الأب أو الأم فان أمه
 حينئذ امرأة الأب بخلاف الأب الشقيق
 أو لأم فان حرمة أمه بالنسب لأنها
 أم وأخت ابنه لأم ربتيه بخلافها شقيقة
 أو لأب فانها بنته وحملة ابنه أم أمه امرأة
 بخلاف أم أبيه فانها أمه وأم عمه لأب
 موطوءة الخيد بخلاف أم عمه الشقيق أو لأم فانها
 أمه ومثل أم العم أم الخال وبنت اخت ولده
 لأم بنت ربتيه بخلاف بنت اخت ولد
 الشقيق أو لأب فانها بنت بنته ولم يكن
 ابنه امرأة ابنه بخلاف أم ابن بنته فانها بنته
 فقد ظهر أن التعليل بهذا غير صحيح بل
 التعليل في الصحيح ما ذكره بقوله فان حرمة
 أم أخيه إلى أخيه كما سنبينه **ولـ** فلا
 تخصيص بالمعتل قال في البيان قال في الفناية
 هذا

هذا تخصيص للحديث بدليل عقل وهذا هو فان
 الحديث يوجب عموم الحرمة لأجل الرضاع
 حيث وجدت الحرمة لأجل النسب وحرمة أم
 أخيه من النسب لأجل أن أم أخيه بل تكونها
 أمه أو موطوءة أبيه لا يرى أنها تحرم عليه
 وإن لم يكن له أم وكذا أخت ابنه من النسب
 إنما حرمت عليه لأجل أنها بنته أو بنت أمه
 بدليل حرمتها وإن لم يكن له أب وهذا المعنى
 يوجب الحرمة في الرضاع أيضاً لا يجوز له
 أن يزوج بأمه ولا موطوءة أبيه ولا بنت أمه
 كل ذلك من الرضاع فينبط دعوى التخصيص **ولـ**
 وبنت عمته الضمير يرجع إلى ولد أي بنت
 عمه ولده كما صورته في البحر لأن بنت عمه
 الرجل حلال نسباً ورضاعاً **ولـ** للرجل يتعلق
 بالمستثنى في قوله إلا أم اخته إلى أخيه يعني
 أن شيئاً من النسوة المذكورات لا يحرم للرجل
 إذا كانت من الرضاع كذا في المنحة **ولـ**
 فعدة عشر الأولى أم أخيه وأخته الثانية
 أخت ابنه وبنته الثالثة حملة ابنه وبنته
 الرابعة أم عمه وعمته الخامسة أم ضاله
 وضالته السادسة عمه ولد السابعة
 بنت عمه ولد الثامنة بنت اخت ولده
 التاسعة أم أولاد أولاده العاشرة أخوات
 ابن المرأة وفي ذكر العاشرة نظر فانها من
 مقابلة التسعة لا قسم ما بين التسعة كما

بنينه قريبا والباعث له على ذكرها ان ابن
 وهبان في شرح منظومته او صلها الى سيف وبنين
 وبينها صاحب البحر وقال انها من خواص كتابه وزاد
 عليها حتى اوصلها الى احدى وثلاثين واصلها
 في النهر الى مائة وعشرين بزيادة هذه العاشرة
 لتكون من خواص كتابه كما قال لكنها ما تمت له
ول باعتبار المذكورة والاثني عشر في المضاف
 اليه فقصر مع المذكورة ام اخيه واخت ابنته
 ودة ابنته وام عمه وام خاله وعمه ابنته
 وبنت عمته ابنته وبنت اخت ابنته وام ولد
 ابنته ومع الاثني عشر في المضاف اليه ام اخت
 واخت بنته ودة ابنته وام عمته وام خالته
 وعمه بنته وبنت عمه بنته وبنت اخت بنته
 وام ولد بنته **ول** باعتبار ما قبل له
 اي كافي الا مثله المذكورة **ول** اولها اخته
 تسع صور مقابلة لتسع المذكورة وهي ابو
 اخوها كما في الشارح واخواتها ودة ابنتها
 وابو عمها وابو خالها وخال ولدها وابنت خالته
 ولدها وابن اخت ولدها وابو ولد ولدها وانما
 قلنا وخال ولدها وابن خالته ولدها وكان
 القياس ان نقول وعم ولدها وابن عمه ولدها
 لانها لا يجرمان عليها من النسب ايضا كما مر
 به في **ول** وكل منهما اي من الاربعين **ول**
 الجار والمجرور اي المقدر مبداء الاستثنا الدل
 عليه المستثنى منه والتقدير في محرم من الرضاع ما يحرم

من النسب الامام ائمة من الرضاع فانها لا تحرم **قوله**
 تعلقا معنويا قال في البحر بعد ان ذكر اتصال الجار
 والمجرور بالمضاف او بالمضاف اليه او بهما كلفت
 اتصال من الرضاع في قول الامام اخيه من
 الرضاع وحقه بكل من المضاف والمضاف اليه وده
 وبها انا هو من جهة المعنى اما من جهة الصناعة
 فانما يتعلق بالامام حالامته لان الامام مصرفه
 فيجب المجرور حالامته لا يتعلق بمحذوف وليس
 صفة لانه معرفة اعني ام اخته لخلان اخته
 لانه مضى اليه وليس فيه شئ من مسوغات
 مجيئ الحالمة ومثل هذا المجيئ في اخت ابنته كذا
 في فتح القدير وقد حكى المراد في شرح
 اللامعة عن بعض البصريين جواز مجيئ الحال
 من المضاف اليه بلا مسوغ من المسوغات الثلاثة
 نحو ضربت غلام هند جالسة ونزع ابن مالك
 في شرح التسهيل في دعوى ان عدم جوازه بلا
 خلاف وذكر في المعنى ان الجار والمجرور والظرف
 اذا وقعا بعد نكرة محضة كانا صفتين نحو
 رايت طائرا فارق غصن او على غصن واذا
 وقعا بعد مصرفة محضة كانا حالين نحو
 رايت الصمد بليل السماء او في الافق ومثلهما
 في نحو يجيئ الزهر في الحكمة والثر على اغصانه
 لان المعروف للجنس كالنكرة في الحق هذا المراد
 على اغصانه لان النكرة الموصوفة كالمصرفة
 انتهى ولا يخفى ان التعريف بالاضافة هنا

كما تعريف المجتبي فيجب ان امرأه صفة وصلا
 وقوله يتعلق بالام متعلق بمحذوف ليس بصحيح
 لان الظرف والمجرور يجب تعلقها بمحذوف في
 ثمانية مواضع منها وقوعها حالا وصفة كما ذكره
 في المفتي من الباب الثالث والتقدير هنا الام
 احية كابنة من الرضاع **قوله** كالالة الاولى
 ان يقول كالاخت او يقول في الاول كان يكون
 له اخ نسبي الى ان يقال حواشه التوزيع في
 المضف اليه ذكورة والنوثة **قوله** كان
 يكون له اخ نسبي له ام رضاعية صوابه
 كان يكون له اخ رضاعي له ام نسبية كالا
 يحق **قوله** للزوم التكرار لانه اذا اتصل
 بالمضاف فقط كان المضف اليه من الرضاع
 او بالمضاف فقوله كان المضاف من الرضاع
 وهما داخلان في قوله وتحل اخت احية رضاعا
قوله رضاعي امرأة لم يقل رضاعي ثدي لئلا
 يتوهم اشتراط رضاعها من ثدي واحد كاليمن
 فقط او اليسار فقط **قوله** لكونها اثنان
 اي شقيقين ان كان اللبن الذي شربه
 لرجل واحد او لام ان لم يكن وقد يكونان لاج
 كما اذا كان لرجل امرأتان وولدتهما منه
 فادعت كل واحدة صغيرا فان الصغيران
 اخوان لابي حتى لو كان احدهما اثنى لاجل
 النكاح بينهما كما ذكره مكي **قوله**
 وولد رضعتها اي من النسب اما الذي من الرضاع
 فانه

فانه وان كان كذلك لكنه فخر حكمه من قوله
 ولا حل بين رضاعي امرأة **قوله** فيصيرها كباي
 فالح بنت التي ارضعت من الميتة ففهي برناكها
 عايد على مقدم معنى له لالة قوله وكذا الجسوم
 لبن ميتة عليه وبني ما اذا وطئت الميتة
 حيث لم تثبت به حرمة المصاهرة بالاجماع
 قلت اجيب بان المقصود من اللبن التفذي
 والموت لا يمنع منه والمقصود من الوطئ اللذة
 المعتادة وذلك لا يربط في الميتة انتهى وفيه
 ان علة حرمة المصاهرة قصد الولد لا اللذة
 والا لثبتت حرمة المصاهرة بالمس بشفرة او
 النظر الى الفرج الداخل بشفرة او الوطئ في
 الدبر مع الاثنان في الصور الثلاث لوحي
 الشهوة فيها مع الاثنان وليس كذلك فالاول
 ان يقال المقصود من الوطئ الولد وذلك
 لا يوجد في الميتة فان قلت صاحب المنع فيه
 اللذة بالمعتادة وهي كاحصاة بالوطئ في
 الفرج وهي لا توجد في الصور المذكورة قلت
 كثرة اللذة بالوطئ في الفرج لا تقطع
 فان لذة من الشابة الجميلة مع الاثنان
 فوق لذة القبيحة على انهم لم يطلوا باللذة
 في بيتا حرمة المصاهرة **قوله** ونحوط
 عطف على لبن ميتة اي وكذا جرم لبن امرأة
 فلو ط بها الى اخره **قوله** اذا غلب لبن المرأة
 اي على احد المذكورات **قوله** وكذا اذا استويا

اي لبن المرأة واحد المذكورات **قوله** لعدم
الاولوية قليل لاستقبال لكن بالنظر للابن
المراتين فقط ولا يصح ان يكون تعليل لكسواء
بالنظر للمسايل الثلاث الباقية لان العملة
فيها ان لبن المرأة غير قال في البحر بعد ما ذكر
المطلب في المسائل الثلاث ولو استويا وجب
ثبوت الحرمة لانه غير مغلوب فلم يكن مستهلكا
واذا اختلف لبن امرأتين تعلق التحريم
باغلبهما عندهما ثم قال وفي الجوهرة واما اذا
تساويا تعلق لهما جميعا لعدم الاولوية
قوله مطلقا اي تساويا او غلبا صدهما
لان الجنس لا يغلب الجنس **قوله** قيل وهو الاصح
قال في البحر وهو رواية عن ابي حنيفة قال
في الفاية وهو اظهر واحوط وفي شرح
المجمع قيل انه الاصح انتهى وفي الشريعة لية
ورج بعض المشايخ قول محمد واليه مالا صاحب
الهداية لتأخيره دليل محمد كما في الفقه **قوله**
مطلقا اي سواء مسته النار ام لا وسواء
كان غالبا حيث يتقاطر عند رفع اللقمة
ام لا وسواء اكله لقمة بعد لقمة او حساه
حصى وقالوا ان كان اللبن غالبا تعلق به
الترميم نظرا للغالب والخلاف فيما اذا لم
تحمسه النار اما المطبوخ فلا اتفاقا كما في البحر
وقال في مجمع الزاهر وفي الخائنة هذا اذا اكل
الطعام لقمة لقمة وان حساه حصى ثبتت

به الحرمة عنده وقيل لا تثبت بكل حال واليه
مال المرضى وهو الصحيح كما في اكثر الكتب **قوله**
وكذا الرجل منه قال في البحر ولو جعل اللبن مخفيا
او رابيا او شيرا او صبنا او اقطا او مصلا
فتنا وله الصبي لا تثبت الحرمة لان اسم الرضاع
لا يقع عليه وكذا لا تثبت اللحم ولا ينشئ العظم
ولا يكتفى به الصبي في الاغتذاء فلا يحرم **قوله**
والا لا لا يحسن الاثبات به في مثل هذا التركيب
لانه علم من قوله ومشكل اذا التقدير ولا يحرم
لبن مشكل فياه فعبارة الجوهرة كما نقله
في البحر وهي واذا اترل للحنثي لبن ان علم انه امرأة
تعلق به التحريم وان علم انه رجل لم يعلق به
التحريم احتياطا وان لم يقين ذلك لم يعلق
به التحريم **قوله** ولو ارضعت الكبيرة
اطلق الكبيرة فشملت المدخولة وغيرها وما
اذا كان لبن المدخولة منه او من غيره واطلق
في الارضاع فشملها اذا وقع قبل الطلاق
او بعده وشمل الارضاع بعد الطلاق في المدخولة
الارضاع في عدة الرجل والمباين وبعد العدة
والى الاطلاق في الارضاع اشار الشارح بقوله
ولو مبانة ولو قال ولو مطلقة لكان اولي
لشمولة الرجل **قوله** وكذا الواو جره رجل في
فيها اي وكذا الواو جره رجل لبن الكبيرة في ضم
الصغيرة **قوله** ان دخل بالام شاملا لما اذا
كان اللبن منه او من غيره وما اذا كان الارضاع

في النكاح او في عدة الرجعي او في عدة المأين
 او بعد المدة ففيما اذا كان الارضاع في النكاح
 او في عدة الرجعي او في عدة المأين الرجعي انفس
 نكاحهما وحرمتا ابداما الصغيرة فلا يثبت
 وبنيت مدخولة رضاعا واما الكبيرة فلا يثبت
 بنيتها واما مصقوده رضاعا وهذا اذا
 كان اللابن منه فان كان من غيره فليس في
 كل من التعليلين وفيما اذا كان الارضاع
 في عدة المأين او بعد المدة انفس نكاح
 الصغيرة وحرمتا ابداسواء كان اللابن منه
 او من غيره والتعليل على نسق ما تقدم **قوله**
 او اللابن منه هذا يقتضي ان كان انفراد كون اللابن
 منه ان يكون مدخولة وهو فاسد لانه يلزم
 كون اللابن منه ان يكون مدخولة وفي نسخة
 واللابن منه بالواو الواصلة لا بالواو الفاصلة
 وهو فاسد ايضا لانه يقتضي عدم حرمتها
 اذا كانت مدخولة واللابن من غيره وهو ظاهر
 البطلان فالصواب اسقاطها **قوله** والا اي
 وان لم تكن مدخولة ولبنها حينئذ من غيره قطعا
 وهذا شامل لما اذا كان الارضاع قبل الطلاق او بعد
 فان كان قبله انفس نكاحهما لكونه جامعاً
 بين الام وبنيتها رضاعاً وله ان يعيد العقد
 على البنت لعدم الدخول بالام وان كان عبده
 لا يفسخ نكاح البنت وحرمت الام في صورتين
 للعقد على البنت وكلام الشارح قاصر على الصورة
 الاولى

الاولى **قوله** ان لم تورط قيد به لانه لو طئت كان
 لها كمال المهر مطلقا لكن لا نفقة لها في هذه المدة
 ان جات الزوجة من قبلها والا فلها كمال النفقة
 كذا في المنع **قوله** وكذا المورج اي مثل الكبيرة
 في ان الزوج يرجع عليه بنصف المهر ان تعد
 الفساد **قوله** والوطى بشبهة كالحال
 صورته وطئت امرأة بشبهة فجلت وولدت
 ثم تزوجت ثم ارضعت صبيا كان انما للوطى
 بشبهة لا للزوج ومثله صورة الزنا **قوله**
 قال ابن حجر اي قال في حقها فليست الام لتقديرية
 القول والا لقال انت رضيعتي **قوله** ولو ثبت
 عليه فاعل ثبت ضمير يرجع على الزوج وضمير عليه
 راجع الى القول اي ولو ثبت الزوج على قول
 هذه رضيعتي ودام وامر عليه **قوله** وخونه
 منصوب عطفا على قول قال **قوله** ومضاده
 قال في الصغير هذا دليل على انها الواقعة بالثبوت
 من رجل لها ان تزوج نفسها منه انتهى لان
 الطلاق في حقها ما يخفى لا استقلال الرجل به
 فصح رجوعها كذا في المهر وقوله لان الطلاق
 في حقها ما يخفى يدل على ان قول الصغير حل لها
 ان تزوج نفسها منه اي في الحكم اما فيما بينهما
 وبين الله تعالى فلا محل لها ذلك اذا كانت عالة
 بالثبوت **قوله** لا يسعها المقام معه
 اي لسماعها شهادة الشاهد **قوله** ولا
 قتله اي لان الحكم لم يتصل بهذه الشهادة

انتهى الحزن الاول من طائفة الشيخ ابراهيم الحلبي
على قدر المختار شره تنوير الا بصار وكان
الفراخ منه بحمد الله ضيق

يوم الاربعاء تاسع عشر

ربيع الاول ١٢٦٤

من الهجرة

أ